الأكاديمية الليبية ــ مصراتة
مدرسة اللغات
قسم اللغة العربية
شعبة اللغويات

"الافتتاح شرح المصباح"

لحسن باشا ابن علاء الدين الأسود

المتوفى سنة (827 هـ)

وبهامشه حواش لحاجي بابا (من علماء النصف الثاني من القرن التاسع الهجري) ومصطفى سروري المتوفى سنة (969هـ)

دراسة وتحقيق

رسالة مقدمة استكمالاً لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير في اللغة العربية

إعداد:

داليا خضير عباس الخالدي

إشراف:

أ . د . عبد الوهاب محمد عبد العالي. مشرفاً أساسياً.

د . محمد سالم الدرويش. مشرفاً مساعداً.

الفصل الدراسي : ربيع 2017 م

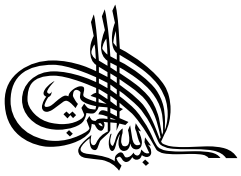

﴿ وَعَلَّمَكَ مَا لَمْ تَكُن تَعْلَمُ وَكَانَ فَضْلُ اللَّهِ عَلَيْكَ عَظِيمًا ﴾

صدق الله العظيم

سورة النساء: من الآية (113)

الإهداء

أُهدي ثمرة جهدي المتواضع إلى :

- من علمني النجاح والصبر، ولم تمهله الدنيا لأرتوي من حنانه .. **أبي** .

- النور الذي ينير لي درب النجاح، إلى دعوتي المستجابة .. **أمي** .

- من ساندني وشجعني ووقف بجانبي .. **زوجي** .

- من كانوا يضيئون لي الطريق ويتنازلون عن حقوقهم لإرضائي .. **أخواتي وأخي** .

- ريحانتي عمري، وزهرة حياتي .. **ولدي** .

الشكر والعرفان

أحمد الله تعالى وأشكره أوّلاً وآخراً، وأصلّي وأسلّم على سيدنا محمد معلم البشريّة وهادي الإنسانية، وعلى آله وصحبه ومن تبعهم بإحسان إلى يوم الدين .

أتوجه بالشكر الجزيل لكل من أسهم في إخراج هذه الرسالة إلى حيّز التنفيذ، وأخصّ بالذكر:

- أ. د . عبد الوهاب محمد عبد العالي، المشرف الأوّل على هذه الرسالة؛ لما بذله من جهد كبير لمساعدتي في سبيل إنجاز هذا العمل بصورته النهائيّة، سائلة العلي القدير أن يعلي من شأنه ويأخذ بيده لمزيد من الإنجازات العلمية.

- د. محمد سالم الدرويش ، المشرف الثاني؛ لنصائحه العلميّة التي لولاها لما كان لهذا العمل أن يخرج بهذه الصورة، فوفقه الله لما يحبّه ويرضاه.

- الأساتذة أعضاء لجنة المناقشة لقبولهم مناقشة رسالتي، ولما بذلوه من جهد لتصويب ما وقع فيها من زلل وخطأ ونقص ، أيّدهم الله بنصره، وعلّمهم من علمه.

- مكتبة الزروق الأهلية وما تمثله من مكان مقدّس لرفد طلاب العلـم بما يحتاجونه بكل محبّة وسخاء، دون كلل أو ملل.

بسم الله الرحمن الرحيم

المقدّمة

الحمد لله أحمده وأستعينه وأشكره على نعمه، وأشهد أنْ لا إله إلا الله وحده لا شريك له، وأنَّ محمداً عبده ورسوله، اللهم صلِّ وسلّم على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه ومن والاه.

أمّا بعد ،،،

فلا يخفى على أحد أهميّة علم النحو بالنسبة لعلوم العربية، إذ تشير الروايات إلى أنّ الداعي الرئيس للتوجه إلى هذا العلم كان الحفاظ على اللغة العربية من تفشي اللحن الذي أخذ يستشري في الأمة، فكثّف العلماء جهودهم لتقويم اللسان العربي من جهة، وحبّاً في فهم كتاب الله تعالى وسنة نبيه – ﷺ – من جهة أخرى.

ذكر السيوطي في كتابه "الاقتراح في علم أصول النحو" أن الإمام الرازي ذكر أنّ معرفة اللغة والنحو والتصريف فرض كفاية؛ لأن معرفة الأحكام الشرعية واجبة بالإجماع، ولمعرفة الأحكام لا بدّ من معرفة أدلّتها، والأدلّة راجعة إلى الكتاب والسُنّة، وهما واردان بلغة العرب ونحوهم وتصريفهم، لذا فمعرفة اللغة والنحو والتصريف واجبة؛ لأنّ ما يتوقف على الواجب المطلق وهو مقدور للمكلّف فهو واجب.

لذلك فإنّ العلماء قد عكفوا على دراسة النحو ليس فقط للحفاظ على اللغة العربية من اللحن، وإنّما لفهم أحكام الشريعة الإسلامية بشكل دقيق أيضاً، فبعد أن وضع أبو الأسود الدؤلي (ت 69 هـ) أساس هذا العلم تتابع العلماء في التأليف فيه، وكان أولّهم الخليل بن أحمد الفراهيدي (ت 170 هـ) بكتابه "العين"، ثم ألّف تلميذه سيبويه (ت 180 هـ) كتابه الموسوم "الكتاب"، الذي أصبح أساساً ومرجعاً لكل ما كُتب من بعده في علم النحو، حتى توالت المؤلفات من بعده على أيدي علماء أفذاذ كانوا أشهر من نار على علم، والذين لا يمكن حصرهم لكثرتهم.

وكان لعلماء الروم نصيب وافر من تلك المؤلفات، فالعربية أصبحت لغة دين وعقيدة، وتطور الأمر لتصير لغة ثقافة وتعليم وفكر، ولأنّها لغة القرآن الكريم فقد اتخذت مكاناً مقدساً وصارت صورة للهوية الدينية.

لقد ترك العلماء الأتراك جهداً كبيراً وآثاراً عربيّة وتركية كثيرة، كانت مساهمة منهم في تشييد صرح الحضارة الإسلامية، ومن بين تلك الآثار ما كان يخصّ علوم اللغة العربية، والقيام بتحقيق تلك المخطوطات ودراستها له أهمية كبيرة في المساهمة في إحياء تراث الأمّة المجيد ومعرفة شدّة امتزاج الشعوب الإسلامية، فتأثّر العلماء الروم بالعلماء العرب كان واضحاً، خاصة في تأليف علوم العربية، والتي أتقنوها عبر الدراسة المباشرة للقرآن الكريم، أو عبر ترجمة أمهات الكتب العربية الإسلامية إلى اللغة التركية، أو عن طريق وفود بعض العلماء العرب إلى مدن الدولة العثمانية، وانتقال بعض العلماء الأتراك إلى البلاد العربية طلباً للحج، وطلباً للعلم والمناظرة، والاحتكاك بالعلماء العرب.

وقد مَـنّ الله تعالى عليّ أن وفقني إلــى واحد من تلك الآثار القيّمة، وهو أحد شـروح كتاب "المصباح في علم النحـو" لناصـــر الدين أبـي المكارم المطـرّزي (ت 610 هـ)، وهـو كتاب "الافتتاح" لحسن باشا ابن علاء الدين الأسود (ت 827 هـ).

سبب اختيار الموضوع :

بعد أن مَنَّ الله تعالى عَلَيّ ووفقني في الحصول على دبلوم الدراسات العليا، تحتّم علي أن أختار موضوعاً وأقدّمه لاستكمال متطلبات الحصول على درجة الماجستير، وقد اخترت أن يكون عملي في جانب له مكانته في الدراسات العلمية، وهو جانب التحقيق، لإحياء كنز من كنوز سلفنا الصالح.

وبعد الاطلاع واستشارة أهل العلم والفضل، وقع الاختيار على أحد شروح كتاب "المصباح في علم النحو" لناصر الدين أبي المكارم المطرّزي (ت 610 هـ)، وهو كتاب "الافتتاح" لحسن باشا ابن علاء الدين الأسود (ت 827 هـ)، وقد جمع فيه أغلب المسائل النحوية، وكثرت عليه تعليقات العلماء والحواشي، لهذا تتجلى أهمية إخراجه ونشره مع حاشيتين مشهورتين، ذكرت إحداهما كتب النحو، وأشارت إليها كتب التراجم، واستخلصت الثانية مما كتب في حواشي المخطوط لكثرة عددها، وشهرة صاحبها، وهاتين الحاشيتين هما:

1- حاشية حاجي بابا (من علماء النّصف الثاني من القرن التاسع الهجري).

2- حاشية مصطفى سروري (ت 969 هـ).

وتتجلى أهميّة إخراجه مع هاتين الحاشيتين لما في ذلك من عموم الفائدة، وإسهاماً في إحياء هذا الكنز.

أهميّة الموضوع :

- المساهمة في نشر كتب العلماء السابقين، للاعتراف بفضلهـم – بعد الله تعالى – ، مـــن خلال نفض الغبار عن آثارهم القيمة، وإبراز جهودهم العلمية.
- العمل على أن يتواصل جيل اليوم مع الأجيال السابقة مـن خلال تحقيق ما ورثه هذا الجيل من علوم، لا بوضعها على رفوف النسيان دون الاستفادة منها.
- إخراج مادة علمية يستفيد بها طلاب العلم، من خلال المشاركة في إثراء المكتبة العربية.

المناهج المتبعة خلال البحث :

ينقسـم البحـث إلـى قسمين: قسـم دراسيّ، وقسـم تحقيقيّ، ولكـل قسم منهمـا منهج خاص به.

أولاً: قسم الدراسة:

سيتم اعتماد المنهج التاريخي لهذا القسم، محاولة قدر الإمكان التعريف بالمؤلِّف والمؤلَّف، مستندة إلى أهم المصادر والمراجع في هذا المجال.

ثانياً: قسم التحقيق:

سيتم الاستناد إلى المنهج الوصفي في هذا القسم؛ لأنّ مهمة المحقق محاولة الوصول بالنص إلى أقرب صورة أرادها المؤلّف، دون المساس بالمسائل العلمية بالزيادة أو الحذف، مع اتباع الخطوات المعتمدة في تحقيق النصوص.

هيكليّة البحث :

القسم الأول : قسم الدراسة : وفيه ثلاثة فصول:

الفصل الأول : ترجمة الشارح:

- اسمه، ولقبه.
- مولده، ونشأته.
- دراسته، وشيوخه.
- مكانته العلميّة.
- تلاميذه.
- مؤلَّفاته.
- مذهبه.
- وفاته.

الفصل الثاني : التعريف بكتاب "الافتتاح" :

- التحقق من اسم الكتاب، ونسبته إلى مؤلِّفه.
- قيمة الكتاب.
- طريقة حسن باشا في شرح الكتاب.
- شواهده.
- ذكر نسخ الكتاب، وبيان أوصافها.
- نماذج من المخطوطات.

الفصل الثالث : التعريف بالعلماء الذين لهم تعليقات على "الافتتاح" :

أوّلاً: حاجي بابا: (اسمه ولقبه ، مولده ، مكانته العلميّة ، أهم مؤلفاته ، وفاته).

ثانياً: مصطفى سروري: (اسمه ولقبه ، مولده ، مكانته العلميّة ، أهم مؤلفاته ، وفاته).

القسم الثاني : قسم التحقيق :

يتضمن دراسة الأبواب والفصول المراد تحقيقها، وبيان المنهج العام للتحقيق على النحو التالي:

1- ضبط النص المُحَقَّق وكتابته وفق القواعد الإملائية المعمول بها في وقتنا الحالي.

2- وضع علامات الترقيم أثناء تحرير النص؛ ليتسنّى للقارئ فهم النص.

3- وضع عناوين أساسيّة وفرعية لجزئيّات الكتاب ، بجعلها بين معقوفين [...] وبمداد غامق، علامة على زيادته وأنّه ليس من أصل المخطوط.

4- وضع الكلمات والجمل الساقطة من نسخ المخطوط بين معقوفين [...]، والإشارة إلى موضع السقط في الهامش.

5- وضع رمز ورقم اللوحة بين خطين مائلين / / للإشارة إلى بداية كل لوحة.

6- تمييز متن المصنّف عن شرح حسن باشا بمداد غامق، ووضع عبارة (قال المصنّف) قبل المتن، وعبارة (قال الشارح) قبل الشرح، وبوضع رمز لنجوم خماسية ***** تفصل بين المتن والشرح، أمّا المتن الموجود في ثنايا الشرح فقد تم تمييزه بمداد غامق.

7- كتابة هوامش العلماء الذين علّقوا على شرح حسن باشا بعد شرحه المسألة المعينة في موضعها، ونسبة كل تعليق إلى قائله، وتمييزه عن الشرح بفصله عنه بخط مستقيم إلى وسط الصفحة يتبعه نقاط، وفي نهاية كل تعليق كتابة رمز المخطوط ورقم اللوحة التي وُجِد فيها التعليق.

8- توثيق أقوال العلماء الواردة في الشرح وحصرها بين علامتي تنصيص '' ... '' في الهامش، وبيان ما إذا كانت منقولة حرفياً أو بالمعنى، وعزوها إلى كتبهم قدر المستطاع بالإشارة إلى

ذلك في الهامش.

9- شرح الكلمات الغريبة وذلك بالاعتماد على كتب معاجم اللغة، وبيان مواضعها بحسب مادّتها.

10- ضبط الآيات القرآنيّة، ووضعها بين قوسين مزّهرين، مع ذكر السورة ورقم الآية في الهامش.

11- تخريج الأحاديث النبويّة الشريفة، وضبطها بالشكل من الكتب المختصة بهذا العلم، مع ذكر المصدر، والجزء، والصفحة.

12- تخريج الأمثال الوارد ذكرها في النص، وضبطها، وعزوها إلى مصادرها.

13- تخريج الأبيات الشعرية، ونسبتها إلى قائليها، وذكر مواطن الاستشهاد بها في كتب النحو، مرتبة بحسب الأقدم إلى الأحدث.

14- ترجمة الأعلام الذين ورد ذكرهم في المخطوط، مع أوّل ذكر لها، عدا المشهورين منهم كالأنبياء والخلفاء .

15- التعريف بالكتب المذكورة في الكتاب، وذلك بذكر اسم الكتاب كاملاً، واسم مؤلّفه.

16- الاكتفاء بذكر المعلومات المتعلّقة بالمصادر والمراجع في القائمة الخاصّة في نهاية البحث.

17- الخاتمة: وتكون بعد الانتهاء من التحقيق، وتتضمّن بعض النتائج والآراء التي تم التوصل إليها.

18- وضع الفهارس الفنيّة في آخر البحث، وهي:

- فهرس الآيات القرآنيّة.
- فهرس الأحاديث النبويّة.
- فهرس الأبيات الشعريّة.

- فهرس الأرجاز.

- فهرس الأمثال والأقوال المأثورة.

- فهرس الأعلام الوارد ذكرها في الكتاب.

- فهرس الكتب الوارد ذكرها في الكتاب.

- فهرس المذاهب النحويّة.

- فهرس القبائل العربيّة.

- فهرس المصادر والمراجع.

- فهرس الموضوعات.

القسم الأول: قسم الدراسة

الفصل الأول

ترجمة الشارح

اسمه، ولقبه:

هو حسن باشا ابن علاء الدين علي بن عمر[1] الأسود، الروميّ، الحنفيّ.[2]

مولده، ونشأته:

لم تذكر الكتب التي اطلعت عليها والمختصة بهذا الجانب مولد حسن باشا بالتحديد، إلا أنّه كان من علماء دولة السلطان ايلدرم بايزيد خان، وقد بويع هذا السلطان سنة (791 هـ)[3]. وقد ذكرت المصادر أنّ والده (علاء الدين الأسود) توفي سنة (800 هـ)[4]، ما يعني أنّ حسن باشا ولد قبل هذه السنة، أي في حدود ما يقارب منتصف المائة السابعة؛ إذ أنه قرأ على المولى جمال الدين محمد الأقسرائي (ت 776 هـ). أما نشأته، فقد ذكرت الكتب أنّه سكن بروسة وتوفي بها.[5]

دراسته، وشيوخه:

قرأ أولاً على والده المولى علاء الدين الأسود (ت 800 هـ)، ثم قرأ على المولى جمال الدين محمد بن محمد الأقسرائي (ت 776 هـ).[6]

مكانته العلميّة:

نشأ في كنف أسرة محبة للعلم كان لها أثر كبير في تكوين شخصيته العلمية، وربطه بعلاقة وثيقة بعلماء عصره في شتى الفنون، فقد كان والده عالماً فقيهاً، اشتغل بالتدريس في

---

(1) ينظر: كشف الظنون 1: 211؛ والفوائد البهية في تراجم الحنفية 117؛ وهدية العارفين 1: 726.

(2) ينظر: الشقائق النعمانية 23؛ وهدية العارفين 1: 287؛ والأعلام 2: 204؛ ومعجم المؤلفين 3: 246.

(3) ينظر: الشقائق النعمانية 16؛ وأسماء الكتب المتمم لكشف الظنون 57.

(4) ينظر: كشف الظنون 1: 211؛ والفوائد البهية في تراجم الحنفية 117؛ ومعجم المؤلفين 6: 291.

(5) ينظر: هدية العارفين 1: 287؛ والأعلام 2: 204.

(6) ينظر: الشقائق النعمانية 23؛ والفوائد البهية في تراجم الحنفية 117.

مدرسة أزنيق، قرأ – على والده – طلاب العلم، فساهم في نشر المعرفة في علوم الفقه، والحديث، والتفسير، وغيرها، وأحسن التصنيف، فشرح "المغني" للخبازي في الأصول، وشرح "وقاية الرواية" لبرهان الشريعة في الفروع، وشرح "الإيضاح" في المعاني والبيان.[1]

ومما يدل أيضاً على مكانته العلمية كثرة تعليقات العلماء والحواشي على شرح "الافتتاح"، لِمَ لا وقد كان – رحمه الله – فقيهاً، عالماً بالنحو والصرف.

تلاميذه:

مما لا شكّ فيه تولي الشيخ حسن باشا ابن علاء الدين مهنة التدريس وملازمته إياها، فقد أخذ عنه العديد من الطلاب صنوفاً من المعارف والعلوم في شتى المجالات، ولكن لم يكن بينهم من كان مشهوراً في زمنه، فائقاً لأقرانه حتى يشتهر وينتشر صيته في ربوع البلاد، فلهذا لم تسرد كتب التراجم التي اطلعت عليها أسماءً لطلاب صاروا علماءً نهلوا من معينه.

مؤلّفاته:

1- "الافتتاح" في شرح "المصباح" للمطرزي (ت 610 هـ)، في النحو.[2]

2- "شرح الحراج"، في الصرف.[3]

3- "في أوقات بغداد".[4]

4- "المفراح" في شرح "مراح الأرواح" لأحمد بن علي بن مسعود (ت 700 هـ)، في التصريف.[5]

---

(1) ينظر: الشقائق النعمانية 9؛ وكشف الظنون 1: 211؛ والفوائد البهيّة في تراجم الحنفية 116 – 117؛ وهدية العارفين 1: 726.

(2) ينظر: الشقائق النعمانية 23؛ وكشف الظنون 2: 1708؛ وديوان الإسلام 2: 121؛ والفوائد البهية في تراجم الحنفية 117؛ وهدية العارفين 1: 287؛ والأعلام 2: 204؛ ومعجم المؤلفين 3: 246.

(3) ينظر: أسماء الكتب المتمم لكشف الظنون 57.

(4) ينظر: الأعلام 2: 204.

(5) ينظر: الشقائق النعمانية 23؛ وكشف الظنون 2: 1651؛ وأسماء الكتب المتمم لكشف الظنون 287؛ =

مذهبه:

الظاهر أنّ حسن باشا كان بصري الهوى، وذلك من خلال ما اتضح في ثنايا شرحه، حيث كان يصف البصريين أحياناً بقوله: ((أصحابنا))، مثال ذلك ما ورد على لسانه عند موافقته البصريين في علّة ارتفاع الفعل المضارع، قال: '' ذهب أصحابنا: إلى أنّه يرتفع لوقوعه موقع الاسم ''[1]. إلا أنّه وافق الكوفيين في عدة مسائل، منها:

1- موافقته لهم في أنّ المصدر مشتق من الفعل وفرع عليه، قال: '' إنّ العامل لا يخلو من أنْ يكون عاملاً بالأصالة أو لا، الأوّل الفعل، وأمّا الثّاني فلا يخلو من أنْ يكون مشتّقاً عنه أو لا، الأوّل المصدر،... ''.[2]

2- موافقته لهم في اسمية (رُبّ) حيث قال البصريون بحرفيتها، قال: '' **والتّاسعة (رُبَّ):** والمذهب الأصحّ أنّها اسم لا حرف،... ''.[3]

3- موافقته لهم في أن (سوى) ليست لازمة للظرفية، فتكون اسماً بمعنى (غير)، قال: '' والأصحّ ما ذهبَ إليه الكوفيّون من أنّهما ليسا بمنصوبين على الظّرفيّة دائماً؛ لمجيء استعمال (سِوى) مبتدأً، وفاعلاً، وصفةً، واسمَ (ليس)،... ''.[4]

مما يدل على موضوعيته، وحياديته، وعدم تعصبه لمذهب معين.

= وديوان الإسلام 2: 121؛ والفوائد البهية في تراجم الحنفية 117؛ وهدية العارفين 1: 287؛ وتاريخ الأدب العربي 5: 243؛ والأعلام 2: 204؛ ومعجم المؤلفين 3: 246.

(1) ينظر: ص 422.

(2) ينظر: ص 169.

(3) ينظر: ص 252.

(4) ينظر: ص 301.

وفاته:

اختلفت كتب التراجم في تحديد سنة وفاته، فذُكِرَ في "الأعلام"[1]، وفي "معجم المؤلفين"[2] أنّه توفي سنة (1025 هـ)، وذُكِرَ في "هدية العارفين"[3] أنّه توفي سنة (827 هـ).

وبعد البحث والتحليل أستبعد أن تكون وفاته سنة (1025 هـ)؛ ذلك لأنّ وفاة والده العالم (علاء الدين الأسود) كانت سنة (800 هـ) بحسب ما ذكرته كتب تراجم الأعلام، بالإضافة إلى أنّه تتلمذ بعد والده على العالم جمال الدين محمد بن محمد الأقسرائي (ت 776 هـ)، فكان من غير المعقول أن تكون وفاته بعد مائتي عام من تاريخ وفاتهما.[4]

لذلك فقد اطمأنت النفس إلى أنّ تاريخ وفاته هو ما ذكره صاحب "هدية العارفين" وهو سنة (827 هـ) للأسباب المذكورة سابقاً، وكذلك لأنّ صاحب "الشقائق النعمانية" وضعه في الطبقة الرابعة من طبقات العلماء العثمانيين، وهذه الطبقة تبدأ ببيعة السلطان بايزيد خان سنة (791 هـ)، وهذا أيضاً ما ذكره صاحب "أسماء الكتب المتمم لكشف الظنون".[5]

---

(1) ينظر: الأعلام 2: 204.

(2) ينظر: معجم المؤلفين 3: 246.

(3) ينظر: هدية العارفين 1: 287.

(4) ينظر: الشقائق النعمانية 23؛ والفوائد البهية في تراجم الحنفية 117.

(5) ينظر: الشقائق النعمانية 16؛ وأسماء الكتب المتمم لكشف الظنون 57.

الفصل الثاني

التعريف بكتاب "الافتتاح"

التحقق من اسم الكتاب، ونسبته إلى مؤلّفه:

يذكر حسن باشا اسم الكتاب في مقدمته[1]، فيقول: '' فهذه حواش كتبتها للـ"مصباح" وسميتها بـ"الافتتاح" ''، وفي آخر الكتاب[2]: '' قد تَمَّ شرح "المصباح" المسمَّى بـ"الافتتاح" ''.

أمّا قوله: حواش، فلعله تحريف من النساخ، لأنّ الكتاب شرح كما سيتضح في قسم التحقيق، وكما ذكرت الكتب المختصة بهذا الجانب، فقد ذكرت المصادر أنّ كتاب "الافتتاح" شرح على كتاب "المصباح" للمطرزي، ونَسَبْتَهُ إلى حسن باشا ابن علاء الدين الأسود.[3]

قيمة الكتاب:

تتضح قيمة شرح "الافتتاح" من كثرة تعليقات وحواشي العلماء عليه، ولم يترك حسن باشا مسألة من مسائل "المصباح" إلا وفسّرها، ووضّح آراء العلماء فيها، وأبدى رأيه النحوي فيها، لذلك فإنّ أهمية هذا الكتاب ستتضح جلياً لقارئه، كما ستتضح له قيمته العلمية وقدره بين كتب النحو والصرف.

طريقة حسن باشا في شرح الكتاب:

لم يترك حسن باشا مسألة من مسائل "المصباح" إلا ووضّحها، فقد كان يقتبس جمل "المصباح" ثم يشرحها ويعطي الأمثلة عليها ويفصلها، فتجده قد وضع متن "المصباح" كله في ثنايا شرحه، وكان يميز المتن عن الشرح بوضع خط مستقيم فوق كلام المطرزي، وكان هذا المنهج في نسخ الكتاب التي اطلعت عليها كلّها.

---

(1) ينظر: ص 33.

(2) ينظر: ص 514.

(3) ينظر: الشقائق النعمانية 23؛ وكشف الظنون 2: 1708؛ وديوان الإسلام 2: 121؛ والفوائد البهية في تراجم الحنفية 117؛ وهدية العارفين 1: 287؛ وتاريخ الأدب العربي 5: 243؛ والأعلام 2: 204؛ ومعجم المؤلفين 3: 246.

كما أنّه كان يوضح الاختلافات في نسخ متن "المصباح" نفسه، وهذا يدل على أمانته العلمية في النقل عن العلماء، فيقابل نسخ المتن ويشرح للقارئ الاختلافات بينها، ويُبيّن الأَوْلَى منها والسبب في رأيه، من أمثلة ذلك:

1- قوله: '' وقد وقع في بعض النّسخ (وسلمة) وهو مستقيم، ولعل (سلمى) كان تصحيفاً عن الكاتب ''.[1]

2- قوله '' وفي بعض النّسخ: (وعَرَفْتَ علّتيه)، والأوّل أولى؛ لأنّ الضّمير يرجع إلى المضاف دون المضاف إليه غالباً ''.[2]

3- قوله: '' وقد وجدتُ في بعض النّسخ: (وهو من تمام معناه) فحينئذ يكون جملة اسميّة منصوبة المحلّ على الحاليّة من (شيء) ''. [3]

4- قوله: '' وهذا غير مذكور في المتـــن في أكثر النّسخ، وفي بعضها مذكور؛ فلذا شرحناه ''. [4]

وقد اعتمد حسن باشا في تأليفه لهذا الكتاب على مجموعة من المصادر والآراء العلمية لكثير من العلماء الذين سبقوه أو عاصروه، وتعددت منهجيته في التعامل مع هذه المصادر، ويمكن تفصيلها على النحو الآتي:

1- آراء لعلماء تم ذكرها في الكتاب من دون ذكر المصدر:

حيث يذكر الشارح اسم العالم الذي ينقل عنه الرأي العلمي من دون ذكر لاسم المرجع أو المصدر الذي نقل عنه، من أمثلة ذلك:

أ- قوله: '' وقال الجرميّ: إنّه فعل متعدٍّ ينصب ما بعده ''.[5]

---

(1) ينظر: ص 141.

(2) ينظر: ص 167.

(3) ينظر: ص 271.

(4) ينظر: ص 481.

(5) ينظر: ص 192.

ب- وقوله: '' وقال الأخفش: إنّها تعمل كما تعمل (مَعَ) ''.[1]

جـ- وقوله: '' وقال الفرّاء: إنّهما اسمان ''.[2]

د- وقوله: '' وذكر أبو علي – رحمه الله – أنّه يجوز تقديم الخبر وإنْ كانا معرفتَين، فإنّك إذا قلتَ: زيدٌ أخوك، ومرادك أنْ تُخبِر عن معرفة المخاطب بأُخوّته بأنّه مسمّى بزيد، كان (أخوك) مبتدأ و (زيد) خبره وإنْ كان مُقدَّماً ''.[3]

هـ- وقوله: '' وعُلِمَ ممّا ذكرنا فساد قولِ الخليل: إنّه اسم مُضمَر مضاف إلى الكاف ''.[4]

و- وقوله: '' وقول أبي إسحق الزّجاج: إنّه اسم ظاهر مضاف إلى ما بعده ''.[5]

2- ذكر المراجع أو المصادر من دون نسبتها إلى مؤلفيها:

وفي أحيان أخرى يذكر الشارح اسم الكتاب الذي ينقل منه، ولا يذكر اسم مؤلف هذا الكتاب، ولعل فعله هذا راجع إلى وضوحه بالنسبة لديه، ومن أمثلة ذلك قـولــه: '' صاحب "المقاليد" ''[6]، و: '' كذا في "شرح الزينية" ''[7]، و: '' قال صاحب "الضوء" ''[8]، و: '' ذكره صاحب "لـب الألباب" ''[9].

3- ذكر المراجع أو المصادر منسوبة إلى مؤلفيها:

حيث يذكر الشارح في بعض الأحيان الآراء النحوية منسوبة إلى أصحابها مع ذكره للمصدر الذي وردت فيه تلك الآراء، ومن أمثلة ذلك:

---

(1) ينظر: ص 196.

(2) ينظر: ص 394.

(3) ينظر: ص 419 – 420.

(4) ينظر: ص 498.

(5) ينظر: ص 498.

(6) ينظر: ص 99، 123، 210، 213، 259، 312، 425، 433، 454.

(7) ينظر: ص 303، 349، 472.

(8) ينظر: ص 141، 218، 248، 263، 319، 357، 418، 58، 428.

(9) ينظر: ص 454.

أ- قوله: '' قال شهاب الدين في "شرح الزينية" ''.[1]

ب- وقوله: '' ذكره ابن الحاجب في "شرح التسهيل" ''.[2]

جـ- وقوله: '' قال مولانا شمس الدين النكساري في "شرح لب الألباب" ''.[3]

د- وقوله: '' صاحب "لب الألباب" السيد عبد الله التواب ''.[4]

بالإضافة إلى ذلك فإنّه كان يوضح المصطلحات النحوية ويعرّفها لغة واصطلاحاً، ويعالج المسائل النحوية بعبارة سهلة واضحة في متناول كل القراء.

شواهده:

1- القرآن الكريم وقراءاته:

كان القرآن الكريم وقراءاته مصدراً من مصادر الدراسة النحوية عند النحاة كافة، وحسن باشا في هذا الكتاب كان شأنه شأن النحاة، فقد بلغ عدد الآيات القرآنية المستشهد بها (96) آية، وقد استدل أيضاً بالقراءات القرآنية من أجل إثبات بعض القواعد النحوية التي يذكرها، من أمثلة ذلك أنّه استدل بقوله تعالى: ﴿ وَهُمْ مِنْ بَعْدِ غَلَبِهِمْ سَيَغْلِبُونَ ﴾[5]، ثم قال: '' فإنْ قُرِئَ (غُلِبت) بضمّ (الغين)، و (سيَغلبون) بفتح (الياء) فالمصدر مضاف إلى المفعول القائم مقام الفاعل وذِكر الفاعل متروك، وإنْ قُرِئَ (غَلَبَت) بفتح (الغين)، و (سيُغلبون) بضمّ (الياء) فالمصدر مضاف إلى الفاعل وذِكر المفعول متروك ''.[6]

وكذلك استدلاله بقراءة: ﴿ فَلْتَفْرَحُوا ﴾[7]، في إثبات أنّ (لام) الأمر تكون للغائب، وتنسب هذه

---

(1) ينظر: ص 92، 101، 173، 222، 257.

(2) ينظر: ص 94.

(3) ينظر: ص 259.

(4) ينظر: ص 297 – 298.

(5) الروم: 3.

(6) ينظر: ص 221.

(7) يونس: 58.

القراءة لعثمان بن عفان، و أُبيّ، وأنس، والحسن، وأبو رجاء، وابن هرمز، وابن سيرين، وأبو جعفر المدني، السلمي، وقتادة، والجحدري، وهلال بن يساف، والأعمش، وعمرو بن قائد، والعباس بن الفضل الأنصاري، وابن عباس.[1]

2- الأحاديث النبوية:

مجموع الأحاديث النبويّة التي استدل بها حسن باشا في إثبات القواعد النحوية كان حديثين نبويين فقط[2]، ولعلّ السبب في كونه مقلاً بالاستشهاد بالحديث النبويّ هو حرصه الشديد في كون ذلك اللفظ منسوباً للرسول – ﷺ – أم لا، جرياً على سنن أغلب النحاة.

3- الشواهد الشعرية:

لم يخرج حسن باشا عن القاعدة التي اشترطها النحاة على صحة الاستشهاد بالشعر في إثبات القواعد النحوية، ويمكن تسجيل استشهاده بالشعر في النقاط التالية:

أ- عدم ذكره لاسم الشاعر في معظم استشهاده، ولعلّ ذلك راجع إلى شهرة القائل بالنسبة إليه، ومعرفته بأنّه من الشعراء الذين يُستَشهَد بشعرهم في مجال النحو واللغة.

ب- حرصه على عدم الاستشهاد بشعر مجهول القائل إلا نادراً، فمن بين أكثر من (40) بيتاً في الكتاب، لم يستشهد إلا بـ(4) منها قائلها مجهول.[3]

جـ- في بعض الأحيان كان يكتفي بذكر شطر البيت الذي فيه محل الاستشهاد، وأحياناً أخرى يستشهد بأقل من الشطر، مثال الأول استشهاده بنصف البيت التالي:

أَنَا سَيْفُ العَشِيْرَةِ فَاعْرِفُونِي[4]

ومثال الثاني استشهاده ببعض البيت التالي:

---

(1) ينظر: ص 342.

(2) ينظر: ص 135، 342.

(3) ينظر: ص 277، 332، 455، 460.

(4) ينظر: ص 493.

.... إنْ وَصَلْتَ وإنْ لَمْ[1]

د- لم يستشهد إلا ببيت واحد كان في الفترة التي لم يتفق فيها جمهور العلماء على الاحتجاج بشعرهم، فآخر من يحتج بشعره هو إبراهيم بن هرمة (ت 150 هـ)، أمّا البيت الذي احتج به حسن باشا فهو لمهيار بن مرزويه، وقد كانت وفاته سنة (428 هـ)، وهو:

أَعِدْ ذِكْرَ نُعْمَـانٍ لَنَا إنّ ذِكْرَهُ هُوَ المِسْكُ مَا كَرَّرْتَهُ يَتَضَوَّعُ[2]

---

(1) ينظر: ص 339.

(2) ينظر: ص 129.

ذكر نسخ الكتاب، وبيان أوصافها:

1- نسخة مصورة من مكتبة المصطفى الإلكترونية، وقد رمزت لها بالرمز (أ).

2- نسخة مصورة من المكتبة الإلكترونية على شبكة الألوكة، وقد وضعت لها الرمز (ب).

3- نسخة مصورة من مكتبة العباس (مركز الملك فيصل للبحوث والدراسات الإسلامية)، وقد وضعت لها الرمز (ج).

4- نسخة مصورة من مكتبة العباس (مركز الملك فيصل للبحوث والدراسات الإسلامية)، وقد وضعت لها الرمز (د).

5- نسخة مصورة من المكتبة الإلكترونية على شبكة الألوكة، وقد وضعت لها الرمز (هـ).

وصف المخطوط:

النسخة: (أ)

تبدأ من قوله: '' بسم الله الرحمن الرحيم، الحمد لله الذي أنزل من السماء الفرقان ...'' ص 33 ، وتنتهي بقوله: '' قد تَمَّ شـرح "المصباح" المسمَّـى بـ"الافتتـاح" ، تَمَّت بعون الله وحسـن التّوفيق.'' ص 514.

عدد اللوحات:	90 لوحة، سقطت منها اللوحة رقم (47) ، واللوحة رقم (77).
متوسط عدد الأسطر في اللوحة:	17 تقريباً.
متوسط عدد الكلمات في السطر:	12 تقريباً.
نوع الخط:	فارسي.
اسم الناسخ:	مجهول.
تاريخ النسخ:	849 هـ.
تملك المخطوط:	مجهول.

اللوحة الأولى من النسخة (أ)

اللوحة الأخيرة من النسخة (أ)

النسخة: (ب)

تبدأ من قوله: '' بسم الله الرحمن الرحيم، وبه نستعين، الحمد لله الذي أنزل من السماء الفرقان ...'' ص 33 ، وتنتهي بقوله: '' ثم إنّ المبتدأ والخبر إذا كانا معرفتَين فأيّهما قَدّمتَ فهو المبتدأ، كما في '' ص 419.

عدد اللوحات: 95 لوحة، سقط منها ما يوازي (7) لوحات، من قوله: ''يظهر فيهما..'' ص 345 ، إلى قوله: '' لو قال بدل قوله : وأخواتها'' ص 383 .

متوسط عدد الأسطر في اللوحة: 16 تقريباً.

متوسط عدد الكلمات في السطر: 10 تقريباً.

نوع الخط: فارسي.

اسم الناسخ: مجهول.

تاريخ النسخ: مجهول.

تملك المخطوط: مجهول.

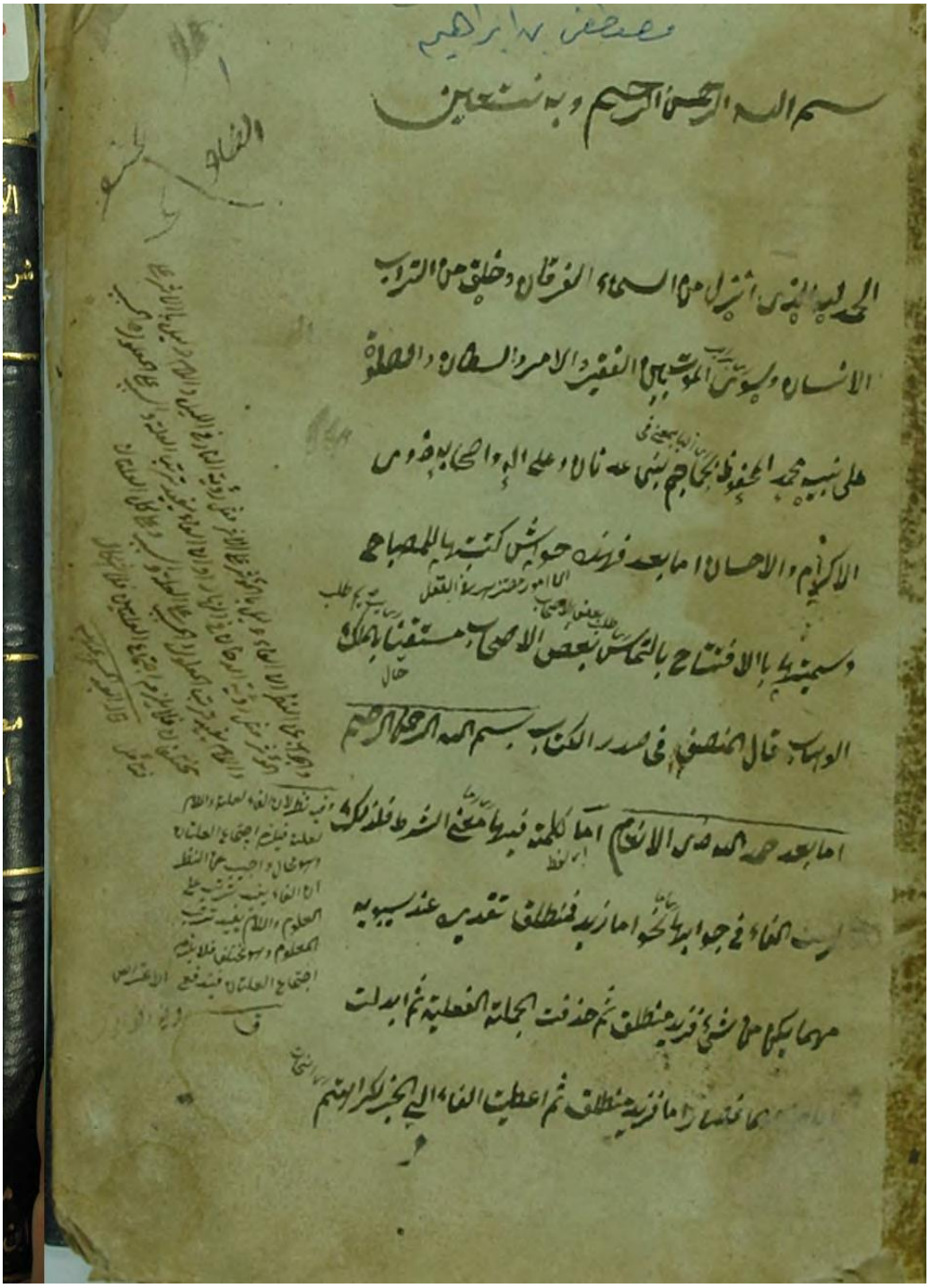

اللوحة الأولى من النسخة (ب)

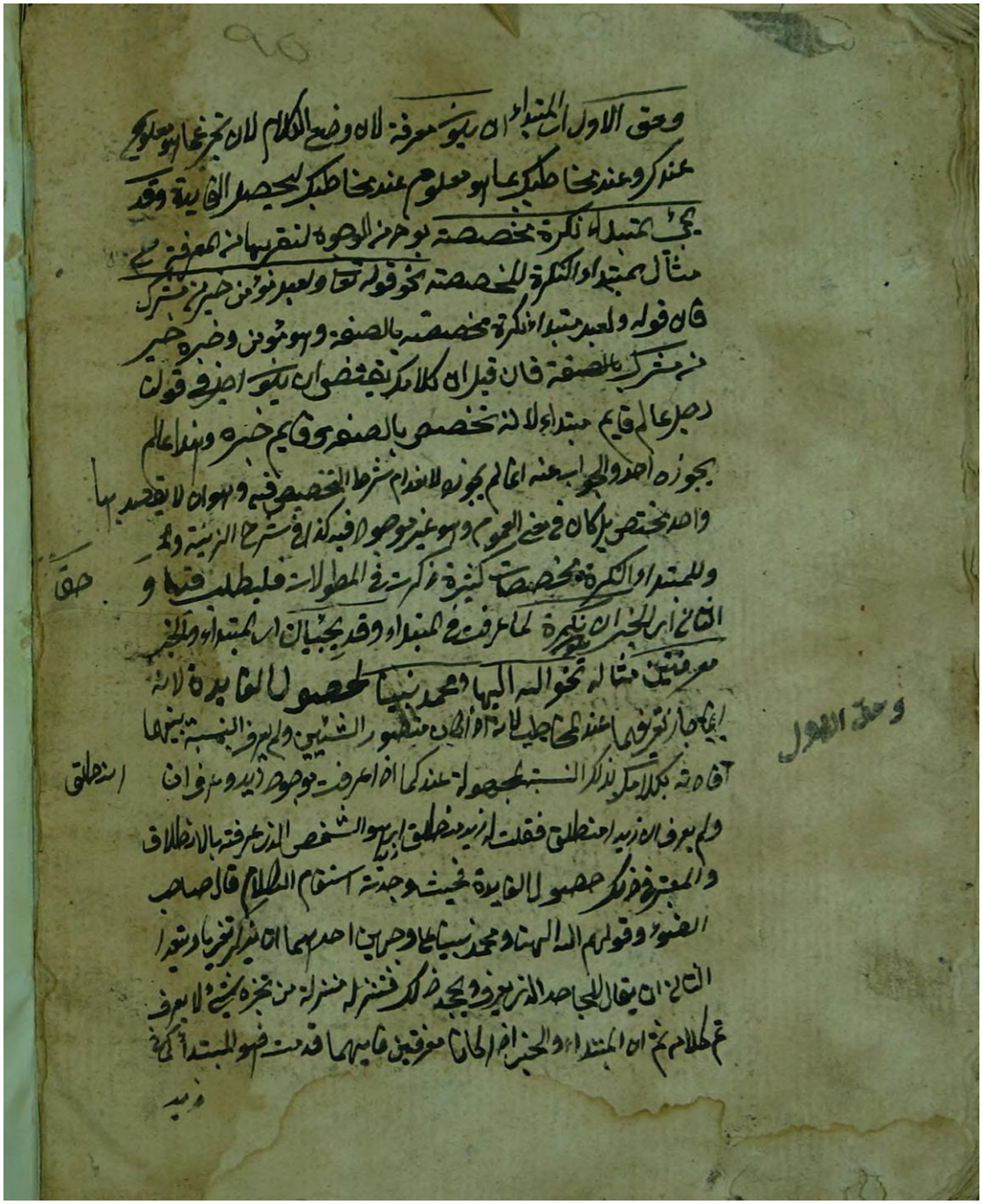

اللوحة الأخيرة من النسخة (ب)

النسخة: (ج)

تبدأ من قوله: '' بسم الله الرحمن الرحيم، وبه نستعين، الحمد لله الذي أنزل من السماء الفرقان ...'' ص 33 ، وتنتهي بقوله: '' ... ، لعدم الحاجة مع الرّفع إلى الإضمار الذي يحتاج إلى التّغيير. تمت بعون الله وحسن توفيقه '' ص 514.

عدد اللوحات:	100 لوحة.
متوسط عدد الأسطر في اللوحة:	18 تقريباً.
متوسط عدد الكلمات في السطر:	10 تقريباً.
نوع الخط:	رقعة.
اسم الناسخ:	مجهول.
تاريخ النسخ:	953 هـ.
تملك المخطوط:	مجهول.

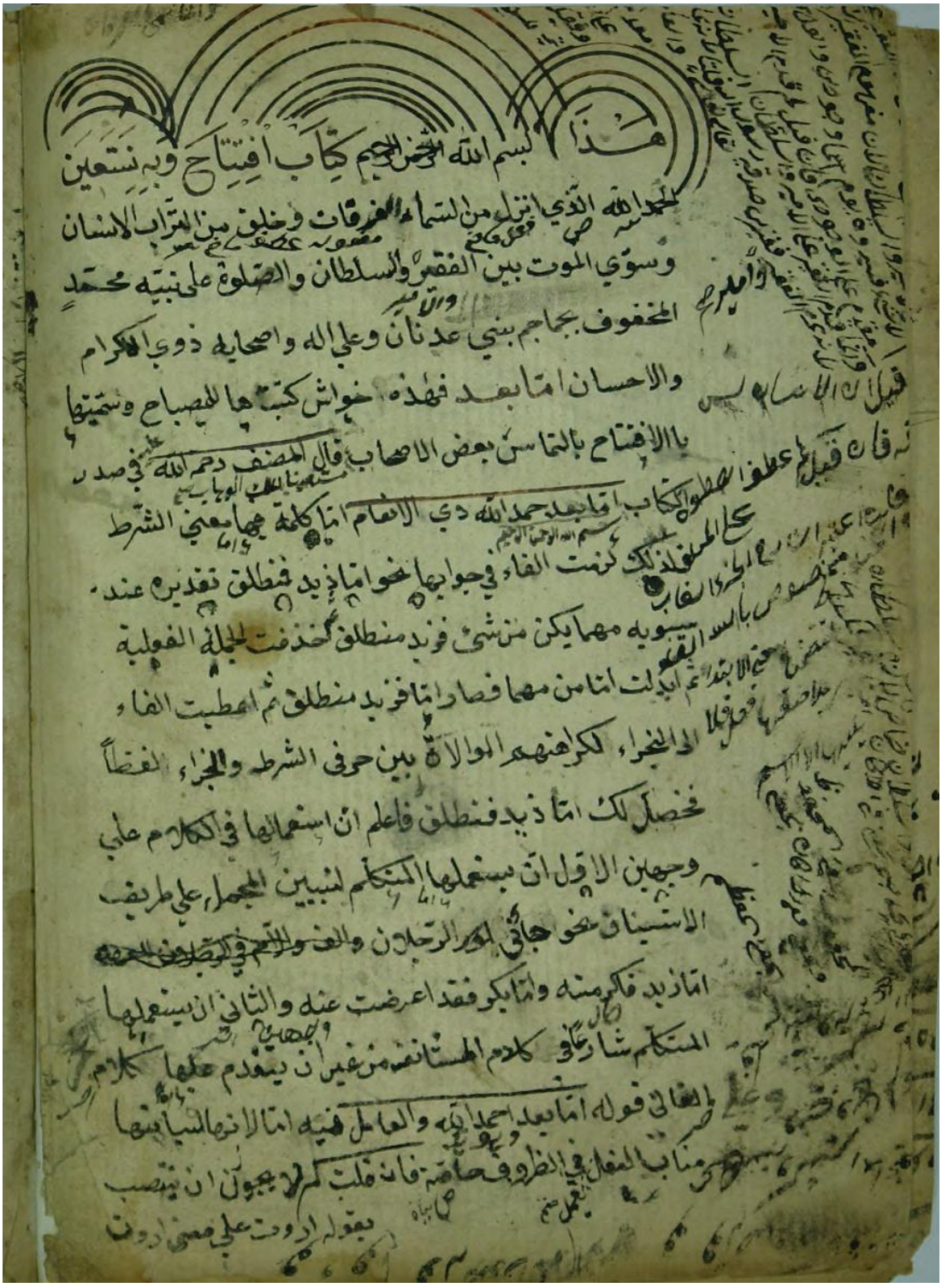

هذا بسم الله الرحمن الرحيم كتاب افتتاح وبه نستعين

الحمد لله الذي ابتدع من السماء الفرقدان وخلق من التراب الانسان

وسوّي الموت بين الفقير والسلطان والصلوة على نبيه محمد

المخصوص بجوامع الكلم من بني عدنان وعلى اله واصحابه ذوي الاكرام

والاحسان اما بعد فهذه خواش كتبتها للمصباح وسميتها

بالافتتاح بالتماس بعض الاصحاب قال المصنف رحمه الله في صدر

كتابه اعلموا ان الكتاب اما بعد حمد الله ذي الانعام اما كلمة جيء بها معنى الشرط

وقد ذلك كرهت الفاء في جوابها نحو اما زيد فمنطلق تقديره عند

سيبويه مهما يكن من شئ فزيد منطلق فحذفت الجملة الفعلية

وابدلت اما من مهما فصار اما فزيد منطلق ثم اعطيت الفاء

الى الجزاء لكراهتهم الموالاة بين حرفي الشرط والجزاء لفظاً

فحصل لك اما زيد فمنطلق فاعلم ان اشتغالها في الكلام على

وجهين الاول ان يشغلها المتكلم لتبيين المجمل على طريق

الاستيناف نحو جاءني اخوك الرجلان والفرق بينهما في الواو

اما زيد فاكرمته واما بكر فقد اعرضت عنه والثاني ان يشغلها

المتكلم شارعاً في كلام المستانف من غير ان يتقدم عليها كلام

الغائي فقوله اما بعد احمد الله والعامل فيه اما لانها انابت

منابه الفعل في الظرف حاصة فانه قلت كم لا يجوز ان ينتصب

بقوله اردت على معنى اردت

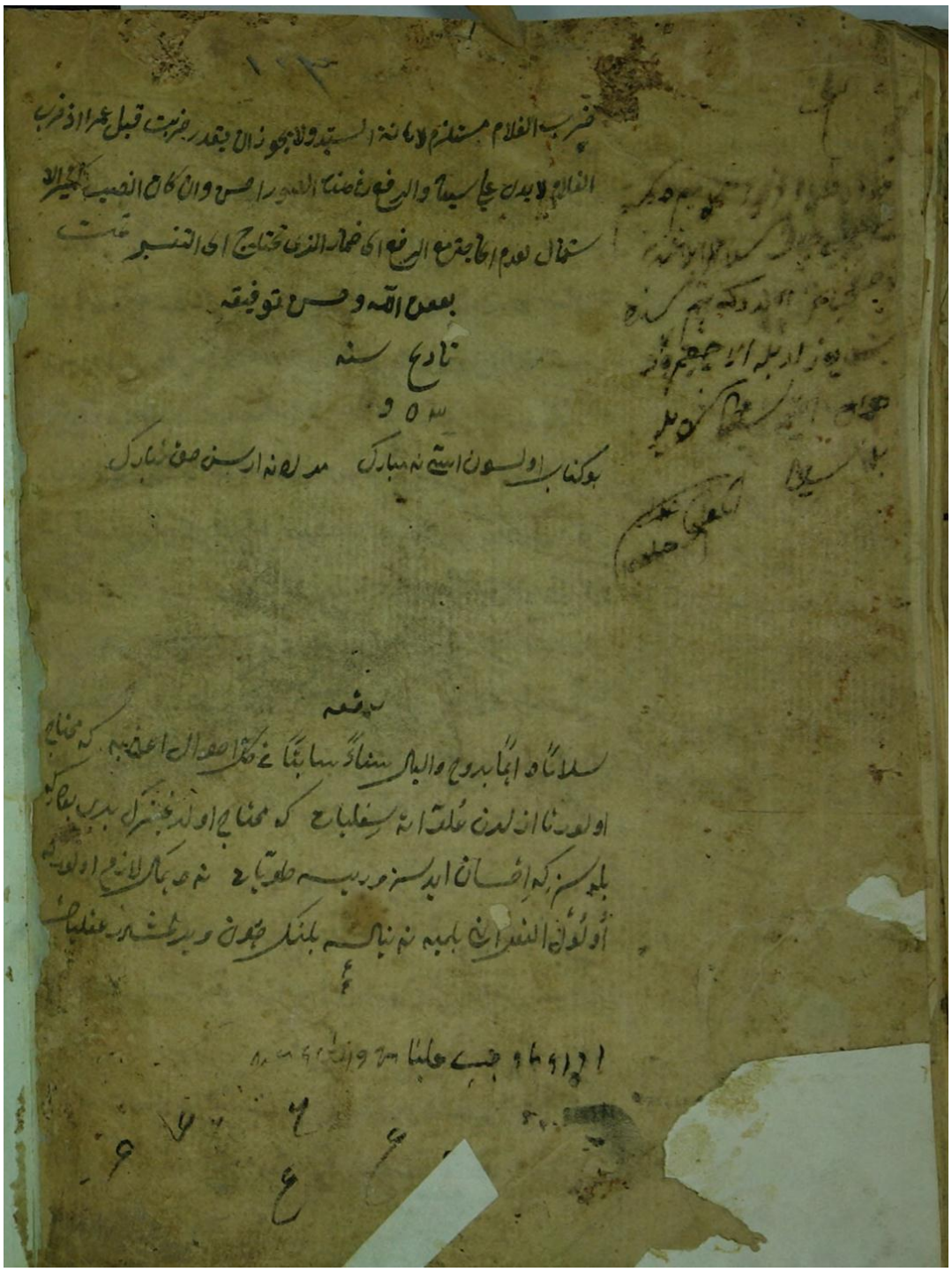

اللوحة الأخيرة من النسخة (ج)

النسخة: (د)

تبدأ من قوله: '' بسم الله الرحمن الرحيم، وبه نستعين، الحمد لله الذي أنزل من السماء الفرقان ...'' ص 33 ، وتنتهي بقوله: '' ... ، لما فيه من لزوم إعرابين '' ص 424.

عدد اللوحات:	97 لوحة.
متوسط عدد الأسطر في اللوحة:	15 تقريباً.
متوسط عدد الكلمات في السطر:	10 تقريباً.
نوع الخط:	رقعة.
اسم الناسخ:	مجهول.
تاريخ النسخ:	مجهول.
تملك المخطوط:	مجهول.

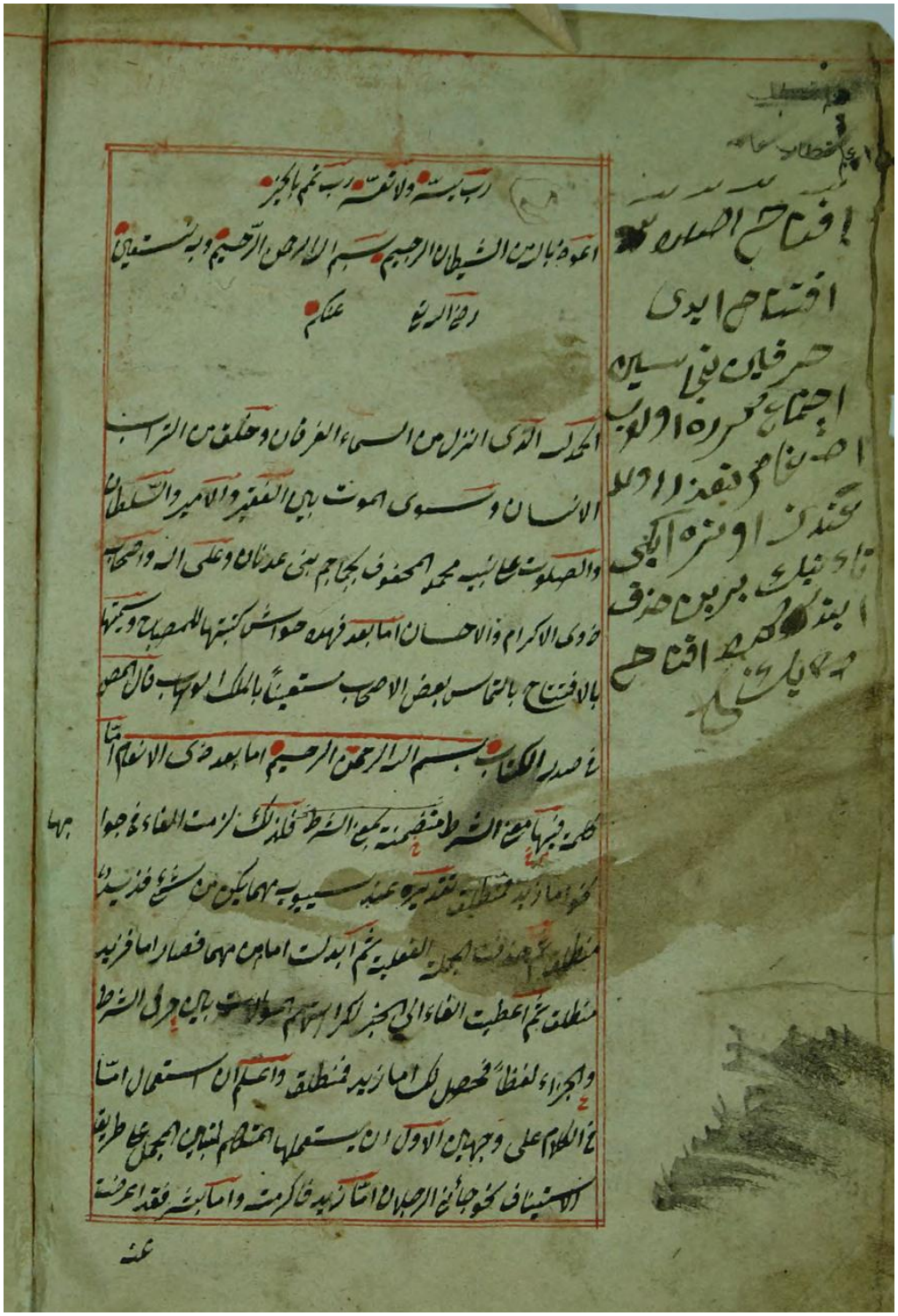

اللوحة الأولى من النسخة (د)

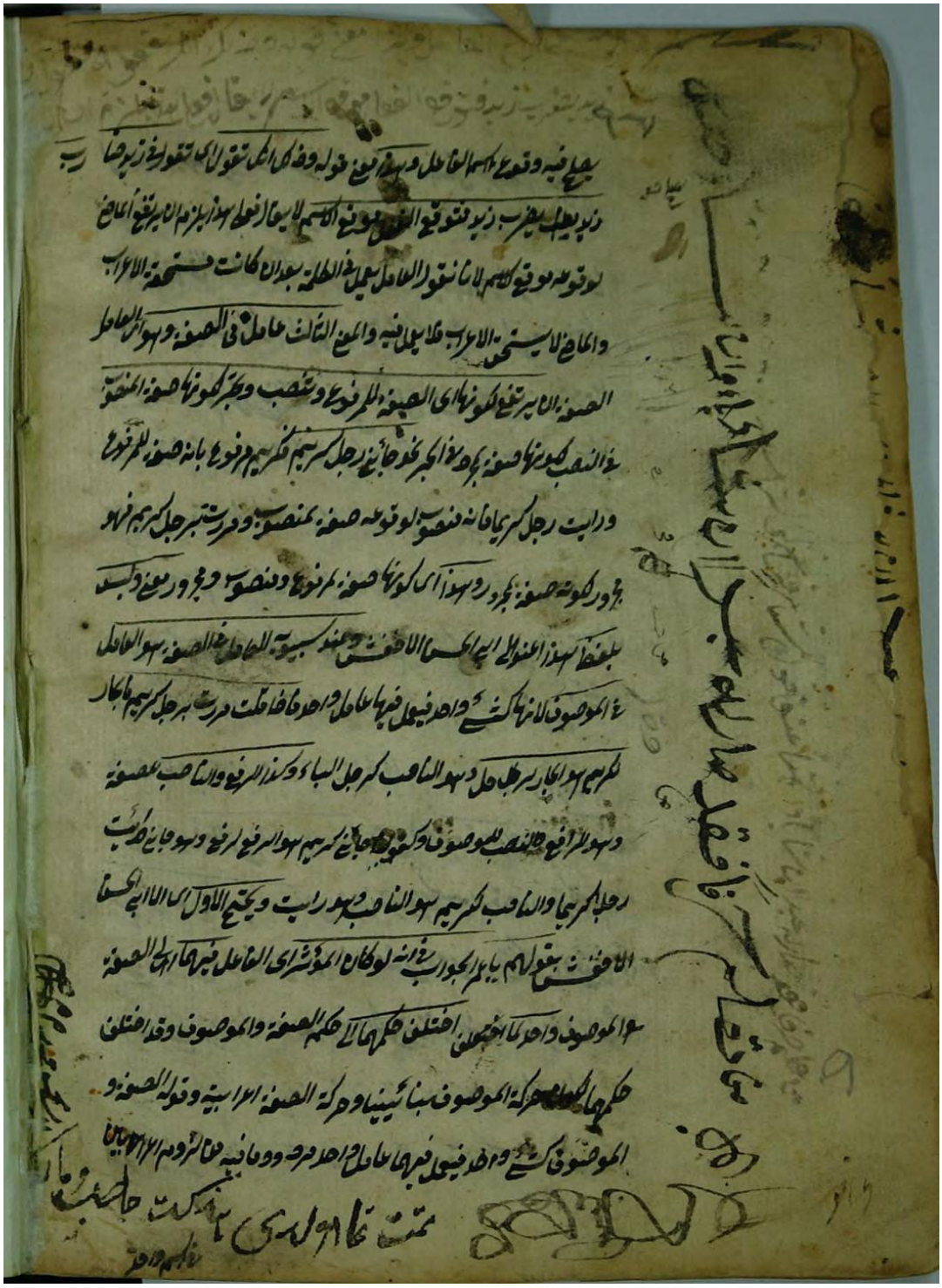

اللوحة الأخيرة من النسخة (د)

النسخة: (هـ)

تبدأ من قوله: '' بسم الله الرحمن الرحيم، وبه نستعين، الحمد لله الذي أنزل من السماء الفرقان ...'' ص 33 ، وتنتهي بقوله: '' ... ، ورأيت رجلاً منّا، ومررت برجل '' ص 111.

عدد اللوحات: 79 لوحة، سقط منها (55) لوحة ، فبعد (24) لوحـة من المخطوط يبدأ كتاب عن أحكام الصلاة.

متوسط عدد الأسطر في اللوحة: 15 تقريباً.

متوسط عدد الكلمات في السطر: 9 كلمات تقريباً.

نوع الخط: رقعة.

اسم الناسخ: مجهول.

تاريخ النسخ: مجهول.

تملك المخطوط: مجهول.

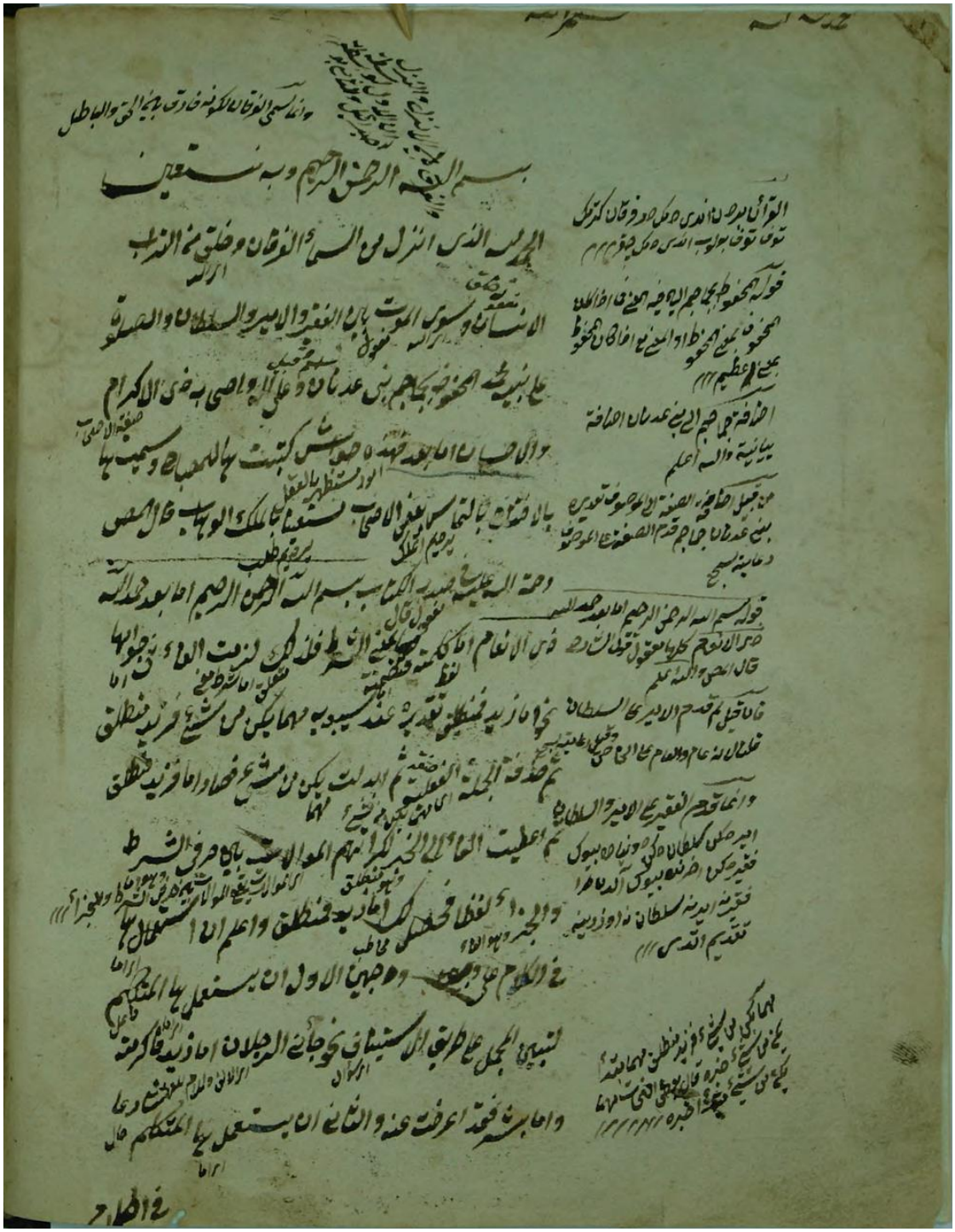

اللوحة الأولى من النسخة (هـ)

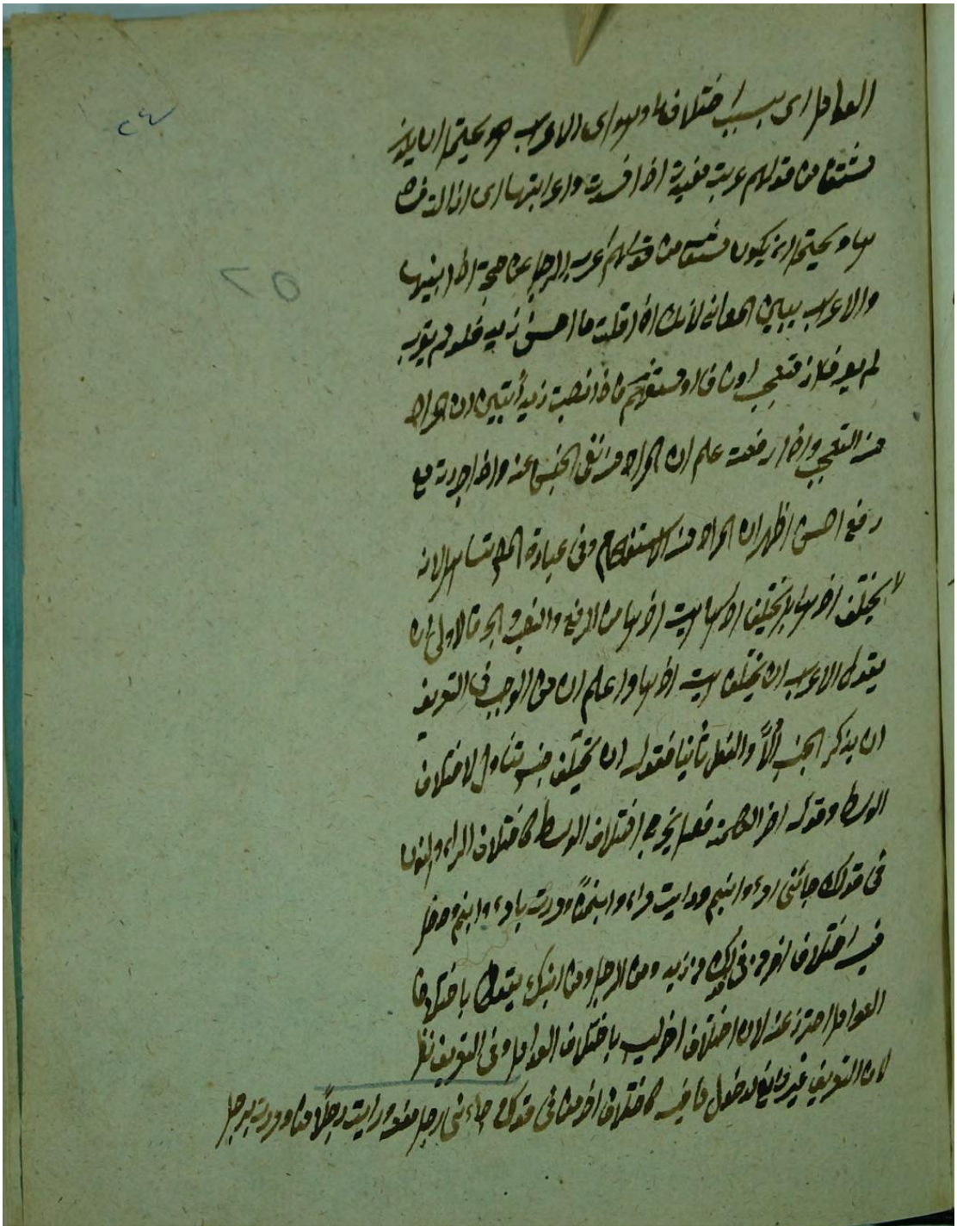

اللوحة الأخيرة من النسخة (هـ)

الفصل الثالث

التعريف بالعلماء الذين لهم تعليقات على "الافتتاح"

أوّلاً: حاجي بابا:

اسمه، ولقبه:

هو إبراهيم بن عبد الكريم الطوسي، الرومي، وكان يعرف بحاجي بابا.[1]

مولده:

لم تذكر المصادر التي قمت بالاطلاع عليها مولده، غير أن صاحب "الشقائق النعمانية" وضعه في الطبقة السابعة من علماء الدولة العثمانية في زمن السلطان محمد خان، وقد بويع هذا السلطان سنة (855 هـ).[2]

مكانته العلميّة:

قال في "الشقائق النعمانية": " كان – رحمه الله – عالماً بالعلوم الأدبية والشرعية، مشتغلاً بالدرس، وانتفع به كثير من الطلبة، وشاع تصانيفه بين الطلبة ".[3]

أهم مؤلَّفاته:

1- إعراب "الكافية" لابن الحاجب، سماه: "أوفى الوافية".[4]

2- شرح "المصباح"، سماه: "خلاصة الإعراب".[5]

3- شرح "العوامل المائة" للجرجاني.[6]

---

(1) ينظر: معجم المؤلفين 1: 50.

(2) ينظر: الشقائق النعمانية 70، 128.

(3) ينظر: الشقائق النعمانية 128.

(4) ينظر: الشقائق النعمانية 128 – 129؛ وكشف الظنون 2: 1370.

(5) ينظر: الشقائق النعمانية 128 – 129؛ وكشف الظنون 2: 1708، وتاريخ الأدب العربي 5: 243.

(6) ينظر: الشقائق النعمانية 129؛ وكشف الظنون 2: 1179.

4- شرح على كتاب "النورانية"، سماه: "السلطانية".[1]

5- شرح قواعد الإعراب في النحو.[2]

6- رسالة في اللهو.[3]

وفاته:

لم تذكر المصادر التي اطلعت عليها سنة محددة لتاريخ وفاته، غير أنّه من علماء النصف الثاني من القرن التاسع الهجري.[4]

---

(1) إيضاح المكنون 2: 347.

(2) ينظر: الشقائق النعمانية 129.

(3) ينظر: معجم المؤلفين 1: 50.

(4) ينظر: تاريخ الأدب العربي 5: 244؛ ومعجم المؤلفين 1: 50.

ثانياً: مصطفى سروري:

اسمه، ولقبه:

هو مصطفى بن شعبان، الحنفي، الرومي، مصلح الدين، المعروف بسروري.[1]

مولده:

ولد سنة (897 هـ) بقصبة كليبولي.[2]

مكانته العلميّة:

كان أبوه من التجار وأصحاب اليسار، محباً للعلم وأربابه، فبذل في تعليم ابنه مالاً جزيلاً، ومبلغاً جليلاً، ودار المرحوم على أفاضل عصره للاستفادة كالمولى القادري، والمولى طاشكبري، فأحرز الفضائل والمعارف، وجمع النوادر واللطائف، وقال الشعر، ومهر في فنونه، واتسم كما هو دأب شعراء الروم والعجم، وجعل يزاول كتب الأعاجم ويمارس حتى أصبح فارساً في معرفة لسان فارس، ثم وصل إلى خدمة محي الدين الفناري، فلما صار قاضياً بقسطنطينية استنابه فكان هو من طلبة المولى أول نائب، فإنّهم من قبل كانوا يستخدمون الأجانب، ثم درس في مدرسة صار وجه باشا بقصبة كيبولي بعشرين، ثم مدرسة يري باشا بقسطنطينية بخمسة وعشرين، ثم صارت وظيفته فيها ثلاثين، ثم صارت أربعين، ثم عزل، ثم أعطي بخمسين مدرسة قاسم باشا المبنية بقصبة غلطه.[3]

أهم مؤلَّفاته:

1- "الحواشي الكبرى"، و"الحواشي الصغرى" كلاهما على تفسير البيضاوي.[4]

2- "شرح البخاري".[5]

---

(1) ينظر: الشقائق النعمانية 343؛ وهدية العارفين 2: 434؛ والأعلام 7: 235.

(2) ينظر: الشقائق النعمانية 343؛ والأعلام 7: 235.

(3) ينظر: الشقائق النعمانية 343.

(4) ينظر: الشقائق النعمانية 345؛ وديوان الإسلام 3: 27؛ وهدية العارفين 2: 434؛ والأعلام 7: 235.

(5) ينظر: الشقائق النعمانية 345؛ وهدية العارفين 2: 434؛ والأعلام 7: 235.

3- شرح "المصباح" في النحو.[1]

4- شرح ديوان الحافظ – فارسي – شرحاً تركياً.[2]

5- شرح كتاب "كلستان" لسعدي الشيرازي بالعربية، وآخر بالتركية.[3]

6- حاشية على شرح ابن الشحنة للهداية في الفروع.[4]

7- "بحر المعارف" في العروض (تركي).[5]

8- حاشية على "التلويح" للتفتازاني.[6]

9- ديوان شعر تركي.[7]

كما ترجم عدة كتب من الفارسية إلى التركية والعربية.[8]

وفاته:

توفي من مرض الهَيْضة – وهو انطلاق البطن – سنة (969 هـ)، وقيل: (962 هـ)، ودفن عند مسجده في قصبة قاسم باشا باستانبول.[9]

---

(1) ينظر: كشف الظنون 2: 1708؛ وهدية العارفين 2: 434؛ والأعلام 7: 235.

(2) ينظر: الشقائق النعماني 345؛ و كشف الظنون 1: 783؛ وهدية العارفين 2: 434.

(3) ينظر: الشقائق النعماني 345؛ و كشف الظنون 1: 783؛ وديوان الإسلام 3: 27؛ وهدية العارفين 2: 434.

(4) ينظر: الشقائق النعمانية 345؛ وهدية العارفين 2: 434؛ والأعلام 7: 235.

(5) ينظر: هدية العارفين 2: 434؛ والأعلام 7: 235.

(6) ينظر: الشقائق النعمانية 345؛ وهدية العارفين 2: 434؛ والأعلام 7: 235.

(7) ينظر: كشف الظنون 1: 792؛ وهدية العارفين 2: 434.

(8) ينظر: كشف الظنون 1: 824، 858، 918، 2: 1899؛ وهدية العارفين 2: 434؛ والأعلام 7: 235.

(9) ينظر: الشقائق النعمانية 345؛ وديوان الإسلام 3: 27؛ وهدية العارفين 2: 434؛ و الأعلام 7: 235.

القسم الثاني: قسم التحقيق

[مقدّمة الشّارح]

/ 1 – أ / بسم الله الرّحمن الرّحيم [وبه نستعين][1]

الحمد لله الذي أنزل من السّماء الفرقان، و خلق من التّراب الإنسان، وسَوَّى الموت بين الفقير والأمير والسّلطان، والصّلاة على النّبي محمّد [المحفوف][2] بجماجم بني عدنان، وعلى آله وأصحابه ذوي الإكرام والإحسان.

أمّا بعد...

فهذه حواش كتبتها للـ"مصباح" وسمّيتها بـ"الافتتاح"، بالتماس بعض الأصحاب، مستعيناً بالملك الوهّاب.

---

(1) ما بين المعقوفين ساقط من (أ).

(2) في (ب): المحفوظ.

[مقدّمة المصنّف]

قال المصنّف: أما بعدَ حمدِ ذي الإنعامِ، جاعل النحو في الكلامِ كالملحِ في الطعام، والصلاةِ على نبيه محمدٍ سيدِ الأنام، وعلى آله وأصحابه مؤيدي الإسلام، فإن الولدَ الأعزَّ لا زال كاسمه مسعوداً[1] وإلى أهلِ الخيرِ مودوداً، لمَّا استظهرَ مختصرَ "الإقناع"[2]، وكَشَفَ بحفظهِ عنه فَضلَةَ القِناع، وأحاطَ بمفرداته حِفظاً، وأتقن ما فيه من النحو لفظاً ومعنىً.

*****

قال الشّارح: قال المصنّف[3] في صدر الكتاب: بسم الله الرحمن الرحيم**: أمّا بعد [حمد الله][4] ذي الإنعام.**

(أمّا): كلمة [فيها معنى الشرط][5]؛ ولذلك لزمت (الفاء) في جوابها، نحو: أمّا زيد فمنطلق، تقديره عند سيبويه[6]: مهما يكن من شيء فزيدٌ

---

(1) لعله يريد ابنه (مسعود).

ينظر: كشف الظنون 1: 139.

(2) يريد به كتاب "الإقناع لما حوى تحت القناع" للمطرزي (ت 610 هـ)، وهو كتاب ألّفه في اللغة، ألّفه لولده بعد أن حفظ القرآن.

ينظر: انباه الرواة 3: 339؛ وكشف الظنون 1: 139 ؛ والأعلام 7: 348؛ ومعجم المؤلفين 13: 71.

(3) في (ج) و(هـ): قال المصنف – رحمة الله عليه –.

(4) ما بين المعقوفين ساقط من (د).

(5) ما بين المعقوفين ساقط من (هـ).

(6) هو عمرو بن عثمان بن قنبر، مولى بني الحارث بن كعب، أبو بشر، المعروف بسيبويه، توفي سنة (180 هـ)، إمام البصريين، أخذ النحو عن الخليل بن أحمد الفراهيدي، وأخذ شيئاً من النحو عن عيسى بن عمر الثقفي، ويونس، وأخذ اللغة عن أبي الخطاب الأخفش الكبير، له كتاب في النحو يعرف بـ(الكتاب).

ينظر: مرآة الجنان 1: 348؛ والبلغة في تراجم أئمة النحو 221 – 224؛ وبغية الوعاة 2: 229 – 230؛ وشذرات الذهب 2: 277 – 278؛ ومعجم المؤلفين 8: 10.

منطلقٌ[1]، فحذفت الجملة الفعلية ثم أبدلت [(أمّا) من][2] [(مهما)][3] فصار: أمّا فزيدٌ منطلقٌ، ثم أعطيت (الفاء) إلى الخبر؛ لكراهتهم أن يوالى بين حرفي الشّرط والجزاء لفظاً، فحصل لك: أمّا زيدٌ فمنطلقٌ.

واعلَم أنّ استعمالها في الكلام على وجهين:

الأوّل: أنْ يستعملها المتكلِّم لتبين المجمل على طريق الاستئناف، نحو: جاءني الرّجلان أمّا زيدٌ فأكرمتُه وأمّا [بِشرٌ][4] [فقد أعرضتُ عنه][5].

والثّاني: أنْ يستعملها المتكلم شارعاً في الكلام [مستأنفاً][6] من غير أنْ يتقدم عليها كلام آخر.

وعلى الثّاني قوله: أمّا بعد حمد الله، والعامل فيها (أمّا)؛ لأنّها لنيابتها مناب الفعل تعمل في الظّرف خاصة.

فإنْ قُلتَ: لِمَ لا يجوز أن ينتصب بقوله: (أردتُ) على معنى: أردت بعد الفراغ[7] عن حمد الله ؟، أو بقوله: (أنْ ألمظه) على معنى: أردت أنْ ألمظه بعد الفراغ عن حمد الله ؟

قُلتُ: لمانع وهو (أنْ)؛ لأنّ (أنْ) تقطع ما / 1 – ب / بعدها عن العمل فيما قبلها؛ لأنّ معمولَها لا يتقدّم عليها ، لا يقال: منطلقٌ إنّ زيداً، فمعمولُ معمولها أحقّ لأنْ لا يتقدم عليها.[8]

---

(1) أي أنها تقوم مقام (مهما يكن من شيء)، قـــال سيبويه: '' وأمّا (أمّا) ففيها معنى الجزاء. كأنّه يقول: عبدُ الله مهما يكن من أمره فمنطلقٌ. ألا ترى أن الفاء لازمة لها أبداً ''.

ينظر: الكتاب 4: 235.

(2) ما بين المعقوفين ساقط من (هـ).

(3) في (هـ): مهما يكن من شيء.

(4) في (ج): بكر.

(5) في (أ): فأهنتُه.

(6) [مستأنفاً] ساقطة من (أ).

(7) في (ب): بعد زمن الفراغ.

(8) لا يجـوز تقديم معمـول (أنْ) النّاصبـة عليهـــا؛ لأنّها حرف مصدري ومعمولها صلة لها، ومعموله من تمام الصلة، فكما لا تتقدم الصلة لا يتقدم معمولها، هذا مذهب البصريين. وجوز الفراء تقديمه لقوله: =

وقوله: **جاعل النّحو في الكلام كالملح في [الطعام]**[1]، (جاعل) مجرور على أنّه بدل من (الله) ولا يجوز أنْ يكون وصفاً له؛ لعدم شرطه، وهو التطابق بينهما تعريفاً [و][2] تنكيراً؛ لأنّ الإضافةَ فيه في تقدير الانفصال، بخلاف البدل والمبدل منه.

فإنْ قيل: لا يجوز أنْ يكون (جاعل) بدلاً من (الله)؛ لأنّه لو كان بدلاً منه لوجب أنْ يكون موصوفاً بصفة؛ لِمَا ثبت من أنّ النكرة إذا أبدلت من المعرفة لا بد أنْ يتصف بصفة، فلّما لم يكن موصوفاً [بصفة][3] ظهر أنّه ليس ببدل [منه][4].

فالجواب عنه: إنّ الموصوف ههنا محذوف؛ ولذا عمل اسم الفاعل – أعني (جاعل) – اعتماداً على هذا الموصوف و تقديره: إله جاعل [5]، ثم حذف الموصوف، و أقيمت الصفة مقامه، فحينئذ يندفع الاعتراض.

وشبَّه النّحو بالملح حيث قال: (كالملح في الطّعام)، وجه التشـبيه بين (النّحو) و(الملـح) أنّ استعمال النّحو في الكلام مصلح له وترك استعماله فيه مفسد له، كما أنّ استعمال الملح في الطعام مصلح له وترك استعماله [فيه][6] مفسد له، [وهذا القول أحسن][7]؛ لكون هذا الوجه شاملاً لِطَرَفي المُشبّه والمُشبّه به، ومن حقّ وجه التشبيه كونه شاملاً لهما.

=

كان جزائي بالعصا أنْ أُجلَدا

ونقل ابن كيسان عن الكوفيين الجواز في نحو: طعامَكَ أريد أنْ آكُلَ، وطعامَكَ عسى أنْ آكُلَ.

ينظر: همع الهوامع 4: 90.

(1) في (ب): الكلام.

(2) [و] ساقطة من (ب).

(3) [بصفة] ساقطة من (أ).

(4) في (أ): ظهر أنّه ليس ببدل.

(5) في (د) و (هـ): إله جاعل النحو.

(6) [فيه] ساقطة من (ب).

(7) ما بين المعقوفين ساقط من (أ) و (هـ).

ومن هذا عُلِم فساد قول من قال: إنّ وجه التّشبيه بينهما هو أنّ القليل [من][1] هذا العلم مصلح له، كما أن القليل من الملح مصلح له لا الكثير منه؛ لأنّ هذا الوجه مختصّ بالمُشبَّه به وهو (الملح) دون المُشبّه وهو (النّحو).

وبعد **الصّلاة على نبيِّه**[2] / 2 – أ /، وهي من الله الرحمة، ومن الملائكة الاستغفار، ومن المؤمنين الدعاء.

والنبيّ (فعيل)[3]، إمّا بمعنى (فاعل) من (نَبَّأَ) أي: أخبر، ويسمى الرّسول به؛ لأنّه مخبر عن الله سبحانه وتعالى، خُفِّفَتْ الهمزة بقلبها (ياءً) ثم أُدغِمَت .

وإمّا بمعنى (مفعول) من (النَّبوَةِ) وهي الارتفاع [من الأرض][4] والشّرف، ويسمى الرّسول به؛ لأنّه مُشَرَّف على سائر الخلق، قُلبت (الواو) (ياءً) ثم أُدغمت فيها، والجمع: أنبياء.

والفرق بين النَّبيِّ والرّسول: أنّ النّبيَّ أعَمُّ من الرّسول[5]؛ لأنّ النّبيّ يُطلق على من له كتاب[6]

---

(1) في (أ): في.

(2) في (د): وبعد الصلاة على نبيّه محمد.

(3) النّبي: ما ارتفع من الأرض. قال الفراء: النّبي هو أنبأ عن الله فَنُرِك همزه، قال: وإنْ أُخَذ من النَّبْوَة والنَّبَاوَة، وهي الارتفاع عن الأرض أي إنّه أشرَف على سائر الخلق ، فأصله غير الهمز.

ينظر: لسان العرب: مادة: نبأ؛ والقاموس المحيط: مادة: نبو.

(4) ما بين المعقوفين ساقط من (أ) و (د).

(5) الشائع عند العلماء أن النبيّ أعمّ من الرسول، فكل رسول نبي وليس كل نبيّ رسول، والقول المشهور في الفرق بين النبيّ والرسول هو: النبيّ هو من أوحى الله تعالى إليه بشرع، فإن أمر بتبليغ الشرع إلى الخلق سمي رسولاً، أما إذا لم يؤمر بالتبليغ فهو نبيّ فقط، وهناك رأي يقول: إن الرسول من بعثه الله بشريعة مجددة يدعو الناس إليها، والنبيّ يشمله ويشمل من بعثه الله لتقرير شرع من قبله من الأنبياء، وقيل الرسول من جمع إلى المعجزة كتاباً منزلاً عليه، والنبي غير الرسول من لا كتاب له.

ينظر: شرح العقائد النسفية 295 – 300؛ وتبسيط العقائد الاسلامية 114؛ والرسل والرسالات 14.

(6) في (ب) و (د): على من له كتاب ربّاني.

[وعلى من ليس له كتاب][1] [ربَّاني][2]، [والرّسول يُطلق على من له كتاب][3] [ربَّاني][4] فقط.

محمّد، بالجرّ بأنّه عطف بيان لِـ(نبيِّه)، وهو في الأصل الذي كَثُرَ خِصالُه الحميدة، فصار علماً لقلادة الأنبياء؛ لكثرة خصاله الحميدة.

قوله: **سيِّد الأنام**، مجرور على الوصفية لـ(محمد)، و أصله [سَويد][5] قُلِبَت الواو [ياءً][6] وأُدغِمَت الياء في الياء لما ثبت في قاعدة التّصريفيين من أنّ الواو والياء إذا اجتمعتا وسُبِقَت إحداهما بالسكون تُقلب الواو ياء، وأدغمت الياء في الياء[7]، والأنام: البشر.

---

(1) ما بين المعقوفين ساقط من (هـ).

(2) [ربّاني] ساقطة من (أ) و (ج) و (هـ).

(3) ما بين المعقوفين ساقط من (هـ).

(4) [ربّاني] ساقطة من (أ) و (ب) و (ج) و (هـ).

(5) في (د): سيود.

(6) [ياء] ساقطة من (ب).

(7) اُختُلِف في أصل وزن (سيّد) على مذاهب:

فذهب الكوفيون إلى أن وزنها في الأصل على (فَعِيْل)، نحو: سَوِيد، وهَوِين، ومَوِيت؛ لأن له نظيراً في كلام العرب، فقدمت الياء الساكنة على الواو فانقلبت الواو ياء وأدغمت الياء في الياء.

وذهب البصريون إلى أن وزنه (فَيْعِل) بكسر العين، نحو: سَيْوِد، ومَيوِت، وهَيوِن؛ لأن الظاهر من بنائه هذا الوزن لأنه من السؤدد والموت والجودة والهوان.

وزعم البغداديون أن وزنه في الأصل على (فَيْعَل) بفتح العين، والذي حملهم على هذا أنه لم يوجد (فَيْعِلٌ) في الصحيح مكسور العين؛ بل يكون مفتوحاً نحو: صَيرَف و صَيقَل.

ينظر: التصريف الملوكي 47؛ والإنصاف في مسائل الخلاف 2: 299؛ والإيضاح في شرح المفصل 2: 425 – 426؛ والممتع الكبير في التصريف 321.

و[بعد الصّلاة][1] **على آله،** أصله: (أهل)[2] بدليل تصغيره (أُهَيل)، قُلِبت الهاء همزة لقرب مخرجهما، ثم قلبت الهمزة ألفاً لكون ما قبلها مفتوحا، فصار (آل)، وقيل: أصله (أَوَلَ)، قُلِبت الواو ألفاً لتحرّكها وانفتاح ما قبلها، فصار (آل).[3]

وبعد الصّلاة على **أصحابه،** (الأصحاب) جمع (صَحْب) وهو جمع الصّحابة، وهي المصدر في الأصل مثل زيدٍ وأزيادٍ.

والإضافة في قوله: **مؤيدي الإسلام،** إضافة معنوية؛ لأنّ اسم الفاعل هنا بمعنى الماضي فيكون وصفاً للأصحاب.

.....

حاجي بابا: فإنْ قُلتَ لِمَ لَمْ يَجُز تحريك يائه كما حُرِّكَتْ (ياء) التّثنية عند التقاء السّاكنين، نحو: مررتُ بغلامَيِّ القوم ؟

قُلتُ: لأنّها لو كُسِرَتْ لزم اجتماع الكسرات، بخلاف (ياء) التّثنية، فإنّ ما قبلها مفتوح، ولا يساع أيضاً إلى الفتح والضّمة، وهو ظاهر. (النسخة (ب) لوحة 3)

---

(1) ما بين المعقوفين ساقط من (هـ).

(2) هم أهلُ عبدالله، وآل عبدالله، وهم آلي وأهلي.

و(آل) أصلها (أهل)، أبدلت الهاء همزة فصارت في التقدير (أَأْل)، فلما توالت الهمزتان أبدلوا الثانية ألفاً كما قالوا: آدم، وآخر. وخصّوا بالآل الأشراف فقالوا: القرّاء آلُ الله، وآل محمد، ولم يقولوا: آل الاسكاف أو الفحّام.

ينظر: الإبدال والمعاقبة والنظائر 29.

(3) حُمِل إبدال الهمزة من الهاء في (آل) على (ماء)، فالأصل فيه (أهل) على مذهب الجماعة، ثم أبدلت الهاء همزة فصار (أأل) ثم أبدلت الهمزة ألفاً فصار (آل)، وتصغيره عندهم (أُهَيْل). أما في قول يونس فإنّ الألف منقلبة عن واو، فيكون تصغيره (أُوَيْل).

ينظر: التصريف الملوكي 25؛ والممتع الكبير في التصريف 230.

المؤيِّدي: المقوي، / 2 – ب / والأصل (مُؤيِّدين) سقطت النّون للإضافة؛ لِئَلّا يلزم اجتماع الضّدين[1]، والياء سقطت لفظاً ولكنّها ثابتة في الخط؛ لِئَلّا يلتبس الجمع بالمفرد.

و(الفاء) في قوله: (**فإنّ الولدَ الأعزَّ**) جواب (أمّا)، وهو – أعني (إنّ) – من الحروف المُشَبَّهة بالفعل، يستدعي الاسمَ منصوباً والخَبَرَ مرفوعاً، و اسمه (الولد)، و(الأعزّ) صفته، والجملة – أعني: (**لازال كاسمه مسعوداً**) – مع سابقتها [جملةٌ معترضةٌ][2]؛ بين اسم (إنّ) وخبرها وهو قوله: (أردتُ أنْ ألمظه)، ولا محل لها من الإعراب.

والجملة المعترضة: وهي التي تتوسط بين أجزاء الجملة المستقلّة لتفيدَ معنى يتعلّق بها أو بأحَّد أجزائها، والجملة المعترضة ههنا تتوسّط بين أجزاء الجملة المستقلّة، وهي اسم (إنّ) و خبرها، وتفيد معنى يتعلّق بأحد أجزائها، وهو اسم (إنّ).

والأَوْجَهُ في الإعراب أنْ يُقال: إنّ (لازال) من الأفعال النّاقصة، يستدعي الاسمَ مرفوعاً والخبر منصوباً، واسه ضمير مستكن في تحت (لازال) راجع إلى (الولد)، وخبره (كاسمه)، و(مسعوداً) بدل منه، و(الكاف) فيه يحتمل أن يكون حرفاً أو اسماً، أمّا إذا كان حرفاً فيكون [مُتعلِّقُهُ محذوفاً تقديره: كائناً كاسمه، وأمّا إذا كان اسماً فيكون][3] بمعنى المثل[4].

وإنّما قُلنا: والأَوْجَهُ؛ لأنَّ فيها وجهاً آخرَ، وهو أنْ يقال: إنَّ اسم (لازال) ضمير مستكن فيه راجع إلى (الولد)، وخبره (مسعودًا)، و(كاسمه) حالًا منه، إلا أنَّ الوجه الذي ذكرناه أولاً أَوْجَه؛ لعدم لزوم تقييد الدّعاء، بخلاف / 3 – أ / الثّاني.

ولا زال (ذلك الولدُ)، **إلى أهل الخير مودوداً**، أي: محبوباً، والجار والمجرور – أعني (إلى أهل الخير) – متعلّق بالمودود.

---

(1) في (ب): اجتماع الضدين – وهو الاتصال والانفصال –.

(2) ما بين المعقوفين ساقط من (هـ).

(3) ما بين المعقوفين ساقط من (هـ).

(4) في (ب) و (هـ): بمعنى المثل، أي: مثل اسمه.

و(لَمَّا) في قـوله: **لَمَّا استظهر** – أي الولد – **مـختـصر "الإقناع"**: ظرف بمعنى (حيـن)؛ لأنّها إذا دخلت علــى الماضي تكـون ظـرفـاً بمعنى (حيـن)، وإذا دخـلت علــى المضارع تـكـون جازمةً، نحـــو: لَمَّا يخرجْ، وإذا دخلت علـى غيـرهما تـكون بمعنى (إلّا)[1]، نحو قوله تعالى: ﴿ إِنْ كُلُّ نَفْسٍ لَمَّا عَلَيْهَا حَافِظٌ ﴾[2]، أي: [ما كُلُّ نفس][3] إلّا عليها حافظ.

وهي ههنا قد دخلت على الماضي، فلا جَرَمَ أنْ تكـون ظرفاً بمعنى [(حين)][4]، والعامل فيها (أردتُ).

فإنْ قِيل: لِمَ لا يجوز أن يكون العامل فيها (استظهرَ)؟

قُلنا: لا يجوز؛ لأنّه مضاف إليه، ولا يجوز أنْ يعمل المضاف إليه في المضاف.

ولَمَّا كَشَفَ – أي الولد –، **عنه** أي عن مختصر "الإقناع"، **بحفظه** أي بسبب حفظه **فضلة القِناع** أي قناعه، والقناع: ما تُغَطِّي به المرأة رأسها، وفضلته بقيَّته[5]، وأراد بكشف الولد إيَّاها: إزالة الجهل عنه؛ لأنه حجاب كفضلة القناع.

---

(1) أقسام لمّا ثلاثة: (لمّا) التي تجزم الفعل المضـــارع بمنزلــة (لَمْ)، و(لمّـا) أداة استثنــاء بمنزلــة (إلا) وحكاها الخليل، وسيبويه، والكسائي وهي قليلة الدور في كلام العـــرب، و(لمّا) التعليقية وهي حرف وجوب لوجـوب وفيها مذهبـان: أحدهمــا أنهــا حرف، وهو مذهب سيبويه وأكثر النحـــاة. والثاني ظرف بمعنى (حين)، وهو مذهب أبو علي الفارسي وتبعه ابن جني.
وجمـع ابن مالك بيـن المذهبين فقـال: إذا ولي (لمّـا) فعـل ماض لفظــاً ومعنـى فهــي ظرف بمعنــى (إذ) فيــه معنى الشرط، وقد استحسن ابن هشام هذا الرأي بقوله: لأنها مختصة بالماضي وبالإضافة إلى الجملة .
ينظر: معانــي الحروف 132 – 133؛ ورصــف المبــاني 281 – 285؛ والجنــى الدانـــــي 592 – 596؛ ومغني اللبيب 1: 293 – 296.

(2) الطارق: 4

(3) ما بين المعقوفين ساقط من (د).

(4) [حين] ساقطة من (هـ).

(5) المِقْنَع: بكسر الميم كمنبـر، والمقنعة: ما تغطـــــي به المرأة رأسها؛ وفي الصحاح: ما تقنّع به المرأة رأسها؛ وفي حديث عمر: أنه رأى جارية عليها قناع فضربهـــا بالدّرّة، وقال: أتشبهين بالحرائر ؟، والقناع أوسع من المِقنعة، والقناع والمِقْنعـة: ما تتقنـع به المـرأة من ثـوب تغطـي رأسهـــا ومحاسنهـا، وجمـع القناع: أقنعةٌ =

والمصدر أعني (الحفظ) يحتمل أنْ يكون مضافاً إلى المفعول وذكر الفاعل متروك، و[يحتمل][1] أنْ يكون مضافاً إلى الفاعل و ذكر المفعول متروك، تقدير الكلام على الأوّل: وكشف عنه بحفظ المختصر الولد، وعلى الثاني: وكشف عنه بحفظ الولد المختصر.

ولَمَّا أحاط – أي الولد –، **بمفرداته** أي بمسائل المختصر، **حِفظاً** – وهو منصوب على التمييز بمعنى الفاعل – أي أحاط حفظه بمفرداته، **ولَمَّا** / 3 – ب / **أتقن** – أي الولد – **ما فيه** أي الذي حصل في المختصر، والجار والمجرور – أعني **(من النّحو)** – بيان للموصول، وأنّه منصوب المحل على أنّه حال من الاسم الموصول، أو من الضمير المستكن في الظرف، والعامل فيه (أتقن) إن كان حالاً من الاسم الموصول، أو الظرف المستقرّ إنْ كان حالاً من الضمير المستكن في (فيه).

قوله: **معنىً ولفظاً**، منصوبان على أنّهما بمعنى المفعول، أي: [أتقن معنى ما فيه ولفظه][2].

واعلَمْ أنّ بعض الأساتذة عند قراءة هذا الموضع قال: إنّي أقول قاعدة يُعْرَفُ بها التمييز بمعنى الفاعل والتمييز بمعنى المفعول، وهي: أنّ التمييز يكون بمعنى الفاعل إذا أخذتَه وأضفتَه إلى فاعل فعل، ويكون بمعنى المفعول أذا أخذتَه وأضفتَه إلى مفعول فعل.

= وقُنُع.

ينظر: الصحاح: مادة: قنع؛ والمعجم العربي لأسماء الملابس 408.

(1) [يحتمل] ساقطة من (أ) و (ج).

(2) ما بين المعقوفين ساقط من (هـ).

قال المصنّف: أردتُ أن ألمظه[1] من كلام الإمام المحقّقِ، والحَبرِ المدَقّق، أبي بكر عبد القاهر بن عبد الرحمن الجُرجاني[2]، سقى الله ثراه، وجعل الجنّة مثواه؛ حتّى يعلق بطبعهِ مِن لفظهِ الحلو، ما يتفجّرُ منه ينابيع النحو، فنظرتُ في مختصراتهِ المضبوطة، دون كتبه المبسوطة، فوجدت أكثرَها تعاوُراً بين الأئمة "المائة"[3]، و "الجُمل"[4]، و "التّتمة"[5]، فاستطلتُ أن أُكلِّفَهُ جَمعَها، وأُحمِّلُهُ رفعها؛ كراهَةَ ما فيها منَ الأشياءِ المعادَة، وإن كانت لا تخلو منَ الإفادةِ، فاستصفيتُ مها هذا المختَصَرَ، ونَفَيتُ عن كلّ منها ما تكرّر؛ استثقالاً

---

(1) ألمظه: التّلَمُّظ والتّمطُّق: التَّذَوُّق، واللمْظ والتّلُّمُظ: الأخذ باللسان، ما يبقى في الفم بعد الأكل، وقيل: هو تتبّع الطعم، والتذوق، وقيل: هو تحريك اللسان في الفم بعد الأكل كأنه يتتبع بقية من الطعام بين أسنانه.
ينظر: لسان العرب: مادة: لمظ؛ والقاموس المحيط: مادة: لمظ.

(2) هو عبد القاهر أبو بكر بن عبد الرحمن بن محمد الجرجانيّ، توفي سنة (471 هـ) وفيه خلاف، إمام العربية واللغة والبيان، نحوي فارسي، شافعي المذهب، نبغ في النحو والأدب والبلاغة، أول من دوّن علم المعاني، من أهم مؤلفاته: الجمل، والعوامل المائة، والتتمة، والمقتصد في شرح الإيضاح، ودلائل الإعجاز، وأسرار البلاغة.
ينظر: انباه الرواة 2: 188 – 189؛ وفوات الوفيات 2: 369 – 370؛ وطبقات الشافعية الكبرى 5: 149 – 150؛ والأعلام 4: 48 – 49.

(3) العوامل المائة في النحو، للشيخ عبد القاهر الجرجانيّ (ت 471هـ)، وهو مشهور متداول، عليه شروح كثيرة منها: شرح لحاجي بابا الطوسيّ، وشرح حسام الدين التوقاتيّ، وشرح المولى أحمد بن مصطفى، وعلّق عليه السيد الشريف علي بن محمد الجرجاني، وفي إعرابه كتاب للمولى إشق قاسم الازنيقي.
ينظر: فوات الوفيات 2: 370؛ وكشف الظنون 2: 1179؛ والأعلام 4: 49.

(4) الجمل في النحو، للشيخ عبد القاهر الجرجانيّ (ت 471هـ)، وهو مختصر يقال له: الجرجانيّة، على خمسة فصول، قيل بأنه شرح لكتاب العوامل، له شروح كثيرة منها: شرح البغدادي النحوي، وشرح ابن السيد البطليوسي، وشرح ابن خروف الحضرمي، وغيرها.
ينظر: انباه الرواة 2: 189؛ وفوات الوفيات 2: 370؛ وكشف الظنون 1: 602 – 603.

(5) التتمة في النحو، للشيخ عبد القاهر الجرجاني (ت 471هـ)، وهو مازال مخطوطاً بحسب ما ذُكِر في "الأعلام" للزركلي.
ينظر: كشف الظنون 1: 344؛ والأعلام 4: 49.

للمُعاد، واستقلالاً للمُفاد، غيرَ مُدّخِرٍ فضلَ النّصيحة في رعاية عباراتهِ الفصيحة، ولم أطوِ ذكرَ شيء من مسائلها إلاّ ما ندَر، أو شاعَ فيما بينهم وانتشر، ولم أَزِد فيه شيئاً أجنبيّاً إلاّ ما كان بالزّيادةِ حَريّاً.

*****

قال الشّارح: و الجملة – أعني (**أردت أن ألمظه**) – مع ما عمل فيه، مرفوعة المحل على الخَبَريَّة لِـ(أنْ)، وهو – أعني (أنْ ألمظه) – يحتمل أن يكون بمعنى (أطعمه)؛ لأنّه يُكَنّى به عن الأكل، و يحتمل أنْ يكون بمعنى (أُحرِّك لسانه)؛ لأنّ التلميظ يتضمن معنى التحريك، و الجار والمجرور – أعني (**من كلام الإمام المحقق**) – متعلق بـ(أنْ ألمظه).

و(من كلام **الحبر المدقّق**)، يقال للرّجل العالِم بتحبير الكلام: حبر، والفتح والكسر فيه لغتان[1]، وقيل: هو مقلوب من البحر؛ لأنّ العالِم مجمع العِلْم كما أنّ البحر مجمع الماء، والعِلْم و الماء كلاهما سبب للحياة، ومما يدل على كون العِلْم سبباً للحياة قول [النبي – عليه السلام –][2]:

((مَنْ صارَ بالعلمِ حَيّاً لم يَمُتْ أبداً))[3]

---

(1) الحِبْرُ: الذي يُكتَب به، والحِبْرُ والحَبْرُ: العالِم. قال الفراء: هو حِبْرٌ بالكسر. وقال الأصمعي: لا أدري أهو الحِبْرُ أو الحَبْرُ للرجل العالم. قال أبو عبيد: والذي عندي أنّه بالفتح، ومعناه: العالِم بتحبير الكلام وتحسينه، قال: وهكذا يرويه المحدثون كلهم بالفتح. وذكر الجوهري في الصحاح: الكسر أفصح لأنه يجمع على أفعال دون الفعول، وقد غلّطه الفيروزآبادي في قاموسه.

ينظر: الصحاح: مادة: حبر؛ ولسان العرب: مادة: حبر؛ والقاموس المحيط: مادة: حبر.

(2) في (أ): الشاعر، و في (د): عليه السلام.

(3) لم أقف على هذا القول كشاهد في كتب النحو والأدب التي اطلعت عليها، كما لم أقف عليه كحديث في الكتب التي اطلعت عليها المختصة بهذا العلم، وقد ذُكِر غير منسوب لأحد في كتاب "جامع العلوم الملقب بدستور العلماء"، جاء بعد قوله: '' الحبر: بالكسر وسكون الثاني والراء المهملة، هو العالم بتحبير الكلام وتحسينه، كذا في (الصحاح). وفي (شرح المواقف): الحبر بالكسر والفتح: العالم الذي يحبر الكلام ويزينه. قيل: إنما يقال للعالم حبراً؛ لأنّه مقلوب البحر فكما أن البحر مجمع الماء، كذلك العالم مجمع العلم، والعلم كالماء؛ فإن الماء سبب الحياة الدنيوية، والعلم سبب الحياة الأبدية، أما سمعت: من صار بالعلم حياً لم يمت ''.

ينظر: جامع العلوم 2: 8 – 9.

قوله: **أبي بكر**، مجرور بأنّه بدل من (الإمام)، وقوله: **عبد القاهر**، مجرور على أنّه عطف بيان له، وأمّا قوله: **بن عبد الرحمن الجرجاني** / 4 – أ /، مجرور على أنّه [صفة لـ(عبد القاهر)، و(عبد الرحمن) مجرور على أنّه][1] [مضاف إليه][2] [لـ(بن)][3].

ودَعَا عبد القاهر بقـولـه: **سقى الله ثراه**، أي: ليسقي الله ثراه، وهو منصوب المحل على أنّه مفعول (سقى)، وبقوله: **جعل الجنّة**، أي: ليجـعل الله الجنّة، **مثواه**، أي: مـوضــع إقامتـه، وهـو منصوب المحل على أنّه مفعول ثانٍ لـ(جعل)، ومفعوله الأول (الجنّة).

حتى يعلق بطبعه أي: بطبع الولد، **من لفظه الحلو** – بجرّ (الحلو) على أنّه صفة لقوله: من لفظه– وهو نقيض المُزّ[4].

والاسم الموصول – أعني (ما) في قـوله: **ما يتفجّر منه** – مرفوع المحل على أنّه فاعل (يعلق) **ينابع النحو**، بالرّفـع بأنّه فـاعـل (يتفجّـر)، وهـو جمع (ينبـوع): وهـو عين الماء[5].

فإنْ قِيل: إنّ دخولَ (حتّى) ممتنع على الفعلِ؛ لأنّه من الحروف الجارّة، وهي مُختصّة بالاسم، فكيف أدخَلَه عليه، [أي علـى الفعـل][6]؟.[7]

---

(1) ما بين المعقوفين ساقط من (أ) و (هـ).

(2) ما بين المعقوفين ساقط من (هـ).

(3) ما بين المعقوفين ساقط من (أ).

(4) المِزُّ بالكسـر: القَدْرُ، والمِزُّ: الفضـل، والمعنيان مقتربـان، والمُـــــزُّ: ما كان طعمه بين الحلو والحامض أو خليطاً منهما، ومز الشيء أو الشّراب مزازة أو مزوزة: اشتدت حموضته فهو مز.

ينظر: لسان العرب: مادة: مزز؛ والمعجم الوسيط: مادة: مزز.

(5) في (د) و (هـ): وهو عين الماء، و(النحو) مجرور بأنّه مضاف إليه لـ(ينابيع).

(6) ما بين المعقوفين ساقط من (ب) و (ج).

(7) قال أبو حيان: قال بعض شيوخنا: ضابط (حتى) أنها إذا وُقِع بعـــده اسم مفرد مجـرور أو مضـــارع منصوب فحرف جر، واسم مرفوع أو منصوب فحرف عطف، أو جملة فحرف ابتداء.

وتكون (حتى) حرف ابتداء أي حرف تبتدأ به الجمل وحينئـذ تليـه الجملتان الاسميّة والفعليّة، خلافاً لابن مالك في زعمه أنّها جارّة قبل الفعل الماضي بإضمار (أنْ) بعدها علـــى تأويل المصدر. قال ابو حيان: قد وهم فـي ذلك، وقال ابن هشام: لا أعرف له في ذلك سلفاً، وفيه تكلف إضمار من غير ضرورة.=

قلت: نعم، إلا أن الفعل بعده [– أي بعد (حتّى) –][1] في تقدير المصدر بتقدير (أنْ)، تقديره: حتّى أنْ يعلق، وحينئذ دخل على الاسم تقديراً.

فإنْ قِيل: إنّ من الواجب في (حتّى) أنْ يكون ما بعدها جزء لما قبلها ليفيد قوة أو ضعفاً، وما بعد (حتّى) ههنا ليس بجزء مما قبلها.

[قُلتُ: نعم، إلّا أن ما بعدها في قوّة الجزء مما قبلها][2]؛ لأنّ العلق من لوازم التلميظ، وتفيد قوة ههنا؛ لأنّ العلق بالطبع أقوى منه.

والنظر في قوله: **فنظرت في مختصراته المضبوطة** بمعنى الفكر؛ لأنَّ النّظر إذا استُعمل مع (في) يكون بمعنى الفكر، ومع (على) يكون بمعنى الغضب، ومع (إلى) يكون بمعنى الرُّؤية، ومع (اللّام) يكون بمعنى الرّحمة، [ومع (من) يكون بمعنى الحكم][3].[4]

والضمير المجرور المتّصل بالـ(مختصرات) راجع إلى (عبد القاهر)، و(المضبوطة) مجرور بأنّه صفة لها.

فإنْ قِيل: إنّ (المضبوطة) لا يجوز أن تكون صفة للـ(مختصرات) / 4 – ب /؛ لعدم شرطها، وهو التّطابق بينها وبين الموصوف؛ لأنّ الموصوف ههنا جمع، والصِّفة ليست كذلك.

= يُذكر أن الكوفيين ذهبوا إلى أن (حتى) تكون حرف نصب ينصب الفعل من غير تقدير (أنْ)، وتكون حرف خفض من غير تقدير خافض، وذهب البصريون إلى أنها في كلا الموضعين حرف جر، والفعل بعدها منصوب بتقدير (أنْ)، والاسم بعدها مجرور بها.

ينظر: الانصاف في مسائل الخلاف 2: 141؛ والإيضاح في شرح المفصل 2: 145؛ وهمع الهوامع 4: 164 – 171.

(1) ما بين المعقوفين ساقط من (د) و (هـ).

(2) ما بين المعقوفين ساقط من (هـ).

(3) ما بين المعقوفين ساقط من (أ) و (ب) و (ج)، (هـ).

(4) النّظّر: حِسُّ العين، والنظر: تأمل الشيء بالعين. النظر بمعنى البحث وهو أعم من القياس، ونظر له رحمه، وإليه: رآه، وعليه: غضب، ونظر فيه: تفكر.

ينظر: لسان العرب: مادة: نظر ، والكليات 905.

فالجواب عنه مبني على معرفةٍ مقدمةٍ، وهي أنّ الصِّفــة إذا أُسندت إلى ضمير الجماعة كان حكمها حكمَ الفعل، فكما جاز أن يقول: النســاءُ جاءتْ أو جِئنَ، على صورة الجمع والواحد، كذلك [جاز][1] أنْ يقول: النسـاء جائية أو جائيات، وإذا عَرَفتَ تلك [المقدّمة][2] عَرَفتَ الجواب.

وإنما اختار المصنّف الواحد مع إن الواحد والجمع جائزان؛ فلكونه أخصر من الجمع وأيضاً هذا الإشكال وارد على قوله: **دون كتبه المبسوطة**، وجوابه ما قلناه آنفا.

و الفاء في قوله: (**فوجدتُ**) للعطف على قوله: (فنظرتُ)، المعطوف على قوله: (أردتُ).

أكثرها، أي: أكثر مختصراته، **تعاوراً**، أي: تداولاً، **بين الأئمة "المائة"، و"الجمل"، و"التتمة"**. (وَجَدْتُ) هنا يجوز أنْ يكون بمعنى (صادفتُ)[3]، فإذاً يكون (أكثرها) مفعولاً له[4]، و(المائة، والجمل، والتتمة) بدلاً منه.

و [يجوز أن يكون][5] بمعنى (عَلِمْتُ)، فحينئذ يكون (أكثرها) مفعولاً أوّلاً ، و(المائة، والجمل مـع [ما][6] بعدها) مفعولاً ثانياً .

وأمّا قوله: **تعاوراً**، فمنصوب على التمييز على كِلا التّقديرين، **فاستطلت أن أُكلّفه** – أي الولد – **جمعَها**، أي: جمع الكتب الثلاثة، وهي: المائة، والجمــل، والتتمة، بنصب (جمعها) على أنّه مفعولٌ ثانٍ لـ(أنْ أُكلفه)، ومفعوله الأول الضّمير البارز المتّصل به. وهــو – أعني (استطلت) – مأخوذ مــن (طال ، يطول)، وهو لازم، فلما نقل إلى باب (الاستفعال) صار مُتعدياً كـ(استكرمته).

واستطلــت أنْ **أحملــه** – أي الولــد – **رفعَهــا**، أي: الكتــب الثلاثــة، وهو – أعنــي (رفعها) – منصــوب على أنّــه مفعــولٌ ثانٍ / 5 – أ / لـ(أنْ أحمّــلــه)، ومفعولــه الأول الضمير

---

(1) [جاز] ساقطة من (أ) و (ب).

(2) [المقدمة] ساقطة من (أ).

(3) في (د): بمعنى (صادفت)، فحينئذ يتعدى إلى مفعول واحد.

(4) يقصد مفعولاً به للفعل (وجدت).

(5) ما بين المعقوفين ساقط من (أ).

(6) [ما] ساقطة من (أ) و (ب).

البــارز [1] المتصــل به.

والمصدر – أعني (كراهة) في قوله: **كراهة ما فيها** – مضاف إلى المفعول، وذكر الفاعل متـروك، تقديـره: كراهتي ما فيهـا – أي في الكتب الثلاثـة –، والضميــر الذي يرجـع إلـى الموصول مستكن في الظرف، وهي منصوبة على أنّها المفعول [لها][2] [(استطلت)][3]، والجار والمجرور – أعني **من الأشياء المعادة،** أي: المُكرّرة – بيان للموصول، و(إنْ) في قوله **(وإنْ كانت لا تخلو)** للوصل، والجار والمجرور – أعني في قوله: **من الإفادة،** متعلق بقوله: لا تخلو.

فاستصفيت منها، أي من الكتب الثلاثة، وهو – أعني (استصفيت) – مأخوذ من [الصفِيّ][4] وهو لازم، فلما نُقل إلى باب (الاستفعال) صار متعدياً كـ(استطلت)، ومفعوله قوله: **هذا المختصر.**

والتنوين في قوله: **ونفيت عن كلٍّ منها،** عوض عن المضاف إليه، فتقديره: ونفيت عن كل واحد منها، أي الكتب الثلاثة.

و(ما) في قوله: **ما تكرّر،** مصدرية بمعنى التكرار، ولا يحسن أن تكون موصولة؛ لِئَلّا يلزم نفي المتكرر وهو غير منفيّ، وإنما قلنا: ولا يحسن، ولم نقل: ولا يجوز؛ إذ يجوز أن يكون موصولاً بحذف المضاف، ويكون التقدير: نفيت عن كل واحد منها تكرار ما تكرر.

استثقالاً للمُعاد، وهو منصوب على أنّه مفعـول له [من (نفيت)][5]، أو على الحــال [من ضمير (نفيتُ)][6]، و(المُعاد) ههنا ليس باسم المفعول؛ بل هو مصدر بمعنى التكرار بمثل ما ذكرنا. وإعراب (**استقلالاً**) كإعراب (استثقالاً) في جواز الوجهين.

---

(1) في (أ) و (ج): الضمير البارز المتحرك المتصل به.

(2) [لها] ساقطة من (د).

(3) [استطلت] ساقطة من (هـ).

(4) في (ب): صفا، و في (ج): صفو، وفي (هـ): الصفأ.

(5) ما بين المعقوفين ساقط من (أ) و (ج).

(6) ما بين المعقوفين ساقط من (أ) و (ج).

و(المفاد) في قوله (**للمُفاد**) مصدر، والألف واللّام فيه عوض / 5 – ب / عن المضاف إليه، والتقدير: نفيت عن كل منها [ما تكرّر][1] لأجل استقلالي أو حال كوني مستقلاً، لإفادة المتكرر، لا اسم مفعول؛ لأنّه إذا كان كذلك يلزم الارتكاب على الحذف بخلاف ما إذا كان مصدراً.

وانتصاب (**غيرَ مدخرٍ**) على الحالية من ضمير المتكلم المتّصل بـ(استصفيت)، وهو – أعني (مدخر) – يعمل عمل الفعل، ولذلك كان قوله (**فضلَ النصيحة**) منصوباً بـ(مدخر).

الجار والمجرور – أعني (**في رعاية عباراته الفصيحة**) – متعلق بقوله: غير مدخر، والضمير المجرور المتصل راجع إلى (عبد القاهر).

ولَمْ أطوِ، أي [لم][2] أترك، **ذكرَ شيء من مسائلها**، أي من مسائل الكتب الثلاثة، ومحل الموصول في قوله: **إلا ما ندر أو شاع فيما بينهم وانتشر**، إمّا منصوب على الاستثناء أو على البدلية من ذكر (شيء) بحذف المضاف، أي: لم أطوِ ذكر شيء إلّا أطوِ ذكر ما ندر، وإمّا مجرور على أنّه بدل من (شيء)، فحينئذ [يكون][3] تقدير الكلام: ولم أطوِ ذكر شيء إلا أطوِ ذكر ما ندر، و(الذّكر) الذي قدّرناه غير (الذّكر) الحاصل في قوله: ولم أطوِ ذكر شيء، إذا كان[4] بدلاً من (ذكر شيء) أوعينـه إذا كان[5] بدلاً من (شيء)، فافهمْ.

أو من (مسائلها)، فتقدير الكلام: لَمْ أطوِ ذكر شيء من مسـائلها[6] إلا أطوِ ذكر شيء مـــن المسائل

حاجي بابا: فإن قيل: لا يجوز أن يكون (غير) حالاً؛ لأنه لا بد من شرط الحال أن يكون من المشتقات، و(غير) ليس من المشتقات.

قلت: وقوع (غير) ههنا حالاً باعتبار إضافته إلى المشتقات. (النسخة (ب) لوحة 8)

---

(1) ما بين المعقوفين ساقط من (أ) و (ج).

(2) [لم] ساقطة من (ب).

(3) [يكون] ساقطة من (أ) و (هـ).

(4) في (هـ): الموصول.

(5) في (هـ): إذا كان الموصول.

(6) في (ج): من مسائلها في الكتب الثلاثة.

الّتي ندرت.

فإنْ قيل: لِمَ لا يجوز على تقدير أنْ يكون محل الموصول مجروراً، بأن يكون بدلاً من الضمير بـ(المسائل) ؟

أجيب: لفساد المعنى، [وبيان فساد المعنى أنّ الضّمير المجرور المتّصل بالـ(مسائل) راجع إلى (الكتب الثلاثة)، فيكون تقدير الكلام: لَمْ أطوِ ذكر شيء من مسائل الكتب الثلاثة إلى الكتب النّادرة، وهذا ظاهر الفساد][1].

وكذا محل الموصول في قوله: **ولَمْ أزِد فيه شيئاً أجنبياً إلاّ ما كان بالزِّيادة حريَّاً**، إمّا منصوب على الاستثناء، أو على البدلية من (شيء) / 6 – أ /، والضّمير المجرور المتصل بالظرف راجع إلى هذا (المختصر) المتقدِّم ذكره.

و(كان) من الأفعال الناقصة، يستدعي الاسم مرفوعاً والخبر منصوباً، واسمه الضمير المستكن راجع إلى الموصول، و خبره (حريّاً)، والجار والمجرور – أعني (بالزيادة) – متعلِّق بقوله: حريّاً.

---

(1) ما بين المعقوفين ساقط من (د) و (هـ).

قال المصنّف: وترجمته بكتابِ "المِصباح"[1]؛ ليَستضيءَ بأنوارهِ وليستفيء بمغانم آثارهِ، وكسَّرتُه[2] على خمسةِ أبواب: الباب الأول: في الاصطلاحات النحوية، الباب الثاني: في العوامل اللفظية القياسية، الباب الثالث في العوامل اللفظية السماعية، الباب الرابع في العوامل المعنوية، الباب الخامس في فصول من العربية.

*****

قال الشّارح: وترجمتُه، أي سميت هذا المختصر **بكتاب "المصباح"**، وأشار إلى وجه التّسمية به بقوله: **ليستضيء بأنواره** – أي بأنوار هذا المختصر –، يعني: إنما سمَّيتُ هذا المختصر بكتاب "المصباح"؛ ليستضيء بأنوار هذا المختصر كما يستضيء بأنوار المصباح، **ويستفيء**: أي: يغتنم، **بمغانم آثاره** أي آثار هذا المختصر، **وكسّرته**[3]، أي: طويتُه وجعلتُه مشتملاً **على خمسة أبواب**.

وجه الانحصار أنْ يُقال: إنّ المبحوث عنه في هذا الكتاب لا يخلُو من أن يكون موقوفاً عليه المباحث الآتية أو لَمْ يكُن، فإنْ كان الأول فهو الباب الأول، وإن كان الثاني فلا يخلُو إمّا أن يكون البحث فيه من حيث العامليّة أو لم يكُن، فإنْ كان الأول فلا يخلُو من أن يكون [لفظيّاً أو معنويّاً، فإنْ كان لفظيّاً فلا يخلَو من أن يكون][4] قياسيّاً أو سماعيّاً.

فإنْ كان قياسيّاً فهو الباب الثّاني، وإنْ كان سماعيّاً فهو الباب الثّالث، فإنْ كان معنويّاً فهـــو الباب

---

(1) "المصباح في النحو"، للإمام ناصر الدين بن عبد السيّد المطـرزي النحوي (ت 610هـ)، ألفه لابنـه، مشتملاً على خمسة أبواب، وهـو كتـاب متداول بين الطلبـــة نافع مبـارك، عليه شروح كثيرة منهـا: شـرح المقاليـد لأحمـد بن محمود الجندي، وشـرح الضـوء لمحمد بن محمـــد الإسفراييني، وشـرح الافتتاح لحسن باشـا ابن علاء الدين الأسود، وغيرها.

ينظر: كشف الظنون 2: 1708 – 1709.

(2) كَسَرَ الشيء وكسَّره، وانكسر وتكسّـــــر، واكتسرتُ منه طَرَفاً، وهذه كِسْرةٌ منه وكِسَرٌ. ومن المجاز: كَسَر الطائر جناحيه كَسْراً: ضمّها للوقوع. وكَسر الكتاب على عدة أبواب وفصول.

ينظر: أساس البلاغة: مادة: كسر.

(3) في (أ): وكسرته – مستعار من كسر الطائر جناحيه إذا ضمّها إليه للوقوع وانقض –.

(4) ما بين المعقوفين ساقط من (ج).

الرّابع، وإنْ كان الثّاني فهو الباب الخامس.

وعدّها بقوله: **الباب الأول: في الاصطلاحات النّحوية، الباب الثّاني: في العوامل اللّفظيّة القياسيّة، الباب الثّالث: في العوامل اللّفظيّة السّماعيّة، الباب الرّابع: في العوامل / 6 – ب / المعنوية، الباب الخامس: في فصول من العربيّة.**

[الباب الأول]

[في الاصطلاحات النّحوية]

قال المصنّف: كُلُّ لفظةٍ دلَّت على معنى مفرد بالوضع فهي كلمةٌ، وجمعُها كلماتٌ و كَلِمٌ، وهي ثلاثة أنواع: اسم، وفعل، وحرف.

*****

قال الشّارح: لَمّا فرغ من تعدادها شرع في بيانها فقال: الباب الأول: في الاصطلاحات النّحوية، و ههنا سؤال وجواب ذكرناهما في مختصراته المضبوطة، فإنْ قِيل: إنّ المصدر لا يُثنَّى ولا يُجمَع فكيف جمَعَه ههنا ؟

فالجواب عنه من وجهين: أمّا الأول فهو أنّ المراد من قولهم: المصدر لا يُثنَّى ولا يُجمَع هو المصدر الذي لا يكون بمعنى الغير، أمّا إذا كان بمعنى الغير فيجوز أن يُثنَّى ويُجمَع، والاصطلاحات ههنا بمعنى المصطلحات.

و أمّا الثّاني فلأنّ المراد منه هو المصدر الذي لا يُقصد به الأنواع المختلفة، [أمّا إذا قصدت][1] [به الأنواع][2] [فيجوز أن يُثنَّى ويُجمَع، و المراد منه ههنا الأنواع المختلفة][3].[4]

---

(1) ما بين المعقوفين ساقط من (هـ).

(2) ما بين المعقوفين ساقط من (أ) و (ج) و (د) و (هـ).

(3) ما بين المعقوفين ساقط من (هـ).

(4) إذا قصد بالمصدر الأنواع جاز تثنيته وجمعه، والمناسب مع ذلك إيراد مفرد نظراً إلى رعاية القاعدة المشهورة، وهي إذا كان المصدر للتأكيد وكان القصد إلى الماهية وعدم تثنيته وجمعه، لا لكونه اسم جنس، بل لكونه دالاً على الماهية من حيث هي هي، وإلا كان الأصل في اسم الجنس أن لا يثنى ولا يجمع، ولم يقل به أحد.

ويجوز جمع المصادر وتثنيتها إذا كان في آخرها تاء التأنيث كالتلاوات والتلاوتين، أو يؤول بالحاصل بالمصدر فيجمع كالعلوم والبيوع، ومنه قوله تعالى: ﴿ وَتَظُنُّونَ بِاللَّهِ الظُّنُونَا ﴾ [الأحزاب: 10]، وكذا يجمع إذا أريد به الصفة أو الاسم، وكلاهما شائع كالتسبيحات.=

[تعريف الكلمة]

وعَرَّفَ [المُصنِّفُ][1] الكلمةَ بقوله: **كلٌّ لفظة دلّت على معنى مفرد بالوضع فهي كلمة**، إنَّما أتى كلمة (كل)؛ لأنّه لو لم يأتِ بها يلزم الفساد، وبيان لزوم الفساد أن لفظ (لفظة) عام يتناول (زيداً، وعمراً، وبكراً) وغيرها، والدّلالة صفة عامّة موجودة في (زيد، وعمرو، وبكر) وغيرها، فإذا قرنت الصفة العامة بلفظ عام يتمحض ذلك اللّفظ في عمومه، فلو قال: (لفظة دَلّتْ) إلى آخره، كان معناه: جميع اللفظة الدّالة على معنى مفرد بالوضع [فهي][2] كلمة، وليس كذلك؛ بل كلّ واحد منها كلمة، فأتى بكلمة (كل) ليزول الفساد؛ لأن الكل لإحاطة الأفراد [فيكون][3] معناه: كل واحد من اللفظ الدالة على معنى مفرد بالوضع [فهي][4] كلمة، فاستقام الكلام، وقيل: [إنّما أتى بكلمة (كل)][5]؛ لأنّ هذا التّعريف تعريف بالحدِّ، وهو لا يحصل إلّا بذكر الأجزاء الدّاخلة في الماهيّة / 7 – أ /؛ فأتى كلمة (كل) حتّى تحيط تلك الأجزاء الدّاخلة فيها.

ومن هذا عُلِم عدم ورود الاعتراض بأن يقال: كلمة (كل) غير واقعة موقعها؛ لِمَا فيها من

حاجي بابا: فإنْ قيل: إن الكل، هل هي مفرد أم جمع ؟

قلنا: إنّ الكل في اللفظ مفرد، وفي المعنى جمع، وعلى هذين الاعتبارين يعود الضمير إليها، كقوله تعالى: ﴿ وَكُلُّهُمْ آتِيهِ يَوْمَ الْقِيَامَةِ ﴾[6]، وقوله تعالى: ﴿ وَكُلٌّ أَتَوْهُ دَاخِرِينَ ﴾[7]. (النسخة (ب) لوحة 10)

= ينظر: الكليات: 816 – 817.

(1) [المصنّف] ساقطة من (ج).

(2) في (أ) و (ب) و (ج) و (د): وهي، والأولى ما أثبته.

(3) [فيكون] ساقطة من (أ) و (د).

(4) في (أ) و (ب) و (ج) و (د): وهي، والأولى ما أثبته.

(5) ما بين المعقوفين ساقط من (أ) و (ج).

(6) مريم: 95.

(7) النمل: 87.

التعرض لإحاطة الأفراد، والموقع موقع التّعريف، والتّعريف إنّما يكون [للحقيقة][1] لا للأفراد.

فإنْ قيل: لِمَ قَدّم تعريف الكلمة عليها مع إنّ المقصود من التعريف المُعرَّف ؟

قلنا: [إنما قدّم التّعريف][2]؛ لأنّ معرفة المعرِّف أقدم من معرفة المعرَّف طبعاً، [فقدّمَه وضعاً][3]؛ إيقاعاً للموافقة بين الوضع والطّبع.

فإنْ قيل: لِمَ قَدّم (الكلمة) على الإعراب والبناء، مع إنّ المقصود من علم النّحو الإعراب [والبناء][4] ؟

أجيب: بأنّهما عارضان على الكلمة، وهي معروضة، والعارض لا يُتَصوّر بدون المعروض، فيكون أهم؛ ولهذا قَدّمها عليهما.

اِعلم أنّ البحث في هذا المقام موقوف على أربعة أقسام:

الأول: في حلِّ أجزاء التّعريف، وأجزاؤه خمسة:

أحدها: (اللّفظ)، وثانيها: (الدّلالة) بفتح الدّال وكسرها، وثالثها: (المعنى)، و رابعها: (المفرد)، وخامسها: (الوضع).

أما الأول، أعني (اللّفظ): فهو في اللغة: الرّمي[5]، يُقال: لَفظَتِ الرّحَى الدّقيقَ، إذا رمَته.

---

(1) في (أ) و (ب): للتحقيق.

(2) ما بين المعقوفين ساقط من (د) و (هـ).

(3) ما بين المعقوفين ساقط من (هـ).

(4) ما بين المعقوفين ساقط من (هـ).

(5) اللَّفْظُ: أنْ ترمي بشيء كان فيك، والفعلُ لَفَظَ الشّيء لَفِظَهُ كَضَرَبَ وسَمِعَ: رماه، يقال: لَفَظْتُ الشيءَ من فمي أَلْفِظُهُ لَفْظاً: رَمَيْتُهُ ، واللَّفْظ: اللفاظ وما يلفظ به من الكلمات.

ينظر: لسان العرب: مادة: لفظ؛ و القاموس المحيط: مادة: لفظ؛ والمعجم الوسيط: مادة: لفظ.

وفي الاصطلاح[1]: وهو صوت بالقوّة[2]، أو بالفعل، يُقصد به حصول حرف [واحد][3] فصاعداً.

وعرّفَه بعض النُّحاة: بأنّه ما يتلفّظ به الإنسان أو في حكمه، مُهمَلاً كان أو مُستعمَلاً، وفيه نظر؛ إذ يلزم [منه][4] أن تكون الحركات الإعرابيّة لفظاً لصدقه عليها، وصدقه عليها يوجِب صدقَ الكلمة عليها؛ لأنّها[5] حينئذ لفظة دَلَّت على معنىً مفرد بالوضع، أي الفاعليّة، والمفعوليّة، والإضافة.

فإنْ أُجيب عن النّظر المذكور بأنّ المُراد من اللفظ لفظ مستقل، أي شيء يتلفّظ به بغير / 7 – ب / اتصال بشيء آخر، والحركات الإعرابية ليست بهذه المشابهة، قلنا: حينئذ يخرج عنه كثير من الأسماء [والحروف][6] كـ(ياء) الضمير و(ألفه) و(واوه)، و(ياء) النِّسبة والتَّصغير، وغير ذلك.

و أمّا الثّاني، أي (الدّلالة) فهي في اللُّغة: عبارة عن إيصال الطّريق المُستقيم.[7]

---

(1) اللفظ: ما يتلفظ به الانسان أو من في حكمه، مهملاً كان أو مستعملاً. وقيل بأنّه بمعنى المفعول فيتناول ما لم يكن صوتاً وحرفاً، وما هو حرف واحد وأكثر، مهملاً كان أو مستعملاً، صادراً من الفم أو لا، لكن خصّ في عرف اللغة بما صدر من الفم من الصوت المعتمد على المخرج حرفاً واحداً أو أكثر، مهملاً أو مستعملاً، فلا يقال لفظ الله، بل يقال كلمة الله.

وأحسن تعاريفه على ما قيل: صوت معتمد على مقطع، حقيقة أو حكماً، فالأول كزيد، والثاني كالضمير المستتر في (قم) المقدر بأنت.

ينظر: التعريفات 203؛ والكليات 795.

(2) في (ب): وهو صوت بالقوة كالضمير المستكن في (ضرب).

(3) [واحد] ساقطة من (أ) .

(4) [منه] ساقطة من (أ) و (ب) .

(5) في (ب): لأنها – أي: صدق الحركات الإعرابية – لفظة.

(6) ما بين المعقوفين ساقط من (ب).

(7) دلّ عليه دلالة: أرشد، دلَّه على الطريق يَدُلُّه دَلالة ودِلالة ودُلولة، والفتح أعلى، والاسم الدِّلالة و الدَّلالة بالكسر والفتح، ويقال: دلّه على الطريق ونحوه سدده إليه فهو دال.=

وفي الاصطلاح[1]: فهم المعنى من اللفظ.

و أما الثالث، أي (المعنى) فهو في اللّغة: الإرادة. [2]

وفي الاصطلاح[3]: ما يستفاد من اللفظ.

و أما الرّابع، أعني (المفرد) فهو في اللغة[4]: [الوحدة][5].

وفي الاصطلاح[6]: عبارة عمّا لا يدل جزء اللفظ المرتب المسموع على جزء معناه.

= ينظر: لسان العرب: مادة: دلل؛ والقاموس المحيط: مادة: دلل؛ والمعجم الوسيط: مادة: دلل.

(1) الدّلالة: هي كون الشيء بحالة يلزم من العلم بشيء آخر، وكيفية دلالة اللفظ على المعنى باصطلاح علماء الأصول محصورة في عبارة النص، وإشارة النص، ودلالة النص، واقتضاء النص، فإن كان الحكم مفهوماً من اللفظ لغة فهة الدلالة.

وعُرِّفت الدلالة أيضاً: كون الشيء بحيث يفيد الغير علماً إذا لم يكن في الغير مانع. وما كان للإنسان اختيار في معنى الدلالة فهو بفتح الدال، وما لم يكن له اختيار في ذلك فبكسرها، مثاله إذا قلت: دلالة الخير لزيد، فهو بالفتح، أي له اختيار في الدلالة على الخير، وإذا كسرتها فمعناه حينئذ: صار الخير سجية لزيد فيصدر منه كيف ما كان.

ينظر: التعريفات 109؛ والكليات 439.

(2) معنى كل شيء: مِحْنَتُه وحالُه التي يصير إليها أمرُه، وروى الأزهري عن أحمد بن يحيى قال: المعنى والتفسير والتأويل واحد، وعَنَيْتُ بالقول كذا: أردتُ، ومعنى كل كلام ومعناتُه ومَعْنِيَّتُه: مَقْصِدُه.

ينظر: لسان العرب: مادة: عنا.

(3) المعنى: ما يفهم من اللفظ، أو المفهوم من ظاهر اللفظ. والمعنى مطلقاً: هو ما يقصد بشيء، وأما ما يتعلق به القصد باللفظ فهو معنى اللفظ.

ينظر: التعريفات 236؛ والكليات 841 – 842.

(4) المُفْرَد: ثور الوحش، وفي الألفاظ: ما لا يدل جزؤه على جزء معناه. يقال: راكب مُفْرد ليس معه غير بعيره.

ينظر: لسان العرب: مادة: فرد؛ والمعجم الوسيط: مادة: فرد.

(5) في (د): الواحدة.

(6) المفرد عند اصطلاح المحققين من النحاة: هو الملفوظ بلفظ واحد بحسب العرف، إذ نظرهم في اللفظ من =

وعدم دلالته عليه، إمّا لأنّه لا جزء له أصلاً كـ(ق) عَلَمَاً، أو له جزء لكن لا يدل على جزء المعنى [كـ(زيدٍ)عَلَماً، أو له جزء يدل على جزء معنى لكن لا يدل على جزء المعنى المقصود][1]، كـ(عبد الله) عَلَماً إذا سُمّيَ به رَجُلاً، أو له جزء يدل على جزء المعنى المقصود ؛ لكن تكون [دلالته][2] بدون القصد، كـ(الحيوان النّاطق) إذا كان عَلَماً لشخص إنسانيّ.

و أما الخامس، أعني (الوضع) فهو في اللغة: ظاهر.[3]

وفي الاصطلاح[4]: وهو تخصيص شيء بشيء، متى [أُطلِق][5] أو أُحَسّ الشّيء الأول، فُهِم

= حيث الإعراب والبناء. والمفرد إما أن لا يكون له جزء أصلاً كـ(همزة الاستفهام)، أو يكون له جزء لكن لا لمعناه كـ(النقطة)، أو يكون له جزء ولمعناه كذلك لكن لا يدل ذلك الجزء من اللفظ على جزء المعنى كـ(زيد)، أو يكون له جزء ودلّ ذلك على المعنى لكن لا على جزء معناه كـ(عبد الله) علماً، أو يكون له جزء ودلّك ذلك الجزء على معناه لكن لا تكون دلالته عليه مُرادَة كـ(الحيوان الناطق) علماً.

والمفرد: ما لا يدل جزء لفظه على جزء معناه. والفرق بين المفرد والواحد: أنّ المفرد يكو ن حقيقياً وقد يكون اعتبارياً، وأنه قد يقع على جميع الأجناس، والواحد لا يقع إلا على الواحد الحقيقي.

ينظر: التعريفات 240؛ والكليات 829.

(1) ما بين المعقوفين ساقط من (هـ).

(2) [دلالته] ساقطة من (أ) و (ب).

(3) الوَضْعُ ضِدُّ الرَّفْعِ، وَضَعَه يَضَعُه وَضْعَاً ومَوْضُوعاً، ووَضَعَ الشيء وَضْعاً: اختلقَه، وتواضع القوم على الشيء: اتفقوا عليه، وواضَعتُه في الأمر، إذا وافقته فيه على شيء.

ينظر: الصحاح: مادة: وضع؛ لسان العرب: مادة: وضع؛ القاموس المحيط: مادة: وضع.

(4) الوضع: تخصيص شيء بشيء متى أطلق أو أحس الشيء الثاني، والمراد بالإطلاق: استعمال اللفظ وإرادة المعنى، والإحساس: استعمال اللفظ، أعم من أن يكون فيه إرادة المعنى أولاً.

وقد يكون الوضع نوعياً: إذا تصور الواضع ألفاظاً مخصوصة في ضمن أمر كلي وحكم حكماً كلياً بأن كل لفظ مندرج تحته عينه للدلالة بنفسه على كذا.

أو يكون شخصياً: إذا تصور الواضع لفظاً خاصاً وتصور أيضاً معنى معيناً إما جزئياً أو كلياً.

والوضعُ أعمُّ من الحطّ، وإذا تعدّى بـ(على) كان بمعنى التحميل، وإذا تعدى بـ(عن) كان بمعنى الإزالة.

ينظر: التعريفات 273؛ والكليات 934.

(5) في (ب) و (ج): ذُكِرَ.

منه الشّيء الثّاني.

القسم الثاني في الاحترازات: اعلم أنّ المصنّف بقوله: (لفظٌ) مُجرّداً عن التّاء، قد احترز عن الدّوال الأربع المشاركة للكلمة[1] في باقي قيوده، وهي: الخطوط، والعقود، والإشارة، والنّصبة. وبالتّاء الحاصلة في اللفظ قد احترز عن (عبد الله) عَلَماً؛ لأنّ التّاء فيها للوحدة، و(عبد الله) ليس كذلك، ولكنها شاملة للمهملات، وبقوله: دلت على معنى [بالوضع][2]، قد احترز عنها؛ لأنها ليست بدالّة على المعنى، ودخل فيه [نحو:][3] الرجل، / 8 – أ / وبقوله مفرد يخرج عنه؛ لأنّه لا يدل على معنى مفرد؛ بل يدل على معنيين، أحدّهما التعريف، والثّاني الذّكورة مع الآدميّة، ولكن لغلط العامة.

والدالّ على المعنى بالطبع أو بالعقل داخلة فيه، وقوله: (بالوضع) يخرجها، [كـ(ميشوم) للمشوم مثلاً، وكـ(أخٍ أخٍ) الدّالين على الوجع، وكالصوت][4] [المسموع من وراء الجدار الدّال على تذكير الصوت][5] [أو تأنيثه؛ لأن دلالتها على الوجع، على تذكيره أو تأنيثه ليست بالوضع؛ بل بالطبع أو بالعقل][6].

والقسم الثالث في الأسئلة مع الأجوبة، اعلم أنّ لقائل أنْ يقـــول: إنّ ذكر المفرد مستدرك؛ لأنّ التّاء في (لفظة) [للوحدة][7] يُغني عــن ذكــره؛ لأنّ ذكـــره[8] للاحتراز عـــن نحـو: الرّجـل،

---

(1) وقد عدّها الجاحظ خمس دلالات لا تنقص ولا تزيد: أولهـــا اللفظ، ثم الإشارة، ثم العقد، ثم الخط، ثم الحال التي تسمى نصبة. والنصبة هي الحال الدالة التي تقوم مقـــام تلك الأصنـــاف، ولا تقصر عن تلك الدلالات، ولكل واحد من هذه الخمسة صورة بائنة من صورة صاحبتها.

ينظر: البيان والتبيين 1: 76.

(2) [بالوضع] ساقطة من (د) و (هـ).

(3) [نحو] ساقطة من (أ) و (ب).

(4) ما بين المعقوفين ساقط من (هـ).

(5) ما بين المعقوفين ساقط من (أ) و (د) و (هـ).

(6) ما بين المعقوفين ساقط من (هـ).

(7) [للوحدة] ساقطة من (هـ).

(8) في (ب): لأن ذكره المفرد.

وهو قد خرج به؛ لأنه ليس بلفظ واحد.

فالجواب عنه: [إنّ الأمرَ][1] ليس على ما قلته؛ إذ اللفظ الواحد صادق على مثل (الرّجل)؛ لشدّة اتّصال الحرف بالاسم، ومجاوزة العامل عنه إيّاه عند مجيء العامل، فلو لم يقل: (مفرداً)، لزم أن يدخل في تعريف الكلمة، فلّما قال: (مفرد)، خرج عنه.

فإنْ قِيل: إنّ ذكر التّاء في (اللفظة) مستدرك؛ لأنّ ذكر المفرد يغني عن ذكره؛ لأنّ المعنى المفرد لا يكون إلّا مدلولاً للفظ واحد.

الجواب عنه: إنّ (عبد الله) إذا سُمِّي به رجل يدل على معنى مفرد، وهو شخص المُسَمَّى به، مع إنّ اللفظ متعدد، فلو لم يُدخل التّاء [فيه][2] لدخل (عبد الله) في تعريف الكلمة، فلَمّا دخلت خرج عنه.

فلسائل أنْ يسأل: بأنّ التّنوين القائم في (معنى) يُغني عن ذكر المفرد؛ لأنّ التّنوين فيه للوحدة، فلَمّا قال: (على معنى)، عُلِم أنّ ذلك المعنى لا يكون إلّا واحداً.

الجواب عنه: إنّ التّنوين[3] إنّما يغُني[4] لو كان الواحد دالّاً على[5] المفرد، وليس كذلك[6] ؛ لأنّ الواحد عام و المفرد خاص[7]، ولا دلالة للعام

---

(1) ما بين المعقوفين ساقط من (ج).

(2) [فيه] ساقطة من (ب) و (هـ).

(3) في (ب): إنّ التنوين في (معنى).

(4) في (ب): إنما يغني عن ذكر مفرد.

(5) في (ب): على المعنى.

(6) في (أ): وليس كذلك – أي ليس الواحد دالّاً على المفرد؛ وذلك –.

(7) الفرد لا يفيد الانفراد من القرن، والواحد يفيد الانفراد في الذات أو الصفة، فتقول: فلان فرد في داره، ولا تقول: واحد في داره، وتقول هو واحد أهل عصره، تريد أنه قد انفرد بصفة ليس لهم مثلها، وتقول: الله واحد و تريد أن ذاته منفردة عن المثل والشبه.

والواحد ما لا ينقسم في نفسه، أو معنى في صفته دون جملته كانسان واحد ودينار واحد، وما لا ينقسم في معنى جنسه كنحو: هذا الذهب كله واحد، وهذا الماء كله واحد.

والواحد يستعمل وصفاً مطلقاً، وهو يطلق على من يعقل وغيره، والواحد يجوز أن يجعل له ثان؛ لأنه لا =

علـى الخـاص بإحـدى الدلالات المعتبرة، وإنّما قلنا: إنّ الواحد عام والمفرد خاص؛ لأنّ الواحد قد يكون مُركّباً / 8 – ب / و[1] [مفرداً][2]، والمفرد لا يكون مركباً.

و للمعترض أنْ يعترض بأنّ الوضع يُغني عن ذكر المعنى؛ لأنّه لا يكون إلّا لمعنى.

ويمكن أنْ يُجاب عنه بأنْ يُقال: نعم، إلّا أنّ دلالته عليه بالالتزام، والدّلالة الالتزاميّة مهجورة في التعريفات.

فإنْ سأل سائل: بأنّ هذا التّعريف منقوض بالضّمائر المستترة في الأفعال، فإنّها كلمات مع إنّها ليست بألفاظ.

[والجـواب عنه: إنّه لا نسلم أنّها ليست بألفاظ][3]؛ لأنّ المراد من اللفظ أعمّ من أن يكون ملفـوظاً[4] لفظـاً أو حُكماً، فإن تلك الضمائـر وإنْ لَـمْ يكـن ملفـوظٌ بها لفظـاً إلا أنّهـا ملفـوظ بها حكماً، بدليل إسناد الفعـل إليها، وتأكيدهـا، والعطف عليهـا، والبـدل عنها، وغير ذلك[5].

والقسم الرابع في الإعراب، فنقول[قوله][6]: (كل لفظة) مبتـدأ، وقوله: (دلّت على معنى مفرد بالوضع) صفتهـا، والجار والمجرور أعني (على) و(الباء) في (المعنى والوضع) يتعلقان بـ(دلّت)، وقوله: (فهي) مبتدأ ثـان، وقوله: (كلمة) خبر المبتدأ الثاني، فالمبتدأ الثاني [مع خبره جملة اسمية في محل الرفع بأنّه][7] خبر للمبتدأ الأول.

= يستوعب جنسه، والواحد يدخل في الحساب، والضرب، والعدد والقسمة.

ينظر: الفروق في اللغة 132؛ وفروق اللغات في التمييز بين مفاد الكلمات 50، 51.

(1) في (ب): وقد يكون مفرداً.

(2) [مفرداً] ساقطة من (هـ).

(3) ما بين المعقوفين ساقط من (هـ).

(4) في (ج): ملفوظاً به لفظاً.

(5) في (ب) و (هـ): ذلك كالحال.

(6) [قوله] ساقطة من (أ).

(7) ما بين المعقوفين مخروم في (أ).

وإنّما دخلت (الفاء) في قوله: (فهي كلمة)؛ لأن المبتدأ إذا تضمّن معنى الشّرط جاز دخول (الفاء) في الخبر[1]، وذلك إذا كان اسماً موصولاً صلته فعل أو ظرف، كقوله تعالى: ﴿ الَّذِينَ يُنْفِقُونَ أَمْوَالَهُمْ بِاللَّيْلِ وَالنَّهَارِ سِرًّا وَعَلَانِيَةً فَلَهُمْ أَجْرُهُمْ عِنْدَ رَبِّهِمْ ﴾[2]، وقوله تعالى: ﴿ وَمَا بِكُمْ مِنْ نِعْمَةٍ فَمِنَ

---

(1) دخول الفاء على خبر المبتدأ على ضربين: واجب، وجائز.

الواجب: تقدم (أمّا) كقوله تعالى: ﴿ فَأَمَّا الَّذِينَ آمَنُوا فَيَعْلَمُونَ أَنَّهُ الْحَقُّ مِنْ رَبِّهِمْ ﴾ [البقرة: 26].

والجائز: أنْ يتضمن المبتدأ معنى الشرط، فيتناول ذلك الصور التالية:

أ- أن يكون المبتدأ (ال) الموصولة بما يقصد به الاستقبال والعموم، كقوله تعالى: ﴿ الزَّانِيَةُ وَالزَّانِي فَاجْلِدُوا ﴾ [النور: 2]، وهذا ما جزم به ابن مالك، ونقل عن الكوفيين والمبرد والزجاج، وذهب سيبويه وجمهور البصريين إلى منع دخول الفاء في هذه الصورة، وخرجوا الآية على حذف الخبر، أي: فيما يتلى عليكم.

ب- أن يكون المبتدأ غير (ال) من الموصولات، وصلته إمّا: ظرف، كقول الشاعر:

ما لدى الحازم اللبيب معاراً فمصون وما له قد يضيع

أو مجرور، كقوله تعالى: ﴿ وَمَا بِكُمْ مِنْ نِعْمَةٍ فَمِنَ اللَّهِ ﴾ [النحل: 53]. أو فعل صالح للشرطيّة، كقوله تعالى: ﴿ وَمَا أَصَابَكُمْ مِنْ مُصِيبَةٍ فَبِمَا كَسَبَتْ أَيْدِيكُمْ ﴾ [الشورى: 30].

جـ- أن يكون المبتدأ نكرة عامة، موصوفاً إمّا: بظرف، نحو: رجل عنده حزم فسعيد. أو بمجرور، نحو: عبد لكريم فما يضيع. أو بفعل صالح للشرطية، نحو: نفس تسعى في نجاتها فلن تخيب.

د- أن يكون المبتدأ مضافاً إلى النكرة المقيدة المذكورة، مشعراً بالمجازاة، نحو: كلُّ رجل عنده حزم فسعيد، وكلُّ عبد لكريم فما يضيع، و كلُّ نفس تسعى في نجاتها فلن تخيب.

هـ- أن يكون المبتدأ معرفة موصوفة بالموصول، كقوله تعالى: ﴿ وَالْقَوَاعِدُ مِنَ النِّسَاءِ اللَّاتِي لَا يَرْجُونَ نِكَاحًا فَلَيْسَ عَلَيْهِنَّ جُنَاحٌ ﴾ [النور: 60]. وقد منع بعضهم دخول الفاء على خبر المبتدأ في هذه الصورة، وأوّل الآية على أن (اللاتي) مبتدأ ثان، والفاء داخل في خبره لأنه موصول، وهو وخبره خبر الأوّل.

و- أن يكون المبتدأ مضافاً إلى الموصول، نحو: غلام الذي يأتيني فله درهم.

ينظر: شرح التسهيل لابن مالك 1: 328 – 332؛ والبسيط في شرح الجمل 573 – 577؛ وارتشاف الضرب 3: 1140 – 1145؛ وتفسير البحر المحيط 2: 344 – 345، 5: 486؛ وهمع الهوامع 2: 55 – 59.

(2) البقرة: 274.

اللَّهِ ﴾[1]، أو نكرة موصوفة بأحدهما، نحو: كلّ رجلٍ يأتني أو في الدّار فله درهم.

وقوله: (كل لفظة [فهي كلمة)][2] [من قبيل الثاني، أي][3] من قبيل المبتدأ النّكرة الموصوفة بالفعل، وإنّما توسط الضّمير بين المبتدأ والخبر للحصر، ألَا يُرَى أنّك إذا قلت: زيدٌ عالمٌ، لَمْ يلزم نفي العلم عن غيره، وإذا قلت: زيدٌ هو عالمٌ، بمنزلة قولك: ما عالمٌ إلّا زيداً، وليس معنى الحصر إلّا هذا.

وجمعها، أي جمع الكلمة **كلمات وكَلِم**[4]، وإنّما بَيّن الجمع مع إنّه من / 9 – أ / وظيفة التصريفيين؛ إمّـا تصديقاً بقوله: (غير مدخر فضل النصيحة)، وإمّـا لرفـع وهمِ من يتوهم أنّ (الكلام) جمـع (كلمة) كـ(الكلمات).

.....

حاجي بابا: فإنْ قِيل: ما الفرق بين الكلمة والكلام ؟

قلت: الفرق بينهما أنّ الكلمة تطلق على المفيد وعلى غير المفيد، وأمّا الكلام فلا يطلق إلا على المفيد خاصّة.[5] (النسخة (ب) لوحة 14)

فإنْ قلت: قوله: (وجمعها كلمات) صحيح، وقولـــه: (وكلم) ليس بصحيح؛ لأنّ الكلم ليس بجمع؛ لأنّ الجمع على نوعين مصحــح: وهو ما كـــان في المذكـر بالواو والنّون أو باليـــاء والنّون، وفي المؤنث بالألف والتّاء. قـال: باعتبار المعنى؛ لأنّ في الكلم معنى الجمـــع. (النسخة (ب) لوحة 14)

---

(1) النحل: 53.

(2) ما بين المعقوفين ساقط من (ج) و (د) .

(3) ما بين المعقوفين ساقط من (ب) و (ج).

(4) الكَلِمَةُ: اللَّفْظَةُ الواحدة، وحكى الفراء فيها ثلاث لغـــات: كَلِمَة وكِلْمَة وكَلْمَة، والكِلْمَةُ لغة تميم وجمعهـــا فـي لغتهم: الكِلَمُ، والكَلِمَة حجازية، وجمعها: كَلِمٌ تُذَكَّر وتُؤَنَّث، يقال: هو الكَلِم وهي الكَلِم.

ينظر: الصحاح: مادة: كلم؛ ولسان العرب: مادة: كلم؛ والقامـــوس المحيط: مادة: كلم؛ والمعجـــم الوسيـــط: مادة: كلم.

(5) الكلمة تقـال في اللغـة بطريق الاشـتراك لمعنييـــــن: أحدها: الكلام التـام، أي المفيد، كقوله تعالى: ﴿ وَكَلِمَةُ =

اِعلَم أنّ (الكلمة) واحد (الكلمات) فقط، لا (الكَلِم) أيضاً كما هو زعم المُصنِّف؛ إذ لو كان الكَلِم جمعاً لأُنِّثَ الضمير العائد إليه وليس كذلك[1]، كقوله تعالى: ﴿ يُحَرِّفُونَ الْكَلِمَ عَنْ مَوَاضِعِهِ ﴾[2]، ولأنّث الصفة أيضاً، لكنّه لم يؤنّث كقوله تعالى: ﴿ إِلَيْهِ يَصْعَدُ الْكَلِمُ الطَّيِّبُ ﴾[3].

(وهي) عائد إلى (الكلمة)، باعتبار ما صدقت الكلمة عليه **ثلاثة أنواع**: أحدها: **اسم**، وثانيها: **فعل**، وثالثها: **حرف**.

= اللَّهِ هِيَ الْعُلْيَا ﴾ [التوبة: 12]، وكقوله – ﷺ –: ((الكلمة الطيبة صدقة))، و ((أصدق كلمة قالها شاعر، كلمة لبيد:

أَلَا كُلُّ شَيءٍ مَا خَلَا اللهَ بَاطِلُ وَكُلُّ نَعيمٍ لَا مَحَالَةَ زَائِلُ

ثانيهما: أحد مفردات الكلام، وهو الاسم وحده، أو الفعل وحده، أو الحرف وحده، وهذا هو المصطلح عليه في علم النحو.

وأما الكلام، فهو في اصطلاح النحاة: عبارة عن الجمل المفيدة. ويطلق الكلام في اللغة على أشياء، منها:

أ- نفس الفعل الذي هو التكلم، وهو الأصل فيه، وهذا الإطلاق على خلاف فيه، أهو مصدر، أم اسم مصدر ؟. ب- ما يفهم من حال الشيء. جـ- الإشارة. د- الخط. هـ- المعاني التي في النفس. و- الجمل المفيدة.

ينظر: شرح التسهيل لناظر الجيش 1: 127 – 128، 142 – 144.

(1) الكَلِمُ: جمع كلمة، مذكر على القياس في تذكيره. كل جمع لم يغير عن بنية واحدة مثل: هذه سدْرة وهذا سدْر بإسكان الدال فيهما جميعاً، فإذا قلت: ثلاث سدَر (بفتح الدال) أنثت، هذا اختيار كثير من النحويين، والفراء يقول: إن ما كانت في واحده الهاء فسقطت، فلك أن تذكره وتؤنثه مثل: بقر جمع بقرة، وجراد جمع جرادة، وحبّ جمع حبّة، ونخل جمع نخلة.

ينظر: المذكر والمؤنث للفراء 91؛ والمذكر والمؤنث لنفطويه 78 – 79؛ والمذكر والمؤنث للأنباري 2: 154؛ والمذكر والمؤنث للتستري 100 – 101.

(2) النساء: 46.

(3) فاطر: 10.

وجه الحصر: إمّا أنْ يُقال: [كلّ][1] كلمة لا تخلو إمّا أنْ تدل على معنى في نفسها أو لا، الثاني الحرف، والأول [لا يخلو][2] إمّا أنْ يقترن بأحد الأزمنة الثّلاثة أو لا، الثّاني الاسم، والأول الفعل.

وإمّا أنْ يُقال: كلّ كلمة لا تخلو من أن تكون مستقلةً بنفسها أو لا، الثاني الحرف، وأمّا الأول فلا يخلو من أنْ يقترن بأحد الأزمنة الثّلاثة أو لا، الثاني الاسم، والأول الفعل.

وإمّا أنْ يُقال: كل كلمة لا تخلو من أنْ تكون ركناً للإسناد أو لا، الثاني هو الحرف، وأمّا الأول فلا يخلو إمّا أنْ يكون قابلة [له][3] بطرفيه أو لا، الثاني هو الفعل و الأول هو الاسم.

فإنْ قيل: لِمَ قَدَّم الاسم على الفعل والحرف ؟، قُلتُ: إنّما قدّمه لكونه مُسنداً ومسنداً إليه[4]، وغيره لا يكون [مسنداً و][5]مسنداً إليه[6].

---

(1) [كل] ساقطة من (د).

(2) ما بين المعقوفين ساقط من (أ) و (ج) و (د) و(هـ).

(3) [له] ساقطة من (أ).

(4) الإسناد عبارة عن تعليق خبر بمخبر عنه، أو طلب بمطلوب منه. ولا يستغني الكلام عن إسناد، والإسناد لا يتأتّى بدون مسند ومسند إليه، فالاسم بحسب الوضع يصلح أن يكون مسنداً ومسنداً إليه، والفعل لكونه مسنداً لا مسنداً إليه، والحرف لا يصلح لأحدهما. فالاسمان يكونان كلاماً لكون أحدهما مسنداً والآخر مسنداً إليه، وكذلك الاسم مع الفعل لكون الفعل مسنداً والاسم مسنداً إليه، والفعلان والفعل والحرف لا مسند إليه فيهما، والاسم مع الحرف إما يفقد منه المسند أو المسند إليه، والحرفان لا مسند إليه فيهما.
وإنّما كان الإسناد خاصاً بالاسم لأن المسند خبر عن المسند إليه وحديث ينسب إليه، والخبر والحديث لا يكون إلا عن الألفاظ الدالة على الذات، واللفظ الدال على الذات بوضعه هو الاسم، أما الفعل فإنه يدل بوضعه على الحدث أو الوصف، وإن دل على الذات فإنه يدل عليها بالالتزام، فما من حدث إلا له محدث، وأما الحرف فلا دلالة له على حدث ولا على ذات، وهذا هو السر في كون الإسناد خاصاً بالاسم.
ينظر: شرح التسهيل لابن مالك 1: 9؛ وشرح التسهيل لناظر الجيش 1: 150 – 153؛ وهمع الهوامع 1: 11 – 13.

(5) ما بين المعقوفين ساقط من (أ) و (ب) و (ج) و (هـ).

(6) في (د): مسنداً إليه، والفعل يكون مسنداً ولا يكون مسنداً إليه.

[أقسام الكلمة:]

[1- الاسم]

قال المصنّف: فالاسمُ: ما جاز أن يُحدَّثَ عنه كزَيد، والعِلم، والجَهل، في قولك: خرجَ زَيدٌ، والعِلمُ حَسَنٌ، والجَهلُ قبيحٌ، أو كان في معنى ما يُحدَّثُ عنه كـ(إذ)، و(إذا)، و(متى)، و(حيث) ونحوها، فإنك لا تُحدِّثُ عنها لِلُزوم ظرفيتِها، ولكنها في معنى الوقت وهو ما يُحدَّثُ عنه في قولك: مَضَى الوقتُ، وطابَ الوقتُ، واتسعَ الوقت.

*****

قال الشّارح: فالاسم: ما جاز أن يحدّث عنه، والضمير المجرور المتّصل راجع إلى الموصول.

اِعلم أنّ الإسناد أعمّ من الإخبار والحديث، ويصدق الإسناد على المستكن في فعل الأمر و النهي، بخلاف الإخبار والحديث، فإنهما لا يصدقان عليه لأنّ من لوازمهما احتمال الصّدق / 9 – ب / و الكذب، وهو لا يحتملهما.

وإذا عرفت هذا فاعلَم أنّ المُصنِّف لو قال: الاسم ما يقع مسنداً إليه [، أو في معنى المسند إليه][1]، لكان أصوب؛ [ليدخل في تعريف الاسم، الضمير المستكن في فعل الأمر والنهي][2]، وتمثيله الاسم بقوله: **كزيد، والعلم، والجهل،** فإنك تخبر عن (زيد) بالخروج **في قولك: خرجَ زيدٌ،** وعن (العلم) بالحسن في قولك: **العلمُ حسنٌ،** وعن (الجهل) بالقبح في قولك: **الجهلُ قبيحٌ،** إشارة إلى أنّ الاسمَ ينقسم إلى:

اسم عين[3]: وهو الدّال على معنى قائم بذاته كـ(زيد).

---

(1) ما بين المعقوفين ساقط من (د).

(2) ما بين المعقوفين ساقط من (أ).

(3) ينظر: التعريفات 24؛ والكليات 84.

أو [إلى][1] اسم معنى[2]: الدّال على معنى غير قائم بذاته، وهو على ضربين:

الأول: وجودي، كالعِلْم، والثاني: عدمي، كالجَهْل.

ثم لَمّا عَلِم [المصنّف][3] أنّ من الأسماء ما لا يجوز أن يحدّث عنه أردفه بقوله: **أو كان** الاسم **في معنى ما يحدث عنه؛** [ليكون ذلك شاملاً للأسماء اللازمة للظرفية][4]، **كـ(إذ، وإذا، ومتى، ونحوها** نحو: **حيث)، فإنّك لا تُحدث عنها** – أي عن (إذ، وإذا، ومتى، ونحوها – ؛ **للزوم ظرفيّتها،** أي ظرفيّة (إذ، وإذا، ومتى، ونحوها).

ومحل الأسماء اللازمة لها منصوب أبداً، ولو أحدثت عنها يلزم أنْ يكون مرفوعاً، فيلزم أن يكون الشّيء الواحد منصوباً ومرفوعاً في حالة واحدة، وهو ممتنع، **ولكنها** أي (إذ، وإذا، ومتى، ونحوها) **في معنى الوقت، وهو** – أي (الوقت) – **مما يحدث عنه،** أي من [الشّيء][5] الذي يحدث عنه في قولك: **مضى الوقت،** بأنّه مضي، **وفي قولك: طاب الوقت،** بأنّه [طاب][6]، وفي قولك: **اتّسع المكان،** بأنّه اتّسع.

وفي عدّ (إذ) من الأسماء اللازمة للظرفيّة نظر؛ لأنّه غير لازم للظرفيّة[7]، ويدل عليه قولهم:

.....

حاجي بابا: وجواب النّظر: إنما عدّ المُصنِّف (إذ، وإذا، ومتى) من الأسماء اللازمة للظرفية اعتباراً إلى الأكثر استعمالها؛ لأنها تكون في أكثر المواضع مفعولاً فيه، وأمّا كونها مفعول به والمبتدأ والخبر بدلاً قليل، فلا وجه للنظر. (النسخة (ب) لوحة 15)

---

(1) [إلى] ساقطة من (ب) و (ج) و (د).

(2) ينظر: التعريفات 24؛ والكليات 84.

(3) [المصنّف] ساقطة من (أ) و (ج).

(4) ما بين المعقوفين ساقط من (ج).

(5) في (ج) و (د) و (هـ): الأسماء.

(6) [طاب] ساقطة من (هـ).

(7) (إذ): لفظ مشترك، يكون اسماً وحرفاً وجملةً. وأقسامه ستة:

الأول: أن يكون ظرفاً لما مضى من الزمان، نحو: قمت إذ قام زيدٌ، ولا خلاف في اسمية هذا القسم. =

إنّ (إذ) في قوله تعالى: ﴿ وَاذْكُرُوا إِذْ أَنْتُمْ قَلِيلٌ مُسْتَضْعَفُونَ فِي الْأَرْضِ ﴾[1] منصوب المحل لوقوع الفعل عليه، ولو كان لازماً للظرفيّة يكون الفعل واقعاً فيه لا عليه. / 10 – أ /

وفي قوله تعالى: ﴿ وَإِذْ قَالَ رَبُّكَ لِلْمَلَائِكَةِ ﴾[2] منصوب المحل؛ لوقوع الفعل المضمر عليه وغير ذلك.

= الثاني: أن يكون ظرفاً لما يستقبل من الزمان بمعنى (إذا)، وذهب إلى ذلك قوم من المتأخرين منهم ابن مالك، وذهب أكثر المحققين إلى أن (إذ) لا تقع موقع (إذا)، وهو الذي صححه المغاربة.

الثالث: أن تكون للتعليل، واختلف في هذه فذهب بعض المتأخرين إلى أنها تجردت عن الظرفية وتمحضت للتعليل، ونسب إلى سيبويه. وذهب قوم منهم الشلوبين إلى أنها لا تخرج عن الظرفية، قال بعضهم: وهو الصحيح.

الرابع: أن تكون للمفاجأة، ولا تكون للمفاجأة إلا بعد (بينا) و(بينما). واختلف في (إذ) هذه فقيل: هي باقية على ظرفيتها الزمانية، وقيل: هي ظرف مكان، وقال ابن مالك: المختار عندي الحكم بحرفيتها، وذهب بعضهم إلى أنها زائدة.

الخامس: أن تكون شرطية فيجزم بها، ولا تكون كذلك إلا مقرونة بـ(ما). واختلف النحويون فيها فذهب سيبويه إلى أنها حرف شرط كـ(إنْ الشرطية)، وذهب المبرد وابن السراج وأبو علي ومن وافقهم إلى أنّها باقية على اسميتها، وأن مدلولها من الزمان صار مستقبلاً بعد أن كان ماضياً.

قال ابن مالك: والصحيح ما ذهب إليه سيبويه؛ لأنها قبل التركيب حكم بإسميتها لدلالتها على وقت ماض، ولمساواتها الأسماء في قبول بعض علامات الاسمية كالتنوين والإضافة إليها والوقوع موقع المفعول فيه و المفعول به. وأما بعد التركيب فمدلولها المجتمع عليه (المجازاة) وهو من معاني الحروف، وهي مع ذلك غير قابلة لشيء من العلامات التي كانت قابلة لها قبل التركيب، فوجب انتفاء اسميتها وثبوت حرفيتها.

السادس: أن تكون زائدة، ذهب إلى ذلك أبو عبيدة وابن قتيبة، ومذهبهما في ذلك ضعيف.

وزاد بعضهم قسماً سابعاً: وهو أن تكون بمعنى (قد) وليس هذا القول بشئ والله أعلم.

ينظر: رصف المباني 59 – 60؛ والجنى الداني 185 – 192.

(1) الأنفال: 26.

(2) البقرة: 30.

قال أبو حيان عند تفسيره لهذه الآية: " (إذ) اسم ثنائي الوضع، مبني لشبهه بالحرف وضعاً أو افتقاراً، وهو ظرف زمان للماضي، وما بعده جملة اسمية أو فعلية، وإذا كانت فعلية قبح تقديم الاسم على الفعل =

.....

= وإضافته إلى المصدرة بالمضارع، وعمل المضارع فيه مما يجعل المضارع ماضياً وهو ملازم للظرفية، وهو ملازم للظرفية، إلا أن يضاف إليه زمان، ولا يكون مفعولاً به، ولا حرفاً للتعليل، أو المفاجأة، ولا ظرف مكان، ولا زائدة خلافاً لزاعمي ذلك ".

ثم ذكر آراء العلماء في إعراب (إذ)، فقال: " واختلف المعربون في (إذ)، فذهب أبو عبيدة وابن قتيبة إلى زيادتها، وهذا ليس بشيء، وكان أبو عبيدة وابن قتيبة ضعيفين في علم النحو.

وذهب بعضهم إلى أنها بمعنى (قد)، التقدير: وقد قال ربك، وهذا ليس بشيء.

وذهب بعضهم إلى أنه منصوب نصب المفعول به بـ(اذكر)، أي: واذكر إذ قال ربك، وهذا ليس بشيء؛ لأن في إخراجها عن بابها وهو أنه لا يتصرف فيها بغير الظرفية أو بإضافة ظرف زمان إليها. وأجاز ذلك الزمخشري وابن عطية وناس قبلهما وبعدهما.

وذهب بعضهم إلى أنها ظرف، واختلفوا فقال بعضهم: هي في موضع رفع، التقدير: ابتداء خلقكم. وقال بعضهم: في موضع نصب، التقدير: وابتداء خلقكم إذ قال ربك، وناسب هذا التقدير لما تقدم قوله (خلق لكم ما في الأرض جميعاً. وكلا هذين القولين لا تحرير فيه؛ لأن ابتداء خلقنا لم يكن وقت قول الله للملائكة إني جاعل في الأرض خليفة؛ لأن الفعل العامل في الظرف لا بد أن يقع فيه، أما أن يسبقه أو يتأخر عنه فلا؛ لأنه لا يكون له ظرفاً.

وذهب بعضهم إلى أن (إذ) منصوب يقال بعدها، وليس بشيء؛ لأن (إذ) مضافة إلى الجملة بعدها، والمضاف إليه لا يعمل في المضاف.

وذهب بعضهم إلى أن نصبها بـ(أحياكم) تقديره: وهو الذي أحياكم إذ قال ربك، وهذا ليس بشيء؛ لأنّه حذف بغير دليل، وفيه أن الإحياء ليس واقعاً في وقت قول الله للملائكة، وحذف الموصول وصلته وإبقاء معمول الصلة.

وذهب بعضهم إلى أنه معمول لـ(خلقكم) من قوله تعالى: (اعبدوا ربكم الذي خلقكم) (إذ قال ربك)، فتكون الواو زائدة، ويكون قد فصل بين العامل والمعمول بهذه الجمل التي كادت أن تكون سوراً من القرآن لاستبداد كل آية منها بما سيقت له، وعدم تعلقها بما قبلها التعلق الإعرابي، فهذه ثمانية أقوال ينبغي أن ينزه كتاب الله عنها ".

ينظر: الكشاف 1: 271؛ والمحرر الوجيز 1: 116؛ وتفسير البحر المحيط 1: 284، 286 – 287.

وكذا في [عدّ][1] (إذا) منها نظر لأنهم قالوا: إنّ (إذا) في قول الشاعر:

وَبَعْدَ غَدٍ يَا لَهْفَ نَفْسِيَ مِنْ غَدٍ إذَا رَاحَ أصْحَابِي وَلَسْتُ بِرَائِحِ[2]

مجرور المحل على البدلية من (غد).

---

(1) [عَدّ] ساقطة من (د).

(2) البيت من الطويل، قائله أبو الطمحان القيني، وينسب إلى هدبة بن خشرم.

والبيت في: أمالي ابن الشجري 1: 421؛ والأغاني 13: 12.

وهو من شواهد: شرح ديوان الحماسة للمرزوقي 2: 1266؛ وتذكـرة النحاة 654؛ ومغنـــي اللبيب 1: 115؛ وشرح شواهد المغني 1: 274.

والشاهد فيه: خروج (إذا) عن الظرفية، وأنّها في موضع جر بدلاً من (غد).

[علامات الاسم]

قال المصنّف: ومن علاماته اللفظية: دُخولُ الألف واللام عليه، نحو: الغُلام والفَرَس، و حرفِ الجرّ نحو: بزيدٍ، والتنوين نحو: رَجُلٍ.

*****

قال الشّارح: ولمّا فرغ عن تعريف الاسم شرع في بيان علاماته، فقال: **ومن علاماته اللفظية: دخول الألف واللام عليه.**

وإنّما اختصّ دخولهما الاسم؛ لأنّهما يفيدان التّعريف ويدخلان فيما هو صالح له، وهو الاسم؛ لأنّ الفعل غير صالح له، إذ وضعه الواضع للتنكير، وأمّا في قول الشاعر:

وَيَسْتَخْرِجُ الْيَرْبُوعَ مِنْ نَافِقَائِهِ وَمِنْ حُجْرِهِ بِالشِّيخَةِ الْيَتَقَصَّعُ[1]

.....

حاجي بابا: فإنْ قلت: لِمَ بَيّن المُصنِّف العلامات اللفظيّة ولَمْ يُبيِّن العلامات المعنويّة ؟

قلتُ: إن علاماته اللفظيّة أقوى من العلامات المعنويّة؛ لأنّه يُعرف بالحس والبصر والقلب معاً، والمعنوية بالقلب فقط. (النسخة (ب) لوحة 16)

فإنْ قلت: لِمَ قدّم الألف واللام على حرف الجرّ، وقال: من علاماته اللفظية دخول الألف واللام، ولم يقل دخول حرف الجر ؟

قلت: الألف واللام علامات المتصل، وحرف الجر علامات المنفصل، تقديم المتصل على المنفصل أهم وأولى.

فإنْ قلت: قال: وعلاماته دخول الألف واللام، ولم يقل: لحوق الألف واللام، أو اتصال الألف واللام، قلنا: لأن اللحوق والاتصال يستعملان في آخر الكلمة غالباً، والدّخول يُستعمل في أول الكلمة؛ ولهذا لم يقُل: لحوق الألف واللام واتصال الألف واللام، إلّا دخول الألف واللام. (النسخة (ب) لوحة 16)

---

(1) البيت من الطويل، لذي الخرق الطهوي يهجو به أحد بني ثعلبة.=

[فشاذ و][1] لا يُعتدّ به.

مثال ما دخله الألف واللام **نحو: الغلام والفرس**' وأورد مثالين: أحدهما من ذوي العقول، والآخر من غير ذوي العقول.

ومن علاماته اللفظية**:** دخول **حرف [الجر]**[2]، وإنّما اختصّ دخول حرف الجرّ بالاسم؛ لأنّ أثره – وهو الجر – اختصّ به، إذ المجرور مُخبَر عنه في المعنى؛ لأنّ المعنى في **نحو** قولك:

_____.....

حاجي بابا: فإنْ قيل: إنّ حرف الجر قد يدخل على الفعل في قولهم: نعم السير على بئس العير[3].

قلنا: إنّما دخل على وجه الحكاية، وحذف الفعل تقديره: نعم السير على مفعل فيه بئس الغير، وحذف الفعل كثير في كلامهم. (النسخة (ب) لوحة 16)

_____

= وهو من شواهد: النوادر في اللغة 67؛ وسر صناعة الإعراب 1: 368؛ والإنصاف في مسائل الخلاف 1: 139؛ وشرح المفصل لابن يعيش 1: 25، 3: 143؛ وشرح شافية ابن الحاجب للرضي 4: 346؛ وشرح الرضي على الكافية 3: 15؛ وتخليص الشواهد 154؛ والمقاصد النحوية 1: 282؛ وتاج العروس 2: 266، 5: 297، 470؛ وخزانة الأدب 5: 482.

واليربوع: دويبة تحفر الأرض، النافقاء: جحر يكتمه اليربوع ويستره وظهر جحراً آخر غيره، الشيخة: رملة بيضاء، اليتقصع: أراد الذي يتقصع تقول: تقصع اليربوع إذا دخل في قاصعائه، والقاصعاء: جحر آخر من جحرة اليربوع.

والشاهد فيه: قوله: اليتقصع، حيث أوصل (أل) الموصولة بالفعل المضارع وهو شاذ باتفاق الفريقين.

(1) ما بين المعقوفين ساقط من (أ) و (ب).

(2) [الجرّ] ساقطة من (د).

(3) استدل الكوفيون بهذا القول على اسميّة (نِعْمَ) و(بِئْسَ)، وذلك لجواز دخول حرف الخفض عليهما. ورُدّ بأنّ دخول حرف الجر عليهما ليس لهم فيه حجة؛ لأن الحكاية فيه مقدرة، وحرف الجر يدخل مع تقدير الحكاية على ما لا شبهة في فعليته. وفي المسألة خلاف فالبصريون على فعليتهما، والكوفيون على اسميتهما.

ينظر: الإنصاف في مسائل الخلاف 1: 79، 108.

مررتُ **بزيدٍ**: ممرورٌ بـه، والفعـل لا يكون مُخبَراً عنـه[1]؛ إذ وضعـه الواضـع لأنْ يُخبـر به دائماً، فلـو لـم يختّـص [دخـول حرف الجر][2] به لـزم تخلُّـف الأثر عن المؤثّر، وهـو محال.

ومـن علاماتـــه اللفظية: دخول **التّنوين**[3]، مثال ما دخله التّنوين، **نحو:** زيد، و**رجل**، وإنّما اخـتصّ دخول التّنوين الاسم؛ لأنه على ستّة أقســـام: تنوين التّمكّـن[4]، [وتنوين التنكير[5]][6]،

---

(1) في (د): مخبراً عنه في المعنى.

(2) في (ب): دخولهما.

(3) نوّن الاسم: ألحقه التنوين، والتنوين: أن تنون الاسم إذا أجريتـــــه، تقـول: نوّنت الاســم تنويناً، والتنوين لا يكون إلا في الأسماء.

ينظر: الصحاح: مادة: نون؛ ولسان العرب: مادة: نون؛ والمعجم الوسيط: مادة: نون.

والتنوين اصطلاحـاً: نون ساكنة تتبع حركـة الآخر، لا لتأكيـــد الفعل. أو هو حـرف ذو مخـرج يثبت لفظاً لا خطاً.

وإنما سمي تنويناً لأنه حادث بفعل المتكلم، والتفعيل مـــن أبنية الأحداث، وله قوة ليست للنون؛ لأن التنوين لا يفارق الاسم عند عدم المانع بخلاف النون، ولأن التنوين مختــص بالاســم وهو قوي، والنون مختصة بالفعل وهو ضعيف.

ينظر: التعريفات 71؛ والكليات 292؛ ونحو الألفية 8.

(4) تنوين التمكين، أو تنوين الصرف، أو تنوين الأمكنيَّة: وهو الذي يلحـــق آخر الأسماء المعربة المنصرفة ليدل على خفّتها، نحو التنوين في قولك: قرأتُ كتاباً مفيداً.

ينظر: موسوعة النحو والصرف والإعراب 275.

(5) تنوين التنكير: وهو الذي يلحق الأسماء المعرَّفة ليجعلها نكرات، نحـــو: شاهـدتُ يزيدَ ويزيداً آخر، فـ(يزيد) الأول معرفة ومعروف، أما الثاني فنكرة، ونحو: جاء أحمدٌ، فـ(أحمدٌ) هنا نكـــرة غير معـــــروف، وهـو لا يعني سوى رجل اسمه أحمد.

ينظر: موسوعة النحو والصرف والإعراب 275.

(6) ما بين المعقوفين ساقط من (أ).

وتنوين العــوض[1] عن المضاف إليـــه، وتنوين المقابلة[2]، وتنويــن الترنم[3]، وتنوين الغالـي[4]،

---

(1) تنوين العوض، أو التعويض: ويأتي هذا التنوين عوضاً عن حرف، أو كلمة، أو جملة.

أ- التعويض عن حرف: مثل التنوين فــي (جـــوارٍ، غواشٍ)، فهو تعويض عن الياء المحذوفة فــي الجمــع، وأصل الكلمات (جواري، غواشي). فهو يأتي في كل جمــع تكسير معتل الاخر على وزن (فواعل) في حالتي الرفع والجر فقط.

ب- التعويض عن كلمة: وذلك في الكلمات اللازمة للإضافــة إلى المفرد إذا قطعت عن الإضافة لفظاً ومعنى، مثل: كل، بعض، أي. كقوله تعالى: ﴿ وَكُلًّا ضَرَبْنَا لَهُ الْأَمْثَالَ ﴾ [الفرقان: 39]، فالتنوين فـــــي ((كلاً)) عوض عن كلمة، والتقدير: وكل إنسان.

جـ- التعويض عن جملة: وذلك في كلمة (إذ)، إذا نونت مضافاً إليها أسمــاء الزمـــــان المبهمة، مثل: يومئذٍ، حينئذٍ، ساعتئذٍ، وقتئذٍ. كقوله تعالى: ﴿ وَيَوْمَئِذٍ يَفْرَحُ الْمُؤْمِنُونَ ﴾ [الروم: 4]، فالتنوين فــي ((يومئذٍ)) عـــــوض عن جملة، والتقدير: يوم إذ يغلب الروم والفرس.

ينظر: نحو الألفية 11 – 14.

(2) تنوين المقابلة: وهو الذي يلحق جمع المؤنث السالم ليكون مقابل النون في جمـــع المذكر السالم، نحو: مررتُ بتلميذاتٍ مجتهداتٍ.

ينظر: موسوعة النحو والصرف والإعراب 275.

(3) تنوين الترنم: وهو عند التميميين، زيادة نون ساكنة في آخـــر القافية المطلقــة (غير ساكنة الروي)، نحو قول جرير:

أَقِلِّي اللَّوْمَ عَاذِلَ وَالْعِتَابَنْ وَقُولِي إنْ أَصَبْتُ لَقَدْ أَصَابَنْ

أصله: (عتابا- أصابا) فأبدل الألف نوناً، وغاية هذا التنوين عندهم التمييز بين الشعر والنثر.

وقد اختلف النحاة في فهم هذا التنوين، فمنهم مـــن قـــال: بأن هذا التنوين يحدث للترنم؛ لأن الترنــم معنـــاه (التغني) وهذا يحدث من النون المبدلة، وحصل الترنـــم لأن التنويــن غنة في الخيشــوم، وأبرز من قال بهذا الرأي ابن يعيش.

ومنهم من قال: بأن هذا التنوين يحدث لقطع الترنم؛ لأن الترنم معناه قطـــع الصوت، وهذا يتحقق في حروف المد المتولدة عن الحركة، فيجاء بالتنوين بدلاً منها لقطع الترنم، وابرز من قال بهذا الرأي ابن هشام.

ينظر: موسوعة النحو والصرف والإعراب 276؛ ونحو الألفية 14.

(4) التنوين الغالي: وهو الذي يلحق أواخر القوافي المقيدة (الساكنة الروي)، نحو قول رؤبة:

وقاتِم الأَعْماق خاوي المخْتَرَقِنْ مُشْتَبَهِ الأعلام لَمّاع الخَفَقِنْ =

والأربعة الأولى مختصة به.

أمّا تنوين التّمكّن فلأنّه فارق بين المنصرف وغيره، وذلك / 10 – ب / غير مُتصور فيه إلّا في الاسم؛ لأنّ الصّرف ومنعه لا يكونان إلّا في الاسم.

وأمّا تنوين التّنكير؛ فلأنه يدخل على الكلمة ليدل على تنكير ما هو صالح للتعريف، وذلك لا يكون إلّا في الأسماء؛ لدوام نكارة الفعل وعدم صلاحيّته له، وهذا التّنوين لا يوجد إلّا في الأصوات [وأسماء][1] الأفعال.

وأمّا تنوين العوض عن المضاف إليه؛ فلأنه يدخل على المضاف عوضاً عن المضاف إليه، نحو: يومئذٍ وحينئذٍ، إذ كان في الأصل فيهما (يوم إذ كان كذا، وحين إذ كان كذا)، وحذف (كان كذا) منه لطول [الاسم][2]، فبقي حينذاك (يومئذ وحينئذ)[3].

والفعل لا يقع مضافاً حتّى يدخل هذا التّنوين عليه عوضاً عن المضاف إليه، وإنّما قلنا: إنّه لا يقع مضافاً حتّى يدخل [التنوين عليه][4]؛ لأنّ وضعه للإبهام، فلو عُرِّف أو خُصّص يلزم نقض الغرض، فلم يُضَف للتّعريف والتّخصيص، وكذا إضافته [لا تجوز][5] للتخفيف؛ لأنّه إنّما يحصل بحذف التّنوين أو ما يقوم مقامه، ولا يوجد هو في الفعل، ولا قائم مقامه، فلم يُضف للتخفيف.

وأمّا تنوين المقابلة، كالتّنوين الذي في (مسلماتٍ)؛ فلأنّه مقابل وعوض عن (النّون) الذي في الجمع [المذكر][6] السّالم نحو: مسلمون، ولَمّا لَمْ يُجمَع الفعل لَمْ يدخل هذا التّنوين عليه.

= وسُمِّي (غالياً) لتجاوزه حد الوزن، وفائدته التفريق بين الوقف والوصل.

ينظر: موسوعة النحو والصرف والإعراب 276.

(1) ما بين المعقوفين ساقط من (هـ).

(2) في (هـ): الكلام.

(3) في (د): (يومئذ وحينئذ)، وعوض عن (كان كذا) التنوين.

(4) ما بين المعقوفين ساقط من (أ).

(5) ما بين المعقوفين ساقط من (هـ).

(6) [المذكر] ساقطة من (أ).

وأمّا تنوين التّرنّم: وهو ما ينــوب مناب حرف الإطلاق[1]، أي حرف المدّ الذي يقع في آخر الأبيات لحسن الإنشـــاد وترك التغني، إذ [النون][2] وان كانت فيهـــا الغنة لكنّها ليست فيها من امتداد الصوت بخلاف ما فـــي الألف و أختيها وهما الواو والياء، وذلك [نحـــو][3] قـول الشاعر:

أَقِلِّي اللَّـوْمَ عَاذِلَ وَالْعِتَابَنْ وَقُولِي إنْ أَصَبْتُ لَقَدْ أَصَابَنْ[4]

والأصل عتابا وأصابا.

[وتنوين الغالي: وهو يلحق القافية المُقيّدة بالسّكون في نحو قول رُؤبة[5]: / 11 – أ /

---

(1) يحصل الترنم بأحرف الإطلاق لقبولها لمد الصـوت بها، فإذا أنشـدوا ولم يترنموا جاءوا بالنون في مكانها في لغة تميم، وكثير من قيس، أما الحجازيون فلا؛ لأنهم يدعون القوافي على حالها في الترنم.

ينظر: الكتاب 4: 206 – 207؛ وشرح التصريح 1: 28.

(2) في (أ): التنوين.

(3) [نحو] ساقطة من (أ) و (د).

(4) هذا البيت من الوافر، قائله جرير بن عطية الخطفي، مذكور في ديوانه 64، برواية: العتابا، وأصابا.

وهو من شواهد: الكتاب 4: 205؛ والإنصـــــاف في مسائل الخلاف 2: 187؛ وشـرح الكافية لابن مالك 3: 1424؛ ولسان العرب 6: 272؛ ومغني اللبيب 2: 6؛ وشرح التصريح 1: 27.

قوله (أقلي): أمر من الإقلال، واللوم: العذل، وعاذل: ترخيم عاذلة، أصبـت: إن كنت نطقت بالصواب.

والشاهد فيه: قوله: (العتابن) و(أصابن)، حيث جـــيء بالتنوين بدلاً من الألف فـي هاتين الكلمتيــن، والأول اسم والثاني فعل، فهذا النوع من التنوين يدخــل الاســم والفعــل والحــرف، وهو ضرب من ضروب إنشاد القوافي.

(5) هو رؤبة بن عبد الله العجاج بن رؤبة التميمي السعـــدي، أبو الجحاف، أو أبو محمد، توفي سنة (145 هـ)، من مخضرمي الدولتين الأمويّـة والعباسيّـة، أخذ عنه أعيان أهــل اللغـة، وكانوا يحتجــون بشـعره ويقولون بإمامته في اللغة، له ديوان مطبوع.

ينظر: طبقات فحول الشعراء 2: 761؛ والشعر والشعــراء 2: 495 – 500؛ ومعجــم الأدباء 11: 149 – 151؛ ووفيات الأعيـــان 2: 303 – 305؛ والوافــي بالوفيــات 14: 99؛ ولســـان الميــزان 2: 464 – 465؛ والأعلام 3: 34.

وَقَاتِمِ الأعْمَاقِ خَاوِي الْمُخْتَرَقَنْ

مُشْتَبِهِ الأعْلامِ لَمَّاعِ الْخَفَقَنْ[1]

فلا اختصاص][2] لهما بالاسم، إذ المقصود من وضعهما هو ترك التّرنّم في الأول و الدّلالة على الوقف في الثّاني، وهذا المعنى ليس بمخصوص به، فالمراد بقوله والتنوين الأربعة الأول دون الآخرين.[3]

---

(1) هذا البيت مطلع لرجز مشهور لرؤبة، وهو مذكور بديوانه 356، برواية: المُخْتَرَقْ، والْخَفَقْ.

وهو من شواهد: الكتاب 4: 210؛ والأصول 2: 389؛ والعقد الفريد 6: 353؛ وشرح أبيات سيبويه 2: 353؛ والخصائص 1: 264، 2: 228، 260، 320؛ والمنصف 1: 353؛ والإمتاع والمؤانسة 1: 118؛ وما يجوز للشاعر في الضرورة 90؛ والمفصل 81؛ وشرح المفصل لابن يعيش 2: 118، 9: 34؛ والانتخاب لكشف الأبيات المشكلة الإعراب 54؛ وشرح الكافية لابن مالك: 1429؛ وضرائر الشعر 17؛ ولسان العرب 5: 114، 10: 283، 13: 101؛ واللمحة في شرح الملحة 1: 161؛ والجنى الداني 148، 154؛ وتوضيح المقاصد 1: 280؛ ومغني اللبيب 2: 6؛ والفصول المفيدة في الواو المزيدة 245؛ وشرح ابن عقيل 1: 20، 2: 36؛ وشرح الأشموني 1: 16؛ وشرح التصريح 1: 29؛ وهمع الهوامع 4: 222، 407؛ وخزانة الأدب 1: 78، 10: 25؛ وتاج العروس 6: 331، 333، 7: 34، 8: 103.

قوله (وقاتم): القتمة: الغبرة إلى الحمرة، صفة لموصوف محذوف تقديره: ورب قاتم، وهو ما بعد من أطراف المفاوز ، والخاوي: الخالي، والمخترقن: مكان الاختراق، والأعلام: جمع علم وهي الجبال، والخفق: مصدر خفق السراب وخفقت الراية إذا تحركت واضطربت، يريد أنه يلمع في السراب.

والشاهد فيه: قوله: المخترقن، والخفقن، حيث ألحق التنوين بعد حرف الروي المقيد، قال الجرجاني: لحق إمارة على الوقف.

(2) ما بين المعقوفين ساقط من (ب).

(3) اختلف في هذين التنوينين المسميين بالترنم والغالي على أقوال:

أحدها: أنهما تنوينان لهما خصوصيات، منها مجامعة (أل) والاتصال بغير الاسم.

والثاني: أن الترنم نون مبدلة من حرف العلة، كما يبدل منه في نحو: رأيت زيدا. وأن الغالي نون (إن) حذفت منه الهمزة. =

[2- الفعل]

[علامات الفعل]

قال المصنّف: والفِعلُ: ما دخله (قد)، و(سوف)، و(السّين)، نحو: قد خرجَ، وسيخرجُ، وسوف يخرجُ. وحرف الجزم، نحو: لم يخرج. واتّصل به الضميرُ المرفوعُ، نحو أكرمت، وأكرَما، وأكرَموا. وتاء التّأنيث السّاكنةُ، نحو: نصرَتْ، ونَعِمَتْ، وبَئِسَتْ.

*****

قال الشّارح: ولَمّا فرغ عن[1] الاسم وعن علاماته شرع في [بيان][2] الفعل، فقال: **الفعل ما دخله (قد)، و(سوف)، و(السّين).**

هذا تعريف بالخاصّة، وإنّما اختصّ دخول (قد) به؛ لأنّه وُضِع لتقريب الماضي من الحال إذا دخل على الماضي، [نحو: قد قامت الصلاة][3]، أو لتقليل الفعل إذا دخل على المستقبل غالباً، [نحو: ﴿ قَدْ يَعْلَمُ اللَّهُ ﴾[4]][5]، فيلزم دخوله في الفعل؛ لامتناع دخوله إلّا في الماضي والمستقبل.

أمّا وجه اختصاص (سوف) و(السّين) به فهو أنّهما وُضعتا لأنْ يُستفاد منهما معنى الاستقبال، [والاستقبال][6] ممتنع إلّا فيه، فلم يختصّا إلّا به، مثال ما دخله (قد) **نحو: قد خرجَ**، ومثال ما دخله (سوف) نحو: **سوف يخرجُ**، ومثال ما دخله (السّين) نحو: **سيخرجُ.**

= والثالث: أنهما ليسا بتنوين، بل هما نونان زيدتا في الوقف.

ينظر: شرح التصريح 1: 30.

(1) في (ب) و (د): لمّا فرغ عن تعريف.

(2) [بيان] ساقطة من (ب) و (هـ).

(3) ما بين المعقوفين ساقط من (أ) و (ب) و (ج).

(4) النور: 63.

(5) ما بين المعقوفين ساقط من (أ) و (ج) و (هـ).

(6) ما بين المعقوفين ساقط من (أ).

قال صاحب[1] "المقاليد": وإنّما ذكر[2] (السّين) مُعرَّفاً؛ لأنّه يجيء للاستقبال، والطلب، وإصابة الشيء على صفة، والتح،،،ويل، والوقف بعد كاف المؤنث ويسمى (سين الكسكسة)[3]، نحو: سيخرجُ، و استعجلَه، واستجاده، و استنسر البغاثُ، واكرَمتِكِسْ، فلا بد من ذكره معرّفاً تعريف عهد ليتعيّن بـ(سين) الاستقبال، تمّ كلامه، أي: [كلام][4] المقاليد.

وقد فرّق البعض بين (السّين) و(سوف) فقال: في (سوف) زيادة تنفيس وتأخير لا في (السّين)، قلت: هذا دعوى مجرد عن دليل ومردود أيضاً؛ لأنّ العرب عبّرت: (سيفعل) و(سوف يفعل) عن معنى واحد، أي في وقت واحد، فَصَحّ بذلك توافقهما وعدم تخالفهما / 11 – ب /، ومن

---

(1) هو أحمد بن محمود بن عمر بن قاسم شرف الدين الجنديّ، أو الخجندي، ثم المكيّ الحنفيّ، توفي سنة (700 هـ)، عالم بالأدب من أهل الجند (على طرف سيحون)، نحوي اشتغل بالصرف. من تصانيفه: الإقليد، وهو شرح لمفصل الزمخشري (تم تحقيقه بكلية الآداب / جامعة مصراتة)، وله شرح للمصباح سمّاه: الضوء، وله: عقود الجواهر في علم التصريف، وله أيضاً شرح آخر على المصباح سمّاه: المقاليد، وهو الذي أشار إليه الشارح، ولم أقف عليه.

ينظر: هدية العارفين 1: 102؛ والأعلام 1: 254؛ ومعجم المؤلفين 1: 305.

(2) في (ب) و (ج): وإنّما ذكر المصنّف.

(3) الكسكسة: هي واحدة من اللهجات التي تنطق بها بعض القبائل العربية، وقد تعددت آراء العلماء حول نسبة هذا اللقب، فمنهم من بنسبه إلى قبيلة بكر، كما يعزى إلى هوازن، وينسب أيضاً إلى ربيعة ومضر وتميم.

واختلف اللغويون في تحديد المقصود بالكسكسة، فاقتصر بعضهم على القول أنها إبدال كاف المخاطبة سيناً، واقتصر بعضهم على القول بأنها زيادة سين على كاف المخاطبة في الوقف. وقد علل بعضهم أن سبب هذه الظاهرة هو أن العرب لا تتكلم ببعض الحروف إلا ضرورة، فإذا اضطروا إليها حولوها عند التكلم بها إلى أقرب الحروف من مخارجها.

وقد علل سيبويه هذه الظاهرة بأن بعضهم يلحقون الكاف السين ليبينوا كسرة التأنيث، وإنما ألحقوا السين لأنها قد تكون من حروف الزيادة في استفعل، مثل: أعطيتكس، فإذا وصلوا لم يجيئوا بها.

ينظر: الكتاب 4: 199؛ والصاحبي 29؛ والمزهر 1: 221؛ والعربية الفصحى ولهجاتها 119 – 120؛ وفصول في فقه العربية 140 – 141؛ واللهجات العربية في التراث 1: 363 – 346.

(4) في (ب) و (ج): صاحب.

ذلك قوله تعالى: ﴿ وَسَوْفَ يُؤْتِ اللَّهُ الْمُؤْمِنِينَ أَجْرًا عَظِيمًا ﴾[1]، وقوله تعالى: ﴿ آمَنُوا بِاللَّهِ وَاعْتَصَمُوا بِهِ فَسَيُدْخِلُهُمْ فِي رَحْمَةٍ مِنْهُ ﴾[2]، فإنّهما في الآيتين استُعملا بمعنى واحد، في وقت واحد وهو يوم الحشر، لكنّ الفرقَ ههنا أن يقول: [إنّ][3] (السّين) فرع (سوف)، فمن استعمل (السين) نظراً إلى الإيجاز والاختصار، ومن استعمل (سوف) نظراً إلى الأصل.[4]

لا يُقال: إنّ (السين) لو كانت فرعاً لها لكانت قليلة الاستعمال بالنسبة إليها؛ لأنّا نقول: إنّ من الفروع [ما يفوق الأصل][5] بكثرة الاستعمال، نحو: (نِعْمَ، وبِئْسَ)، فإنّهما فرعا (نَعِمَ، وبَئِسَ) بكسر (العين) فيهما، وهما أكثر استعمالاً منهما، قال كذا شهاب الدين[6] في

---

(1) النساء: 146.

(2) النساء: 175.

(3) [إنّ] ساقطة من (أ).

(4) (السين): من حروف المعاني، يختص بالدخول على الفعل المضارع المثبت دون المنفي، فيعينه للاستقبال وينقله إلى الزمن المستقبل الواسع، ولذا سمي حرف (توسيع)، ومدة الاستقبال معه كمدة الاستقبال مع (سوف) نحو: ﴿ وَسَيَعْلَمُ الَّذِينَ ظَلَمُوا أَيَّ مُنْقَلَبٍ يَنْقَلِبُونَ ﴾ [الشعراء:227]، وقد تكون معه أضيق منها مع (سوف).

أما (سوف): فحرف تنفيس تشبه (السين) في كل ما ذكر نحو: سوف أقوم بواجبي، وتخالفه في أمور:

أ- جواز دخول اللام عليها، نحو: ﴿ وَلَسَوْفَ يُعْطِيكَ رَبُّكَ فَتَرْضَى ﴾ [الضحى: 5].

ب- جواز الفصل بينها وبين المضارع الداخلة عليه بفعل من أفعال القلوب.

جـ- لا يتقدم معمول الفعل الداخلة عليه على الفعل نفسه.

د- أنها أكثر تنفيساً من السين، أي أنها أشد تراخياً في الاستقبال ولذا يقال: سَوّفْته، إذا أطلت الميعاد، خلافاً للكوفيين الذين يساوون بينهما.

ينظر: المعجم الوافي 178، 183.

(5) ما بين المعقوفين ساقط من (د).

(6) بعد بحث وتنقيب لم أصل إلى مصادر ترجمة مؤلف "شرح الزينية"، وما وجدته أن اسم مؤلفها هو شهاب الدين .

ينظر: كشف الظنون 1: 870 – 871؛ وإيضاح المكنون 2: 359.

"شرح الزّينيّة"[1].

وما دخله **حرف الجزم**، وجه اختصاص حرف الجزم بالفعل وهو أنّ أثره – وهو الجزم – اختص به كما اختص الجرّ بالاسم، فلو لم يختص [حرف الجزم به][2] لزم تخلّف الأثر عن المُؤثِّر، وهو ممنوع، مثال ما دخله حرف الجزم **نحو: لَمْ يخرجْ.**

وما **اتصل به** – أي بالفعل – **المضمر المرفوع**، واحترز بالمرفوع عن المنصوب والمجرور؛ فإنّ [الضمير][3] المنصوب ليس بمختص به، بل يتّصل به وبالحرف، نحو: ضَرَبَك ، و إنني ، وبالاسم أيضا عند الشيخ عبد القاهر– رحمه الله – نحو: الضاربك والضاربه، والمجرور لا يتّصل بالفعل أصلاً، وإنما يتّصل بالحرف والاسم، نحو: مررتُ بك وغلامك.

ولقائل أنْ يقول: إنّ اتّصال الضمير المرفوع ليس من خواص الفعل؛ لأنّه لو كان من خواص الفعل لما اتصل بغيره، واللازم باطل؛ لأنّه قد يتّصل بالاسم كما يتّصل به، نحو: زيد ضارب، أي: هو، فالملزوم مثله؛ لأن بطلان اللازم يستدعي بطلان الملزوم، فوجب عليه أن يزيد قيداً آخر، وهو / 12 – أ / البارز؛ للاحتراز عن الضمير المرفوع المستكن في الاسم.

ويمكن أنْ يُجاب عنه: بأنّ المراد من الاتّصالِ[4] الاتّصال اللغوي دون النّحوي[5]، والضمير المرفوع المستكن في الاسم لا يتصل به لغة؛ لعدم ظهوره، فحينئذ لا إشكال، وإنّما اختص اتصال الضمير المرفوع البارز بالفعل؛ لامتناع ثبوته في الأسماء والحروف، أمّا الحروف فظاهر، وأمّا في الاسم فلأنّها لو اتّصلت بالاسم فيلزم اجتماع الألفين في المثنى، والواوين في

---

(1) شرح الزينية، لشهاب الدين، وسمّاه "شرح الدقائق" شرح الرسالة الزينية في النحو، وهو شرح على "الرسالة الزينية في الصنعة النحوية"، مؤلفها مجهول، كتبها للولد الأعز زين الدين عبد المؤمن بن المولى قطب الدين أبي الفضل محمد الماكي، ورتبها على ستة أبواب.

ينظر: كشف الظنون 1: 870 – 871؛ وإيضاح المكنون 2: 359.

(2) ما بين المعقوفين ساقط من (ب).

(3) [الضمير] ساقطة من (ب) و (ج) و (د) و (هـ).

(4) في (هـ): من الاتصال في قوله: واتصل به الضمير المرفوع.

(5) في (هـ): دون النحوي، واللغوي ليس بشامل الضمير الذي في: (زيد ضارب).

الجمع، فلم يتّصل به في الواحد أيضاً؛ إجراءً للباب على وتيرة الاطِّراد.

وإنّما مَثّل [المُصنِّف][1] اتّصال الضّمير المرفوع البارز بالفعل بثلاثة أمثلة، وهي قوله: **نحو: (أكرمْت، أكرمَا، أكرمُوا)** للإشارة إلى أنّ آخر الفعل عند اتّصال الضمير المرفوع [البارز][2] قد يكون ساكناً كالأول، ومفتوحاً كالثّاني، ومضموماً كالثّالث.

وما اتّصل به **تاء التّأنيث السّاكنة** – برفع (السّاكنة) على الوصفية للتّاء –، واحترز بالسّاكنة عن المتحركة؛ لأنّ المتحركة لا تدخل على الفعل بل تختص بالاسم؛ وإنّما اختصّت السّاكنة بالفعل والمتحركة بالاسم للتّعادل [بينهما][3]، بإعطاء الخفيف وهو السّاكن على الثّقيل وهو الفعل؛ لدلالته على الحدث والزمان والفاعل، وبإعطاء الثّقيلة وهي المتحركة على الخفيف وهو الاسم، مثال ما اتصل به تاء التّأنيث الساكنة **نحو:** نصرَتْ، وإنّما أورد [مثالين][4] بعد قوله: **(نصرَتْ، ونعمَتْ، وبئسَتْ)**؛ لأنّ في فعليَّتهما خلافاً[5]، والصحيح فعليَّتهما؛ لدخولهما ما هو

---

(1) [المصنّف] ساقطة من (ج).

(2) [البارز] ساقطة من (هـ).

(3) [بينهما] ساقطة من (أ).

(4) [مثالين] ساقطة من (أ) و (ج) و (هـ).

(5) ذهب الكوفيون إلى أن (نِعْمَ، وبِئْسَ) اسمان مبتدآن، وأدلتهم على ذلك كالتالي:

أ- دخول حرف الخفض عليهما، كقول ذلك الأعرابي: نعم السير على بئس العير.

ب- دخول النداء على (نِعْمَ) لقول العرب: يا نعم المولى ونعم النصير.

جـ- لا يحسن اقتران الزمان بهما كسائر الأفعال، فلا تقول: نعم الرجل أمس، ولا: بئس الرجل غداً.

د- أنهما غير متصرفين؛ لأن التصرف من خصائص الأفعال.

هـ- جاء عن العرب: نَعِيمَ الرجلُ زيد، وليس في أمثلة الأفعال (فَعِيلٌ) البتة.

وذهب البصريون إلى أنهما فعلان ماضيان لا يتصرفان، وإليه ذهب الكسائي من الكوفيين، و أدلتهم كالتالي:

أ- اتصال الضمير المرفوع بهما على حد اتصاله بالفعل المتصرف، فقد جاء عن العرب: نِعما رجلين ونِعموا رجالاً، وحكى ذلك الكسائي، وقد رفعا على ذلك المظهر والمضمر في نحو: نعم الرجل، ونعم رجلاً زيد.

ب- اتصالهما بتاء التأنيث الساكنة التي لا يقبلها أحد من العرب في الوقف هاء، وذلك نحو: نعمت المرأة،=

من علامات الفعل وهو تاء التّأنيث السّاكنة، للتّنبيه على المذهب الأصح.

= وبئست الجارية.

جـ- أنهما مبنيان على الفتح، ولو كانا اسمين لما كان لبنائهمـا وجـه إذ لا علة هاهنا توجب البناء، وهذا تمسك باستصحاب الحال.

ينظر: الانصاف 1: 97 – 108؛ والمعجم الوافي 110، 334.

[أقسام الفعل]

قال المصنّف: وله ثلاثةُ أمثلة: المفتوح الآخر، نحو: نصرَ، ودحرجَ، وأكرمَ، ويسمى الماضي.

*****

قال الشارح: وله – أي الفعل – **ثلاثة أمثلـــة**، وجـــه الحصـــر علـــى ثلاثة أمثلة أنّ الفعـــل / 12 – ب / لا يخلُـــو مـــن أنْ يكون إخبارياً أو لَمْ يكُـــن، فإنْ كان الثّاني فهـــو الأمـــر، وإنْ كان الأول فلا يخلُـــو إمّا أنْ يكـــون معناه موجوداً أو لا، الأول الماضـــي والثّاني المستقبل.

[الفعل الماضي]

الأول: **المفتوح الآخر، ويسمى الماضي**، مثال المفتوح الآخر من الثلاثي المجرد عن الزّوائد وحرف العلة **نحو: نَصَرَ، ومثاله** من الرّباعي المجرد عنها نحو: **دحرجَ، ومثاله** من الثلاثي المزيد فيه نحو: **أكرمَ، وسُمِّيَ** – أي المفتوح الآخر – **الماضي**.

وإنّما بُني؛ لأنّ موجب الإعراب مفقود فيه، أمّا وجه بنائه على الحركة مع إنّ الأصل في البناء السكون، فهو المشابهة بالاسم بوجه ما، وهي قيامه مقامه، تقول: مررتُ برجلٍ ضاربٍ، كما تقول: مررتُ برجلٍ ضَرَبَ، وأمّا وجه بنائه على الفتح فهو الخفّة.

وهو – [أعني][1] الماضي – يُفتح آخره دائماً، إلّا أنْ يعرض مانع عنـــه فيوجب ضمّه، وهو عند اتصال (واو) الضّمير به، نحو: ضَرَبُوا؛ لأنّ (الواو) إذا كانت مدة فما قبلها مضمـــوم أبداً؛

.....

حاجي بابا: فإن قيل: لا يجوز إضافة الأسماء بالألف واللام[2]، وههنا كيف يجوز؟

قلنا: إنّ الألف واللام في اسم الفاعل واسم المفعول بمعنى (الذي)، ويجـــوز إضافتهما بالألف اللام . (النسخة (ب) لوحة 19)

---

(1) [أعني] ساقطة من (د).

(2) يريد قول المصنف: (المفتوح الآخر).

[للمجانسة بينهما؛ إذ الضمة جنس (الواو)، والجنس إلى الجنس أميل][1].

[أو][2] سكونه، وذلك عند اتصال بعض الضمائر [المتحركة][3]، نحو: ضَرَبْتُ، وضَرَبْنا، وضَرَبْتَ، وضَرَبْنَ، وإنّما أسكنوه عند ذلك فراراً عن توالي الحركات، فيما هو كالكلمة الواحدة، أعني الفعل وفاعله.[4]

---

(1) ما بين المعقوفين ساقط من (أ) و (ب) و (ج).

(2) في (ج): ويجب.

(3) [المتحركة] ساقطة من (هـ).

(4) أصل الأفعال كلها أن تكون ساكنة الآخر، وذلك من قبل أن العلة التي من أجلها وجب إعراب الأسماء غير موجودة فيها؛ لأن العلة الموجبة لإعراب الأسماء الفصل بين فاعلها ومفعولها، وليس ذلك في الأفعال، إلا أن الأفعال انقسمت ثلاثة أقسام، قسم ضارع الأسماء مضارعة تامة فاستحق أن يكون معرباً وهو الفعل المضارع، والضرب الثاني من الأفعال ما ضارع الأسماء مضارعة ناقصة وهو الفعل الماضي، والضرب الثالث ما لم يضارع الأسماء بوجه من الوجوه وهو فعل الأمر.

فترتب على ذلك توسط حال الماضي، فنقص عن درجة الفعل المضارع، وزاد على فعل الأمر؛ لأن فيه بعض ما في المضارع وذلك أنه يقع موقع الاسم فيكون خبراً نحو قولك: زيد قام، فيقع موقع (قائم)، ويكون صفة نحو: مررت برجل قام، فيقع موقع: مررت برجل قائم، وقد وقع أيضاً موضع الفعل المضارع في الجزاء نحو قولك: إن قمتَ قمتُ، والمراد: إن تقم أقم.

ولأجل تلك المضارعة للأسماء والأفعال المضارعة ميّز بالحركة على فعل الأمر لفضله عليه؛ إذ كان المتحرك أمكن من الساكن، ولم يُعرب كالمضارع؛ لقصوره عن مرتبته، فصار له حكم بين حكم المضارع وحكم الأمر.

والغرض بتحرك الماضي أن يجعل له مزية على فعل الأمر، وبالفتح تصل إلى هذا الغرض، كما تصل بالضم والكسر، والفتح أخف، فوجب استعماله، ووجه ثان وهو أن الجر لما منع من الفعل وهو كسر عارض، فالكسر اللازم أولى أن يمنع؛ فلهذا لم يجز أن يبنى على الكسر. ولم يجز أن يبنى على الضم؛ لأن بعض العرب يجتزئ بالضمة على الواو فيقول في (قاموا): قام، كما قال:

فلَوْ أنَّ الأطِبَّا كانُ حوْلي وكانَ مع الأطبَّاءِ الأُساةُ

فلو بُني على الضم لالتبس بالجمع في بعض اللغات، فعدل عن الضم مخافة الإلباس، والكسر لما ذكرناه، فلم يبق إلا الفتح فبني عليه.=

وعند الإعلال، نحو: (دعَا)، و(رمَى) أصلهما: (دعو)، و(رمي) قلبت الواو والياء ألفاً فيهما؛ لتحرّكهما وانفتاح ما قبلهما.[1]

أو حذفه، وهو عند اتّصال واو الجمع بالماضي المعتل اللام نحو: (دَعَوا)، و(رَمَوا)، أصلهما: (دعووا)، و(رميوا) حُذفت الواو والياء بعد قلبهما ألفاً كما مرّ.[2]

= ويُبنى الماضي على السكون عند الإعلال أو لحوق بعض الضمائر، أما عند الإعلال فنحو: غزا، ورمى، ونحوهما مما اعتلت لامه من الأفعال الماضية، والأصل: غزو، ورمي، فتحركت الواو والياء وقبلهما مفتوح فقلبتا ألفين، والألف لا تكون إلا ساكنة.

وأما لحوق بعض الضمائر فهو ضمير الفاعل البارز نحو: ضربتُ، وضربنا، وضربتَ، وضربتما، وضربتم؛ فإن لام الفعل تسكن عند اتصاله به؛ وذلك لئلا يتوالى في الكلمة الواحدة أربع حركات لوازم، نحو قولك: ضَرَبَتُ، لو لم تسكن، وقولنا: لوازم، تحرز من ضمير المفعول نحو: ضربك، وضربه؛ لأن ضمير المفعول يقع كالمنفصل من الفعل. بتصرف

ينظر: شرح المفصل لابن يعيش 7: 4 – 6.

(1) إن كان الفعل على ورزن (فَعَلَ) بفتح العين، فإنك تقلب حرف العلة ألفاً، ياءً كان أو واواً، نحو: غَزا، ورَمَى، من الغَزْو والرَّمْي؛ والسبب في ذلك اجتماع ثقل المثلين – أعني فتحة العين واللام – مع ثقل الياء أو الواو، فقلبت الياء والواو ألفين لخفة الألف؛ ولأنها لا تتحرك فيزول اجتماع المثلين؛ ولأنّه ليس للياء والواو ما يقلبان إليه أقرب من الألف؛ لاجتماعهما معها في أن الجميع حروف علة ولين.

ينظر: الممتع الكبير في التصريف 335 – 336.

(2) في إسناد الفعل الماضي المعتل الآخر بالألف إلى ضمائر الرفع وجوه:

أ- إن أُسند إلى ضمير غائب مفرد بقي على ما كان عليه قبل الإسناد، نحو: زيدٌ غَزا، وعمرٌو رَمَى.

ب- وإن أُسند إلى ضمير غائبَينِ رُدَّت الألف إلى أصلها، نحو: غَزَوَا، ورَمَيا، ولم تُحذف لالتقاء الساكنين؛ لئلا يلتبس فعل الاثنين بفعل الواحد.

جـ- وإن أُسند إلى ضمير غائبِينَ حُذفت لالتقاء الساكنين وعدم اللبس، نحو: غَزَوْا، ورَمَوْا.

د- وإن أُسند إلى ضمير غائبات رُدت الألف إلى أصلها، ولم تعتل، نحو: غَزَوْنَ، ورَمَيْنَ؛ لأن نون جماعة المؤنث ساكن أبداً، وحرف العلة إذا سكن وانفتح ما قبله لم يعتل إلا في (يَوْجَلُ) خاصة.

هـ- وإن أُسند إلى ضمير متكلم أو مخاطب، كائناً ما كان، رددتَ الألف إلى أصلها من الياء أو الواو. نحو: رَمَيتُ وغَزَوتُ، ورَمَيتُما وغَزَوتُما، ورَمَيتُم وغَزَوتُم، ورَمَيتُنَّ وغَزَوتُنَّ، رَمَينا وغَزَونا؛ لأن ما قبل ضمير المتكلم أو المخاطب أبداً ساكن أيضاً. =

وعند اتّصال تاء التّأنيث السّاكنة بالماضي المذكور، نحو: (دَعَتْ)، و(رَمَتْ) والأصل فيهما: (دعوتْ)، و(رميتْ) / 13 – أ / قلبت الواو والياء فيهما ألفاً كما مرّ، ثم حُذفت [الألف][1] لالتقاء السّاكنين.[2]

= ينظر: الممتع الكبير في التصريف 337 – 338.

(1) [الألف] ساقطة من (ج) و (د).

(2) إذا اتصلت علامة تأنيث بالفعل المعتل اللام بالألـــف، حُذفت الألف لالتقاء الساكنين، نحـو: رَمَتْ هندٌ، وإن تحركت التاء للالتقاء الساكنين لم ترجع الألف؛ لأن التحريك عارض، نحـو: رَمَتِ المرأةُ، والهندانِ رَمَتا. ومن العرب من يعتدُّ بالحركة في (رَمَتا) وإن كانت عارضة، لشدة اتصـال الضمير بما قبله حتى كأنه بعضه، فيرد الألف فيقول: رَماتا، وذلك ضرورة لا يجيء إلا في الشعر.
ينظر: الممتع الكبير في التصريف 336 – 337.

[الفعل المضارع]

قال المصنف: والثاني ما يتعاقبُ على أوّله إحدى الزَّوائد الأربع، وهي الياء: للغائبِ، والتاءُ: للمُخاطِب المذكّر والغائبة المؤنّثة، والألِفُ: للمتكلِّمِ الواحدِ، والنُّون: لِما فوقَهُ مُذكّراً كانَ أو مُؤنّثاً، تقول: يفعلُ هو، وتفعل أنتَ أو هيَ، وأفعلُ أنا، ونفعلُ نحنُ، ويُسمَّى المضارع، وهو مُشتركٌ بين الحال والاستقبال، فإذا أَدخلتَ عليه (لامَ الابتداء) خَلصَ للحالِ[1]، قال الله تعالى: ﴿ إِنِّي لَيَحْزُنُنِي أَنْ تَذْهَبُوا بِهِ ﴾[2]، وإذا أُدخلتَ عليه (السّين) أو (سوف) خلصَ للاستقبال.

*****

قال الشارح: والثّاني من الأمثلة الثّلاثة للفعل **ما يتعاقب** – أي الذي يتعاقب – **على أوله إحدى الزوائد الأربع وهي: (الياء)** فإنها أُعطيَتْ **للغائب المذكّر** [مطلقاً، والجمع المؤنّث الغائبة، نحو: يفعلْنَ][3]، **و(التاء)** وهي أُعطيَتْ **للمخاطب المذكّر** [، والمخاطبة **المؤنّثة** مطلقاً][4]، **والغائبة المؤنّثة** [ومثنّيها][5]، **و(الألف)** فإنّها أُعطيَتْ **للمتكلِّم الواحد** مذكّراً كان أو مؤنثاً، **و(النّون)** وهي أُعطيَتْ **لِمَا فوقه**، أي فوق المتكلِّم الواحد، **مذكّراً كان أو مؤنّثاً**.[6]

---

(1) فائدة لام الابتداء أمران: توكيد مضمون الجملة، ولهذا زحلقوها في باب إن عن صدر الجملة؛ كراهية ابتداء الكلام بمؤكدين.

وتخليص المضارع للحال، كذا قال الأكثرون، واعترض ابن مالك الثاني بقوله تعالى: ﴿ وَإِنَّ رَبَّكَ لَيَحْكُمُ بَيْنَهُمْ يَوْمَ الْقِيَامَةِ ﴾ [النحل: 124]، ﴿ إِنِّي لَيَحْزُنُنِي أَنْ تَذْهَبُوا بِهِ﴾ [يوسف: 13]، فإن الذهاب كان مستقبلاً، فلو كان الحزن حالاً لزم تقدم الفعل في الوجود على فاعله مع أنه أثره. والجواب: إن الحكم واقع في ذلك اليوم لا محالة، فنزل منزلة الحاضر المشاهد، وأن التقدير: قَصْدُ أن تذهبوا، والقصد الحال.

ينظر: مغني اللبيب 1: 244؛ وهمع الهوامع 1: 20.

(2) يوسف: 13

(3) ما بين المعقوفين ساقط من (د) و (هـ).

(4) ما بين المعقوفين ساقط من (ج) و (د) و (هـ).

(5) ما بين المعقوفين ساقط من (د) و (هـ).

(6) الهمزة: تكون في أول الفعل المضارع زائدة على أصل حروفه للدلالة على المتكلم، وتكون مفتوحة إن كان الماضي غير رباعي نحو: أَخرجُ، أفتخر، ومضمومة إن كان رباعياً، سواء أكانت حروفه أصلية أم كان=

قوله: و**تقول: يفعل هو، وتفعل أنت، أو هـي، وأفعل أنا، ونفعل نحـن**، مثال ما يتعـاقب على أوله إحدى الزوائد الأربـــع، وإنّما اعتقبت هذه الزوائد الأربـــع على أول المضارع[1]؛ لأنّ الفعل لَمّا كان صادراً عـــن الغائب، أو عن المخاطب، أو عـــن المتكلم الواحـــد، أو عنه مـــــع غيره طلبوا أنْ ينصبـــوا علامةً مـــن حروف [المدّ واللين][2] ليُستدل بها علـــى ذلك، فاختاروا منهـــا الياء، والواو، والألف؛ لكثرة دورانها فـي الكلام، وزادوا من بينها الياء للغائب [المذكّر][3]؛ لكونها مـــن وسط المخـارج، وكـــونه متوسطـاً بيـــن المتكلِّم والمخاطَـــب، فأُعطي المتوسّـط وهـــو اليـاء للمتوسّط [وهو][4]الغائب؛ للمناسبـــة [بينهما][5]، ثم زادوا الواو للمخاطب مطلقاً، وقُلبت الواو تاءً لِمَا في بقائهـــا مـــن اجتماع الأمثال المستكرهة فـــي كلمة واحدة.

واحترزنا بقولنا: في كلمـــة واحـــدة، عمّا اجتمع فيه الأمثـال في كلمتين، نحو: آوَوْا، ونَصَرُوا،

= واحداً منها زائداً نحو: أُبعثر، أُشارك، والفعل المضارع المبدوء بهـــا لا يرفع الاسم الظاهر فلا تقول: أَفتخرُ زيدٌ.

التاء: تكون أول المضارع للدلالة على المخاطب أو الغائبـــة، وتُضـــم إن كان الماضي رباعياً سواء أكان كله أصولاً، أو كان أحد حروفه زائداً نحو: تُبعثِرُ، تُكرِمُ، وتُفتح في غير ذلك نحو: تَشكرُ، تفتخرُ.

النون: تكون أول المضارع للدلالة علـــى المتكلمين، وهـــي مفتوحة إن كان الماضي غير رباعي نحو، نَشكرُ، نَفتخرُ، ويجب ضمها إن كان الماضـــــي رباعياً، سواء أكانت كل حـــروفه أصولاً أم فيها حرف زائد نحـــو: نُبعثرُ، نُكرمُ.

الياء: تكون أول المضارع للدلالة علـــى الغائب المذكر (المفرد، والمثنى، والجمع) أو جمـــع الإناث، وتفتح وجوباً إن كان ماضي الفعل غيـــر رباعي نحـــو: يَشكرُ، يستخرجُ، وتُضم إن كان رباعياً، ســـــواء أكانت حروفه كلها أصلية أم كان أحدها زائداً نحو: يُبعثرُ يُكرم.

ينظر: المعجم الوافي 14، 120، 325، 366.

(1) في (ج) و (د): أوّل المضارع لما وجبت المخالفة بين الماضي والمضارع.

(2) ما بين المعقوفين ساقط من (ب) و (ج) و (د) و (هـ).

(3) [المذكر] ساقطة من (ج) و (د) و (هـ).

(4) ما بين المعقوفين ساقط من (أ) و (ب) و (ج) و (د).

(5) [بينهما] ساقطة من (أ) و (ب) و (ج) و (د).

وبيان اجتماع [الأمثال][1] في حالة بقاء الواو هو أنّ فاء الفعل قد يقع واواً، فلو زيد عليها واوٌ أخرى للمخاطب ودخلت عليها الواو / 13 – أ / للعطف [لزم][2] اجتماع الأمثال المستكرهة، فلّمَا عَلِموا أنّ زيادتها مستكرهة أبدلوا عنها التّاء؛ لأنّها كثيراً ما تبدل من الواو[3]، نحو: تُراث وتُجاه، والأصل فيهما: (وراث)، و(وجاه)، ثمُّ جُعلت للغائبة تبعاً للمخاطب في التّاء في المضارع؛ لأنّها في الماضي جُعلت تابعة له مع إنّ [الماضي][4] أصل، وجعلها تابعة له في الفرع أولى وأحرى.

ولَمْ يُفرّقوا [فيه][5] بينهما بإسكان التّاء؛ لعدم إمكان إسكانه، لوقوعه أولاً بخلاف الماضي، فإنّ إسكانه ممكن لعدم وقوعها أولاً، و[لا][6] بالتّحريك [في المضارع][7]؛ إذ في الضّمّ وقوع الالتباس بين المعلوم والمجهول، و[لا][8] بالكسر لوقوع الالتباس بلغة أخرى.

فإنْ قيل: إنّ في الفتح التباساً بين المذكّر والمؤنّث، فلِمَ لَمْ يَفرُّوا منه ؟

---

(1) [الأمثال] ساقطة من (ب) و (ج) و (د) و (هـ).

(2) [لزم] ساقطة من (د).

(3) تُبدل التاء من ستة أحرف، وهي: الواو، والياء، والسين، والصاد، والطاء، والدال.
فأُبدلت من الواو على غير اطراد، في (تُجاه) وهو (فُعال) من الوجه، و(تُراث): (فُعال) من (وَرِثَ)، و(تَقِيَّة): (فَعِيلَة) من (وَقَيتُ)، و(التَّقوَى): (فَعلَى) منه، و(تُقاةٍ): (فُعَلَة) منه.
ينظر: الممتع الكبير في التصريف 254.

(4) [الماضي] ساقطة من (هـ).

(5) [فيه] ساقطة من (ب).

(6) [لا] ساقطة من (هـ).

(7) ما بين المعقوفين ساقط من (ج).

(8) [لا] ساقطة من (هـ).

أُجيبُ: بأنّ التّغيير التّقديريّ مُعتبر عندهم كـ(فُلك) للواحد والجمع[1]، قال الله تعالى: ﴿ فِي الْفُلْكِ الْمَشْحُونِ ﴾[2]، و قال الله تعالى: ﴿ حَتَّى إِذَا كُنْتُمْ فِي الْفُلْكِ وَجَرَيْنَ بِهِمْ بِرِيحٍ طَيِّبَةٍ ﴾[3] فالضّمة في الأول أصليّة كضمة (بُرد)، وفي الثّاني عارضة كضمة (سُقف)؛ لأنّه جمع تكسير، فلا بد له من تغير ما، سواء كان بزيادة كـ(رجال) في: (رجل)، أو نقصان كـ(أُزُر) في: (أزَار)، أو بتغير هيئة كـ(سُقُف) في: (سَقْف)، فلا وجودَ للأولين في (فُلْك)؛ فتعين الثّالث.

وتقدير التّغيير في المضارع هنا من حيث إنّ تاء المخاطب أصلها (واو)، بخلاف تاء التأنيث؛ فهي باقية على حالها.

ثم قصدوا بزيادة الألف للمتكلم الواحد بوجهين: الأول: طلباً للتّوافق أوّلَ [(أنا)][4]، والثاني: أنّ الألف من مبدأ المخارج؛ لأنّه مِن أقصى الحلق[5]، وهو مبدأ المخارج، والمتكلِّم هو الذي

---

(1) الفُلْك: بالضم: السفينة، تذكر وتؤنث، وتقع على الواحد والاثنين والجمع.

قال تعالى: ﴿ فِي الْفُلْكِ الْمَشْحُونِ ﴾ [الشعراء: 119]، فذكر الفُلْك وجاء به موحداً، ويجوز أن يؤنث واحده كقوله تعالى: ﴿ حَتَّى إِذَا كُنْتُمْ فِي الْفُلْكِ وَجَرَيْنَ بِهِمْ بِرِيحٍ طَيِّبَةٍ وَفَرِحُوا بِهَا جَاءَتْهَا رِيحٌ عَاصِفٌ ﴾ [يونس: 22]، فقال: (جاءتها) فأنّث، وقال: ﴿ وَتَرَى الْفُلْكَ فِيهِ مَوَاخِرَ ﴾ [فاطر: 12]، فجمع، وقال تعالى: ﴿ أَلَمْ تَرَ أَنَّ الْفُلْكَ تَجْرِي فِي الْبَحْرِ ﴾ [لقمان: 31]، فأنّث، ويحتمل أن يكون واحداً وجمعاً، قال تعالى: ﴿ حَتَّى إِذَا كُنْتُمْ فِي الْفُلْكِ وَجَرَيْنَ بِهِمْ ﴾ [يونس: 22].

فكأنه يُذهب بها إذا كانت واحدة إلى (المركب) فيُذكّر، وإلى (السفينة) فيُؤنّث، وقال الجوهري: وكان سيبويه يقول: (الفُلْك) التي هي جمع تكسير للفُلْك التي هي واحد. وقال الجوهري: ولم يمتنع أن يُجمع (فُعْل) على (فُعُل). وقال ابن بري: إذا جعلت (الفُلْك) واحداً فهو مذكر لا غير، وإذا جعلته جمعاً فهو مؤنث لا غير.

ينظر: المذكر والمؤنث لابن التستري 96؛ ولسان العرب: مادة: فلك.

(2) الشعراء: 119.

(3) يونس: 22.

(4) [أنا] ساقطة من (هـ).

(5) الألف في رأي ابن جني هو صورة للهمزة، فالألف رمز للمكتوب، والهمزة رمز للمنطوق.

وقد وصف القدامى الهمزة بأنها صوت شديد مجهور، وهي حلقية عندهم من أقصى الحلق، ويشركها في =

يبدأ الكلام / 14 – أ /، فناسب الألف له، ثم حرّكوها ليتيسّر الابتداء بها.

فلّمَا لَمْ يبقَ من حروف المدّ واللين لأنْ تُزاد للمتكلم مع غيره، قصدوا إلى زيادة حرف قريب منها، فوجدوا (النّون) قريباً منها وأليَق بزيادتها له؛ لكونها عَلَماً له في الماضي، وإنّما لم تزد هذه الحروف في الماضي مع إنّه قد كان إمّا صادراً عن الغائب، أو عن المخاطب، أو عن المتكلّم وحده، أو عنه مع الغير؛ لأنّ الزّمان الحاضر والمستقبل بعد الزمان الماضي، والمزيد فيه أيضاً بعد المجرد، فناسب أنْ يعطى المقدّم للمقدّم، والمؤخّر للمؤخّر.

وإذا تحقّق هذا فأقول: في قوله: **والياء للغائب المذكر، والتّاء للمخاطب المذكّر والغائبة المؤنّثة** وفيه نظر، والصّواب أنْ يقول: والياء للغائب المذكّر وجمع المؤنّث الغائب، و التّاء للمخاطب مطلقاً و الغائبة المؤنّثة [المفردة ومثناها][1].

ويُسمى – ما يتعاقب على أوّله أحد الزوائد الأربع – **المضارع**. قال شهاب الدّين في "شرح الزّينيّة": وإنما يُسمى بذلك لمشابهة الاسم من وجوه، الأول: أنهما متفقان في الحركات والسكنات، نحو: ضارب ويضرب، وهو ينتقض بالماضي غير الثّلاثي نحو: ضارِبٌ وضارَبَ، وبالماضي الثّلاثي، نحو: طلبَ طلباً، و هربَ هرباً، وأمثال ذلك كثيرة.

= هذا المخرج صوتي الهاء والألف، هكذا وصفها سيبويه وقد تبعه في ذلك معظم علماء العربية.

أما المحدثون فقد وصفوها بأنها صوت شديد حنجري، فمخرجها الحنجرة وهي أقصى مواضع النطق في الجهاز النطقي عند الإنسان، ولا يشركها في هذا المخرج في العربية إلا صوت الهاء، ويؤكد جميعهم أن الهمزة لا تكون مجهورة بأي حال من الأحوال لاستحالة ذلك الأمر استحالة مادية.

وخلاصة الأمر هو اتفاق علماء العربية مع البحث الحديث في نقطة مهمة، هي أن الهمزة تخرج من أول مواضع النطق، غير أنهم سموا هذا الموضع أقصى الحلق وسماه البحث الحديث بالحنجرة.

ينظر: الكتاب 4: 433؛ وسر صناعة الإعراب 1: 46؛ والأصوات اللغوية 78، 95؛ ودراسات في علم اللغة 109 – 117؛ ومشكلة الهمزة العربية 24.

(1) ما بين المعقوفين ساقط من (أ).

والوجه الثّاني: أنّ للفعل شيوعاً؛ لكونه صالحاً للزّمان الحاضر والمستقبل، والتّقليل والتّكثير، كشيوع الاسم نحو: (رجل)، وكما يختص الاسم بواحد معين بدخول[1] اللام، كذلك الفعل يختصّ [بدخول اللام للابتداء عليه، نحو: ليضرب، أو][2] للزّمان المستقبل بدخول (السّين) أو (سوف)، وبدخول (قَدْ) بالتقليل، وهذا أيضاً ينتقض بالماضي؛ فإنّه يشارك الاسم في الشّيوع إذا كان مجرداً عن (قَدْ)؛ لأنّه حينئذ يحتمل القُربَ / 14 – ب / والبُعدَ، وإذا دخل عليه (قَدْ) يختصّ بالقُرب.

والوجه الثّالث: وقوع المضارع موقع الاسم [بلا مانع][3]، نحو: زيدٌ [يضربُ][4]، كما تقول: زيدٌ ضاربٌ، وهذا أيضاً منقوض بالماضي الذي يقوم مقام الاسم بلا مانع، نحو: زيدٌ [ضرب][5].

والوجه الرابع: دخول (لام الابتداء) على كلّ واحد من الاسم والمضارع[6]، وينتقض هذا أيضاً بالماضي؛ لأنّ (اللام) الواقعة بعد (لو) تصحب الاسم والفعل الماضي خاصة، كقوله

---

(1) في (هـ): بدخول الألف واللام.

(2) ما بين المعقوفين ساقط من (أ) و (ب) و (ج) و (د).

(3) ما بين المعقوفين ساقط من (ج) و (د).

(4) في (هـ): ليضرب .

(5) في (أ): ضارب، والأولى ما أثبته.

(6) تدخل لام الابتداء باتفاق على موضعين: أحدهما المبتدأ نحو: ﴿ لَأَنْتُمْ أَشَدُّ رَهْبَةً ﴾ [الحشر: 13].

والثاني بعد إن، وتدخل في هذا الباب على ثلاثة باتفاق: الاسم، نحو: ﴿ إِنَّ رَبِّي لَسَمِيعُ الدُّعَاءِ ﴾ [ابراهيم: 39]. والمضارع، نحو: ﴿ وَإِنَّ رَبَّكَ لَيَحْكُمُ بَيْنَهُمْ ﴾ [النحل: 124]. والظرف: نحو: ﴿ وَإِنَّكَ لَعَلَى خُلُقٍ عَظِيمٍ ﴾ [القلم: 4].

واختلف في دخولها في غير باب (إن) على شيئين: أحدهما: خبر المبتدأ المتقدم. والثاني: الفعل نحو: لَيقومُ زيد، فأجاز ذلك ابن مالك والمقالي وغيرهما. ونص بعضهم على منع دخول لام الابتداء على الجمل الفعلية إلا في باب (إن).

ينظر: الجنى الداني: 124 – 125؛ ومغني اللبيب 1: 245.

تعالى: ﴿ وَلَوْ أَنَّهُمْ آمَنُوا وَاتَّقَوْا لَمَثُوبَةٌ ﴾[1]، وقوله:﴿ وَلَوْ أَسْمَعَهُمْ لَتَوَلَّوْا ﴾[2].

والوجه الخامس: أنّ الفعل المضارع والاسم عند إطلاقهما يتبادر الفهم إلى (الحال)، نحو: زيدٌ يصلّي وعمرو مُصلّي. قلتُ: للماضي وجه آخر مثل هذا الوجه وإنْ لَمْ يكُن له هذا، وهو أنّ الماضي والاسم يشتركَان في دخول (منذ) و(مذ) عليهما دون المضارع، وفي (تاء التّأنيث) التي تلحق بآخرهما دون المضارع.

ولَمّا ظهر بطلان هذه الوجوه في مشابهة المضارع الاسم، لزم الإتيان فيها بوجه ما ليس في الماضي، وهو أنّ للمضارع معاني يتعاقب على صيغه بتعاقب العوامل، وهي: كونه مأموراً به، وعلّة، ومعطوفاً، ومستأنفاً، كما أنّ للاسم معان يتعاقب عليه بتعاقب العوامل، وهي: الفاعليّة، والمفعوليّة، والإضافة، فهذا الاشتراك في الإعراب، هذا ما ذكره ابن الحاجب[3] في "شرح التسهيل"[4] تَمّ كلامه.

وهو – أي المضارع – **مشترك بين الحال والاستقبال، فإذا دخلت عليه** – أي على المضارع – **(لام الابتداء) خَلُص** – أي المضارع – **للحال**.

ولقائل أنْ يقول: اللام لا يخلص للحال؛ لأنّه لو كان خالصاً له للحال ينبغي أنْ لا يجامع مع حرف الاستقبال، للمنافات بينهما، [التّالي][5] باطل؛ لأنّه يُجامع معه، كقوله

---

(1) البقرة: 103.

(2) الأنفال: 23.

(3) هو عثمان بن عمر بن أبي بكر بن يونس أبو عمرو جمال الدين ابن الحاجب، توفي سنة (646 هـ)، فقيه مالكي، من كبار العلماء بالعربية، ولد في مصر ونشأ فيها، كان أبوه حاجباً فعرف به، من تصانيفه:
الكافية في النحو، والشافية في الصرف، الإيضاح في شرح المفصل، مختصر منتهى السؤل في والأمل في الأصول والجدل، الأمالي، المقصد الجليل في علم الخليل.
ينظر: الوافي بالوفيات 19: 321 – 324؛ والبلغة 196 – 197؛ وهدية العارفين 1: 654 – 655؛ والأعلام 4: 211- 212؛ ومعجم المؤلفين 6: 265.

(4) لم أقف عليه.

(5) في (ب): والثاني.

تعالى / 15 – أ /: [﴿ لَسَوْفَ أُخْرَجُ حَيًّا ﴾[1]، فالمقدم مثله.

ويُمكن أنْ يُجاب عنه: بأنّ اللام تفيد التأكيد والحال، وفي هذه الآية][2] قد تجرد بمعنى التّوكيد [؛ لأن اللام إن جامع مع حرف الاستقبال خلصت للتأكيد][3].

مثال المضارع الذي دخل عليه اللام الخالص له للحال، **كقوله تعالى: ﴿ إِنِّي لَيَحْزُنُنِي أَنْ تَذْهَبُوا بِهِ ﴾**[4]، فإن اعترض المعترض: بأنّ اللام في هذه الآية ما كان خالصاً للمضارع للحال؛ لأنّ [الذهاب][5] (الإذهاب) ليس بموجود في الحال.

ويمكن أنْ يُجاب عنه: بأنّ المضاف محذوف، تقدير الكلام: إنّي ليحزنني تصوّر [أنْ تذهبوا به][6]، والتّصوّر موجود فيه، وحينئذ لا إشكال.

---

(1) مريم: 66.

الشاهد في هذه الآية: ((لسوف))، حيث اجتمعت لام الابتداء (وهي تفيد الحال)، مع حرف الاستقبال (سوف) وقد رد الزمخشري: بأنها لم تجامعها إلا مخلصة للتوكيد، كما أخلصت الهمزة في (يا أله) للتعويض واضمحل عنها معنى التعريف.

وما ذُكر من أن (اللام) تعطي معنى الحال مُختلف فيه، فعلى مذهب من لا يقول ذلك يسقط السؤال.

أما ابن عطية فاللام على رأيه مجلوبة هنا على الحكاية لكلام تقدم بهذا المعنى، ورد أبو حيان: بأن هذا من الكافر استفهام فيه معنى الجحد والإنكار، وليس هذا حكاية لقول تقدم.

ينظر: الكشاف 2: 517؛ والمحرر الوجيز 4: 25؛ وتفسير البحر المحيط 6: 194 – 195.

(2) ما بين المعقوفين مطموس في (ب).

(3) ما بين المعقوفين ساقط من (أ) و (ب) و (ج).

(4) يوسف: 13.

ذكر أبو حيّان: بأن ((يحزنني)) في هذه الآية مضارع مستقبل لا حال، لأن المضارع إذا أسند إلى متوقع تخلص للاستقبال؛ لأن ذلك المتوقع هو المسبب لأثره، فمحال أن يتقدم الأثر عليه، فالذهاب لم يقع فالحزن لم يقع.

ينظر: تفسير البحر المحيط 5: 287.

(5) [الذهاب] ساقطة من (ج) و (د).

(6) في (هـ): ذهابكم.

وإذا أدخلت عليه – أي على المضارع – **(السّين) أو (سوف) خَلُص للاستقبال،** [نحو: سيخرج، وسوف يخرج، والفرق بينهما كما مرّ][1].

*****

[فعل الأمر]

قال المصنّف: والثالث الموقوفُ الآخِر، ويُسمَّى الأمر، نحو: انصُرْ، وكذا كُلُّ ما كانَ مُشتقًّاً على طريقةِ افْعَلْ، نحو: عِدْ، و ضَعْ، و جَرّبْ، و حاسِبْ.

*****

قال الشارح: والثالث من الأمثلة الثلاثة للفعل **الموقوف الآخر**[2]، وإنّما قال: الموقوف الآخر ولَمْ يقُل المجزوم الآخر؛ لأنّ الأمرَ عند الكوفيين معرب مجزوم بلام مقدّرة وعند البصريين مبنيّ موقوف الآخر، والصّحيح ما ذهب إليه البصريون؛ لأنّ الفعل لَمّا كان معرباً بالمشابهة التي تحصل بدخول حرف المضارعة فيه، فلما حُذفت عاد إلى البناء فلهذا أشار المُصنِّف إلى المذهب الأصحّ بقوله: الموقوف الآخر.[3]

---

(1) ما بين المعقوفين ساقط من (أ).

(2) الموقوف الآخر، أي: الساكن الآخر، وهو مصطلح استخدمه سيبـــــويه، قال: "هذا باب مجاري أواخر الكلم: وهي تجري على ثمانية مجارٍ: على النصب والجرِّ والرفع والجزم، والفتح والضم والكسر والوقف".
ينظر: الكتاب 1: 13؛ والمدارس النحوية 35.

(3) الخلاف في هذه المسألة مبني على الخلاف في أصلين: فالإعـراب أصـل في الأفعـال عنـد الكوفيين، وعليه فإن فعل الأمر عندهم معرب مجزوم لأنه مقتطع من المضارع فأعرب كأصله.
أما البصريون فالبناء عندهم أصل في الأفعال، وعليه فإن فعل الأمر عندهم مبني لأنه أصل برأسه.
وقد احتج الكوفيون بجملة أمور على إعراب فعل الأمـر منهـا: أن الأصـــل في الأمر للمواجهة، كقولهم في الأمر للغائب: (ليفعل)، فلما استثقلوا مجيء اللام فيه مع كثرة الاستعمـــال حذفوها مـــع حـــرف المضارعة طلباً للتخفيف. ومنهم من قال: بأنه لما كان الإجماع على أن فعـــل النهي مجزوم فكذلك فعل الأمـر، من باب حمل الشيء على ضده. ومنهم من قال: بأنه معرب مجزوم بلام مقدرة.
أما البصريون فقد تمسك بعضهـــم بالقول: كان الإجمـاع على أن ما كان على وزن (فَعَال) من أسماء الأفعال مبني كـ(نزال وتراك)؛ لأنه ناب عـن فعل الأمـــر فـ(نزال) ناب عن (انزل)، و(تراك) ناب عـن (اترك)، =

ويُسمَّى – أي الموقوف الآخر – **الأمر، نحو: انصُر**.

اعلم أنّ الأمر يُؤخذ من المضارع بحذف الزوائد، ثم يُنظَر إلى ما بقي بعد الحذف، فإنْ كان ساكناً فلا يخلُو إمّا أن تكون العين مكسورة، أو مفتوحة، أو مضمومة، وإنْ كانت مكسورة أُجلِبَتْ همزة الوصل مكسورة للإتباع، نحو: اضربْ، لا مفتوحة؛ لِئَلّا يلتبس [بماضي][1] الأفعال، ولا مضمومة؛ إمّا لدفع الثقل، أو لدفع الالتباس بينه وبين [مجهول][2] نفس المتكلّم، وحدّه لمضارع (ضَرَبَ)، ولا اعتداد بحركة الآخر؛ لأنّ الاعجامَ يُترك كثيراً.

وكذا إذا كان مفتوحاً تُجلب همزة [الوصل][3] مكسورة، نحو: اعلمْ، لا مفتوحة؛ لِئَلّا يلتبس بماضي الأفعال[4]، ولا مضمومة؛ إما لدفع الثقل، أو لدفـع الالتباس بينه وبين مجهول [نفس][5] / 15 – ب / المتكلّم، وحدّه لمضارع (عَلِمَ).

وإنْ كان مضموماً تُجلب همزة الوصل مضمومة، نحو: انصُر؛ للإتباع بضمّة العين، لا مفتوحة؛ لِئَلّا يلتبس بمعلوم المتكلّم، وحدّه بمضارع (نَصَرَ)، و [لا][6] مكسورة؛ لِئَلّا يلزم الخروج من الكسرة الحقيقية إلى الضمة الحقيقية، ولا اعتداد بالسّاكن؛ لأنّه ليس بحاجز حصين، والدّليل على أنّ السّاكن ليس بحاجز حصين قلبهم واو (قنوة) ياء.

= فلو لم يكن فعل الأمر مبنياً لما بني ما ناب عنه.

ينظر: الإنصاف 2: 82 – 94؛ وهمع الهوامع 1: 46 – 47.

(1) [بماضي] ساقطة من (ب) و (هـ).

(2) [مجهول] ساقطة من (أ) و (ج).

(3) [الوصل] ساقطة من (د).

(4) يقصد الأفعال المتعدّية إلى ثلاثة مفاعيل.

أعلَم: فعل ماضي مبني على الفتح، يتعدى إلى ثلاثـة مفاعيل، منقـول بالهمـزة مـن (عَلِمَ) المتعـدي إلـى مفعولين، نحو: أعلمتُ خالداً العلمَ نوراً.

ينظر: المعجم الوافي 44.

(5) [نفس] ساقطة من (ج).

(6) [لا] ساقطة من (ج).

وإنْ كان ما بقي بعد الحذف متحرّكاً يُترك على حاله ويُسكن آخره، وهذا معنى قوله: **وكذا كلّ ما كان مشتقاً على طريقة (افعل)**، نحو: **عِد، وضَع، وجَرِّب، وحاسِب**، أي يشتق الأمر من مضارعه كاشتقاق (اِفعَل) من (تفعل).

وإنّما قال: مشتّقاً، احترازاً عن نحو: (صَه) [و(مَه)][1]، فإنّهما يفيدان فائدة الأمر، وآخرهما موقوف، إلا أنهما غير مشتقين.

وقوله: على طريقة (اِفعل)، احتراز عن مثل (نَزَال)، و(تَرَاك) فإنّهما مشتقان ويفيدان فائدة الأمر، إلّا أنّ اشتقاقهما ليس على طريقة (اِفعل).

[وإنّما قال: على طريقة (اِفعَل) ولم يقل: على صيغة (اِفعَل)؛ ليدخل فيه (عِدْ)، و(زِنْ)، فإنّهما يكونان على طريقة (اِفْعَل)، وليس على صيغة (اِفعَل)][2].

---

(1) ما بين المعقوفين ساقط من (أ).

(2) ما بين المعقوفين ساقط من (أ) و (د).

[3- الحرف]

قال المصنّف: والحَرفُ: ما جاء لمعنىً ليس بمعنى اسمٍ ولا فِعلٍ، نحو: (هَلْ)، و(بَلْ) وذلك لأنّ الاسم يكونُ حديثاً ومُحَدَّثاً عنه، والفِعْلُ يكونُ حديثاً ولا يكون مُحَدَّثاً عنه، والحَرفُ أداةٌ بينَهما، لا يكون حديثاً ولا مُحَدَّثاً عنه.

*****

قال الشّارح: ولَمّا فرغ من مباحث الاسم وعن علاماته، وعن مباحث الفعل وعن علاماته، شرع في الحرف فقال: **الحرف ما جاء** – أي الذي جاء – **بمعنى ليس** ذلك المعنى **بمعنى اسم، ولا فعل، نحو: (هَلْ)، و(بَلْ)؛ وذلك** – أي مجيء الحرف بمعنى ليس بمعناهما – **لأنّ الاسم يكون حديثاً ويكون مُحَدَّثاً عنه**.

وفي قوله: **والفعل يكون حديثاً ولا يكون مُحدَّثاً عنه،** جاز الرّفع والنّصب، أمّا الرّفع فعلى أنّه معطوف على محل اسم (إنّ)، وأمّا النّصب فعلى أنّه معطوف على لفظه.

قال صاحب "المقاليد"[1]: فإنْ قيل: هذا غير مستقيم؛ لأنّ المُصنِّف نفى الحديث عن الفعل بقوله: الفعل يكون حديثاً ولا يكون محدثاً عنه[2].

فجوابه: إنّ المراد من نفي كون الفعل محدثاً عنه، أنْ [لا][3] يحدث عن لفـظ الفعل / 16 – أ / باعتبار [المعنى][4] وهو يستعمـــل فيه كما في، نحو: ضَرَبَ زيدٌ، وفي قوله: الفعل [يكون حديثاً ولا يكون محدثاً عنه][5]، لم يستعمـــل لفظ الفعل باعتبار معناه، [بل][6] استعمل اسمـه، والاسم لا [يأبى أنْ][7] يكـــون محدثاً عنه، وبقولنا: باعتبار معنى هو يُستعمل فيه، خَرَجَ الجواب

---

(1) لم أقف عليه.

(2) في (ب): محدثاً عنه مع إنّه يكون محدثاً عنه.

(3) [لا] ساقطة من (هـ).

(4) في (ب) و (د): معناه.

(5) ما بين المعقوفين ساقط من (أ).

(6) [بل] ساقطة من (هـ).

(7) ما بين المعقوفين ساقط من (هـ).

عن الحديث عن الفعل في نحو (نَصَرَ) فعل ماضي؛ لأنّه لم يقصد فيه إلّا نفس اللفظ.

وأيضاً جاز الرّفع والنّصب في قوله: **والحرفُ أداةٌ بينهما،** أي رابطة بين الفعل والاسم.

لا يكون – أي الحرف – **حديثاً، ولا** يكون أيضاً **مُحدَّثاً عنه،** نحو: **(هَلْ)، و(بَلْ)**؛ فإنّهما لا يكونان حديثين ولا محدثين عنهما، ولأجل أنّ الحرف رابطة بينهما لم ينفكّ من متعلّق، وذلك المتعلق إمّا اسم أو فعل، ولا يصح أنْ يكون حرفاً لاقتضائه حينئذ إلى التّسلسل.

*****

[تعريف الكلام، والفرق بينه وبين الجملة]

قال المصنّف: وإذا قد عرفْتَ أَنَّ كُلاًّ من هذه الأقسام الثلاثةِ تُسمّى كلمةً، فاعلَم أَنَّهُ إذا ائتَلَفَ منها فِعْلٌ واسمٌ، أو اسمان، وأفادا، سُمِّيَا كلاماً و جُملةً.

*****

قال الشّارح: وإذ قد عرفتَ في صدر الكتاب **أنّ كُلاًّ** – أي كل واحد – **من هذه الأقسام الثلاثة،** وهي: اسم، وفعل، وحرف، **تُسمَّى كلمة.**

و(الفاء) في قوله: **فاعلم أنّه** – أي الشأن – ، جواب لقوله: وإذ قد عرفت.

إذا ائتلف، أي إذا رُكِّبَ **منها** – أي من الأقسام الثلاثة – **فعل واسم،** وإذا ائتلف **اسمان وأفادا** – أي الفعل والاسم، أو الاسمان – **سُمِّيَا:** أي الفعل والاسم أو الاسمان، **كلاماً وجملةً.**

وحَدُّ الكلام: ما تركّب من كلمتين أُسندت إحداهما إلى الأخرى، والمراد من الإسناد إضافة إحدى الكلمتين إلى الأخرى على وجه الإفادة التّامة.

وزاد بعضهم في حَدِّه: بشرط أن يفيد السّامع فائدة تامة؛ احترازاً من: قائمٌ أبوهُ، فـي: زيدٌ قائمٌ أبوهُ، وذلك مِمَّا لا يحتاج إليه؛ لخروجه من قولنا: أُسندت؛ لأنّ الإسناد على ما قلناه غير صادق عليه.

[فإنْ قيل: لِمَ لَمْ يقل: ما تضمن، وقال: ما تركب ؟

قلنا: لأن التركيب يستعمل في المحسوسات، والتضمن أعم منه؛ لأنّه يستعمل في المحسوسات

وغيرها؛ فلأجل ذلك قال: ما تركب، ولم يقل: ما تضمن][1].

وإنّما شرط في حصول الكلام ثلاثة شروط:

أحداها: التّأليف، [تحقيقاً وتقديراً، نحو: زيدٌ قائمٌ، ولأقوم][2].

والثّانية: كون التّأليف من الفعل والاسم أو، من اسمين. / 16 – ب /

والثّالثة: الإفادة [التامة][3].

[واعلم أن][4] قوله: (إذا ائتلف)، إشارة إلى الشّريطة الأولى، وقد احترز بها عن إفراد الكلمة، نحو: زيد،[وعمرو، وبكر][5]، وغير ذلك.

وقوله: (فعل واسم، أو اسمان)، إشارة إلى الشّريطة الثانية، وقد احترز بها عن التّأليف من فعلين وحرفين، ومن فعل وحرف، ومن اسم وحرف؛ لانتفاء المسند مع المسند إليه أو واحد منهما، بخلاف التّأليف من فعل واسم، أو من اسمين.

وقوله: (أفادا)، إشارة إلى الشّريطة الثالثة، وقد احترز بها عن التّأليف من اسمين على وجه التّعداد، نحو: خمسة عشر، وعلى وجه الإضافة نحو: غلام زيد، وعلى وجه التّوصيف نحو: الرجل العالم، وغير ذلك كالمركّب المزجيّ نحو: بعلبك، والمركّب من الجار والمجرور نحو: مِنْ زيد.

قال شهاب الدّين في "شرح الزّينيّة"[6]: لا يُقال: يا زيد، مُرَكّب من الحرف والاسم وهو كلام تام، فيلزم بطلان الحصر؛ لأنّا نقول: حرف النّداء نائب مناب (أدعو)، ففي التقدير هو مركّب من الفعل الإنشائي والاسم.

---

(1) ما بين المعقوفين من ص 100 إلى هنا ساقط من (أ) و (ب) و (ج) و (هـ).

(2) ما بين المعقوفين ساقط من (أ) و (ب) و (ج) و (هـ).

(3) [التامة] ساقطة من (أ) و (هـ).

(4) ما بين المعقوفين ساقط من (أ).

(5) ما بين المعقوفين ساقط من (أ) و (ج).

(6) لم أقف عليه.

فإنْ قيل: الإسناد في (أدعو) خبريّ، فيحتمل الصدق والكذب، فهو خبري للإنشاء.

قلت: لا نسلم أنّ (أدعو) ههنا محتمل للصّدق والكذب؛ لكونه منقولاً عن الخبر إلى الإنشاء كـ(بِعتُ، واشتريتُ)، تَمّ كلامه.

اعلم أنّ الفرق بين الكلام والجملة عموم وخصوص مطلقاً؛ لأنّ كلّ كلام جملة، ولا ينعكس؛ وذلك لأنّ صلة الموصول والمركّبة الواقعة صفة للنّكرة وغير ذلك جملة وليس بكلام، فإذاً أبطل قول من قال في أنّ الكلام والجملة [لفظان][1] مترادفان.[2]

*****

[أنواع الجمل]

قال المصنّف: والجُملُ أربع: فعلية، واسمية كما ذكرنا، وظرفيّة، وشرطيّة، نحو: عنْدي مالٌ، وإنْ تأتِني أُكرِمْك.

*****

قال الشّارح: والجملُ أربع: الأولى: جملة **فعليّة**، والثّانية: جملة **اسميّة، كما ذكرنا** في الاسم، والثّالثة: جملة **ظَرفيّة**، والرّابعة: جملة **شَرطيّة**.

مثال الجملة الظرفيّة **نحو: عندي مالٌ**، ومثال الجملة الشَّرطيّة نحو: **إنْ تأتِني** / 17 – أ / **أُكرِمْك**.

---

(1) [لفظان] ساقطة من (أ).

(2) ذهب طائفة إلى أن الجملة والكلام مترادفان، وهو ظاهر قول الزمخشري، فإنّه بعد أن فرغ من حد الكلام قال: ويسمى جملة.

أما ابن هشام والسيوطي فقد اختارا عدم الترادف، وأن الكلام أخص من الجملة؛ إذ شرطه الإفادة بخلافها.

قال ابن هشام: ولهذا تسمعهم يقولون: جملة الشرط، جملة الجواب، جملة الصلة، وكل ذلك ليس مفيداً فليس بكلام.

أما من اختار الترادف فرد بقوله: إن إطلاق الجملة على ما ذكر من الواقعة شرطاً أو جواباً أو صلة، فإطلاق مجازي لأن كلاً منها كان جملة قبل.

ينظر: شرح المفصل لابن يعيش 1: 18؛ ومغني اللبيب 2: 37؛ وهمع الهوامع 1: 37 – 38.

وفي عَـدّ (عندي مالٌ) مـن الجملة الظّرفيّة فيـه سؤال وجواب، ومـن أراد عِلمَهمـا فليطالـع "الضّوء"[1].

وجه الحصر على أربعة هو أنّ المسند والمسند إليه لا يخلُو إمّا أنْ يَعرِضَ لهما ما يسلُبُهما صلاحيّة [السّكوت][2] عنهما ويحوِّجَهما إلى جملة أخرى، أو لا، الأول: الجملة الشَّرطية، نحو: إنْ يأتني زيدٌ [فأكرمْه][3].

وأمّا الثاني: فلا يخلُو إمّا أنْ يكون المسند مؤخَّراً عن المسند إليه لفظاً أو تقديراً، أو لا يكون، فإنْ كان الأول: فهو الجملة الاسميّة، نحو: زيدٌ قائمٌ، أو قائمٌ زيدٌ.

فإنْ كان الثاني: فلا يخلُو إمّا أنْ يَسُدّ مَسَدِّ المُسند ظرف أو ما جرى مجراه، [أو لا يسُد][4]، الأول: هو الجملة الظّرفية، نحو: في الدارِ زيدٌ، وأمامَك الأميرُ. والثّاني: هو الجملة الفعليّة، نحو: ضَرَبَ زيدٌ.

وإنّما قدّم الفعليّة على الاسميّة؛ لأنّ الفعل هو الأصل في الإسناد، والفاعل هو الأصل في الإسناد إليه، والمبتدأ والخبر فرعان عليهما، فلهذا قدّمها عليهما.

[وإنّما قدّم][5] الاسميّة [على الشَّرطية؛ لأنّ الأصل في الجملة أنْ يكتفي فيها المسند والمسند إليه، والشّرط ليست بهذه المشابهة.

والاسميّة][6] على الظَّرفيّة؛ لأنّ العامل فيها مُقدّر بخـلاف الاسميّة، والأصل الظّهور.

---

(1) ملخص في النحـو، ألفـــه محمــد بن محمد الإسفراييني، نحــوي لغــوي، ت (684 هـ)، وسّماه "ضــوء المصباح"، وهو ملخــص لشرحه المسمـــــى "المفتاح" على كتاب "المصباح" للمطرزي. (وقد تم تحقيقه بكلية الآداب والعلوم / جامعة المرقب).

ينظر: كشف الظنون 2: 1708 – 1709؛ والأعلام 7: 31؛ ومعجم المؤلفين 11: 180.

(2) [السكوت] ساقطة من (د).

(3) في (أ): أكرمه.

(4) ما بين المعقوفين ساقط من (هـ).

(5) ما بين المعقوفين ساقط من (ج).

(6) ما بين المعقوفين ساقط من (ب) و (ج) و (د).

[وإنّما قدّم][1] الظَّرفيّة على الشَّرطيّة؛ لأنّ الظَّرفيّة جملة واحدة والشَّرطية جملتان، والواحد مقدّم على الاثنين.

*****

[الجمل التي لها محل من الإعراب]

قال المصنّف: وكلٌّ منها تقومُ مقامَ المفرد فتكتسي إعرابَه محلاً، ويكون فيها ضميرٌ عائدٌ إلى الاسمِ الأوّل وذلك في سِتَّةِ مواضع: في خبرِ المُبتدأ، والخبر في باب (إنَّ)، والخبر في باب (كان)، والمفعول الثاني في باب (ظننتُ)، وصفة النّكرة، والحال[2]، وسترى ذلك إنْ شاءَ الله تعالى.

*****

قال الشّارح: والتّنوين في قوله: **وكلّ منها،** بدل عن المضاف إليه، تقدير الكلام: وكلّ واحد من الجمل الأربع، **تقوم مقام المفرد، فتكتسي** – أي كل واحد من الجمل [الأربع][3] – **إعرابَه** – أي إعراب المفرد – **مَحَلاً، فيكونُ فيها** أي في الجملة التي تقوم مقام المفرد، **ضمير عائد إلى الاسم الأول، وذلك** – أي قيام الجملة مقام المفرد – مقصور بالاستقراء **في ستّة مواضع:**

---

(1) ما بين المعقوفين ساقط من (ج) و (هـ).

(2) وهذه المواضع لا تمثل جميع الجمل التي لها محل من الإعراب، إنما تمثل بعضها، أما تعداد هذه الجمل فسبع كما عدّها ابن هشام: الجملة الأولى: الواقعة خبراً، وموضعها رفع في بابي المبتدأ وإن، ونصب في بابي كان وكاد. والثانية: الواقعة حالاً: وموضعها نصب. والثالثة: الواقعة مفعولاً، ومحلها النصب إن لم تنب عن فاعل، وتقع الجملة مفعولاً في ثلاثة أبواب: (باب الحكاية بالقول أو مرادفه، باب ظن وأعلَم، باب التعليق). والرابعة: المضاف إليها، ومحلها الجر. والخامسة: الواقعة بعد الفاء أو إذا جواباً لشرط جازم. والسادسة: التابعة لمفرد، وهي ثلاثة أنواع: (المنعوت بها، والمعطوفة بالحرف، والمبدلة). والسابعة: التابعة لجملة لها محل، ويقع ذلك في بابي النسق والبدل خاصة.

ينظر: مغني اللبيب 2: 72 – 89.

(3) [الأربع] ساقطة من (ج).

أحدها: في **خبر المبتدأ**، سواء كانت اسميّة نحو: زيدٌ أبوهُ قائمٌ، أو فعليّة نحو: زيدٌ [قامَ][1] أبوهُ، أو شرطيّة نحو: زيدٌ إنْ تُعطِه يَشكرك، أو ظرفيّة نحو: زيدٌ / 17 – ب / في المسجدِ.

وثانيها: في **الخبر في باب (إنَّ)**، [نحو: إنّ][2] زيداً أخوهُ ذاهبٌ، أو قد ذهبَ [أخوهُ][3]، أو إنْ تُعطه يشكرك، أو في السوقِ، فمحلّ الجمل الأربع فيهما [مرفوع][4] لوقوعها موقع المفرد المرفوع.

وثالثها: في **الخبر في باب (كان)**، نحو: كان زيدٌ أخوهُ قائمٌ، أو قد قامَ أخوهُ، أو إنْ تُعطه يشكرك، أو عندَك.

ورابعها: في **المفعول الثاني في باب (ظننت)**، نحو: ظننتُ زيداً أبوهُ قائمٌ، أو قد قامَ أبوهُ، أو إنْ تعُطه يشكرك، أو في البيتِ، فمحل الجمل الأربع فيها منصوب لوقوعها موقع المفرد المنصوب.

وخامسها: في **صفة النّكرة**، نحو: مررتُ برجلٍ صورتُه حسن، أو حسُنَ صورتُه، أو إنْ تراه يعجبُك حُسنُهُ، أو في حَسَبِهِ [حُسن][5]، فمحل هذه الجمل مجرور لوقوعها موقع المفرد المجرور.

وسادسها: في **الحال**، نحو: جاءني زيدٌ وغلامه راكبٌ، أو قد ركبَ غلامه، أو هو إنْ يسأل [تعطِه][6]، أو على كَتْفِهْ سيفٌ، فمحل الجمل الأربع فيها منصوب لوقوعها موقع المفرد المنصوب.

واعلم أنّ الحالَ إذا كان جملة فلا يخلُو إمّا أنْ تكون اسميّة، أو فعليّة، أو شرطيّة، أو ظرفيّة[7].

---

(1) في (هـ): قائم، والأولى ما أثبته.

(2) ما بين المعقوفين ساقط من (د).

(3) [أخوه] ساقطة من (ج).

(4) [مرفوع] ساقطة من (هـ).

(5) في (د): الشرف.

(6) [تعطه] ساقطة من (هـ).

(7) تقع الحال جملة خبرية خالية من دليل استقبال، أو تعجب فلا تقع جملة طلبية، ولا تعجبيّة، وذات (السين)=

فإنْ كانت اسميّة: فالرّابطة فيها إمّا بالواو والضّمير، نحو: جاءني زيدٌ وغلامه راكب، وإمّا بالواو وحده، نحو: جئتك والشمس طالعة، وإمّا بالضمير وحده، كقولهم: كلمتُه فوهُ إلى فِيَّ.

= أو (سوف)، أو (لَنْ)، أو (لا).

وجوَّز الفراء وقوع جملة الأمر تمسّكاً بنحـــو: ((وجدت الناس: أخبر نَفْلَهُ))، وأُجيبَ بأنّـه على تقدير: مقولاً فيهم.

وجوّز الأمين المحلّي وقوع جملة النهي، نحو:

اطْلُبْ ولا تَضْجَرَ مِنْ مَطْلَبٍ

ورُدّ بأن الواو عاطفة.

ومن الخبرية الشرطية فتقع حالاً خلافاً للمطرزي، نحـــو: أفعل هذا إن جاء زيدٌ، فقيـل: بلزوم الواو، وعليه ابن جني.

والجملة الواقعة حـــالاً إما ابتدائيّـــة نحـــو: ﴿ اهْبِطُوا بَعْضُكُمْ لِبَعْضٍ عَدُوٌّ ﴾ [البقرة: 36]، ﴿ خَرَجُوا مِنْ دِيَارِهِمْ وَهُمْ أُلُوفٌ ﴾ [البقرة: 243].

أو مصدرة بـ(لا) التبرئة، نحو: ﴿ وَاللَّهُ يَحْكُمُ لَا مُعَقِّبَ لِحُكْمِهِ ﴾ [الرعد: 41].

أو بـ(ما)، نحو:

فَرَأَيْتُنا مَا بَيْنَنَا مِنْ حاجز

أو بـ(إنّ)، نحو: ﴿ وَمَا أَرْسَلْنَا قَبْلَكَ مِنَ الْمُرْسَلِينَ إِلَّا إِنَّهُمْ لَيَأْكُلُونَ ﴾ [الفرقان: 20].

أو بـ(كأنّ)، نحـــو: ﴿ نَبَذَ فَرِيقٌ مِنَ الَّذِينَ أُوتُوا الْكِتَابَ كِتَابَ اللَّهِ وَرَاءَ ظُهُورِهِمْ كَأَنَّهُمْ لَا يَعْلَمُونَ ﴾ [البقرة: 101]، جاء زيدٌ وكأنّه أسد.

أو بمضارع مثبت عار من (قد)، نحـــو: ﴿ وَنَذَرُهُمْ فِي طُغْيَانِهِمْ يَعْمَهُونَ ﴾ [الأنعام: 110]، أو مقـرون بـ(قـد) نحو: ﴿ لِمَ تُؤْذُونَنِي وَقَدْ تَعْلَمُونَ ﴾ [الصف: 5]، أو منفـــي بـ(لا) نحو: ﴿ وَمَا لَنَا لَا نُؤْمِنُ بِاللَّهِ ﴾ [المائدة: 84]، أو بـ(لَمْ) نحو: ﴿ فَانْقَلَبُوا بِنِعْمَةٍ مِنَ اللَّهِ وَفَضْلٍ لَمْ يَمْسَسْهُمْ سُوءٌ ﴾ [آل عمران: 174]، وخال منهمـــا نحـــو: ﴿ أَوْ جَاءُوكُمْ حَصِرَتْ صُدُورُهُمْ ﴾ [النساء: 90]، ﴿ كَيْفَ تَكْفُرُونَ بِاللَّهِ وَكُنْتُمْ أَمْوَاتًا ﴾ [البقرة: 28].

أو بماض تال لـ(إلا)، نحو: ﴿ مَا يَأْتِيهِمْ مِنْ رَسُولٍ إِلَّا كَانُوا بِهِ يَسْتَهْزِئُونَ ﴾ [الحجر: 11]، أو متلـــو بـ(أو) نحو:

كُنْ لِلْخَلِيل نَصيراً جَار أوْ عَدلا

ينظر: همع الهوامع 4: 42 – 45.

وإنْ كانت فعلية: فلا يخلُو إمّا أنْ يكون فعلها ماضياً أو مضارعاً، إذ الأمر لا يقع موقع الحال؛ لأنّه طلب غير ثابت بنفسه، فمحال أنْ يكون ثابتاً لغيره.

وإنْ كان ماضياً فلا يخلُو إمّا أنْ يكون مُثبتاً أو منفيَّاً، إلّا أنّ في الإثبات يجب من (قد) ظاهرة أو مضمرة، نحو قوله تعالى: ﴿ أَوْ جَاءُوكُمْ حَصِرَتْ صُدُورُهُمْ ﴾[1]، أي: قد حصرت؛ وذلك لأنّ الماضي يدل على الانقضاء، والحال يدل على عدم الانقضاء، فلا بد من (قد) حتّى يُقرّب / 18 – أ / الماضي من الحال.[2]

---

(1) النساء: 90.

(2) احتج الكوفيون بهذه الآية: ﴿ أَوْ جَاءُوكُمْ حَصِرَتْ صُدُورُهُمْ ﴾ على جواز وقوع الفعل الماضي حالاً، ففي المسألة خلاف، حيث ذهب الكوفيون إلى أن الفعل الماضي يجوز أن يقع حالاً، وإليه ذهب أبو الحسن الأخفش من البصريين، وأدلتهم على جواز ذلك النقل والقياس، '' أما النقل فدليلهم الآية السابقة، فـ(حصرت) فعل ماض، وهو في موضع الحال، وتقديره: حَصِرَةً صدورُهم، والدليل على صحة هذا التقدير قراءة من قرأ: (أو جاؤوكم حَصِرَةً صُدُورُهُمْ)، وهي قراءة الحسن البصري، ويعقوب الحضرمي، والمفضل عن عاصم، وقال أبو الصخر الهذلي:

وَإِنِّي لَتَعْرُونِي لِذِكْرَاكَ نُفْضَةٌ كما انْتَفَضَ العُصْفُورُ بَلَّلَهُ القَطْرُ

فبلَّلَهُ: فعل ماض، وهو في موضع الحال؛ فدل على جوازه.

وأما القياس فلأن كل ما جاز أن يكون صفة للنكرة نحو: مررتُ برجلٍ قاعدٍ، وغلام قائم، جاز أن يكون للمعرفة نحو: مررتُ بالرجلِ قاعداً وبالغلامِ قائماً، والفعل الماضي يجوز أن يكون صفة للنكرة نحو: مررت برجلٍ قعدَ، وغلامٍ قامَ، فينبغي أن يجوز أن يقع حالاً للمعرفة نحو: مررتُ بالرجلِ قعدَ، وبالغلامِ قامَ، وما أشبه ذلك ''.

أما البصريون فذهبوا إلى أنه لا يجوز أن يقع الفعل الماضي حالاً، وأجمعوا على أنه إذا كان معه (قد)، أو كان وصفاً لمحذوف فإنه يجوز أن يقع حالاً، واحتجوا بأن قالوا: إنما قلنا إنه لا يجوز أن يقع حالاً وذلك لوجهين:

'' أحدهما: أن الفعل الماضي لا يدل على الحال؛ فينبغي أن لا يقوم مقامه. والوجه الثاني: أنّه إنما يصلح أن يوضع موضع الحال، ما يصلح أن يقال فيه (الآن) أو (الساعة)، نحو: مررتُ بزيدٍ يَضرِبُ، ونظرتُ إلى عمرو يكتبُ؛ لأنه يحسن أن يقترن به (الآن) أو (الساعة)، وهذا لا يصلح في الماضي، فينبغي أن يكون حالاً؛ ولهذا لم يجز أن يقال: ما زالَ زيدٌ قامَ، وليسَ زيدٌ قامَ؛ لأن (ما زال) و(ليس) يطلبان الحال، =

وأمّا إذا كان منفيّاً فلا تدخل عليه (قد)، لا ظاهرة ولا مضمرة؛ للمنافات بينهما، وبيانها ظاهر على من له أدنى [لبّ][1].

فإنْ كـــان مثبتـــاً فالرّابطـــة فيه إمّا بالـــواو والضّميـــر، نحـــو: جاءني زيدٌ [و][2] قد ركـــبَ، [أو][3] بالواو وحده، نحو: جاءني زيدٌ وقد طلعَ الشمسُ، أو بالضمير وحده، نحو: جاءني زيدٌ قد ركبَ.

وعلى هذا الماضي المنفيّ، نحـــو: جاءني زيدٌ وما ركبَ، أو: [و][4] ما طلعَ الشمسُ، أو: ما ركبَ.

وإنْ كان مضارعاً فلا يخلُو من أن يكون مثبتاً أو منفيّاً[5]، فإنْ كان الأول فبالضّمير وحده، إذا لم يكن مُصَدَّراَ بـ(قد)؛ لمشابهته اسم الفاعل وامتناع (الواو) فيه، نحو: جاءني زيدٌ يركـــبُ، وإنّما قلنا: إنْ لَمْ يكن مُصَدَّراً بـ(قد)؛ لأنّـــه لو كان مُصَدَّراً بـ(قد)، ليس بالضّمير وحده، بل يدخل عليـــه

= و(قام) فعل ماض، فلو جاز أن يقع حالاً لوجب أن يكـــــون هذا جائزاً، فلما لم يجـــز ذلك دل على أن الفعل الماضي لا يجوز أن يقع حالاً، وكذلك لو قلت: زيد خلفَك قـــــامَ، لم يجز أن يجعـــل (قام) في موضع الحـال؛ لما بينا، ولا يلزم علـــى كلامنا إذا كان مع الماضي (قد)، حيث يجوز أن يكون حالاً نحو: مررتُ بزيدٍ قد قامَ؛ وذلك لأن (قد) تقرّب الماضي مـــن الحـــال، فجاز أن يقع معها حالاً، ولهـذا يجـــوز أن يقترن بـــه (الآن) أو (الساعة) فيقال: قد قامَ الآن، أو الساعة، فدل على ما قلناه ".

ينظر: الإنصاف في مسائل الخلاف 1: 219 – 220؛ وتفسير البحر المحيط 3: 330.

(1) في (أ) و (ب): تأمّل.

(2) [و] ساقطة من (ب).

(3) في (أ): إمّا.

(4) [و] ساقطة من (أ).

(5) يقع الفعل المضارع موقع الحال إذا كان في معناه، وكـــان المـــراد به الحال المصاحبة للفعـــل كقوله تعالـى: ﴿ فَجَاءَتْهُ إِحْدَاهُمَا تَمْشِي عَلَى اسْتِحْيَاءٍ ﴾ [القصص: 25]، أي ماشية.

أما الفعل المستقبل فلا يقع موقع الحال لأنّـــه لا يدل على الحال، فلا تقول: جاء زيد سيركب.

ينظر: شرح المفصل لابن يعيش 2: 66.

(الواو) كقوله تعالى: ﴿ لِمَ تُؤْذُونَنِي وَقَدْ تَعْلَمُونَ أَنِّي رَسُولُ اللَّهِ إِلَيْكُمْ ﴾[1]، وإنْ كان منفيّاً فبالواو والضّمير، نحو: جاءني زيدٌ وما يركب، أو بالواو وحده نحو: جاءني زيدٌ وما تطلع الشمسُ، أو بالضّمير وحده نحو: جاءني زيدٌ ما يركب.

وإنْ كانت شَرطيّة فهي لا تقع بتمامها موقع الحال؛ بل لو أُريدَ وقوعها حالاً تجعلها خبراً عن ضمير ما أُريد الحال عنه، نحو: جاءني زيد وهو إنْ تسأل يُعطك، فيكون الواقع موقع الحال هو الاسميّة دون الشَّرطيّة.

وإنْ كانت ظرفيّة فلا يخلُو إمّا أنْ يكون الظّرف عاملاً في اسم مظهر بعده، أو في ضمير مستكن فيه راجع إلى ما أُريد الحال عنه، فإنْ كان الثّاني فبغير (واو) نحو: جاءني زيدٌ على فرسٍ، فإنْ كان الأول فسائغ فيه الأمران: [إتيان][2] الواو وعدمه، نحو: جاءني زيدٌ علـــى كتفِه سيفٌ، أو: [وعلى كتفِه سيفٌ][3].

وسترى ذلك، أي سترى خبر المبتدأ، والخبر في باب (إنّ)، والخبر في باب (كان)، والمفعول الثّاني في باب (ظننت)، وصفة النّكرة، والحال؛ لأنّ معنى (سترى): وقوع الجمل في هذه المواضع / 18 – ب / السّتّة موقع المفرد، فإنّه لم يتبين وقوعها موقع المفرد في المتن[4].

---

(1) الصف: 5

(2) في (أ): إثبات.

(3) ما بين المعقوفين ساقط من (هـ).

(4) يريد متن "المصباح".

[فصل في بيان الإعراب]

قال المصنّف: الإعراب: أنْ يختلفَ آخر الكلمة باختلافِ العوامِلِ نحو: جاءَني زيدٌ، ورأيتُ زيداً، ومررتُ بزيدٍ، وما في آخره ألفٌ لا يظهرُ فيه الإعراب كـ(العَصَا) و(الرَّحَى)، وما في آخرهِ ياءٌ مكسورٌ ما قبلها سُكِّنَ في الرّفع والجر، وتحرك في النّصبِ، نحو: جاءَني القاضي، ورأيتُ القاضيَ، ومررتُ بالقاضي، قال اللهُ تعالى: ﴿ يَا قَوْمَنَا أَجِيبُوا دَاعِيَ اللَّهِ ﴾[1]، وما سُكِّنَ ما قبلَ واوِه و يائِه كـ(دلْو) و(ظَبْي)، فحُكمُهُ حُكم الصّحيح.

*****

قال الشّارح: فصل في بيان الإعراب، **الإعراب**: هو **أن يختلف آخر الكلمة باختلاف العوامل،** وهو – أي الإعراب – يحتمل أنْ يكون مشتقّاً من قولهم: عَرِبَت مَعِدَتُهُ إذا فسدت، وأعربتها أي: أزالت فسادها، ويحتمل أن يكون مشتقّاً من إعراب الرّجل عن حجّته إذا بيّنها.[2]

والإعراب يبيّن المعاني؛ لأنّك إذا قلت: (ما أحسنْ زيدْ)، فلو لَمْ تعرب لَمْ يُعرف أنّه متعجّب، أم نافٍ، أو مستفهم، وإذا نَصبتَ (زيداً) تبيّن أنّ المراد منه التعجب، وإذا رفعتَه عُلِم أنّ المراد منه نفي الحسن عنه، وإذا جررتَه مع رفع (أحسن) ظهر أنّ المراد منه الاستفهام.

وفي عبارة المُصنِّف تساهل؛ لأنّه لا يختلف آخرها، بَلْ[3] هيئة آخر الكلمة من الرّفع، والنّصب، والجرّ، فالأَوْلى أنْ يقول: الإعراب أنْ يختلف هيئة آخر الكلمة.

---

(1) الأحقاف: 31.

(2) الإعْرَابُ والتَّعريب: معناهما واحد وهو (الإبانة)، يقال أعْرَبَ عن لسانه وعَرَّب: أي أبان وأفصح. وأعْرَب عن الرجل: بيّن عنه، وعَرَّب عنه: تكلم بحجته. قيل: إنما سمي الإعراب إعراباً؛ لتبيينه وإيضاحه.

ينظر: لسان العرب: مادة: عرب.

(3) في (د) و (هـ): بل يختلف.

اعلَمْ أنّ من الواجب في التّعريف أنْ يُذكر الجنس أولّاً والفصل ثانياً، فقوله: (أنْ يختلف)، جنس متناول لاختــلاف الأوسط، [وقوله: (آخر الكلمــة)، فصل يخرج اختلاف الأوســط][1]، كاختــلاف (الرّاء والنّون) في قولك: جاءني اِمرُءٌ وابنُمٌ، ورأيتُ امرأً وابنماً، ومررتُ بامرِءٍ وابنِمٍ.

ودخل فيه اختلاف آخر (من) في قولك: من زيد، ومن الرجل، ومن ابنك، وبقوله: (باختلاف العوامل)، احترز عنه؛ لأنّ اختلاف آخره ليس باختلاف العوامل[2].

وفي التعريف نظر؛ لأنّ التّعريف غير مانع لدخول ما ليس منه فيه، كاختلاف آخر (من) في قولك: جاءني رجل منّو، ورأيتُ رجلاً منّا، ومررتُ برجل[3] منّي، و ينبغي / 19 – أ / أنْ يكون التّعريف مانعاً وجامعاً، فالأحسن أنْ يزيد قيداً آخر، وهو في لفظ المتكلّم بالعامل، احترازاً عنه، فإنّ هذه الحروف في آخر (من) وإنْ كانت باختلاف العوامل، إلّا أنّها ليست في لفظ المتكلم بالعوامل، وإنّما هو في غيره.

اعلمْ أنّ من الواجب عليه أنْ يقول: لفظاً أو تقديراً؛ ليُخرج المبني المعرب بالإعراب المحلّي[4]،

.....

حاجي بابا: وأجاب بعضهم عن هذا السؤال بأن يقول: لا نسلم بأن الاختلاف بهذه الحروف باختلاف العوامل، بل بالتبعية بلفظ المتكلم؛ لأن المتكلم إذا قال: جاءني رجل، وقال المخاطب: منو (بالتبعية)، وكذلك غيره.

قلنا: إنّ تقدير الحد (الإعراب: أن يختلف آخر المعرب باختلاف العوامل)، ومثل (هؤلاء) ليس بمعرب، وحينئذ لا يرد هذا السؤال، ولأن قيد لفظاً أو تقديراً معين، ولم يذكر لشهرته، كذا ذكر في شرح بعض "المصباح". (نسخة (د) لوحة 22)

---

(1) ما بين المعقوفين ساقط من (هـ).

(2) في (ب): باختلاف العوامل، بل لالتقاء السّاكنين.

(3) هنا تنتهي اللوحة الأخيرة من النسخة (هـ).

(4) اختلف في الإعراب هل هو لفظي من عوارض الألفاظ، أو معنوي ؟

فاختار الشيخ عبد القاهر أن الإعراب ليس عبارة عــن الحركـات والسكنات الموجودة في آخـــر الكلمات، =

نحو: جاءني هؤلاءِ، ورأيتُ هؤلاءِ، ومررتُ بهؤلاءِ، فلأنّه يصدق على (هؤلاء) أنّه اختلف آخره باختلاف العوامل، وليس بمعرب؛ لكون اختلافه محلّاً.

وإنّما جُعل الإعراب في آخر الكلمة دون أوّلها أو وسطها؛ لأنّ الإعراب يدل على أحوال الذّات، والكلمة تدل على الذّات، ولا يحسن المصير إلى الأحوال إلّا بعد الفراغ من الذات.

وقيل: الإعراب لا يكون في أوّل الكلمة؛ لأنّه يلزم الابتداء بالساكـن وفي الوسط، لِئَلا يلتبس تغير [الأوزان بتغير الإعراب][1]، فلَمْ يبقَ إلّا آخر الكلمة فيكون فيــه مثال [اختلاف][2] آخر الكلمة [باختلاف العوامل لفظاً][3]، **نحو: جاءني زيدٌ، ورأيتُ زيداً، ومررتُ بزيدٍ**.

وما في آخره [ألف][4] – أي الاسم الذي حصل في آخره ألف[5] – ، فإنّه **لا يظهر فيه الإعراب** – أي في ذلك الاسم الإعـراب – لمانع، مثالـه **كـ(العصـا) و(الرّحـى)**، فإنّ الإعراب فيهما غير ظاهر، نحـو: هذا عصـاً ورحـى، ورأيتُ عصـاً ورحـىً، ومررتُ بعصاً ورحىً؛ لعدم قبول الألف الحركة.

= بدليل وجودها في آخر المبنيات والإعراب غير موجود فيها.

فهذه الحركات ليس نفس الإعراب، بل الإعــراب استحقاقها لهذه الحركات بسبب العوامل المخصوصة، وذلك الاستحقاق أمر معقول لا محسوس.

وادعى بعضهم أن إطلاقه على نفس الحركات مجاز وعلـى الإبانة عن معنى الشيء حقيقة؛ لأن تلك العلامات ليست بإعراب في الحقيقة، وإنما الحقيقـة ما ينشـأ منها ويحدث عنهـا، فسميت باســم ما نشـــأ منها تجـوّزاً واتساعاً.

ينظر: تأصيل البناء 94 – 95.

(1) في (أ) و (هـ): الإعراب بتغير الأوزان.

(2) [اختلاف] ساقطة من (أ).

(3) ما بين المعقوفين ساقط من (أ) و (هـ).

(4) [ألف] ساقطة من (ب) و (ج) و (د).

(5) أي الاسم المقصور: وهو اسم معرب آخره ألف ثابتة، ســـواء أكتبت بصورة الألف مثل: عصا، أم بصورة الياء مثل: موسى. وألفه لا تكون أصلية أبداً.

ينظر: الشامل معجم في علوم اللغة العربية ومصطلحاتها 892.

وما في آخره – أي الاسم الذي ثبت في آخر [ذلك الاسم][1] – **ياء مكسورة ما قبلها**[2]، أي ما قبل (الياء)، **سكن** [آخره][3] **في** حالتي **الرّفع والجرّ**؛ لكون الضمة والكسرة على (الياء) ثقيلتين، و**تحرك** آخر [ذلك الاسم][4] **في** حالة **النّصب** / 19 – ب /؛ لخفّة الفتحة عليها، مثاله **نحو: جاءني القاضي، ورأيتُ القاضيَ، ومررتُ بالقاضي، قال الله تعالى: ﴿ أَجِيبُوا دَاعِيَ اللَّهِ ﴾**[5].

و**ما سكن** أي الاسم الذي سكن **قبل واوه ويائه** – أي واو وياء ذلك الاسم – **كـ(دلْو) و(ظبْي)، فحكمه** – أي حكم ذلك الاسم – **حكم الصحيح** في جري الإعراب على الآخر في

.....

حاجي بابا: فإن قلت: لِمَ دخلت (الفاء) في قوله: (فحكمه حكم الصحيح) ؟

قلنا: إن المبتدأ إذا كان اسماً موصولاً صلته فعل أو ظرف، جاز دخول (الفاء) في الخبر، وههنا كذلك. (النسخة (د) لوحة 23)

---

(1) ما بين المعقوفين ساقط من (ج).

(2) أي الاسم المنقوص: وهو اسم معرب آخره ياء ثابتة مكسور ما قبلها، مثل: القاضي، الراعي، الداني، فإن كانت ياؤه غير ثابتة فليس من المنقوص، مثل: كُن مطيعاً لأبيك، فالياء في (أبيك) غير ثابتة؛ لأنها تتحول إلى ألف في النصب وواو في الرفع في حالة الإضافة.

وكذلك الاسم المنتهي بـ(ياء) قبلها غير مكسور مثل: ظَبْي، سَعْي، نُوْي.

وإذا تجرد الاسم المنقوص من (أل) والإضافة حذفت ياؤه لفظاً وخطاً في حالتي الرفع والجر، كما في الحديث الشريف: ((كلُّكم راعٍ وكلٌّ مسؤول عن رعيَّتِه))، وتقول: حَضَر قاضٍ، وقُبِضَ على جانٍ. أما في حالتي ثبوت (أل) والإضافة فتثبت الياء في جميع الأحوال، نحو: جنى الباغي على نفسه، ومررت بالراعي مع غنمه.

وتُردُّ إليه ياؤه عند التثنية فتقول: قاضٍ – قاضيان، راعٍ – راعيان، ويخرج منه ما كان مشدَّد الياء مثل: عربيّ وعجميّ؛ لأن الياء هنا للنسبة، والحرف مثل: (في).

ينظر: الشامل 933 – 934.

(3) [آخره] ساقطة من (ج).

(4) ما بين المعقوفين ساقط من (ج).

(5) الأحقاف: 31 .

الأحوال الثلاثة، تقـول: هـذا دلوٌ وظبيٌ (بالرّفع)، ورأيـتُ دلـواً وظبيـاً (بالنّصب)، ومررتُ بدلوٍ وظبيٍ (بالجرّ).[1]

---

(1) '' يجري الساكن الوسط من المنقوص مجرى الصحيح لوجهين:

أحدهما: أن العلة في المنقوص خروج اللسان من حركـة ثقيلة إلـــى حرف متحـــرك بحركة ثقيلة، فلا يجد اللسان راحة؛ بل يخرج من ثقيل إلى ثقيل، وهذه العلة منفية ههنا، إذ اللســـان يترفه عند الحرف الساكن لعدم الحركة، ثم يخرج منه إلى متحرك.

والوجه الثاني: أن الساكن كالموقوف عليه، والمتحرك كالمبدوء به، فيجتمـع في الكلمـــة راحة الوقف ونشاط الابتداء ''.

ينظر: المغني في النحو 1: 281.

[ما يعرب بالحروف]

قال المصنّف: وأَصل الإعراب بالحركاتِ، وقد يكــونُ بالحروفِ وذلك في: الأسماء السِّتةِ المُعتلَّة، مُضافةِ إلى غيرِ ياءِ المتكلِّمِ، وهـــي: أبوه، وأخوه، وفوه، وهنوه، وحموها، وذو مالٍ، تقولُ جاءَني أبوهُ، ورأيتُ أباهُ، ومــررتُ بأبيهِ، وكذلك البواقـــي، فتدُلّ (الواوُ) على الرّفعِ، و(الألِفُ) على النَّصبِ، و(الياءُ) على الجرِّ. وفـــي التَّثنية بالألف والنّون أو بالياء والنّون مكسورة، و في الجمع بالواوِ والنّون أو بالياء والنّون مفتوحة، نحو جاءَني مُسلمانِ ومُسلمونَ، ورأيتُ مُسلمَينِ ومُسلمِينَ، ومررت بمُسلمَينِ ومسلمِينَ. وفي (كِلا) مُضافاً إلى مُضمَرٍ فحُكمهُ حكمُ المُثنّى، تقولُ: جاءَني كلاهما، ورأيتُ كِلَيهِما، ومررتُ بكِلَيهِما، وإذا أُضيف إلى مُظهرٍ فحكمُه حُكم (العصا) لفظاً، تقول: جاءَني كِلا الرّجُلَينِ، ورأيتُ كِلا الرّجُلَينِ، ومررتُ بِكِلا الرّجُلَينِ.

*****

قال الشّارح: [ولما فرغ من تعريف الإعراب وبيانه، شرع في بيان أصل الإعــراب، فقال:][1] **وأصل الإعراب** أن يكون **بالحركات**[2]؛ لكونها [أخصر][3] من الحروف وأدلّ على المراد، ولكنّه **قد يكون بالحروف، وذلك** – أي كون الإعراب بالحروف – في [ثلاثة][4] مواضع:

---

(1) ما بين المعقوفين ساقط من (أ).

(2) الإعراب بالحركات أصل للإعراب بالحروف، وبالسكـون أصل للإعراب بالحذف؛ لأنّــه لا يعدل عنهما إلا عند تعذرهما. والأصل: أن يكون الرفع بالضمة، والنصـــــب بالفتحة، والجر بالكسرة، والجــزم بالسكون، وهي علامات الإعراب الأصلية.

أما ما خرج عنها فيسمى بعلامات الإعراب الفرعية وهي منحصرة في سبعة أبــواب: خمسـة في الأسمــاء: (جمع المؤنث السالم، وما لا ينصـرف، والأسماء الستـــة، والمثنى، وجمع المذكر السـالـــم)، واثنـــان فــي الأفعال: (المضارع المتصل به ألف الاثنين أو واو الجماعة، والمضارع المعتل الآخر). بتصرف ينظر: همع الهوامع 1: 66.

(3) في (ج) و (د): أقصر.

(4) [ثلاثة] ساقطة من (أ) و (ب) و (ج).

أحدها: **في الأسماء الستة**[1] [المعتلة][2]، حال كونها **مضافة إلى غير ياء المتكلّم، وهي** – أي تلك الأسماء السّتّة المضافة إلى غير ياء المتكلّم –: (**أبوه، وأخوه، وفوه، وهنوه، وحموها،** وإنّما خالف [(حموها)][3] سائرها في الضّمير [المؤنث][4]؛ لأنّ (الحَمَ) أقارب زوج المرأة، فإذا أُضيف إلى الإناث [فيكون الضمير مؤنثاً][5]، **وذو مالٍ**).

تقول في حالة الرّفع: **جاءني أبوهُ،** وفي حالة النّصب: **رأيتُ أباهُ،** وفي حالة الجرّ: **مررتُ بأبيهِ، وكذلك البواقي** من (أبيه) بالواو في حالة الرّفع، وبالألف في حالة النّصب، وبالياء في حالة الجرّ، **فيدلّ الواو** فيها **على** حالة **الرّفع،** ويدلّ **الألف** فيها **على** حالة **النّصب،** ويدلّ **الياء** فيها **على** حالة **الجرّ**.

وشرط في إعرابها بالحروف التّامة بشرطين:

أحدهما: أن تكون مضافة؛ لأنّها لو لَمْ تكُن مضافة لكانت معربة بالحركات، تقول:

---

(1) شروط إعرابها بالواو رفعاً وبالألف نصباً وبالياء جراً، هي:

الشرط الأول: أن تكون مفردة – غير مثناة ولا مجموعة – فلو كانت مثناة أعربت إعراب المثنى، وإن كانت مجموعة جمع تكسير – وهو الأصل في جمعها – أعربت بالحركات، وإن كانت مجموعة جمع المذكر السالم فإنها تعرب بالواو رفعاً وبالياء نصباً وجراً.

الشرط الثاني: أن تكون مكبرة، فلو صغرت أعربت بالحركات.

الشرط الثالث: أن تكون مضافة إلى غير ياء المتكلم، فلو انقطعت عن الإضافة أعربت بالحركات، ولو أضيفت إلى ياء المتكلم أعربت بالحركات المقدرة، فيكون آخرها مكسوراً في الأحوال الثلاثة.

الشرط الرابع: أن يكون (فو) – بالإضافة إلى الشروط السابقة – خالياً من الميم، فلو كان متصلاً بالميم أعرب بالحركات.

الشرط الخامس: أن يكون (ذو) بمعنى (صاحب)، فإن كانت للإشارة أو موصولة فإنها مبنية على السكون.

ينظر: شذور الذهب 66 – 67؛ وهمع الهوامع 1: 122 – 123.

(2) [المعتلة] ساقطة من (أ) و (د).

(3) [حموها] ساقطة من (أ) و (د).

(4) [المؤنث] ساقطة من (أ) و (ج) و (د).

(5) ما بين المعقوفين ساقط من (أ).

[هذا][1] أبٌ، ورأيتُ أباً، ومررتُ بأبٍ.

والثّاني: أنْ تكون الإضافة إلى غير ياء المتكلّم / 20 – أ /؛ لأنّها لو كانت مضافة إلى ياء المتكلّم لكانت مبنيّة عند أكثرهم، أو معربة إعرابها تقديري عند بعض آخر[2].

ولقائل أنْ يقول: إنّ من الواجب عليه أنْ يقول بعد قوله: مضافة إلى غير ياء المتكلّم (مُكبّرة)؛ لأنّها لو كانت مُصغّرة لكان إعرابها بالحركات، تقول: جاءني أُخيُّك (بالرّفع)، ورأيتُ أُخيَّك (بالنّصب)، ومررتُ بأُخيِّك (بالجرّ).

ويمكن أنْ يُجاب عنه: بأنّ المُصنِّف لَمّا ذكرَ أمثلتها مكبرة أغنى عن أنْ يذكرها.

ولسائل أنْ يعود ويقول: إنما ذكرتم من الجواب يقتضي الاستغناء عن قوله: (مضافة)؛ لأنّ أمثلتها مذكورة بالإضافة.

والجواب عنه: أنّه لو اقتُصِرَ على لفظة (أبوه) لتُوُهِّمَ أنّه إذا كان مضافاً إلى المظهر نحو: [أبي زيدٍ][3]، ليس حكمه كذلك، مع إنّ حكمه كذلك، وليس أنّه لو اقتصر على لفظة (المكبرة)، لتُوُهِّم منه ما هو خلاف الواقع.

واعترض بعض النُّحاة[4] بأنْ يكون إعرابها بالحروف التّامة يحتاج إلى شرط آخر، وهو الواحد؛ لأنّها لو ثُنّيت أو جُمعت لكان إعرابها كإعراب سائر الأسماء [المثناة والمجموعة][5].

أقول: الجواب عن هذا الاعتراض هو الجواب بعينه عن الاعتراض الأوّل، بأنّ من الواجب عليه أنْ يقول: مكبرة.

وإنّما كان إعرابها بالحروف؛ لأنّ الحروف وإنْ كانت فروعاً عن الحركات إلا أنّها أقـــوى من

---

(1) في (ج): جاءني.

(2) في (ب): عند بعض آخر، نحو: جاءني أبي، ورأيت أبي، ومررت بأبي.

(3) في (ج) و(د): جاءني أبو زيد.

(4) ينظر: همع الهوامع 1: 122.

(5) ما بين المعقوفين ساقط من (أ) و (هـ).

الحركات؛ إذ كل حرف من حروف العلّة كحركتين، فَكُرِهَ استبدال المثنّى والمجموع الفرعيّين على الإفراد بالإعراب القوي، فاختاروا من بين المفردات هذه الأسماء، وجعلوا / 20 – ب / إعرابها بالحروف[1]؛ ليكون في المفرداتِ الإعرابُ بالحركات التي هي الأصل، وبالحروف التي هي أقوى منها.

وخصّوا هذه الأسماء ؛ لكونها مشابهة للمثنى في استلزام كل منها ذاتاً أخـرى كـ(الأب) للابن، و(الأخ) للأخ.

وخصّوا بحال الإضافة؛ ليظهر تلك الذات اللازمة، فيقوي المشـابهة له [مع إنّ][2] صلاحية (لام) بعضها و(عين) الآخر أن يقوم مقام الحركات، ومع عدم حرف فيها يكون بدلا من (العين) و(اللام).

وثانيها: **في التّثنية بالألف والنّون أو بالياء والنون، وفي الجمع** الذي يكون **بالواو والنّون أو بالياء والنّون،** وقيّد بذلك؛ لأنّه لو جمع بالألف والتاء يكون الإعراب بالحركات لا بالحروف، وكلامنا في الإعراب بالحروف.

مثال التّثنية في حالة الرّفع: **نحو: جاءني مسلمانِ،** ومثال الجمع في حالة الرّفع نحو: جاءني **مسلمونَ، ومثال التّثنية في حالة النّصب نحو: رأيتُ مسلمَينِ، ومثال الجمع في حالة النّصب نحو:** رأيتُ **مسلمِينَ،** ومثال التثنية والجمع في حالة الجر نحو: **مررتُ بمسلمين.**[3]

وإنما كان إعرابهما بالحروف؛ لأنّهما متفرّعان على الواحد، والإعراب بالحروف فرع على الإعراب بالحركات، فأُعطي الفرع للفرع، كما أُعطي الأصل للأصل.

وإنما أُعربا هذا الإعراب المعيّن؛ لأنّ للتّثنية والجمع ستّة أحـوال، والحـروف التي تصلـح لأنْ

---

(1) في (ب): بالحروف التي هي أقوى من الحركة.

(2) في (أ) و (هـ): على.

(3) زيد (نون) بعد الألف والياء في المثنى، وبعـد الواو والياء في الجمـع، والشائع في هذه النون (الكسـر) فـي المثنى، و(الفتح) في الجمع، وإنما حركت لالتقاء الساكنين، وخولـف بينهما للفرق، وخـص كل بما فيـه، خفة (الفتحة) لخفة المثنى، وثقل (الكسرة) لثقل الجمع، فعودل بينهما.

ينظر: همع الهوامع 1: 164.

تكون إعراباً ثلاثة: (الواو، والألف، والياء)، فلو جعل إعراب المثنّى بها لبقى الجمع بلا إعراب، ولو جعل إعراب الجمع بها لبقى المثنّى بلا إعراب، ولو جعل إعرابهما بـ(الواو) في حالة الرّفع، وبـ(الألف) في حالة النّصب، وبـ(الياء) في حالة الجرّ لوقع الالتباس بينهما، لاسيّما في حالة الإضافة، / 21 – أ / نحو: رأيتُ زيداك، لم يُعلم أنّه مثنى أو مجموع ؟، فاحتاجوا إلى التوزيع، فوزعت هذه الحروف [بينهما][1]، بأن جعلوا إعراب المثنّى بـ(الألف) في حالة الرّفع؛ لوقوع (الألف) في المثنّى ضمير المرفوع، نحو: ضربا ويضربان، وإعراب الجمع بـ(الواو) فيها[2]؛ لوقوع (الواو) فيه ضمير المرفوع، نحو: ضربوا ويضربون.

وجعلوا إعرابهما بـ(الياء) في حالة الجر [، واتبعوا النصب فيها الجر][3]، وفرّقوا بينهما بفتح ما قبل (الياء) وكسر (النّون) في التّثنية، وبكسر ما قبل (الياء) وفتحه في الجمع، أمّا فتح ما قبل (الياء) في التّثنية فلطلب الخفة؛ لكثرتها وقلّة الجمع السّالم بالنّسبة إليها؛ لاختصاصه بالعقلاء الذّكور، وأمّا كسر (النون) فيها؛ فلأنّ (النّون) في الأصل ساكن، والأصل في تحريك السّاكن الكسر؛ لأنّ حركة السّاكن حركة بناء؛ لحصوله بلا عامل، فاختير لها ما هو أبعد الحركات وهو الكسرة، وإنّما قلنا: إنّ الكسرة أبعد الحركات؛ لأنّ الكسرة لا تدخل بعض المعربات – أعني: ما لا ينصرف والمضارع – بخلاف الرّفع والنّصب، وإنّما قلنا: لأنّ النّون في الأصل ساكن؛ لأنّه من الحروف الواردة على هجاء واحد والأصل فيها السّاكن.

وأمّا كسرة ما قبل (الياء) في الجمع؛ فلقلّة استعماله وثقل الكسرة، وأمّا فتح (النّون) فيه؛ فلأنّها لو كُسِرَتْ يلزم في حالة الرّفع النّقل من الضمة إلى الكسرة، وفي حالتي النّصب والجرّ اجتماع الكسرات، ولو ضُمّتْ يلزم في الأول اجتماع الضّمّات وفي الثّاني – أعني: في حالتي النّصب والجرّ – النّقل من الكسرة إلى الضّمة.

واتبعوا النّصب للجرّ دون الرّفع؛ لأنّه إلى الجرّ أقرب منه إلى الرّفــع في المخرج، فالحمل على / 21 – ب / الأقرب أولى منه على الأبعد.

---

(1) [بينهما] ساقطة من (أ) و (ب).

(2) أي: في حالة الرفع.

(3) ما بين المعقوفين ساقط من (أ).

وثالثها **في (كِلَا)**[1]، حال كونه **مضافاً إلى المضمر، فحُكْمُه** – أي حكم (كِلا) إذا كان كذلك – **حُكْم المثنى** في كون إعرابه بالحروف الناقصة؛ لشدّة شبهه به لفظاً؛ لكون آخره (ألفاً)، وهو لا ينفكّ عن الإضافة حتّى يتميّز عنه بتجرّده عن (النّون)، ومعنًى؛ لكونه مثنى المعنى، أو يقال: إنّه لا يضاف إلا إليه، فيكتسي حكم المثنّى.

وإنّما خصّوا الإعراب بالحروف الناقصة بحال إضافته إلى المضمر؛ لأنّه إذا كان مضافاً إلى الغائب فالأغلب أنْ يقع تأكيداً للمثنّى، نحو: جاءني الرّجُلان كلاهُما، فجُعِل موافقاً لمتبوعه في الإعراب[2] بها، ثم اطّرد ذلك في كونه مضافاً إلى المتكلم والمخاطب، وإنْ لم يقع تأكيداً له، **تقول** في حالة الرّفع: **جاءني كلاهما**، وفي حالة النّصب: **رأيتُ كليهما**، وفي حالة الجرّ: **مررتُ بكليهما**، هذا إذا كان مضافاً إلى مضمر.

وأمّا **إذا أُضيف** – أي (كِلا) – **إلى مظهر، فحكمه** – أي حكم (كِلا) – **حُكْم (العصا) لفظاً، تقول: جاءني كلا الرجلين، ورأيتُ كلا الرجلين، ومررتُ بكلا الرجلين**، أي في [كون][3] الإعراب مقدّراً.[4]

وإنّما قال: لفظاً؛ لأنّه ليس بموافق له معنى؛ لأنّه مثنى المعنى، بخلاف (العصا)، فلو لم يقل ذلك لظُن أنّ كل واحد منهما متساويان، وقيل: إنّ قوله: لفظاً، احتراز عن الخط؛ لأنّ (العصا) لا يُكتب إلا بالألف؛ لكون ألفه منقلبة عن الواو بلا شبهةٍ ولا خلافٍ.

---

(1) حُمِلَ (كلا وكلتا) على المثنى الحقيقي في الإعراب بالحروف بشرط أن يكونا مضافين إلى مضمر، فإن أضيفا إلى ظاهر لزمتهما الألف في الأحوال الثلاثة، وكانا معربين بحركات مقدرة على الألف إعراب المقصور، هذه اللغة المشهورة.

وبعض العرب يجريهما مع الظاهر مجراهما مع المضمر في الإعراب بالحرفين، وعزاها الفراء إلى كنانة، وبعضهم يجريهما معهما بالألف مطلقاً.

ينظر: معاني القرآن للفراء 2: 184؛ وشرح الكافية لابن مالك 1: 187 – 188؛ وشرح التصريح 1: 66؛ وهمع الهوامع 1: 136؛ والمعجم الوافي 250.

(2) في (أ) و (هـ): فب الإعراب بالحروف بها.

(3) في (أ) و (هـ): حكم.

(4) يعرب إعراب الاسم المقصور، فلا تظهر على آخره الحركات؛ منع من ظهورها التعذر.

وأما في انقلاب ألف (كِلا) اختلاف، فمن جعل ألفه منقلبة عن الواو يُكتب بالألف، / 22 – أ / ومن جعلها منقلبةً عن الياء كان القياس أن يَكتُبَ بالياء.[1]

(1) مذهب البصريين في (كِلا) أن تكتب بالألف؛ لأنها منقلبة عن واو، ومن زعم أنها منقلبة عن ياء كما ذهب إليه العبدي، فإنها تكتب عنده بالياء.

ينظر: همع الهوامع 6: 338؛ ومنهج من ألف فيما يرسم بالياء ويرسم بالألف 116 – 117.

[ما يستوي فيه الجر والنصب]

قال المصنّف: ويستوي الجرّ والنّصب في خمسة مواضِع، هي: التَّثنية والجمع كما ذكرنا، والثّالث جمع المؤنث السالم بالألف والتّاء، نحو: جاءتني مُسلماتٌ، ورأيتُ مسلماتٍ، ومررتُ بمسلماتٍ، والرّابع ما لا ينصرف، نحو: جاءني أحمدُ، ورأيت أحمدَ، ومررتُ بأحمدَ، والخامسُ الضميرُ في: أكرمتُكَ، ومررتُ بِكَ، وإنَّهُ، ولَهُ، وكذا الجمعُ، نحو: إنّهُم ولَهم.

*****

قال الشارح: ويستوي الجرّ والنصبّ في خمسة مواضع، وهي: التّثنية، والجمع كما ذكرنا في كون الإعراب بالحروف.

والثّالث من المواضع التي يستوي فيها النّصب والجرّ: **جمع المؤنث السّالم بالألف والتّاء**[1]، وإنّما حمل النّصب فيه على الجرّ؛ لأنّ جمع المؤنث فرع جمع المذكر، ونصب جمع المذكر تابع للجرّ كما مرّ، فجعل ههنا كذلك؛ لئلّا يلزم زيادة مزيّة الفرع على الأصل، وإنّما قلنا: زيادة مزيّة [الفرع على الأصل][2]، ولم نقتصر على مزيّة الفرع على الأصل؛ لأنّ مزيّة الفرع على الأصل ثابتة من حيث إنّ إعراب الجمع المؤنث بالحركات، والجمع المذكر بالحروف، وقد مرّ أنّ أصل الإعراب أنْ يكون بالحركات، مثال الجمع المؤنث بالألف والتّاء **نحو: جاءتني مسلماتٌ** (بالرّفع)، **ومررتُ بمسلماتٍ** (بالجرّ)، **ورأيتُ مسلماتٍ** (بالجرّ) أيضاً.

والرّابع من المواضع التي كان النّصب والجرّ متساويين فيها: **ما لا ينصرف، نحو: جاءني أحمدُ** (بالرفع)، **ورأيتُ أحمدَ، ومررتُ بأحمدَ** (بالنّصب) أيضاً، إلا أنّ الجرّ فيه تابع للنّصب، بخلاف غيره؛ لكون الجرّ ممنوعاً منه لمشابهته الفعل – وجه المشابهة يجيء بعد – فلما كان ممنوعاً منه أتبعوه عليه بخلاف غيره.

---

(1) مما يخرج عن الأصل جمع المؤنث السالم، حيث يرفع بالضمة ويجر بالكسرة على الأصل، وينصب بالكسرة على خلاف الأصل، وأجاز الكوفية الفتح وهشام في المعتل، نحو: جاءت الهنداتُ، ومررتُ بالهنداتِ، ورأيتُ الهنداتِ، وذكر الجمع بألف وتاء أحسن من التعبير بجمع المؤنث السالم؛ لأنه لا فرق بين المؤنث كهندات، والمذكر كإصطبلات.

ينظر: شرح شذور الذهب 65؛ وهمع الهوامع 1: 67.

(2) ما بين المعقوفين ساقط من (أ).

والخامس من المواضع التي يستوي النّصب والجرّ فيها: **الضمير**، والاستواء في الضمير لاشتراك [الضمير][1] المنصوب والمجرور في معنى المفعوليّة، فـ(الكاف) **في**: **أكرمتُكَ**، مفعول وكذا (الكاف) في: **مررتُ بكَ**[2]؛ لأنّ التّقدير: جاوزتك / 22 – ب /، والضمير في (**إنّهُ**) مرفوع لفظاً، وكذا في (**لَهُ**) مع إنّ الجار داخل [عليه][3]، **وكذا** الجميع من التّثنية والجمع [من **نحو:** إنَّهُما، ولَهُما، و**إنَّهُمْ، ولَهُمْ**][4].

فإنْ قيل: إنّ استواء الجرّ والنّصب في المضمرات بسبب البناء، فلا يناسب أنْ يذكره فيما نحن بصدده؛ لأنّ كلامنا في المعربات.

والجواب عنه: إنّ كلامنا في استواء النّصب والجرّ من غير النظر إلى أنّه معرب أو مبني، هذا حاصل ما ذكره صاحب "المقاليد"[5].

*****

[الأفعال الخمسة]

قال المصنّف: ومنْ قِيام الحرفِ مَقامَ الحركةِ: (النُّون) في (يفعلانِ، ويَفعلونَ، وتَفعلان وتَفعلون، وتَفعلين)، فإنّها علامةُ الرّفعِ، وتسقُطُ في الجزْمِ والنَّصبِ، نحو: لم يَفْعَلا، ولمْ يَفْعَلُوا، ولَمْ تَفْعَلِي، ولن تَفْعَلَا، ولنْ تَفْعَلُوا، ولنْ تَفْعَلِي.

*****

قال الشّارح: ومن قيام الحرف مقام الحركة: (النّون) التي **في (يفعلان، و تفعلان)**، بـ(الياء) فـي الأول و(التّاء) في الثاني، **و(يفعلون، وتفعلون، وتفعلين)**[6]، وإنّما أقاموا (النّون) فيها مقـام

---

(1) [الضمير] ساقطة من (أ).

(2) في (ب): مررت بك، مفعول به غير صريح.

(3) في (ب) و (د): في (لَهُ).

(4) ما بين المعقوفين ساقط من (أ) و (د).

(5) لم أقف عليه.

(6) صيغ الأفعال الخمسة هي: يَفْعَلانِ، وتَفْعَلانِ، ويَفْعَلُـونَ، وتَفْعَلُـونَ، وتَفْعَلِينَ، وهـي ترفـع بثبوت النون وتنصب وتجزم بحذفها. وفي إعرابها أقوال: =

الحركة؛ لأنّه لمّا وجب أنْ تكون هذه الأفعال معربة لبقاء حرف المضارعة فيها، ولم يُمكن أنْ يُجعل (اللام) معتقِبَ الإعراب؛ لأنّ الضّمائر التي بعده أوجبتْ كونه على وجهٍ واحدٍ، وأيضاً لم يمكن جعل الضمائر[1] حروف الإعراب؛ إذ هي في الحقيقة ليست من نفس الكلمة، وجب أنْ يُزاد حرف يقوم مقام الحركة، فوجدوا بذلك حروف المدّ واللين؛ لكثرة دورانها في الكلام، ولا يمكن زيادتها فيها؛ لأنّها لو زيدت فيها يلزم اجتماع (الألفين) في المثنى، و(الواوين) في الجمع، و(الياءين) في المخاطب المؤنث، مع لزوم التقاء السّاكنين في كلّ واحد من الأمثلة الخمسة؛ إذ الزائد ساكن كالضّمائر، فلمّا لم يمكن زيادتها [فيها][2] [– زيادة حرف المدّ واللين في الأمثلة الخمسة –][3]، زادوا حرفاً شبيهاً بها وهو (النّون)، **فإنّها** – أي (النّون) – **علامة الرّفع**، وإنما جعل ثبوت (النّون) علامة للرّفع؛ لأنّ الثّبوت مقدّم على / 23 – أ / السقوط، والرّفع مقدّم على أخواته، فناسب أنْ يعطى المقدم للمقدم، **وأنّها تسقط في** حالة **الجزم والنّصب** كسقوط الحركة، أي مثل سقوط الحركة من الفعل المفرد الصحيح، مثال الفعل المثنى الذي سقط نونه في حالتي النّصب والجزم، **نحو: (لم يفعلا، ولن يفعلا)**، مثال الفعل المجموع الذي سقط نونه فيهما، نحو: **(لم يفعلوا، ولن يفعلوا)**، ومثال فعل المخاطبة الذي سقط نونه فيهما معاً، نحو: **(لم تفعلي، ولن تفعلي)**.

وإنّما كان سقوط النّون علامة الجزم والنّصب؛ لأنّهما مؤخّران عن الرّفع، و السّقوط مؤخّر عن

= ● مذهب الجمهور هو أن النصب فيها حمل على الجزم، كما حمل على الجر في المثنى والجمع.

● قيل: إن الإعراب بالألف والواو والياء كما أنها في المثنى والجمع السالم كذلك، ورده صاحب "البسيط" بأنه لو كان كذلك لثبتت النون في الأحوال الثلاثة.

● رأي الأخفش والسهيلي بأن إعرابها يكون بالحركات المقدرة قبل الثلاثة، والنون دليل عليها، وقد رده ابن مالك بعدم الحاجة إلى ذلك مع صلاحية النون له.

● رأي الفارسي بأنها معربة ولا حرف إعراب فيها .

ينظر: شرح شذور الذهب 90؛ وهمع الهوامع 1: 175 – 176.

(1) في (ب) و (هـ): جعل الضمائر من حروف الإعراب.

(2) ساقطة من (أ).

(3) ما بين المعقوفين ساقط من (ب) و (ج).

الثّبوت، فأعطي المؤخّر [للمؤخر][1] للمناسبة.

---

(1) [للمؤخر] ساقطة من (أ).

[إعراب الفعل المعتل اللام]

قال المصنّف: ومِنْ ذلك حُروفُ المدّ واللّين في الفعل المعتلِّ اللّامِ، فإنَّها تثبُتُ ساكنةً في الرَّفع، نحو: يَغزُو، ويَرمِي، ويَخشَى، وتسقُط في الجزم سُقوط الحركةِ، نحو: لمْ يَغزُ، ولمْ يَرمِ، ولمْ يَخشَ، وتتحركُ الواوُ والياءُ في النّصبِ بالفتحة، نحو: لنْ يَغزوَ، ولنْ يَرميَ، وتثبُتُ الألفُ ساكنة في النّصبِ مِثلها في الرّفعِ، نحو: لنْ يَخشاها؛ لامتناعها عن الحركةِ.

*****

قال الشّارح: ومن ذلك، أي ومن قيام الحرف مقام الحركة: **حروف المدّ واللّين،** الحاصلة **في الفعل المعتل اللام، فإنّهما** – أي حروف المدّ واللين – **تثبت** حال كونها **ساكنة في** حالة **الرّفع، نحو: يغزو، ويرمي، [ويخشى]**[1]، وأورد مثالين: الأوّل من الواوي والثّاني من اليائي، **وأنّها تسقط في** حالة **الجزم سقوط الحركة،** أي مثل سقوطها في الجزم، **نحو: لم يغزُ، ولم يرمِ، [ولم يخشَ]**[2].

وتتحرك (الواو، والياء) في حالة **النّصب بالفتحة، نحو: لن يغزوَ، ولن يرميَ، وتثبت (الألفُ)** حال كونها **ساكنة في** حالة **النّصب مثلهما** – أي مثل الواو والياء – **في حالة الرّفع، نحو: لن يخشاها، وإنّما ثبت** (الألف) ساكنة فيها؛ **لامتناعها** – أي لامتناع الألف – **عن الحركة،** لأنّهم لو حرّكوها تخرج من كونها ألفاً.

---

(1) ما بين المعقوفين ساقط من (ج) و (د).

(2) ما بين المعقوفين ساقط من (د).

[فصل في الأسماءِ]

قال المصنّف: الأسماءُ على ضربين: مُعرَب: وهو ما اختلَف آخرهُ باختلافِ العوامل كما ذكرنا. ومبنيّ: وهو ما كان حركتُهُ وسُكونهُ لا بعامل.

ثم المعربُ على ضربين: مُنصرِفٌ: وهو ما يدخُله الجرُّ مع التّنوين. وغيرُ مُنصرِفٍ: وهو ما لا يدخُله الجرُّ مع التّنوين وكان في موضِعِ الجرِّ مفتوحاً.

*****

[ينقسم الاسم إلى معرب ومبني]

قال الشّارح: فصل في بيان الأسماء، **الأسماء على ضربين:**

أحدهما: **مُعرب، وهو** – أي المعرب – **ما اختلف آخره باختلاف العوامل، كما ذكرنا** في الفصل المتقدّم.

وثانيهما: / 23 – ب / **مبني، وهو** – أي المبني – **ما كان حركته وسكونه** – أي الذي يكون حركته وسكونه – **لا بعامل**.

[أقسام الاسم المعرب]

أوجب ذلك لما فرغ من تقسيم الأسماء إلى القسمين المذكورين، شرع في تقسيم المعرب، فقال: **ثمّ المعرب على ضربين:**

[تعريف المنصرف]

الأوّل: **منصرف: هو** – أي المنصرف – **ما يدخله**، أي: اسم يصلح أنْ يدخله **الجرّ مع التّنوين**[1].

وإنّما قيّدنا الدّخول بالصّلاحية؛ لِئلّا يخرج عنه بعض الأسماء المنصرفات اللازمة النّصب،

---

(1) المنصرف: هو المعرب السالم من العلل الجاعلته كالفعل في الفرعية والثقل. أو هو ما يدخله الجر مع التنوين.

ينظر: شرح الكافية لابن مالك 3: 1433؛ والتعريفات 250.

نحو: طُرّاَ[1]، و قاطبةَ[2]، وغيرهما، و الأسماء الدّاخل عليها اللام لزوماً[3] نحو: النّجم، والصّعق.

[ما لا ينصرف]

والثّاني من نوعي المعرب: **غير المنصرف**[4]، **وهو** – أي غير المنصرف – **ما لا يدخله الجرّ مع التّنوين**، الذي للتمكن لفظاً، وإنّما قيّدنا بالتّمكن؛ لأنّ غيره قد دخل عليه، نحو: (مسلماتٍ)، و(جوارٍ) علماً.

---

(1) استعملها العرب حالاً مؤكدة لصاحبها، نحو: جالس الناس طرّاً.

ينظر: المعجم الوافي في أدوات النحو العربي 194.

(2) لفظة تعرب حالاً مؤكدة لصاحبها، نحو: جاء القوم قاطبة، أي جميعاً.

ينظر: المعجم الوافي في أدوات النحو العربي 226.

(3) قد يكون الاسم معرفة بالألف واللام العهديتين، فيغلب استعماله كذلك حتى يرتقي في التعيين والاختصاص إلى درجة العلم، من ذلك (المدينة) غلب استعمالها على دار الهجرة، و(الكتاب) غلب استعماله على كتاب سيبويه، و(النجم) غلب على الثريا.

وقد عرّف الشاطبي ذو الغلبة من الأعلام بأنه: كل اسم اشتهر به بعض ما له معناه اشتهاراً تاماً حتى صار علماً بالغلبة. أي بغلبة ذلك الاسم لذلك الشيء من بين سائر ما ينطلق عليه الاسم حتى يصير في عداد الأسماء الأعلام المحضة كزيد وعمرو، فحقيقة الأمر فيه أنه علم في الأصل الاستعمالي، وأما في الأصل القياسي فهو من المعرّف بأداة التعريف؛ إذ لم يُزَل معناها، ولو زال معناها لصار نكرة. ثم جعل ذا الغلبة على وجهين: أحدهما: المضاف، وهو ما غلب عليه الاسم المشترك فيه وهو مضاف، ومثاله: ابن رألان.

والثاني: مصحوب (أل): وهو ما غلب عليه الاسم وهو قد صحبته الألف واللام، ومثاله: العَقَبَةُ، فإن العقبة اسم لكل طريق صاعد في الجبل، ثم اختص بعقبة مِنى التي تُضاف إليها الجمرة فيقال: جمرة العقبة، ومثله الصَّعِقُ لخويلد بن نُفيل، وكذلك الصِّديق، والفاروق، والنّجم، والثّريا، والدَّبران، والأعشى، والأخطل، وكذلك الكعبة، والمدينة، وما أشبه ذلك.

ينظر: شرح الكافية الشافية 1: 327؛ والمقاصد الشافية 1: 580، 581 – 582.

(4) غير المنصرف: ما امتنع تنوينه لسببين، أو لسبب بمنزلة سببين. أو هو المسلوب منه التنوين، وقيل: هو المسلوب منه التنوين والجر معاً.

ينظر: شرح التسهيل لابن مالك 1: 41؛ وهمع الهوامع 1: 76.

وقولنا: (لفظاً) احتراز عن الحكم؛ إذ التنوين الذي هو للتمكن قد يدخل عليه حكماً، ومن ثمّة يقال: هم حُوَّاجُ بيت الله، بنصب (البيت)؛ لأنّ اسم الفاعل لا يعمل النّصب إلا مع التّنوين[1]، وعلم مما ذكرنا أنّ من الواجب عليه أنْ يقيّده بما قلنا.

اعلم أنّ في امتناع الجرّ مذهبين[2]: الأوّل: أنّ امتناعه منه ليس بمقصود على حدة، إلا أنّ الجرّ لمّا كان شريكاً للتّنوين في اختصاصه بالاسم ومعاقبة إيّاه في الإضافة، اتبعوا الجرّ إيّاه في المنع، وهو أصح.

المذهب الثاني: إنّ امتناعه منه مقصود على حدة، وحجتُه أنّ الجرّ ركن من أركان الإعراب، وغير المنصرف لمّا شابه الفعل منِع التنوين الذي هو علم التّمكن لفظاً، ومنع بعض وجوه إعراب الاسم، وهو الجرّ.

وإنّما قلنا: إنّ الأوّل أصح / 24 – أ /؛ لأنّ الجرّ لو لم يكن تابعاً للتّنوين في المنع لما يعود الجرّ في حالة الضّرورة إلى إعادة التّنوين فقط، واللازم ممنوع؛ لأنّه يعود فيه كقوله:

أَعِدْ ذِكْرَ نُعْمَانٍ لَنَا إنّ ذِكْرَهُ هُوَ المِسْكُ مَا كَرَّرْتَهُ يَتَضَوَّعُ[3]

---

(1) ينظر: همع الهوامع 5: 79 – 81.

(2) قيل: إن علة امتناع جر الممنوع من الصرف بالكسرة لشبه الفعل. وقيل: لئلا يتوهم أنّه مضاف إلى ياء المتكلم. وقيل: لئلا يتوهم أنه مبني؛ لأن الكسرة لا تكون إعراباً إلا مع التنوين، أو الألف واللام، أو الإضافة.

ينظر: شرح التسهيل لابن مالك 1: 41؛ وهمع الهوامع 1: 76 – 77.

(3) البيت من الطويل، لمهيار بن مرزويه أبي الحسن الديلمي، شاعر فارسي، كان مجوسياً، قيل: إنه أسلم على يد الشريف الرضي سنة (394هـ)، كان شاعراً جزل القول. توفي سنة (428 هـ). وهذا البيت مذكور في ديوان الشاعر في قصيدة مطلعها:

يقولونَ يومَ البَينِ عينك تدمعُ دَعُوا مُقلةً تدري غداً من تُودِّعُ

ورواية البيت في الديوان 2: 184:

أَعِدْ ذكر نعمانٍ أَعِدْ إنّ ذكرَهُ من الطيبِ ما كرَّرْتَهُ يتضوَّعُ

ولم أعثر عليه في كتب النحو كشاهد نحوي؛ وذلك لأنّه في الفترة التي لم يتفق فيها جمهور العلماء على الاحتجاج بشعرهم، فآخر من يحتج بشعره هو إبراهيم بن هرمة (ت 150 هـ).=

فالملزوم أيضاً ممتنع؛ إذ بطلان اللازم مستدع لبطلان الملزوم.

وأشار إلى ترجيح المذهب الأوّل بقوله: مع التّنوين، والقول في بيان كون المذهب الأوّل أصح: بأنّه لو لم يكن الجرّ تابعاً للتّنوين في المنع لما أعادوا الجر حيث أَمِنُوا إلى إلحاق التّنوين بالإضافة ودخول اللام، فلّما أعادوا الجرّ حيث أَمِنَوا إلحاق التّنوين بهما علم أنّ الجرّ غير مقصود بالمنع على حِدَة؛ بل بالتّبعية للتّنوين، وهذا غير مستقيم؛ لأنّه يجوز أنْ يقال: إنّ الاسم إذا أضيف أو دخله[1] اللّام خرج عن شبه الفعل، فصار منصرفاً كما هو مذهب بعضهم؛ لدخول ما لا يوجد في الفعل عليه، فأعيد ما سقط للمشابهة وهو الجرّ، وأمّا للتّنوين فلم يمكن عوده لوجود اللام والإضافة، فلا يعود.

وكان – أي غير المنصرف – **في موضع الجرّ مفتوحاً**، لا يقال: إنّه لو قال بدل قوله (مفتوحاً): (منصوباً) لكان أحسن؛ إذ الفتح من ألقاب البناء، وكلامنا في المعربات، لأنّا نقول: إذا قلنا: هذا منصوب، يكون في قوّة قولنا: هذا مفعول؛ لأنّ النّصب علم المفعوليّة، فلو قال موضع قوله (مفتوحاً): (منصوباً) لكان في قوّة قوله: وكان في موضع الجرّ مفعولاً، وهذا ممنوع؛ إذ الفتحة في (دال) (أحمد) في قولك: مررتُ بأحمدَ، ليست بدالّة على ما دلّت عليه الفتحة في: رأيتُ أحمد، حتّى يصح إطلاق النّصب عليها؛ بل هي حركة / 24 – ب / نائبة مناب أختها لعلّة أوجبت ذلك.

= والشاهد فيه قوله: نعمانٍ، فهو ممنوع من الصرف لكنه جاء منوناً مجروراً للضرورة.

ينظر: تاريخ بغداد 11: 195؛ ودمية القصر 1: 284 – 289؛ ووفيات الأعيان 5: 359 – 363.

(1) في (د): أو دخله الألف واللام.

[الأسباب المانعة من الصرف]

قال المصنّف: والأسبابُ المانعةُ من الصرف تسعةٌ: التّعريفُ، والتأنيثُ، ووزنُ الفعل، والوصفُ، والعدلُ، والعُجْمَةُ، والتّركيبُ، والجمعُ الأقصى، والألفُ والنّون المضارعتان لألفَي التّأنيثِ.

*****

قال الشارح: واللام في قوله: **والأسباب المانعة للصّرف تسعة،** متعلق بقوله: المانعة، **وهي** أي تلك التسعة: **التّعريف، والتّأنيث، ووزن الفعل، والوصف، والعدل، والعجمة، والتّركيب، والجمع الأقصى، والألف والنّون المضارعتان** – أي المشابهتان – **لألِفي التأنيث** في أنّهما زائدتان زيدتا معاً، وفي عدم قبول التّاء، و كون الزّائد الأوّل فيهما ألفاً، وتُساوي الصدر منهما في الوزن فإنّ (سُكرٌ) من (سكران) كـ(حمرٌ) من (حمراء)، فالمراد بالتّعريف ههنا العَلَمَ دون غيره؛ لأنّ المعارف خمسة وهي: العلم، والمضمر، والمبهم، والمعرّف باللام، والمضاف إلى أحدها معنى.

[و][1] ما سوى العلمية غير مانع من الصّرف، أمّا تعريف المضمر والمبهم؛ فلأنّ المضمر والمبهم مبنيّان، وباب ما لا ينصرف في المعربات، وأمّا تعريف المعرف باللام والمضافة إلى أحدها معنى؛ فلأنّهما يجعلان غير المنصرف منصرفاً، أو في حكم المنصرف على اختلاف المذهبين، والأحسن أنْ لا يجعلا المنصرف غير منصرف، وإذا بطلت هذه الأقسام بأسرها تعيّن أنّ التّعريف المانع من الصّرف هو العلمية.

---

(1) [و] ساقطة من (أ) و (د).

قال المصنّف: متى اجتمع فـــي الاسمِ سببان منهـــا أو تكرّر واحـــدٌ منها صحَّ منع الصّرف، وما وُجِدَ فيه ذلك أحـــدَ عشر اسماً: خمســـة في حالة التّنكير، وهـــي: (أَفْعَلُ) صفـــة، نحـــو: أَحمر، و(فَعْلان) الّذي مؤنّثهُ (فَعْلَـــى)، نحو: سَكران وسَكرَى، والمعـــدول، نحـــو: ثُلاثَ ثُلاثَ، ورُباعَ رُبـــاعَ عُدِلا عـــن ثَلاثةً ثَلاثةً وأربعـــةَ أربعـــةً، وما فـــي آخرِه ألِفُ التأنيث ممدودة أو مقصـــورة: كحمراء، وصحراء، وحُبلى، وبُشرى، والجمـــع الأقصى: كأساوِر وأناعيم، وما كـــانَ على مِثالِها منَ الجُمُوع مِمّا بعـــدَ ألِفِه حَرْفان أو ثلاثة أحرُف أوسَطُها ساكِـــنٌ: كمَسَاجِد ومَصابيحَ، وإنْ كـــانَ الأوسَطُ مُتحرِّكاً كانَ الاســـمُ مُنصَرِفاً: كصَياقِلة وطَوَاعِيَة، وإن كانَ ثانـــي الحرفَينِ بَعدَ الألِف ياء حَذّفتَها فـــي الرّفعِ والجـــرِّ ونوَّنـــتَ الاسم، وأَثْبَتَّها في النَّصبِ بغير التنوينٍ، نحـــو: جاءني جَوارٍ، ورأيتُ جواريَ، ومررتُ بجوارٍ، فاعلم.

*****

قال الشّارح: متى اجتمع في الاسم سببان منها – أي من تلك الأسباب التّسعة –، **أو تكرر واحد منها مُنعَ الصرف** – أي مُنع الاسم من الصّرف –، وإنّما منع الاسم من الصّرف عند تحقق السّببين؛ لأنّ كلّ واحد من تلك الأسباب التّسعة فرع لشيء، فالتّعريف فرع التّنكير؛ لأنّ كون الاسم معرفاً بعد كونه منكراً.

والتّأنيث فرع التّذكير؛ إذ مجيئه في الأمر العام مجرّداً عن الزّيادة، ومجيء المؤنّث فيه معها، وما مجيئه معها [حقّه أن][1] يكون فرعاً لما مجيئه يكون بدونها.

ووزن / 25 – أ / الفعل فرع لوزن الاسم؛ لأنّ الفعل فرع الاسم، فيكون وزنه فرعاً لوزن الاسم.

والوصف فرع الموصوف؛ لأنّه تابع له وما هو تابع فهو فرع. والعدل فرع المعدول عنه لتأخرّه. والعجمة فرع العرب؛ لأنّ لغة كلّ قوم أصل بالنّسبة إليهم، ولغة غيرهم فرع على لغتهم. والتّركيب فرع الإفراد؛ لأنّه موقوف عليه، والجمع فرع الواحد؛ لكون حصوله موقوفاً على حصول الواحد.

وأمّا الألف والنّون ففيه خلاف، قال الكوفيون: إنّ الألف والنّون تمنعان الصّـــرف إذا وجد سببٌ

---

(1) ما بين المعقوفين ساقط من (أ).

آخر بالأصالة لا للمضارعة، فحينئذ يكونان فرعين على ما زيدتا عليه. وقال البصريون: ليس لهما معنى يصيران به فرعاً لشيء، من جهة كان [الألف والنّون][1] علامتي التّذكير، فحينئذ لا يكونان فرعين على ما زيدتا عليه، إلا أنّهما يمنعان الاسم من الصرف عند تحقق سبب آخر؛ لمشابهة لألفي التأنيث، وجه المشابهة قد مرّ.[2]

وقول البصريين أولى، إمّا لهذه الجهة، وإمّا لأنّه لو كان كونهما فرعين على ما زيدتا – أي الألف والنّون – عليه سبباً واحداً لكان ما سُمّي، وبصري عند تحقق سبب آخر غير منصرف وهو منصرف، فإذا حصل في الاسم اثنان منهما يصير بهما فرعاً من وجهين، فيشبه الفعل الذي هو فرع الاسم من وجهين:

الأوّل: لأنّ الاسم مستغن عنه في الإفادة، والفعل غير مستغن منه فيها، وما لا يكون مستغنياً فهو فرع.

والثّاني: أنّ الفعل مشتقٌّ من الاسم، والمشتق فرع المشتق منه، فلمّا أشبه ما فيه سببان الفعل من وجهين، قُطِعَ عمّا قُطِعَ عنه الفعل وهو التّنوين، وتبعه الجرّ أو التّنوين والجرّ، و ما تكرر فيه سبب واحد فكأنّه اجتمع سببان فيمنع الصرف، [وأمّا السّبب الواحد غير المتكرر فلا يمنع / 25 – ب / الصرف][3]؛ لأنّ الاسم مع الواحد متمايل بين الأصل وهو الصّرف، وبين الفرع وهو ترك الصّرف، فلم يترجّح ذلك بجانب الفرع[4]، فجذبه الأصل لكونه أصلاً؛ إذ الأصل في الأسماء الصّرف، وإذا اجتمع فيه اثنان ترجّح جانب الفرع على جانب الأصل، فيمنع الصّرف.

وما وُجِد ذلك فيه – أي الاسم الذي وُجِد منع الصّرف فيه – **أحدَ عشر اسماً، خمسة** منها ما لا ينصرف **حالة التّنكير وهي: (أفْعَلُ)**، وهو يمنع الصّرف حال كونه **صفة** في الأصل بالحقيقة لا على التّوهم، وبهذا القيد احترزنا عن (أَرْبَع) في قولنا: (مررت بنسوة أربع)، فإنّه منصرف لعروض الوصفية فيه، واحترز عن مثل (أجدلٍ) و(أخيلٍ)، فإنّهما منصرفان عند سيبويه؛ لعدم

---

(1) ما بين المعقوفين ساقط من (ب) و (ج).

(2) ينظر: ارتشاف الضرب 2: 856 – 857؛ وشرح التصريح 2: 322 – 323.

(3) ما بين المعقوفين ساقط من (ج).

(4) في (ب) و (د): بجانب الفرع على جانب الأصل.

تحقّق كونها أوصافاً في الأصل[1].

وللمعترض أنْ يعترض بأنْ يقول: إنّ صرف (أَرْبَع) إنّما هو لانتفاء شرط وزن الفعل وهو عدم قبول (التّاء)، لكونه قابلاً له، لا لعروض الوصفيّة.

والجواب عنه: إنّ المراد من (التّاء) التي لا يقبلها وزن الفعل وهو تاء التّأنيث، و(التّاء) التي يقبلها (أَرْبَع) ليس بتاء التّأنيث؛ بل تاء التّذكير الموضوعة لعلامة المذكر، فلا يصدق ما ذكرت، فتعين أنّ انصرافه لعروض الوصفيّة، مثل (أَفْعَل) صفة، **نحو: أحمر**، فإنّه غير منصرف للصّفة ووزن الفعل.

ومنه (**فَعْلان**) **الذي** يجيء **مؤنثّه** (**فَعْلَى**)، **نحو: سَكران**، فإنّ مؤنثه يجيء (**سَكرى**)، وهو غير منصرف للصّفة، والألف والنّون.

واحترز بقوله: الذي مؤنّثه (فَعْلى)، عن (فعْلان) الذي يجيء مؤنّثه (فعلانة)، نحو: سُعدانٍ وسُعدانة، وعُريان وعريانة، فإنّه منصرف في حالة النّكرة / 26 – أ /؛ بخروج الألف والنّون عن المضارعة لألفي التّأنيث بدخول (التّاء) عليهما.

والمعدول نحو: ثُلاث، ورُباع، وهما **عُدلا عن ثلاثة ثلاثة، وأربعة أربعة**[2]، فإنّهما غير منصرفين في حالة النّكرة؛ للصّفة والعدل.[3]

---

(1) جعل سيبويه (أجدل) و(أخيل) أسماء وليست صفات، وذلك في باب: ما كان من (أفعل) صفة في بعض اللغات واسماً في أكثر الكلام، فقال: '' وذلك أجدلٌ وأخيلٌ وأفعى، فأجود ذلك أن يكون هذا النحو اسماً، وقد جعله بعضهم صفة ''.

ينظر: الكتاب 3: 200.

(2) في (أ): وأربعة وأربعة.

(3) ما ذكر من أن منعها من الصرف للعدل والوصفية هو مذهب سيبويه والجمهور.

وذهب الزجاج: إلى أنه لا وصف فيها، وأن منعها للعدل في اللفظ وفي المعنى، أما في اللفظ فظاهر، وأما في المعنى فلأن مفهوماتها تضعيف أصولها، فأدنى المفهوم من أحاد: اثنان، ومن ثناء: أربع، وكذا البواقي.

وذهب الفراء: إلى أن منعها للعدل والتعريف بنية الألف واللام، قال: لأن ثُلاث يكون للثالث والثلاثة، =

وما في آخره – أي الاسم الذي حصل في آخره – **ألف التّأنيث**، فإنّه يمنع الصّرف سواء كانت **مقصورة أو ممدودة**، مثال الممدودة: **كحمراء وصحراء**، ومثال المقصورة نحو: **حُبلى وبُشرى**؛ لأن ألف التّأنيث فيهما قامت مقام السّببين، إذ الألف علم التّأنيث كـ(التّاء) في (طلحة)، وبناء الكلمة عليه، حيث لم يكن في الكلام (حُبل) و(بشر) ضم إليه الألف؛ بل هي صيغة موضوعة عليه جرى مجرى تأنيث آخر.

والجمع الأقصى[1]، وتقييده بـ(الأقصى) إشارة إلى أنّ شرط الجمع المانع من الصّرف هو أنْ لا يجمع مرة أخرى جمع التّكسير، وإنّما قلنا: [جمع التّكسير][2]، احتراز عن مثلِ: ((صَواحِبات يوسُف))[3]، فإنّه ليس بجمع التّكسير؛ بل

= ولا يضاف إلى ما يضافان إليه، فلامتناعه من الإضافة كان فيه (أل)، وامتنع من (أل) لأن فيه تأويل الإضافة وإن لم يضف، ورُدّ بجريانها صفة على النكرات.

وذهب الأعلم: إلى أنها لم تنصرف للعدل، ولأنها لا تدخلها التاء، لا يقال: ثلاثةٌ، ولا مَثْلَثَةٌ، فضارعت أحمر.

ينظر: همع الهوامع 1: 86.

(1) يريد صيغ منتهى الجموع: وهي كل جمع تكسير بعد ألف تكسيره حرفان، أو ثلاثة أوسط الثلاثة ساكن، وصيغ منتهى الجموع جزء من جموع الكثرة، ومعروف أن ألف التكسير لا تزاد في كل جموع الكثرة.

فـ(حُمْر) جمع (أحمر) مثلاً لا ألف تكسير فيها، و(طلاب) جمع (طالب) فيها ألف تكسير ولكنها ليست من صيغ منتهى الجموع؛ لأنه ليس بعد الألف إلا حرف واحد.

وصيغ منتهى الجموع ممنوعة من الصرف، ترفع بالضمة: هذه مدارسُ، وتنصب بالفتحة: زرت مدارسَ كثيرةً، وتجر بالفتحة نيابة عن الكسرة: تعلمت في مدارسَ كثيرةً، أما عندما تُعرّف بـ(أل) أو تضاف فتجر بالكسرة: تعلمتُ في المدارسِ.

ينظر: الشامل 568.

(2) ما بين المعقوفين ساقط من (ب).

(3) جزء من حديث نبوي شريف، ونصّه: ((إنَّكُنَّ صَوَاحِبُ يُوسُفَ، مُرُوا أبَا بَكْرٍ فَلْيُصَلِّ بِالنَّاسِ))، وروي أيضاً بلفظ: ((صواحبات يوسف)).

ينظر: صحيح البخاري 5: 50؛ وصحيح مسلم 1: 313؛ وموطأ مالك 1: 170؛ وسنن ابن ماجة 1: 389؛ وسنن الترمذي 5: 573؛ وسنن النسائي 2: 99 – 100.

[جمع السالم][1].

والمراد بالجمع الأقصى: ما يكون بعد ألفه حرفـــان متحرّكان إمّا تحقيقاً **كـ(أساور)**، أو تقديراً وهو إمّا بالإدغام كـ(دوابّ) أو بالحذف كـ(جوار)، أو ثلاثة أحرف أوسطها ساكن، **و**ذلك نحو: **أناعيم.**

وهو – أي الجمع الأقصى – يمنع الصّرف حالة النّكر لتكرر الجمعية، **وما كان على مثالهما** – أي على مثال (أساور) و(أناعيم) – **من الجموع**.

والجار والمجرور أعني: **مما بعد ألفه**، بيان للموصول في قوله: وما كان، أي والجمع الذي كان على مثالهما بأن يكون بعد ألفه **حرفان** متحركان، **أو** بأن يكون بعد ألفه **ثلاثة أحرف أوسطها ساكن**، مثال الجمع الذي كان على مثال (أساور) بأن يكون بعد ألفه حرفان **كـ(مساجد)**، **و**مثال الجمع الذي كان على مثال (أناعيم) بأن يكون بعد ألف ثلاثة أحرف أوسطها ساكن نحو: **(مصابيح)**، فإنّهما غير منصرفين، فإنْ لم يتكرر فيهما الجمعية لمشابهتها إيّاهما من حيث الوزن والامتناع من الجمع مرّة أخرى، **فإنْ كان الأوسط متحركاً كان الاسم منصرفاً كـ(صياقلة)**، وإنّما كان الاسم منصرفاً إذا كان الأوسط متحركاً؛ لأنّه حينئذ يشبه / 26 – ب / المفرد لفظاً ومعنى، و أمّا لفظاً فظاهر؛ إذ هي مثل (كراهية) **و(طواعية)** صورة، وهما مفردان تحقيقاً، وأمّا معنى؛ فلأنّ معنى الجمع كلٌّ يقع على أفراد كثيرة، كما أنّ مفهوم المصدر كذلك.

وإنْ كان ثاني الحرفينِ بعد الألف – أي [ألف][2] الجمع – **ياء حذفتها**، أي الياء **في** حالتي **الرفع والجر ونوّنت الاسم، وأثبتّها** – أي الياء – **في** حالة **النّصب بغير تنوين**، مثاله في حالة الرّفع **نحو: جاءتني جوارٍ**، ومثاله في حالة الجرّ: **مررتُ بجوارٍ**، **و**أمّا في حالة النّصب فتقول: **رأيتُ جواريَ**.

وإنّما أورد بعده **(فاعلمْ)**؛ لأنّ الكلام إذا كان مشكلاً يفتقر إلى التّأمل فإنْ دأبهم يقولون عند عقبه هكذا؛ لأنّ فيه إشكالاً، إذ (جوارٍ) ينصرف في الرّفع والجرّ، ولا ينصرف في النّصب، فكـــان هـــذا الموضع موضع التّأمل؛ فلهـذا قال: (فاعلم)، أو لأنّه لو لم يقل: (فاعلم)، يكـــون (جوارياً)؛

---

(1) في (أ): للتكثير.

(2) [ألف] ساقطة من (أ).

لأنّ العرب تقف حالة النّصب بالألف فيكـــون كـ(صياقلة)، بعد ألف (جوار) ثلاثة أحرف أوسطها متحرك، فتخرج عن حال ما لا ينصرف فيكون كـ(صياقلة)، فلمّا أتى بـ(فاعلم) وقف عند آخره.

ولم تقف على ياء (جواريَ)، أي إنّ أصل (جوار) في حالة الرّفع عند الأخفش[1]: (جواري) بالتّنوين[2]، إذ الأصل في الأسماء الصرف، ومنعه لحصول أسباب عارضة، فلما كانت الضمة على الياء ثقيلة حذفت، فالتقى ساكنان أحدهما التّنوين والثّاني الياء، فحذفت الياء لالتقاء السّاكنين، فإذاً كانت خارجة عن مثال أقصى الجموع؛ لكونه على وزن (سحاب)، و(سواد)، و(بياض)، و(سلام)، و(كلام)، فينصرف.

وأمّا في حالة الجرّ فالياء فيه أُعِلّت مثلما أُعِلَ في الرّفع، هذا عند الأخفش، وأمّا عند سيبويه[3] فإنّ أصل (جوار) في حالة الرّفـــع: جاءتني جواري، بغير تنوين؛ لأنّه غير منصرف عنده، ثم حذفت الضّمة؛ لكونها ثقيلة علـــى الياء، فبقيت ساكنة، فلمّا حذفوا الياء فـي المفـرد / 27 – أ / إذا كانت ساكنة ومكســـورة ما قبلهـا؛ للاكتفاء بالكسرة، نحـــو: ﴿ وَاللَّيْلِ إِذَا يَسْرِ ﴾[4]، و

---

(1) هو أبو الحسن سعيد بن مسعدة، مولى بني مجاشع، توفي سنة (215 هـ)، نحـــوي عالم باللغة والأدب، تلقى العلم على أستاذه سيبويه وكان أكبر منه، وكان أوسط الأخافشة الثلاثة: الأخفـــش الأكبر أستـاذ سيبويه، والأخفش الأصغر تلميذ المبرد، والأخفش الذي نحن بصدده أكثرهم ذكـراً، ولذا ينصرف الذهن إليه بمجـرد ذكر اللقب دون الوصف. من مؤلفاته: المقاييس في النحو، والأوســط في النحو، ومعاني الشعر، والاشتقاق، وتفسير معاني القرآن، وكتاب العروض، وكتاب القوافي.

ينظر: انباه الـرواة 2: 36 – 42؛ ووفيات الأعيان 2: 380 – 381؛ والبلغـــة 145؛ وشذرات الذهب 3: 73؛ والأعلام 3: 101 – 102.

(2) اختلف في تنوين (جوار) ونحوه: فذهب سيبويه إلى أنه تنوين عوض عن الياء المحذوفة لا تنوين صرف. وذهب المبرد والزجاج إلى أنه عوض عن حركة الياء، ثم حذفـت الياء لالتقاء الساكنين. وذهب الأخفش إلى أنه تنوين صرف؛ لأن الياء لما حذفت تخفيفاً زالت صيغة (مفاعل) وبقي اللفظ كـ(جناح) فانصرف.

ينظر: الكتاب 3: 308؛ وحاشية الصبان 3: 360.

(3) ينظر: الكتاب 3: 310 – 312.

(4) الفجر: 4.

﴿ الْكَبِيرُ الْمُتَعَالِ ﴾[1]، استحسنوا حذف الياء في الجمع؛ لكونه ثقيلاً بالنّسبة إلى المفرد، فبقى (جوار)، والتّنوين فيه عند سيبويه[2] عوض عن الحركة، وقيل: عن الياء المحذوفة، والأوّل أولى؛ لأنّ حذف الياء لوجود التّنوين، فلا يكون عوض عنها؛ لأنّها لم تحذف إلا بعد وجوده، وإنّما يكون الشّيء عوض عن الشّيء بعد ثبوت حذفه لغيره.

وأمّا في حالة النّصب فبالاتّفاق غير منصرف، ولو قيل في حالة الجرّ: (مررتُ بجواريَ) بالفتحة، لكان له وجه لكونه غير منصرف، وخفّة الفتحة على الياء.

*****

قال المصنّف: وسِتَّةٌ في حالةَ التّعريفِ وهيَ: الاسمُ الأعْجَمِيّ العَلَمُ، نحو: إبراهيم وإسماعيل، فإن سَمَّيتَ بِنحوِ: (لِجامٍ) أو (فِرِنْد) رَجُلاً صرفتَهُ؛ لأنّ العُجْمة النّكريّة غيرُ مُؤَثّرةٍ في مَنْعِ الصّرفِ، وما في آخِرِه ألِفُ ونون مزيدتان: كعُثمان وسُفيان، وما فيه وَزْنُ الفِعْلِ كأحْمَدَ ويَزيدَ ويَشْكُرَ، والمعدول: كعُمَر وزُفَر، عُدِلا عن عامِر وزافِر المعرفَتَينِ، والمؤنثُ لفظاً: كطَلْحَة وسَلَمَة، أو معنى: كسُعاد وزَينب، والاسمان جُعِلا اسماً واحداً كَمعدي كَرب وبَعْلَبك.

*****

قال الشّارح: وستّة من أحد عشر[3] لا ينصرف **حالة التّعريف، وهي:**

[الاسم][4] الأعجمي[5] العلم، مثاله **نحو: إبراهيم وإسماعيل،** فإنّهما غير منصرفين للعلمية

---

(1) الرعد: 9.

(2) قال: " لأن هذا التنوين جعل عوضاً، فيثبت إذا كان عوضاً كما ثبتت التنوينة في (أَذْرِعاتٍ) إذ صارت كنون (مُسلِمين) ".

ينظر: الكتاب 3: 310.

(3) في (ج) و (د): من أحد عشر اسماً ما.

(4) [الاسم] ساقطة من (ج).

(5) الاسم الأعجمي: هو ما نقل من لسان غير عربي.

ينظر: موسوعة النحو والصرف والإعراب 108.

والعجمــة، فـإذا نكّرتهما بأنْ سمّيتهما أشخاصاً متعـددة[1]، صرفتهما لبقائهما بلا سبب حينئذ؛ لأنّ العلمية شرط في العجمة، **وإنْ سمّيت بنحو: (لِجامٍ)[2]، أو (فِرِند)[3] رجلاً صرفتَهُ؛ لأنّ العُجمة النّكريّة غيرُ مؤثرةٍ في منعِ الصّرفِ؛** لكونها ممتزجة بكلامهم في دخول التّنوين، وحرف التّعريف، والإضافة.

والثّاني من تلك السّتة التي يمنع الصّرف حالة التّعريــف: **ما في آخِــرِه** – أي الاسم الذي يكون في آخره – **ألف ونون مزيدتان**، مثاله: **كعثمان وسفيان**، فإنّهما لا ينصرفان؛ للعلمية وللألف والنّون المزيدتين، فإنْ نكّرتهمــا صرفتهما؛ لبقائهما بلا سبــب، إذ العلمية شــرط فيهما إذا كانا في الاسم.

ولسائل أنْ يسأل بأنْ يقول: إنّ [المسمّى][4] بنحو: (بحران)، ينبغي أنْ يكون غير منصرف، معرباً بإعرابه؛ للعلمية وللألف والنّون، مع إنّه منصرف.

ويمكن أنْ يجاب عنه بأنْ يقال: إنّ المراد من الألف والنّون المتلازمتان، بحيث لا ينفكّ أحدهما عن الآخر بوجه، بخلاف الألف / 27 – ب / والنّون في المثنى؛ لأنّهما ليس كذلك، لانفكاك النّون عن الألف عند الإضافة، والألف عن النّون في حالة الجرّ والنّصب.

والثّالث من تلك السّتة المانعة الاسم من الصرف حالة التّعريف: **ما فيه وزنُ الفعلِ**، مثاله **كـ(أحمد، ويزيد، ويشكر)**، فإنّهما غير منصرفين؛ للعلمية ووزن الفعل.

اعلم أنّ وزن الفعل إنّما يمنع الاسم من الصرف عند تحقق سبب آخر بشرطين:[5]

---

(1) في (أ): أشخاصاً متعددة فيهما.

(2) اللِّجام: معروف، وذكر قوم أنه عربي، وقال آخرون: بل هو معرب، ويقال إنه بالفارسية (لغام).

ينظر: معرب الجواليقي 144.

(3) الفِرِنْد: فارسي معرب، وهو جوهر السيف وماؤه وطرائقه، وقد حكي بالفاء والباء، والفِرِنْدُ: الحرير.

ينظر: معرب الجواليقي 120.

(4) في (ب) و (ج): المثنى إذا سمي به.

(5) شروط موافقة وزن الفعل هي:

الأول: أن يكون خاصاً به بأن لا يوجد في الاسم دون ندور إلا فـي علم منقول منه كانطلق واستخرج إذا سمي بهما، أو في أعجمي معرب، أو غالباً فيه، ويعبر عنه (بالأولى به) بأن يوجـــــد في الاسم والفعل، وأوّله =

أحدهما: عدم قبول التّاء، ولهذا انصرف (يعمل).

والثّاني: أنْ يختص بالفعل، ولهذا انصرف (ودّ) و [(سدّ)][1].

والرّابع من تلك السّتة [التي][2] تمنع الاسم من الصرف حالة التعريف: **المعدول**، مثاله **كـ(عُمَر، وزُفَر)**، فإنّهما غير منصرفين للعلميّة والعدل، وإنّما قال: **عُدِلا عن (عامِر، وزافِر) المعرفَتَينِ**؛ لأنّهما لو كانا معدولين عن نكرتين لوجب أنْ يكون كلّ واحد منهما اسماً مستعملاً للنّكرة، وليس بشيء في النّكرة يسمّى (عمر، وزفر)، وأمّا زفر في قوله:

..... يَأبَى الظُّلامَةَ مِنْهُ النَّوْفَلُ الزُّفَرُ[3]

= زيادة من الزيادات التي في أول المضارع.

الشرط الثاني: أن يكون لازماً، ليخرج نحـــو: امرُؤٌ وابنُمٌ عَلَمــين، فإنهما على لغـة الإتباع في الرفع كاخْرُج، وفي النصب كاعلمْ، وفي الجر كاضْرِب، ولا يمنعان مـــن الصرف؛ لأن الوزن فيهما ليس بلازم إذ لم تستقر حركة العين، فلو سمي بهما على لغة يلتزم الفتح منعا.

الشرط الثالث: أن يخرجه إلى شَبه الاسم سكون تخفيفٍ ليَخرُج نحو: رُدّ.

الشرط الرابع: أن يكون معه علميّة: كخَضّم اسم العنبـــــر بن عمـرو بن تميم، وبذّر: اسـم بئر، وعثّر: اسم واد بالعقيق، وأحمد.، ويزيد، ويشكر، وأجمع وأخواته في التوكيد.

أو وصفيّة: ولها شرطان:

أحدهما: أن تكون أصلية كأحمر، بخلاف العارضة: كمـررت برجل أرنبٍ، أي: ذليـل، وبنســـــوة أربع، فإنهما مصروفان، لأن الوصفية بهما عارضة.

الثاني: أن لا يقبل تاء التأنيث، احترازاً من نحو: مررتُ برجـل أُبَاترٍ، وأُدابرٍ، فإنهما مصروفـــان وإن كان فيهما الوزن والوصفية الأصلية، لدخول التاء عليهما في: امرأة أُباترة، وأُدابرة.

ينظر: همع الهوامع 1: 97 – 100.

(1) في (أ): شدّ.

(2) [التي] ساقطة من (أ) و (ب) و (ج).

(3) عجز بيت من البسيط، لعامر بن الحرث، أحد بني عامر بن عـوف بن وائل بن معـــن، كنيتـــه أبو قحافـة، يلقب بأعشى باهلة، وصدر البيت:

أخو رَغَائِبَ يُعْطيها ويُسْأَلُها .....

والبيت في: الأصمعيات 90؛ والكامل في اللغة 1: 80؛ والاشتقـــاق 53، 214؛ وجمهـرة اللغة 2: 322، =

فإنّه صفة كـ(زافر) وليس بمعدول، ولو سميت بـ(زفر) هذا صرفته، و(عمر) أذهَبُ في هذا؛ لأنّه لم يوجد إلا في الأعلام، وإذا لم يستعمل في النّكرة علمنا أنّه عُدِلَ عن (عامر) معرفة، وكذا قال صاحب "الضّوء"[1] في هذا المقام.

والخامس من تلك السّتة التي لا ينصـــرف في حالة التّعريـف: **المؤنثُ لفظـاً**، مثاله: **كـطَلْحَة**، و **[سلمة]**[2]، فإنّهما ممتنعان من الصرف للعلمية والمؤنث لفظاً.

واعلم أنّ العلمية مشروطة فيه؛ لأنّه [لو][3] لم يكن علماً لكان في معرض الزّوال، فلا يكون لازما.

والتّأنيث المعتبر في هذا الباب هو اللازم، ولهذا صُرِف (قائمة) في قولنا: مررتُ بامرأة قائمة، مع تحقق الوصف والتّأنيث.

وفي إيراد (سلمى) نظر؛ لأنّ البحث فيما كان غير منصرف في حالة التّعريف / 28 – أ /، لا في حالة التّنكر، وهو غير منصرف فيهما معاً كما عرفت، وقد وقع في بعض النّسخ (**وسلمة**) وهو مستقيم، ولعل (سلمى) كان تصحيفاً عن الكاتب.[4]

= 3: 160، 359؛ و أمالي المرتضى 2: 21؛ وأسـرار البلاغة 335؛ ولسـان العرب 7: 40، 12: 159، 14: 328؛ وخزانة الأدب 1: 185، 186، 195.

قوله: يأبى، أي يرفع، والظلامة: اسم الظلمـة التي تطلب من الظالم، والنوفـل: الرجـل الكثير العطايـا، والزفر: السيد.

والشاهد فيه قوله: (الزفر)، فقد جاء في هذا البيت صفة النوفل، وليس بعلـم ولا معـدول، ولهذا لو سميـت بزفر هذا صرفته.

(1) هو محمد بن محمد بن أحمد تاج الدين الأسفراييني، توفي سنة (684 هـ)، نحـوي لغـوي، من مؤلفاتـه: شرح المصباح للمطـرزي في النحو وسماه "ضوء المصباح"، لب الألباب فـي فاتحة الإعراب، ورسالة في الجملة الخبرية، ورسالة في شرح القصيدة الطنطرانية.

ينظر: كشف الظنون 2: 1708؛ والأعلام 7: 31؛ ومعجم المؤلفين 11: 180.

(2) في (أ): حمزة.

(3) [لو] ساقطة من (ب) و (ج).

(4) يقصد متن "المصباح".

أو المؤنث **معنى**، مثاله: **كسعاد وزينب**، فإنّهما لا ينصرفان للعلمية والتّأنيث معنى، واعلـم أنّ العلمية فيه مشروطة أيضاً؛ لأنّه لو لم يكن علماً لم يكن غير منصرف[1]، ولهذا كان (جريح) في قولنا: مررتُ بامرأة جريح، منصرفاً مع إنّ [فيه تاء][2] التّأنيث معنى وصّفة.

والسّادس من تلك السّتة التي يكون غير منصرف حالة التّعريف: **الاسمان** اللذان **جُعِلا اسماً واحداً**، مثالهما: **كمعدي كرب، وبعلبك**، فإنّهما ممتنعان من الصّرف للعلمية والتّركيب، فإذا نُكّرا صُرفا؛ لزوال أحد السّببين.

فإنْ قيل: كان عليه أنْ يقول: إذا لم يتضمّن الثّاني معنى الحرف، وأنْ لا يكون الثّاني صوتاً؛ ليخرج (خمسة عشر) و (سيبويه)، فإنّ كلّ واحد منهما اسمان جعلا اسماً واحداً، فإذا سميت به لا يكون غير منصرف؛ لأنّه من المبنيّات.

قلنا: لا حاجة إلى هذين القيدين؛ لأنّ كلامه في ما لا ينصرف، وهو معرب، وهذان مبنيّان.

*****

قال المصنّف: وكلُّ ما لا ينصر فُ في المعرفة ينصرف في النَّكِرَة، إلا نحو: أحْمر، إنْ سَمَّيتَ به رَجُلاً، وكذا ما فيه ألِفُ التّأنيث مقصورة أو ممدودة كحَمْراء، وصَحْراء، وحُبْلى، وبُشْرى، و(فَعْلان) الّذي مؤنثَه (فَعْلى)، والجَمعُ الأقصَى، والثّلاثيّ السّاكنُ الأوسطِ يجوز فيه الصّرفُ وتركُهُ، نحو: هِنْد، ودعْد، ونوحُ، ولوط، وما فيه سببٌ ثالث كماه وجورَ؛ فإنه لَمْ ينصرف البَتّة، وكذا المُتحرك الأوسط: كَسَقَر؛ فإنّ حكمَه حُكم الرُّباعي: كَسُعاد وزَينب.

*****

قال الشّارح: وكلّ ما لا ينصرف في المعرفة ينصرف في النّكرة؛ لبقائه بلا سبب، إنْ كان السّبب الآخر غير العدل ووزن الفعل؛ لأنّ العلمية شـــرط في غيرهما، وإذا انتفت[3] انتفى السّبب الآخر لانتفـاء شرطــه، وانتفاء الشّـرط يستلـزم انتفـاء المشـروط، فبقـي بـلا سبـب وإنْ كـــان السّبب العدل أو وزن الفعل، فإذا نُكّر بقى بسبب واحد؛ لأنّ العلميـة ليست بشرط فيهما؛

---

(1) في (أ): لم يكن غير منصرف فيه.

(2) ما بين المعقوفين ساقط من (أ) و (ب) و (ج).

(3) في (ب) و (ج): وإذا انتفت العلمية.

[لأنه لو كانت العلمية شرط فيهما][1] لبقى بلا سبب على تقدير انتفائها.

أمّا بيان أنّها ليست بشرط في العدل، فلاستقلال العدل مع سبب آخر في منع الصرف من غير العلمية، فلو كانت شرطاً فيه لم يمنع الصّرف / 28 – ب / من غيرها، لكنّه يمنع الصّرف من غيرها كـ(ثلاث)، فلم ينصرف للعدل والصّفة.

وأمّا بيان أنّها ليست بشرط في وزن الفعل، فلكونه مانعاً من الصّرف بدونها، نحو: أحمر، فلم ينصرف لوزن الفعل والصّفة، **إلا نحو: أحمر، إنْ سميت به رَجُلاً**. هذا استثناء من قوله: ينصرف في النّكرة، فإنّه غير منصرف في النّكرة أيضاً عند سيبويه[2]، وحجته أنّه كان في أوّل أحواله غير منصرف للوصف [و][3] وزن الفعل، فلمّا سمي به كان الوصف زائلاً، فإذا نُكّر أُعيد إلى أصله الذي ثبت له من منع الصّرف.

وأمّا عند الأخفش[4] فإنّه منصرف في النّكرة، وحجته أنّ الوصفية الأصلية قد زالت بالعلمية، وهي [قد زالت][5] بالتّنكير، فبقي على سبب واحد، فيلزم عليه انصراف (أفضلُ منك) [مثلاً][6] إذا نُكّر بعد العلمية مع إنّه غير منصرف عنده، وظهر من هذا أنّ الاستثناء على قول سيبويه لا على قول الأخفش.

وكذا ما فيه ألف التّأنيث مقصورة كانت **أو ممدودة، كـ(حبلى، وبشرى، وحمراء، وصحراء)** غير منصرف في النّكرة أيضاً كما مرّ، وكذا **(فَعْلان) الذي** يجيء **مؤنّثه (فَعْلى)** كان غير منصرف في النّكرة، كما أنّ عدم الانصراف في أوّل الأحوال للألف والنّون المزيدتين، واعتبار

---

(1) ما بين المعقوفين ساقط من (أ).

(2) ينظر: الكتاب 3: 193، 198.

(3) زيادة من الباحثة.

(4) ذهب الأخفش إلى أن الوصف كـ(أحمر) إذا سمي به ثم نكر فإنّه يصرف؛ لأنه ليس فيه إلا الوزن، ومعنى الوصف قد ذهب بالتسمية.

وأجاب الجمهور بأنه شبيه بالوصف وشبه العلة في هذا الباب علة.

ينظر: همع الهوامع 1: 116.

(5) ما بين المعقوفين ساقط من (أ) و (ج).

(6) [مثلاً] ساقطة من (أ).

الصّفة الأصلية عند التنكير، وإذا سميت لم ينصرف أيضاً؛ للتّعريف وللألف والنّون، فإذا نكرت زالت العلمية، وأُعيد إلى أصله الذي ثبت له من منع الصرف، **نحو: (سَكْران، وسَكْرى)** عند سيبويه[1]، وأمّا عند الأخفش[2] فإنّه منصرف في النّكرة كما انصرف (أحمر) فيها عنده.

وأمّا الجمع الأقصى، نحو: (مساجد)، فإنّه إذا سمي به لم ينصرف؛ لأنّه قد شابه الأعجمي المعرفة حيث لم يكن له نظير في الآحاد، فإذا نُكّر لم ينصرف أيضاً في قول الأخفش[3]، كما ينصرف نحو: (أحمر) في قوله بعد التّنكير؛ إذ المشابهة بالأعجميّ بمنزلة سببين، وإذا كان / 29 – أ / الأمر على ما قلنا يجب أنْ لا ينصرف بعد التّنكر على مذهبه أيضاً؛ لأنّ التّنكير غير مزيل مشابهة الأعجمي، وإنْ جعلنا مشابهة الأعجمي سبباً والتّعريف سبباً آخر، يكون انصرافه على مذهب الأخفش واجباً بعد التّنكير؛ لزوال أحد السّببين بالتّنكر كما في نحو: (أحمر)، و أمّا عند سيبويه[4] فيعود إلى أصله.

والثّلاثي السّاكنُ الأوسط أي الثّلاثي الذي سكن أوسطه، **يجوز فيه الصّرف وتركه** – أي ترك الصرف –، مثاله **نحو: هِنْد، ودَعْد، ونُوْح، ولُوْط**، أمّا جواز ترك الصّرف فلوجود السّببين المانعين من الصّرف، وأمّا جواز الصّرف فلمقاومة سكون الأوسط أحد السّببين، فبقي على سبب واحد، والسّبب الواحد لا يمنع الصّرف، إلا أنّ الانصراف أولى من تركه، بدليل وقوعه منصرفاً في قوله تعالى: ﴿ كَذَّبَتْ قَوْمُ نُوحٍ الْمُرْسَلِينَ ﴾[5] بالتّنوين، وقوله تعالى: ﴿ وَلَمَّا جَاءَتْ رُسُلُنَا لُوطًا سِيءَ بِهِمْ ﴾[6].

وأمّا ما فيه سبب ثالث كـ(ماه، وجور) في اسم بلدتين، **فإنّه لم ينصرف البتّة** لوجود الأسباب،

---

(1) ينظر: الكتاب 3: 215 – 217.

(2) ينظر: همع الهوامع 1: 117.

(3) قال السيوطي في "همع الهوامع": '' الجمع المتناهي إذا سمي به ثم نكّر ذهب الأخفش أيضاً إلى صرفه، وخالفه الجمهور ''.
ينظر: همع الهوامع 1: 117.

(4) ينظر: الكتاب 3: 228 – 230.

(5) الشعراء: 105.

(6) هود: 77.

ولا يجوز فيه الصّرف بالمقاومة؛ لبقاء السّببين على تقديرها.

وكذا الثلاثي **المتحرك الأوسط،** نحو: (**سَقَر**) اسم امرأة، لم ينصرف البتّة وإنْ لم يتحقق فيه الأسباب.

و(الفاء) في قوله: (**فإنَّ حُكمَه**) للتعليل، أي: لأنّ حكمه **حكم الرُّباعي كـ(سُعاد، وزَينَب)**؛ لتنزل حركة الأوسط منزلة الحرف الرّابع، والدّليل على تنزلها منزلة الحرف الرّابع أنّهم قالوا في النّسبة إلى (حبلى): (حُبليّ، وحُبلويّ)، بالحذف في الأوّل والقلب في الثّاني، ولم يجروا في مثل: (حُبارى) إلا الحذف، نحو: حُباريّ، ولم يقولوا: حباروي؛ لأجل وقوع الألف خامسة، ثم إنّهم جعلوا نحو: (جمزى) – وهي اسم ناقة سريعة [السير][1] – بمنزلة (حباريّ) في عدم جواز القلب، وإنْ كانت / 29 – ب / الألف رابعة؛ لتنّزُلِ حركةِ الوسط منزلة الحرف الرّابع، حتّى كأن الألف وقعت خامسة، فكذلك ههنا أجروا نحو: (سقر)، مجرى (سعاد، وزينب) فلم يصرفوه.[2]

---

(1) [السير] ساقطة من (ج).

(2) ينظر: المقاصد الشافية 5: 626 – 629.

قال المصنّف: ونحو (حَذامِ، وقَطامِ) فيه مَذهَبان: الإعراب معَ منعِ الصَرفِ لِكونِها مَعدولَة عن (حَاذِمة، وقاطِمة)، والآخر البِناء على الكسرِ وعليه قوله:

إذَا قَالَتْ حَذَامِ فَصَدِّقُوهَا فَإنَّ القَوْلَ مَا قَالَتْ حَذَامِ[1]

وكَذا فَعالِ الّتي تختصُّ بنداء المُؤنث، نحو: يا لَكاعِ، ويا فَسَاقِ، ويا خَبَاثِ، وكَذا (فَعالِ) الّتي بمعنى الفِعْل، نحو: نَزالِ وتَراكِ، بمعنى: انزِل واترُك.

*****

قال الشّارح: ونحو: حَذام من (فعال) التي عدلت عن (فاعِلة)، **فيه مذهبان**: الأوّل: **الإعراب مع منع الصرف**؛ لأنّ فيه علمية وعدلاً وتأنيثاً، وإنّما قلنا: إنّه معدول؛ **لكونها** – أي (حذام) –**معدولة عن (حاذِمة)**، هذا مذهب بني تميم[2].

---

(1) هذا البيت من الوافر، وهو للجيم بن صعب، وحذام التي يذكرها في البيت امرأته.

وهو من شواهد: الكامل في اللغة 2: 591؛ والعقد الفريد 3: 18؛ والخصائص 2: 178؛ وشرح المفصل لابن يعيش 4: 64؛ ولسان العرب 6: 202، 14: 268؛ وأوضح المسالك 4: 131؛ وشرح شذور الذهب 129؛ وشرح قطر الندى 31؛ ومغني اللبيب 1: 237؛ وشرح ابن عقيل 1: 105؛ والمقاصد النحوية 3: 335؛ وشرح الأشموني 2: 265؛ وشرح التصريح 2: 347؛ وشرح شواهد المغني 2: 596.

الشّاهد فيه قوله: (حذام) بالكسر وهو فاعل في الموضعين، فدل ذلك على أنه مبني على الكسر، وهي لغة الحجازيين.

(2) تميم: قبيلة عظيمة من العدنانية تنتسب إلى تميم بن مُرّ بن أُد ابن طابخة بن إلياس بن مضر بن نزار ابن معد بن عدنان. كانت منازلهم بأرض نجد دائرة من هنالك على البصرة واليمامة، حتى يتصلوا بالبحرين، وانتشرت إلى العُذَيب من أرض الكوفة، ثم تفرقوا في الحواضر.

ينظر: نهاية الأرب 188؛ ومعجم قبائل العرب 1: 126.

مذهب بني تميم هو إعراب هذه الأسماء إعراب ما لا ينصرف إلا فيما كان آخره راء، فمعظم بني تميم وافقوا الحجازيين في البناء على الكسر، وبعضهم أعرب حسب منهجه فيما ليس آخره راء، وهو منعه من الصرف.

ينظر: لغة تميم 498.

والمذهب **الآخر**: **البناء على الكسر**، تشبيهاً له بـ(فعال) الواقعة موقع المبني، فـ(حذام) كـ(نزال) في الحركات والسكنات، وهو واقع موقع المبني، هذا مذهب الحجازيين[1]، وأشار إلى ترجيح المذهب الثّاني بقوله: **وعليه** – أي [وعلى البناء][2] على الكسر –، **قوله** – أي قول الشاعر – وهو:

إذَا قَالَتْ حَذَامِ فَصَدِّقُوهَا فَإنَّ القَوْلَ مَا قَالَتْ حَذَامِ

حيث بُني (حذام) على الكسر مع كونها فاعلاً للفعل في الموضعين، **وكذا** بني على الكسر **(فَعال) التي تختص بنداء المؤنث**، مثالها **نحو: يا لَكاع، ويا فَساق، ويا خَباث**، تشبيهاً لها بـ(فعال) التي وقعت موقع المبني.

فإنْ قيل: إنّ قوله: يختصّ بنداء المؤنّث، يقتضي أنْ لا يوجد في غير النّداء، لكنّه موجود في غيره في قول الشاعر:

أُطَوِّفُ مَا أُطَوِّفُ ثُمَّ آوِي إلَى بَيْتٍ قَعِيْدَتُهُ لَكَاعِ[3]

---

(1) الحجاز: هي المنطقة الغربية من شبه الجزيرة العربية. والحجاز جبل ممتد حال بين الغور – غور تهامة – ونجد فكأنه منع كل واحد منهما أن يختلط بالآخر فهو حاجز بينهما، قال الخليل: سمي الحجاز حجازاً لأنه فصل بين الغور والشام وبين البادية.

ينظر: معجم البلدان 2: 218.

أجمع الحجازيون على بناء ما كان على وزن (فَعال) وليس آخره الراء على الكسر في جميع أحواله، مثل: حذامِ ورقاشِ.

ينظر: دراسة اللهجات العربية القديمة 47.

(2) ما بين المعقوفين ساقط من (ب).

(3) البيت من الوافر، وهو للحطيئة، وهو مذكور في ديوانه 131.

وهو من شواهد: المقتضب 4: 238؛ وجمهرة اللغة 2: 279؛ وشرح المفصل لابن يعيش 4: 57؛ وشرح الكافية لابن مالك 3: 1331؛ ولسان العرب 13: 228؛ وأوضح المسالك 4: 45؛ وشذور الذهب 127؛ وشرح ابن عقيل 1: 139؛ والمقاصد النحوية 1: 287، 3: 231؛ وشرح الأشموني 2: 162؛ وشرح التصريح 2: 241؛ وهمع الهوامع 1: 282، 3: 63؛ وخزانة الأدب 2: 404، 405؛ والدرر 1: 143، 390. =

والجواب عنه: شاذ لا يُعتد به.

وكذا بُني على الكسر **(فَعال) التي** كانت **بمعنى الفعل**، أي الأمر، مثالها **نحو: (نَزَال، وتَرَاك)**، فإنّهما **بمعنى: انزِل، واترُك**، وأمّا بناءهما فلوقوعها موقع المبني، وأمّا البناء على الكسر مع إنّ الأصل في البناء السكون؛ فللهرب من اجتماع السّاكنين، و(فعال) هذه قياسية في كل فعل ثلاثي عند سيبويه[1]، وسماعية عند غيره.[2]

= والشاهد فيه: استعمال (لكاع) في غير النداء، وقد جاء في هذا الموضع خبراً للمبتدأ (قعيدته)، وحق هذه الكلمة وكل ما كان على وزنها مما هو سب للأنثى ألا يستعمل شيء منه إلا في النداء.

(1) قال: '' إذا كان الاسم على بناء (فَعالِ) نحو: حَذامِ ورَقاشِ، لا تدري أصله أمعدول أم غير معدول، أم مؤنث أم مذكر، فالقياس فيه أن تصرفه لأن الأكثر من هذا البناء مصروف غير معدول، مثل الذهاب والصلاح والفساد والرّباب. واعلم أن (فَعال) جائزة من كل ما كان على (فَعَل) أو (فَعُل) أو (فَعِل)، ولا يجوز من (أَفْعَلْتُ) لأنا لم نسمعه من بنات الأربعة ''.

ينظر: الكتاب 3: 280.

(2) ينقاس (فَعال) في السبّ وفي الأمر وفاقاً لسيبويه، وخلافاً للمبرد من كل فعل ثلاثي مجرد تام متصرف، نحو: (يا لآم، ويا قذار) بمعنى: يا لئيمة، ويا قذرة، و(جلاس، ونطاق، وقوام) بمعنى: اجلِس، وانطق، وقم، فلا يبنى من غير ثلاثي ولا من مزيد؛ بل يقتصر فيه على ما سمع نحو: (دراك) من (أدرك) خلافاً لابن طلحة، ولا من ناقص فلا يجوز (كوان منطلقاً)، ولا (بيات ساهراً) بمعنى: كن، وبت، ولا من جامد فلا يجوز: (وذار) ولا (وداع زيداً) بمعنى: ذَر، ودع.

ينظر: همع الهوامع 3: 63.

قال المصنّف: وكُلُّ ما لا ينصرفُ، إذا أُضيفَ أو دخلَهُ الألفُ واللامُ انْجَرَّ بالكَسرِ، تقول: مررتُ بالأحمرِ، والحَمراءِ، وبِعُمَركم، وبِعُثمانِنا.

*****

قال الشّارح: وكلُّ ما لا ينصرف إذا أُضيفَ أو دخله الألف واللام انجرَّ بالكسر، أمّا انجـــراره [بها][1] عند الإضافة أو دخول الألف واللام عليه على مذهب من يقول: إنّ المقصود في باب [منع الصّرف][2] منع التّنوين، وامتناع الجرّ بالتّبعية؛ فلأنّ / 30 – أ / التّنوين إذا لم يتصور سقوطه قبل ثبوته، فلا يتصور سقوط التّابع وهو الجرّ، وأمّا الانجرار بها عند كل واحد منهما على مذهب من يقول: إنّ المقصود في باب ما لا ينصرف منع الجرّ أيضاً؛ فلأنّ الاسم إذا أُضيف أو دخله الألف واللام خرج عن شبه الفعل؛ لدخول ما لا يوجد في الفعل، فأُعيد إليه ما منع منه للمشابهة وهو الجرّ، وأمّا التّنوين فلم يمكن عوده؛ لعدم إمكان إعادته بالإضافة أو بالألف واللام للمنافات.

وإنّما قال: انجرّ، ولم يقل: انصرف؛ لأنّ في انجراره ليس خلاف، وإنّما هو في انصرافه، قال بعضهم: إنّه منصرف مطلقاً؛ لأنّه إذا دخل عليه ما هو من خواص الاسم خرج عن مشابهة الفعل، فرجع إلى أصله فانصرف لذلك.

وقال الآخرون: إنّه غير منصرف مطلقاً، عملاً بالعلّتين.[3]

_____.....

حاجي بابا: فإن قيل: لِمَ قال المصنف: انجر، ولم يقل: انصرف ؟

اشارة إلى الاختلاف؛ لأن انصرافه مختلف وانجراره متفق، ولهذا قال المصنف: انجر، ولم يقل: انصرف. (النسخة (د) 37- ب).

_____

(1) [بها] ساقطة من (د).

(2) ما بين المعقوفين ساقط من (ج).

(3) الخلاف مبني على الخلاف في تعريف الصرف، فمذهب المحققين أنه التنوين وحده، وقال آخرون: هو الجر مع التنوين.

وإذا أضيف ما لا ينصرف، أو دخلته الألف واللام كُسِر في موضع الجر، وفي ذلك وجهان: =

والحقّ في ذلك التفصيل وهو أنْ يُقال: إنْ [كان][1] أحد السببين المانعين من الصّرف زائلاً بالإضافة أو بدخول الألف واللام عليه، كان الاسم منصرفاً كـ(أحمد [، وعمر][2])، وإنْ [لم يزل][3] كان غير منصـرف كـ(مساجد، وأحمر، وسكران) صفـة عملاً بالعلتين، **تقول** عند دخول الألف واللام عليه: **مررتُ بالأحمرِ والحمراء،** وعند الإضافة: مررتُ **بِعُمركم وبِعُثمانِنا،** ولو قدم مثال الإضافة على مثال ما دخله الألف واللام لكان أحرى؛ نظراً إلى اللف والنشر[4] مرتباً.

= أحدهما: أن كسرة الجر سقطت تبعاً لسقوط التنوين بسـبب المشابهة. وسقوطه بالألف واللام والإضافة بسبب آخر، فلا يسقط الجـر تبعاً له، ولذلك قال النحويـون: فأمـن منه التنوين، أي: أن سقـوط التنوين بسبـب المشابهة كان استحساناً لا ضرورة، ولذلك للشاعـر اتّباعه، فأما سقوط الألف واللام والإضافة فكالضرورة، ولذلك لا يسوغ للشاعر الجمع بينهما.

والوجه الثاني: أنه بالألف واللام والإضافة يبعد من شبه الفعل الحاصل بالفرعية، فيعود إلى حقّه من الجر.

والاسم بعد دخول الألف واللام والإضافة غير منصـرف، لما تقدم أن مانع الصرف قائم، وأن الجـر سقـط لزوال ما سقط تبعاً له. وقال قوم: هو منصرف، وبنوه على أصلين: أحدهما: أن الجر من الصرف.

والثاني: أنه بدخول الألف واللام ضعف شبه الاسم بالفعل، على ما تقدم.

ينظر: التبيين 164 – 165؛ واللباب في علل البناء والإعراب 1: 72، 521 – 522.

وقال ابن يعيش: '' إنّ أبا الحسـن وأبا العبـاس – رحمهما الله – ذهبا إلى أن غير المنصرف مبني في حال فتحه إذا دخله الجار، والمحققون على خلاف ذلك وهـو رأي سيبويـه، فعلى هذا القـول إذا قلت: نظرت إلى الرجل الأسمر وأسمركم، فالاسم باقٍ على منع صرفـه وإن انجر؛ لأن الشبه قائم، وعلـم الصـرف الذي هو التنوين معدوم، وعلى القول الأول يكون الاسم منصرفـاً؛ لأنه لما دخله الألف واللام والإضافـة وهما خاصة للاسم بعد عن الأفعال وغلبت الاسمية فانصرف ''.

ينظر: شرح المفصل لابن يعيش 1: 58.

(1) في (أ): وجد.

(2) ما بين المعقوفين ساقط من (د).

(3) ما بين المعقوفين ساقط من (ج).

(4) اللّف والنشـر: هو فن في المتعددات التي يتعلق بكـل واحـد منها أمر لاحق، فاللّف يشار به إلى المتعدد الذي يؤتى به أوّلاً، والنشر يشـار به إلى المتعدد اللاحق الذي يتعلـق كل واحد منه بواحد من السابق دون تعيين، أمّا ذكر المتعددات مع تعيين ما يتعلق بكل واحد منها فهو التقسيم.=

.....

= فإذا أتى المتكلم بمتعدد، وبعده جاء بمتعدد آخـــــر يتعلـق كل فرد من أفراده بفرد من أفراد السابق بالتفصيل ودون تعيين سُمي صنيعه هذا لفاً ونشراً، كأن نقـــول: طلعـــت الشمس وبزغ القمر نهاراً وليلاً، عَمَّ السحابُ والسيلُ السماءَ والواديَ، عاد الفرسانُ والجُنْدُ والأسرى مُقَيَّدين ورجـــالاً ورُكباناً، أي: فالفرسان عادوا رُكباناً، والجند عادوا مشاةً، والأسرى جاءوا مقيدين.

والمتعدد السابق له وجهان، إما أن يأتي لَفُّهُ مُفَصّلاً، وإما أن يأتي لَفُّهُ مُجْمَلاً.

أ- اللّف المفصّل: إذا جاء لفُّ المتعدد السابق مفصّلاً، فالنشـــــر اللاحق له وجهـــان: الوجه الأول: أن يأتي النشر على وفق ترتيب اللّف ويسمى: اللّف والنشر المرتَّب، ومن أمثلته قول الله عزّ وجـــلّ: ﴿ وَمِنْ رَحْمَتِهِ جَعَلَ لَكُمُ اللَّيْلَ وَالنَّهَارَ لِتَسْكُنُوا فِيهِ وَلِتَبْتَغُوا مِنْ فَضْلِهِ وَلَعَلَّكُمْ تَشْكُرُونَ ﴾ [القصص: 73]، فقد جـــاء اللّف بعبارة: (جعل لكم الليل والنهار) إذ جمع الليل والنهار بحرف العطف، وجاء النشر وفـق توزيـــع مرتب، فعبارة: (لتسكنوا فيه) تتعلق بالليل، وعبارة: (ولتبتغوا من فضله) أي: كسب ارزاقكم، تتعلق بالنهار.

الوجه الثاني: أن يأتي النشر على غير ترتيب اللّف، ويســـــمى: اللّف والنشر غير المرتّب، وقد يُعبَّر عـــن بعبارة: اللّف والنشر المُشَوَّش، ومـــن أمثلته قوله تعالـــــى: ﴿ أَلَمْ يَجِدْكَ يَتِيمًا فَآوَى وَوَجَدَكَ ضَالًّا فَهَدَى وَوَجَدَكَ عَائِلًا فَأَغْنَى ﴾ [الضحى: 6، 7، 8]، هذه الجمـــل الثلاث تضمّنت أفكـــاراً ثلاثة مفصّلة، فهي لفٌّ مفصّل، وجـــاء بعدها نشر غير مرتب على وفق ما جاء في هذا اللّف.

ب- اللّف المُجمَل: إذا جاء لفُّ المتعدد مجمـــلاً، فالنشـــر بعده مجرد بيان تفصيلي للمجمل، ومن أمثلته قول الله عزّ وجـــلّ: ﴿ حَافِظُوا عَلَى الصَّلَوَاتِ وَالصَّلَاةِ الْوُسْطَى وَقُومُوا لِلَّهِ قَانِتِينَ فَإِنْ خِفْتُمْ فَرِجَالًا أَوْ رُكْبَانًا فَإِذَا أَمِنْتُمْ فَاذْكُرُوا اللَّهَ كَمَا عَلَّمَكُمْ مَا لَمْ تَكُونُوا تَعْلَمُونَ ﴾ [البقرة: 238، 239]، جاء اللّف المجمـــــل فـــي عبـــارة: (فإن خفتم) خطاباً للمؤمنين في حالة الحرب، وبعده جاء النشر المفصل في عبارة: (فرجالاً أو ركباناً).

ينظر: علوم البلاغة 341 – 342؛ والبلاغة العربية 2: 403 – 407.

[أقسام البناء:]

[البناء اللازم، والبناء العارض]

قال المصنّف: والمبني ضربان: لازِمٌ وعارِضٌ، فاللازِمُ ما تضمَّن معنى الحَرْفِ: كأَيْنَ، ومَتى، وكَيفَ، أو ما أَشبَهَهُ: كالَّذي، والَّتي، ونحو ذلك، والعارِضُ في خمسةُ أشياء: المُضافُ إلى ياء المُتكَلِّم، نحو: غُلامي، و المُنادى المُفرد المعرفة، نحو: يا زَيدُ، والنَّكِرةُ المُفردةُ مع (لا) التي لنفي للجنس، نحو: لا رَجُلَ في الدّار، والمُرَكَّب نحو: خَمسَةَ عَشَرَ، وما حُذِفَ منه المُضاف إليه وهو: قَبْلُ، وبَعْدُ، وفَوْقُ، وتَحْتُ، وكَذا باقي الجِهات السِّتّ، تقولُ: جِئتُكَ مِنْ قَبْلِ زيدٍ، ثم تَتْرُكُ الإضافةَ وتنويها فتقولُ: مِنْ قبلُ، وتُسمّى هذه غايات على معنى غايةَ المُضافِ بالمُضاف إليه، فلَّما انقطع عنهُنّ صِرْنَ حُدوداً ينتهي الكلامُ عندها.

*****

قال الشّارح: ولمّا فرغ عن بحث المُعرب شَرَعَ في بحث المبنيّ[1]، فقال: **المبني ضربان**: أحدهما: **لازم**، والثّاني: **عارض**.

---

(1) يعرف متأخرو النحاة البناء لغة: بأنه وضع شيء على شيء على وجه يراد به الثبوت والدوام.

أما في الاصطلاح فقد عرفه القدماء عدة تعريفات، إلا أن أكثـــرهم يرون أن البناء هو: لزوم آخر الكلمة حالة واحدة من غير تأثير عامل.

وقد التزم بعض النحاة في التعريف بلفظ (البناء) ليقابل (الإعـراب)، وعلـى ذلك أكثرهم كسيبويه وابن السراج والفارسي. وبعضهم يلتزم بلفظ (المبني) ليقابل (المعرب)، ومنهم: المبرد والزجاجي وابن الحاجب.

وبعضهم يمزج فـي تعريفه بيـن التسميتيـن، فتارة يسميـه (البناء) وتارة يسميـــه (المبني)، ويعرفهمـا تعريفاً واحداً ذا معنى واحد، نذكر منهم: ابن جني والزمخشري وابن هشام.

ينظر: البناء في اللغة العربية 15 – 32.

[المبني اللازم من الأسماء]

فاللازم[1] [– أي المبني اللازم –][2]: **ما تضمن معنى الحرف كـ(أَيْنَ)**[3]، فإنّه متضمن بمعنى الاستفهام إذا قلنا: أين زيد ؟، في قوة قولنا: أفي السّوق، أم فـي المسجد، أم في الدّار، أم في غيرها ؟.

أو بمعنى المُجازات؛ إذْ قولنا: أين تجلس أجلس، في قوة قولنا: / 30 – ب / إنْ تجلس في الدّار أجلس فيها، وإنْ تجلس في المسجد أجلس فيه، وغير ذلك.

---

(1) البناء نوعان: لازم، وعارض.

فاللازم: هو المتوغل في البناء ولا يخرج عنه إلى الإعراب أبداً، وأكثر ما يبنى على علامتين هما: السكـون والفتح، ولعله سمي بـ(اللازم) للزومه حالـة واحدة لا يتغير عنها طبقاً لكلام العرب. وقد أطلق عليه بعض المحدثين اسم (الأصيل) و (القياسي) لأنه أكثر شيوعـاً في كلام العـرب، إذ يوجـد في أقسـام الكلـم كلها، إذ نلحظه فيما يلي:

في الحروف كلها، وفي الفعل الماضي، والأمر بجميـع صيغهمـا، في كثيـر من الأسماء (الضمائر كلها، وأسماء الإشارة ماعدا المثنى، والأسماء الموصولة ماعدا المثنى، وغيرهـا)، كما يوجـد في الجملة بكاملـها لعدم توارد المعاني التي توجب الإعراب فيها.

ينظر: البناء في اللغة العربية 37 - 40.

(2) ما بين المعقوفين ساقط من (ج).

(3) أيْنَ: اسم مبني على الفتح، ويكون:

أ- اسم استفهام في محل نصب علـى الظرفية المكانية، نحـو: أين وضعـت الكتاب ؟، وتدخـل عليه (من، وإلى) من حروف الجر، نحو: إلى أين تذهب ؟، ومن أين حضرت ؟

ب- اسم شرط جازم يجزم فعلين، وهو مبني على الفتح في محل نصـب علـى الظرفية لفعل الشرط، إن كان فعل الشرط تاماً، ولخبره إن كان ناقصاً؛ لأن بالخبر تحصل الفائـدة، نحـو: أين يكثر مـاء الأنهار تنتشر زراعة الفاكهة.

ينظر: المعجم الوافي 104.

قال أبو البقاء العكبري: '' و(أينَ) مبنية لتضمنهـا معنى حـرف الاستفهام والشرط، وحُرّك آخرها لئلا يلتقي ساكنان، وفتح ولم يكسر على الأصل فراراً من اجتماع الياء مع الكسرة مع كثرة الاستعمال ''.

ينظر: اللباب في علل البناء والإعراب 2: 86.

وكذا (**متى**)، فإنّه متضمّن لحرف الاستفهام، أو حرف الشرط أيضاً؛ لأنّك إذا قُلتَ: متى القتال ؟، كأنّك قلت: أليومَ، أمْ غداً، أمْ بعد غدٍ ؟

وإذا قلتَ: متى تخرج أخرج، فمعناه: إنْ تخرج اليومَ [أخرج اليومَ][1] وإنْ تخرج غداً [أخرج غداً][2]، وغير ذلك.

وكذلك **كيف**[3]، إلا أنّه متضمن بمعنى الاستفهام فقط؛ لأنّ معنى قولك: كيف زيد ؟، أصحيح أمْ سقيم ؟

أو المبني اللازم **ما أشبه ذلك**: أي الحرف **كـ(الذي، والتي)، ونحو ذلك** مما يشابه الحرف، فشبه الموصولات به في الافتقار إلى الغير، فكما أنّ الحرف مفتقر إلى غيره وهو المتعلق، كذلك الموصولات مفتقرة إلى غيره وهو الصّلة.

.....

مصطفى سروري: قوله: (كأنّك قلتَ: أليوم ؟) بهمزة واحدة هي همزة الاستفهام، وأما همزة الوصل المتصلة بلام التعريف فمحذوفة، ويدل على أنّها همزة الاستفهام لا همزة الوصل قوله: (أم غداً)، ثم: (بعد غدٍ)، إلا أنّ كلمة (أم) لا تستعمل بالهمزة. (النسخة (ب) 43 - ب).

---

(1) ما بين المعقوفين ساقط من (ج).

(2) ما بين المعقوفين ساقط من (د).

(3) كَيْفَ: لفظة لها استعمالان:

أ- اسم استفهام مبني على الفتح، يستفهم بها استفهامـــاً حقيقياً عن الأحوال، نحو: كيف صحتك ؟، أو استفهام غير حقيقي فيه معنى التعجب، نحو: ﴿ كَيْفَ تَكْفُرُونَ بِاللَّهِ ﴾ [البقرة: 28].

وهي من الألفاظ التي لها الصدارة، وتعرب بحسب موقعها، ودخـول حرف الجـــر عليها شاذ، ولا تكـون في محل جر إلا أذا تجردت عن معنى الاستفهام وخلصت لمعنى الحال المجــرد (الكيفية)، نحو: انظر إلى كيـف يصنع خالد.

ب- اسم شرط غير جازم يقتضي فعلين متفقين لفظاً ومعنى، نحـــو: كيف تجلس أجلس، فإن اتصـلت بها (ما) الزائدة أصبحت اسم شرط يجزم فعلين، نحو: كيفما تعامل الناس يعاملوك.

ينظر: المعجم الوافي 255 – 256.

فإنْ قلت: إنّ لفظة (أو) للتّشكيك، فلا يجوز استعمالها في التّعريف الذي هو للتّوضيح.

[قلت][1]: لفظة (أو) ههنا للتّبيين [والتوزيع][2]، يعني أنّ كل واحد منهما مبني لازم.
ولقائل أنْ يقول: إنّ المبني اللازم إذا كان فيما تضمّن معنى الحرف أو ما أشبهه، كان كلّ ما تضمّن معنى الحرف أو ما أشبهه لازم البناء، فحينئذ أشكل بـ(لا رجلَ في الدّار)؛ فإنّه متضمّن بمعنى الحرف مع إنّه ليس منه، وبالغايات؛ فإنّها تُشبِهُ الحرف مع إنّه ليس منه أيضاً.

والجواب عنه: إنّ قوله: فاللازم ما تضمّن معنى الحرف أو ما أشبهه، قضيّة مهملة موجبة وهي في قوة الجزئية، والموجبة الجزئية لا تستلزم الموجبة الكلية، ولَئن سلمنا أنّها قضية كلية؛ لكن لا نسلم أن عكسها أيضاً كلية، فلا إشكال.

---

(1) [قلت] ساقطة من (ج).

(2) ما بين المعقوفين ساقط من (أ).

[المبني العارض من الأسماء]

والمبني **العارض**[1] محصور بالاستقراء **في خمسة أشياء**:

أحدها: **المضاف إلى (ياء) المتكلم**، مثاله **نحو: غلامي**، فإنّه مبني بناء عارض، إذ الغلام قبل إضافته إلى الياء كان معرباً، وعند الإضافة إليها صار مبنياً؛ لتنزله منزلة وسط الكلمة، لحصول شدّة الامتزاج والاتحاد / 31 – أ /؛ لأنّ المضاف لا بد له من مضاف إليه، [والياء][2] صالح لأنْ يقع مضافاً إليه لكونه ضميراً مجروراً، ولا بُدّ لنا من سبق شيء قبله بالضّرورة، والاسم صالح للسّبق، فناسب بهذا الاتحاد أنْ تنزلا منزلة كلمة واحدة، فحينئذ يكون المضاف إلى (ياء) المتكلم مبنياً؛ لامتناع وقوع الإعراب في وسط الكلمة.

فإنْ قيل: حينئذ يلزم أنْ يكون (غلامك، وغلامه) مبنيان بعين ما ذكرتم، مع إنّه ليس بمبني.

فالجواب عنه: إنّ (الياء) حرف ضعيف، و(الكاف) و(الهاء) حرفان قويّان، فلا يلزم من ثبوت الجزئية لما فيه ضعف ثبوتها لما فيه قوة، فلمّا لم يثبت في (غلامك، وغلامه) الجزئية مع الضّميرين – والأصل في الأسماء [الإعراب – فبقي المضاف إليهما على إعرابه ليجري على سنن الأصل][3].

وأمّا بناء المضاف إلى (ياء) المتكلم على الكسر[4]؛ فلأنّه لو كان مبنياً على الفتح لزم انقلاب الياء ألفاً في حالة النّصب، وإلا يلزم خروج الياء عن المدة. وعلى الضم لزم انقلابها واواً في حالة الرّفع، وإلا يلزم خروجها عن المدة وانقلاب ياء المتكلم من حال إلى حال، وخروجها عن المدة خلاف الأصل.

---

(1) يعني البناء العارض: أن الكلمة معربة في الأصـــل، فتصبح مبنية بسبب أحد العوارض الطارئة على الكلمة، كتركيب الاسم مع الحرف نحــو: لا رجلَ، أو تركيب الاســـم مع الاسم نحو: خمسةَ عشرَ، أو تركيب الفعل مع الحرف نحو: لتركبَنَّ. وتعود الكلمة إلى أصلها من الإعراب إذا زال ذلك العارض.

وتلمح البناء العارض في تراكيب معينة سمعت عن العرب، لذلك يسميه بعض المحدثين بالبناء السماعي.

ينظر: البناء في اللغة العربية 40 – 41.

(2) ما بين المعقوفين ساقط من (ج).

(3) ما بين المعقوفين مطموس في (د).

(4) ينظر: همع الهوامع 4: 297 – 304.

والثاني من المبني العارض: **المنادى المفرد**[1] **المعرفة، نحو: يا زيد،** فإنّه مبني بناء عارض لمشابهة كاف الخطاب من حيث الإفراد والتّعريف. وأمّا بناؤه على الحركة؛ فللتّوافق بالحركة التي هي عارضة؛ إذ الأصل في البناء السّكون. وأمّا على الضّم؛ فلكون حركته البنائية مخالفة لحركته الإعرابية وهي الفتح والكسر في نحو: يا عبد الله، و يا لزيد.

واحترز بالمفرد عن المضاف والمشابهة له نحو: يا عبد الله، ويا خيراً من زيد، ويا طالعاً جبلاً؛ لأنّهما ليسا بمبنيين، لعدم المشابهة لكاف الخطاب من حيث الإفراد.

وبالمعرفة عن المنادى المفرد النّكرة كقول الأعمى: يا رجلاً خذ بيدي؛ لأنّه غير مبني، لعدم المشابهة لكاف الخطاب من حيث التّعريف.

والثّالث من المبني / 31 – ب / العارض**: النّكرة المفردة** التي هي **مع (لا) التي لنفي الجنس**[2]**،**

---

(1) يعلل الرضي بناء المنادى المفرد المعرفة لكثرة استعماله طلباً للتخفيف، إلا أن العلة المشهورة في بنائه هي أنه بني لمشابهة كاف الخطاب في الخطاب والتعريف والإفراد.

أما سبب بنائه على الحركة فهو عروض البناء، وقد ذكر العلماء علل بنائه على الضم، نذكر منها:

أ- مشابهته لـ(قَبْلُ و بَعْدُ) من حيث إنه إذا أضيف أو نكر أعرب مثلهما، وإذا أفرد بني من حيث كونه غاية ينتهي الكلام عندها.

ب- أن الضمة ليست علامة للمنادى حين يعرب؛ لذلك جعلت له في البناء.

جـ- أنه بني على الضم؛ لأنه لو بني على الفتح لالتبس بالممنوع من الصرف في حالتي النصب والجر، ولو بني على الكسر لالتبس بالمضاف إلى ياء المتكلم.

د- أنه بني على الضم؛ لأن الضم أقوى الحركات.

ينظر: البناء في اللغة العربية 287.

(2) (لا) التي لنفي الجنس محمولة على (إنّ) في عملها، فتنصب اسماً وترفع خبراً، وشروط إعمالها:

أن تكون نافية، وأن يكون المنفي الجنس بأن يكون نفيه على سبيل استغراق النفي للجنس كله، وأن لا يدخل عليها جار، وأن يكون اسمها نكرة متصلاً بها؛ لأنه على تقدير (مِنْ) الاستغراقية وهي مختصة بالدخول على النكرات. فإن كان مفرداً أي غير مضاف ولا شبيه به بني معها على الفتح تشبيهاً بـ(خمسة عشر)، وحكم على موضعه بالنصب اعتباراً بعمل (لا)، وإن كان الاسم مضافاً أو شبيهاً به نصب بها ولم يبن لئلا يركب أكثر من شيئين.

ينظر: المفصل في صنعة الإعراب 194؛ وشرح الكافية الشافية 1: 521 – 523؛ وأوضح المسالك 2: 3.

مثاله **نحو: لا رجل في الدّار**، وإنّما بني ذلك لتضمّنه حرفَ الجرّ[1]، إذ قولنا: لا رجل في الدّار، مبني على سؤال سائل قال: هل مِنْ رجل في الدّار ؟، فيكون أصل الجواب: لا مِنْ رجل في الدّار، فحذفت (مِنْ) هرباً من التّكرار واعتماداً على العلم به.

وأمّا بناؤه على الحركة فلِمَا مرَّ، وأمّا على الفتح فلمناسبة عمل (لا)؛ لأنّ عملها النّصب لكونها محمولة على (إنّ)، ولا فرق بين الفتح والنّصب من جهة اللفظ.

واحترز بالنّكرة عن المعرفة، فإنّها ليست بمبنية؛ لأنّها ليست باسم جنس، وعملها مخصوص به، وبالمفردة عن المضافة والمشبهة [بها][2]، فإنّهما غير مبنيين وإنْ دخلت (لا) المذكورة عليهما؛ لأنّ البناء بناء لتركيب فكرة تركيب أكثر من كلمتين.

والرّابع من المبني العارض: **المركب**[3]، والمراد بالمركب ههنا: ما هو مركب من اسمين ثانيهما متضمّن للحرف، وأوّلهما غير مضارع بالمثنى المضاف في سقوط النّون، بدليل[4] تمثيله بقوله: [**نحو**:][5] **خمسة عشر**، إنّما بُنيَ الجزء الأوّل منه لكونه بمنزلة الجزء الأول من الكلمة الواحدة، والثّاني لكونه متضمّناً للواو؛ لأنّ أصل قولك (خمسة عشر): خمسة وعشرة، وعدل عن إثباته للتّخفيف، وإنّما بُني الجزآن معاً على الفتح، أمّا الأوّل؛ فلأنّ الثّاني منه مشابهة بتاء التّأنيث من حيث الزّيادة، فكما أنّ ما قبل تاء التّأنيث يكون مفتوحاً أبداً، كذلك يكون ما قبل المشابهة مفتوحاً. وأمّا الثّاني؛ فللمناسبة.

---

(1) في (ب): لتضمنه بمعنى حرف الجر.

(2) [بها] ساقطة من (أ) و (د).

(3) عَرَّفَ ابن الحاجب المركبات بأنها: كل اسم من كلمتين ليس بينهما نسبة.

ويدخل التركيب في الأسماء إذ نجده فيما ركب من الأعداد والظـــروف و الأحوال، ويظهر أيضاً في الأفعال في تركيب المضارع مع نون التوكيد، ويظهر في الحروف ويكون إما تركيب حـــرف مـــع حرف، أو حرف مع اسم.

ينظر: البناء في اللغة العربية 257 - 258.

(4) في (ب) و (ج): بدليل أورد تمثيله.

(5) [نحو] ساقطة من (أ) و (د).

وقولنا: من اسمين، احتراز عن مثل (سيبويه)؛ فإنه بُني الجزء الأوّل منه لا الثّاني على أحد المذهبين. وقولنا: ثانيهما متضمّن للحرف، احتراز من نحو: (بعلبك) / 32 – أ /؛ فإنّه مركب من اسمين، والجزء الأوّل منه مبني، لا الثّاني على إحدى المذاهب؛ لعدم تضمّن الثّاني بمعنى الحرف. وقولنا: وأوّلهما غير مضارع بالمثنّى المضاف في سقوط النّون، احتراز من (اثني عشر)؛ فإنّه مركب من اسمين ثانيهما متضمّن بمعنى الحرف، والجزء الأوّل منه معرب، والثّاني مبني لمضارعته بالمثنى المضاف في سقوط النّون للإضافة؛ لِئَلا يلزم اجتماع النّقيضين.

والخامس من المبني العارض: **ما حذف**، أي اسم حذف **منه المضاف إليه**، و [إنّما][1] بُني ذلك لكونه مشابهاً للحرف من حيث الاحتياج إلى الغير، وأمّا بناؤه على الحركة فَلِما مرّ، وأمّا على الضّم [فلجرّ المحذوف منه بأقوى الحركـات، وهو الضّـم][2]، أو لتكون حركته البنائية مخالفة لحركته الإعرابية، وهي الفتح والكسر، نحو: رأيتُ قبلَ ذلك، أو: من قبلِ ذلك، هذا على تقدير أنْ يكون المحذوف منه مَنْوِيّاً، أمّا إذا لم يكن مَنْوِيّاً كان معرباً كقوله:

فَسَاغَ لِيَ الشَّرَابُ وَكُنْتُ قَبْلاً أَكَـادُ أَغُـصُّ بِالْمَـاءِ الْفُـرَاتِ[3]

و [هو، أي][4] ما حذف منه المضاف إليه: (**قبل، وبعد، وفوق، وتحت**) – بالرّفع قاطبة –، **وكذا باقي الجهات السّت**، وهي: ([أمام][5]، وخلف، ويمين، ويسار).

---

(1) [إنّما] ساقطة من (أ) و (ج).

(2) ما بين المعقوفين ساقط من (ج).

(3) البيت من الوافر، ونُسب لعبد الله بن يعرب، وليزيد بن الصعق، وروي أيضاً: (بالماء الحميم).

وهو من شواهد: شـرح المفصل لابن يعيـش 4: 88؛ ولسـان العـرب 4: 234؛ وتذكـرة النحاة 527؛ وأوضح المسـالك 3: 156؛ وشرح شذور الذهب 139؛ وشرح قطـر الندى 35؛ وشرح ابن عقيل 2: 73؛ وشرح الأشموني 1: 522؛ وشرح التصريح 1: 719، 720؛ وهمـع الهوامـع 3: 195؛ وخزانة الأدب 1: 426، 429، 6: 505، 510؛ وتاج العروس 8: 259؛ والدرر 1: 447.

والشاهد فيه: قوله: (قبلاً) مقطوعـاً عن الإضافـة لفظاً ومعنـى، ولهذا جـاء معرباً منوّنـاً، ولو أنه نـوى المضاف إليه لما نوّنه.

(4) ما بين المعقوفين ساقط من (أ).

(5) [أمام] ساقطة من (ج).

تقول عند عدم حذف المضاف إليه: (**جئتك من قبلِ زيد**) بالجرّ، **ثم تترك الإضافة** – وهي منصوبة بقوله: تترك، وفاعله ضمير المخاطب – **وتنويها**، أي تلك الإضافة – والضمير البارز منصوب المحل على المفعولية لـ(تنوي)، وفاعله ضمير المخاطب أيضاً –، **فتقول** إذا حذف منه المضاف إليه: جئتك **مِنْ قبلُ** وبعدُ.

وتسمّى هذه أي (قبل، وبعد، وفوق، وتحت، وباقي الجهات السّت) **غايات** – بالجرّ؛ لأنّ نصب جمع المؤنث بالألف والتّاء محمول على الجرّ كما مرّ في صدر الكتاب –، والتّسمية بالغايات **على معنى** أنّ **غاية المضاف** – أي تمام المضاف – **بالمضاف** / 32 – ب / **إليه، فلمّا انقطع** – أي المضاف إليه – **عنهن**، أي عن (قبل، وبعد، وفوق، وتحت، وباقي الجهات السّت) **صِرن**، أي (قبل، وبعد، وفوق، وتحت، وباقي الجهات الست) **حدوداً، ينتهي الكلام عندها**، أي عند تلك الحدود.

قال المصنّف: والمبنـــي اللازمُ من الأفعــال: الفعــل الماضي، والأمرُ بغيــرِ اللّامِ، والعــارِضُ: المضارع إذا اتّصل به نون ضمير جماعةِ النّساءِ، أو نونُ التّأكيد نحـو: يَفْعَلْنَ، وهلْ يَفْعَلَنَّ.

وأمّا الحروفُ: فلا يكون بناؤها إلّا لازماً؛ لأنَّه لا حَظَّ لها في الإعراب.

*****

[المبني اللازم من الأفعال]

قال الشّارح: ولمّا فرغ من المبني اللازم والعارض من الأسماء، شرع في المبني اللازم والعارض من الأفعال، فقال: [**المبني**][1] **اللازم من الأفعال: الماضي، والأمــر بغير اللام،** والكلام فـــي بنائهمــا قد سبــق، [و][2] احترز بغير اللام عن الأمر باللام؛ فإنّه معـــرب مجزوم إجماعاً.

[المبني العارض من الأفعال]

والمبني **العارض** من الأفعال: **المضارع،** لا مطلقاً؛ بل **إذا اتّصل به** – أي المضارع – **(نون) ضمير جماعة النّساء** غائبة كانت أو مخاطبة، **أو** إذا اتّصل به **(نون) التّأكيد** مخففة كانت أو مثقلة، قوله: هل **يفعلْنَ** – بالياء، أو التّاء – مثال المضارع الذي اتّصل به (النّون) ضمير جماعة النساء غائبة كانت أو مخاطبة، **وقوله: هل يفعلنّ** – بالتّشديد والتّخفيف – مثال المضارع الذي اتّصل به نون التّأكيد مطلقاً.

وإنّما كان بناؤه عند اتّصالهما عارض؛ لأنّه معرب بدونهما بسبب المشابهة، وجه المشابهة قد مرّ، وأمّا بناؤه عند اتصال النّون المذكورة؛ فلأنّه يوجب سكون ما قبله بياناً للجزئية مما اتّصل به، فتعذّر الإعراب؛ إذ الإعراب لا يقع في وسط الكلمة.

فإنْ قيل: لم لا يجوز أنْ يكون الإعراب مقدّراً ؟

فالجـواب عنــه: إنّ الإعـراب التّقديري إنّمـا يكـون فـي المعربـات، والأصـل فـي الأفعــال

---

(1) [المبني] ساقطة من (أ) و (ب).

(2) [و] ساقطة من (أ).

[المضارعة][1] البناء، ووجه آخر في بنائه عند اتّصال النّون به، وهو الإشعار بأنّ الأصل في الأفعال البناء، كما في مسألة (أيّ) و(أيّة) بالعكس.

وأمّا بناؤه عند اتّصال نون التّأكيد[2] مطلقاً؛ فلأنّه إذ ذاك أشبه بنحو: (بعلبك)[3]، وبُني على الفتح للخفّة كما بُني هو. ووجه آخر في بنائه عند اتّصال نون التّأكيد، وهو أنّه لو أُعرب فلا يخلو إمّا أنْ / 33 – أ / يُعربَ ما قبل النّون أو نفس النّون، ولا سبيل إلى شيء منهما، أمّا إلى الأوّل فلامتناع وقوع الإعراب في وسط الكلمة، وأمّا إلى الثّاني فلكراهتهم جري الإعراب على ما أشبه التّنوين، وهو النّون.

وأمّا الحروف فلا يكون بناؤها [– أي الحروف –][4] **إلّا لازماً**، وإنّما كان بناؤها لازماً؛ **لأنّه لا حَظَّ لها** – أي للحروف – [**في**][5] **الإعراب**.

*****

قال المصنّف: واعلم أنّ هذه الكلمات منها ما يَعْمَلُ، ويُعْمَلُ فيهِ، كعامّة الأسماءِ المتمكّنة والفِعْل المضارع. ومنها ما يَعْمَلُ ولا يُعْمَلُ فيهِ، كالحُروف العاملة، والفعل الماضي، والأمر يغيرِ اللّامِ، والأسماء المتضمِّنة بمعنى (إنْ) غيرَ (أيّ). ومنها ما لا يَعْمَلُ ولا يُعْمَل فيه كغيرِ العوامل منَ الحروف والمُضمرات، ونحوِها.

*****

قال الشّارح: واعلم أنّ هذه الكلماتِ – بجرّ (الكلماتِ) لِما مرّ في قوله: ويسمى غاياتٍ – **منها**، أي من الكلمات **ما يَعمَلُ ويُعمَلُ فيه** – الأوّل بصيغة المعلوم والثّاني بصيغة المجهول –، مثاله **كعامّة الأسماء المتمكنة**، نحو: (اسم الفاعل، والمفعول، والصّفة المُشبهة، [و][6] المضاف،

---

(1) [المضارعة] ساقطة من (أ).

(2) في (ج) و (د): نون التأكيد به.

(3) في (ج) و (د): (بعلبك) في التركيب.

(4) ما بين المعقوفين ساقط من (ج).

(5) في (ب) و (ج) و (د): من.

(6) [و] ساقطة من (أ) و (ب).

والاسم التّام) فإنّها تَعمل ويُعملُ فيها، نحو: لقيتُ زيداً ضارباً، ومضروباً غلامه، فـ(ضارباً، ومضروباً) معمولان لـ(لقيت)، وعاملان في (الغلام)، ونحو: مررتُ برجلٍ حسنٍ وجهه، ورأيتُ غلامَ زيدٍ، وحصل لي عشرون درهماً، وكل من هذه الثّلاثة أيضاً عامل ومعمول.

والفعلِ المضارع – بجرّ (الفعل) على أنّه معطوف على قوله: كعامّة الأسماء –، نحو: لنْ يضرب زيد، فـ(يضرب) معمول (لنْ) وعامل في (زيد)، و احترز بالمضارع عن الماضـــي؛ لأنّه لا يُعمل فيه.

ومنها أي من تلك الكلمـــات: **ما يَعمل ولا يُعمل فيــه** – المُثبت بطريق المعلـــوم والمنفي بطريق المجهول –، مثال هذا القسم **كالحروف العاملة** في الأسماء والأفعـــال، نحـو: من زيد، وإنْ تضرب أضرب، فإنّ (من) و (إنْ) عاملان على (زيد) و (تضرب)، وهما غير معمولين لشـــيء.

والفعل الماضي – بجرّ (الفعل) أيضاً؛ لأنّه معطوف على قوله: كالحروف العاملة –، نحو ضرب زيد، فإنّ (ضرب) عامل في (زيد) ولا يُعمل فيه، واحترز بالماضي عن المضارع، فإنّه يَعمل و يُعمل فيه كما مرّ قبل هذا.

والأمر بغير اللام – بجرّ (الأمر) أيضاً – نحو: اضرب زيداً، فإنّ اضرب يعمل في زيد ولا يُعمل فيه، واحترز بغير اللام عن الأمر باللام، فإنّه معرب يَعمل ويُعمل فيه.

والأسماء المتضمّنة[1] **بمعنى (إنْ)** – بجرّ (الأسماء) – نحـو: أين تجلـــس أجلـس / 33 – ب /

---

(1) التّضمين: هو إشراب معنى فعل لفعل ليعامل معاملتـــه، وبعابـرة أخرى: هو أن يحمل اللفظ معنى غير الذي يستحقّه بغير آلة ظاهرة. والأسماء المتضمنة للحرف على ثلاثة أضرب:

أ- ضرب لا يجوز إظهار الحرف معه، نحو: (مَنْ) و(كَمْ) فـــي الاستفهـــام، فلا يقال: (أمن) ولا (أكم) حذار التكرار، فيبنى لا محالة.

ب- وضرب يكون الحرف المتضمن مراداً كالمنطوق به، لكن عـــدل عن النطـــق به إلى النطـق بدونه، فكأنه ملفوظ به، ولو كان ملفوظاً به لما يبنى الاسم، وكذلك إذا عدل عن النطق به.

جـ- وضرب، وهو الإضافـــة والظـرف، إن شئت أظهـــرت الحـرف، وإن شئت لم تظهـــر، نحـــو: (قمت اليوم)، و(قمت في اليوم)، فلما جاز إظهاره لم يُبنَ.

ينظر: الكليات 266.

ومتى تخرج أخرج، فإنّهما يَعملان ولا يُعمل فيهما.

أقول قوله: **غير (أيّ)** [فإنّه معرب][1] إلا (أيّا)، استثناء مـــن قوله: والأسماء المتضمنة بمعنى [(إنْ)][2]، أي الأسماء المتضمنة بمعنى (إنْ) تعمل ولا يُعمل فيها، إلا (أيّاً)[3] فإنّه يعمل ويُعمل فيه، كقوله تعالى: ﴿ أَيًّا مَا تَدْعُوا فَلَهُ الْأَسْمَاءُ الْحُسْنَى ﴾[4]، فإنّ (أيّاً) جازمة لـ(تدعوا)، و (ما) زائدة، و (تدعوا) ناصبة (أيّاً)، ولم يلزم الدّور لاختلاف عملهما.

وقد قيل: إنّ قوله: غير (أيّ)، استثناء من قوله: والأسماء المتضمنة بمعنى (إنْ)، أي الأسماء المتضمنة بمعنى (إنْ) تجزم المضارع.

وقد بُنِيَتْ لتضمنها [معنى][5] الحرف، إلا (أيّاً) فإنّه لمْ يُبنَ وإنْ تضمن معنى الحرف؛ إمّا للإيذان بأنّ الأصل في الأسماء الإعراب، كما أنّهم يبنون المضارع إذا اتصل به [نون][6] جماعة النّساء مطلقاً، ونون التّوكيد كذلك، للإيذان بأنّ الأصل في الفعل المضارع البناء؛ وإمّا للحمل على نظيرها ونقيضها، وهما جزء وكلّ.

ومنها، أي ومن تلك الكلمات **ما لا يَعمل ولا يُعمل فيه** – الأوّل على صيغة المعلـــوم، والثّانـــي

---

(1) ما بين المعقوفين ساقط من (ج).

(2) في (ب) و (د): الحرف.

(3) تكون (أيّ) معربة لضعف شبهها بالحروف بسبب لزومها الإضافة، وتكون كذلك إذا وقعت:

أ- شرطية نحو قوله تعالى: ﴿ أَيًّا مَا تَدْعُوا فَلَهُ الْأَسْمَاءُ الْحُسْنَى ﴾ [الإسراء: 110]. ب- أو استفهامية نحـــو قولـه تعالى: ﴿ فَأَيُّ الْفَرِيقَيْنِ أَحَقُّ بِالْأَمْنِ ﴾ [الأنعام: 81]. جـ- أو صفة لنكرة مذكورة غالباً نحو: مررت برجـــل أيِّ رجل. د- أو حالاً لمعرفة كقول الشاعر:

فَأَوْمَأْتُ إِيْمَاءً خَفِيّاً لَحَبْتَرٍ فَلِلَّـهِ عَيْنَا حَبْتَـرٍ أَيَّمَـا فَتَـى

أما إذا كانت موصولة أو نوديت فإنّها تكون مبينة تُبنى على الضم.

ينظر: البناء في اللغة العربية 315 – 316.

(4) الإسراء: 110.

(5) [معنى] ساقطة من (ج).

(6) في (أ): ضمير.

على صيغة المجهول –، مثال هذا القِسم: **كغير العوامل من الحروف،** مثل حروف العطف، والاستفهام، **و المضمرات، ونحوها** كأسماء الإشارات.

اعلم أنّ قوله: (والمضمرات)، معطوف على (غير العوامل)، لا على (الحروف)، يُعرَف بالتّأمل[1].

ومنها ما لا يَعمل ويُعمل فيه، وقد أهمل المصنّف هذا القسم، فظنّ أنّه غير واقع، متوهماً أنّه لا يتصور معمولٌ فيه إلا وأنْ يكون عاملاً، إذ المعمول فيه إمّا الفعل المضارع، فلا ريب في أنّ كلّ [فعل][2] مضارع عامل، وإمّا الاسم المتمكن، فإنّه يعمل إمّا الجرّ وإمّا النّصب، نحو: رطل زيت، وعشرون درهماً، إلا أنّه واقع نحو: طرّاً وقاطبة.

*****

[العـــامـــــــل]

قال المصنّف: والعاملُ عندَهم ما أوجبَ كون آخر الكلمة على وجه مخصوص من الإعراب، والعامل ضربان: لفظيٌّ ومعنويٌّ، فاللفظيّ ضربان:

قياسيّ: وهو ما صح أنْ يُقال فيه: كلُّ ما كان كذا، فإنّه يعملُ كذا كقولنا: غلامُ زيدٍ فإنّك لمّا رأيتَ أثر الأوّلِ في الثّاني وعرفتَ علّته قِستَ عليه: دار عمرٍو، و ثوبِ بكرٍ.

وسّماعي: وهو ما صحّ أنْ يُقال فيه: هذا يعمل كذا وهذا يعمل كذا، وليس لك أنْ تتجاوزه، كقولنا إنّ (الباء) تجرّ، و(لمْ) تجزم، و(لن) تنصب.

أمّا المعنويّ: فنذكره في موضعه إنْ شاء الله تعالى.

*****

قال الشّارح: والعاملُ عندَهم – أي عند النّحاة – **ما أوجبَ كون آخر الكلمة على وجه مخصوص من الإعراب** / 34 – أ / لفظـــاً أو تقديراً[3]، ومفعول (أوجب) قولـه: (كون)، وفاعلـــه ضميـر

---

(1) في (أ): بالتأمل ونظرها.

(2) [فعل] ساقطة من (د).

(3) العامل: في النحو هو ما يؤثر في اللفظ فيجعله منصوباً، أو مرفوعاً، أو مجروراً، أو مجزوماً، تقول: =

الموصول، والجار والمجرور – أعني (على وجهٍ) – متعلق بقوله: (كون).

اِعلم أنّ العامل غير المقتضي الإعراب؛ لأنّ المقتضي له ما به يصير الكلمة قابلة له، وتثبت لها صلاحيّة لقبول الإعراب كالفاعلية، والمفعولية، والإضافة.

والعامل ما أوجب الإعراب كَـ(نَصَرَ) في: نَصَرَ زيدٌ، فإنّ (نَصَرَ) هو الموجب لكون آخر (زيد) على هذه الحركة، وإنّما قال: ما أوجبَ، ولم يقل: لفظة أوجب؛ ليعمّ العامل المعنويّ.[1]

= جاء الشتاءُ مبكراً، فترى أن الفعل (جاء) عامل في (الشتاء)؛ لأنه جعله مرفوعاً. ويُقسَمُ العامل من جهة عمله إلى ثلاثة أنواع:

أ- عامل أصلي لا يمكن الاستغناء عنه وإلا فسد المعنى كالفعل، وأدوات النصب والجزم، وبعض حروف الجر.

ب- عامل زائد يمكن الاستغناء عنه فلا يَفْسُد المعنى، مثل حروف الجر التي تقع زائدة.

جـ- عامل شبه زائد لا يمكن الاستغناء عنه ولكنّه لا يَحتاج إلى مكان يتعلّق به، وهو حروف الجر شبه الزائدة.

وينقسم العامل من جهة طبيعته إلى نوعين:

أ- عامل لفظي يظهر في الكتابة والنطق كحروف الجر، والنواصب، والجوازم، والفعل المضارع.

ب- عامل معنوي يُدرك بالعقل، مثلاً: أن العامل في المبتدأ الذي رفعه هو الابتداء، والابتداء عامل مفهوم عقلاً، لا لفظاً، ولا كتابة.

ينظر: الشامل معجم في علوم اللغة العربية ومصطلحاتها 586 – 587.

(1) العامل هو الموجد المنشئ لشيئين اثنين هما: الحالة الإعرابية من رفع أو نصب أو جر أو جزم، والعلامة الإعرابية التي تقع في آخر الكلمة وتدل على حالتها الإعرابية، وهذه العلامة حركة أو حرف أو سكون أو حذف. فإذا قلنا: ذهبَ زيدٌ، فإن (ذهب) هو العامل الذي أوجد حالة الرفع في (زيد)، وعلامة الضمة الدالة على حالة الرفع.

وبالإضافة إلى الحالة الإعرابية والعلامة الإعرابية فإن العامل يحدث أيضاً العوامل المعاني النحوية من فاعلية ومفعولية وإضافة.

ينظر: نظرية العامل في النحو العربي 47 – 48.

[أنواع العامل]

والعاملُ عندَهم **ضربان**: الأوّل **لفظيّ**، والثّاني **معنويّ**، **فاللفظيّ** – أي العامل اللفظيّ – **ضربان**: الأوّل **قياسيّ**[1]، **وهو** أي العامل اللفظيّ القياسيّ: **ما صحّ أنْ يُقال [فيه]**[2] **كلّ ما كان كذا، فإنّه يعمل كذا**، مثاله **كقولنا: غلامُ زيدٍ، لمّا رأيتَ أثر الأوّل في الثّاني وعرَفتَ علّتَه**، أي علّة تأثيره في الثّاني، **قِستَ عليه** – أي على غلامَ زيدٍ – **دار عمرٍو، وثوب بكرٍ**.

وفي بعض النّسخ[3]: (وعَرَفْتَ علّتيه)، والأوّل أولى؛ لأنّ الضّمير يرجع إلى المضاف دون المضاف إليه غالباً.

و[الثاني][4] **سماعيّ**[5]: **وهو** أي العامل اللفظيّ السّماعيّ: **ما صحّ أنْ يُقال فيه**: إنّ **هذا يعمل كذا وهذا يعمل كذا، وليس لك أنْ تتجاوزه**، مثاله **كقولنا: إنّ (الباءَ) تجرّ**، ولفظة **(لَمْ) تجزم، [و(لَنْ) تنصب]**[6]، **وأمّا العامل المعنويّ فنذكره في موضعه إنْ شاء الله تعالى**.

---

(1) القياس: هو حمل غير المنقول على المنقول إذا كان في معنـــاه. وهو معظـم أدلّة النحـــو والمعوّل في غالـب مسائله عليه، كما قيل:

إنَّما النَحْوُ قِيَاسٌ يُتَّبَعْ

ولهذا قيل في حدّه: إنه علم بمقاييس مستنبطة من استقراء كلام العرب.

ينظر: الاقتراح في علم أصول النحو 70.

(2) [فيه] ساقطة من (أ).

(3) يريد نسخ متن "المصباح".

(4) [الثاني] ساقطة من (أ) و (ب).

(5) السّماع: ما ثبت في كلام من يوثَق بفصاحتـــه، فشمـــل كلام الله تعالى وهو القـــرآن، وكلام نبيّه – ﷺ –، وكلام العرب قبل بعثته وفي زمنه وبعده، إلى زمـــن فسدت الألسنـــة بكثرة المولَّدين، نظماً ونثراً، عن مسلم أو كافر، فهذه ثلاثة أنواع لا بد في كل منها من الثبوت.

ينظر: الاقتراح في علم أصول النحو 36.

(6) ما بين المعقوفين ساقط من (أ) و (ج).

[الباب الثّاني]

[في العوامل اللفظيّة القياسيّة]

قال المصنّف: قدّمنا القياسيّة لاطّرادها؛ ولأنّ الفعلَ منها وهو الأصلُ في العمل، وجملتها سبعةٌ: الفعل على الإطلاق، اسم الفاعل، واسم المفعول، والصّفة المشبّهة، والمصدر، والاسم المضاف، والاسم التّام.

*****

قال الشّارح: لمّا فرغ من الباب الأوّل شرع في الباب الثّاني، فقال: **الباب الثّاني: في** بيان **العوامل اللفظيّة القياسيّة،** وأشار إلى وجه تقديم هذا الباب على الثّالث بقوله: **قدّمنا القياسيّة لاطّرادها،** أي القياسية، ولا شبهة في استحقاق المُطّرد التّقديم على غير المُطّرد؛ لكون المُطّرد بمثابة الكُلّي، وغير المُطّرد بمثابة الجُزئي.

أمّا بيان الأوّل فهو أنّ المطّرد[1] عبارة عمّا لا يكون مخصوصاً بشيء دون شيء، والكلّي ما لا يمنع نفس تصوره عن وقوع الشّركة [فيه][2] كالحيوان، فإنّ نفس تصوّره لا يمنع عن وقوع الشّركة فيه، فيكون المُطّرد بمثابة الكلّي؛ لأنّ كلاً منهما / 34 – ب / لا يختص بمادّة دون مادّة.

وأمّا بيان الثّاني فهو أنّ غير المُطّرد عبارة عمّا يكون مخصوصاً بشيء دون شيء، والجزئي ما يمنع نفس [تصوّره][3] عن وقوع الشّركة فيه كزيد، فإنّ نفس تصوّره يمنع عن وقوع الشّركة [فيه][4]، فيكون غير المُطّرد بمثابة الجزئي؛ لأنّ كلاً منهما يختصّ بشيء دون شيء.

---

(1) المطّرِد: هو من القواعد، ما يتبع بعضه بعضاً دون شذوذ، والمطّرد أيضاً هو القياس.

ينظر: موسوعة النحو والصرف والإعراب 632.

(2) [فيه] ساقطة من (أ).

(3) في (أ) تصور مفهومه.

(4) [فيه] ساقطة من (أ).

وإذا [تحقق][1] هذا فاعلمْ أنّ الكلّي مقدّم على الجزئي لكونه جزء للجزئي غالباً، والجزء مقدّم على الكلّي، فإذا كان الكلّي مقدّماً على الجزئي، يكون ما هو بمثابة الكلّي مقدّماً على ما هو بمثابة الجزئي.

وبقوله: **ولأنّ الفعلَ منها،** أي من القياسيّة، **وهو** أي الفعل **أصل في العمل؛** لأنّه أقوى الأنواع، لكونه أشدّ تأثيراً؛ لأنّه ما من فعل إلا وهو عامل، بخلاف الاسم والحرف، ولكونه أكثر فائدة؛ لِدلالته على الحدث والزّمان وَضْعَاً، بخلافهما.[2]

وجملتها – أي جملة القياسيّة – **سبعةٌ**:

الأوّل: **الفعل على الإطلاق،** أي متعدّياً كان أو لازماً، والثّاني: **اسم الفاعل،** والثّالث: **اسم المفعول،** والرّابع: **الصّفة المُشبّهة،** والخامس: **المصدر،** والسّادس: **الاسم المضاف،** والسّابع: **الاسم التّام**.

وضَبْطُه أنْ يُقال: إنّ العامل لا يخلو من [أنْ][3] يكون عاملاً بالأصالة أو لا، الأوّل الفعل، وأمّا الثّاني فلا يخلو من أنْ يكون مشتّقاً عنه أو لا، الأوّل المصدر[4]، وإنْ

مصطفى سروري: وإنما قلنا: إنّ الكلي جزء للجزئي غالباً، كالإنسان فإنه جزء لـ(زيد)؛ لأن الإنسان هو الحيوان الناطق مع الشخص، والجزئي كلّي، والكلّي جزء منه على تقدي

ر كونه مركباً. (النسخة (د) لوحة 46).

---

(1) في (ج) و (د): عرفت.

(2) فالاسم: هو ما دلّ بذاته على شيء محسوس، نحو: رجل، عصفور، أو غير محسوس يُعرف بالعقل، نحو: شجاعة، شرف، وهو في الحالتين غير مقترن بزمن.

والفعل: هو ما دلّ على معنى في نفسه مقترن بزمان نحو: نجحَ، يدرسُ، اكتُبْ.

والحرف: هو ما دلّ على معنى في غيره، نحو: هَلْ، فِي، لَمْ.

ينظر: موسوعة النحو والصرف والإعراب 53، 348، 488.

(3) [أنْ] ساقطة من (ب).

(4) في مسألة أصل الاشتقاق (الفعل أو المصدر) خلاف، فذهب البصريون إلى أن الفعل مشتق من المصدر وفرع عليه، وذهب الكوفيون إلى أن المصدر مشتق من الفعل وفرع عليه، نحو: ضرب ضرباً، وقام =

[كان][1] الثّاني فلا يخلو إمّا أنْ يقع عليه الفعل أو لا، فإنْ كان الأوّل فهو اسم المفعول، وإنْ كان الثّاني فلا يخلو من أنْ يجري على فعله أو لا، [فإن كان][2] الأوّل [فهو][3] اسم الفاعل، و[4] الثّاني فلا يخلو من أنْ[5] يرفع الإبهام أو أنْ يقع مضافاً أو لا، وإنْ كان الأوّل فهو الاسم التّام، وإنْ كان الثّاني فهو الاسم المضاف، وإنْ كان الثّالث فهو الصّفة المشبّهة.

*****

[أوّلاً: الفعل][6]

قال المصنّف: أمّا الفعل: فإنّه يعمل الرّفع والنّصب في الأسماء.

*****

قال الشّارح: أمّا الأوّل: أي **الفعل: فإنّه يعمل الرّفع والنّصب في الأسماء،** نحو: ضربَ زيدٌ عمراً، فـ(ضرب) يعمل الرّفع في (زيد) والنّصب في (عمراً)، وهذا إشـــارة إلى حصر عمل الفعل في الرّفع والنّصب[7]؛ وذلك لأنّه لا يستدعي سوى الفاعـل والمفعول وما يشبههمـــا، فيلـزم

= قياماً.

ينظر: الإنصاف في مسائل الخلاف 1: 206؛ والتبيين على مذاهب النحويين 143.

(1) في (أ): يكون، والأولى ما أثبته.

(2) ما بين المعقوفين ساقط من (أ) و (ج) و (د).

(3) [فهو] ساقطة من (أ) و (ج).

(4) في (ب) و (ج): وأمّا الثاني.

(5) في (ب) و (ج) و (د): من أن يكون فيه.

(6) العامل الأول من جملة العوامل اللفظية القياسية.

(7) في مسألة عامل النصب في المفعول خلاف:

فذهب الكوفيون إلى أن العامل في المفعول النصـــب: الفعل والفاعل جميعًا. وذهـب بعضهم إلى أن العامل هو الفاعل، ونص هشام بن معاوية – صاحب الكسائي – علـــى أنك إذا قلت: ظننتُ زيداً قائمـــاً، تنصب (زيداً) بالتاء، و(قائماً) بالظن. وذهب خلف الأحمر – من الكوفيين – إلى أن العامل فـي المفعول هو معنى المفعولية، والعامل في الفاعل هو معنى الفاعلية.

وحجتهم أنه لا يكون مفعول إلا بعد فعل وفاعل لفظاً أو تقديراً، وإذا كـان الفعل والفاعل بمنزلـــة الشـــيء =

أنْ لا يعمل / 35 – أ / إلا الرّفع والنّصب.

وأمّا المفعول في نحو: مررتُ [بزيدٍ][1]، فعامل الجرّ فيه هو (الباء) لا الفعل؛ لأنّ هذا الفعل[2] لا يتعدّى إلى المفعول به إلا بحرف الجرّ، فالعامل في[3] هذا هو الحرف؛ لأنّه جزء الفعل بدليل أنّ (مررتُ) و(الباء) معاً يفيدان معنى [جاوزتُ و][4] [جُزتُ][5]، فوجب أنْ يعمل كما عمل الفعل، لاسيما وقد اختص بالأسماء، وحينئذ إمّا أنْ يعمل الرّفع أو النّصب، لا جائز أنْ يعمل الرّفع؛ لعدم جواز ارتفاع ما ليس بفاعل ولا ملحق به، ولا أنْ يعمل النّصب؛ لأنّه يلزم حينئذ عدم الفرق بين المتعدّي بالحرف وبين المتعدّي بدونه، فلم يبق إلا الجرّ فعمل الجرّ، إذ الاسم بعده مشابه بالمضاف إليه من حيث الاتّصال [مما][6] قبله، ولا يُظَنّ أنّ العمل للفعل؛ لأنّه إذا ثبت أنّ هذا الحرف عامل وقد الاسمَ فبالحري أنْ يَعمل ولا يَعمل الفعل الذي قبله؛ إذ العاملان إذا تزاحما[7] على [معمول][8] واحد فالعمل لآخرهما وجوداً؛ لأنّه أقرب

= الواحد، وكان المفعول لا يقع إلا بعدهما، دلَّ على أنه منصوب بهما.

أما البصريون فذهبوا إلى أن الفعل وحده عمل في الفاعل والمفعول جميعاً. وحجتهم أنهم أجمعوا على أن الفعل له تأثير في العمل، أما الفاعل فلا تأثير له في العمل لأنه اسم، والأصل في الأسماء أن لا تعمل، فوجب أن لا يكون له تأثير في العمل، وإضافة ما لا تأثير له في العمل إلى ما له تأثير ينبغي أن لا يكون تأثير له.

ينظر: الإنصاف في مسائل الخلاف 1: 82 – 83.

(1) في (د): برجل.

(2) في (ب) و (ج) و (د): الفعل اللازم.

(3) في (ب) و (ج) و (د): في مثل.

(4) ما بين المعقوفين ساقط من (أ) و (ج) و (د).

(5) [جزت] ساقطة من (ج).

(6) في (ج) و (د): بما.

(7) تزاحما: أي: تنازعا، ومصطلح التزاحم غير شائع عند النحاة.

والمقصود بالتنازع: أن يتوجه عاملان إلى معمول واحد متأخر أو أكثر، كقوله تعالى: ﴿ آتُونِي أُفْرِغْ عَلَيْهِ قِطْرًا ﴾ [الكهف: 96]، فالمفعول به (قطراً) يتنازعه الفعلان المتقدمان ليكون مفعولاً لأحدهما.

ينظر: الشامل 358.

(8) في (أ) و (ب) و (ج): مفعول، والأولى ما أثبته.

إلى المعمول، وإعمال الأقرب أحقّ.[1]

---

(1) اختلف الكوفيون والبصريون في إعمال الفعلين، فذهب الكوفيون إلى أن إعمال الفعل الأول أولى، ودليلهم النقل، والقياس. أما النقل فقد جاء ذلك عنهم كثيراً، قال امرؤ القيس:

فَلَوْ أنَّ مَا أَسْعَى لِأدْنَى مَعِيْشَةٍ كَفَانِي وَلَمْ أَطْلُبْ قَلِيْلٌ مِنَ المَالِ

وكقول الآخر:

وَقَدْ نَغْنَى بِهَا وَنَرَى عُصُورًا بِهَا يَقْتَدْنَنَا الخُرُدَ الخِدَالَا

وأما القياس فهو أن الفعل الأول سابق الفعل الثاني، وهو صالح للعمل كالفعل الثاني، إلا أنه لما كان مبدوءًا به كان إعماله أولى؛ لقوة الابتداء والعناية به.

أما البصريون فذهبوا إلى أن إعمال الفعل الثاني أولى، ودليلهم على ذلك النقل، والقياس. أما النقل فقد جاء كثيرًا، قال تعالى: ﴿ آتُونِي أُفْرِغْ عَلَيْهِ قِطْرًا ﴾ [الكهف:96]، وكقوله تعالى: ﴿ هَاؤُمُ اقْرَءُوا كِتَابِيَهْ ﴾ [الحاقة: 19].

وأما القياس فهو أن الفعل الثاني أقرب إلى الاسم من الفعل الأول، وليس في إعماله دون الأول نقض معنى، فكان إعماله أولى.

ينظر: الإنصاف في مسائل الخلاف 1: 86 – 92.

[الفاعل]

قال المصنّف: أمّا الرّفع فعامّ لأنّ كلّ فعل يرفع اسماً واحداً بأنّه فاعلُه إذا أُسند الفعلُ إليه مقدّماً عليه نحو: فَعَلَ زيدٌ، وإنْ لم يكن مُظْهَراً فمُضمر، إمّا بارزٌ كالتّاء في فعلتُ، أو مستكنٌ كالمَنْوِّي في أَفعَلُ.

*****

قال الشارح: وأمّا **الرّفعُ فعامٌّ**، أي يعمل جميع الأفعال – متعدّياً كان أو لازماً – الرّفع؛ **لأنّ كلّ فعل** متعدّياً كان أو لازماً **يرفع اسماً واحداً، بأنّه** – أي الاسم الواحد – **فاعله** أي فاعل الفعل، **إذا أُسند الفعل إليه** أي [إلى][1] ذلك الاسم الواحد، حال كون ذلك الفعل **مُقدّماً عليه** – أي على ذلك [الاسم][2] الواحد –، [**نحو: فَعَلَ زيدٌ**][3].

وإنّما قال: (أُسند) ولمْ يَقُل: (أخبر)؛ ليعمّ الإنشائيات.

قوله: (مقدّماً عليه) احتراز عن المبتدأ، نحو: زيدٌ ضرب، فإنّ (ضرب) أُسند إلى (زيد) وهو ليس بفاعل؛ بل هو مبتدأ.

قال شهاب الدّين في "شرح الزّينيّة"[4]: [فإنْ قلتَ][5]: الاكتفاء بقوله: إذا أُسند إليه، أَوْجَهُ مِنْ غير احتياج إلى ذكر قوله: مقدّماً عليه / 35 – ب /؛ لأنّ الفعل لم يُسند إلى المبتدأ بل يُسند إلى ضميره. ويمكن أنْ يُجاب عنه بأنْ يُقال: لا نسلم أنّ الفعل لا يُسند إلى المبتدأ؛ لأنّه وإنْ كان مسنداً إلى ضميره لكنّه مع الضمير مسند إلى المبتدأ، وبهذا الاعتبار يكون المبتدأ [مسنداً][6] إليه لأنّ الخاص مستلزم للعام، تمّ كلامه.

---

(1) [إلى] ساقطة من (ج) و (د).

(2) [الاسم] ساقطة من (ج).

(3) ما بين المعقوفين ساقط من (ج).

(4) لم أقف عليه.

(5) ما بين المعقوفين ساقط من (ج).

(6) [مسنداً] ساقطة من (ج).

وإنّما كان الفاعلُ واحداً؛ لأنّ نسبة الفعل إليه على وجه الإسناد، وهو لا يختلف، فليس لك أنْ تسند الفعل إلى فاعل آخر، بخلاف المفعول؛ فإنّ نسبة الفعل إليه ليست على وجه الإسناد بل على جهة التّعلّق، وهو يختلف، ويجيء له خمسة مفاعيل.

قال صاحب ["الإقليد"][1]: الفاعل واحد؛ لأنّ [معنى][2] قولك (ضَرَبَ زيدٌ): صدر الضّربُ عن (زيد)، و(عن) حرف جرّ، وحرف الجر لا يدخل إلا على المفرد، وما يدخل عليه ههنا هو الفاعل، فيكون الفاعل واحداً بالضّرورة، وإلى هذا أومأ بقوله: **اسماً واحداً**.

وأمّا وجه تقديم الفعل على الفاعل فهو أنّ الفعل علّته له؛ إذ لا يمكن أنْ يكون الفاعل موجوداً بدونه، والعلّة متقدّمة على المعلول.[3]

[أقسام الفاعل]

فإنْ لَمْ يكن [الفاعل][4] **مُظهراً فمُضمَر**، وذلك المضمر **إمّا بارزٌ كالتّاء في (فعلت)** بالحركات الثّلاث، **أو مستكنٌ كالمَنْوِيّ في (أَفْعَلُ)**.

---

(1) في (ب) و (د): المقاليد، وقد سبق التعريف به ص 79.

الإقليد: شرح على "المفصّل" للزمخشري، لأحمد بن محمود الجندي (ت 700 هـ)، قال إنّه صنّفه حين كان في بخارى، ونسخته موجودة في دار الكتب جزيه دار ببروسه، أوّله: '' إيّاه أحمد على نعم تهلّلت وجوهها الصباح... ''.

ينظر: كشف الظنون 2: 1775؛ وهدية العارفين 1: 305.

وقد حُقق هذا الكتاب بكلية الآداب / جامعة مصراتة، واطلعت عليه ولم أقف على النص الذي نسبه الشارح إلى كتاب "الإقليد".

(2) [معنى] ساقطة من (أ) و (ج) و (د).

(3) إن قُدّم الاسم على الفعل أو ما ضمن معناه صار مرفوعاً بالابتداء، وبطل عمل ما تأخر فيه؛ لأنه تعرض بالتقديم لتسلط العوامل عليه كقولك في زيد قائم: إنّ زيداً قائم، فتأثر (زيد) بـ(إنّ) دليل على أن الفعل شغل عنه بفاعل مضمر، وإن كان الاسم المتقدم على الفعل مسبوقاً بما يطلب الفعل فهو فاعل فعل مضمر يفسره الظاهر المتأخر، نحو: ﴿ وَإِنْ أَحَدٌ مِنَ الْمُشْرِكِينَ اسْتَجَارَكَ ﴾ [التوبة: 6].

ينظر: شرح التسهيل لناظر الجيش 4: 1581.

(4) في (ج): أي العامل.

[الفعل المتعدي، والفعل اللازم]

قال المصنّف: ثُم إنّ الفعلَ على ضربين: متعدٍّ وهو ما نصب المفعول به. لازم وهو ما يختصّ بالفاعل كذهبتُ، وقُمتُ، وقَعدتُ. والمتعدّي على ثلاثة أضرب: المتعدّي إلى مفعول واحد كنَصَرْتُ زيداً، ومتعدٍّ إلى مفعولين ثانيهما غيرُ الأوّل كأعطَيْتُ زيداً درهماً أو هو عينُ الأوّل كحَسِبتُ زيداً عالماً، ومتعدٍّ إلى ثلاثةِ مفاعيل كأعلَمتُ زيداً عمراً فاضلاً.

*****

قال الشّارح: ثُمّ إنّ الفعلَ منقسم **على ضربين**:

أحدهما **متعدٍّ: وهو** – أي الفعل المتعدّي – **ما نصب المفعولَ به** بغير واسطة[1].

والثّاني **لازم: وهو** – أي الفعل اللازم – **ما يختصّ بالفاعل،** [ولا يتجاوز عنه لغيره][2] **كـ(ذَهبتُ، وقُمتُ، وقَعدتُ)**، فإنّ (الذّهابَ، والقيامَ، والقعودَ) ما يختصّ بالفاعل، ولا يتجاوز عنه لغيره.[3]

وأمّا الفعل **المتعدّي**، فإنّه منقسم **على ثلاثةِ أضرب**:

أحدها: **متعدٍّ إلى مفعول واحد** فقط **كـ[نَصَرْتُ][4] زيداً)**، فإنّ [(نَصَرْتُ)][5] يتعدّى إلى مفعول واحد فقط وهو (زيداً).

وثانيها: متعدٍّ إلى مفعولين، والمفعولان / 36 – أ / لا يخلو إمّا أنْ يكون **ثانيهما غيرُ الأوّل،**

---

(1) في (ج) و (د): واسطة الحرف.

(2) ما بين المعقوفين ساقط من (ج).

(3) الفعل اللازم: هو ما لا يتعدى أثرُهُ فاعله، ولا يتجاوزه إلى المفعول به، بل يبقى في نفس فاعله مكتفياً به غير محتاج إلى مفعول به، مثل: فرح، وسافر. وهو يحتاج إلى الفاعل، ويسمى الفعل القاصر، وغير الواقع، وغير المجاوز؛ لأنه قصر عن المفعول به ولم يقع عليه ولم يتجاوز الفاعلية ليصل إلى المفعول به. ينظر: الشامل معجم في علوم اللغة العربية ومصطلحاتها 741.

(4) في (ب): ضربتُ.

(5) في (ب): ضربتُ.

مثاله **كـ(أعْطَيْتُ زيداً دِرْهَماً)**، فإنّ ثاني المفعولين وهو (درهماً) غير المفعول الأوّل وهو (زيداً)، فيجوز ههنا الاقتصارُ على أحدهما فتقول: أعْطَيْتُ زيداً، ولا تذكر ما أعطيتَه، أو: أعطَيْتُ درهماً، ولا تذكر من أعطَيْتَه، هذه عبارة [صاحب][1] "الضّوء"[2] – وإنّما قال في الأوّل (مَا) وفي الثّاني (مَنْ) لدقيقة يعلمها من له أدنى بصيرة[3] –، ويجوز أيضاً أنْ تسكت عنهما معاً نحو: فلانٌ يُعطي ويَمنعُ، وذلك للمبالغة.

---

(1) [صاحب] ساقطة من (د).

(2) قال: '' ويجوز الاقتصار هنا على أحد المفعولين، نحو: أعطيت زيداً، ولا تذكر ما أعطيته، أو أعطيتُ درهماً، ولا تذكر لمن أعطيته، ويجوز أن تسكت عنهما جميعاً، نحو: فلان يعطي ويمنع، وإنما تفعل ذلك ليفاد به نوع من المبالغة والتوكيد، وإيذاناً بأنه معطٍ على الإطلاق ''.

ينظر: الضوء على المصباح، للإسفراييني (ت 684 هـ)، رسالة ماجستير، 97.

(3) الفرق بين (مَا) و(مَنْ) الموصولتين، أنّ (مَا) تكون لغير العاقل غالباً، مذكراً ومؤنثاً، مفرداً وغير مفرد، تقول: سمعتُ ما قلتَه، وأكلتُ ما أكلتَ، وأعجبني ما ذكرتَ وما ذكرتما، وتكون للعاقل في غير الغالب، وذلك:

أ- عند اختلاط العاقل مع غيره، فيعبر عنه بـ(مَا) للتغليب، نحو: ﴿ يُسَبِّحُ لِلَّهِ مَا فِي السَّمَاوَاتِ وَمَا فِي الْأَرْضِ ﴾ [الجمعة: 1].

ب- عند عدم معرفة حقيقة الشيء، أو الشكّ في أمره، نحو: لم أفهم عن ما يتحدث.

جـ- إذا أريد بالحديث صفة من يفعل، نحو: ﴿ فَانْكِحُوا مَا طَابَ لَكُمْ مِنَ النِّسَاءِ مَثْنَى وَثُلَاثَ وَرُبَاعَ ﴾ [النساء: 3].

أمّا (مَنْ) فتكون للعاقل، مذكراً ومؤنثاً، للمفرد ولغيره، نحو: أستمعُ إلى من ينصحني، أو تنصحني، أو ينصحونني، وقد ترد لغير العاقل قليلاً، وذلك:

أ- أن يكون للشيء أقسام أغلبها ممن يعقل، فتذكر مفصلة بـ(مِنْ)، نحو: ﴿ وَاللَّهُ خَلَقَ كُلَّ دَابَّةٍ مِنْ مَاءٍ فَمِنْهُمْ مَنْ يَمْشِي عَلَى بَطْنِهِ وَمِنْهُمْ مَنْ يَمْشِي عَلَى رِجْلَيْنِ وَمِنْهُمْ مَنْ يَمْشِي عَلَى أَرْبَعٍ ﴾ [النور: 45].

ب- تغليب العاقل على غيره، نحو: ﴿ أَلَمْ تَرَ أَنَّ اللَّهَ يَسْجُدُ لَهُ مَنْ فِي السَّمَاوَاتِ وَمَنْ فِي الْأَرْضِ ﴾ [الحج: 18].

جـ- أن ينزّل غير العاقل منزلة العاقل، نحو:

أَسِرْبَ القَطا هَلْ مَنْ يُعيرُ جَناحَهُ لَعَلِّـي إلـى مَـنْ قـد هويتُ أطيـرُ

ينظر: المعجم الوافي 299، 321 – 322.

أو يكون [ثانيهما][1] **عين الأوّل**، مثاله **كـ(حَسِبتُ زيداً عالِماً)**، فإنّ المفعول الثّاني فيه وهو (عالماً) عين [المفعول][2] الأوّل وهو (زيداً)، ولا يجوز الاقتصار ههنا على أحد المفعولين، فليس لك أنْ تقول: حَسِبتُ زيداً، وأنْ تقول: حَسِبتُ قائماً، في: حَسِبتُ زيداً قائماً؛ لِئَلا يلزم خلاف الوضع، لأنّ وضع الواضعِ على أنْ يُعرِّفَ الشيء بصفة. ولكن حذف المفعولين في هذا القسم جائز أيضاً ومن ذلك قولهم: ((من يَسْمَعْ يَخَلْ))[3].

و ثالثها: **متعدٍّ إلى ثلاثة** مفعولِينَ – بكسر اللام – مثاله **كـ(أعلَمتُ زيداً عمراً فاضلاً)**.[4]

---

(1) [ثانيهما] ساقطة من (د).

(2) [المفعول] ساقطة من (د).

(3) أي: يخل ما يسمعه حقاً، وهو مثل معناه: من يسمع الشـــيء ربما يظن صحته، وقيل: من يسمع أخبار الناس ومعاييبهم يقع في نفسه عليهم المكروه، ويضرب للمخذول.

وقد استشهد به المؤلف علـــى أن المفعولين اللذين أصلهما مبتدأ وخبـــر يجوز حذفهما سـواء أقام دليل على الحذف أم لا. ومذهب النحويين أنه إذا لم يدل على الحذف دليل لم يجز لا فيهما ولا في أحدهما.

ينظر: مجمع الأمثال 2: 300؛ وشرح المفصـــل لابن يعيش 7: 83؛ وشـرح الكافيـــة لابن مالك 2: 553؛ وتوضيح المقاصد 1: 568.

(4) (أَعْلَم) و (أَرَى) المتعديان إلى مفعولين هما فـي الأصل مبتدأ وخبـــر، ثم أدخلت عليهما همزة التعدية فازدادا مفعولاً ثالثاً، نحو: رأيتُ الحقَ غالباً، وأراني اللهُ الحـــقَ غالباً، وعَلِمْتُ الصـدقَ نافعاً، وأعْلَمَنـــي اللهُ الصدقَ نافعاً.

ولم يلحق سيبويه بـ(أَعْلَم) و (أَرَى) إلا (نَبَّأَ) والمشهور تعدّيها إلى واحـــد، وإلى غيره بحرف الجر. وزاد أبو علي (أَنْبَأَ). وزاد السيرافي (حَدَّثَ) و (خَبَّرَ) و (أَخْبَرَ).

ينظر: الكتاب 1: 41؛ وشرح الكافية لابن مالك 2: 569 – 571؛ وشرح الأشموني 1: 295.

[نائب الفاعل]

قال المصنّف: ويُقام المفعول مقامَ الفاعل إذا بُني له الفعلُ، فيرتفِعُ بإسنادِه إليه كقولك: ضُرِبَ زيدٌ، وأُعطِي زيدٌ درهماً. ويجوز إسنادُه إلى المفعول الثّاني إلا في باب (حَسِبْتُ).

*****

قال الشارح: وقد **يُقام المفعول مقام الفاعل، إذا بُني له** – أي لذلك المفعول – **الفعلُ، فيرتفعُ** ذلك المفعول الذي أُقيم مقام الفاعل **بإسناده،** أي بإسناد الفعل **إليه** – أي إلى المفعول –، مثاله **كقولك: ضُرِبَ زيدٌ، وأُعطِيَ زيدٌ درهماً.**

اِعلم أنّ علامة بناء الفعل [للمفعول][1] ضَمُّ أوّله وما يليه أيضاً، إنْ كان ماضياً في أوّله (تاء) نحو: (تَفَعَّل، وتَفَاعَل، وتَفَعْلَل)، فإذا أردت بناءها للمفعول قلتَ: (تُفُعِّل [، وتُفُوعِل][2]، وتُفُعْلِل) بضمّ (التّاء) و(الفاء) معاً، وإنّما لم يقتصروا على ضمّ الأوّل؛ بل يحتاجون إلى ضمّ ما يليه أيضاً؛ إذ لو اقتصروا عليه [أيضاً][3] فقالوا: تُعَلِّمَ، و تُجَاهِلَ – بفتح ما يلي التّاء – لالتبس بصيغة مضارع (عَلّم) مُشدداً، وبمضارع (جاهَلَ) [، ومضارع (فعلل)][4].

وضمّ الحرف الثّالث إنْ كان ماضياً في أوّله همزة وصل، مع ضمّ همزة / 36 – ب / الوصل، نحو: اِستخرَجَ، فإذا بَنَيْتَه للمفعول قلت: اُستُخرِجَ، بضمّ الهمزة والتّاء، ولم يقتصروا على ضمّ الهمزة؛ لأنّهم لو اقتصروا على ضمّها فقالوا: اُستَخرجَ – بضمّ الهمزة وفتح التّاء – يلتبس بالأمر عند الوقف في حالة الدّرج، نحو قولك: واستَخرِجْ.

وإنْ لم يكن في أوّله هذا ولا ذاك فالعلامة ضمّ الأوّل وكسر ما قبل الآخِر، ولم يقتصروا على ضمّ الأوّل ولا على كسر ما قبل الآخِر، أمّا الأوّل؛ فلأنّهم لو اقتصروا عليه لالتبس الماضي في باب الأفعال بنفس المتكلم المجهول [المضارع][5]، وأمّا الثّاني؛ فلأنّهم لو اقتصروا على كسر

---

(1) [للمفعول] ساقطة من (د).

(2) ما بين المعقوفين ساقط من (ج).

(3) [أيضاً] ساقطة من (د).

(4) ما بين المعقوفين ساقط من (د).

(5) في (أ): المضارع.

ما قبل الآخِر [لم][1] يُعلَم أنّ مثل (عَلِمَ) مبني للفاعل أو المفعول.[2]

ويجوز إسنادُه، أي إسناد الفعل **إلى المفعول الثّاني،** نحو: أُعطِي درهمٌ زيداً، إلا أنّ الإسناد إلى الأوّل أولى؛ لأنّه بمنزلة الفاعل، إذ الأوّل عاطٍ أي: آخذ [للدّراهم][3].

---

(1) [لم] ساقطة من (ج).

(2) يجب تغيير صورة الفعل عند بنائه للمجهول، وذلك كالتالي:

أ- ضم أوّل الفعل مطلقاً – ماضياً كان أو مضارعاً – وكسر ما قبل آخره إن كان ماضياً، وفتحه إن كان مضارعاً، تقول: ضُرِبَ، ويُضْرَبُ.

ب- إن كان الماضي مبتدئاً بتاء مزيدة ضُمَّ أوّله وثانيه، وإن كان مبتدئاً بهمزة وصل ضُمَّ أوّله وثالثه، ويزاد في ذلك تحريك ما قبل الآخر بالكسر، تقول في (تَعَلَّم، واستخرَج): تُعُلِّمَ، واسْتُخْرِجَ.

جـ- إذا كان الفعل الماضي ثلاثياً معتل الوسط، نحو: قال وباع، جاز لك فيه ثلاث لغات:

إحداها: كسر أوّله، فإن كانت عينه ياء سلمت، وإن كانت عينه واواً انقلبت ياءً، تقول في (باعَ، وقالَ): بِيْعَ، وقِيْلَ، والأصل: بُيِعَ، وقُوِلَ. وهي لغة فصيحة.

الثانية: إشمام الكسر شيئاً من الضم، وهي لغة فصيحة أيضاً، قرأ بها نافع، وابنُ عامر، والكسائي في بعض الأفعال.

الثالثة: إخلاص ضم أوّله، فإن كانت العين واواً سلمت، وإن كانت ياءً انقلبت واواً، فتقول: قُوْلَ وبُوْعَ.

مثال ذلك في الياء قول الراجز:

لَيْتَ وَهَلْ يَنْفَعُ شَيئاً لَيتُ

لَيْتَ شَبَاباً بُوعَ فَاشْتَرَيْتُ

ومثال ذلك فيما أصله واوٌ فسلمت قول الراجز:

حُوكَتْ عَلَى نِيرَينِ إذْ تُحَاكُ

تَخْتَبِطُ الشَّوْكَ وَلا تُشَاكُ

ولا يجوز إخلاص الكسر، ولا إخلاص الضم عند إسناد الفعل إلى تاء الضمير ونونه، إلا بشرط أن لا يلتبس فعل المفعول بفعل الفاعل، بل يتعين عند خوف الالتباس إشمام الكسرة ضمّاً، ومثال ما يُخاف فيه الالتباس قولك في (بيع العبد): بُعْتَ يا عبد، وفي (عوق الطالب): عُقْتَ يا طالب. بتصرف

ينظر: شرح الكافية لابن مالك 2: 604 – 606؛ وشرح التسهيل لناظر الجيش 4: 1641 – 1643.

(3) في (أ): الدراهم.

إلا في باب (حَسِبتُ)، هذا استثناء من قوله: **ويجوز إسناده إلى المفعول الثّاني**، أي يجوز إسناد الفعل إلى المفعول الثّاني إلا في باب (حَسِبتُ)[1]، فإنّ إسناد (حَسِبتُ) إلى المفعول الثّاني غير جائز؛ لأنّ الثّاني في هذا الباب خبر في الحقيقة، فلو أُسنِد إليه يلزم أنْ يكون مخبراً، عنه خلافاً لابن الأنباري[2]، فإنّه أجاز الإسناد إلى[3] الثّاني في باب (حَسِبتُ) إنْ أُمِنَ من انعكاس المعنى، فأجاز في (ظننتُ زيداً قائماً): ظُنَّ قائمٌ زيداً؛ لأنّه لا ريب في كون المظنون هو القيام فيهما، ولم يجز في: ظننتُ زيداً أخاك: ظُنَّ أخوك زيداً؛ لانعكاس المعنى، فظهر ممّا قلنا أنّ الاستثناء على قول غير ابن الأنباري.[4]

---

(1) إذا كان الفعل من باب (ظن) أو (أعلم)، فإن في إسناده إلى المفعول الثاني أقوال:

أحدها: الجواز إذا أمن اللبس، ولم يكن جملة ولا ظرفاً مع أن الأحسن إقامة الأول. والمنع إن أُلبس، أو كان جملة أو ظرفاً. وهذا ما صححه طلحة وابن عصفور وابن مالك.

والثاني: المنع مطلقاً، وتعيين الأول؛ لأنه مبتدأ في الأصل وهو أشبه بالفاعل، فكان بالنيابة عنه أولى. وهذا ما اختاره الجزولي والخضراوي.

والثالث: الجواز بالشروط السابقة، وبشرط ألا يكون نكرة. قال أبو حيان: فإن عدم المفعول الأول، ونصبت الجملة، فمقتضى مذهب الكوفيين الجواز. وصرح به السيرافي والنحاس، ومنعه الفارسي.

ينظر: همع الهوامع 2: 263 – 264.

(2) هو عبد الرحمن بن محمد بن عبدالله بن أبي سعيد، توفي سنة (577 هـ)، من علماء اللغة والأدب، قرأ النحو على الجواليقي، وابن الشجري، من مصنفاته: الإنصاف في مسائل الخلاف، وأسرار العربية، والميزان في النحو، ولمع الأدلة، والإغراب في جدل الإعراب، ونزهة الألباء في طبقات الأدباء.

ينظر: انباه الرواة 2: 169 – 171؛ ووفيات الأعيان 3: 139؛ وبغية الوعاة: 2: 86 – 88؛ والأعلام 3: 327؛ ومعجم المؤلفين 2: 115 – 116.

(3) في (أ): إلى المفعول الثاني.

(4) ينظر: أسرار العربية 89 – 90.

[منصوب الفعل]

قال المصنّف: ومنصوبُ الفعل على نوعين: خاصٌّ وعامٌّ، فالخاصّ ثلاثة: المفعول به لأنّه إنّما يكون للمتعدّي خاصّة كما ذكرنا، والتّمييز لأنّه إنّما يكون للمبهم نحو: طاب زيدٌ نفساً، وتصبّب الفرسُ عرقاً، وفي التّنزيل: ﴿ وَاشْتَعَلَ الرَّأْسُ شَيْبًا ﴾[1]، والخبرُ المنصوب؛ لأنّه إنّما يكونُ في أفعال معدودة على ما سيجيء.

*****

[المنصوبات الخاصة]

قال الشّارح: ومنصوب الفعل منقسم **على ضربين:** الأوّل **خاصٌّ**، والثّاني **عامٌّ**، **فالخاصّ** – أي منصوب الفعل الخاص – **ثلاثة**:

[1- المفعول به]

أحدها: **المفعول به**[2]، / 37 – أ / وإنّما كان المفعول به من المنصوبات الخاصّة ببعض الأفعال؛ **لأنّه** – أي المفعول به – **إنّما يكون للمتعدّي**، أي للفعل المتعدّي **كما ذكرنا** من قبل أنّ المتعدّي ما نصب المفعول به.

وهو – أي المفعول به – ما يقع عليه فعل الفاعل، والمراد بالوقوع: التّعلّق، لا الأمر الحسّي، إذ لو أُريد ذلك يخرج بعض المفاعيل، نحو: علمتُ زيداً، وأردتُه، وكلّمتُه، ونحو ذلك؛ فإنّ هذه الأفعال[3] ليست بواقعة على (زيد) حِسّاً.

---

(1) مريم: 4.

(2) المفعول به: هو ما وقع عليه فعل الفاعل بغير واسطـــة حرف الجر أو بها، أي بواسطة حرف الجر، ويسمى أيضاً (لغواً) إذا كان عامله مذكوراً، أو (مستقراً) إذا كان مع الاستقرار، أو الحصول مقدراً.
وهو الفارق بين اللازم والمتعدي، ويكون واحداً إلى ثلاثة، وغيـــره لا يكون إلا واحـــداً، و لا يتأول بغيـــره من المفاعيل، وغيره يتأول.
ينظر: التعريفات 241؛ والكليات 808.

(3) في (ب) و (ج): الأفعال فيها.

ولقائل أنْ يقــول: إنّ تعريف المفعول به غير مانـع؛ إذ يدخـــل فيه ما ليس منـه، نحـو: (زيـد) [في][1] قولك: زيدٌ ضربتُه، فإنّ الضرب وقع عليه مع إنّه ليس بمفعول به.

والجواب عنه أن يقول: لا نسلم أنّ الضرب وقع عليه اصطلاحاً؛ بل وقع على ضميره، وهو مفعول به، فلا يكون (زيد) في مثل ما سبق مفعولاً [به][2].[3]

---

(1) [في] ساقطة من (أ) و (ب) و (د).

(2) [به] ساقطة من (ب) و (ج).

(3) في قوله: زيد ضربته، عود ضميـر الاسم على ظاهره، والضمير متـــى تقدم تقديراً لا لفظاً أو لفظاً لا تقديراً فإنه يجوز، مثال ذلك قوله تعالى: ﴿ وَإِذِ ابْتَلَى إِبْرَاهِيمَ رَبُّهُ ﴾ [البقرة: 124]، تقـــدم فيـه ضمير الاسم على ظاهره تقديراً لا لفظاً، أمّا تقديم ضمير الاســـم على ظاهره لفظاً وتقديراً فلا يجــوز، نحو: ضرب غلامُهُ زيداً، بأن تجعل (غلامه) فاعلاً و(زيداً) مفعولاً؛ فهنا وقع الفاعــل في رتبته والمفعــول في رتبته، فلم يمكــن أن تجعل الضمير في تقدير التأخير. بتصرف

ينظر: الإنصاف في مسائل الخلاف 1: 75.

[2- التّمييز]

وثانيها[1]: **التّمييز**[2]، وإنّما كان التّمييز من المنصوبات الخاصّة ببعض الأفعال؛ **لأنّه** – أي التّمييز – **إنّما يكون** أي ما يكون إلا **للمبهم**، فلا يجيء إلا لِما وُجِد فيه الإبهام، مثاله **[نحو]**[3]: **طاب زيدٌ نفساً، وتصبّبَ الفرسُ عَرَقاً، و** [كذا][4] **في التّنزيل: ﴿ وَاشْتَعَلَ الرَّأْسُ شَيْبًا ﴾.**

واعلم أنّ التّمييز بابٌ مُغَيَّرٌ عن الأصل، إذ الأصل في (طابَ زيدٌ نفساً، وتَصَبَّبَ الفرسُ عَرَقاً، واشتعل الرّأس شيباً): طابتْ نفسُ زيدٍ، وتَصَبَّبَ عرقُ الفرسِ، واشتعل شيبُ رأسي، فأُزيل عنه للمبالغة والتّوكيد، [أمّا][5] المبالغة؛ فلأنّ ذكر الشّيء مُجْمَلاً ثمّ ذكره مُفَصَّلاً أوقع في الذّهن من أنْ يُذكر مفصّلاً، وأمّا التّوكيد؛ فلأنّه بمنزلة تكرير الشّيء مرّتين للإجمال والتّفصيل.[6]

---

(1) في (أ): وثانيها منها – أي من المنصوبات الخاصّة –.

(2) التمييز: اسم نكرة، يذكر تفسيراً للمبهم من ذات أو نسبة، فالأول: شاهدت ثلاثين سائحاً، والثاني: حَسُنَ الكريمُ خُلُقاً، والمفَسِّر للمبهم يسمى: تمييزاً ومميِّزاً، وتفسيراً ومفسِّراً، وتبييناً ومبيِّناً، والمفسَّر يسمى: مميَّزاً ومفسّراً ومبيَّناً.

ينظر: الشامل معجم في علوم اللغة العربية ومصطلحاتها 357.

(3) [نحو] ساقطة من (ج).

(4) في (أ): ذلك.

(5) [أمّا] ساقطة من (د).

(6) باب التمييز كلّه، سواء كان عن مفرد أو عن جملة، باب مزال عن أصله لتوخي الإجمال والتفصيل، فالأمثلة من نحو: عندي منوان سمناً، وعشرون درهماً، وملء الإناء عسلاً، وطاب زيد نفساً، وطار عمرو فرحاً، وامتلا الإناء ماءً، الأصل فيها: عندي سمن منوان، ودراهم عشرون، وعسل ملء الإناء، وطاب نفس زيد، وطير الفرح عمراً، وملأ الماء الإناء.

وكذلك التفصيل الموقع فيما يحكيه جلّ وعلا عن زكريا – عليه السلام – من قوله: ﴿ وَاشْتَعَلَ الرَّأْسُ شَيْبًا ﴾ [مريم: 4]، حيث تركت الحقيقة في (شاب رأسي) إلى أبلغ، وهي الاستعارة، فحصل: اشتعل شيب رأسي، ثم تركت إلى أبلغ، وهي: اشتعل رأسي شيباً، وكونها أبلغ من جهات: =

.....

= إحداها: إسناد الاشتعال إلى الرأس لإفادة شمـــول الاشتعال بجميع الرأس، بخـلاف ما لو قـــال: اشتعل شيب رأسي، فإنه لا يؤدي هذا المعنى بحال، فاشتعل رأســـي، وازن: اشتعلت النار في بيتي، واشتعل رأسي شيباً، وازن: اشتعل بيتي ناراً.

وثانيتها: الإجمال والتفصيل فـي نصب التمييز، فإنك إذا نصبـت (شيباً) كان المعنى مخالفاً لما إذا رفعته فقلت: اشتعل شيب رأسي، لما في النصب من المبالغة دون غيره.

وثالثتها: تنكير قوله (شيباً) لإفادة المبالغة، ثم إنه ترك لفـــظ (مني) فـــي قولـه: واشتعل الرأس شيباً، اتكالاً على قوله: ﴿ وَهَنَ الْعَظْمُ مِنِّي ﴾ [مريم: 4] ثم إنه أتى به فـــي الأول بياناً للحـــال وإرادة للاختصاص بحاله في إضافته إلى نفســه، ثم عطـــف الجملـــة الثانية علـــى الجملة الأولـــى بلفظ الماضي، لما بينهما من التقارب والملائمة. بتصرف

ينظر: مفتاح العلوم 396، 397 – 398؛ والطراز 1: 231.

[3- الخبر المنصوب]

وثالثهـا: **الخبـرُ المنصوبُ**[1]، وهو أيضاً من المنصـوبات الخاصّة ببعـــض الأفعال؛ **لأنّــه** أي [الخبر][2] المنصوب **إنّما يكونُ** – أي ما يكون إلا – **في أفعال معدودة على ما سيجيء**، وهي: (كان، وصار، وأصبح، وأمسى، وأضحى، وبات، وما زال، وما فتئ، وما انفك، وما دام، وما برح، وليس).

فإنْ قيل: كيف جعل الخبر المنصوب من معمول / 37 – ب / العوامل اللفظيّة القياسيّة، والحال أن عامله [سماعيّ؛ لأنّ][3] عامله الأفعال النّاقصة[4]، وهي سماعيّة ؟

والجواب عنه: إنّه جعل الخبرَ المنصوب من معمول [الفعل][5] النّاصب مطلقاً، لا من معمول الفعل القياسيّ حتّى يَرِدَ ما ذَكَرْتَ.

---

(1) يريد به خبر (كان) وأخواتها، والمفعول الثاني لظن وأخواتهـــا، والمفعـــول الثالث للأفعال التي تنصب ثلاثة مفاعيل، لأن كلاً منها في الأصل خبر.

(2) [الخبر] ساقطة من (ب).

(3) ما بين المعقوفين ساقط من (ج).

(4) اختُلِف في رفع الأفعال الناقصة مرفوعـــها، واتُفِق على نصبها ما بعـــد المرفوع، فقال الجمهـور: انتصابه على أنه خبر مشبه بالمفعول، وقال الفراء: انتصبت تشبيهاً بالحال، وعن الكوفيين: انتصبت على الحال.

ينظر: ارتشاف الضرب 3: 1146.

قال أبو الحسن المجاشعي: '' ومما يدلك أنّها ليسـت أفعالاً حقيقية أن اسـم الفاعل والمفعول فيها كشيء واحد، تقـــــول: كان زيد أخاك، فالأخ زيد في المعنى، وإذا قلـت: ضرب زيد أخاك، كان زيد غير الأخ، وتقول: ضرب زيد عمراً، فيقال لك: ما فَعَل زيد ؟، فتقول: الضرب، ولو قلت: كان زيد أخاك، فقيل لك: ما فَعَل زيدُ؟ لم يجز أن تقول: الكَونُ ''.

ينظر: شرح عيون الإعراب 106.

(5) [الفعل] ساقطة من (ج).

[المنصوبات العامة]

قال المصنّف: والعامُّ في خمسةٌ: المصدر، والمفعول فيه، والمفعول له، والمفعول معه، والحال. أمّا الأوّل: فكلّ فعل ينصِب مصدرَه سواءً كان مُبهماً أو محدوداً أو معرفةً أو نكرةً نحو: ضرَبتُه ضرباً وضرَبتُه ضربةً، وضربتُ الضّرب الذي تَعْلَم، وما كان بمعنى المصدر أيضاً نحو: ضربتُه سوطاً.

*****

قال الشّارح: والعامّ، أي منصوب الفعل العامّ محصور **في خمسة:** الأوّل: **المصدر**، والثّاني: **المفعول فيه**، والثّالث: **المفعول له**، والرّابع: **المفعول معه**، والخامس: **الحال.**

[1- المصدر (المفعول المطلق)]

أمّا الأوّل: أي المصدر، **فكلّ فعل** متعدّياً كان أو لازماً **ينصِبُ مصدرَهُ، سواءَ كانَ** ذلك المصدر **مُبهماً، أو محدوداً، [أو معرفةً]**(1)**، أو نكرةً.**

والمراد من المبهم: ما لا يدلّ على أكثر مما يدلّ عليه الفعل. ومن المحدود: ما يدلّ على أكثر مما يدلّ عليه [الفعل](2)، مثال المبهم [**نحو**](3): **ضَرَبتُه ضَرْباً**، ومثال المحدود نحو: **ضَرَبتُه ضَرْبةً**، فـ(ضربةً) يدلّ على ما دلّ الفعل عليه وهو (الضّرب)، وعلى أكثر وهو النّوع.

ومثال المعرفة نحو: **ضَرَبتُ الضّرْب الذي تَعْلَمُ**. وإنّما لم يذكر المثال للمصدر النّكرة؛ اكتفاء بمثال المصدر المبهم(4).

---

(1) ما بين المعقوفين ساقط من (ج).

(2) [الفعل] ساقطة من (ج).

(3) [نحو] ساقطة من (أ).

(4) المصدر نوعان:

أ- مبهم: وهو ما يساوي معنى عامله من غيـــــر زيادة، كقمتُ قياماً. وهو لمجرد التأكيد، ومن ثم لا يثنى ولا يجمع؛ لأنه بمنزلة تكرير الفعل، فعومل معاملتـــه فـــــي عدم التثنية والجمع، ولذا قال ابن جني: إنه من قبيل التأكيد اللفظي.

وقيل إنه من التوكيد المعنوي لإزالة الشك والحدث، ورفع توهم المجاز. وعليه الآمدي، وغيره. =

[ما كان بمعنى المصدر]

و كذا ينصب الفعل **ما كان بمعنى المصدر أيضاً**، أي كما ينصب الفعل المصدر، مثاله **نحو**: **ضَرَبْتُه سَوطاً**، فإنّ (ضربتُه) ينصب (سوطاً) وهو ليس بمصدر، [بل أُقيم مقام المصدر؛ لأنّه لمّا كان آلة الضّرب سدّ مسدّه. والدّليل على أنّه ليس بمصدر][1] أنّه يُثنّى ويُجمع، ولو كان مصدراً لَمَا ثُنّي وجُمِع، ولمّا ثُنّي وجُمِع عَلِمْنَا أنّه ليس بمصدر.

= ب- مختص: وهو ما زاد على معنى عامله، فيفيد نوعـــاً أو عدداً، نحو: ضربت ضربَ الأميرِ، أو ضربين، أو ضربات. فإن كان يفيد العدد، فإنه يثنى ويجمع بلا خلاف. وأما إن كان يفيد النوع ففيه قولان:

أحدهما: أنه يثنى ويجمع، وعليه ابن مالك، قياساً على ما سمع منه كالعقول والألباب والحُلُوم.

والثاني: لا يثنى ولا يجمع، وعليـــــه الشلوبين، قياساً للأنواع على الآحاد، فإنها لا تثنى ولا تجمع لاختلافها. ونسبه أبو حيان لظاهر كلام سيبويه، قـــال: والتثنيـــة أصلـــح من الجمع قليلاً، تقول: قمتُ قيامين، وقعدتُ قعودين، والأحسن أن يقال: نوعين من القيام، ونوعين من القعود.

ينظر: همع الهوامع 3: 96 – 97.

(1) ما بين المعقوفين ساقط من (ج).

[2- المفعول فيه]

قال المصنّف: والمفعولُ فيه: وهو ظرفا الزّمان والمكان، فالزّمان كلّه يُنصب بالظّرف مُبهماً كان أو محدوداً، كاليوم، واللّيلة، والشّهر، والحول، تقول: سِرتُ حيناً و يوماً، وخرجتُ يومَ الجمعة. أمّا المكان المبهم فَحَسْبُ كالجّهات السِّت، وعند، ووسط الدّار بالسّكون. وأمّا المحدود فلا بُدّ له من ذكر (في)، تقول: صلّيتُ أمامَ المسجدِ، وخلفَه، وفوقَه، وتحتَه، ويمينَه، وشمالَه، وعندَه، ووسْطَه، ولا يُقال: صلّيتُ المسجدَ، ولا وَسَطَ المسجدِ بالتّحريك، وإنّما يُقال: صلّيتُ في المسجدِ، وفي وَسَطِهِ. وأمّا دخلتُ الدّارَ فتُوسِّعَ.

*****

قال الشّارح: والمفعول فيه[1]: وإنّما لم يُعرِّف المفعول فيه لِمَا [في لفظة المفعول][2] فيه من الدّلالة على التّعريف؛ لأنّ (الألف واللام) إذا دخلا على اسم المفعول والفاعل يكون بمعنى (الذي)، وكأنّه قال: الذي فُعِلَ فيه فِعْلٌ، وأمّا قوله: **وهو ظرفا الزّمان والمكان**، فليس بتعريف له، وإنّما هو تعداد / 38 – أ / نوعيه .

يعني المفعول فيه على ضربين: ظرف زمان، وظرف مكان؛ لأنّه [إذا][3] كان بحيث يُفهم من صيغة الفعل فهو الأوّل، وإنْ لم يكن كذلك فهو الثّاني.

فإنْ قُلت: كيف جعل المبتدأ مفرداً وخبَرَهُ مثنّى في قوله: [وهو ظرفا][4] الزمّان والمكان، مع إنّ مثل هذا غير جائز لعدم التّطابق بينهما ؟

---

(1) المفعول فيه: أو الظرف، وهو اســـم منصوب على تقدير حرف جر (في)، يذكر لبيان زمان الفعل أو مكانه، وهو قسمان:

أ- ظرف زمان: وهو ما دلّ على وقت وقع فيه حدث: قَدِمتُ من سفري ليلاً (في الليل).

ب- ظرف مكان: وهو ما يدل على مكان وقع فيه الحدث: وقفتُ أمامَ مِنْبرِ الخطيبِ.

ينظر: الشامل 581.

(2) ما بين المعقوفين ساقط من (ج).

(3) [إذا] ساقطة من (ج).

(4) ما بين المعقوفين ساقط من (ج).

والجواب عنه: إنّ (هو) عائد إلى الموصول، وهو (الألف واللام) [في المفعول فيه، فكأنّه بمنزلة الموصول][1]، ويجوز [الإخبار][2] عنه بالمفرد، والمثنّى، والمجموع، كقولك: الذي في بيتي متاع، وما في ملكي [غلمان][3]، والمأخوذ منه (ثلاثة غلمان).

وإنّما سُمي المفعول فيه ظرفاً؛ تشبيهاً له بالأواني التي تُحَلّ فيها الأشياء، والكوفيّون يسمّونه محلاً، كحلول الأفعال في إفراده.[4]

فالزّمانُ كلُّه – أي مُبهماً كان أو محدوداً – **ينتصب [بالظّرف]**[5]، أي ينتصب على الظّرفيّة بالفعل[6] المقدّم، **سواء كان** لازماً أو متعدّياً؛ لأنّ الفعل يدلّ على الزمان بصيغته كما يدلّ على المصدر بمادّته، فكما يُنصَب جميع ضروب المصدر، كذلك يُنصَب جميع ظروف الزّمان[7]؛ [لأنّ الفعل من الحروف يدل على الحدث، والصيغة الخاصّة تدل على ظرف الزّمان][8].

---

(1) ما بين المعقوفين ساقط من (ج).

(2) [الإخبار] ساقطة من (ج).

(3) في (ب) و (ج): الغلمان.

(4) كان الكوفيون لا يطلقون كلمة (المفعول) إلا على المفعول به، أما بقية المفاعيل وهي: (المفعول فيه، والمفعول المطلق، والمفعول لأجله، والمفعول معه) فكانوا يسمونها (أشباه مفاعيل)، وسموا الظرف: الصفة، والمحل.

ينظر: شرح التصريح 1: 515؛ والمدارس النحوية لشوقي ضيف 166؛ والمدارس النحوية أسطورة وواقع 123، 127 – 129.

(5) في (ب) و (د): بالظرفية.

(6) في (ب) و (ج) و (د): بالفعل المذكور.

(7) السبب في تعدي الفعل إلى جميع ظروف الزمان قوةُ دلالته عليه من جهة أن الزمان أحد مدلولي الفعل، كما أن السبب في تعديته إلى جميع ضروب المصادر قوة الدلالة عليها من حيث يدل عليها من جهة المعنى واللفظ

ينظر: همع الهوامع 3: 137.

(8) ما بين المعقوفين ساقط من (ب) و (ج) و (د).

[**مبهماً كان أو محدوداً**][1]، فالمبهمُ من الزّمان كـ(الحين، والوقت)، **والمحدود** من الزّمان **كـ(اليومِ واللّيلِ والشّهرِ والحولِ)، تقول** في الزّمان المبهم: **سِرتُ حيناً ويوماً، وفي** الزّمان المحدود: **خرجتُ يومَ الجمعةِ.**

وأمّا **المكان المُبهَم** فإنّه ينتصب بالفعل **فحسب كالجهات السّت،** وهي: (فوق، وتحت، ويمين، وشمال، وقُدّام، وخلف)؛ لكونه مشابهاً للزّمان من حيث التّغيير والتّبديل والاستغراق، ألا يُرى أنّ من الظّروف / 38 – ب / لا يتقرّر على وجهٍ واحد، إذ الفوق يصير تحتاً واليمين يصير شمالاً، كما أنّ الزّمان المستقبل يصير حاضراً والحاضر [يكون][2] ماضياً، وإذا قلتَ: جلستُ خلفَ زيدٍ، كان هذا اللّفظ مشتملاً ومستغرقاً بجميع ما يقابل ظهره إلى انقطاع الأرض، كما أنّ لفظ (ضرب) مستغرق لكلّ زمان من وقت ابتداء خلق الله العالم إلى وقت حديثك، وكذلك لفظ (يقوم) مستغرق لكلّ زمان من المستقبل إلى فناء العالم.

و (عِنْدَ)، وهو أيضاً من المكان المبهم[3]، وينصب [بالظّرف][4]، **وَوَسْطَ الدّارِ – بالسُّكون –** وهو أيضاً من المكان المبهم؛ لأنّه [اسم مبهم][5] لداخل الدّائرة، وينتصب بالظّرفية.

واحترز بالسكون عن (الوَسَط) بالتّحريك؛ لأنّه من المكان المحدود؛ لأنّه اسم لِمُعَين ما بين

---

(1) ما بين المعقوفين ساقط من (أ) و (ب) و (ج).

(2) [يكون] ساقطة من (ج).

(3) عِنْدَ: من ظروف المكان التي عدم فيها التصرف، وتستعمل: لبيان مظروفها حاضراً حساً، كقوله تعالى: ﴿ فَلَمَّا رَآهُ مُسْتَقِرًّا عِنْدَهُ ﴾ [النمل: 40]، أو معنى كقوله تعالى: ﴿ قَالَ الَّذِي عِنْدَهُ عِلْمٌ مِنَ الْكِتَابِ ﴾ [النمل: 40]، أو قريباً حساً كقوله تعالى: ﴿ عِنْدَ سِدْرَةِ الْمُنْتَهَى ﴾ [النجم: 14]، أو قريباً معنى كقوله تعالى: ﴿ عِنْدَ مَلِيكٍ مُقْتَدِرٍ ﴾ [القمر: 55]. وقد ترد للزمان نحو قوله ﷺ : « الصبر عند الصدمة الأولى ».

ولم تستعمل إلا منصوبة على الظرفية كما مُثّل، أو مجرورة بـ(من) نحو: ﴿ آتَيْنَاهُ رَحْمَةً مِنْ عِنْدِنَا ﴾ [الكهف: 65]. وإنما لم تُصْرَف لشدة توغلها في الإبهام لأنها تصدق على الجهات الست، والأشهر كسر عينها، ومن العرب من يفتحها، ومنهم من يضمها.

ينظر: همع الهوامع 3: 158، 164 – 165؛ والمعجم الوافي 209.

(4) في (ب) و (د): بالظرفية.

(5) ما بين المعقوفين ساقط من (ب).

[ظرف][1] الشّيء، ومن هذا عُلم الفرق بينهما.[2]

وأمّا المحدود من المكان **فلا بدّ له من** لفظِ **(في)، تقول** في المكان المبهم: **صلّيتُ أمامَ المسجد، وفوقَه، وخلفَه، [وتحتَه][3]، ويمينَه، وشمالَه، وعندَه، وَوَسْطَه،** بالنّصب كافّةً.

ولا يُقال في المكان المحدود: **صلّيتُ المسجدَ** – بالنّصب –، **ولا** يُقال أيضاً: صلّيتُ **وَسَطَ المسجدِ – بالتّحريك –، وإنّما يُقال** فيه: **صلّيتُ في المسجدِ، [أو][4] في وَسَطِهِ** [بالتحريك][5].

فإنْ قلتَ: ما تقول بنحو: دخلتُ الدّارَ، بنصب (الدّار) من غير (في)، مع إنّه من المكان المحدود ؟

وأجاب بقوله: **وأمّا: دخلتُ الدّارَ، فتُوُسِّعَ،** أي: حذفوا حرف الجرّ وأوصلوا الفعل إليه ونَصَبُوه نصبَ المفعول به اتّساعاً.[6]

---

(1) في (ج) و (د): ظرفي.

(2) (وَسْطَ) ساكن السين: وهي من ظروف المكان التي ندر فيها التصرف، قال ابن مالك: تجرده عن الظرفية قليل لا يكاد يعرف.

أما (وَسَطَ) المتحرك السين فاسم، قال في "البسيط": جعلوا الساكن ظرفاً، والمتحرك اسم ظرف، فالأول نحو: زيدٌ وَسْطَ الدارِ، والثاني نحو: ضربتُ وَسَطَهُ. وقال الفراء: إذا أحسنت فيه (بين) كان ظرفاً نحو: قعد وَسْطَ القومِ، وإن لم يحسن فاسم نحو: احتجمَ وَسَطَ رأسِهِ. ويجوز في كل منهما التسكين والتحريك؛ لكون السكون أحسن في الظرف، والتحريك أحسن في الاسم.

وأما بقية الكوفيين فلا يفرقون بينهما، ويجعلونهما ظرفين، إلا أن ثعلب قال: يقال: وَسْطَ – بالسكون – في المتفرق بين الأجزاء، نحو: وسْط القوم، ووسَط – بالتحريك – فيما لا تتفرق أجزاؤه، نحو: وسَط الرأس، وتابعه المرزوقي.

ينظر: همع الهوامع 3: 157 – 158؛ والمعجم الوافي 363.

(3) ما بين المعقوفين ساقط من (ب).

(4) في (ب) و (ج): و.

(5) [بالتحريك] ساقطة من (أ) و (ب).

(6) لا يتعدى الفعل مع ظرف المكان المحدود إلا بواسطة (في)، إلا ما سمع من ذلك بدونها، فإنه يحفظ ولا =

وقال الجرميّ[1]: إنّه فعل متعدٍّ ينصب ما بعده. وهو [مرفوع][2]، بأنّ المصدر إذا كان على وزن (فُعُول) فالغالب أنّه يجيء لازماً، وبأنّ مقابله (خرجت)، ونظيره (عبرت)، وهما غير متعدّيين بالاتفاق.[3]

= يقاس عليه، وهو كل مكان مختص مع (دخلت)، نحو: دخلت الدار والمسجد، وفيه مذاهب:

أ- مذهب سيبويه والمحققين: أنه منصوب على الظرف تشبيهاً للمختص بغير المختص.

ب- ذهب الفارسي ومن وافقه: إلى أنه مما حذف منه (في) اتساعاً، فانتصب على المفعول به. وعليه صاحب الكتاب.

جـ- ذهب الأخفش وجماعة: إلى أنه مما يتعدى بنفسه فهول مفعول به على الأصل، لا على الاتساع.

د- ذهب السهيلي: إلى أنه إن اتسع المدخول فيه حتى يكون كالبلد العظيم كان النصب لا بد منه، كـ(دخلت العراق).

وألحَقَ الفراء بـ(دخلت): (ذهبت)، و(انطلقت). وقال المبرد: (ذهبت) ليس من هذا الباب، بل هو مما أسقط منه حرف الجر، وهو (إلى) لا (في).

ينظر: شرح التصريح 1: 520؛ وهمع الهوامع 3: 153 – 154.

(1) الجرمي: هو صالح بن إسحاق أبو عمر الجرميّ النحويّ البصريّ، توفي سنة (225 هـ)، مولى جرم من قبائل اليمن، قدم بغداد، كان فقيهاً عالماً بالنحو واللغة، أخذ النحو عن الأخفش وغيره، ناظره الفراء، وحَدّث عنه المبرد. من مصنفاته: كتاب غريب سيبويه، وكتاب في العروض، ومختصر في النحو، وكتاب في السير؛ عجيب، وكتاب التنبيه، وكتاب الأبنية.

ينظر: وفيات الأعيان 2: 485 – 486؛ وبغية الوعاة 2: 8 – 9؛ وشذرات الذهب 3: 115؛ والأعلام 3: 189.

(2) في (ب): ممنوع.

(3) الغالب في (فَعَل) اللازم أن يكون مصدره (فُعُول) مثل: رَكَع، رُكُوع، أما المتعدي نحو(ضَرَب) فيكون على (ضَرْب)، وفي الصنائع ونحوها نحو (كَتَب) على (كتابة)، وفي الاضطراب نحو (خَفَق) على (خفقان)، وفي الأصوات نحو (صَرَخ) على (صُرَاخ).

ينظر: الشافية في علمي التصريف والخط 66؛ وشرح التصريح 2: 27 – 28.

[3- المفعول له]

قال المصنّف: والمفعولُ له: وهو عِلّةُ الإقدام على الفِعل نحو: ضَرَبتُه تأديباً له، وخرجتُ مخافةَ الشّرِّ.

*****

قال الشّارح: والمفعول له[1]، وإنّما كان من المنصوبات العامّة لأنّ جميع الأفعال ينصبه، وعرّفه [بقوله][2]: [**و**][3] **هو** – أي المفعـــول له – **علّةُ الإقدام على الفِعْل، نحو: ضَرَبتُه تأديباً له،** [فإنّ][4] (تأديباً) علّة الإقدام على الفعل / 39 – أ / وهو الضّرب، وإنّما قال: علّة الإقدام، ولم يَقُل: الغرض من الفعل؛ ليدخل فيه نحو: قَعَدت عن الحربِ جبناً[5].

وقد شرطوا في انتصابه أنْ يكون مصدراً، وفعلاً لفاعل الفعل المُعلّل، و مقارناً له في الوجود، وإنّما كان منصوباً عند تحقّق هذه الشّروط المذكورة نحو: ضربتُه تأديباً؛ لكونه مُشابهاً بالمصدر الذي من لفظ الفعل، من حيث إنّ الفعل يتضمّن كلّ واحـــد منهما، وإنّ كلاً منهمـــا فعل الفاعل المتقدّم ومقارناً له في [الوجود][6]، فإنْ فُقِدَ شرطٌ مـن هذه الشّروط المذكورة، فاللام لازم

---

(1) المفعول له: أو المفعول لأجله، أو من أجله، هـــو مصـدر قلبي يُذكَر علّة لحدث شاركه في الزمان والفاعل، نحو: ذهبت إلى الريف طلباً للراحة، فالمصدر (طلباً) مفعـولٌ لأجلـه منصوب بَيَّنَ العلّة التي من أجلها ذهبت إلى الريف، فسبب الذهاب إلى الريف هو طلب الراحـــة، وشارك الحدث وهو الفعل (ذهبت) المصـــدر وهو (طلباً) في الزمان والفاعل، فإن زمانهما واحد وهو الماضـــي، وفاعلهما واحد وهـــو المتكلم، وقـــد أرادوا بالمصدر القلبي ما كان مصدراً لفعل منبعث عن الحواس الباطنة، وفـــي بعـض التعريفات عنـــد بعض النحاة ألغوا كلمة (قلبي) وقالوا في تعريفه: هو المصـــدر الذي يدلّ علـى سبـــب ما قبلـه ويشارك عاملـه في وقته وفاعله.

ينظر: الشامل معجم في علوم اللغة العربية ومصطلحاتها 881.

(2) [بقوله] ساقطة من (د).

(3) [و] ساقطة من (أ) و (ج) و (د).

(4) في (أ) و (ج): وإنّ.

(5) في (ب): قعد عن الحرب جبناً؛ لأن (جبناً) ليس بغرض من القعود، بل علة له.

(6) في (د): الوجوه.

لخروجه عن كونه في ضِمْنِ الفِعْلِ، أمّا إذا فقدَ كونه مصدراً؛ فلأنّه [لو][1] لم يكن من جنس الفعل فلا يُتصوّر دخوله فيه، نحو: جِئتُك للسّمْنِ.

و[أمّا][2] إذا فقد كونه فعلاً [لفاعل][3] الفعل المعلّل، بأنْ كان فعلاً لغير من له الفعل الأوّل فكذلك؛ لأنّ فِعْل هذا لا يدخل تحت[4] ذاك، نحو: جِئتُك لإكرامِك الزّائر.

وأمّا إذا فقد كونه مُقارِناً له في [الوجود][5] فكذلك؛ لأنّ الفعل الواقع أمس غير متصوّر دخوله تحت الفعل الواقع اليومَ، نحو: جِئتُك اليوم لمُخاصمتي زيداً أمس.

وفي قوله[6]: **خرجتُ مخافةَ الشَّرِّ**، [إشعار][7] بأنّ المفعـــول له كما ينصبه الفعل المتعدّي ينصبه اللازم[8]، وبأنّ المفعول له لا يلزم [أنْ يكون غَرَضَاً للفعل المذكـــور، بل يكفي كونه

---

(1) [لو] ساقطة من (ب) و (ج) و (د).

(2) [أمّا] ساقطة من (ج).

(3) [لفاعل] ساقطة من (د).

(4) في (ج) و (د): تحت فعل ذاك.

(5) في (د): الوجوه.

(6) في (ج) و (د): وفي قوله نحو.

(7) في (أ): إشارة

(8) اختلف في ناصب المفعول له على مذاهب:

أ- ذهب سيبويه والفارسي: إلى أن العامل مفهم الحدث نصب المفعـــول به المصاحب في الأصل حرف الجر، لأنه جواب له، والجواب أبداً على حسب السؤال، فقـــولك في جـــــواب: لِمَ ضربت زيداً ؟: ضربته تأديباً، أصله (للتأديب) إلا أنه أسقط اللام ونصب. قـــال ابن يعيش: '' العامـــل فيه من غير لفظه، وهو الفعل الذي قبله، وهذا الفعل يكون لازماً أو منتهياً في التعدي فعدي باللام، وقد تحـــذف هذه اللام فيقال: فعلت ذاك حذار الشر، وأتيتك مخافة فلان، وأصله: لحذار الشـــر ولمخافة فلان، فلما حذفت اللام وكان موضعها نصباً تعدى الفعل بنفسه فنصب ''.

ب- وذهب الكوفيون: إلى أنه ينتصب انتصاب المصـــادر، وليس على إسقاط حرف الجر، ولذلك لم يترجموا له؛ استغناء بباب المصدر عنه، وكأنه عنـــــدهم من قبيل المصـــدر المعنوي، فإذا قلت: ضربتُ زيداً تأديباً، فكأنك قلت: أدبته تأديباً. =

عُذرَاً له سواء كان غَرَضاً أو لا، وإلا يلزم][1] أنْ لا يكون (خرجت مخافة الشّرّ) مفعولاً له؛ إذ المخافة [لا تكون][2] غَرَضاً من الخروج، وبأنّ المفعول له كما يجيء نكرة يجيء معرفة [خلافاً لابن السّراج[3]][4].

= جـ- وذهب الزجاج فيما نقل ابن عصفور عنه: إلى أنه ينتصب بفعل مضمر من لفظه، فالتقدير في: جئت إكراماً لك: أكرمتك إكراماً لك، حذف الفعل وجعل المصدر عوضاً من اللفظ به فلذلك لم يظهر.

ينظر: شرح المفصل لابن يعيش 2: 52 – 53؛ وهمع الهوامع 3: 133.

(1) ما بين المعقوفين ساقط من (ج).

(2) ما بين المعقوفين ساقط من (د).

(3) ابن السراج: هو أبو بكر محمد بن السري البغدادي النحوي، توفي سنة (316 هـ)، صاحب الأصول في العربية، نشأ ببغداد، وكان من تلاميذ المبرد، عوّل على مسائل الأخفش والكوفيين، وخالف أصول البصريين في مسائل كثيرة، أخذ عنه أبو القاسم الزجاجيّ، والسيرافيّ، والفارسيّ، والرمانيّ. من مصنفاته: كتاب الأصول جمع فيه أصول العربية، شرح كتاب سيبويه ورتب مسائله، الموجز في النحو، الجمل، احتجاج القراء.

ينظر: البلغة 265؛ بغية الوعاة 1: 109 – 110؛ وشذرات الذهب 4: 79 – 80؛ والأعلام 6: 136.

ورأيه مخالف لما نقل عنه حسن باشا، فابن السراج يصرح بأن المفعول له يكون معرفة ونكرة بنص قوله: '' واعلم أن هذا المصدر الذي ينتصب لأنه مفعول له يكون معرفة ويكون نكرة ''.

ينظر: الأصول في النحو 1: 208.

(4) ما بين المعقوفين ساقط من (ب) و (د).

[4- المفعول معه]

قال المصنّف: والمفعولُ معه: نحو استوى الماءُ والخَشَبةَ، وجاءني البَردُ والطّيالِسةَ، ويذكر بعد الواو.

*****

قال الشّارح: والمفعول معه: هو المنصوب [بعد الواو التي بمعنى (مع)][1]، قولنا: هو المنصوب، احتراز من نحو: كلّ رجلٍ وضيعتِه، وقولنا: بعد الواو التـــــي بمعنى (مع) احتراز [عمّا ذُكر بعد (مع)][2] نحو: جلستُ مع زيدٍ، وبعد الباء بمعنى (مع) / 39 – ب / نحو: اشتريتُ الدّارَ بآلاتِها.

وتعديده من المنصوبات العامّة إنّما يستقيم على رأي الأخفش[3] لا على رأي سيبويه؛ لأنّ البابَ قياسٌ عنده، وعند سيبويه مقصور على السّماع[4].

وإنّما عمل [فيه][5] اللازم لقوّته بالواو، فيتعدّى إليه كما عُدِّي بالهمزة وغيرها[6]، إلا أنّ الواو لا تعمل؛ لكونها في الأصل من حروف العطف وهي لا تعمل، وقال الأخفش: إنّها تعمل كما تعمل (مَعَ).

مثال المفعول مَعَه **نحو: استوى الماءُ والخَشَبةَ،** [والخشبة][7] هنا مقياس تَعرِف به قدر ارتفاع الماء وقت زيادتها، ونحو: **جاء البردُ والطّيالِسةَ.**

---

(1) ما بين المعقوفين ساقط من (ج).

(2) ما بين المعقوفين ساقط من (ج).

(3) ينظر: شرح المفصل لابن يعيش 2: 52؛ وشرح التسهيل لابن مالك 2: 263.

(4) قال: '' وسمعنا بعض العـرب يقول: ما شأنُ عبدِالله والعـــربِ يشتمها، وسمعنا أيضاً من العرب الموثوق بهم من يقول: ما شأنُ قيسٍ والبُرّ تسرقُه، لمّا أظهروا الاسمَ حسُن عندهم أن يحملوا عليه الكلام الآخر ''.
ينظر: الكتاب 1: 309.

(5) في (أ) و (ب): فعل.

(6) في (ب) و (د): وغيرها من الحروف الجارة.

(7) ما بين المعقوفين ساقط من (ب).

ويُذكر المفعول معه **بعد الواو** [الذي يكون بمعنى (مَعَ)][1].

---

(1) ما بين المعقوفين ساقط من (د).

[5- الحال]

قال المصنّف: والخامسُ من المنصوباتِ العامّةِ الحالُ: وهي بيانُ هيئةِ الفاعلِ أو المفعول به، وهي جواب (كيف ؟) كما أنّ المفعول له جواب (لِمَ ؟)، نحو: جاءني زيدٌ راكباً، ورأيته جالساً.

*****

قال الشّارح: والخامسُ من المنصوباتِ العامّة، الحالُ[1]: وإنّما عَدَّهُ من [المنصوباتِ العامّة؛ لأنّ الفعل لا يمكن وجوده إلا في حالة، فيكون][2] كلّ فعل دالاً عليها، فيتعدّى الأفعال كلّها إليها، كما تعدّى إلى الظّروف و [المصادر][3] لدلالتها عليهما .

اِعلم أنّ الحال مشتقٌّ من حال الشّيء إذا تَغَيَّرَ وتَحَوَّلَ، وإنّما سُمِّيَتْ الحال حالاً لِعَدَم ثبوتها.

وهي – أي الحال – **بيانُ هيئةِ الفاعل،** أي بيان لهيئة الفاعل **أو** بيان لهيئة **المفعول،** نحو: جاءني زيدٌ راكباً، وضربتُ زيداً مُجرّداً عن ثيابِه، وأمّا الجملة في قولك: [أتيتُك][4] والجيشُ قادمٌ، فهي حال باعتبار أنّ بيان لازم الفاعل – وهو زمان الإتيان – فكأنّها بيان للفاعل.

واحترز بالهيئة عن التّمييز؛ إذ التّمييز [لا يُبيِّن الهيئةَ][5] بل الذات، وبإضافتها إلى الفاعل والمفعول [احتراز][6] من النّعت؛ فإنّه يُبيِّن هيئة الذات مطلقاً، أي من غير تقييدها بفاعليّة أو مفعوليّة، كقولك: جاءني رجلٌ عالِمٌ، فالـ(عالِمُ) فيه لا يدّل إلا على هيئة ذاتٍ ، وإنّما أُستُفيد كونه فاعلاً من (جاء) لا من قولك: (عَالِم) بخلاف الحال؛ فإنّها موضوعة للدّلالة على هيئة

---

(1) الحال: وصف فضلة يذكر لبيان هيئة الاسم الذي يكون له الوصف، نحو: رجع المغترب مسروراً، واعتنِ بولدك الصغير، ومررتُ بالحديقةِ مزهرةً، وهذا القطار مسرعاً.

ينظر: الشامل 420.

(2) ما بين المعقوفين ساقط من (ج).

(3) في (ج): المضارع.

(4) في (ب) و (ج): أتيتُك .

(5) ما بين المعقوفين ساقط من (د).

(6) [احتراز] ساقطة من (أ).

/ 40 – أ / [الفاعل أو][1] المفعول، وأطلق المفعول ليعمّ المفعول المطلق أيضاً نحو: ضربتُ زيداً الضّربَ شديداً، [و][2] المفعول معه نحو: ما شأنك وزيداً متكلمين.

والمراد بالفاعل أنْ يكون فاعلاً لفظاً أو معنى؛ ليدخل نحو: زيدٌ [في الدّار][3] قائماً، [وبالمفعول كذلك ليدخل: هذا زيدٌ قائماً][4]، ومنه قوله تعالى: ﴿ هَذَا بَعْلِي شَيْخًا ﴾[5].

وهي – أي الحال – **جوابُ (كيفَ ؟)** [، أي جواب لـ(كيف ؟)][6]، **كما أنّ المفعول له جواب (لِمَ؟)**، مثاله **نحو: جاءني زيدٌ راكباً،** [فإنّ (راكباً) جواب (كيف ؟)، يعني إذا قُلتَ: كيف جاءك زيدٌ؟، قلتَ: راكباً][7]، **وكذا** (جالساً) في قولنا: **رأيتُه جالساً،** جواب (كيف ؟)، يعني إذا سُئل عنك: كيف رأيتَه ؟، فقلتَ: جالساً.

---

(1) ما بين المعقوفين ساقط من (ج).

(2) في (ب) و (ج) و (د): أو.

(3) ما بين المعقوفين ساقط من (ج).

(4) ما بين المعقوفين ساقط من (ج).

(5) هود: 72.

تكون الحال مبينة لهيئة الفاعل، نحو: جئتُ راكباً، فـ(راكباً) مبين لهيئة الفاعل وهو التاء، أو تكون مبينة لهيئة المفعول، نحو: زيدُ ضربتُهُ مكتوفاً، فـ(مكتوفاً) مبين لهيئة المفعول وهو الهاء، أو تكون مبينة لهيئة الفاعل والمفعول معاً، نحو: زيدٌ لقيتُهُ راكبَيْنِ، فـ(راكبَين) مبيّن لهيئة الفاعل وهو تاء المتكلم، ولهيئة المفعول وهو هاء الغائب، ولا يكون لغير الفاعل والمفعول، وما خالف ذلك يؤول بهما، نحو: زيدٌ في الدارِ جاساً، فـ(جالساً) حال من ضمير الظرف المستتر فيه وهو فاعل معنى لا من المبتدأ على الأصح، و: ﴿ هَذَا بَعْلِي شَيْخًا ﴾، فـ(شيخاً) حال من (بعلي) وهو مفعول معنى تقديره: أنبه على بعلي أو أشير إلى بعلي.

ينظر: شرح التصريح 1: 569.

(6) ما بين المعقوفين ساقط من (ج).

(7) ما بين المعقوفين ساقط من (ج).

[تنكير الحال، وتعريف صاحب الحال]

قال المصنّف: وحقُّها أنْ تكون نكرة كما أنّ من حقّ ذي الحال أنْ يكون معرفة.

*****

قال الشّارح: وحقُّها – أي حقّ الحال – **أنْ تكون نكرة، كما أنّ من حقّ ذي الحال أنْ يكون معرفة،** وإنّما وجب أنْ يكون الحال نكرة؛ لعدم الاحتياج إلى التّعريف؛ لأنّ المعنى منها تقيد [الحديث][1] المنسوب إلى الفاعل والمفعول، وهذا المعنى يحصل من النّكرة، أو لأنّها جواب (كيف ؟)، و (كيف) إنّما يُجاب في السّؤال بنكرة، [فيقال:][2] كيفَ زيدٌ ؟، فقال: [صحيح][3]، فيكون نكرة، أو لأنّها حكم، والحكم ينبغي أنْ يكون نكرة ليفيد المخاطب، وإنّما يقع بعض من خبر المبتدأ معرفة لمعان، وهي منفية ههنا.

وأنْ يكون ذو الحال معرفة؛ لأنّه محكوم عليه في المعنى، وحقّ المحكوم عليه أنْ يكون معرفة.

---

(1) في (ب) و (د): الحدث.

(2) [فيقال] ساقطة من (أ) و (ب)، وفي (د): نحو.

(3) في (أ) و (ج): صالح.

[تقديم الحال على صاحب الحال]

فإن أردتَ الحال عن النّكرة فقدِّمها عليها نحو: جاءني راكباً رجلٌ، وعليه قوله:

لِعَزّةَ مُوحِشاً طَلَلٌ قديمُ عَفَاه كُلُّ أسْحَم مُسْتَديمُ

*****

قال الشّارح: فإنْ أردتَ الحال عن النّكرة فقدِّمها – أي الحال – **عليها** أي على النّكرة، وفيه نظر؛ لأنّها لا تتقدّم عليها مطلقاً[1]، وإنّما تتقدم إنْ لم[2] تكن موصوفة، أو [مفيدة][3] فائدة المعرفة، أو مُصَدَّرة بالاستفهام، أو مفصولاً بينها وبين ذي الحال النّكرة بـ(إلّا) نقضاً للنفي.

---

(1) لا يجوز مجيء الحال من النكرة غالباً إلا بمسوغ من مسوغات الابتداء بها. ومن النادر قولهم: عليه مائة بِيضاً، و: فيها رجل قائماً، واختار أبو حيان: مجيء الحال من النكرة بلا مسوغ كثيراً قياساً، ونقله عن سيبويه، وإن كان دون الإتباع في القوة. وذهب الخليل ويونس إلى الى المنع.

ومن مسوغات الابتداء بها:

أ- النفي، كقوله تعالى: ﴿ وَمَا أَهْلَكْنَا مِنْ قَرْيَةٍ إِلَّا وَلَهَا كِتَابٌ مَعْلُومٌ ﴾ [الحجر: 4].

ب- النهي، نحو:

لا يركنن أحد إلى الإحْجامِ يَومَ الوَغَى مُتخوِّفاً لِحِمَامِ

جـ- الاستفهام، نحو:

يا صَاح هل حُمَّ عَيشٌ بَاقِياً فَتَرَى .....

د- الوصف، نحو: ﴿ فِيهَا يُفْرَقُ كُلُّ أَمْرٍ حَكِيمٍ أَمْرًا ﴾ [الدخان: 4- 5].

هـ- الإضافة، نحو: ﴿ فِي أَرْبَعَةِ أَيَّامٍ سَوَاءً ﴾ [فصلت: 10].

و- العمل، نحو: مررتُ بضارب هنداً قائماً، وقيل: لا يجوز في الموصوف إلا سماعاً.

ينظر: أوضح المسالك 2: 308 – 318؛ وشرح التصريح 1: 584 – 588؛ وهمع الهوامع 4: 21 – 22.

(2) في (أ) و (د): إن لو لم تكن.

(3) [مفيدة] ساقطة من (ب).

وإنْ كانت موصوفة لا تتقدّم على ذي الحال النّكرة، نحو: جاءني رجلٌ من بني تميم فارساً، وكذا إنْ كانت مفيدة فائدة المعرفة لا تتقدّم عليه، قول الشّاعر:

لا يَرْكَنَنْ أحَدٌ إلَى الإحجامِ [يومَ الوغى مُتخوِّفاً][1] لِحِمامِ[2]

وأيضاً لا تتقدّم / 40 – ب / عليه إنْ كانت مُصدّرة بالاستفهام، نحو: هل أتاك رجلٌ [راكباً][3] ؟، إذا أردتَ الاستفهام عن الإتيان مُقيّداً بالرّكوب، لا عن الإتيان المُجَرّد.

وإنْ كانت [مفصولة][4] بينها وبينه بـ(إلّا) نَقْضَاً للنّفي، لا تتقدّم عليه أيضاً، نحو: ما جاءني رجلٌ إلا راكباً.

فتقول في غيرها بتقديم الحال عليه، **نحو: جاءني راكباً [رجلٌ]**[5]، وإنّما يجب تقديمها على ذي الحال النّكرة في غيرها؛ لأنّها لو تأخّرت التبست بالصّفة في حالة النّصب، نحو قولك: ضربتُ رجلاً راكباً، ثم قدّمت في حال الرّفع والجرّ، وإنْ [لم][6] يلتبس بالصّفة [لو تأخّرت][7]؛ طَرْدَاً للباب.

---

(1) في نسخ المخطوط: متخوفاً يوم الوغى، والأولى ما أثبته على الرواية التي جاءت في ديوان الشاعر.

(2) هذا البيت من الكامل، وهو لأبي نعامة قطري بن الفجاءة، وهو مذكور بديوانه 171.

وهو من شواهد: شرح ديوان الحماسة للمرزوقي 1: 136؛ وشرح التسهيل لابن مالك 2: 92، 303، 332؛ وشرح عمدة الحافظ 1: 423؛ وأوضح المسالك 2: 314؛ والمساعد 2: 18؛ والمقاصد النحويّة 2: 366؛ وشرح الأشموني 1: 418؛ وشرح التصريح 1: 587؛ وهمع الهوامع 4: 21؛ وخزانة الأدب 10: 160؛ والدرر 1: 510.

قوله: الإحجام: التأخر والنكول عن لقاء العدو، والوغى: الحرب، ولِحِمام بكسر الحاء: الموت.

والشاهد فيه قوله: (متخوفاً) حيث وقع حالاً من (أحد) وهو نكرة، والذي سوغ مجيء الحال من النكرة وقوع هذه النكرة بعد النهي الذي هو شبيه بالنفي.

(3) [راكباً] ساقطة من (ج).

(4) [مفصولة] ساقطة من (د).

(5) [رجل] ساقطة من (د).

(6) [لم] ساقطة من (د).

(7) ما بين المعقوفين ساقط من (ج).

وعليه، أي على تقديم الحال على ذي الحال **قوله**، أي قول الشّاعر:

لِعَزّةَ موحِشاً طَلَلٌ قديمُ عَفَاه كلُّ أسْحَم مُسْتَديمُ[1]

والاستشهاد به إنّما يستقيم علـى قول من يُقدّر في الظّرف فعلاً، [لا][2] على قول من يُقدّر فيه اسم الفاعـل[3]؛ لأنّ (لِعَزَّة) ظـرف مجازي، فلـو قدّرتَ فيه (حصل) كـان [(طلل)][4] فاعلاً، و(موحشاً) حالاً منه، و [العامل][5] فيهما واحد وهو (حصل)، فهذا واضح الاستقامة، ولو قدّرتَ (حاصل)، فـ(حاصل) اسم فاعل غير معتمد على أحـد الوجوه السّتة التي هي: المبتدأ،

---

(1) البيت من الوافر، ويروى بروايتين: الأولى (لعزّة)، والثانية (لميّة). وقد اختلف في قائله، فقيل: لكثير عزّة إذا كانت الرواية (لعزة) لأن (عزّة) اسم محبوبة كثير، وهو مذكور بديوانه 536. وقيل: لذي الرمة إذا كانت الرواية (لميّة) لأن (ميّة) اسم محبوبة ذي الرمة، وليس في ديوانه.

وهو من شواهد: الكتاب 2: 123؛ والخصائص 2: 492؛ وشرح المفصل لابن يعيش 2: 62، 64؛ وأمالي ابن الحاجب 1: 300؛ وأوضح المسالك 2: 310؛ وشرح الأشموني 1: 417؛ وشرح التصريح 1: 584؛ وخزانة الأدب 3: 209؛ وتاج العروس 4: 263، 8: 332.

والشاهد فيه: نصب (موحشاً) على الحال، وكان أصله صفة لـ(طلل)، فقدمت على الموصوف فصارت حالاً.

(2) [لا] ساقطة من (ج).

(3) الخلاف حول الاستشهاد بهذا البيت مبني على جواز الاختلاف بين عامل الحال وصاحبها، فمذهب جمهور النحويين أن العامل في الحال يجب أن يكون هو العامل في صاحبها، لذلك فأنهم يجعلون صاحب الحال هو الضمير المستكن في الجار والمجرور الواقع خبراً، وهذا الضمير عائد على (طلل)، فصاحب الحال عندهم هنا معرفة لأن الضمير عند الجمهور معرفة سواء كان ضمير غيبة أم حضور. فلم يكن في البيت شاهداً؛ لمجيء الحال من النكرة بمسوغ كما يذكره الجمهور.

وأما مذهب سيبويه فظاهر كلامه أن صاحب الحال هنا هو المبتدأ النكرة (طلل)، إذ يجيز سيبويه مجيء الحال من المبتدأ، وقد أجازه على ضعفه. وصحح ابن مالك قول سيبويه، وعلله بأن الحال خبر.

ينظر: الكتاب 2: 122 – 124؛ وشرح التسهيل لابن مالك 2: 333؛ وأوضح المسالك 2: 310 – 311 ؛ وشرح التصريح 1: 185.

(4) [طلل] ساقطة من (ج).

(5) في (ج): الفاعل.

وذو الحال، [والموصول][1]، والموصوف، وحرف النّفي، و [الهمزة][2]، وهو لا يعمل بدون الاعتماد، فحينئذ يكون (طلل) مبتدأ، خبره: (لِعَزّة)، و(موحشاً) حالاً من الضمير المستكن في (حاصل)، والتّقدير: طلل حاصل هو لِعَزّة موحشاً، وحينئذ ليس فيه تنكر ذي الحال وتقديم الحال عليه، فكلامنا فيهما.

---

(1) ما بين المعقوفين ساقط من (ج).

(2) في (د): همزة الاستفهام.

[ثانياً: اسم الفاعل][1]

قال المصنّف: اسم الفاعل: كلُّ اسمٍ أُشتُقَّ لِذات من فَعَل، ويجري على (يَفعَلُ) من فِعْلِهِ أي يُوازيه في الحركات والسكنات، وهو يَعْمَلُ عَمَل ما يجري عليه إذا أُريد به الحال أو الاستقبال، نحو: زيدٌ ضاربٌ غلامُهُ عَمْراً فيرفعُ وينصبُ كما أنّ (يضربُ) كذلك، ونحو: زيدٌ قائمٌ غلامُهُ، فيرفعُ فقط كَـ(يَقومُ).

*****

قال الشّارح: ومن جُملة القياسيّة:

اسم الفاعل: وهو **كلُّ اسم أُشْتُقّ** من مصدر الفعل **لذاتِ مَن فَعَل،** أي أُشتُق لذات من هو فاعل في الجملة، **ويجري على (يَفعَلُ)** الذي[2] **مِنْ فِعْلِه**.

وإنّما قلنا: من مصدر الفعل، ولم نقل: من الفعل، كما قال بعض النّحاة؛ لأنّه ليس بمشتق منه بل من المصدر. فإنْ قيل: أي شيء يمنع / 41 – أ / اشتقاقه من الفعل ؟

والجواب عنه: إنّ المانع أنّه لو كان مشتقّاً منه لوجب زيادته عليه، لما ثبت زيادة المشتقّ على المشتقّ منه، وهو أنقصُ منه؛ لعدم دلالته على الزّمان من [حيث][3] هو، لا يقال: إنّ المُراد من الفعل ههنا اللغوي لا الاصطلاحي، حتى يلزم ما ذكرت؛ لأنّا نقول: حينئذ يلزم استعمال اللفظ المشترك في التّعريف، واستعماله فيه ليس بجيد.

وإنّما لم يقل: بمعنى الحدوث، كما قال ابن الحاجب[4]؛ لأنّه ليس بلازم، لأنّ من أسماء الفاعلين ما ليس بمعنى الحدوث، نحو: واجب، ودائم، وغيرهما مما ليس بمعناه.

---

(1) العامل الثاني من جملة العوامل اللفظية القياسية.

(2) في (ج) و (د): الذي هو.

(3) [حيث] ساقطة من (د).

(4) عَرَّفَ ابن الحاجب اسم الفاعل بقوله: " اسم الفاعل: ما اشتق من فعل لمن قام به بمعنى الحدوث ".

ينظر: الكافية في علم النحو 40.

قوله: كلّ، اسم جنس شامل للمقصود و [للفاعل][1] الذي أُسند إليه الفعل، فبقوله: أُشتُقَّ، احترز عنه؛ لأنّ ذلك الفاعل ليس بمشتقّ ولكن دخل فيه اسم المفعول، فإنّه أيضاً اسم مشتق، فلمّا قال: لذات من فعل، خرج عنه؛ لأنّه لا لذات من فعل بل لذات من وقع عليه الفعل، ودخل فيه الصّفة المشبهة، وبقوله: يجري على (يَفعَلُ)، خرجت عنه؛ لأنّها وإنْ كانت مشتقّة لذات من فعل، إلا أنّها ليست بجارية عليه.

وفسّر الجريان بقوله: **أي يُوازيه**، والضّمير المستكن راجع إلى اسم الفاعل، والبارز راجع إلى (يَفعَلُ) من فِعْلِه، أي يوازي اسم الفاعل ليفعل من فعله **في الحركات والسّكنات**؛ لأنّهم قالوا: (صفة جارية) للواقعة بعد شيء، صفة [جارية][2]، أو خبراً، أو حالاً، فلهذا احتاج إلى تفسيره.

فإنْ قيل: إنّ قوله: في الحركات والسّكنات، يقتضي أنْ يكون في [اسم][3] الفاعل ثلاث سواكن مع إنّه ليس كذلك.

قلتُ: لأنّ (الألف واللام) إذا دخلا على الجمع فيُتناوَل على الواحد أيضاً.

فإنّه – أي اسم الفاعل – **يَعْمَلُ عَمَل ما يجري** اسم الفاعل **عليه**، [لا][4] مطلقاً؛ بل **إذا أُريـد به** – أي باسم الفاعل – **الحال والاستقبال** دون الماضي؛ وذلك / 41 – ب / لأنّ الفعل كما دخل على الاسم في الإعراب الذي هو مستحقّه في الأصل، دخل الاسم على الفعل في العمل الذي هو مستحقّه في الأصل، **نحو: [زيد][5] ضاربٌ غلامُه عمراً** الآن أو غداً، **فيرفعُ** (ضارب)، **وينصبُ** (ضارب)، **كما أنّ (يضرب)** يرفع وينصب **كذلك** – أي كاسم الفاعل –، **ونحو**: **زيدٌ قائمٌ غلامُهُ ، فيرفع** (قائم) **فقط**، أي لا ينصب **كـ(يَقُومُ)** فإنّه يرفع فقط.

وأمّا إذا كان اسم الفاعل بمعنى الماضي فلا يعمـــل، بل يكون مضافاً إلى ما بعده، فلا يُقال: زيدٌ

---

(1) في (ب): وغير المقصود، ودخل فيه الفاعل.

(2) [جارية] ساقطة من (ج) و (د).

(3) [اسم] ساقطة من (د).

(4) [لا] ساقطة من (ج).

(5) [زيد] ساقطة من (أ).

ضاربٌ [غلامه][1] عمراً أمس، [بل: زيدٌ ضاربٌ عمرٍو أمس][2]؛ لأنّ الأفعال دخلت على الأسماء في الإعراب، والأسماء دخلت على الأفعال في العمل، فَلَمّا لم يأخذ الماضي من الاسم إعراباً، لمْ يعط الاسم إذا كان بمعناه عمله.[3]

---

(1) [غلامه] ساقطة من (ب) و (ج).

(2) ما بين المعقوفين ساقط من (د).

(3) اختلف في عمل اسم الفاعل إذا كان بمعنى الماضي على عدة آراء:

أ- أحدها: أن الماضي يرفع فقط، نحـــو: مررتُ برجلٍ قائم أبـوهُ، أو ضارب أبوه أمسِ، ولا ينصب، لأنّــه لا يشبه المضارع إلا إذا كان بمعنى الحال أو الاستقبال.

ب- الثاني: أنه إذا كان بمعنى الماضي فإنه ينصب أيضـــاً، اعتباراً بالشبـــه معنـــى وإن زال الشبـــه لفظاً، واستدلوا بقولـــه تعالـــى: ﴿ وَكَلْبُهُمْ بَاسِطٌ ذِرَاعَيْهِ بِالْوَصِيدِ ﴾ [الكهف: 18]، وتأوله الأولون على حكاية الحال. وقال هذا الرأي الكسائي، وهشام.

جـ- الثالث: منع قوم رفعه الظاهر، وقوم رفعه المضمر أيضـــاً، قاله ابن طاهر، وابن خروف وهو يرد على دعوى ابن عصفور الاتفاق على أنه يرفعه، ويتحمله.

د- الرابع: أنه يعمل النصب إن تعدى لاثنين أو ثلاثة، نحـــو: هذا معطـــي زيداً درهماً أمسِ؛ لأنه قوي شبهه بالفعل هنا من حيث طلبه ما بعده، وغير صالح للإضافة إليه لاستثنائـه بالإضافة إلى الأول. والأكثرون قالوا: هو منصوب بفعل مضمر، قال ابن مالك: ويرده أن الأصل عدمه.

أما إذا كان اسم الفاعل صلة (أل)، ففيه آراء أيضاً:

أ- الجمهور: أنه يعمل مطلقاً، ماضياً، وحـــــالاً، ومستقبلاً؛ لأنّ صلـــة عمله حينئذ بالنيابة، فنابت (أل) عن (الذي) وفروعه، وناب اسم الفاعل عـــن الفاعل الماضي، فقام تأولـــه بالفعل مـــع تأول (أل) بـ(الذي) مقام ما فاته من الشبه اللفظي.

ب- الأخفش: لا يعمل بحال و(أل) فيه معرفة كهـــي في (الرجل) لا موصـــولة، والنصـــب بعده على التشبيه بالمفعول به.

جـ- الرماني، وجماعة: أنه يعمل ماضياً فقط، لا حالاً ولا مستقبلاً. ورد بأن العمل حينئذ أولى.

ينظر: همع الهوامع 5: 81 – 83.

واعلم أنّ شرط عمله أيضاً الاعتماد على أحد الوجوه التي مرّتْ[1]، ولا يُقال: قائم [غلاماك][2] خلافـاً للأخفـش والكوفيين[3]، وأنْ لا يكون مصغـراً ولا موصـوفاً؛ [لأنّه لـو كان مصغراً أو

---

(1) يعمل اسم الفاعل إن لم يكن صلة لـ(أل) عمل فعله بشرطين: عدميين، وجوديين. فالعدميان:

أحدهما: أن لا يوصف، والثاني: أن لا يصغر. خلافاً للكسائي فيهما.

والوجوديان: أحدهما: كونه للحال أو الاستقبال، لا للماضـي. والثاني: أن يكـون معتمداً على أحد الأمور التالية:

أ- أن يعتمد على نفي صريح، نحو: ما ضاربٌ زيدٌ عمراً، أو مقدر، نحو: غير مُضيّع نفسه عاقل.

ب- أن يعتمد على استفهام صريح، نحـو: أضاربٌ زيدٌ عمـراً ؟، أو مقدر، نحـو: مهينٌ زيدٌ عمـراً أم مكرمُهُ ؟، أي: أمهينٌ ؟

جـ- أن يعتمد على موصـوف صريح، نحـو: مررتُ برجلٍ ضاربٍ عمراً، أو مقدر، نحـو قوله تعالى: ﴿ مُخۡتَلِفٌ أَلۡوَانُهُۥ ﴾ [النحل: 69]، فـ(مختلـف) رفع (ألوانـه) اعتماداً على الموصـوف المقدر، أي: صنف مختلف ألوانه.

د- أن يعتمد على موصول، وذلك إذا وقع صلة (أل).

هـ- أن يعتمد على ذي خبر، نحـو: هـذا ضاربٌ زيداً، وكان زيدٌ ضارباً عمـراً، وإن زيداً ضاربٌ عمراً، وظننتُ زيداً ضارباً عمراً.

و- أن يعتمد على ذي حال، نحو: جاء زيد راكباً فرسه.

ز- وقيل أن يعتمد على (إنّ)، نحو: إنّ قائماً زيدٌ، فـ(قائماً) اسم (إن)، و(زيد) الخبر.

حـ- أن يكون مكبراً، فلا يجوز: هذا ضويربٌ زيداً؛ لعدم وروده، ولدخـول ما هو من خواص الاسم عليه، فبعد عن شبه المضارع بتغيير بنيته التي هي عمدة الشبه.

ينظر: شرح التصريح 2: 11 – 13؛ وهمع الهوامع 5: 79 – 81.

(2) في (د): غلامك.

(3) لم يشترط الكوفيون والأخفش اعتماد الوصف على شيء، فأجازوا إعماله مطلقاً، نحـو: ضارب زيداً عندنا. واستدلوا بقول الشاعر:

خبيرٌ بنو لِهْبٍ فلا تكُ مُلغِياً .....

ولا يعمل اسم الفاعل بدون الاعتماد، فلا يجـوز: قائمٌ غلاماك، مـن وجهين: برفع (قائم) على أنه مبتدأ، ورفع (غلاماك) على أنه فاعل سد مسد الخبر، فهذا الوجه ممتنع لعدم الاعتماد. والوجـه الثاني ممتنع أيضاً ، وهو برفع (غلاماك) على الابتداء؛ لأنه لا يخبـر عـن المفرد بالمثنى، فلو كـان (غلاماك) مبتدأ و(قائم) =

موصوفاً][1] [فلا يعمل][2]، ولا يُقال: زيد ضُوَيربٌ عمراً، ولا: ضاربٌ ظريفٌ عمراً.

*****

[ثالثاً: اسم المفعول]

قال المصنّف: اسمُ المفعول: كلُّ اسم أُشتُقَّ لذاتٍ من وَقَعَ عليه الفِعْلُ، وهو يَعملُ عَمَل (يُفعَلُ) مِن فِعْلِه، نحو: زيدٌ مُكرَمٌ أصحابُه، كما تقول: زيدٌ يُكرَمُ أصحابُه، وفي التّنزيل: ﴿ ذَلِكَ يَوْمٌ مَجْمُوعٌ لَهُ النَّاسُ ﴾[3]، أي: يومٌ يُجْمَعُ له الناسُ.

*****

قال الشّارح: ومن جملة القياسيّة: **اسمُ المفعول:** وهو **كلُّ اسم**[4] **أُشتُقّ** من مصدر الفعل **لِذات من وقع عليه الفِعْلُ**، قوله: (كلّ) اسم جنس شامل له، والاسم الذي كان مفعولاً للفعل واسم الفاعل، واحترز عن الأوّل بقوله: (أُشتُقّ)، وعن الثّاني [بقوله:][5] (لذات من وقع عليه الفعل).

وهو – أي اسم المفعول – **يَعْمَلُ عَمَل (يُفعَل)** الذي هو **مِنْ فعله، نحو: زيدٌ مُكرَمٌ أصحابُه،** [برفع (أصحابُه)][6]، **كما تقول: زيدٌ يُكرَم أصحابُه،** برفعها، وكذا **في التّنزيل: ﴿ ذَلِكَ يَوْمٌ مَجْمُوعٌ لَهُ النَّاسُ ﴾، أي: يومٌ يُجْمَعُ [له][7] النّاسُ.**

= خبر، لقيل: قائمان غلاماك.

ينظر: ارتشاف الضرب 5: 2271؛ وشرح التصريح 1: 194 – 195، 2: 13؛ وهمع الهوامع 5: 81.

(1) ما بين المعقوفين من ص 208 إلى هنا ساقط من (ج).

(2) ما بين المعقوفين ساقط من (د).

(3) هود: 103.

(4) في (أ): كل اسم الذي.

(5) [بقوله] ساقطة من (د).

(6) ما بين المعقوفين ساقط من (د).

(7) [له] ساقطة من (أ).

قال صاحب "المقاليد"[1]: فإنْ قُلتَ: لِمَ لمْ يَقُل: زيدٌ مُكرَمٌ صاحبُه، مع إنّه أخصر من (أصحابه) ؟، ولِمَ عمِلَ (مجموعٌ) عَمَلَ (يُجمع) من غير موازنة بينهما، لزيادة واو (مجموع) ؟

فالجواب عنه: أمّا الأوّل: فلإظهار عمل اسم المفعول؛ إذ لو قال: / 42 – أ / صاحبُه، لكان لقائل أنْ يقول: من الجائز أنْ يُرفع (الصّاحب) بالابتداء و (مُكرَمٌ) بالخبريّة، فلا ينتهض دليل قاطع على ارتفاعه باسم المفعول، فلمّا قال: أصحابُه، تعيّنَ ارتفاعه باسم المفعول؛ إذ لو كان مبتدأً مُقدَّماً عليه خبره لوجب أنْ يقول: مُكرَمون؛ لأنّ الخبر عن الجمع يكون جمعاً.

وأمّا الثّاني: فالواو في (مجموعٌ) ناشئة من [إشباع][2] ضمّة (مَفعل) الجاري على (يفعل)، إذ لو كانت من علامة اسم المفعول ينبغي أنْ يَطّرد مجيئها في كلّ باب كاطّراد مجيء الميم، ولم يجيء في غير الثُّلاثيّات المجردة، وإنّما أشبعوا ضمّة (مَفعل)؛ لِئَلا يلزم وقوع ما ليس بواقع، وهو (مَفْعُلُ) بفاء ساكنة بين فتح وضمّ؛ لأنّهم رفضوه، تمّ كلامه.

واعلم أنّ اسم المفعول بمنزلة اسم الفاعل في الشّرط الذي ذكره المُصنِّف، وذكرناه.[3]

---

(1) لم أقف عليه.

(2) [إشباع] ساقطة من (د).

(3) يشبه اسم المفعول اسم الفاعل من حيث إنه إذا مقروناً بـ(أل) عمل مطلقاً، وإن كان مجرداً من (أل) عمل بشرط الاعتماد على الاستفهام أو النفي أو المميز عنه أو الموصوف أو ذي الحال، وبشرط كونه للحال أو الاستقبال لا للماضي.

ويختلف اسم المفعول عن اسم الفاعل في صحة إضافة اسم المفعول إلى مرفوعه في المعنى، فتقول: هذا مضروب العبد، بالرفع نيابة عن الفاعل، وبالجر لأنك أسندت المفعول إلى ضمير المبتدأ، وبالنصب أيضاً على التشبيه بالمفعول به.

قال أبو حيان: والصحيح أن الإضافة في مثل ذلك من نصب لا من رفع. وقال: ثم إنما يجوز بشرطين: أن يكون اسم المفعول من متعد إلى واحد فلا يجوز من لازم، ولا من متعد إلى أكثر، وأن يقصد ثبوت الوصف ويتناسى فيه الحدوث.

ينظر: ارتشاف الضرب 5: 2287، 2357 – 2360؛ وتوضح المقاصد 3: 860 – 861؛ وشرح التصريح 2: 22 – 24؛ وهمع الهوامع 5: 90 – 91.

[رابعاً: الصّفة المشبّهة]

قال المصنّف: الصّفةُ المشبّهةُ: وهي ما لا يجري على (يَفْعَلُ) نحـو: كريمٌ وحَسَنٌ، وشُبِّهت باسم الفاعل في أنّها تُثَنّى وتُجمَـع، وتُذكَّر وتُؤَنَّث، ولذا تعمل عمل فِعلِها، تقول: زيدٌ كريمٌ آباؤُهُ، وشريفٌ حَسَبُهُ، وحَسَنٌ وجهُهُ، كما تقـول: زيدٌ كَرُمَ آباؤُهُ، وشَرُفَ حَسَبُهُ، وحَسُنَ وَجهُهُ.

*****

قال الشّارح: ومن جملة القياسية:

الصّفةُ المُشَبّهَةُ: [و][1] هي ما لا يجري على (يَفْعَل) الذي مِـنْ فعلها في الحركـات والسّكنات، [مثالها **نحو: كريمٌ وحَسَنٌ**][2]، فإنّهما ليسا بجاريين على (يكرُم ويحسُن) في الحركات والسّكنات.

وشُبِّهت – أي الصّفة المُشَبّهة – **باسم الفاعل في أنّها** أي الصّفة المُشبّهة **تُثنّى وتُجمَع، وتُذَكّر وتُؤَنّث** كاسم الفاعل، **ولذا** – أي لأجل المُشابهة باسم الفاعل – **تعملُ** أي الصّفة المُشبّهة **عمل فِعْلِها، تقول: زيدٌ كريمٌ آباؤُه، وشريفٌ [حَسَبُهُ][3]، وحَسَنٌ وَجهُهُ،** برفع (آباؤُه، وحسبُه، ووجهُهُ)، **كما تقول: كَرُمَ آباؤُهُ، وشَرُفَ حَسَبُهُ، وحَسُنَ وَجْهُهُ،** برفعها جميعاً.

والكلام في (كريم آباؤه) كالكلام في (مُكرَم أصحابُه). فإنْ قيل: أنتم قلتم: إنّها تعمل لمُشابهتها باسم الفاعل، واسم الفاعل إذا كان بمعنى الماضي لا يعمل، وهي تعمل[4]، فيلـزم مزيّـة الفـرع

---

(1) [و] ساقطة من (أ) و (ب).

(2) ما بين المعقوفين ساقط من (د).

(3) [حسبه] ساقطة من (ج).

(4) تشارك الصفة المشبهـة اسم الفاعل في الدلالة على الحدث وفاعله والتذكير والتأنيث والجمـع، وشرط الاعتماد إذا تجرد من (أل). وتخالفه في ستة أمور:

أحدها: أن الصفة المشبهة تصاغ من الفعـل اللازم (وضعاً أو قصـداً)، دون الفعـل المتعـدي الذي لم يـرد بالوصف منه الثبوت. واسم الفاعل المراد به الحدوث يصاغ من اللازم والمتعدي.

الأمر الثانـي: أنها تكـون للزمـن الماضي المتصل بالزمـن الحاضـر الدائم كـ(حَسَنِ الوجـهِ الآنَ)، دون =

على الأصل.

والجواب عنه أنْ يُقال: إنّها دالّة على معنى وُجد في الماضي، لكن ذلك المعنى لا [ينقض][1]، بل يوجد في زمان الإخبار، فتتحقق الدّلالة على المعنى الحال، ووجود ذلك المعنى قبل زمان

= الماضي المنقطع والمستقبل، وفي المسألة خلاف: حيث ذهب أكثر النحويين إلى أنه لا يشترط أن تكون بمعنى الحال.

وذهب أبو بكر بن طاهر: إلى أنها للأزمنة الثلاثة، وأجاز أن تقول: مررت برجل حاضر الابن غداً، فيكون بمعنى المستقبل.

وذهب السيرافي: إلى أنها أبداً بمعنى الماضي، وهو ظاهر كلام الأخفش، قال: والصفة لا يجوز تشبيهها إلا إذا ساغ أن يبنى منها قد فَعَل.

وذهب ابن السراج والسيرافي: إلى أنها لا تكون بمعنى الماضي، وهو اختيار الشلوبين، قال: وسواء رفعت أو نصبت، لأنك إذا قلت: مررت برجل حسن الوجه، فـ(حسن الوجه) ثابت في الحال لا تريد مضياً ولا استقبالاً؛ لأنها لما شبّهت باسم الفاعل لم تقو قوته في عملها في الزمانين. وقد جمع بعضهم بين قول السيرافي، وقول ابن السراج بأن قال: لا يريد السيرافي بقوله: إنها للماضي أن الصفة انقطعت، وإنما يريد أنها ثبتت قبل الإخبار عنها، ودامت إلى وقت الإخبار.

وقال بعضهم: الصفة المشبهة باسم الفاعل تفارقه في أنها لا توجد حالاً.

أما اسم الفاعل فيكون لأحد الأزمنة الثلاثة، نحو: حاسِنٌ أمسِ أو الآن أو غداً.

الأمر الثالث: أن الصفة المشبهة تكون مجارية للمضارع في تحركه وسكونه، وغير مجارية له، أما اسم الفاعل فلا يكون إلا مجارياً له.

الأمر الرابع: أن منصوبها لا يتقدم عليها؛ لأنها فرع اسم الفاعل في العمل، فلا يجوز: زيدُ وجهَه حَسَنٌ، بخلاف منصوب اسم الفاعل، فإنه يجوز تقديمه عليه، تقول: زيدٌ عمراً ضاربٌ.

الأمر الخامس: أنها لا تعمل مضمرة ولا في أجنبي، بل في سببي، بخلاف اسم الفاعل، فإنه قوي الشبه بالفعل، فيعمل في متأخر ومتقدم، وفي سببي وأجنبي.

الأمر السادس: أنه لا يجوز الفصل بينها وبين معمولها بظرف أو عديله عند الجمهور، ويجوز في اسم الفاعل بالاتفاق.

ينظر: شرح التصريح 2: 48 – 51؛ وهمع الهوامع 5: 92 – 94.

(1) في (ج): ينقطع.

الإخبار غير قادح في كون / 42 – ب / [المعنى][1] الموجود في زمان الأخبار للحال، ألا يُرى أنّك تقول: زيدٌ يعلمُ فنوناً من العلمِ، وأنت تريد الحال، وهو مستقيم مع إنّ [عِلْمَه][2] قد كان موجوداً في زمان الإخبار [قبله][3] ؟، وعلى هذا المنوال قولك: زيدٌ قائمٌ غلامُه الآن، وقد قام قبل زمان الإخبار[4] بزمان ، إلا أنّه امتدّ حتّى قارن هذا الزّمان، كذا أجاب صاحب "المقاليد"[5] عن هذا السّؤال.

فإنْ قيل: لِمَ لَمْ يقل: زيدٌ يكرمُ آباؤه كما يقول: زيدٌ كَرُمَ آباؤُه ؟

وأُجيب: بأنّ مشابهة الصّفة المُشبّهة بالمضارع بعيدة؛ لأنّها لا توازيه في الحركات والسّكنات.

---

(1) [المعنى] ساقطة من (د).

(2) في (ج): عمله، والأولى ما أثبته.

(3) [قبله] ساقطة من (ب) و (د).

(4) في (أ): قبل زمان الإخبار وقبل ، وعلى هذا بزمان.

(5) لم أقف عليه.

[خامساً: المصدر:]

[هل هو أصل أم فرع ؟]

قال المصنّف: المصدرُ: هو الاسم الذي اشتق منه الفعل وصَدَرَ الفعل عنه.

*****

قال الشّارح: ومن جملة القياسيّة أيضاً:

المصدر: هو الاسم الذي **أُشتَقَّ منه** – أي من ذلك الاسم – **الفِعل، وصَدَرَ الفعل عنه** أي عن ذلك الاسم، وإنّما سُمِّي المصدر مصدراً؛ إذ الفعل [يصدر][1] عنه، وهو في اللغة موضع يصدر عنه الإبل[2]، فيكون الفعل فرعاً عليه، هذا مذهب البصريين[3]، وأمّا عند

---

(1) في (أ) و (ب): مصدور.

(2) والموضع مَصْدَر، ومنه مصادر الأفعال.

ينظر: لسان العرب: مادة: صدر.

(3) ذهب البصريون إلى أن الفعل مشتق من المصدر وفرع عليه، والأدلة عندهم على ذلك كالتالي:

أ- أن المصدر يدل على زمان مطلق، والفعل يدل على زمان معين، فكما أن المطلق أصل للمقيد، فكذلك المصدر أصل للفعل.

ب- ومنهم من تمسك بأن قال: الاسم يقوم بنفسه ويستغني عن الفعل، أما الفعل فإنه لا يقوم بنفسه ويفتقر إلى الاسم، وما يستغني بنفسه ولا يفتقر إلى غيره أولى بأن يكون أصلاً مما لا يقوم بنفسه ويفتقر إلى غيره.

جـ- ومنهم من تمسك بأن قال: الفعل يدل على شيئين: الحدث، والزمان المحصل، والمصدر يدل بصيغته على شيء واحد وهو الحدث، وكما أن الواحد أصل الاثنين فكذلك المصدر أصل الفعل.

د- ومنهم من تمسك بأن قال: المصدر له مثال واحد، نحو: الضرب والقتل، والفعل له أمثلة مختلفة، كما أن الذهب نوع واحد، وما يوجد منه أنواع وصور مختلفة.

هـ- ومنهم من تمسك بأن قال: الفعل بصيغته يدل على ما يدل عليه المصدر، والمصدر لا يدل على ما يدل عليه الفعل، فـ(ضَرَبَ) يدل على ما يدل عليه الضَّرب، والضرب لا يدل على ما يدل عليه (ضَرَبَ)، وإذا كان كذلك دل على أن المصدر أصل والفعل فرع.

و- ومنهم من تمسك بأن قال: لو كان المصدر مشتقاً من الفعل لكان يجب أن يجري على سنن في القياس، فلما اختلف اختلاف الأجناس كـ(الرجل والثوب) دل على أنه غير مشتق من الفعل.=

الكوفيين[1] فإنّما سُمِّي مصدراً؛ لكونه مصدوراً عن الفعل، كما قالوا: مشـــربٌ عذبٌ، ومركبٌ

= ز- ومنهم من تمسك بأن قال: لو كان المصدر مشتقاً من الفعل لوجب أن يدل على ما في الفعل من الحدث والزمان وعلى معنى ثالث، فلما لم يكن كذلك دل على أنه ليس مشتقاً من الفعل.

حـ- ومنهم من تمسك بأن قال: الدليل علـــى أن المصدر ليس مشتقاً مـــن الفعل قولهم: أكرمَ إكراماً، بإثبات الهمزة، ولو كان مشتقاً من الفعل لوجب أن تحـذف منه الهمـزة كمـا حذفت من اسم الفاعل والمفعول نحو: مُكرِم و مُكرَم، لما كانا مشتقين منه؛ فلما لم تحـذف هاهنا كما حذفـت ممـا هو مشتق منه دل على أنه ليس بمشتق منه.

ط- ومنهم من تمسك بأن قال: الدليل على أن المصـدر الأصـل تسميته مصـدراً؛ فإن المصدر هو الموضع الذي يُصدَر عنه، ولهذا قيل للموضع الذي تصدر عنه الإبل (مصدَر) فلما سمي مصدراً دل على أن الفعل قد صدر عنه. بتصرف

ينظر: الإنصاف في مسائل الخلاف 1: 206 – 208.

(1) ذهب الكوفيون إلى أن المصدر مشتق من الفعل وفرع عليه، والأدلة عندهم على ذلك كالتالي:

أ- المصدر يصح لصحة الفعل ويعتل لاعتلاله، وهذا دليل علـى أنه فرع على الفعل. وقد أجاب ابن الأنباري على هذا الدليل بثلاثة أوجه: أحدها: أن المصـدر الذي لا علّـة فيه ولا زيادة لا يأتي إلا صحيحاً، وإنما يأتي معتلاً ما كانت فيه الزيادة، والكلام إنما وقع فـي أصول المصـادر لا في فروعها. الثاني: إنما صح لصحته واعتل لاعتلاله للتشـاكل، وذلك لا يدل علـى الأصلية والفرعية. الثالث: يجـوز أن يكون المصدر أصلاً ويحمل على الفعل الذي هو فرع، كمـا حمل بناء الفعل المضارع في فعل جماعة النسوة نحو: يضربْنَ، على (ضربْنَ) وهو فرع؛ لأن الفعل المستقبل قبل الماضي.

ب- ومنهم من تمسك بأن قال: الفعل يعمل فـي المصـدر، ألا ترى أنك تقـول: ضربتُ ضرباً، فتنصب ضرباً بـ(ضربتُ) ؟ فوجب أن يكون فرعاً له؛ لأن رتبة العامل قبل رتبة المعمول.

وقد أجيب عن هذا الرأي بأن كون الفعل عاملاً في المصدر لا يدل على أنه أصل له، وذلك من وجهين:

أحدهما: أن الحروف والأفعال تعمـل في الأسماء، ولا خـلا أن الحـروف والأفعال ليست أصلاً للأسماء، فكذلك هاهنا. والثاني: أن معنى قولنا: ضرب ضرباً، أوقـع ضرباً، وإذا كان هذا هـو المعنى فلا شك أن الضرب معقول قبل إيقاعه، مقصود إليه، وإذا ثبت ذلك دل على أنه قبل الفعل.

جـ- ومنهم من تمسك بأن قال: المصدر يذكر تأكيداً للفعل، ولا شـك أن رتبـة المؤكَّد قبل رتبة المؤكِّد؛ فدل على أن الفعل أصل، والمصـدر فرع، والذي يؤيد ذلك أنا نجـد أفعالاً ولا مصادر لهـا، وهـي: نِعْمَ، =

[فارهٌ][1]: أي مشروب، ومركوب.

ووجه مذهب البصريين: أنّ مفهوم المصدر واحـد؛ لدلالته على الحدث فقط، ومفهوم الفعل متعدد؛ لدلالتـه على الحدث والزّمـان معـاً، ولا ريب فـي أنْ الواحـد قبل المتعدد وأصـلٌ لـه، [وأنّ للمصدر مثالاً واحداً وللفعل أمثلة كثيرة، كما أنّ الذهب ضربٌ واحـد يُتَّخَذُ منه الأشياء][2]

= وبِئْسَ، وعَسَى، ولَيْسَ، وفعل التعجب، وحَبَّذَا. وقد رد ابن الأنباري علـــى قولهم: ((المصدر يذكر تأكيداً للفعل، وأن رتبة المؤكَّد قبل رتبة المؤكِّد))، بأنه لا يدل على الأصالـة والفرعية، فإذا قلت: جاءني زيدٌ زيدٌ، ورأيتُ زيداً زيداً، ومررتُ بزيدٍ زيدٍ، فإن (زيداً) الثاني توكيداً للأول فـي هـذه المواضع كلها، وليس مشتقاً عن الأول ولا فرعاً عليه، فكذلك هاهنا. وأما قولهـم: إنا نجد أفعالاً ولا مصادر لها، فخلـو تلك الأفعال عن استعمال المصدر لا يخرج بذلك عن كونه أصلاً وأن الفعل فرع عليه؛ لأنه قد يستعمل الفرع وإن لم يستعمل الأصل، ولا يخرج الأصل بذلك عن كونه أصلاً ولا الفرع عن كونه فرعاً، ألا ترى أنهم قالـوا: طيرٌ عبابيد، أي متفرقة، فاستعملوا لفظ الجمع الذي هو فرع وإن لم يستعملـوا لفظ الواحـد الذي هو الأصل، ولم يخرج بذلك الواحد أن يكون أصلاً للجمع. كما أن ما ذكروه معارض بالمصادر التـي لم تستعمل أفعالها، مثل: وَيْلَهُ، ووَيْحَهُ، ووَيْهَهُ، وغيرها.

د- ومنهم من تمسك بأن قال: لا يتصور معنى المصدر ما لم يكن فعل فاعـل، والفاعل وضع له فَعَل ويَفعلُ؛ فينبغي أن يكون الفعل الذي يعرف به المصدر أصلاً للمصـدر. ورد ابن الأنباري بأن هذا الدليل باطـل؛ لأن الفعل في الحقيقة ما يدل عليه المصدر، نحو: الضرب والقتل، وما نسميه فعلاً من فَعَلَ ويَفعلُ إنما هـو إخبار بوقوع ذلك الفعل في زمان معين، ومن المحال الإخبار بوقوع شيء قبل تسميته.

هـ- لا يجوز أن يقال: إن المصدر إنما سمي مصدراً لصدور الفعل عنه؛ لأنا لا نسلم، بل سمـي مصدراً لأنه مصدور عن الفعل، كما قالوا: مركب فاره ومشرب عذب، أي: مركوب فاره ومشروب عذب، والمـراد به المفعول لا الموضع، فلا تمسك بتسميته مصـدراً. وقـد رد ابن الأنباري علـى هذا الرأي بأن قال: هذا باطل من وجهين: أحدهما: أن الألفاظ إذا أمكن حملها على ظاهـرها فلا يجـوز العدول بها عنه، والظاهر يوجب أن يكون المصـدر للموضع لا للمفعول؛ فوجـب حمله عليـه. والثاني: أن قولـهم: مركب فاره، ومشـرب عذب يجـوز أن يكـون المـراد به موضـع الركـوب وموضـع الشـرب، ونسـب إليه الفراهـة والعذوبـة للمجاورة. بتصرف

ينظر: الإنصاف في مسائل الخلاف 1: 206، 208 – 211.

(1) [فاره] ساقطة من (ج).

(2) ما بين المعقوفين ساقط من (ج).

المختلفة، وأنّ المصدر اسم يستقلّ بنفسه، ويستغني عن الفعل في الإفادة، [بخلاف الفعل، فإنّه لا يستقلّ بنفسه، ولا يستغني عن الاسم في الإفادة][1]، وما هو مستقلّ ومستغن أصلٌ، وأنّ المصدر لو كان مشتقاً من الفعل لدلّ على أكثر مما دلّ عليه الفعل؛ لما ثبت زيادة المُشتقّ على المُشتقّ منه، وهو أنقص منه؛ لعدم / 43 – أ / دلالته على الزّمان المعين.

وأمّا وجه مذهب الكوفيين فهو: أنّ المصدر يُعَلُّ بإعلال الفعل وجوداً وعدماً، فلو لمْ يكن فرعاً عليه لما كان تابعاً له في الإعلال، فلمّا كان تابعاً له فيه علمنا أنّه فرع، والفعل أصل، وأنّ المصدر يكون تأكيداً للفعل نحو: ضَرَبْتُ ضَرْبَاً، وهو بمنزلة (ضَرَبْتُ ضَرَبْتُ) والمُؤكِّد فرع المُؤكَّد.[2]

وللبصريين أنْ يجابوا عن مُتمسك الكوفيين، أمّا عن الأوّل؛ فلأنّ إعلال المصدر بإعلال الفعل وجوداً أو عدماً لا يدلُّ على الأصالة مطلقاً؛ بل دلّ على الأصالة في التّصريف ولا كلام فيه.

[وأمّا الثّاني؛ فلأنّ كونه تأكيداً للفعل لا يدلُّ على أصالة الفعل أيضاً مطلقاً؛ بل في الإعراب، ولا كلام فيه أيضاً][3].

وأمّا قولهم: إنّما سُمي المصدر مصدراً لكونه مصدوراً عن الفعل، كما قالوا: مشربٌ عذبٌ، [ومركبٌ][4] فارهٌ؛ [فإنّه][5] من قبيل قولهم: جرَى النّهرُ، وسالَ الميزابُ[6].

---

(1) ما بين المعقوفين ساقط من (د).

(2) تم توضيح هذا الرأي وتوضيح الرد عليه في الهامش (1) ص 215.

(3) ما بين المعقوفين ساقط من (د).

(4) ما بين المعقوفين ساقط من (د).

(5) [فإنّه] ساقطة من (أ) و (د).

(6) المرزاب: في اللسان: الزرب: مسيل الماء، وزرب الماء وسرب إذا سال، ابن الأعرابي: ويقال للميزاب: المزرا، والمزراب، قال: والمِزراب لغة في الميزاب، قال ابن السكيت: المئزاب، وجمعه مآزيب. وفي الصحاح: الميزاب (المثعب) فارسي وقد عرّب بالهمزة وجمعه إذا لم يهمز (ميازيب)، وفي موضع آخر: المزراب لغة في الميزاب غير فصيحة. وفي معاجم الدخيل: المئزاب والمزراب بتقديم الراء وتأخيرها والجمع (المآزيب) فارسي معرب مازآب. وفي المعجم الوسيط: الحابس الذي يحبس الماء معرّب. وفي معاجم المعربات الفارسية: الميزاب: القناة التي يجري فيها الماء عربيته (المِثعب) معرب مركب من =

[عمل المصدر]

قال المصنّف: وهو يَعْمَلُ عَمَل فِعْلِه إذا كان مُنوَّناً نحو: عجبتُ من ضربٍ زيدٌ عمراً، كما تقول: عجبتُ من أنْ ضرِبَ زيدٌ عمراً، ويُضاف إلى الفاعل ويُترك المفعول منصوباً نحو: عجبتُ من دَقّ القَصّارِ الثّوبَ، وإلى المفعول ويَترُك الفاعلُ مرفوعاً نحو: عجبتُ من ضَرْب اللصِّ الجلَّادُ، وقد يُتركُ ذِكْرُ أحدِهِما كما فـــي قوله تعالى: ﴿ أَوْ إِطْعَامٌ فِي يَوْمٍ ذِي مَسْغَبَةٍ يَتِيمًا ﴾[1]، وقوله تعالى: ﴿ وَهُمْ مِنْ بَعْدِ غَلَبِهِمْ سَيَغْلِبُونَ ﴾[2] فإنّه مُتَوَجّهٌ على اختلاف القراءتين.

*****

قال الشّارح: وهو – أي المصدر – **يَعْمَل عَمَل فِعْله،** وعمله عمل فعل ليس جارياً على الإطلاق؛ بل **إذا كان** ذلك المصدر **مُنَوّناً** ' تقول: **عجبتُ من ضربٍ زيدٌ عمراً،** فإنّ المصدر المنوّن وهو (الضَّرْب) يعمل الرّفع في (زيد)، والنّصب في (عمرو)، وإنّما قال: **كما تقول: عَجِبتُ من أنْ ضَرَبَ زيدٌ عمراً؛** لأنّ الفعل المُصَدَّر بـ(أنْ) بمنزلة المصدر في كونه فاعلاً، ومفعولاً، ومضافاً إليه، ومبتدأً ، نحو: أعجبني أنْ يخرج زيدٌ، وأرجو أنْ يخرج زيدٌ، وبلغني خبرُ أنْ يخرج زيدٌ، وإنْ يخرج [زيد][3] خير له، فلمّا كان بمنزلة المصدر في الإعراب وفي هذه المعاني، كان المصدر أيضاً بمنزلة [المُصدَّر (أنْ) مع الفعل][4] في العمل وفي امتناع تقديم ما يعمل فيه عليه، فلا تقول: أعجبني زيداً ضربك، كما لا تقول: زيداً أن ضَرَبْتَ، كذا قال صاحب "الضّوء"[5].

= (ميز بول + ها النسبة والتشبيه + آب = ماء) أو من ما زآب بمعنى الذي يبول المـــاء. وفي المعجم الفارسي الكبير ميز = بول، آب = ماء نهر.

ينظر: المعجم التأثيلي 1: 291 – 292.

(1) البلد: 14 - 15.

(2) الروم: 3.

(3) [زيد] ساقطة من (أ) و (ج) و (د).

(4) ما بين المعقوفين ساقط من (ب) و (ج) و (د).

(5) قال: " وإنّما قال: كما تقــول: من أنْ ضَرَبَ؛ لأنّ الفعل المُصَدَّر بـ(أن) بمنزلة المصـــــدر في كونه فاعلاً، ومفعولاً، ومضافاً إليه، ومبتدأً ، نحـــو: أعجبني أنْ يخرج زيدٌ، وأرجـــو أنْ يخـــــرج زيدٌ، وبلغني خبرُ أنْ يخرج، وإن يخرج خير له، فلمّا كان بمنزلته في الإعراب وفي هذه المعاني، كان المصـــدر أيضاً بمنزلته =

وإنّما قدّم المُنوّن على المصدر المضاف؛ إذ المُشابهة في المنوّن أتَمّ؛ لأنّه نكرة لفظاً ومعنى، بخلاف المضاف فإنّه غير مُشابه [له][1] / 43 – ب / في اللفظ؛ لأنّ الظاهر كالمضاف الحقيقي، إلا أنّه أيضاً يعمل عمل فعله لكون الإضافة في تقدير الانفصال، بدليل أنّك تقول: أعجبني ضَرْبُ زيد وعمرو خالداً، [فيرتفع (عمرو) مرةً على تقدير: أعجبني ضربٌ زيدٌ، وعمروٌ، وخالدٌ][2]، أو ينصب أخرى على تقدير: أعجبني ضربٌ زيداً، وعمـــــراً، وخالداً، [وحينئذ يكون نكرة تقديراً][3].

و[4] **يُضافُ** المصدر **إلى الفاعل، ويُتْرَك المفعول** حال كونه **منصوباً**، مثال المصدر الذي أُضيف إلى الفاعل ويترك المفعول منصوباً، **نحو: عَجِبتُ مِنْ دَقّ القَصّارِ الثوبَ**[5]، و[6] يُضاف **إلى المفعول، ويُتركُ الفاعلُ** حال كونه **مرفوعاً**، مثاله **نحو: عَجِبتُ من ضَرْب اللصِّ الجلادُ.**

وقـد يُترَكُ ذِكْـرُ أحدِهِما – أي الفاعل والمفعول – **كما** كـان ذكر الفاعل متروكاً **في قولـه تعالـى: ﴿ أَوْ إِطْعَامٌ فِي يَوْمٍ ذِي مَسْغَبَةٍ يَتِيمًا ﴾**، فإنّ (إطعام) مصدر منوّن، و(يتيماً) منصوب به، وفاعله محذوف تقديره: إطعام أحدكم يتيماً، وإنّما حُذِف للعلم به.[7]

= في العمل، وفي امتناع تقديم ما يعمل فيـــه عليه، فلا تقـــول: أعجبني زيداً ضربك، كما لا تقول: زيداً أن ضَرَبْتَ ".

ينظر: الضوء على المصباح، للإسفراييني، رسالة ماجستير، 119.

(1) [له] ساقطة من (ب) و (ج) و (د).

(2) ما بين المعقوفين ساقط من (ج).

(3) ما بين المعقوفين ساقط من (ج).

(4) في (ب) و (د): وقد يضاف.

(5) القَصَّار والمُقَصِّرُ: المُحَوِّر للثياب؛ لأنّـه يدقها بالقَصَرَة التي هـــي القطعـــة من الخشـب، وحرفته القِصارَة، والمِقصَرَة: خشبة القَصَّار.

ينظر: لسان العرب مادة: قصر.

(6) في (ب): وقد يضاف.

(7) قرأ نافع، وابن عامر، وعاصم، وحمزة، وعبد الوارث عن أبي عمـــــرو، والحسن أبو رجاء: ((فَكُّ رقبةٍ، أو إطعامٌ... يتيماً))، فَكُّ رقبةٍ: بالرفع خبر مبتدأ مقدّر، أي: هو فَكُّ رقبةٍ، ورقبة: مجـــــرور بالإضافة، =

فإنْ قيل: لِمَ حذف ؟، ولِمَ لَمْ يضمر ؟

أجيب: بأنّ المصدر اسم جنس، ولا واحد من أسماء الأجناس يتحمّل الضّمير، وإنّما جاز خلوّه عن الفاعل مع إنّه غير جائز في الفعل؛ [لأنّ الفعل][1] مُسند إليه، فاحتاج إليه ليتمّ الجملة، فلو خلا عنه يلزم خلاف الوضع، بخلاف المصدر؛ فإنّه اسم ولا يلزم أنْ يكون مُسنداً إلى شيء، فلو خلا عنه لَمْ يلزم خلاف الوضع، فيجوز أنْ لا [يكون له فاعل][2].[3]

= أو إطعامٌ: بالرفع معطوف على (فَكُّ)، وهو مصدر، ويتيماً: منصوب به.

وهي اختيار الأخفش، وأبي حاتم، وأبي عبيد، وتَعَقَّبهم أبو جعفر النحاس.

وقرأ ابن كثير، والكسائي، وعبيد، وعلي بن نصر عن أبي عمرو، وابن محيصن، واليزيدي، والحسن، وعلي بن أبي طالب، وأبو رجاء، وابن أبي إسحاق، وزيد عن الداجوني، والداجوني عن أبي ذكوان: ((فَكَّ رقبةً، أو أطعم... يتيماً)). فَكَّ: فعل ماضٍ، رقبةً: مفعول به، أطعم: فعل ماضٍ.

قال الأخفش: ((وليس هذا بذاك، وفَكُّ رقبةٍ هو الجيِّد)). قال ابن مجاهد: ((وقال عباس: سألت أبا عمرو، فقال: أيتهما شئت)).

وذكر أبو حيان أن بعض التابعين قرأ: ((فَكُّ رقبةٍ أو أطْعَم))، فكّ: مصدر مضاف، أطعم: فعل ماض.

وذكر أبو جعفر النحاس أن الحسن وأبا رجاء قرآ: ((... وأَطْعَمَ)) العطف بالواو وليس بـ(أو) كقراءة الجماعة.

وقراءة الجماعة: ((في يوم ذي مسغبةٍ))، ذي: بالياء صفة لـ(يوم).

وقرأ علي، وأبو رجاء: ((فكَّ رقبةً، أو أطعم في يومٍ ذا مسغبةً))، ذا: بالألف على أنه مفعول به للفعل (أطعم).

قال أبو حيان: ((... كقراءة ابن كثير، إلا أنهما قرآ (ذا مسغبة) بالألف.

وقرأ الحسن، وأبو رجاء، وعلي بن أبي طالب: ((أو إطعامٌ في ذا مسغبة، يتيماً)) بالألف، ونصب (ذا) على المفعول للمصدر، ويتيماً: بدل من (ذا).

قال الفراء: ((تجعلها من صفة اليتيم، كأنه قال: أو أطعم في يوم يتيماً ذا مسغبة...)).

ينظر: تفسير البحر المحيط 8: 471؛ ومعجم القراءات 10: 442 – 444.

(1) ما بين المعقوفين ساقط من (ب).

(2) في (ب) و (ج): يذكره، وفي (د): يذكره في المعنى موقع الفعل المضارع المبني للفاعل.

(3) لا يعمل المصدر مضمراً كضربك زيداً حسنٌ وهو المحسن قبيحٌ، لأن كلاً مما ذكر يزيل المصدر عن الصفة التي هي أصل الفعل، خصوصاً الإضمار، فإن ضمير المصدر ليس بمصدر حقيقة، كما أن ضمير =

[فإنْ قيل: يَرِد على هذا اسم الفاعل][1]؛ لأنّه اسم أيضاً مع إنّه لا بد له من فاعل.

أُجيب: بأنّه واقع[2] موقع الفعل المبني للفاعل، فقولنا: زيدٌ ضاربٌ، بمعنى: زيدٌ يضربُ، بخلاف المصدر؛ فإنّه غير واقع موقعه بدليل امتناع قولنا: زيدٌ ضَرْبٌ، في موضع: زيدٌ يَضْرِبُ، فإذا كان كذلك لا بد لاسم الفاعل من فاعل كما لا بد [للفعل المبني][3] للفاعل منه.[4] / 44 – أ /

وأمّا قوله تعالى وهو: ﴿ وَهُمْ مِنْ بَعْدِ غَلَبِهِمْ سَيَغْلِبُونَ ﴾ **فإنّه مُتوَجِّهٌ على اختلاف القراءتين:** فإنْ قُرِئَ (غُلِبت) بضمّ (الغين)، و (سيَغلبون) بفتح (الياء)[5] فالمصدر مضاف إلى المفعول القائم مقام الفاعل وذِكر الفاعل متروك، وإنْ قُرِئَ (غَلَبَت) بفتح (الغين)، و (سيُغلبون) بضمّ (الياء)[6] فالمصدر مضاف إلى الفاعل وذِكر المفعول متروك.

= العلم ليس بعلم، ولا ضمير اسم الجنس اسم جنس.

ينظر: همع الهوامع 5: 65.

(1) ما بين المعقوفين ساقط من (د).

(2) في (ب) و (ج): بأنه واقع في المعنى.

(3) ما بين المعقوفين ساقط من (ج).

(4) ينظر: الكتاب 1: 189.

(5) قرأ بها الجمهور، ورجّح الطبري هذه القراءة.

ينظر: تفسير البحر المحيط 7: 157، ومعجم القراءات 7: 138.

(6) قرأ بها: علي بن أبي طالب، وأبو سعيد الخدري، وابن عباس، وأبو عمرو، وابن عمر، ومعاوية بن قرة، والحسن، ونصر بن علي، وهي قراءة النبي – ﷺ –.

قال الأخفش: ((لأنهم كانوا حين جاء الإسلام غَلَبوا، ثم غُلِبوا حين كثر الإسلام))، وحكى أبو حاتم أن عصمة روى عن هارون أن هذه قراءة أهل الشّام، وأحمد بن حنبل يقول: إن عصمة هذا ضعيف، وأبو حاتم كثير الرواية عنه.

قال الزجاج: ((والمعنى على غُلِبَتْ، وهي إجماع القراءة، وذلك أن فارس كانت قد غَلَبَت الروم في ذلك الوقت، والروم مغلوبة، فالقراءة غُلِبَت)).

قال أبو جعفر النحاس: ((والحديث يدل على أن القراءة غُلِبَت، بضم الغين)).

قال الشهاب: ((... بالفتح غَلَبَتْ)) هي قراءة نصر بن علي كما ذكره الترمذي، وهو ثقة، ولا يَرِد عليها =

[سادساً: المضاف]

قال المصنّف: الاسم المُضافُ: كلُّ اسمٍ أُضيفَ إلى اسمٍ آخرَ، فإنّ الأوّلَ يَجُرُّ الثّاني، ويُسمّى الجارُّ مُضافاً، والمجرورُ مُضافاً إليه.

*****

قال الشّارح: ومن جملة القياسيّة:

[الاسم][1] **المُضاف:** وهو **كلّ اسم**[2] **أُضيفَ إلى اسمٍ آخرَ، فإنّ** الاسم **الأوّل يَجُرُّ** الاسم **الثّاني**، إلا أنّ الاسم غير [أصيل][3] في العمل؛ إذ العمل إنّما يكون للفعل والحرف، [فعمل][4] الجرّ لثبوت معنى حرف الجرّ في الكلام، فقوي به على العمل. قال شهاب الدّين في "شرح الزّينيّة"[5]: فإنْ قلتَ: إذا كان المُضافُ مُتضمّناً لمعنى الحرف على رأي، أو المُضاف إليه على رأي[6]، فلِمَ لَمْ يُبْنَ ؟، إذ كلّ مُتضمّن بمعنى الحرف فهو مبني.

قلتُ: لا نسلم تضمّنها الحرف على اختلاف الرأيين؛ إذ ليس المعنى من التّضمُّن[7] إلا كون معنى الاسم مُشتملاً على معنى الحرف، كما أنّ (أين)، و(كيف)، [و(متى)][8]، و(مَنْ)، وغير ذلك،

= اعتراض الزجاج بأنها مخالفة للرواية، ولما أجمع عليه القراء، والتوفيق بين القراءتين أنها نزلت مرتين: مرة بمكة (غُلِبت) بالضم، ومرة يوم بدر بالفتح)).

ينظر: تفسير البحر المحيط 7: 157؛ ومعجم القراءات 7: 137 – 138.

(1) [الاسم] ساقطة من (ب) و (ج).

(2) في (ج): كل اسم إذا.

(3) في (ب) و (ج) و (د): أصل.

(4) في (ب) و (د): فعمله.

(5) لم أقف عليه.

(6) في (ب) و (د): على رأي آخر.

(7) سبق التعريف بمصطلح "التضمين" ص 163.

(8) ما بين المعقوفين ساقط من (أ) و (ج).

معانيها مشتملة على معنى حرف الاستفهام، [بمعنى أنّ حرف الاستفهام][1] داخل في معانيها بالوضع، وما نحن بصدده ليس كذلك؛ بل معنى [حرف][2] وسيلة [لشبه][3] المُضاف إلى المُضاف إليه، والوسيلة أمرٌ خارجٌ عن الطّرفين.

ويُسمّى الجارُّ مُضافاً، ويسمى المجرورُ مُضافاً إليه.[4]

---

(1) ما بين المعقوفين ساقط من (ج).

(2) في (ب): الحرف، وفي (ج): الجر.

(3) في (ج): لنسبة.

(4) الإضافة: هي إسناد اسم إلى غيره، على تنزيل الثاني من الأول منزلة تنوينه، أو ما يقوم مقام تنوينه.

والأصح أن الجر في المضاف إليه بالمضاف على رأي سيبويه، وإن كان القياس ألا يعمل من الأسماء إلا ما أشبه الفعل، والفعل لا حظ له في عمل الجر، لكن العرب اختصرت حروف الجر في مواضع، وأضافت الأسماء بعضها إلى بعض فناب المضاف مناب حرف الجر، فعمل عمله، ويدل له اتصال الضمائر به، ولا تتصل إلا بعاملها. وقال الزجاج، وابن الحاجب: هو بالحرف المقدر؛ لأن الاسم لا يختص. وقال الأخفش: بالإضافة المعنوية. قال الجمهور: وتقدر اللام. قال في شرح الكافية: ومعناها هو الأصل، ولذا يحكم به مع صحة تقديرها، وامتناع تقدير غيرها، نحو: دار زيد، ومع صحة تقديرها وتقدير غيرها، نحو: يد زيد، وعند امتناع تقديرها وتقدير غيرها، نحو: عنده ومعه، ومنه إضافة كل إلى ما بعدها. وقال قوم: ويقدر من إن كان الأول بعض الثاني، وصح الإخبار به عنه، كثوب خزّ، وخاتم فضة، فالثوب بعض الخزّ، والخاتم بعض الفضة، ويصح أن يطلق كل اسم الخزّ، والفضة. ومنه إضافة العدد إلى المعدود، والمقدر إلى المقدرات على الصحيح، بخلاف: يد زيد، وعين عمرو، فالإضافة فيه بمعنى اللام، إذ لا يصح إطلاق اسم الثاني فيه على الأول.

اعلم أن حق الأسماء أن تضاف إلى الأسماء، وأن الأصل والقياس أن لا يضاف اسم إلى فعل، ولا فعل إلى اسم، لكن العرب اتسعت في بعض ذلك، ولا يضاف إلى الجملة إلا ثمانية: أسماء الزمان، وحيث، وآية بمعنى علامة، وذو في قولهم: اذهب بذي تسلم، ولَدُنْ ورَيْثَ، وقول وقائل.

ينظر: الأصول 2: 11 – 13؛ وشذور الذهب 343؛ ومغني اللبيب 2: 80 – 83؛ وهمع الهوامع 4: 265 – 266.

[أنواع الإضافة]

قال المصنّف: والإضافةُ على ضربين: معنويّة: أي مفيدةٌ معنى في المضاف، تعريفاً أو تخصيصاً، وهي في الغالب بمعنى (اللام) أو بمعنى (مِنْ) نحو: غُلامُ زيدٍ، وخاتَمُ فِضّةٍ، أي: غلامٌ لزيدٍ، وخاتمٌ من فضةٍ. ولفظيّةٌ: وهي إضافة اسمِ الفاعل إلى مفعولِه، وإضافة الصّفةِ المُشبَّهة إلى فاعِلِها نحو: ضاربُ زيدٍ، وحَسَنُ الوجهِ.

والإضافة تُعاقِبُ التّنوين ونونيّ التّثنيةِ والجمع، ولا بدّ في المعنويّةِ من تجريد المُضافِ من حرف التّعريف، وتقولُ في اللفظيّة: الحَسَنُ الوجهِ، والضّاربا زيدٍ، والضّاربو زيدٍ، والضّاربُ الرّجُلِ، ولا يجوز: الضّاربُ زيدٍ؛ لعدم التخفيف.

*****

قال الشّارح: والإضافةُ منقسمة **على ضربين**:

الأوّل **معنوية:** أي **مفيدةٌ معنى** – أي من حيث المعنى – **في المُضاف تعريفاً**، إنْ كان المُضاف إليه معرفة، نحو: غلامُ زيدٍ، فإنّ (الغلام) قد كان شائعاً قبل الإضافة في أمته، غير مختص بواحد بعينه، فبالإضافة إلى (زيد) تَعَرَّفَ فصار لواحدٍ بعينه.

أو مفيدة معنى / 44 – ب / في المُضاف **تخصيصاً**، إنْ كان المُضاف إليه نكرةً، نحو: غلامُ رجلٍ، لأنّك إذا قُلتَ: غلام، [كان][1] شائعاً بين غلمان الرّجال والمرأة، فإذا قُلتَ: غلام رجلٍ، خصصته بالإضافة وزال عنه بعض الشّيوع، ولَمْ يتعرَّف [المُضاف بالمُضاف إليه][2]، إذ المُضاف إليه ليس بمعرفة حتّى يكتسب منه التّعريف.[3]

وهي – أي الإضافة المعنويّة – **في الغالب** تكون **بمعنى (اللام) أو بمعنى (مِنْ)**، فالأوّل إذا لَمْ

---

(1) [كان] ساقطة من (ب).

(2) ما بين المعقوفين ساقط من (ج).

(3) فـ(غلام) قبل الإضافة نكرة خالية عن التخصيص، فما اضيف إلى النكرة تخصص بهـا، والمراد بالتخصيص ما لا يبلغ درجـة التعريف، فإن (غلام رجل) أخص من (غلام)، ولكنه لم يتميز بعينه كمـا تميز (غلام زيد) به.

ينظر: مغني اللبيب 2: 169؛ وشرح التصريح 1: 677.

يكن المُضاف إليه من جنس المُضاف، بمعنى أنّه لا يجوز حمله على المُضاف ولا ظرفه، **نحو: غلامُ زيدٍ**، فإنّ (زيداً) ليس من جنس المُضاف؛ لعدم حمله عليه، ولا طرفه؛ لعدم الحلول فيه، والثّاني إذا كان المُضاف إليه من جنس المُضاف، بمعنى أنّه يجوز حمله على المُضاف، نحو: **خاتَمُ فِضَّةٍ**، فإنّ المُضاف إليه وهو (فِضَّة) من جنس [المُضاف][1] وهو (خاتَم) بجواز حمله عليه.

وإنّما قال: في الغالب؛ احترازاً عن [الإضافة][2] المعنويّة التي بمعنى (في)، وذلك إذا كان المُضاف إليه [طرف][3] المُضاف، نحو: قتلى الطّفِّ[4]، [وثابتُ القَدَرِ][5]، [بمعنى: ثابت في القدَر – بفتح الدّال – أرض كثيرة الحجارة، والطّف: اسم موضع][6].

والثّاني **لفظيّة: وهي** – الإضافة[7] اللفظية – **إضافة اسمِ الفاعل إلى المفعول، وإضافة الصّفة المُشبَّهة إلى فاعلِها**، والمُصنِّف [– رحمه الله –][8] أورد ههنا الصّفة البديعة وهي اللّف والنّشر[9] [مرتباً][10]؛ لأنّه ذَكَرَ أوّلاً إضافةَ اسم الفاعل، ثمّ إضافـــة الصّفة المُشَبَّهة، فأورد مثالَ

---

(1) [المضاف] ساقطة من (د).

(2) [الإضافة] ساقطة من (ج).

(3) في (ج): بحرف، وفي (د): ظرف.

(4) الطَّفُّ: بالفتح، والفاء مشددة، وهو في اللغة ما أشرف مـــن أرض العرب على ريف العراق، قال الأصمعي: وإنما سمي طفّاً؛ لأنّــه دان من الريف من قولهم: خُذْ ما طفّ لك واستَطفّ، أي: ما دنا وأمكن، وقال أبو سعيد: سمي الطفّ؛ لأنّه مشـــــرف على العراق من أطفّ على الشيء بمعنى أطـــلّ، والطفّ: طفّ الفرات، أي: الشاطئ، والطفّ: أرض من ضاحية الكوفة في طريق البرية فيها كان مقتل الحسين بن علي – ﷺ –.
ينظر: معجم البلدان 4: 35 – 36.

(5) ما بين المعقوفين ساقط من (ج).

(6) ما بين المعقوفين ساقط من (ب) و (ج) و (د).

(7) في (ج): أي الإضافة.

(8) ما بين المعقوفين ساقط من (أ).

(9) سبق التعريف بمصطلحي "اللف والنشر" ص 150.

(10) [مرتباً] ساقطة من (ج) و (د).

الأوّل بقوله: **نحو: ضاربُ زيدٍ**، فإنّ (ضارب) اسم الفاعلِ، مُضاف إلى مفعوله قبل الإضافة وهو (زيد)، ومثال الثّاني بقوله: **وَحَسَنُ الوَجْهِ**، فإنّ (حَسَن) صفة[مشبهة][1]، مُضافة إلى فاعلها قبل الإضافة [وهو][2] (الوجه).[3]

والإضافة تُعاقِبُ التّنوين، و [كذا][4] تعاقب **نون التّثنية والجمع**؛ لأنّها للوصل، والتّنوين للفصل / 45 – أ /، فالجمع بينهما كالجمع بين النّقيضين، وأمّا نون التّثنية والجمع فإنّهما كالتّنوين.[5]

---

(1) [مشبهة] ساقطة من (أ).

(2) ما بين المعقوفين ساقط من (ج).

(3) الإضافة اللفظية: أو غير المحضة، وهي الإضافة التي لا يكتسب المضاف بها من المضاف إليه تعريفاً إن أُضيف إلى معرفة، ولا تخصيصاً إن أضيف إلى نكرة.

والإضافة اللفظية في أبواب: منها اسم الفاعل، والمفعول والأمثلة إذا أضيفت إلى المفعول، وهي بمعنى الحال والاستقبال، والصفة المشبهة باسم الفاعل.

ينظر: شرح جمل الزجاجي 2: 166 – 167.

(4) [كذا] ساقطة من (أ).

(5) يحذف التنوين – ظاهراً أو مقدراً – من المضاف للتخفيف، نحو: ضاربُ زيدٍ، وضاربات عمرٍو، ومضروبُ العبدِ، وحسنُ الوجهِ، ففي هذه الصفات تنوين ظاهر حذف للإضافة، أما نحو: ضواربُ زيدٍ، وحواجُ بيتِ الله، ففي (ضوارب) و (حواج) تنوين مقدر حذف للإضافة بدليل نصبهما المفعول.

وكذلك تحذف نون التثنية كما في: ضاربا زيدٍ، أو نون الجمع السالم كما في: ضاربو زيدٍ، ففي التثنية والجمع نون حذفت للإضافة؛ للتخفيف.

قال ابن عصفور في "شرح جمل الزجاجي": '' ويحذف التنوين من الإضافة المحضة وغير المحضة؛ لأن التنوين يدل على انفصال الاسم وكماله، والإضافة تدل على اتصال الاسم، فتناقض معناهما. ويُحذف من الإضافة المحضة التنوين من الأول واللام أو (مِنْ) من الثاني، ويُخفف التنوين كما ذكرت لك، وتحذف اللام أو (مِنْ) من الثاني؛ لأن المضاف مع المضاف إليه كالشيء الواحد، فلو بقي العامل لبقي حشواً بين ما هو كالكلمة الواحدة، والعامل لا يقع حشوَ كلمةٍ أبداً ''.

وقال الرضي: إنما حذف التنوين أو النون؛ لأنها دليل تمام ما هي فيه، فلما أرادوا أن يمزجوا الكلمتين مزجاً تكتسب به الأولى من الثانية التعريف أو التخصيص، حذفوا من الأولى تمام الكلمة. =

ولا بدّ في الإضافة **المعنويّة** التي وضعُها للتّعريف أو للتّخصيص **مِنْ تجريدِ المُضافِ مِنْ حرفِ التّعريف**؛ لأنّه لـو [لَمْ][1] يتجرد منـــه لكان معرفة، وإذا كان معرفة كان مُستغنياً عن الإضــافة [المعنويّة][2] للتّعريف أو للتّخصيص؛ لأنّ تعريف المُعرَّف مُحال، وللمعترض أنْ يعترض بأنْ يقول: إنّ هذا مُسلّم في الإضافة إلى المعرفة لا إلى النّكرة.

والجواب: إنّ الإضافة إلى النّكرة يُفيد التّخصيص، وهو بمنزلة التّعريف؛ بدليل أنّهم جوّزوا وقوع النّكرة المُخصصة [مُبتدأً، نحو قوله تعالى: ﴿ وَلَعَبْدٌ مُؤْمِنٌ خَيْرٌ مِنْ مُشْرِكٍ ﴾[3]، مع إنّ حقّ المبتدأ أنْ يكـون معرفةً، فَعُلِمَ أنّ النّكـرة المخصصـة][4] بمنزلة المعرفة، فتأخذ حكم المعرفة.

وإنّما قال: في المعنويّة؛ احترازاً من اللفظيّة، فإنّ المُضاف فيها قد لا يتجرّد من حرف التّعريف، نحو: الحَسَنُ الوجهِ.[5]

= ينظر: شرح جمل الزجاجي 2: 170 – 171؛ وشـرح الرضي على الكافية 2: 205؛ ومغني اللبيب 2: 169؛ وشرح التصريح 1: 682.

(1) [لم] ساقطة من (د).

(2) [المعنوية] ساقطة من (د).

(3) البقرة: 221.

(4) ما بين المعقوفين ساقط من (ج).

(5) تختص الإضافة اللفظية – لكونها غيـــر محضة – بجـواز دخول (أل) على المضاف في خمس مسائل، منها مسألة الصفة المشبهة؛ فإنها الأصـــــل فـــــي ذلك، وذلك لأن التخفيف فيها بحذف الضمير أو حـذف الجار والمجرور، لأن الأصل في: الجعد الشعـر: الجعد شعره أو شعر منه، فلما أضيفت حذف الجـــار والمجـرور بالإضافة فحصل التخفيف بذلك؛ إذ لا تنوين مع وجود (أل)، وقرن المضاف إليه بـ(أل) عوضـــاً عما فاته من الضمير أو من التنوين؛ لأن التنوين و(أل) يتعاقبان على الاسم، فولي المضاف (أل) كما يليه التنوين.

وحمل على الصفة المشبهة نحو: الضارب الرجـــل؛ لمشابهته لها من حيث إن المضـــاف في الصورتين صفة مقرونة بـ(أل) والمضاف إليه مقرون بها.

والتخفيف فيه حاصل بحذف الضميـر واختفائه ، والمختار في: الحســـن الوجه، جر (الوجه)؛ وذلك لأنك لو رفعت (الوجه) لخلت الصفة من الضميـــر، وهو قبيح ، وإن نصب حصـــل التجوز بإجرائك الوصف القاصر مجرى المتعدي.

ينظر: شرح الرضي 2: 227 – 228؛ ومغني اللبيب 2: 170؛ وشرح التصريح 1: 683، 685.

واعلم أنّ الإضافة اللفظيّة لا تفيدُ إلا تخفيفاً في اللفظ، وذلك التّخفيف إمّا بحذف الضّمير، أو بحذف التّنوين، أو بحذف ما يقوم مقام التّنوين كنوني التّثنية والجمع؛ ولهذا **تقول في** الإضافة **اللفظيّة: الحَسَنُ الوجهِ**، بحذف الضّمير، أي التّقدير: الحَسَن وجهه.

فإنْ قيل: إنّ الكتابة وإنْ سقطت فقد عوّضَ منها اللام.

أُجيبُ: بأنّ اللام [خفيّة][1] لا توازي الكتابة لثقلها.

وتقول فيها: **الضّاربا زيدٍ**، بحذف نون التّثنية، وتقول فيها: **الضّاربو زيدٍ**، بحذف نون الجمع، وأمّا قولهم: **الضّاربُ الرّجل**، فإنّه جاز مع عدم إفادة التّخفيف؛ لأنّه يشبه: الحَسَن الوجه، من حيث إنّ الأوّل صفة كـ(الحَسَن)، والثّاني اسم جنس مُحلّى بلام التّعريف كـ(الوجه)، ولأجل أنّ هذه / 45 – ب / الإضافة لا تفيد إلا تخفيفاً في اللفظ؛ **لا يجوز: الضّاربُ زيدٍ**[2]؛ لعدم التّخفيف فيه.

---

(1) في (ج) و (د): لخفته.

(2) خلافاً للفراء، فقد نسب ابن مالك إليه أنّه يجيز إضافة نحو: الضارب، إلى المعرف من العلم وغيره، كما نقل عنه السيرافي، فإنه قال: إن الفراء يجيز: هذا الضارب زيد، وهذا الضارب رجل، ويزعم أن تأويله: هذا ال هو ضارب زيد، وهذا ال هو ضارب رجل، أي هو الذي ضارب زيد، وضارب رجل؛ فيجعل ما بعد الألف واللام جملة اسمية في التقدير، ولا يوجب كون صلة الألف واللام فعلية كما هو المشهور عند النحاة، قال السيرافي: هذا قول فاسد.

ينظر: شرح الرضي على الكافية 2: 229؛ وحاشية الصبان 2: 370.

[سابعاً: الاسم التام]

قال المصنّف: الاسمُ التّام: هو الذي ينصِبُ تمييزاً لأنّه قد تمّ فاستغنى عن الإضافة، وهو يقتضي تمييزاً لإبهامه، وتمامه بأحدِ أربعة أشياء: بالتّنوين نحو: ما في السّماء قدرُ راحةٍ سحاباً، وبِنون التّثنية نحو: مَنَوَانِ سمناً وقفيزان بُرّاً، وبِنون الجمع نحو: عشرون درهماً، وبالإضافة نحو: لي مِلْؤُهُ عسلاً ومِثْلُه رجلاً، ويُقال للثّلاثة الأُوَل مقادير، وهي: المساحة، والوزن، والكيل، وللأخيرة مقياس.

*****

قال الشّارح: ومن جملة القياسيّة:

الاسم التّام[1]: **هو الاسم الذي نصب [تمييزاً]**[2]؛ وإنّما [قال:][3] نصب [تمييزاً][4]؛ **لأنّه** – أي الاسم التامّ – [**تَمّ**][5] [بالتّنوين][6]، **فاستغنى عن الإضافة** لما فيه من التّنوين، **فيقتضي** –أي الاسم التّام – **تمييزاً؛ لإبهامه** أي لإبهام الاسم التّام فينصبه، وإنّما وجب أنْ يكون الاسم التّام عاملاً في التّمييز النّصب؛ تشبيهاً له بالمفعـــــول به، ألا يُرى أنّ قولك: (راقودٌ خَلاً) يشبه قولك: ضارب زيداً، و(مَنَوَان سمناً، وقفيزان بُرّاً) يشبه: ضاربان عمراً، و(عشرون درهماً) يشبه:

---

(1) الاسم التام: هو الاسم الذي نُصِب لتمامــه، أي لاستغنائه عن الإضافة، وتمامه بأربعة أشيـــاء: بالتنوين، أو بالإضافة، أو بنون التثنية، أو بنون الجمع.

فإذا تم الاسم بهذه الأشياء شابه الفعل إذا تم بالفاعـــل، وصار به كلاماً تاماً، فيشابـــــه التمييز الآتي بعده: المفعولَ، لوقوعه بعد تمام الاسم، كما أن المفعول حقه أن يكون بعد تمام الاســم، فيصير ذلك الاسم التام قبله عاملاً، لمشابهته الفعل التام بفاعله.

ينظر: شرح الرضي على الكافية 2: 59؛ والتعريفات 69.

(2) [تمييزاً] ساقطة من (ج) و (د).

(3) [قال] ساقطة من (ج).

(4) [تمييزاً] ساقطة من (ج) و (د).

(5) [تم] ساقطة من (د).

(6) [بالتنوين] ساقطة من (ج) و (د).

ضاربون عمراً، و(مِلْؤُه عسلاً) يشبه: ضربَ زيدٌ عمراً ؟[1]

وتمامه – أي تمام الاسم التّام – **أحد أربعة أشياء**:

الأَوّل: **بالتّنوين**، إمّا لفظاً، **نحو: ما في السّماء قدر راحةٍ سحاباً**[2]، فإنّه قد تمّ بالتّنوين لفظاً، ويحتمل الظّلام والضّياء والسّحاب، فبقولك: (سحاباً) تعيّن المراد، وإمّا تقديراً، نحو: زيدٌ أكبرُ منك عِلماً[3]، فإنّ (أكبرَ) اسم تام بالتّنوين تقديراً لا لفظاً؛ لأنّ عدم الانصراف يمنع دخولها فيه.

والثّاني: **بنون التّثنية، نحو: مَنَوَانِ سمناً وقفيزان بُرّاً**، فإنّهما قد تمّا بنون التّثنية، ومُحتمِلان

---

(1) اختلف البصريون في الذي شبهت به، فقيل: باسم الفاعل في طلبها اسماً بعدها، وقيل: بـ(أفعل مِن) في طلبها اسماً بعدها على طريق التبيين ملتزماً فيه التنكير. قال أبو حيان: وهو أقوى؛ لأن اسم الفاعل لا يعمل إلا معتمداً، ويعمل في النكرة وغيرها.

ينظر: شرح التصريح 1: 617 – 618؛ وهمع الهوامع 4: 64.

(2) مثال: ما في السّماء قدر راحةٍ سحاباً، مثال على الاسم التام بالإضافة وليس بالتنوين، وسيبينه الشارح بعد الانتهاء من بيان الأشياء التي يتم بها الاسم المميز.

قال ابن يعيش: والإضافة في نحو: ملء الإناء عسلاً ومثلها زبداً، وموضع كف سحاباً: حالت بين المميز والمميز، ومنعته من الإضافة منع التنوين والنون؛ فنصب على الفضلة.

ومثال التنوين الظاهر: كرطلٍ زيتاً، والمقدر: كخمسة عشر، قال الرضي: فإن ما فيه تنوين مقدر وهو في بابين: كم الاستفهامية، والجزء الثاني من أحد عشر وأخواته: لا يضاف في الأغلب إلى التمييز.

ينظر: شرح المفصل لابن يعيش 2: 72؛ وشرح الرضي على الكافية 2: 62؛ وهمع الهوامع 4: 64.

(3) للتمييز الواقع بعد اسم التفضيل حالتان: الأولى: أن يكون منصوباً، وذلك إذا كان فاعلاً في المعنى، نحو: زيد أكثر مالاً. والثانية: أن يكون مجروراً، وهو ما كان اسم التفضيل بعضه، نحو: مالُ زيدٍ أكثرُ مالٍ.

ويجوز أن تقول: هو أكرم الناس رجلاً، بالنصب مع تخلف شرطه؛ لتعذر إضافة (أفعل) مرتين، والمجرور هنا بمنزلة التنوين كما يقول سيبويه.

قال الرضي في التمييز في: أنا أكثر منك مالاً، أنّه ليس مما انتصب فيه عن التنوين الظاهر أو المقدر، بل التمييز فيه عن النسبة، كما في: امتلأ الإناء ماء، فهو إذن عن شبه تمام الكلام.

ينظر: الكتاب 1: 205 – 206؛ والمقتضب 3: 38؛ وشرح الرضي على الكافية 2: 63؛ وشرح التصريح 1: 623 – 624.

لأجناس الموزونات والمكيلات، فلمّا قيل: (سمناً) و (بُرّاً) تعيّن ما هو المقصود .

والثّالث: **بنون الجمع**[1]، **نحو: عشرون درهماً**، فإنّه محتملٌ لأجناس المعدودات، فبقولك: درهماً، [تعيّن][2] ما هو المراد.

أقول: في عباراته تساهُل، والصّواب أنْ يقول: وبنون تشبه نونَ الجمع.

والرّابع: **بالإضافة، نحو: [لي][3] مِلْؤُه عسلاً ومِثْلُه رجلاً**، فإنّهما قد تمّا بالإضافة ومُحتملان لأشياءَ، فلمّا قيل: (عسلاً) و (رجلاً) زال عن كليهما الإبهامُ.[4]

اِعلم أنّ الاسمَ التّام على ضربين: زائل ولازم[5]، فالأوّل: هو التّام بالتّنوين، ونون التّثنية؛

---

(1) مثال نون الجمع نحو: ﴿ بِالْأَخْسَرِينَ أَعْمَالًا ﴾ [الكهف: 103]، ومثال شبه الجمع نحو: ثلاثين ليلة؛ لأن النون في ألفاظ العقود ليست نون الجمع حقيقة بل مشبه بها.

قال أبو حيان في "ارتشاف الضرب": '' قال ابن مالك: أو نون جمع ومَثَّل: ﴿ بِالْأَخْسَرِينَ أَعْمَالًا ﴾، فجعله من هذا القبيل وهو عند أصحابنا من المنتصب عن تمام الكلام ''.

ينظر: شرح التسهيل لابن مالك 2: 380؛ وشرح الرضي على الكافية 1: 94، 3: 58، 62؛ وارتشاف الضرب 4: 1360؛ وهمع الهوامع 4: 63.

(2) في (ج) و (د): تبين.

(3) [لي] ساقطة من (ب) و (د).

(4) يكون التمييز بعد الإضافة واجب النصب، نحو: ملء الإناء عسلاً، وعلى التمرة مثلها زبداً؛ لأن المضاف والمضاف إليه معاً هو المقدار المبهم الذي وقع التفسير له، فلم يجز أن تقول: ملء عسلٍ، ولا مثل زبد.

ينظر: شرح المفصل لابن يعيش 2: 72.

(5) يريد أن هذه الأشياء التي يتم بها الاسم المميز حتى ينصب ما بعده، منها: ما يزول: وأنت فيه مخير، إن شئت أثبته ونصبت ما بعده، وإن شئت حذفته وخفضت ما بعده، وذلك التنوين ونون التثنية، تقول: هذا راقودٌ خلاً، ورطلٌ سمناً، وأوقيةٌ ذهباً، تثبت التنوين وتنصب المميز، وإن شئت حذفت التنوين وخفضت فقلت: راقودُ خلٍ، ورطلُ سمنٍ، وأوقيةُ ذهبٍ؛ لأن التنوين معاقب للإضافة. وكذلك نون التثنية أنت في حذفها وإثباتها مخير، تقول: عندي منوانِ سمناً، ورطلانِ عسلاً، تنصب (سمناً) و (عسلاً) بعد النون، ولك حذفها والخفض نحو: منوا سمنٍ، ورطلا عسلٍ.

وأما اللازم: فنحو نون الجمع، في نحو: (عشرين) و (ثلاثين) إلى (التسعين)، (النون) فيه لازمة، =

لأنّك تقول في (راقودٌ خلاً): راقودُ خَلٍّ / 46 – أ /، و(مَنَوَان سمناً): مَنَوَا سمنٍ.

[وأمّا][1] الثّاني: فهو التّام بنون يشبه نونَ الجمع، وبالإضافة؛ لأنّك لا تقول في (عشرون درهماً) وفي (مِلؤُهُ عسلاً): عشرو درهمٍ، و [ملء][2] عسلٍ، أمّا الأوّل؛ فلأنّه لو أُضيف فلا يخلو إمّا أنْ يضيف مع النّون، أو بدونه، لا سبيل إلى شيء منهما، أمّا إلى الأوّل؛ فلكونه مُشابهاً بنون الجمع، وهو يسقط عند الإضافة، وأمّا الثّاني؛ فلأنّه موضوعٌ مع الواو والنّون، وليس يُجمع على حدّ (مسلمٍ ومسلمين)، إذ لو كان[3] كذلك لجاز إطلاقه على (ثلاثين)، لكنّه لمْ يجُز، وإذا كان (عشرون) موضوعاً معهما فيمتنع أنْ يوجد بدون النّون[4]، وأمّا الثّاني؛ فلامتناع إضافة الشيء مرّتين، فإذا تحقق هذا فاعلم أنّ المُصنِّف قد ضبط [ضبطاً][5] عشواء في تمثيل الاسم التّام بالتّنوين لفظاً بقوله: (نحو: ما في السّماء قدر راحة سحاباً)؛ لأنّ

= والتمييز بعدها منصوب، ولا يجوز حذف النون منه وإضافته إلى المميز؛ لأن نصبه ما بعده بالحمل والشبه باسم الفاعل والصفة المشبهة باسم الفاعل، نحو قولك: ضاربون، وحسنون، ولم يقو قوتهما فيتصرف تصرفهما وإنما لضعف شبهه ألزم طريقة واحدة في التفسير والبيان، فإن أضفته إلى مالك نحو: عشروك وعشرو زيد، جاز حذف النون كما جاز إضافة المركب وإن كان مبنياً، نحو قولك: ثلاثة عشرك وخمسة عشرك.

وكذلك التمييز بعد الإضافة يقع لازماً، نحو: ملء الإناء عسلاً، وعلى التمرة مثلها زبداً؛ لأن المضاف والمضاف إليه معاً هو المقدار المبهم الذي وقع التفسير له، فلم يجز أن تقول: ملء عسلٍ، ولا مثل زبد.

ينظر: شرح المفصل لابن يعيش 2: 72.

(1) في (أ): فأمّا، والأولى ما أثبته.

(2) في (أ) و (د): ملؤه.

(3) في (ج) و (د): لو كان (عشرون).

(4) عشرون وأخواته من ألفاظ العقود ملحقات بجمع المذكر السالم لأنها منتهية بواو ونون شبيهة بنون جمع المذكر السالم، إلا أنها ليس لها مفرد من لفظها، فليس (عشر) و (ثلاث) و (أربع) آحاداً لعشرون وثلاثون وأربعون، وإن أوهم ذلك، إذ لو كان كذلك لقيل لثلاث عشرات مع كل عشرة تزيد عليها: عشرون؛ لأن أقل الجمع ثلاثة، وكذا قيل: ثلاثون للتسعة مع كل ثلاثة تزيد عليها.

ينظر: شرح الرضي على الكافية 1: 94.

(5) [ضبطاً] ساقطة من (ب).

الاسم الذي فيه التّنوين وهو (راحـة) لا يصلح أنْ يكون عاملاً؛ لأنّ [شرط][1] الاسـم التّام كونه مقتضياً للتّمييز للإبهــام وهـو ههنا مفقود، وأمّا الإبهـام في قولـه: قدر، مضافاً إلى (راحة)؛ لأنّ المقصود بالتّمييز (القدر) لا (الرّاحـة) [نفسهـا][2]، ولو أورد المُصنِّف – رحمه الله – في التّمثيل موضع ذلك المثال قولنا: راقودٌ خلّاً، لكان أحسن، وقول من قال: إنّ (سحاباً) قد انتصب ههنا بثبوت التّنوين والإضافة، عجيبُ ضبطٍ من ضبط المُصنّف؛ لأنّه يؤدّي إلى إعمال شيئين في معمولٍ واحد.

ويُقــال للثّـلاثــةِ الأُوَل: [مقاديــر][3]، أي لِمَـا هـو تامّ بالتّنـوين، ونــون التّـثـنـيـة، والجمـــــع، [مقادير][4]، **وهي: المساحة، والكيل،** والعدد، **والوزن؛** لأنّك [إذا][5] قلتَ: مَنَوَان سمناً، فقد قدّرت ما عندك من السّمن بالمنوَين.

ويُقال للأخيرِ [– أي لِمَا هو تامّ بالإضافة –][6]: **مقياسٌ؛** لأنّك إذا / 46 – ب / قلتَ: لي مِلْؤُه عسلاً، فقد قِسْتَ ما [عندك][7] من العسل بملء هذه الإناء.

---

(1) [شرط] ساقطة من (د).

(2) في (د): بعينها.

(3) [مقادير] ساقطة من (ج).

تمييز المفرد أكثر ما يجـــيء بعد المقادير، والمقدار هــو المقابل يعدله من غير زيادة ولا نقصان، والمقادير أربعة أضرب:

المكيل، نحو قولك: مكوكان دقيقاً، وقفيزان براً.

والموزون، نحو قولك: منوان سمناً، ورطلان عسلاً.

والممسوح، نحو قولك: بلغت أرضنا خمسين جريباً، وما في السماء موضع كف سحاباً.

والمعدود، نحو قولك: عشرين درهماً.

ينظر: شرح المفصل لابن يعيش 2: 72 – 73.

(4) [مقادير] ساقطة من (ب).

(5) [إذا] ساقطة من (أ).

(6) ما بين المعقوفين ساقط من (د).

(7) [عندك] ساقطة من (د).

[تعريف التمييز]

قال المصنّف: والتّمييز: رفعُ الإبهام عن المفرد كهذا، أو عن الجملة نحو: طابَ زيدٌ نفساً، وقد سبق ذكره.

*****

قال الشّارح: والتّمييز: هو **رَفْعُ الإبهامِ، أي** رفع الإبهام **عن المفرد،** والمُراد بالمفرد ههنا ما يُقابل الجملة، وهذا ظاهر على من له أدنى لبّ.

مثال التمييز الرّافع [الإبهام][1] [عن المفرد][2] **كهذا** – أي كالمثال المذكور قُبيل هذا [وهو][3] الاسم التّام بأحد أربعة أشياء – ، **أو** رفع الإبهام **عن الجملة،** مثاله **نحو: طاب زيدٌ نفساً،** [وتَصَبَّبَ الفرسُ عَرَقاً][4]، فإنّ الإبهام ههنا في الجملة، أي في إسناد الطّيب إلى (زيد) لا في الطّيب على الانفراد، ولا في (زيد) وحده، **وقد سبق** بحث التّمييز الذي يرفع الإبهام عن الجملة في الخبر [المنصوب][5].

---

(1) [الإبهام] ساقطة من (د).

(2) ما بين المعقوفين ساقط من (ج).

(3) ما بين المعقوفين ساقط من (أ) و (ب) و (ج).

(4) ما بين المعقوفين ساقط من (ب) و (د).

(5) في (ب): الخاص.

[الباب الثّالث]

[في العوامل اللفظيّة السّماعيّة]

قال المصنّف: وهي على ثلاثةُ أصناف: حروف، وأفعال، وأسماء. وجُملتُها أحدٌ وتسعون عاملاً على ما ذكرَهُ الإمامُ المُحقّق – رحمة الله عليه – في "المائة". والحروف أنواع: ما يعمل في الاسم، وما يعمل في الفعل. وما يعمل في الاسم نوعان: عاملٌ في المفرد، وعاملٌ في الجملة. وما يعمل في المفرد نوعان: جارٌّ، وناصب.

*****

قال الشارح: لمّا فرغ عن الثّاني، شرع [في بيان][1] الباب الثّالث [فقال: الباب الثّالث:][2] في العوامل اللفظيّة السّماعيّة: **وهي** – أي العوامل اللفظيّة السّماعيّة – [**على**][3] **ثلاثة أصناف**:

أحدها: **حروف**، وثانيها: **أفعال**، وثالثها: **أسماء**، وإنّما قدّم الحروف على الأفعال والأسماء؛ إذ الحروف هي[4] الأصل فيها لعدم وجود الاطّراد فيها، بخلاف الأفعال والأسماء، [وأخّر][5] الأسماء عن الأفعال؛ لأنّ الأسماء لا تعمل إلا [لمشابهة][6] الأفعال كاسم الفاعل وغيره، أو الحروف كالأسماء الجازمة، نحو: (مَنْ) و(مَا)؛ فلهذا أخّرها عنها.

قيل: فيه [نظر؛ لأنه][7] منقوض بنحو: غلام زيد، إذ (الغلام) عامل في (زيد) مع عدم المشابهة للأفعال والحروف.[8]

---

(1) ما بين المعقوفين ساقط من (ج).

(2) ما بين المعقوفين ساقط من (ج).

(3) [على] ساقطة من (أ) و (ب) و (ج).

(4) في (أ) و (ب) و (ج): إذ الحروف وهي.

(5) في (أ): فأخّر، والأولى ما أثبته.

(6) في (ب) و (ج) و (د): بمشابهة.

(7) ما بين المعقوفين ساقط من (د).

(8) اختلف في مسألة العامل في المضاف إليه على أقوال:

أ- فهناك من ذهب إلى أن العامل في المضاف إليه هو اللام المقدرة أو (مِن)، حيث نظر إلى أن معناه في الأصل هو الموقع المقدم للإضافة بين الفعل والمضاف إليه، إذ أصل غلام زيد: غلام حصل لزيد.=

وفي نظره نظر؛ إذ المُضاف إنّما يعمل في المُضاف إليه بواسطة معنى الحرف، فيقوى بذلك على العمل، وهذا نوع من المشابهة.

وجُمْلتها – أي جملة العوامل اللفظية السّماعية – **واحد وتسعون عاملاً على ما ذكره الإمام المحقّق**[1] **[– رحمه الله –]**[2] **في "المائة"**[3]**، والحروف أنواع:**

الأوّل: **ما يعمل في الاسم**[4]**،** والثّاني: **[ما]**[5] **يعمل في الفعل،** وإنّما قدّم الحروف العاملة في الاسم على الحروف العاملة في الفعل؛ لكثرة الأوّل وقلّة الثّاني.

وما يعمل في الأسماء نوعان: أحدهما: **عامل في المفرد،** وثانيهما: **عامل في الجملة** – أي في [جزئي][6] الجملة –، وقَدَّمَ من الحروف العاملة / 47 – أ / [في الأسماء ما هو عامل عملاً واحداً [على][7] ما هو العامل عملين؛ لكون الواحد مقدّماً على الاثنين.

و**ما يعمل في المفرد نوعان:** الأوّل: **جارّ،** والثاني: **ناصب،** وإنّما قدّم من الحروف العامل

= ب- وهناك من قال إن عامل الجر هو المضاف، وهو الأولى، قال: إن حرف الجر شريعة منسوخة، والمضاف مفيد معناه، ولو كان مقدراً لكان (غلام زيد) نكرة، كغلام لزيد، فمعنى كون الثاني مضافاً إليه، حاصل له بواسطة الأول فهو الجار بنفسه. وهو ما ذهب إليه الشارح.

جـ- وقال بعضهم: العامل معنى الإضافة.

ينظر: شرح الرضي على الكافية 1: 72 – 72.

(1) يريد: عبد القاهر الجرجاني.

(2) ما بين المعقوفين ساقط من (ج).

(3) قال: '' فاللفظية منها تنقسم إلى قسمين: سماعية، وقياسية. فالسماعية منها أحد وتسعون عاملاً... ''.

ينظر: العوامل المائة 40.

(4) منها: حروف الجر، و(إنّ) وأخواتها، (ما) و(لا) الحجازيتين، ولمعرفة بقيتها يمكن الاطلاع على العوامل المائة، وشرح قلائد الجمان في نظم عوامل عالم جرجان.

(5) [ما] ساقطة من (ب).

(6) في (د): جزء.

(7) [على] ساقطة من (د).

عملاً واحداً الجارّ على النّاصب؛ لما أنّ الجارّ عامل بلا ريب [ولا][1] شبهة، بخلاف النّاصب؛ لأنّهم اختلفوا في أنّ النّاصب [هو][2] هذه الحروف أم الفعل، كقولهم: استوى الماءُ والخشبةَ.[3]

---

(1) ما بين المعقوفين ساقط من (أ) و (ب).

(2) [هو] ساقطة من (ب).

(3) ذهب الكوفيون إلى أن المفعول معه منصوب على الخلاف، وذلك نحو قولهم: استوى الماءُ والخشبةَ، وجاء البردُ والطيالسةَ. وذهب البصريون إلى أنه منصوب بالفعل الذي قبله بتوسط الواو. وذهب أبو اسحاق الزجاج من البصريين إلى أنه منصوب بتقدير عامل، والتقدير: ولابَسَ الخشبةَ، وما أشبه ذلك؛ لأن الفعل لا يعمل في المفعول وبينهما الواو. وذهب أبو الحسن الأخفش إلى أن ما بعد الواو ينتصب بانتصاب (مع) في نحو: جئت معه.

ينظر: الإنصاف في مسائل الخلاف 1: 215.

[حروف الجر]

قال المصنّف: أمّا الجارّة فسبعة عشر: مِنْ: لابتداءِ الغايةِ نحو: خرجتُ مِنَ البصرةِ إلى الكوفةِ، وللتّبعيض نحو: أخذتُ مِنَ المالِ، و للبيان في: لي عَشَرَةٌ مِنَ الدّراهمِ، وللزيادة في نحو: ما جاءني مِنْ أحدٍ، أي: ما جاءني أحدٌ.

*****

قال الشّارح: أما الحروف **الجارّة فسبعة عشر**:

الأوّل **(مِن):** وهي موضوعة لأربعة معان[1]:

---

(1) لـ(مِن) معان كثيرة، من أهمها:

الأول: التبعيض، نحو قوله تعالى: ﴿ حَتَّى تُنْفِقُوا مِمَّا تُحِبُّونَ ﴾ [آل عمران: 92].

الثاني: بيان الجنس، نحو قوله تعالى: ﴿ مِنْ أَسَاوِرَ مِنْ ذَهَبٍ ﴾ [الكهف: 31].

الثالث: ابتداء الغايـــة المكانية باتفاق، نحو قوله تعالـــــى: ﴿ مِنَ الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ ﴾ [الإسراء: 1]، والزمانية خلافاً لأكثر البصريين، ومنه قوله تعالى: ﴿ مِنْ أَوَّلِ يَوْمٍ ﴾ [التوبة: 108].

الرابع: التنصيص على العموم، أو تأكيد التنصيص عليه، وهـــي الزائدة، ولها ثلاثة شروط: أن يسبقها نفي، أو نهي، أو استفهام بـ(هل)، وأن يكـون مجرورها نكرة، وأن يكـــون إما فاعلاً، نحو قوله تعالى: ﴿ مَا يَأْتِيهِمْ مِنْ ذِكْرٍ ﴾ [الأنبياء: 2]، أو مفعولاً، نحـو قوله تعالى: ﴿ هَلْ تُحِسُّ مِنْهُمْ مِنْ أَحَدٍ ﴾ [مريم: 98]، أو مبتدأ، نحو قوله تعالى: ﴿ هَلْ مِنْ خَالِقٍ غَيْرُ اللَّهِ ﴾ [فاطر: 3].

الخامس: معنى البدل، نحو قوله تعالى: ﴿ أَرَضِيتُمْ بِالْحَيَاةِ الدُّنْيَا مِنَ الْآخِرَةِ ﴾ [التوبة: 38].

السادس: الظرفية، نحو قوله تعالى: ﴿ مَاذَا خَلَقُوا مِنَ الْأَرْضِ ﴾ [فاطر: 40].

السابع: التعليل، كقوله تعالى: ﴿ مِمَّا خَطِيئَاتِهِمْ أُغْرِقُوا ﴾ [نوح 25].

الثامن: مرادفة (عن)، نحو قوله تعالى: ﴿ فَوَيْلٌ لِلْقَاسِيَةِ قُلُوبُهُمْ مِنْ ذِكْرِ اللَّهِ ﴾ [الزمر: 22].

التاسع: مرادفة (الباء)، نحو قوله تعالى: ﴿ يَنْظُرُونَ مِنْ طَرْفٍ خَفِيٍّ ﴾ [الشورى: 45]، قاله يونس.

وللاطلاع على باقي معاني (مِنْ):

ينظر: الكتاب 4: 225؛ وشرح المفصل لابن يعيـــش 8: 10 – 12؛ وأوضـــح المسالك 3: 21 – 28؛ =

[1-] **لابتداء الغاية:** وهو إمّا في المكان، مثاله **نحو: خرجتُ مِنَ البصرةِ إلى الكوفةِ**، وإمّا في الزّمان، مثاله كقوله تعالى: ﴿ مِنْ أَوَّلِ يَوْمٍ ﴾[1].

ويُعرف الابتداء بما يصلح له [الانتهاء][2].

[2-] **وللتّبعيض:** وكونها للتّبعيض في مثل: [**أخذت**][3] **مِنَ المال**. ويُعرف التّبعيض بأنْ يصلح أنْ يُقاس في موضعها [وضع][4] بعض.

[3-] **وللبيان:** وذلك **في** مثلها: **عشرة مِنَ الدّراهم**، إذ (العشرة) قد يكون مِنَ الدّراهم والدّنانير، فبقولك: مِنَ الدّراهم، تَبيّن ما هو المعنى، وعلى هذا قوله تعالى: ﴿ فَاجْتَنِبُوا الرِّجْسَ مِنَ الْأَوْثَانِ ﴾[5]؛ لأنّ الرِّجس قد يكون [في][6] الأوثان [وغيرها، فلمّا قيل: مِنَ الأوثان، تَبيّن ما هو المُراد.

تُعرَف كونها للتّبيين باستقامة المعنى عند إقامة (الذي) مقامها، مثلاً لو قلتَ في قوله تعالى: ﴿ فَاجْتَنِبُوا الرِّجْسَ مِنَ الْأَوْثَانِ ﴾][7]: فاجتنبوا [الرجس][8] الذي هو الأوثان، يستقيم المعنى.

[4-] **وللزيادة**[9]: **نحو: ما جاءني مِنْ أحدٍ** – في المرفوع – ، وأمّا في المنصوب فنحو قولك:

= ومغني اللبيب 1: 331 – 335.

(1) التوبة: 108.

(2) في (ب): الابتداء، والأولى ما أثبته.

(3) في (ب) و (ج): أخرجت، والأولى ما أثبته.

(4) [وضع] ساقطة من (د).

(5) الحج: 30.

(6) في (ج): من.

(7) ما بين المعقوفين ساقط من (ج).

(8) [الرجس] ساقطة من (أ) و (ب).

(9) لـ(مِنْ) الزائدة حالتان:

الأولى: أن يكون دخولها في الكلام كخروجها، وتسمى الزائدة لتوكيد الاستغراق. وهي الداخلة على الأسماء، الموضوعة للعموم، وهي كل نكرة مختصة بالنفي، نحو: ما قام من أحد، فهي مزيدة هنا لمجرد التوكيد.=

ما رأيتُ مِنْ أحدٍ، إلا أنّ دخولها في حالة الزّيادة على المنصوب أقيَس من دخولها في حالة الزّيادة على المرفوع؛ إذ حرف الجرّ موضوع لمعنى المفعوليّة، حيث توصل الأفعال إلى الأسماء فيكون حالة الزّيادة تابعاً لحال الأصل، وتُعرف كونها زائدة بأنّها لو سقطت لبقي الكلام على أصل معناه، [وأشرنا بقولنا: على أصل معناه][1]، إلى أنّ فوات ما تفيد الزّائدة من التّأكيد وغيره غير قادح في كونه زائداً عند إسقاطه.

وإنّما مَثَّل بنحو: ما جاءني مِنْ أحدٍ، دون: ما جاءني مِنْ رجلٍ؛ لأنّ (مِنْ) ههنا ليست بزيادة محضة، حيث أفادتْ الاستغراق[2]، بخلاف: ما جاءني مِنْ أحدٍ، [فإنّ (مِنْ) زائدة محضة زيدتْ لتوكيد معنى النّفي، إذ لا فرق في المعنى بين (ما جاءني مِنْ أحدٍ)][3]، وبين **(ما جاءني أحدٌ)**؛ لإفادتهما معاً معنى [الاستغراق][4]؛ [لأنّ (أحداً)][5] إذا قُرِنَ به حرف النّفي وهو مُنَكَّر يفيد الاستغراق بالضّرورة، ولهذا لا تقول: [ما جاءني أحد بل اثنان][6]، [وتقول: ما جاءني رجل بل رجلان][7].

= والثانية: أن تكون زائدة لتفيد التنصيص على العموم، وتسمى الزائدة لاستغراق الجنس، وهي الداخلة على نكرة لا تختص بالنفي، نحو: ما في الدار من رجل، فهذه تفيد التنصيص على العموم.

ينظر: الجنى الداني 316.

(1) ما بين المعقوفين ساقط من (ج).

(2) الاستغراق: هو التناول على سبيل الشمول لا على سبيل البدل، وإلا يلزم أن تكون النكرة في الإثبات كما في النفي مستغرقة. وهو جنسي، وفردي، ونوعي. فالجنسي مثل: لا رجل في الدار. والفردي مثل: لا رجل في الدار، بالتنوين؛ فلا ينافي أن يكون فيها اثنان أو ثلاثة، والجنسي ينافي ذلك. والعرفي: هو ما يكون المرجع في شموله وإحاطته إلى حكم العرف، مثل: جمع الأمير الصاغة، وإن كان بعض الأفراد في الحقيقة.

ينظر: الكليات 103.

(3) ما بين المعقوفين ساقط من (ج).

(4) في (ج): النفي.

(5) ما بين المعقوفين ساقط من (ج).

(6) في (ج): ما جاءني من أحد بل اثنان.

(7) ما بين المعقوفين ساقط من (د).

اعلم أنّ (مِنْ) لا يُزاد عند سيبويه[1] ومَنْ تابعه وأكثر البصريين إلا في النّفي، [أو فيما هو في معنى النّفي][2]، نحو: ﴿ هَلْ مِنْ خَالِقٍ غَيْرُ اللَّهِ ﴾[3]، ويُزاد في غيره عند الأخفش والكوفيين.[4]

واحتجّ سيبويه على صحّة مذهبه [بالاستغراق][5] وبأنّ (مِنْ) لاستغراق الجنس وهو لا يكون إلا في النّفي. وأمّا الأخفش والكوفيين فإنّهما احتجّا بقوله تعالى: ﴿ يَغْفِرْ لَكُمْ مِنْ ذُنُوبِكُمْ ﴾[6]، وجه الاحتجاج به أنّ المراد [به: يغفر لكم][7] ذنوبكم، ولا يمكن [أنْ تكون][8] (مِنْ) ههنا للتّبعيض؛ لمجيء الآية الأخرى وهي قوله تعالى: ﴿ إِنَّ اللَّهَ يَغْفِرُ الذُّنُوبَ جَمِيعًا ﴾[9]، فلو لَمْ يُحمَل علـــى الزّيادة

---

(1) قال سيبويه: '' وقد تدخل في موضعٍ لو لم تدخل فيه كان الكلام مستقيماً ولكنها توكيد بمنزلة ما، إلا أنها تجر لأنها حرف إضافـــة، وذلك قولك: ما أتاني مِنْ رجـلٍ، وما رأيتُ مِنْ أحدٍ، ولـو أُخرجت (مِنْ) كان الكلام حسناً، ولكنه أكد بـ(مِنْ) لأن هذا موضع تبعيض، فأراد أنه لم يأته بعض الرجال والناس ''.

ينظر: الكتاب 4: 225.

(2) ما بين المعقوفين ساقط من (د).

(3) فاطر: 3.

(4) قال الأخفش من البصرية، والكسائـــي وهاشـــم من الكوفية: أنها تزاد مطلقاً أي في النفي والإيجاب، والنكرة والمعرفة، واختاره في التسهيل وشرحـــه، قـال: لصحـــة السماع بذلك كقوله تعالى: ﴿ يَغْفِرْ لَكُمْ مِنْ ذُنُوبِكُمْ ﴾ [الأحقاف: 31].

وقال بعض الكوفية: في نكرة، منفية كانت أم موجبة سمع: "قد كان مِنْ مطرٍ".

وقال قوم منهم الفارسي: في نكرة شرط، كقوله:

وَمَهْمَا تَكُنْ عِنْدَ امْرِئٍ مِنْ خَلِيقَةٍ وَإِنْ خَالَهَا تَخْفَى عَلَى النَّاسِ تُعْلَم

وشرط ابن هشام في المغني: أن تكون المزيدة فيه أيضاً فاعلاً؛ أو مفعولاً به؛ أو مبتدأ.

ينظر: الجنى الداني 318؛ ومغني اللبيب 1: 335 – 337؛ وهمع الهوامع 4: 215 – 216.

(5) في (ج) و (د): بالاستقراء.

(6) الأحقاف: 31، نوح: 4.

(7) ما بين المعقوفين ساقط من (د).

(8) ما بين المعقوفين ساقط من (ج).

(9) الزمر: 53.

لزم التّناقض، وكلام الله تعالى مصون عنه.

وأجاب سيبويه[1] عن هذا: بأنّ تأويل الآية: يغفر لكم بعض ذنوبكم، فـ(مِنْ) ههنا للتّبعيض، ولا يُنافيه قوله تعالى: ﴿ إِنَّ اللَّهَ يَغْفِرُ الذُّنُوبَ جَمِيعًا ﴾؛ لأنّ هذه الآية خطاب لأُمّة مُحمّد – ﷺ –، وقوله [تعالى][2]: ﴿ يَغْفِرْ لَكُمْ مِنْ ذُنُوبِكُمْ ﴾ خطاب لأُمّة نوح، فلا يلزم مِنْ غفران جميع ذنوب أُمّة مُحمّد – ﷺ – غفران جميع ذنوب أُمّة نوح، مع إنّه غير باقٍ على عمومه بدليل قوله: ﴿ إِنَّ اللَّهَ لَا يَغْفِرُ أَنْ يُشْرَكَ بِهِ وَيَغْفِرُ مَا دُونَ ذَلِكَ لِمَنْ يَشَاءُ ﴾[3].

واعلم أنّ (مِنْ) يجيء لِمعان أُخرى:

الأوّل][4] / 48 – أ /: للبدل: كقوله تعالى: ﴿ لَجَعَلْنَا مِنْكُمْ مَلَائِكَةً ﴾[5]، أي: بَدَلَكم.

والتّعليل: نحو قوله تعالى: ﴿ وَحِينَ تَضَعُونَ ثِيَابَكُمْ مِنَ الظَّهِيرَةِ ﴾[6]، [أي: لأجل الظّهيرة][7]، وقوله تعالى: ﴿ مِمَّا خَطِيئَاتِهِمْ أُغْرِقُوا ﴾[8]، أي: لأجل خطيئاتهم.

---

(1) اطلعت على "الكتاب" ولم أقف على النص المشار إليه.

(2) [تعالى] ساقطة من (ج) و (د).

(3) النساء: 48.

(4) ما بين المعقوفين من ص 236 من قوله: ((في الأسماء ما عامل ...)) إلى هنا ساقط من (أ)، اللوحة / 47 – أ، و ب /.

(5) الزخرف: 60.

(6) النور: 58.

(7) ما بين المعقوفين ساقط من (ج).

(8) نوح: 25.

قال المصنّف: و(إلى): لانتهاء الغاية في المكان نحو: سِرتُ مِنَ البصرةِ إلى الكوفةِ، و(حتّى): في معناها، إلا أنّ مجرورَها إمّا شيء ينتهي المذكورُ قبلَها به نحو: أكلتُ السّمكة حتّى رأسِها، أو عِندَه نحو: نِمتُ البارحةَ حتّى الصّباحِ، فالرّأسُ ينتهي به السّمكة، والصّباح عِندَه ينتهي اللّيلة، ولو قلتَ: نمت البارحة حتّى نِصفِها أو ثُلثِها لَمْ يَجُزْ، وحقُّها أنْ تدخُلَ ما بعدها فيما قبلَها، وكلمةُ (إلى) تدخُلُ على المُظهَرِ والمُضمَرِ، و(حتّى) لا تدخل إلا على المُظهَر.

*****

قال الشارح: والثّانية (**إلى**)**: [** وهي **]**[1] وُضِعتْ **لانتهاء الغاية**، إمّا **في المكان نحو: سِرتُ مِنَ البصرةِ إلى الكوفةِ**، وإمّا في الزّمان نحو قوله تعالى: ﴿ أَتِمُّوا الصِّيَامَ إِلَى اللَّيْلِ ﴾[2]، وظهر من هذا أنّها مُعارضة لِـ(مِنْ)، وقد تأتي بمعنى (مَعَ)، نحو قوله تعالى: ﴿ مَنْ أَنْصَارِي إِلَى اللَّهِ ﴾[3]، أي: مع الله.

والثّالثة (**حتّى**)**:** وهي **في معناها** – أي معنى (إلى) –، **إلا أنّ [مجرورها**، أي **]**[4] مجرور (حتّى) **إمّا شيء ينتهي المذكور قبلَها** – أي قبل [(حتّى) **– به]**[5] أي بذلك الشّيء، مثاله **نحو**: **أكلتُ السّمكةَ حتّى رأسِها**، **أو** بشيء ينتهي المذكور قبلها، **[** أو **]**[6] **عنده** أي عند ذلك الشّيء، مثاله **نحو: نِمتُ البارحةَ حتّى الصّباح، فالرّأس [به** – أي بالرّأس – **]**[7] **ينتهي السّمكة، والصّباح عنده ينتهي اللّيلة**، من **لو قلتَ: نمتُ** اللّيلةَ **حتّى نصفِها أو ثلثِها ، لمْ يجُز**، ولو قلتَ: نمتُ البارحة إلى نصفها أو ثلثها، يجوز؛ لأنّ ذلك ليس بمشروط في (إلى).[8]

---

(1) ما بين المعقوفين ساقط من (ب).

(2) البقرة: 187.

(3) آل عمران: 52.

(4) ما بين المعقوفين ساقط من (د).

(5) ما بين المعقوفين ساقط من (ج).

(6) [أو] ساقطة من (د).

(7) ما بين المعقوفين ساقط من (ج).

(8) من شروط مجرور (حتى) أن يكون آخر جزء، أو ملاقياً له أي متصلاً به. هذا قول الأكثر. قال الزمخشري: لأن الفعل المعدى بها الغرض فيه أن يتقضى ما تعلق به شيئاً فشيئاً حتى يأتي عليه. وهذا لا =

واعلم أنّ (حتّى) يجيء لمعنيين آخرين:

أحدهما: أنْ تكون عاطفة، نحو: أكلتُ السّمكةَ حتّى رأسَها، بالنّصب.

والثّاني: أنْ تكون مبتدأ [بعده كلام][1]، وحينئذ تدخل على الاسم والفعل، نحو: ذَهَبَ القومُ حتّى عمرو ذاهب، وحتّى ذهب عمرو، وكذا: أكلتُ السّمكة حتى رأسُها، بالرّفع، وحينئذ يكون (الرأس) مبتدأ، وخبره محذوف وهو (مأكول).

وحقُّها – أي حقّ (حتّى) – **أنْ يدخل ما بعدها** أي ما بعد (حتّى) **فيما قبلها** أي في ما قبل (حتّى)، نحو: أكلتُ السّمكـة حتّى رأسها، فإنّ ما بعد (حتّى) وهو (الرأس) داخل فيما قبلها وهو (الأكل).

وكلمة (إلى) تدخُلُ على المُظهر نحو: إلى زيدٍ، **والمُضمر** نحو: إليه، **و(حتّى) لا تدخل إلا على المُظهر** استعمالاً، فلا يُقال: حتّاه.[2]

= يلزم عند ابن مالك، واستدل بقوله:

عَيَّنَتْ لَيْلَـةً فَمَـازِلْتُ حَتَّى نِصْفِهَا رَاجِياً فَعُدْتُ يَؤوسَا

ورده أبو حيان بأن ما استدل به لا حجة فيه.

أما عند السيرافي وجماعة فـ(حتى) لا تجر إلا الآخر فقط دون المتصل به.

ينظر: المفصـل في النحو 69؛ وشـرح التسهيـل لابن مالك 3: 168؛ وارتشـاف الضرب 4: 1752 – 1755؛ والجنى الداني 544؛ ومغني اللبيب 1: 144؛ وهمع الهوامع 4: 165.

(1) في (د): بعد الكلام.

(2) مجرور (حتى) ظاهر أبداً عند سيبويه لا مضمـر، قال: "واستغنوا عن الإضمار في (حتى) بقولهم: رأيتُهم حتى ذاك، وبقولهم: دعه حتى يوم كذا وكذا، وبقولهم: دعه حتى ذاك، وبالإضمار فـي (إلى) إذا قال: دعه إليه؛ لأن المعنى واحد". خلافاً للكوفيين والمبرد في تجويزهم جرها المضمر مستدلين بنحو قوله:

فـلا واللهِ لا يلْفَـى أُنَاسٌ فَتَى حَتّاك يا ابْنَ أبي زيادِ

والجمهور قالوا: إنه ضرورة.

واختلف في علة منع جرها المضمر، فقيل: هي أن مجـرورها لا يكـون إلا بعضاً لما قبلها أو كبعض منه، فلم يمكن عود ضمير البعض على الكل.

وقيل: العلة خشية التباسها بالعاطفة.=

قال المصنّف: و(في) للظّرفية نحو: المالُ في الكيسِ، ونظرتُ في الكتابِ. و(الباء): للإلصاق نحو: بِهِ داءٌ، أي: التصق بزيد داءٌ، وأمّا (مررتُ بزيدٍ) فتوّسع، ومنه: أقسمتُ بالله. و(الواو): بَدَلٌ منها في نحو: والله لأفعَلَنَّ، و(التّاء) في: تَالله، بَدَلٌ من (الواو)، و(الباء) لأصالتها تدخل على المُظهَر والمُضمَر، و(الواو) لا تدخل إلّا على المُظهر، و(التّاء) لا تدخل إلا على مُظهر واحد وهو اسم الله تعالى، وللتّعدية نحو: ذهبتُ به، وللاستعانة في: كتبتُ بالقلم، وللمصاحبة في: دخلتُ عليه بثياب السّفر.

*****

قال الشارح: والرّابعة (**فِي**)**:** وهي موضوعة [**للظّرفية**][1]، وظرف الشّـــيء ما يُحيط ذلك الشّيء ويتمكّن [فيه][2] إمّا تحقيقاً، **نحو: المالُ في الكيسِ،** وإمّا تقديراً، نحو: **نظرتُ في الكتابِ.**[3]

وقد يجيء بمعنى (على)، كقوله تعالى: ﴿ وَلَأُصَلِّبَنَّكُمْ فِي جُذُوعِ النَّخْلِ ﴾[4] / 48 – ب /، أي: على جذوع النخل، [وللتّعليل][5]، نحو قوله تعالى: ﴿ لَمَسَّكُمْ فِي مَا أَفَضْتُمْ ﴾[6] أي: لأجل ما أفضتم.

= وقيل: العلة أنها لو دخلت عليه، قلبت ألفها ياء كما في (إليّ)، وهي فرع عن (إلى) فلا تحتمل ذلك.

ينظر: الكتاب 2: 383؛ وارتشـــاف الضرب 4: 1755 – 1756؛ ومغنـي اللبيـــب 1: 143 – 144؛ وهمع الهوامع 4: 166 – 167.

(1) في (أ) و (ب) و(ج): للظرف، والأولى ما أثبته.

(2) [فيه] ساقطة من (ج).

(3) الظرف في اللغة: هو الوعـاء، وظَرْفُ الشيء وعاؤه، والجمع: ظُروف، ومنه ظروف الأزمنة والأمكنة.

ينظر: لسان العرب: مادة: ظرف.

واصطلاحاً: كل ما يستقر فيه غيره فهـو ظرف. والظرفية: هـــــي حلول الشيء في غيره حقيقة، نحو: الماء في الكوز، أو مجازاً، نحو: النجاة في الصدق.

ينظر: التعريفات 147؛ والكليات 589.

(4) طه: 71.

(5) ما بين المعقوفين ساقط من (ج).

(6) النور: 14.

والخامسة **(الباء):** وهي وُضِعَتْ **للإلصاق**، مثاله **نحو: به داءٌ، أي: التصق به** فخالطه **داء**.

فإنْ قُلتَ: ما تقول في نحو: مررتُ بزيدٍ ؟، فإنْ (الباء) لا يمكن أنْ يُفيد الإلصاقَ وهو ظاهر.

وأجاب بقوله: و**مررتُ بزيدٍ، [فتوسّع]**[1] – أي وارد على الاتّساع [و][2] المجاز –، والمعنى: التصق مروري بموضع يقرب منه [زيد][3].

ومنه – أي من الإلصاق –: **أقسمتُ بالله؛** لإيصالها الفعل إلى [المُقسم][4] به، ويُحذف الفعل منها كثيراً، نحو: [بالله][5] لأفعَلَنَّ[6].

والسّادسة **(الواو):** أي واو القسم، وهو **بدل منها** – أي من الباء – **في نحو**: **والله لأفعَلَنَّ**[7]، وإنّما أبدلت الواو منها لتقاربهما في المخرج[8]؛ لأنّهما شفويّان، وفي المعنى؛ لأنّ معنى الجمع والإلصاق مُتقاربان.[9]

---

(1) في (أ) و (ج): توسع، والأولى ما أثبته.

(2) [و] ساقطة من (أ) و (ب).

(3) [زيد] ساقطة من (ج).

(4) في (د): القسم، والأولى ما أثبته.

(5) في (ج): والله، والأولى ما أثبته.

(6) في (ب): لأفعلن كذا.

(7) في (ب): لأفعلن كذا.

(8) من الأصوات الشفوية صوتا (الباء) و(الواو)، فهما متحدان في المخرج.

أ- الباء: صوت شفوي شديد مجهور مرقق، يتم نطقه بضم الشفتين ورفع الطبق ليغلق ما بين الحلق والتجويف الأنفي، مع ذبذبة الأوتار الصوتية.

ب- الواو: صوت شفوي متوسط مجهور مرقق.

ينظر: المدخل إلى علم اللغة 42، 43.

(9) قال أبو هلال العسكري: " بعضهم قال: لفظ التأليف في العربية يدل على الإلصاق، والجمع لا يدل على ذلك؛ ألا ترى أنك تقول: جمعتُ بين القوم في المجلس، فلا يدل ذلك على أنك ألصقت أحدهم بصاحبه ".

ينظر: الفروق في اللغة 137.

والسّابعة (**التّاء**) [**في: تالله**][1] – أي تاء القسم –، وهو **بدلٌ من** (**الواو**) نحو: تالله لأكيدن، وإنّما أُبدلت (التّاء) من (الواو)؛ لثبوت المُشابهة بينهما في المخرج كما مرّ في صدر الكتاب[2].

فـ(**الباء**) **لأصالتها**[3] – أي لكون الباء أصلاً – **تدخل على المُظهر**، نحو: [أقسمتُ بالله، **وعلى المُضمر**، نحو][4]: بهِ لأعبُدَنَّه، **وأمّا** (**الواو**) فإنّها **لا تدخل إلا على المُظهر**؛ لينحطّ درجة الفرع [عن][5] درجة الأصل، **وأمّا** (**التّاء**) فإنّها **لا يدخل إلا على مُظهر واحد وهو اسم الله**؛ وذلك حطّاً لدرجة [الفرع عن درجة][6] الأصل، وأمّا: تَرَبِّ الكعبةِ، فشاذّ.[7]

---

(1) ما بين المعقوفين ساقط من (أ) و (ب).

(2) ينظر: ص 93.

(3) (الباء) أصل حروف القسم، ولذلك فضلت سائر حروفه بثلاثة أمور:

أحدها: أنها لا يجب حذف الفعل معها؛ بل يجوز إظهاره، نحو: أقسم بالله.

والثاني: أنها تدخل على المضمر، نحو: بكَ لأفعلنّ.

والثالث: أنها تستعمل في الطلب وغيره، بخلاف سائر حروفه، فإن الفعل معها لا يظهر، ولا تجر المضمر، ولا تستعمل في الطلب.

وزاد بعضهم أمراً رابعاً. وهو أن الباء تكون جارة في القسم وغيره، بخلاف واو القسم وتائه، فإنهما لا تجران إلا في القسم.

ينظر: الجنى الداني 45؛ ومغني اللبيب 1: 126.

(4) ما بين المعقوفين ساقط من (ج).

(5) في (أ) و (ب): من .

(6) ما بين المعقوفين ساقط من (ب).

(7) تاء القسم، حرف من حروف الجرّ، ولا يجوز ذكر فعل القسم معها، فلا نقول: لا أقسم تالله، ولا يُجرُّ إلا لفظ الله فتقول: تالله لأفعلنَّ، وقد حكى الأخفش دخولها على (الرَّبّ) مضافاً إلى الكعبة، قالوا: تَربِ الكعبة، وسمع أيضاً تالرحمن، تحياتِك، وهذا غريب.

ينظر: الجنى الداني 57؛ وشرح ابن عقيل 2: 12

وتكون (الباء) **للتّعدية** في مثل: **ذهبتُ [بهِ]**[1]؛ إذ المعنى: أذهبتُهُ، [وإنّما عَدَّها للتّعدية على الانفراد مع إنّها في سائر الأوجُهِ قد أفادت معنى التّعدية][2]؛ لأنّها في مثل: (ذهبتُ بهِ) لا تفيد شيئاً سوى التّعدية، وفي سائر الأوجُهِ تفيدُ [معناها][3] [و][4] معنى آخر من الإلصاق، [أو][5] الاستعانة، أو المُصاحبة.[6]

وقد تكون **للاستعانة، في** نحو: **كتبتُ بالقلمِ**، أي: باستعانة القلم.

وقد تكون **للمُصاحبة، في** نحو: **دخلتُ عليه بثيابِ السّفرِ**، أي: مع ثياب / 49 – أ / السّفر، قال صاحب "الضّوء"[7]: والفرق بين (الباء) وبين (مع)، أنّ (مع) لإثبات المُصاحبة ابتداءً، والباء

---

(1) في (ج): بزيد، والأولى ما أثبته.

(2) ما بين المعقوفين ساقط من (ج).

(3) في (ب) و (د): معها.

(4) [و] ساقطة من (ب) و (د).

(5) في (ب) و (ج): و.

(6) والإلصاق أصل معانيها، قال سيبويه: '' وباء الجر، إنما هي للإلزاق والاختلاط، وذلك قولك: خرجتُ بزيدٍ... ثم قال: فما اتسع من هذا في الكلام فهذا أصله ''.

وللباء معان كثيرة أهمها:

الأول: الاستعانة، نحو: كتبتُ بالقلمِ.

الثاني: التعدية، نحو قوله تعالى: ﴿ ذَهَبَ اللَّهُ بِنُورِهِمْ ﴾ [البقرة: 17]، أي: أذهبه.

الثالث: التعويض، كـ(بعتُكَ هذا بهذا).

الرابع: الإلصاق، نحو: أمسكتُ الحبلَ بيدي.

الخامس: التبعيض، نحو قوله تعالى: ﴿ عَيْنًا يَشْرَبُ بِهَا عِبَادُ اللَّهِ ﴾ [الإنسان: 6]، أي: منها.

وللاطلاع على باقي معاني (الباء):

ينظر: الكتاب 4: 217؛ وتوضيح المقاصد 2: 753 – 758؛ والجنى الداني 36 – 56؛ وأوضح المسالك 3: 35 – 38.

(7) قال: '' والفرق بين (الباء) و (مع)، أنّ (مع) لإثبات المُصاحبة ابتداءً، والباء لاستدامتها ''.

ينظر: الضوء على المصباح، للإسفراييني، رسالة ماجستير، 142.

لاستدامتها.

وقد تكون زائدة، إمّا في المرفوع، نحو قوله تعالى: ﴿ وَكَفَى بِاللَّهِ شَهِيدًا ﴾[1]، وإمّا في المنصوب، نحو قوله تعالى: ﴿ وَلَا تُلْقُوا بِأَيْدِيكُمْ إِلَى التَّهْلُكَةِ ﴾[2] على أحد التّأويلين، إلا أنّ زيادتها في المنصوب أقيَس منها في المرفوع؛ لِمَا مَرَّ في (مِنْ).[3]

وللظّرفية، نحو: جلستُ [بالمسجدِ][4]، أي: فيه.

---

(1) النساء: 79.

(2) البقرة: 195.

(3) تزاد (الباء) مع المفعول به، إلا أن زيادتها معه غير مقيسة، وقد أوّلتْ الآية: ﴿ وَلَا تُلْقُوا بِأَيْدِيكُمْ إِلَى التَّهْلُكَةِ ﴾ عدة تأويلات:

الأول: الباء زائدة، (وبأيديكم) بأنفسكم، التقدير: ولا تلقوا أيديكم إلى التهلكة، ويكون عبر باليد عن النفس إلى التهلكة، كأنه قيل: ولا تلقوا أنفسكم إلى التهلكة. وقد نسب أبو حيان هذا التأويل لأبي عبيدة وقوم.

الثاني: حذف المفعول و أن (الباء) زائدة للسبب، فيكون التقدير: ولا تلقوا أنفسكم بأيديكم إلى التهلكة، وتتعلق (الباء) بـ(تلقوا)، كما تقول: لا تفسد حالك برأيك.

الثالث: التضمين، فـ(لا تلقوا) مُضمَّن معنى (لا تفضوا)، والمفعول في المعنى هو (بأيديكم)، لكنه ضمن (ألقى) معنى ما يتعدى بالباء فعداه بها، كأنه قيل: ولا تفضوا بأيديكم إلى التهلكة، ويكون إذ ذاك قد عبر عن الأنفس بالأيدي، وهذا الرأي الذي اختاره أبو حيان، وزعم أنه اختيار الزمخشري أيضاً، قال: '' وقد حام الزمخشري نحو هذا المعنى الذي أيدناه فلم ينهض بتخليصه ''. قال الزمخشري: '' (الباء) في (بأيديكم) مزيدة مثلها في: أعطى بيده للمنقاد، والمعنى ولا تقبضوا التهلكة أيديكم، أي: لا تجعلوها آخذة بأيديكم، مالكة لكم ''.

ينظر: الكشاف 1: 343؛ وتفسير البحر المحيط 2: 79 – 80؛ والجنى الداني 51 – 52.

(4) في (ج): في المسجد، والأولى ما أثبته.

قال المصنّف: و(اللام): للتّمليك والاختصاص نحو: المالُ لزيدٍ، والحَبْلُ للفَرَسِ، وهو ابنٌ لهُ وأخٌ لهُ. و(رُبَّ): وتختصّ بالنّكرة ظاهرةً أو مُضمرةً، نحو: رُبَّ رَجُلٍ لَقِيتهُ، ورُبَّهُ رَجُلاً.

*****

قال الشارح: و [النّامنة][1] **(اللام):** وهي موضوعة **للاختصاص**[2]، و**التّمليك**[3] **نحو: المالُ لزيدٍ،** والاختصاص أعمّ من التّمليك؛ إذ في كلّ [مِلكٍ][4] اختصاصٌ ولا ينعكس، نحو: **الحبلُ للفرسِ، وهو ابنٌ لهُ وأخٌ لهُ،** فإنّ فيه اختصاصــاً دون [المِلك][5]، فلهذا أُختُصّ بالذّكر.

و [للتّعليل][6]، [نحو: جئتك][7] للسّمنِ، أي: مجيئي معلول بالسّمن، ولولا ذلك لَمَا صدر المجيء عنِّي.

وللزِّيادة، نحو قوله تعالى: ﴿ رَدِفَ لَكُمْ ﴾[8] [، أي: ردفكم][9].

---

(1) في (ب): الثانية، والأولى ما أثبته.

(2) لام الاختصاص، أو شبه الملك، أو لام الاستحقاق: بمعنــى أن مجرورها يملك ما قبلها مجازاً لا حقيقة: السرج للحصان (الحصان لا يملك حقيقة بل مجازاً) ومثله: المفتــاح للباب، للصديق ولــد ذكي (البنوة ليست ملكاً)، الحمد للأمهات، الشكر للوالدين.

ينظر: الشامل 724.

(3) التمليك: من معاني حرف الجر (اللام)، بمعنى أن المجــرور بحرف الجــر صار مالكاً لشيء موجود فــي الكلام.

ينظر: الشامل 724.

(4) [ملك] ساقطة من (ج).

(5) [الملك] مطموسة في (د).

(6) في (ج): للتعدية، والأولى ما أثبته.

(7) ما بين المعقوفين ساقط من (د).

(8) النمل: 72.

(9) ما بين المعقوفين ساقط من (أ) و (ج).

وبمعنى [(عَنْ)][1] بعد القول، نحو قوله تعالى: ﴿ وَقَالَ الَّذِينَ كَفَرُوا لِلَّذِينَ آمَنُوا ﴾[2]، [أي: عن الذين آمنوا][3].

وبمعنى (إلى)، كقولك: السّيرُ لِغُروبِ الشّمس، أي: [إلى][4] غروبها.

وبمعنى (عَلَى)، نحو قوله تعالى: ﴿ وَإِنْ أَسَأْتُمْ فَلَهَا ﴾[5]، أي: فعليها.

وبمعنى (واو القسم) في اسم الله تعالى في موضع التّعجُب، نحو قوله:

لله [لما][6] يَبْقَى عَلَى الأيَّامِ ذُو حَيَدٍ بمُشمَخِّرٍ به الظَّيانُ والآسُ[7]

---

(1) [عن] ساقطة من (ج).

(2) العنكبوت: 12.

(3) ما بين المعقوفين ساقط من (د).

(4) [إلى] ساقطة من (ب).

(5) الإسراء: 7.

(6) في (ب) و (د): ما، و في (ج): لا.

(7) البيت من البسيط، وقد اختلف في قائله، فنُسب لأبي ذؤيب الهذلي وليس في ديوانه، ونسب لأمية بن أبي عائذ، ونسب لعبد مناف الهذلي، ونسب للفضل بن العباس، ونسب لمالك بن خالد الخناعي وهو مذكور في ديوانه 3: 2 (ضمن ديوان الهذليين) برواية:

ذو الخُنْسُ لن يُعْجِزَ الأيامَ ذو حَيَدٍ بمُشمَخِّرٍ به الظَّيانُ والآسُ

وورد أيضاً في شرح أشعار الهذليين 1: 227، 493 برواية: (يا ميّ لا يعجز الأيام ذو حيد)، و(يا ميّ لن يعجز الأيام ذو خدم)

وورد أيضاً برواية: (تالله لا تعجز الأيام ذو حيد)، و(لله يبقى على الأيام ذو حيد).

وهو من شواهد: الكتاب 3: 497؛ والمقتضب 2: 323؛ وجمهرة اللغة 1: 17؛ وشرح أبيات سيبويه 1: 499؛ والصاحبي في فقه اللغة 75؛ وشرح شواهد الإيضاح 304، 544؛ وشرح المفصل لابن يعيش 9: 98، 99؛ ورصف المباني 118، 171؛ ولسان العرب 9: 204؛ والجنى الداني 98؛ ومغني اللبيب 1: 232؛ وشرح الأشموني 1: 464؛ وشرح شواهد المغني 2: 574؛ وهمع الهوامع 4: 201، 236؛ وخزانة الأدب 5: 176، 177، 178، 10: 95؛ وتاج العروس 9: 273؛ والدرر 2: 72، 74. =

[أي: والله لا يقع لما يبق][1].

والتّاسعة (رُبَّ): والمذهب الأصحّ أنّها اسم لا حرف [كَـ(كَمْ)][2]، وهي في الأمر العام **للتّقليل**[3].

وإنّما قلنا: في الأمر العام؛ لأنّها قد تكون للتّكثير في المدح، كقوله:

ألا رُبّ يَوْمٍ لَكَ مِنْهُنَّ صَالِحٍ وَلا سِيَّمَا يَومٌ بِدَارَةِ جُلْجُلِ[4]

= قوله: حيد، أي: الوعل، المشمخر: الجبل العالي، الظيان: ياسمين البر.

الشاهد فيه: قوله: لله، فاستشهد بالبيت على أن (اللام) تأتي للتعجب مع اسم الله.

(1) ما بين المعقوفين ساقط من (ب).

(2) في (أ) و (ب): كـ(لَمْ)، والأولى ما أثبته. يقصد أن (رُبّ) اسم مثل (كم) التي هي اسم بالإجماع .

وقد اختلف في حرفية (رُبّ) واسميتها، فهي حرف جر عند البصريين، واسم عند الكوفيين والأخفش في أحد قوليه، ووافقهم ابن الطراوة.

ينظر: الجنى الداني 261، 438 – 439؛ ومغني اللبيب 1: 154 – 156؛ وهمع الهوامع 4: 173 – 174؛ والمعجم الوافي 170، 252 – 253.

(3) اختلف النحويون في معنى (رُبَّ) على أقوال:

الأوّل: أنها للتقليل، وهو مذهب أكثر النحويين، ونسبه صاحب "البسيط" إلى سيبويه.

الثاني: أنها للتكثير، نقله صاحب "الإفصاح" عن صاحب "العين"، وابن درستويه وجماعة و ولم يذكر صاحب "العين" أنها تجيء للتقليل.

الثالث: أنها تكون للتقليل والتكثير، فهي من الأضداد، وإلى هذا ذهب الفارسي في كتاب "الحروف".

الرابع: أنها أكثر ما تكون للتقليل.

الخامس: أنها أكثر ما تكون للتكثير، والتقليل بها نادر، وهو اختيار ابن مالك.

السادس: أنها حرف إثبات لم يوضع لتقليل ولا لتكثير، بل ذلك مستفاد من السياق.

السابع: أنها للتكثير في موضع المباهاة والافتخار.

ينظر: الجنى الداني: 439 – 440.

(4) البيت من الطويل، وهو لامرئ القيس الكندي، مذكور بديوانه 10.

وهو من شواهد: الصاحبي في فقه اللغة 112؛ وشرح المفصل لابن يعيش 2: 86؛ وشرح الكافية لابن مالك 2: 725؛ ورصف المباني 193؛ والجنى الداني 334، 443؛ ومغني اللبيب 1: 159؛ وشرح الأشموني 1: 411؛ وشرح التصريح 1: 172؛ وشرح شواهد المغني 1: 412، 558؛ وهمع الهوامع =

[أحكام (رُبَّ)]

وهذا الحرف من حروف الجرّ [تُخالِف][1] باقي الحروف الجارّة؛ من حيث إنّه له صدر الكلام، إذ التّقليل أخ النّفي[2]، ألا يُرى أنّهم يقولون: [قُلّي][3] رجلٌ يقول ذاك إلا زيد، بمعنـــى: ما رجل [يقول ذلك إلا زيد][4]؛ لأنّ (إلا) إنّما يجيء للإثبات إذا كان النّفي مُقدّماً، ولو لَمْ يكن التّقليل بمعناه، لَمْ يكن ما بعد (إلا) مثبتاً، بل منفيّاً، وللنّفـــي صدر الكلام؛ لأنّ [النّافي][5] إنّما / 49 – ب / يدخل على الجُمَلِ لِيغيّر معناها، فيلزم أنْ يكون ذكره مُقدّماً[6] لكونه أهَمّ، وعلى هذا المِنوالِ اختصاص الاستفهام والشّرط بالصّدر، **ومن** حيث إنّها **تختصّ بالنّكرة، ظاهرة** كانت تلك النّكرة **أو مضمرة**.[7]

= 3: 293؛ وتاج العروس 10: 188؛ وخزانة الأدب 3: 444، 451؛ والدرر 1: 504.

قوله: لا سيما، أي: لا مثل، وبدارة جلجل: اسم موضع.

الشاهد فيه: أن (رُبّ) قد تكون للتكثير في مواضع المدح.

(1) في (ب) و (ج) و (د): بخلاف.

(2) أي شبيه النفي.

(3) في (ج) و (د): قل.

(4) ما بين المعقوفين ساقط من (ب) و (ج).

(5) في (ب): النافي.

(6) في (ب): مقدماً عليه.

(7) لِـ(رُبَّ) أحكام تختص بها، منها:

أ- أن يكون لها صدر الكلام، نحو: رُبّ رجلٍ لقيته.

ب- وجوب تنكير مجرورها، ونعته إن كان ظاهراً.

جـ- إن دخلت (رُبّ) على مضمر، فيجب إفراد هذا الضميـــــر، وتذكيره، وتمييزه بنكـــــرة منصوبة، وهذا الضمير نكرة أبداً، نحو: رُبّه رجلاً.

د- غلبة حذف معدّاها، ومضيه.

هـ- إعمالها محذوفة بعد (الفاء) كثيراً، وبعد (الواو) أكثر، وبعد (بل) قليلاً، وبدونهن أقل.

ينظر: رصف المباني 189 – 193؛ ومغني اللبيب 1: 156.

اِعلم أنّ المُصَنِّف – رحمه الله – أورد اللّف والنّشر مُرتّباً؛ لأنّه ذكر أوّلاً النّكرةَ الظّاهرةَ ثُمّ النّكرةَ [المضمرةَ][1]، فأوردَ مثال الأوّل بقوله **نحو: رُبَّ رَجُلٍ لقيته**، ومثال الثّاني بقوله: **ورُبَّهُ رَجُلاً**، [والضّمير في: رُبَّه رجلاً][2]، نكرة؛ لأنّه ما أُريد به شيء مُعيّنٌ مثل (زيدٍ) و(عمروٍ)، بل أريد شيء ما، ومِنْ ثَمّة فُسِّرَ بالنّكرة كما ترى، ولو كان الضّمير هنا مُعَيّناً كما في : [لي][3] مثله رَجُلاً، لجاز أنْ يوضع موضعه غيره، كما جاز في: لي مثله رَجُلاً.

ومن حيث إنّ مجرورها يلزم الصّفة إمّا بمفرد، نحو: رُبَّ رَجُلٍ جوادٍ، وإمّا بجملة، نحو: رُبَّ رَجُلٍ جاءني، ورُبَّ رَجُلٍ أبوه قائمٌ، [ورُبَّ رَجُلٍ في الدّارِ][4]، ورُبَّ رَجُلٍ [إنْ][5] تُعطِه يشكُرك، وإنّما لزم الوصف لأنّه أذهب في باب التّقليل؛ لأنّ الرَجُلَ الموصوفَ بالقيام مثلاً أقلّ من الرَجُلِ على الإطلاق.

ومن حيث إنّ الفعل الذي تُسَلِّطه (رُبَّ) على الاسم المجرور بها يجيء محذوفاً في الغالب؛ وذلك لدلالة الحال عليه والعلم به، كما حذف في : باسم الله.

ومن حيث إنّ فعلها يجب أنْ يكون ماضياً؛ لأنّك إذا قلتُ: رُبَّ رَجُلٍ كريمٍ لقيتُه، كنتَ مُخبراً بأنّ الذي لقيتَه في الماضي قليل، ولا تعلم أنّ الذي ستلقاه فيما بعدُ قليل [أو][6] كثير، ولا يرد قوله تعالى: ﴿ رُبَمَا يَوَدُّ الَّذِينَ كَفَرُوا ﴾[7]؛ لأنّه راجع إلى المضيّ، إذ ما أخبره الله تعالى بوقوعه فيما يُستَقبَلُ بمنزلة الموجود الحاصل؛ لصدق الوعد وتحقّقه، أو لأنّ الموجب

---

(1) [المضمرة] ساقطة من (د).

(2) ما بين المعقوفين ساقط من (ج).

(3) [لي] ساقطة من (ب).

(4) ما بين المعقوفين ساقط من (ج).

(5) في (ج): و، والأولى ما أثبته.

(6) [أو] ساقطة من (د).

(7) الحجر: 2.

لكون فعلها ماضياً معدوم.[1]

*****

قال المصنّف: و(عَلَى): للاستعلاء نحو: زيدٌ على السّطحِ، وعَلَيهِ دَيْنٌ. و(عَنْ): لِلبُعْدِ والمُجاوزة في نحو: رَمَيْتُ السَّهمَ عَنِ القَوْسِ. و(الكاف): للتّشبيه نحو: الذي كزيدٍ في الدّارِ.

*****

قال الشّارح: والعاشرة **(عَلَى):** وهي وُضِعَتْ **للاستعلاء،** وذلك [إمّا حِسِّيّ][2] **نحو: زيدٌ على السّطحِ، [و**إمّا معنويّ نحو: **عَلَيه دَيْنٌ.**

وقد تكون اسماً وحينئذ تكون بمعنى (فوق)، نحو قوله:

غَدَتْ مِنْ عَلَيْهِ][3] بَعْدَ مَا تَمَّ ظِمْؤُهَا [تَصِلُّ وَعَنْ قَيْضٍ بِبَيْدَاءَ مَجْهَلِ][4]. [5]

---

(1) قال أبو حيان: '' ولما كانت (رُبّ) عند الأكثرين لا تدخل على مستقبل تأولوا (يَوَدُّ) بمعنى (وَدَّ)، لما كان المستقبل في إخبار الله لتحقق وقوعه كالماضي، فكأنّه قيل: وَدَّ، وليس ذلك بلازم؛ بل قد تدخل على المستقبل لكنه قليل بالنسبة إلى دخولها على الماضي ''، وقال: '' وقول أبي عبد الله الرازي: إنهم اتفقوا على أن كلمة (رُبَّ) مختصة بالدخول على الماضي لا يصح، فعلى هذا لا يكون (يوَدُّ) محتاجاً إلى تأويل، وأما من تأول ذلك على إضمار (كان)، أي: ربما كان يود، فقوله ضعيف، وليس هذا من مواضع إضمار (كان)، ولما كان عند الزمخشري وغيره أن (رُبَّ) للتقليل احتاجوا إلى تأويل مجيء (رُبَّ) هنا، وطول الزمخشري في تأويل ذلك، ومن قال أنها للتكثير فالتكثير فيها هنا ظاهر؛ لأن ودادتهم ذلك كثيرة ''.

ينظر: الكشاف 2: 386؛ وتفسير البحر المحيط 5: 432 – 433.

(2) في (ب): حقيقي.

(3) ما بين المعقوفين ساقط من (ج).

(4) ما بين المعقوفين ساقط من (ب) و (ج) و (د).

(5) البيت من الطويل، وقائله مزاحم العقيلي.

وهو من شواهد: الكتاب 4: 231؛ والنوادر في اللغة 163؛ وأدب الكاتب 504؛ والمقتضب 3: 53؛ وجمهرة اللغة 3: 491؛ والأزهية 194؛ وشرح شواهد الإيضاح 230؛ وأسرار العربية 256؛ وشرح المفصل لابن يعيش 8: 38؛ وضرائر الشعر 305؛ والمقرب 1: 196؛ وشرح الكافية لابن مالك 2: 810؛ =

أي: من فوقه.

ويدلّ على كونها اسماً دخول (مِنْ) عليها / 50 – أ /، ولو كانت حرف جرّ لَمَا دخلت عليها (مِنْ)؛ لامتناع دخول حرف الجرّ على حرف آخر، اللهم إلا أنْ يكون على طريق الحكاية.[1]

والحادية عشر (**عَنْ**): [وهي موضوعة][2] **للبُعْدِ والمُجاوزة**، فالبُعد والتجاوز من الشّيء إمّا بسبب [الزّوال][3] [عن محل الأول][4] والوصول إلى الشّيء الثّاني، وذلك **في** مثل: **رَمَيتُ السّهمَ عَنِ القوسِ**؛ لأنّ السّهم قد تجاوز عن المحلّ الأوّل مع الوصول إلى الآخر.

أو بالوصول وحده، نحو: أخذتُ عَنْه العِلْمَ؛ إذ العِلم وصل إلى المحل الثّاني مع ثبوته في

= ولسان العرب 8: 273، 10: 270؛ والجنى الداني 470؛ وأوضح المسالك 3: 58؛ ومغني اللبيب 1: 156؛ وشرح ابن عقيل 2: 28؛ والمقاصد النحوية 2: 465؛ وشرح الأشموني 1: 474؛ وشرح التصريح 1: 660؛ وشرح شواهد المغني 1: 425؛ وخزانة الأدب 6: 235، 10: 147، 150؛ وتاج العروس 7: 405، 10: 254؛ والدرر: 2: 89.

قوله: غدت: أي ذهبت في الغداة أي الصبح، من عليه: أي من فوقه، ظمؤها: عطشها، تصل: تصوت من أحشائها لشدة العطش، عن قيض: عن قشر البيض، مجهل: مجهولة مقفرة يتيه فيها الناس.

الشاهد فيه قوله: من عليه، حيث إن (على) قد يستعمل اسما مضافاً بمعنى (فوق)، ودخول حرف الجر عليه دليل على اسميته.

(1) لـ(على) الجارة أقوال:

أحدها: أنها حرف في كل موضع. وهو قول الفراء.

الثاني: أنها اسم في كل موضع. وهو قول ابن طاهر، ومن وافقه، ونسب إلى سيبويه.

الثالث: أنها حرف إلا في موضع واحد. وهو مذهب البصريين.

الرابع: أنها حرف إلا في موضعين. وبه جزم ابن عصفور، وهو قول الأخفش.

ينظر: الكتاب 4: 231؛ والجنى الداني 470 – 474؛ ومغني اللبيب 1: 162 – 166؛ وهمع الهوامع 4: 187 – 188.

(2) ما بين المعقوفين ساقط من (ب).

(3) في (د): الزمان.

(4) ما بين المعقوفين ساقط من (أ) و (ج).

الأوّل.

أو بالزّوال عن المحل الأوّل وحده، نحو: أدّيتُ عنه الدّين؛ فإنّ الدّين زال عن ذمّة المديون، مع عدم الوصول إلى محل آخر.[1]

[وهي][2] قد تكون اسماً، وحينئذ تكون بمعنى الجانب كقوله: مِنْ عَنْ يميني مرّة و أمامي، [أي:][3] من جانب يميني، [ويدلّ على ذلك دخول (مِنْ) كما مرّ في (عَلَى)، قال شهاب الدّين في "شرح الزّينيّة"[4]: ثم إنّ كلّ واحد – أي من (عَلَى) و(عَنْ) – قد يقع موقع الآخر، أي (عَلَى) يقع موقع (عَنْ) وبالعكس، أمّا الأوّل فكقوله:

إذَا رَضِيَتْ عليَّ بَنُو قُشَيْرٍ لَعَمْرِ أَبِيْكَ أَعْجَبَنِي رِضَاهَا[5]

---

(1) والمجاوزة أشهر معاني (عن)، ولم يثبت لها البصريون غير هذا المعنى، ولكونها للمجاوزة عُدِّي بها: صَدَّ، وأعرضَ، ونحوهما، ورَغِبَ، ومالَ، إذا قصد بهما ترك المتعلق، نحو: رغبتُ عن اللهو، ومِلتُ عنه.

ينظر: الجنى الداني 245؛ وهمع الهوامع 4: 189 – 190.

(2) ما بين المعقوفين ساقط من (ب).

(3) [أي] ساقطة من (ج).

(4) لم أقف عليه.

(5) البيت من الوافر، للقحيف بن حمير العقيلي.

وهو من شواهد: النوادر في اللغة 176؛ وأدب الكاتب 507؛ والكامل 2: 722، 1001؛ والمقتضب 2: 318؛ وجمهرة اللغة 3: 491؛ والخصائص 2: 311، 389؛ والمحتسب 1: 52، 348؛ والأزهية 277؛ والإنصاف في مسائل الخلاف 2: 167؛ وشرح المفصل لابن يعيش 1: 120؛ وضرائر الشعر 233؛ وشرح الكافية لابن مالك 2: 809؛ ورصف المباني 372؛ ولسان العرب 6: 169؛ والجنى الداني 477؛ وأوضح المسالك 3: 41؛ ومغني اللبيب 1: 163؛ وشرح ابن عقيل 2: 25؛ والمقاصد النحوية 2: 453؛ وشرح الأشموني 1: 469؛ وشرح التصريح 1: 651؛ وشرح شواهد المغني 1: 416، 2: 954؛ وهمع الهوامع 4: 186؛ وخزانة الأدب 10: 132، 133؛ وتاج العروس 10: 150، 254، 340؛ والدرر 2: 54.

والشاهد فيه قوله: رضيت عليّ، فإن (عليّ) فيه بمعنى (عن)، فحمل الشاعر (رَضِيَ) على نقيضه وهو (سَخِطَ)، فعدّاه بالحرف الذي يتعدى به ضده وهو (إلى)، وقيل: ضُمّن (رَضِيَ) معنى (عَطَفَ).

أي: عَنِّي، وأمّا الثّاني فكقوله:

لَاهِ][1] [ابْنُ عَمِّكَ لَا أُفْضَلْتَ فِي حَسَبٍ عَنِّــي وَلَا أَنْــتَ دَيَّــانِــي فَتَخْــزُونِي[2]

أي: عليّ، محمولة على (عني) ' وأمّا الثّاني فقوله: لاه، أي: الله][3].[4]

والثّانية عشر (**الكاف**)**:** وهي إنّما وُضِعَتْ **للتّشبيه**، مثاله **نحو: الذي كزيدٍ في الدّار**.

---

(1) ما بين المعقوفين من ص 257 إلى هنا ساقط من (ج).

(2) البيت من البسيط، نسب لذي الإصبع العدواني، ونسب أيضاً لكعب الغنوي.

وهو من شواهد: المفضليات 160؛ وأدب الكاتب 513؛ وإصلاح المنطق 373؛ وجمهرة اللغة 2: 218؛ والأغاني 3: 105؛ والأمالي للقالي 1: 93؛ والمؤتلف والمختلف 149؛ الأزهية 97، 279؛ وأمالي المرتضى 1: 252؛ والإنصاف في مسائل الخلاف 1: 336؛ وشرح المفصل لابن يعيش 8: 53؛ وضرائر الشعر 144؛ وشرح الكافية لابن مالك 2: 809؛ ورصف المباني 254، 368؛ والجنى الداني 246؛ وأوضح المسالك 3: 43؛ ومغني اللبيب 1: 167؛ وشرح ابن عقيل 2: 32؛ والمقاصد النحوية 2: 456؛ وشرح الأشموني 1: 470؛ وشرح التصريح 1: 653؛ وشرح شواهد المغني 1: 430؛ وهمع الهوامع 4: 190؛ وخزانة الأدب 7: 173، 177، 184؛ 10: 124، 344؛ والدرر 2: 59.

قوله: لاه: بمعنى الله، أو (لاه) من الملاهاة وهي المنازعة، الديان: الذي يملك الأمر، وتخزوني: تذلني وتقهرني.

الشاهد فيه قوله: عَنِّي،، فإن (عن) هنا بمعنى (على)، فـ(أفضل) بمعنى: زاد في الفضل، إنما يتعدى بـ(على)، فالمعروف أن يقال: أفضلت عليه.

(3) ما بين المعقوفين ساقط من (ب) و(ج).

(4) العرب تقول: لله أنت، ولله درك، ولله ابن عمك، بثلاث لامات: أولها: لام الجر، وثانيها: لام التعريف، وثالثها: فاء الكلمة على أن لفظ الجلالة مأخوذ من (ل ي هـ)، أو عين الكلمة على أن اللفظ الكريم مأخوذ من (أ ل هـ). وربما قالوا: لاه أبوك، ولاه ابن عمك، بلام واحدة، فيحذفون لامين، وقد اختلف النحاة في اللام الباقية، فذهب سيبويه إلى أن الباقية هي اللام التي من أصل الكلمة والمحذوف لام الجر ولام التعريف، وذهب المبرد إلى أن الباقي هو لام الجر وقد حذف لام التعريف واللام التي من أصل الكلمة.

ينظر: الانتصاف من الإنصاف 1: 336 – 337.

قال صاحب "المقاليد"[1]: [إنّما][2] مَثَّل بما تَعَيَّن أنْ يكون (الكاف) فيه حرفاً؛ لأنّ (كزيد [في الدّار][3]) صِلَةً، ولا بُدّ أنْ يكون جملة، فلو جعلت (الكاف) اسماً بمنزلة (مثل) ومثل (زيد) مفرد، لوجب أنْ يقع المفرد صلة وهذا باطل، ولو جعلتها حرفاً يلزم أنْ يُقدّر قبلها فعل؛ لأنّ حرف الجرّ يجيء لجرّ معنى الفعل إلى الاسم، والفعل مع فاعله جملة فيتحقق الصّلة.

وقد تكون زائدة، كقوله تعالى: ﴿ لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ ﴾[4] [قال مولانا شمس الدّين النكسارِيّ[5] في "شرح [لُبّ الألباب"][6]: معناه: ليس مثلَه شيء][7]؛ لأنّه لو لَمْ تكن زائدةً لاختل معنى الكلام؛ لأنّ سَوق الآية [لبيان نفي المثل، وجعلها][8] غير مزيدة يُوَّهِم إثبات المثل [الثّاني لا يكون][9] [الله، وهو][10] مُنَزَّه عن ذلك، وقيل: لو لم تكن زائدة لزم نفيه تعالى؛ لأنّه نفي مثل [الله][11] [وهو مثل مثله][12]؛ لأنّ المماثلة من الجانبين، وفيه نظر؛ لأنّ اللازم نفي الله تعالى بصفة المثلية ولا يلزم من / 50 – ب / ذلك نفي ذات الله تعالى؛ لجواز أنْ يكون انتفاء المجموع بانتفاء [الصّفة][13] المثلية كذا في بعض

---

(1) لم أقف عليه.

(2) [إنّما] ساقطة من (ب).

(3) ما بين المعقوفين ساقط من (د).

(4) الشورى: 11.

(5) بعد بحث وتنقيب لم أصل إلى مصادر ترجمة المولى شمس الدين النكساري مؤلف "شرح لب الألباب".

(6) في (ب) و (د): اللباب، لم تذكر تراجم الكتب التي اطلعت عليها أن النكساري وضع شرحاً على "لب الألباب" للإسفراييني.

(7) ما بين المعقوفين ساقط من (د).

(8) ما بين المعقوفين ساقط من (د).

(9) ما بين المعقوفين ساقط من (د).

(10) في (د): والله تعالى.

(11) [الله] ساقطة من (د)، وفي (ب) و (ج): مثله.

(12) ما بين المعقوفين ساقط من (ج).

(13) في (ب) و (د): صفة.

شروح "الكافية"[1]، تمّ كلامه.

وقيل المِثْلُ [والمَثَلُ][2] جاء بمعنى الصّفة، كقوله تعالى: ﴿ مَثَلُ الْجَنَّةِ الَّتِي وُعِدَ الْمُتَّقُونَ ﴾[3]، أي: صفة الجنّة، فتقدير الآية: ليس كصفة شيء، فعلى هذا لا يكون زائدة.

وقد تكون اسماً، فحينئذ يكون بمعنى المثل، كقوله:

يَضْحَكْنَ عَنْ كَالْبَرَدِ المُنْهَمِّ[4]

أي: مثل البَرَدِ[5]، ومما يدلّ على اسميّتها دخول (عن) عليها كما مرّ غيرَ مرّة.

---

(1) الكافية في النحو، للشيخ جمال الدين أبي عمرو عثمان، المعروف بابن الحاجب المتوفى سنة (646 هـ)، وهي مختصرة معتبرة شهرتها مغنية عن التعريف، وقد أكب الناس على الاشتغال بها، وشروحها كثيرة أعظمها شرح الشيخ رضي الدين محمد ابن الحسن الاستراباذي، وصنّف السيد ركن الدين حسن بن محمد الاستراباذي الحسيني ثلاثة شروح على الكافية، وشرح لإسماعيل بن علي، وشرح لجلال الدين أحمد بن علي بن محمود النجدواني، وغيرها كثير.

ينظر: كشف الظنون 2: 1369 – 1376.

(2) ما بين المعقوفين ساقط من (ب) و (د).

(3) الرعد: 35.

(4) رجز للعجاج بن رؤبة، وهو مذكور بديوانه 415، وقبله:

بِيْضٌ ثَلَاثٌ كَنِعَاجٍ جُمٍّ

وهو من شواهد: المخصص 9: 119؛ وأسرار العربية 258؛ وشرح المفصل لابن يعيش 8: 42، 44؛ ولسان العرب 15: 94؛ والجنى الداني 79؛ وأوضح المسالك 3: 54؛ ومغني اللبيب 1: 199؛ والمقاصد النحوية 2: 461؛ وشرح الأشموني 1: 472؛ وشرح التصريح 1: 659؛ وشرح شواهد المغني 1: 503؛ وهمع الهوامع 4: 197؛ وخزانة الأدب 10: 166، 168؛ وتاج العروس 6: 241، 9: 110؛ والدرر 2: 68.

قوله: البرد: أي حب السحاب، المنهم: الذائب.

والشاهد فيه: قوله: كالبرد، حيث وقعت (الكاف) اسماً بمعنى (مثل) بدليل دخول حرف الجر عليها.

(5) في (ب) و (د): أي: عن مثل البرد.

قال المصنّف: مُذ ومُنذ: لابتداء الغاية في الزّمان الماضي نحو: ما رأيتُهُ مُذ ومنذ يومِ الجمعةِ، ويُرفَعُ ما بَعدَهُما إذا كانتا اسمين سواء أُريد بهما أوّلُ المُدّةِ أو جميعُها نحو: ما رأيتُهُ مُذ يومُ الجمعةِ، ومُذ يومانِ، ويجوزُ: مُذ يومينِ.

*****

قال الشّارح: والثّالثة عشر (**مُذ**)[1].

والرّابعة عشر (**مُنْذ**)[2]: **وهما**[3] وُضعتا **لابتداء الغاية في الزّمان الماضي** – إذا كانتا حرفين –، مثاله **نحو: ما رأيتُه مذ** يومِ الجمعـــة، **[ومنذ يوم الجمعة]**[4]، أنت تريدُ أنّ مُبتدأ انتفاء الرّؤيــة

---

(1) اختلف النحويون في (مذ): هل هي حرف قائم بنفسه، أو هي مقتطعة من (منذ) ؟

أ- فمذهب الجمهور: أن أصلها (منذ)، واستدلـــوا علـــــى ذلك بأوجه: الأول: أن (مذ) إذا صغرت يقال فيها: مُنَيْذ، برد النون. والثاني: أن ذال (مذ) يجوز فيها الضم والكســـــر عند ملاقاة ساكن، نحو: مذ اليوم. والضم أعرف. وليس ذلك إل لأن أصلها (منذ). والثالث: أن بني غني يضمـــون ذال (مذ) قبل متحرك باعتبار النون المحذوفة، لفظاً لا نية.

ب- وذهب ابن ملكون إلى أن (مذ) ليست محذوفة من (منذ)؛ لأن الحذف والتصريف لا يكــون في الحروف. ورده الشلوبين بتخفيف (إن) وأخواتها.

جـ- وقال صاحب رصف المباني: الصحيح أنه إذا كــان اسماً فهو مقتطــع من (منذ)، وأما إذا كان حرفاً فهو لفظ قائم بنفسه.

ينظر: رصف المباني 321 – 322؛ والجنى الداني 304 – 305.

(2) اختلف النحويون في أصل (منذ)، فقال البصريون: بسيطة. وقال الكوفيون: مركبة، ثم اختلفوا:

أ- قال الفراء: أصلها: مِنْ ذو، (مِن) الجارة، و (ذو) الطائية.

ب- وقال غيره من الكوفيين: أصلها: مِنْ إذ، (مِن) الجارة، و (إذ) الظرفية.

جـ- وقال محمد بن مسعود الغزني: أصلها: مِن ذا، (مِن) الجارة، و (ذا) اسم إشارة.

ينظر: الجنى الداني 501.

(3) يريد (مُذْ) و(مُنْذُ).

(4) ما بين المعقوفين ساقط من (أ) و (ج).

يوم الجمعة، [فـ(مُذ)][1] [حرف][2] أوْصَلت الفعل الذي فيما قبلها إلى الاسم الذي فيما بعدها، **وقد يُرفع [ما][3] بعدهما** أي ما بعد (مُذ) و (مُنذ)، ورفع ما بعدهما ليس يجري على الإطلاق؛ بل **إذا كانا اسمين، سواء أُريد بهما** – أي بِـ(مُذ) و(مُنذ) – **أوّل المُدّة، أو** أُريد بهما **جميعها،** أي جميع المُدّة.

واعلم أنّ المُصَنِّف أورد ههنا [الصّنعَةَ][4] البديعة، وهي اللف والنّشر على التّرتيب؛ لأنّه ذكر أوّلاً [إرادة][5] أوّل المُدّة ثُمّ إرادة جميعها، فأورد مثال الأوّل بقوله: **ما رأيتُه مُذْ يومُ الجمعة** – بالرّفع –، كأنّك قُلتَ: [أوّل انتفاء الرّؤية يوم الجمعة، ومثال الثّاني بقوله: **و [مُذْ][6] يومانِ،** كأنّك قُلتَ:][7] غاية انتفاء الرّؤية يومان، وأوّل وقته آخره يومان.

ولا يجب عند أنْ يُراد بهما جميع المُدّة إتيان ما بعدهما بالمعرفة، بل الواجب الإتيان بالعدد، ولو قُلتَ: ما رأيتُه مُذ يومُ الجمعة – بالرّفع – مُريداً أوّلَ الوقتِ وآخــرَه، جاز بتأويلٍ وهو: ما رأيتُه مُذ اثنتا عشرة ساعــة، أو عشر ساعـاتٍ مثلاً. والفرق بين المرفــوع الذي يُراد به جميــع المُدّة، [و][8] المرفوع الذي [يُراد][9] به أوّل المُدّة: أنّ الرّؤية في الوجه الأوّل [قد انتفت في يوم الجمعة][10]، لم يختلط بيوم الجمعة ولم يتَحَصّل في جزء منه، بل هي منفية في جميع أجزاءه، وفي الثّاني قد انتفتْ في يوم الجمعة.

وأمّا الفرق / 51 – أ / بين المرفوع والمجرور، فهو أنّ الكلام في الثّاني على جملــة واحدة، وفي

---

(1) في (ب) و (د): منذ.

(2) [حرف] ساقطة من (ب).

(3) [ما] ساقطة من (أ).

(4) في (ب) و (د): الصفة، و في (ج): الصيغة.

(5) [إرادة] ساقطة من (ب).

(6) في (ب) و (د): منذ.

(7) ما بين المعقوفين ساقط من (ج).

(8) في (أ) و (ب) و (ج): أو، والأولى ما أثبته.

(9) [يراد] ساقطة من (ب).

(10) ما بين المعقوفين ساقط من (ب) و (ج) و (د).

الأوّل على جملتين احْدَيْهِما: (ما رأيتُه)، والثّانية: (مُذ يومان)، [(مُذ)][1] مبتدأ، و(يومان) خبره، فالمعنى: ما رأيتُه وغاية انتفاء الرّؤية يومان.

فإنْ قيل: [لِمَ لا][2] يجوز تخلل العاطف كما جاز مع ما فَسَّرناه ؟

والجواب عنه: إنّما لَمْ يجز ذلك؛ لامتزاج إحدى الجملتين بالأُخرى، ولَمّا كان كذلك اتّحدتا و[جرتا][3] مجرى كلمة واحدة، فلَمْ يجز دخول العاطف كما لَمْ يجز ذلك في الشّرطيّة.

وإنّما قال المُصَنِّف: **ويجوز [مُذ][4] يومين**؛ لأنّه قد تقرّر أنّ الجرّ بِـ(مُذ) يقتضي أوّل الوقت كما ذكرنا، وإذا كان كذلك فلمتوهّم أنْ يتوهّم امتناع الجرّ في قوله: ما رأيتُه مُذ يومان، فأزال المُصَنِّف [– رحمه الله –][5] هذا التّوهّم، وذكر أنّ الجرّ ههنا غير ممتنع؛ وذلك لأنّك لو قصدتَ أنّ انتفاء الرّؤية مُقَدَّرٌ بهذا المقدار، وأنّه موازن بهذه المُدّة، مبتدأ من أوّله ومنقطع آخره، رفعت.

ولو أردت أنّ مبتدأه أوّل هذه المُدّة إلى وقتك الذي تتكلّم فيه، ولكن لا تقدّر الفعل بالمُدّة، و[لا][6] تمسحه بها؛ [لأنّك][7] تريد أنّه كائن بعد [أنْ][8] لَمْ يبلغ غايته، جررتَ فقلتَ: ما رأيتُه مُذ يومين، تُريد أنّ انتفاء الرّؤية إنّما هو في مُدّةٍ أوّلُها أوّل يومين من هذا الوقت ولَمْ ينته بعد، بل هو باقٍ مُمتدٌّ، كذا قال صاحب "الضّوء"[9].[10]

---

(1) ما بين المعقوفين ساقط من (ب).

(2) ما بين المعقوفين مطموس في (أ).

(3) [جرتا] ساقطة من (ب).

(4) في (أ) و (ب): منذ، والأولى ما أثبته.

(5) ما بين المعقوفين ساقط من (أ).

(6) [لا] ساقطة من (ب) و (ج).

(7) [لأنك] ساقطة من (ج).

(8) [نْ] ساقطة من (ب) و (ج) و (د).

(9) ينظر: الضوء على المصباح، للإسفراييني، رسالة ماجستير، 149.

(10) ذكر ابن هشام في "المغني" أن (مُذ) و (مُنذ) لهما ثلاث حالات، قال:

'' إحداها: أن يليهما اسم مجرور، فقيل: هما اسمان مضافان، والصحيح أنهما حرفا جر، بمعنى (مِن) إن كان الزمان ماضياً، وبمعنى (في) إن كان حاضراً، وبمعنى (مِن) و (إلى) إن كان معدوداً، نحو: ما =

وإنّما بُني (مُذ) على السّكون لكونه هو الأصل في البناء، و(مُنذُ) على الحركة لاجتماع السّاكنين، وعلى الضّمّــة لكونها مُتضمِّــنة بمعنى حرفين أحدهما (مِنْ) وثانيهما (إلى)؛ لأنّك إذا قلــتَ: ما رأيتُه مُذ يومان، يُفهــم منــه ابتداء الغاية و[انتهاؤها][1]، فقويَتْ فناســب أنْ يُبْنَ علــى أقوى الحركات وهو الضّم.

= رأيتُه مُذ يوم الخميس، أو مُذ يومنا، أو عامنا، أو مُذ ثلاثة أيام. وأكثــر العرب على وجوب جرهما للحاضر، وعلى ترجيح جر (مُنذ) للماضي على رفعه، وترجيح رفع (مُذ) للماضــي علــى جره... والحالة الثانيــة: أن يليهما اسم مرفوع، نحو: مُذ يومُ الخميس، ومُنذ يومان، فقال المبرد وابن الســـراج والفارسي: مبتدآن، وما بعدها خبر، ومعناهما: الأمَدُ إن كــان الزمـــان حاضراً أو معــدوداً، وأولُ المــدة إن كــان ماضيــاً. وقــال الأخفش والزجاج والزجاجي: ظرفان مخبــر بهما عمــا بعدهمـــا، ومعناهما: بين وبين مضافين، فمعنى (ما لقيته مُذ يومان): بيني وبين لقائه يومان، ولا خفــاء بما فيـــه من التعســف. وقال أكثر الكوفييـــن: ظرفان مضافان لجملة حذف فعلها، وبقي فاعلها، والأصـــل: مُذ كان يومان، واختــاره السهيلي وابن مالك. وقـــال بعض الكوفيين: خبرٌ لمحذوف، أي: ما رأيته مـــن الزمـــان الذي هو يومـــان، بناء على أن (مذ) مركبة من كلمتين (مِن) و(ذو) الطائية. الحالة الثالثة: أن يليهما الجمل الفعلية أو الاسمية، كقوله:

مَا زَالَ مُذْ عَقَدَتْ يَدَاهُ إزَارَهُ فَسَمَا فَأدْرَكَ خَمْسَةَ الأشْبَارِ

وقوله:

وَمَا زِلْتُ أبْغِي المَالَ مُذْ أنَا يَافِع وَلِيداً وَكَهْلاً حِينَ شِبْتُ وَأمْرَدَا

والمشهور أنهما حينئذ ظرفان مضافان، فقيل: إلى الجملة، وقيل: إلى زمن مضاف إلــى الجملة، وقيل: مبتدآن؛ فيجب تقدير زمان مضاف للجملة يكون هو الخبر ".

ينظر: مغني اللبيب 1: 347 – 348.

(1) في (ج): انتفاؤها.

قال المصنّف: و(حَاشَا): للتّنزيه نحو: أساء القومُ حاشا زيدٍ.

*****

قال الشارح: والخامسة عشر **(حاشا):** وهي وُضِعَتْ **للتّنزيه**[1]**، نحو: أساء القومُ حاشا زيدٍ،** واختُلِف في كونها حرف جرّ، فعند سيبويه: أنّها حرف جرّ[2]، ويدلّ على ذلك قوله:

حَاشَــا أَبِي ثَوْبَــانَ إنّ بِــهِ [ضِنّاً][3] عَنِ المَلْحَاةِ والشَّتْمِ[4]

---

(1) (حاشا): إما أن تدل على الاستثناء أو لا:

أ- فإن دلت على الاستثناء فهـــي كلمة مثل (إلا وغير)، وهــي: إما حرف جر شبيه بالزائد – وهو الراجح – مبني على السكون وما بعدها مجرور ولا تجر إلا المستثنى، نحـــو: قابلت القومَ حاشا سعيدٍ. وإما فعل ماضٍ جامد مبني على فتح مقدر، وما بعدها اسم منصوب مفعـــول به، والفاعل ضمير مستتـــر وجوباً يعــود إلى مصدر الفعل المتقدم، أو الوصف المفهوم من الفعل السابــق، أو البعض المفهـــوم من الكل السابق، نحـــو: رجع الجنود حاشا السائق.

ب- وإذا لم تكن (حاشا) للاستثناء فهي: إما فعـــل متصـــرف متعد بمعنى (أستثني)، نحـــو: دعوت الطلاب حاشيت الراسبين. وإما اسم خالص للتنزيه، فإن نوّن فهـــو مفعول مطلق منصوب بفعل مـــن معناه محذوف وجـــوباً، والجار والمجرور متعلقان به، نحو: حاشاً لله. وإذا لم يضـــف ولم ينون، نحو: حاشا لله، فالاســـم مفعول مطلق مبني لشبهه بالحـــرف (حاشا) لفظاً ومعنـــــى، فإن لم ينوّن وأضيف كقولك: حاشا اللهِ، فهـــو معرب.

ينظر: شرح الأشموني 1: 408 – 411؛ والمعجم الوافي 138 – 139.

(2) قال سيبويه: '' وأما (حاشـــا) فليس باسم، ولكنه حرف يجر ما بعده، كما تجر (حتى) ما بعدهـــا، وفيه معنى الاستثناء ''.

ينظر: الكتاب 2: 349.

(3) [ضناً] ساقطة من (ب).

(4) البيت من الكامل، وهو للجميـح واسمه المنقذ بن الطماح الأسدي، جاهلي، قال الشنقيطـي في"الدرر"1: 499: '' وهذا البيت يورده النحويون كما ترى، وهذا خطأ؛ لأنهم ركبوا بيتاً من بيتين، وهما:

حاشــا أبي ثوبــان إن أبا ثوبــان ليس ببكمة فدم

عمرو بن عبد الله إن به ضنّاً عن الملحاة والشتم '' =

وعند المُبرّد[1]: أنّها فعل ماض بمعنى (جانَبَ)[2]، نحـــو: جاءني القـومُ حاشــا زيـد، أي: جانَبَ [مجيئهم][3] زيداً.

= وهو من شواهـــــد: المفضليات 367؛ والأصمعيات 218؛ والمحتســـــب 1: 314؛ والإنصاف في مسائل الخلاف 1: 240؛ وشـرح المفصـــل لابن يعيش 2: 84، 8: 47؛ ولســان العرب 4: 135، 136، والجنـــى الداني 562؛ ومغنـــي اللبيب 1: 143؛ وشرح الأشمـــوني 1: 409؛ وشـرح شواهد المغني 1: 368؛ وهمع الهوامع 3: 284؛ وخزانـــة الأدب 4: 182؛ وتاج العروس 10: 90؛ والدرر 1: 499.

والضِّن، بكسر الضاد: البخل، والملحاة: من الملاحاة وهي المنازعة.

الشاهد فيه قوله: حاشا أبي، حيث عملت (حاشا) الجر فيما بعدها، وهـذا دليل على أنها حرف جر.

وروي البيت أيضا بالنصب: حاشـــا أبا ثوبان، فإن روي البيت بالجر كانت (حاشا) حرف جـــر، وإن روي بالنصب فهي فعل.

(1) هو محمد بن يزيد بن عبدالله الأكبر الأزدي البصـــــري، أبو العباس الملقب بالمـــرّد، توفي سنة (285 هـ)، كان إماماً في النحو واللغة، قرأ كتاب سيبويـــه على الجرمي ثم علـــــى المازني، له مصنفات كثيرة منهـــا: الكامل في اللغة، المقتضـــــب، الروضة، الاشتقـــاق، معاني القرآن، المذكر والمؤنث، إعراب القرآن، وكتاب الرد على سيبويه.

ينظر: انباه الرواة 3: 241 – 253؛ والبلغـــة 286؛ وبغيـة الوعاة 1: 269 – 271؛ وشذرات الذهـــب 3: 356 – 357؛ والأعلام 7: 144؛ ومعجم المؤلفين 12: 114.

(2) مذهب المبرد أن لها وجهان، الأول: تكـــون فعلاً كما ذكـــر المصنف، والثاني: تكون حرفـــاً. قال: '' وما كان حرفاً سوى (إلا) فحاشا، وخلا. وما كان فعلاً فحاشا، وخلا وإن وافقا لفظ الحروف ''.

ينظر: المقتضب 4: 391.

(3) في (د): بعضهم.

قال المصنّف: (خَلا) و(عَدَا): بمعنى (إلا)، ويُنصَبُ ما بعدهما إذا كانتا فعلين، فإذا قلتَ: ما خلا وما عدا، تنصَبُ بهما البتة.

*****

قال الشّارح: والسّادسة عشر: **(خلا)**، والسّابعة عشر: **(عَدَا)** / 51 – ب /: فإنّهما **بمعنى (إلا)، ويُنصَبُ ما بعدهما،** وقيّد نصب ما بعدهما بقوله: **إذا كانتا فِعلَين،** لأنّهما إذا كانتا حرفين لا ينتصب ما بعدهما، نحو: جاءني القومُ خلا زيدٍ وعدا زيدٍ – بالجرّ –، و**إذا قلتَ: ما خلا وما عدا، يُنصب** ما بعدهما **البتّة؛** لتعيّن فعليتها بدخول (ما)[عليهما][1].[2]

---

(1) [عليهما] ساقطة من (أ) و (ب) و (ج).

(2) خلا: كلمة تدل على الاستثناء مثل (إلا)، وهي نوعان:

الأول: حرف جر يجر المستثنى فقط، نحو: أحبُّ أصدقائي خلا خالدٍ، والجار والمجرور لا متعلق لهما؛ لأن (خلا) تشبه حرف الجر الزائد، لأنها لا تُعدّي الفعل إلى الاسم، ولا تجر غير المستثنى.

الثاني: فعل ماضٍ جامد مبني على فتح مقدر، والاسم بعده منصوب مفعول به، نحو: أحبُّ أصدقائي خلا خالداً، والفاعل ضمير مستتر وجوباً يعود على مصدر الفعل المتقدم، أو على البعض المفهوم من كله السابق، أو على الوصف المفهوم من الفعل السابق، أي: خلا الحبُّ حبَّ خالدٍ، أو خلا بعضُهم خالداً، أو خلا المحبوبُ خالداً، والجملة من الفعل والفاعل مستأنفة، أو في محل نصب حال.

فإن دخلت عليها (ما) كما قال لبيد:

ألا كُلُّ شَيءٍ مَا خَلا اللهَ باطِلُ وَكُلُّ نَعِيْمٍ لا مَحَالَةَ زَائِلُ

فإذا أعربت (ما) مصدرية تكون (خلا) فعلاً؛ لأن (ما) المصدرية لا تدخل إلا على الفعل، والاسم بعدها مفعول به منصوب، و(ما) المصدرية وما بعدها في محل نصب حال. أما إذا أعربت (ما) زائدة: جاز إعراب (خلا) فعلاً، ويكون ما بعدها مفعولاً به منصوباً، والجملة من (خلا) وما بعدها في محل نصب حال، أو جملة استئنافية لا محل لها من الإعراب، وجاز إعرابها حرف جر، وما بعدها مجرور.

وإن كان المستثنى ضميراً غير ياء المتكلم، نحو: خلاك أو خلاه، أعرب في محل نصب مفعول به، أو في محل جر. أما إن كان الضمير ياء المتكلم فلا بد من اتصال الفعل بنون الوقاية، فإن قلت: خلاني، فالضمير في محل نصب مفعول به، وإن قلت: خلاي، فالضمير في محل جر.

و(عدا) مثل (خلا) في المعنى والإعراب ودخول (ما) المصدرية، واتصال نون الوقاية بها غالباً إن كان المستثنى ياء المتكلم، نحو قول الشاعر: =

قال المصنّف: وأمّا ما ينصبُ المفردَ: فسبعةٌ على ما ذكر في "المائة"، منها:

(الواوُ): بمعنى (مَعَ)، نحو: استوى الماءُ والخشبةَ، ولا تنصِبُ هذه حتّى يكونَ قبلَها فِعلٌ كـ(استوى الماءُ والخشبةَ)، أو معنى فعل نحو: (ما شأنك وزيداً؟)؛ فإنّ فيه معنى: ما تصنعُ وما تُلابِسُ ؟

*****

قال الشارح: وأمّا ما ينصب المفرد فسبعةٌ على ما ذكر[1] في "المائة"[2]:

[العامل في المفعول معه]

أحدها (**الواو**): التي **بمعنى (مَعَ)**[3]، **نحو: استوى الماءُ والخشبةَ، ولا تنصب هذه** – أي (الواو) بمعنى (مَعَ) – **حتى يكون قبلها فِعْلٌ كـ(استوى)، أو** يكون قبلها **معنى فِعْل، نحو:**

=

تُمَلُّ النَّدامَى ما عَداني فإنَّني بكُلِّ الّذي يَهْوَى نَدِيمي مُولَعُ

ينظر: المعجم الوافي 156 – 157، 199.

(1) يريد: عبد القاهر الجرجاني.

(2) قال الجرجانيّ: '' النوع الرابع من ثلاثة عشر نوعاً: حروف تنصب الاسم المفرد فقط، وهي سبعة أحرف ''.

ينظر: العوامل المائة 51.

(3) يقصد واو المفعول معه، فـ(واو) المعية ثلاثة أنواع، الأولى: واو تفيد المعيّة نصاً مع العطف، يليها اسم مرفوع معطوف على المبتدأ، والخبر محذوف وجوباً يقدر بكلمة تدل على المصاحبة، نحو: كل جندي وسلاحُه، أي: كل جندي مع سلاحه مقترنان. والثانية: واو تفيد أن حدوث ما بعدها مصاحب لحدوث ما قبلها، تدخل على الفعل المضارع فينصب بـ(أن) مضمرة وجوباً بعد الواو، بشرط أن تكون مسبوقة بنفي أو طلب بغير اسم الفعل، وأن يقصد بها المصاحبة، نحو:

لا تَنْهَ عَنْ خُلُقٍ وَتَأتِيَ مِثْلَهُ عَارٌ عَلَيكَ إذا فَعَلْتَ عَظِيمُ

أو أن يكون المضارع مسبوقاً بمصدر صريح، نحو:

ولُبْسُ عَباءَةٍ وتَقِرَّ عَيني أَحَبُّ إلَيَّ من لُبْسِ الشُّفُوفِ

والثالثة: واو المفعول معه – وهي الواو التي يتكلم عنها المصنف –، وهي واو بمعنى (مع)، تذكر قبل =

ما شأنك وزيداً ؟، فإنّ فيه معنى: ما تصنعُ وما تُلابِسُ ؟

وفي جعل المُصَنِّف (الواو) بمعنى (مَعَ)، [مع إنّه جعله][1] فيما تقدّم من معمول الفعل وهنا من العوامل تَناقُض، ولعلّ قوله: على ما ذكر في المائة؛ لإزالة هذا التّناقض.

*****

[النداء]

قال المصنّف: وحروف النّداء: وهي خمسةٌ: يا، وأيّا، وهَيّا، وأيْ، والهمزة، وهي تنصب المنادى إذا كان مُضافاً نحو: يا عبدَ اللهِ، أو مُضارعاً له نحو: يا خيراً من زيدٍ، وهو كلّ اسم تَعلَّقَ به شيءٌ وهو من تمام معناهُ، كتَعَلُّق (مِنْ زيدٍ) بِـ(خَيراً)، أو نكرة كقول الأعمى: يا رجلاً خذ بيدي.

*****

قال الشارح: والثّاني **حروف النّداء: وهي [خمسة:][2] يا، وأيّا، وهيّا، وأيْ، والهمزة.**

اِعلم أنّ (يا) أعَمّ استعمـــالاً من البواقي؛ لأنّها تستعمل في البعيد والقريب دون أخواتها، لكثــرة

= اسم يعرب مفعولاً معه، نحو: سرتُ والنهـرَ، للدلالة على ما وقـــع الفعل بمصاحبته، ويشترط لنصب الاسم بعدها:

أ- أن تكون الواو بمعنى (مع) دالة على المصاحبة، نحو: سرتُ والنهرَ، فإن السير مصاحب للنهر.

ب- دخول الواو على اسم – وليس علــى جملة – صريح ليــس عمدة بخلاف: اشترك خالد وسعيــد، فالاسم الذي بعد الواو عمدة ليس بفضــلة لاحتياج الفعــل إليه، وبخــلاف: ((لا تنه عن خلق وتأتي مثله)) ، فإن التقدير: لا تنه عن خلق وإتيانك مثله عار، فالاسم بعد الواو مؤول وليس صريحاً.

جـ- أن تتقدم الواو جملة مفيدة، فيها فعـــل أو ما في معنى الفعــل وحروفــه، مثل اسم الفاعل واسم المفعول والمصدر واسم الفعل، نحو: المزارع سائرٌ والنهرَ.

ينظر: المعجم الوافي: 351 – 352.

(1) ما بين المعقوفين ساقط من (ب) و (ج) و (د).

(2) [خمسة:] ساقطة من (أ) و (د).

استعمالها في النّداء.[1]

و(أيّا) و(هيّا): للبعيد، قيل: الوجه في ذلك كثرة حروفها.

و(أي): للمتوّسط بين البعيد والقريب؛ لتوّسط حروفها بين القِلّة والكثرة؛ لكون حروفها بالنّسبة إلى (أيّا) و(هيّا) قليلة، وبالنّسبة إلى (الهمزة) كثيرةً.

و(الهمزة): للقريب.

فإذا عرفتَ هذا فاعلم أنّ المُصَنِّفَ لو أخَّرَ قوله: (وأي) لكان أحرى؛ إذ تصوّر التوّسط متوّقِفٌ على تصوّر الطّرفين، البعد والقرب طبعاً، ولو فعل ذلك وضعاً لكان أصوب إيقاعاً؛ للموافقة بين الطّبع والوضع.

[**وهي**][2] [– أي][3] حروف النّداء – **تنصب المنادى**، وكون حروف النّداء ناصبة للمنادى ليس جارياً على الإطلاق؛ بل **إذا كان** المنادى **مُضافاً**، مثاله **نحو: يا عبدَ اللهِ، أو** كان المنادى **مُضارِعاً** [**له**][4] – أي مُشابِهاً [للمضاف][5] –، مثاله **نحو: يا خيراً من زيدٍ**، وجه المُشابهة بينهما من حيث إنّ الأوّلَ عاملٌ في الثّاني؛ لأنّ (مِنْ) لا يخلو إمّا أنْ تجعل متّصلة بِـ(زيدٍ) أو بِـ(خيراً)، فإنْ كان الأوّل كان (زيد) مع الجارّ في موضع / 52 – أ / المفعول به مثله في: مررتُ بزيدٍ، وإنْ كان الثّاني كان أظهَر؛ لأنّ الثّاني قد انجرّ بالأوّل [انجرار][6] المُضاف إليه

---

(1) يا: حرف نداء للبعيد أو ما في حكمه، كالنائم والساهي، وبها يتميز الاسم، وقيل (يا) مشتركة ينادى بها القريب والبعيد، لكثرة استعمالها.

ينظر: الجنى الداني 354 – 355؛ والمعجم الوافي 370.

(2) ما بين المعقوفين ساقط من (ج).

(3) [أي] ساقطة من (ب).

(4) [له] ساقطة من (أ) و (د).

(5) [للمضاف] ساقطة من (ب).

والشبيه بالمضاف: هو ما اتصل به شيء من تمام معناه، نحو: يا حسناً وجهُهُ، ويا طالعاً جبلاً، ويا رفيقاً بالعبادِ، ويا ثلاثةً وثلاثين.

ينظر: توضيح المقاصد 3: 1062؛ وأوضح المسالك 4: 20، 22.

(6) [انجرار] ساقطة من (ج).

بالمُضاف، ومن حيث إنّ الثّاني من تمام الأوّل كما أنّ المُضاف إليه من تمام المُضاف، ومن حيث إنّ الأوّل قد يختصّ بالثّاني [كما يختصّ][1] المضاف إليه بالمضاف.

وهو أي المُنادى المُضارِع للمُضاف، **كلُّ اسم تَعلّقَ به** – أي بذلك [الاسم –][2]، **شيءٌ هو من تمام معناه** – أي معنى ذلك [الاسم –][3]، **كتَعَلُّق (مِنْ زيدٍ) بِـ(خيراً)** في: يا خيراً من زيدٍ.

قوله: (شيءٌ) بالرّفع على الفاعليّة لقوله: (تعلق)، قوله: (هو من تمام معناه) جملة اسميّة في محلّ الرّفع على الوصفيّة لـ(شيء)، ويحتمل أنْ يكون في محلّ النّصب على الحاليّة من (شيء)، إلا أنّه ضعيف، وقد وجدتُ في بعض النّسخ[4]: (وهو من تمام معناه) فحينئذ يكون جملة اسميّة منصوبة المحلّ على الحاليّة من (شيء).[5]

أو كان المنادى **نكرة**[6]، **كقول الأعمى: يا رَجُلاً خُذْ بيدي**، فإنّ (رَجُلاً) هنا نكرة؛ لِعَدَم القصد إلى الواحد المُعَيَّن، بل إلى كلّ من يأخذ بيده، فهو المنادى هنا، وجه [النّصب في هذه الثّلاثة كونها مفاعيلَ لِـ(أدعو) أو (أُنادي) عند][7] بعض، وعند بعض آخر النّاصب فيها الحرف؛ لنيابته مناب الفعل، ويُؤيّده جوازُ الإمالة في حرف النّداء، فلولا أنّه نائب منابه لَمَا جاز فيه الإمالة التي

---

(1) ما بين المعقوفين ساقط من (ج).

(2) [الاسم] ساقطة من (ب).

(3) [الاسم] ساقطة من (د).

(4) يريد نسخ متن "المصباح".

(5) سبب تضعيفه أن تكون جملة (هو من تمام معناه) في محل النصب على الحالية من (شيء)؛ كون صاحب الحال وهو (شيء) نكرة، فلم يجز مجيء الحال من النكرة غالباً إلا بمسوغ من مسوغات الابتداء بها، فمن شروط صاحب الحال أن يكون معرفة، ويجوز مجيئه نكرة إذا كانت الحال جملة مقترنة بالواو، لذلك أورد جملة (وهو من تمام معناه) الموجودة في بعض نسخ المصباح، المستأنفة بواو الحال، وقال: '' فحينئذ يكون جملة اسميّة منصوبة المحلّ على الحاليّة من (شيء) ''؛ وذلك لأن وقوع الواو أول الجملة يؤكد أنها حال وليست صفة، إذ لا يصح الفصل بين الصفة والموصوف بالواو.

وللاطلاع على مواضع مجيء الحال نكرة يمكن الرجوع لهمع الهوامع 4: 21؛ والمعجم الوافي 354.

(6) يريد بالنكرة في هذا الموضع النكرة غير المقصودة.

(7) ما بين المعقوفين ساقط من (د).

لا سبيل للحروف إليها.[1]

وتَعَلُّقُ لام الجرّ بِـ(يَا) [؛ لِنيابته مناب الفعل في][2] نحو: يا لزيد، وهو لا يتعلّق إلا بالفعل أو بمعنى الفعل، ولذا زعم بعضهم أنّ فيه ضميراً.

---

(1) اختلف العلماء في مسألة الناصب للمنادى على مذاهب:

أ- مذهب الجمهور: أن المنادى مفعول به بفعل لازم الإضمـــار، وللزوم إضمـــاره أسباب: الاستغناء بظهور معناه، وقصد الإنشاء – وإظهار الفعل يوهم الإخبار – وكثرة الاستعمال، والتعويض منه بحرف النداء.

ويقدر بأنادي أو أدعو إنشاءً.

ب- وذهب بعضهم: إلى أن الناصب له معنوي، وهو القصد. ورُدّ بأنه لم يُعهد في عوامل النصب.

جـ- وذهب بعضهم: إلى أن الناصب له حرف النداء، ثم اختلفـــوا، فقيل: على سبيل النيابة، والعـــــوض عن الفعل، فهو على هذا مشبه بالمفعول به لا مفعـول به، وعليه الفارسي. ورُدّ بجواز حذف الحرف، والعـــرب لا تجمع بين العِوَض والمُعَوّض منه في الذِّكر ولا في الحذف.

وقيل: على أن حروف النداء أسماء أفعال بمعنى أدعوا، كـ(أف) بمعنى: أتضجر، وليس ثَمّ فعل مقدر.

ورُدّ بأنها لو كانت كذلك لتحملت الضمير، وكـــان يجـوز إتباعه، كما سمع في سائر أسماء الأفعال، ولاكتفي بها دون المنصوبات؛ لأنه فضلة، ولا قائل بأنها تستقل كلاماً.

وقيل: على أنها أفعال. ورُدّ بأنه كان يلزم اتصال الضميـــر معها كما يتصل بسائر العوامل، وقـــد قالوا: أيا إياك منفصلاً، ولم يقولوا: إياك، فدل على أن العامل محذوف.

د- وذهب بعضهم: إلى أن النداء منه ما هو خبر لا إنشاء، وهـــو النداء بصفة، نحـــو: يا فاسق، ويا فاضل؛ لاحتمال الصدق والكذب في تلك الصفة، ومنه ما هو إنشاء وهو النداء بغير صفة.

ينظر: همع الهوامع 3: 33 – 34.

(2) ما بين المعقوفين ساقط من (ج) و (د).

قال المصنّف: وأمّا المفردُ المعرفةُ فمضمومٌ في النداء نحو: يا زيدُ ويا رَجُلُ، ولكن محلّه النّصب ولذا جاز في صِفَتِه المُفردةَ وجهان: الرّفع والنّصب، نحو: يا زيدُ الظّريفُ والظريفَ، وكذا ما فيه الألِفُ واللام من المعطوفات نحو: يا زيدُ والحارِثُ والحارِثَ، وأمّا في صفته المُضافة فالنّصبُ لا غير نحو: يا زيدُ صاحِبَ عمرو.

*****

قال الشّارح: وأمّا المُنادى **المفردُ المعرفةُ فمضمومٌ** [أبداً][1]؛ لوقوعه موقع كافِ الخطاب في الإفراد والتّعريف كما مرّ.[2]

وأمّا المُضاف و المُضارع له فلَمْ يُبنيا لافتقاد علّةِ البناء فيهما، من حيث إنّهما لَمْ يقعا موقع كاف الخطاب في الإفراد، [أو][3] لأنّ المُضاف إليه بمنزلة التّنوين لمعاقبته إيّاه وهو عَلَم التّمكّن،

---

(1) [أبداً] ساقطة من (أ) و (ج) و (د).

(2) علّة بناء المنادى المفرد العلم وقوعه موقع المضمر؛ لأن المنادى مخاطب، وحق المخاطب أن يؤتى له بضمير، كضربتَ وضربتك، فكان حقه أن يقال: يا إيَّاك، ويا أنت، فوقع يا زيد موقعه، وهذا معنى قولهم: بُني لتضمنه معنى حرف الخطاب؛ لأنّه صار بمعنى (أنت) فإنّ كل منادى مخاطب، فلما لازم محله تضمن معنى الحرف، ولهذا صار معرفاً.

وحقيقة الأمر أن القول في بناء الاسم المنادى المفرد المعرفة مسألة خلافية بين النحاة البصريين والكوفيين من جهة، وبين أعلام تلك المدرستين من جهة أحرى، وبين بعض المتأخرين من جهة ثالثة.

فقد ذهب البصريون وعلى رأسهم سيبويه أنه مبني على الضم أو ما ناب عنه، في محل نصب.

وذهب أكثر الكوفيين إلى أنه معرب مرفوع بغير تنوين، ورفعه من غير تنوين ناشئ من فقدان رافعه؛ إذ يتعذر جرّه لئلا يشبه المضاف؛ ويتعذر نصبه لئلا يشبه الممنوع من الصرف.

وذهب الفرّاء من الكوفيين مذهب البصريين في أن المنادى المفرد المعرفة مبني على الضم. ويرى السيوطي أن المنادى المفرد المعرفة مما تأرجح بين البناء والإعراب.

وتجدر الإشارة إلى أن المنادى المفرد المعرفة يجوز فيه الضم والفتح في حالتين:

الأولى: إذا كان علماً مفرداً موصوفاً بابن أو ابنة متصلاً به مضافاً إلى علم، نحو: يا زيد بن عمرو.

والثانية: إذا كرر مضافاً، نحو: يا سَعْدُ سَعْدَ الأوس.

ينظر: تأصيل البناء 64؛ والبناء في اللغة العربية 284 – 285، 289.

(3) في (ج) و (د): و.

[فلا يجوز بناؤه مع ما هو بمنزلة عَلَم التّمكّن][1].

وأمّا النّكرة فلَمْ يُبن أيضاً لكون علّة البناء فيها مفقودة، حيث / 52 – ب / لَمْ يقع موقع كاف الخطاب في التّعريف.

مثال المنادى المفرد المعرفة **نحو: يا زيدُ ويا رجلُ**، وإنّما مثّل بمثالين للإشارة إلى أنّ المنادى المفرد المعرفة على نوعين:

الأوّل: ما كان معرفة قبل النّداء، [نحو: يا زيدُ][2].

والثّاني: ما كان معرفة [بعد النّداء][3]، نحو: يا رجلُ؛ فإنّــه غير معرفة قبل النّداء، وإنّما يُعرّف [به][4] لأنّك أقبلتَ بواحد مُعيّن من الجنس وخصّصتَه بالنّداء، فجرى مجرى أنْ تقول: الرّجل (بلام التّعريف) قاصداً واحداً بعينه، **ولكنّ محلّه** أي محلّ المنادى المفرد المعرفة: **النّصب؛ ولذا** – أي ولأجل أنّ محلّ المنادى المفرد المعرفة النّصب – **جاز في صفته المفردة وجهان: الرّفع** حملاً على اللفظ، **والنّصب** حملاً على المحلّ.[5]

والضّمير المجرور في: (صفته)، راجع إلى المنادى المفرد المعرفة، **نحو: (يا زيدُ الظّريفُ)** بالرّفع، **و(الظّريفَ)** بالنّصب.

وكذا جاز **فيما فيه (الألف واللام) من المعطوفات** الممتنعة دخــول (يا) عليه: الرّفــع حملاً على اللفظ، والنّصب حملاً علــى المحلّ، **نحــو: (يا زيدُ والحارثُ)** بالرّفع، **و(الحــارثَ)** بالنّصــب،

---

(1) ما بين المعقوفين ساقط من (ب).

(2) ما بين المعقوفين ساقط من (ج).

(3) في (ج) و (د): بالنداء.

(4) في (د): بـ(يا).

(5) محل المنادى هو النصـــــب دائماً، وما يبنى على الرفــع هو اللفظ فقط، لذلك يجوز في صفة المنادى المفرد المعرفة أن ترفع تبعاً للفظ المنادى المبني على الرفـــــــع، ويجــوز فيها النصب على محل المنادى الذي هو النصب دائماً. هذا في حال كانت التوابع غير مضافـــة، وإذا كانت التوابـــع مضافة إضافة لفظية كما في: يا زيد الحسن الوجه، فيجوز فيها الرفع والنصــب لأن إضافتها كلا إضافــة، أما إذا كانت التوابع مضافة إضافة معنوية، نحو: يا زيدُ ذا المال، فيجب نصبها، وابن الأنباري يجيز فيها الرفع أيضاً. بتصرف
ينظر: شرح الرضي على الكافية 1: 362 – 373.

وإنّما جاز في صفة المنادى والمعطوف عليه الرّفع حملاً على اللفظ وإنْ لَمْ يجز: ذهب أمسِ الدّابرِ بالجرّ، وهؤلاء الظّريفين؛ لأنّ الضّمّ لمّا كان مُطّـرداً في كلّ منادى مفـردٍ معرفةٍ، أشبَهَ في الظّاهر بما يرتفع بالفعل، نحـو: جاءني أحمد، فأُجيز الحمل على لفظه كمـا أُجيز في المُعْرَب، فلَمْ يجيز الحمـل على اللفظ في (أمـس)؛ لأنّ البناء على الكسر غير مُطّـرد في ما كان ظرفاً[1].

وأمّا في صفته المُضافة فيجوز فيها **النّصب لا غير**، أي: لا يجوز فيها غير النّصب، **نحو: يا زيدُ صاحبَ عمرٍو**؛ لأنّ المنادى إذا كان [مُضافاً][2] لَمْ يجز فيه إلا النّصب، فتابع المنادى إذا كان مُضافاً لَمْ يجز فيه إلا النّصب على سبيل الأولويّة.

واعلم أنّه لو قال بعد قولـه: (فـي صفته المُضافـة): إضافة [معنويّة][3]، لكان أجدر؛ لِئَلا ينتقض بمثل: الحَسَـن الوجه؛ فإنّه يجوز فيه الوجهان. وأيضاً لو قال: والمُشَبّه بـه، لكان أصـوب؛ ليشمُل مثل: يا زيد، وثلاثة وثلاثين، وسائر التّوابـع المُشَبّهة بالمُضاف؛ فإنّه ليس فيه إلا النّصب.

*****

قال المصنّف: ونحو: ويا أيُّها الرّجلُ، مثلُ: يا زيدُ الظّريفُ، وأيَّ: منادى مفردٌ معرفةٌ، والرَّجُل: صفةٌ له، والهاءُ مقحمةٌ للتّنبيه إلا أنّه لا يجوز فيه إلا الرّفع. ولا يدْخُل (يا) على ما فيه الألِفُ واللّامُ إلّا على اسم الله تعالى وحدَه نحو: يا الله.

*****

قال الشّارح: ويا أيّها الرّجلُ، فإنّه / 53 – أ / **مثل: يا زيدُ الظّريف**، في كونه صفة، **(أيّ) منادى مفرد معرفة**؛ فلهـذا بُني علـى الضّمّ، **والرّجل صفة له** أي لِـ(أيّ)، **و(الهاء) مقحمة للتّنبيه** علـى أنّ المنـادى ما بعدهـا، أو لأنّ [أيّا][4] ملازم للإضافـة، فأتَوا بـ(ها) لتكون كالعـوض

---

(1) في (ب) و (ج) و (د): ما كان ظرفاً مثلاً.

(2) [مضافاً] ساقطة من (ج) و (د).

(3) في (ج) و (د): حقيقية.

(4) في (ج): ها.

من المُضاف إليه.[1]

قوله: **إلا أنّه لا يجوز فيه** – أي: في الرّجل – **إلا الرّفــع**، استثناء من قوله: (ويا أيّها الرَجُلُ مثل: يا زيدُ الظّريف)، وإنّما لا يجوز فيه غيرُ الرّفع، وإنْ كان فــي (يا زيد الظّريف) جائزاً غير الرّفع؛ لأنّ (أيّا) وإنْ كان منادى صورة إلا أنّه هــو المقصـــود بالنّداء، وإنّما جاؤوا بـ(أي) ليكون وصلة إلــى نداء ما فيـــه (الألف واللام)؛ لِكراهتهــم الجمــع بين التّخصيص بالنّــداء ولام التّعريف.

ولا يدخل (يا) على ما فيه – أي على الاسم [أي][2] في ذلك الاسم – (**الألِفُ واللّامُ**)؛ لِمَا مَرّ قُبيل هذا، **إلا على اسمِ الله وحدَهُ**، هذا استثناء من قوله: (ولا تدخل (يا) على ما فيه الألف واللام)، أي: يجوز دخول (يا) على اسم الله وحده، وإنْ كان غير جائز في غيره؛ إمّا لأنّ (الألف واللام) ههنا عوض عن محذوف مع كثرة الاستعمال؛ وإمّا لكراهتهم إطلاق الاسم المبهم على الله تعالى؛ وإمّا لأنّ إطلاق الأسمـاء على الله موقـوف على الإذن الشّرعي، ولَمْ يجـيء إذنٌ في إطلاق (أي) على الله تعالى.[3]

---

(1) قال سيبويه: '' إنما جاءوا بـ(يا أيها) ليصلوا إلى نداء الذي فيه الألف واللام ''.

ينظر: الكتاب 2: 106.

إذا نودي (أي) وجب بناؤها على الضــم، وإيلاؤها هاء التنبيه إما عوضـــاً من مضافها المحذوف، أو تأكيداً لمعنى النداء. ووصفها إما بذي (أل) الجنسية مرفوعاً، نحـــو: يا أيها الإنسان، يا أيها النبي. وقيل إنه عطف بيان لا وصف، قاله ابن السيد؛ لأنه ليس مشتقاً.

وقيل: إنه يجوز نصبه، قاله المازني، حملاً على موضـــع (أي). ورُدّ بأن الحمــل على الموضــع إنما يكون بعد تمام الكلام، والنداء لم يتم بـ(يا أيّها) فلم يجز الحمل علـــى موضعها، وبأن المقصـــود بالنداء هو الرجل، وهو مفرد. وإنما أتي بـ(أي) ليتوصل بها إلى ندائه، ومن ثم زعم ملك النحـــاة أبو نزار: أنه مبني، وأن اللام فيه بدل من (يا).

ولا يجوز الوصف بما فيه (أل) التي للعهد، أو التي للغلبة، أو التي للّمح، ولا ما فيه (أل) من مثنى أو مجموع كان علماً قبل دخولها، فلا يقال: يا أيها الزيدان، ولا يا أيها الزيدون.

ينظر: شرح التسهيل لابن مالك 3: 399؛ وهمع الهوامع 3: 49 – 50.

(2) [أي] ساقطة من (ج) و (د).

(3) لا يجوز الجمع بين حرف النداء و(أل) في غير اسم الله تعالى، وما سمـــي به من الجمـل، إلا في ضرورة =

وأمّا قوله:

مِنْ أجْلِكِ يَا الّتي [تَيَّمْتُ][1] قَلْبِي [وَأَنْتِ بَخِيلَةٌ بِالْوَصْلِ عَنِّي][2]. [3]

[قوله: يتّمتُ، من تتمّة الحب، أي: بعده وذلّه، ويقال: بخل عليه بكذا، أي: ظنّ، والمعنى: أنت مبعدة للوصل عني. شاذ؛ لفقد أحد المعنيين في لام التي للتعريف وهو الخلافة عن شيء.][4]

= الشعر كقوله:

فَيَا الغُلامَانِ اللّذَانِ فَرَّا إيَّاكُمَا أنْ تُعْقِبَانَا شَرَّا

وأما مع اسم الله تعالى ومحكي الجمل فيجوز، فتقول: يا أله، بقطع الهمزة ووصلها، وتقول فيمن اسمه (الرجلُ منطلقٌ): يا الرجلُ منطلقٌ أقبلْ.

وذكر سيبويه بأن علة جواز دخول (يا) على اسم الله للزوم (أل) فيه، بأن أصل لفظ الجلالة: إله، ولما أدخل فيه الألف واللام، حذفوا الألف وصارت الألف واللام خلفاً منها، فصار كأن الألف واللام فيه بمنزلة الألف واللام التي من نفس الكلمة.

ينظر: الكتاب 2: 195؛ وشرح ابن عقيل 2: 264 – 265.

(1) في نسخ المخطوط: يتمت، والأولى ما أثبته.

(2) ما بين المعقوفين ساقط من (ج) و (د).

(3) البيت من الوافر، ولا يعلم قائله. وقد روي أيضاً: فديتك، محل (من أجلك)، و (بالود)، محل (بالوصل).

والبيت من شواهد: الكتاب 2: 197؛ والمقتضب 4: 241؛ و أسرار العربية 230؛ والإنصاف في مسائل الخلاف 1: 287؛ وشرح المفصل لابن يعيش 2: 9؛ وشرح التسهيل لابن مالك 3: 399؛ وشرح عمدة الحافظ 1: 299؛ وشرح الرضي على الكافية 1: 383؛ ولسان العرب 13: 68؛ وخزانة الأدب 2: 293؛ وتاج العروس 10: 322، 460؛ والدرر 1: 385.

قوله: تيمت، أي: ذللت واستعبدت.

الشاهد فيه قوله: يا التي، حيث جمع بين حرف النداء و (أل)، تشبيهاً بقولهم: يا الله، للزوم الألف واللام، ضرورة ولا يجوز ذلك في الكلام.

(4) ما بين المعقوفين ساقط من (ب) و (ج) و (د).

قال المصنّف: فإنْ وصفتَ المضموم بـ(ابن) وهو بين العَلَمَين بَنَيتَ المنادى مع الابن على الفتح نحو: يا زيدَ بنَ عمرو، وإذا لَمْ يقع بين العَلَمَين كان كسائر الأسماء المُضافة نحو: يا زيدُ ابنَ أخينا.

*****

قال الشّارح: وإنْ وَصَفْتَ المضموم بـ(ابن) وهو – أي: ابن – **بَيْنَ عَلَمَين بَنَيْتَ المُنادى مع (ابن) على الفتح**[1]، وإنْ كان الأصل أنْ يُبنى على الضّمّ؛ لأنّه منادى مفرد معرفة، وتنصب الثّاني؛ لأنّه صفة مُضافة؛ لأنّهما بمنزلة شيء واحد كَحَضرَمَوت؛ وذلك لأنّ الابن لا ينفكّ من الأب، كما أنّه لا ينفكّ من كونه ابناً فكان صفة لازمة له، والصّفة والموصوف بمنزلة شيء واحد في المعنى، وإذا تنزّلا منزلة شيء واحد أتبعت حركة [الدال][2] حركةَ (ابن).[3]

فإنْ قيل: لِمَ لَمْ يفعل الأمر بالعكس ؟

والجواب عنه: إنّما لم ينعكس؛ لأنّ الحركة التي استحقها الابن حالة الانفراد كانت إعرابية وهي النّصب / 53 – ب / لأنّه مُضاف، وحركة المنادى الضّم وهي بنائيّة، وإتباع [الحركة البنائيّة على][4] الحركة الإعرابيّة أوْلى من العكس؛ لأنّ الحركة الإعرابيّة أقوى، [هكذا قال

---

(1) إذا كان المنادى علماً موصوفاً بـ(ابن) متصل مضاف إلى علم نحو: يا زيد بن عمرو، جاز في المنادى مع الضم الفتح إتباعاً لحركة (ابن) إذ بينهما ساكن.

واختلف في الأجود، فقال المبرد: الضم لأنه الأصل. وقال ابن كيسان: الفتح لأنه الأكثر في كلام العرب.

فإن كان مما يقدر فيه الحركة نحو: يا عيسى بن مريم، فقال ابن مالك: يتعين تقدير الضمة، ولا ينوي بدلها فتحة، إذ لا فائدة في ذلك. وأجاز الفراء تقدير الضمة والفتحة.

ينظر: شرح الألفية لابن الناظم 221؛ وهمع الهوامع 3: 53.

(2) في (أ): المنادى.

(3) وعلى هذا الرأي اقتصر الفخر الرازي تبعاً للشيخ عبد القاهر، في جعل فتحة المنادى وفتحة (ابن) على تركيب الصفة مع الموصوف وجعلهما شيئاً واحداً كـ(خمسة عشر).

ينظر: شرح التصريح 2: 216.

(4) ما بين المعقوفين ساقط من (ب).

الأكثرون][1].

وقال بعضهم[2]: إنّ فيه نظراً لكون الفتحة في نون (ابن) في قولنا: يا زيدُ بنَ عمرو، حركة إعراب، والحركة في دال (زيد) حركة إتباع، بدليل أنّ سيبويه[3] شبّه (يا زيدُ بن عمرٍو) بـ(امرئ، وابنمٍ)، في كون حركة الهمزة [من (امرئ)][4] حركة إعراب، وحركة الرّاء حركة الإتباع، كذلك يكون حركة نون (ابن) حركة إعراب، وحركة آخر المنادى حركة إتباع.

ولا يُوجِبُ جعلُ (الابن) مع المنادى شيئاً واحداً أنْ يكـون (الابن) مبنيّاً؛ لأنّ الاسمين إذا جُعِـلا [اسماً][5] واحداً لَمْ يُبن منهما إلا الاسم الأوّل إذا عري الثّاني عن المقارنة للحرف، كما في نحو: بعلبك.

وإذا عرفتَ ما ذكرنا من المذهبين فلك أنْ تحمل قوله: بَنَيْتَ المنادى مع (الابن) على الفتح، على ما عليه الأكثرون من بنائهما على الفتح وهذا ظاهر، وأن تحمل ذلك على ما عليه الأقلّون من أنّ المنادى مبني على الفتح فقط، وحينئذ كان تقدير الكلام: بَنَيْتَ المنادى حال كونه مقارناً بالابن الذي بين علمين.

اِعلم أنّ قوله: (بابن) متعلّق بقولـــه: (وإنْ وَصَفتَ)، وقولـــه: (وهو بين عَلَمَين) جملة اسميــة في

---

(1) ما بين المعقوفين من ص 278 إلى هنا ساقط من (ج).

(2) وعلى هذا الرأي اقتصر ابن مالك في "التسهيل"، فـــي جعــل فتحة المنادى على الإتباع لفتحة (ابن)، قال: '' ويجوز فتح ذي الصفة الظاهرة إتباعاً إن كـان علماً ووُصف بـ(ابن) متصل مضاف إلى عَلَم، لا إن وصـف بغيره، خلافاً للكوفيين، وربما ضُم الابن إتباعاً ''.
ينظر: تسهيل الفوائد 180.

(3) قال سيبويه في باب: ما يكون الاسم والصفـة فيــه بمنزلة اسم واحد: '' ينضم فيه قبل الحرف المرفوع حرف، وينكســـر فيه قبل الحرف المجرور الذي ينضم قبل المرفــوع، وينفتح فيه قبل المنصوب ذلك الحرف، وهو (ابنمٌ) و (امرؤٌ)، فإن جررت قلت: فـــي ابنمٍ، وامرئٍ، وإن نصبــت قلت: ابنماً وامرأً، وإن رفعت قلت: ابنمٌ وامرؤٌ. ومثل ذلك قولك: يا زيدَ ابنَ عمرٍو ''.
ينظر: الكتاب 2: 203.

(4) ما بين المعقوفين ساقط من (ب).

(5) [اسماً] ساقطة من (أ) و (ب).

محل النّصب على الحاليّة من (ابن)، وقوله: (بَنَيْتَ) جزاء لقوله: (وإنْ وَصَفتَ).

مثال الابن الذي كان بين علمين **نحو: يا زيدُ بنَ عمرٍو**.

وإذا لَمْ يَقَع – أي: الابن – **بَيْنَ عَلَمَيْن، كانَ** أي: الابن غير الواقع بين علمين، **كسائرِ الأسماءِ المُضافةِ** التي كانت صفة للمنادى، أي كما تكون الأسماء المُضافة إذا كانت صفة له منصوبة، كذلك يكون الابن غير الواقع بين علمين منصوباً، مثال الابن غير الواقع بين علمين **نحو: يا زيدُ ابنَ أخينا،** [ويا رَجُل ابن عمرٍو][1]، / 45 – أ / ويا رَجُل ابن أخينا.

واعلم أنّ ثبوت التّنوين في اللّفظ، والألف في الخطّ متلازمان، وكذلك حذفهما.[2]

---

(1) ما بين المعقوفين ساقط من (ج).

(2) إذا وقع الابن بين علمين في غير النداء وكان صفة لما قبله، كان الحكم في أن يحذف التنوين من الموصوف لفظاً، والألف من الابن خطاً، كما في النداء، تقول: جاءني زيدُ بن عمرو، بحذف تنوين (زيد)، ويجوز ثبوته في الضرورة كقوله:

جَارِيَةٌ مِنْ قَيْسِ بْنِ ثَعْلَبَهْ تَزَوَّجَتْ شَيْخاً غَلِيْظِ الرَّقَبَهْ

وإن كان الابن خبراً انعكس الحكم فينون المخبر عنه وتكتب (ألف) ابن خطاً، تقول: زيدٌ ابن عمرٍو، بتنوين (زيد)، وكذا إن لم يقع الابن بين علمين، تقول: جاءني زيدٌ ابن أخينا، بتنوين (زيد) وإثبات ألف (ابن) خطاً، فالحكم المذكور متعلق بشرطين: أن يقع الابن بين علمين، وأن يكون الابن صفة للعلم الذي قبله، فمتى زال أحد الشرطين عاد الاسم إلى أصله من التنوين. قاله الفخر الرازي وغيره.

ينظر: شرح التصريح 2: 219 – 220؛ وهمع الهوامع 3: 55 – 56.

[الاستغاثة]

قال المصنّف: وتلحقُ المنادى (اللّامُ) الجارّةُ مفتوحة للاستغاثةِ نحو: يا لَلّهِ للمسلمين، أو للتّعجّب نحو: يا لَلماء، ويا لَلدّراهم، وإنّما فُتِحَتِ فَرْقاً بين المَدْعُوِّ والمَدْعُوِّ إليه، وقولُهم: يا لِلبهيتةِ بِالكسر، على تركِ المَدْعُوِّ.

*****

قال الشارح: وتَلْحَقُ المُنادى (اللامُ) الجارّةُ حال كونها **مفتوحة للاستغاثةِ**[1]، **نحو:** ((**يا لَلّهِ للمسلمين**))[2]، **أو** تلحق (اللام) الجارّة مفتوحة **للتّعجب، نحو: يا لَلماءِ،** فكأنّك قد أبصرتَ ماءً فأعجبك، فتناديه وتقول له: تعال حتّى نراك، فإنّك عجيب الشّأن ولا يعرفك [كلّ أحد][3].

و ((**يا لَلدّواهِي**)) الدّواهي: جمع داهية، وهـــي العقوبة والشِّدّة[4]، **وإنّما فُتِحَتِ** اللّامُ مع المدعوِّ – أي مع المُستغاث – مع إنّها جارّة، واللام الجارّة إذا دخلــتْ على المُظهَر وجب كسرها نحو: [يا][5] لِزيدٍ؛ **فرقاً بين المَدْعُوِّ والمَدْعُوِّ إليه،** لا يُقال لِمَ لَمْ يُعكس ؟ مع إنّه لو عُكِس حصل الفرق بينهما؛ لأنّا نقول: إنّه محمول على المُضمَر، أي علـــى كاف الخطاب لكونه واقعاً موقعـــه، وفتح (اللام) الجارّة إذا دخلت على المُضمَر نحو: لَكَ، وَلَهُ، فلمّا فُتِحَتْ مع المدعوِّ تعيّن كســـرها

---

(1) الاستغاثة: من الغَوث وهو النصر والعون، يقول الواقــع فـــــي بلية: أغِثني، أي: فرّج عني، وغَوّث الرجل واستغاث: صاح وا غوثاه، واستغاثني فلان فأغثتُه.

ينظر: لسان العرب: مادة: غوث.

والاستغاثة: طلب الانخراط في سلك البعض والنجاة عما ابتلي به البعض الآخر.

ينظر: الكليات 114.

(2) قاله عمر بن الخطاب – ﷺ – عندما طعنه أبو لؤلؤة المجـوسي، وإنما أعرب مع كونه منادى مفرداً معرفة؛ لأن تركيبه مع (اللام) أعطاه شبهاً بالمضاف.

ينظر: المقتضب 4: 254؛ وشرح جمل الزجاجي 2: 214؛ وشرح الأشموني 2: 164.

(3) ما بين المعقوفين ساقط من (ج).

(4) دواهي الدهر: ما يصيب الناس من عظيم نُوَبِه.

ينظر: لسان العرب (دها).

(5) [يا] ساقطة من (ب) و (ج) و (د).

مع المدعوِّ إليه.[1]

فإنْ قيل: إنّ ما ذكرتم من أنّ (اللام) مع المدعوِّ مفتوحة لكونه محمولاً على المُضمَر منقوض بقولهم: ((يا لِلبهيتةِ))[2] بكسر (اللام)، وأجاب عنه بقوله: [**وقولهم:** ((**يا لِلبهيتةِ**)) **بالكسر**][3] – أي بكسر اللام – **على ترك المَدْعُوِّ**، والمعنى: يا لَلقوم لِلبهيتة، أي: احضروها وشاهدوها.

---

(1) تكون اللام مع المستغاث مفتوحة، فتقول: يا لَلناس، ويا لَلّه. وتكون اللام مع المستغاث إليه مكسورة، تقول: يا لِلعجب، أي: يا قوم تعالوا إلى العجب، فالتقدير: يا قوم لِلعجب أدعو، وإنما كسروا لام المستغاث إليه، كما كسروا مع كل ظاهر. وأما لام المستغاث فإنها فتحت على الأصل فهي تفتح مع المضمر، تقول: هذا له، وهذا لك.

واختلف في السبب الموجب لفتح (لام) المستغاث به، فمنهم من قال: إنها فتحت تفرقة بينها وبين (لام) المستغاث من أجله، واستدل على ذلك بأنك إذا عطفت على المستغاث به نحو: يا لَزيدٍ ولِبكرٍ، كسرت (لام) المعطوف؛ لأنه قد زال اللبس، ومن ذلك قول الشاعر:

يَبكيكَ ناءٍ بعيدُ الدارِ مغتربٌ يا لَلكهول ولِلشُّبّانِ للعَجَبِ

بكسر (لام): وللشبان.

ومنهم من قال: إنما فتحت (اللام) مع المستغاث به لأنه قد وقع موقع المضمر، فكما أن المضمر إذا دخلت عليه (اللام) فتحت معه نحو: (لَك) و(لَهُ)، فكذلك هذا.

ينظر: المقتضب 4: 254؛ وشرح جمل الزجاجي 2: 210 – 211.

(2) هو مثل يضرب عند المقالة يُرمى صاحبها بالكذب، واللام مفتوحة للتعجب، فإذا كسرت فهي للاستغاثة. والبهيتة: البهتان، والبهتان: افتراء، وباهته إذا استقبله بأمر يقذفه به وهو منه بريء لا يعلمه فيبهت منه، وبَهَتُّ الرجلَ إذا قابلته بالكذب. والعرب تقول: يا لَلعضيهة، ويا لَلأفيكة، ويا لَلبهيتة، وفي (اللام) التي فيها وجهان: فإن أردت الاستغاثة نصبتها، وإن أردت أن تدعوا إليها بمعنى التعجب منها كسرتها.

ينظر: مجمع الأمثال 2: 412؛ لسان العرب: مادة: بهت، لوم.

(3) ما بين المعقوفين مطموس في (د).

[الترخيم]

قال المصنّف: ويُرخّمُ المُنادى إذا كان مُفرداً، عَلَمَاً، زائداً على ثلاثةِ أحرفٍ نحو: يا حارِ، ويا سَعِي، ويا مَرْوَا، ويا مَنْصُ في: يا حارثُ، ويا سعيدُ، ويا مروانُ، ومنصورُ، إلا ما في آخره تاءُ التّأنيثِ فإنّه لا يشترط فيه الزّيادة على الثّلاثة والعَلَميّة نحو: يا ثُب أقبِلْ أو أقبِلي، على اختلاف المَعْنَيَيْنِ.

*****

قال الشّارح: ويُرَخَّمُ المنادى: اعلَم أنّ التّرخيم حذف آخر الكلمة على سبيل الاعتباط، والاعتباط أنْ يُنحرُ البعير من غير علّة[1]، وهو مأخوذ من قولك: رَخَّمْتُ الشّيء إذا سهّلته، فسُمّي هذا ترخيماً لأنّه تخفيف للّفظ وتسهيله[2]، وليس سوى هذا علّة تقتضي أنْ تحذف آخر الكلمة، وإنّما اختصّ التّرخيم بالمنادى؛ إذ النّداء إنّما يكون لأمرٍ مُهِمّ، فالمنــادى يُؤذِنُ بالتّرخيم [أنّ ذلك الأمر مِمّا لا يقبلُ التّوقف حتّى يُتم الكلمة، وترخيم][3] المُنادى غير [جائز][4] على الإطلاق؛ بل **إذا كان** المنادى **مُفرداً**، واحترز به / 54 – ب / عن المنادى المُضاف والمُشبَّه به لأنّهما لا يُرَخّمان؛ لأنّهما لو رُخِّما فلا يخلو إمّا أنْ يُرَخَّم [المُضاف أو][5] المُضاف إليه لا سبيل إلى شيء منهما، أمّا إلى الأوّل؛ فلِئَلا يقع التّرخيم في وسط [الكلمة؛ لأنّ المُضاف والمُضاف إليه بمنزلة كلمة واحدة][6]، وأمّا إلى الثّاني؛ فلِئَلا يلزم ترخيم ما ليس بمنادى.

---

(1) عَبَطَ الذبيحة يَعْبِطُها: نحرها من غير علة، وهي سمينة فتية فهو عبيط.

ينظر: القاموس المحيط: مادة: عبط.

(2) رَخُمَ رَخَامة فهو رَخِيم: لان وسهــل، ومنه الترخيــم في الأسماء؛ لأنهم إنما يحذفون أواخرها ليسهلوا النطق بها، وقيل الترخيم: الحذف، ومنه ترخيم الاســـم في النداء، وهو أن يحذف من آخره حرف أو أكثر، كقولك إذا ناديت حرثاً: يا حَرِ، ومالكاً: يا مَالِ، سمي ترخيماً لتليين المنادى صوته بحذف الحرف.

ينظر: لسان العرب: مادة: رخم.

(3) ما بين المعقوفين ساقط من (ج).

(4) في (أ): جارٍ.

(5) ما بين المعقوفين ساقط من (ج).

(6) ما بين المعقوفين ساقط من (ج).

وعن الجملة لأنّها لا تُرَخّم؛ لكونها محكيّة على حالها.

وعن المُستغاث والمندوب لأنّهما لا يُرَخَّمان؛ لأنّ المطلوب فيهما مَدّ الصّوت وتطويل [الكلام][1]، والتّرخيم يُنافي ذلك.

وإذا كان المنادى مُفرداً عَلَماً، حال كون ذلك العَلَم **زائداً على ثلاثةِ أحرفٍ**، أمّا اشتراط العَلَم؛ فلكثرته وشهرته في كلامهم في النّداء فناسب التّخفيف، وأمّا اشتراط كون ذلك العَلَم زائداً على ثلاثة أحرف؛ فلأنّ الثّلاثة أقلّ الأصول وأعدلها، فالحذف إجحاف وإخراج له عن الاعتدال[2]، أو لأنّ المقصود من التّرخيم التّخفيف[3]، والثّلاثي في غاية الخفّة، فالمستوجب للتّخفيف هو الزائد على ثلاثة[4].

واحترز بقوله: (زائداً على ثلاثة أحرف) عن نحو: حَسَنٍ و بَكرٍ؛ فإنّهما لا يُرَخَّمان عند البصريين[5] لِمَا مَرّ.

وأمّا عند الكوفيين[6] يجوز ترخيم الاسم الثّلاثي إذا كان وسطه مُتحرِّكاً؛ لوجود نظيره في الأسماء

---

(1) [الكلام] ساقطة من (ب) و (ج) و (د).

(2) في (ج): عن الاعتدال، أي عن الأصول.

(3) في (أ): التخفيف خروج الثنائي.

(4) في (ج) و (د): ثلاثة أحرف.

(5) ذهب البصريون إلى أن ترخيم ما كان على ثلاثة أحرف لا يجـــوز بحال، وإليه ذهب الكسائي من الكوفيين.
وحجتهم في ذلك بأن الترخيم يدخل علـــى الاسـم المنادى إذا كثرت حروفه طلباً للتخفيف، والاسم الثلاثي في غاية الخفة، فلا يحتمل الحذف؛ إذ لو خفف بحذف آخره لكان ذلك يؤدي إلى الإجحاف به.
ينظر: الإنصاف في مسائل الخلاف 1: 304 – 306.

(6) ذهب الكوفيون إلى جواز ترخيم الاسم الثلاثي إذا كان أوسطـــه متحركاً، وذلك نحو قولك في (عُنُق): يا عُنُ، وفـي (حَجَر): يا حَجَ، وفـي (كَتِف): يا كَتِ، وذهـــب بعضـهم إلى أن الترخيم يجـــوز في الأسمـاء على الإطلاق.
وحجتهم في جواز ترخيم ما كان على ثلاثة أحرف إذا كان أوسطـه متحركاً لأن في الأسماء ما يماثله نحو: يَدٍ ودَمٍ، والأصل في (يَد): يَدَيٌ، وفي (دَم): دَمَوٌ فـي أحد القولين، إلا أنهـــم استثقلوا الحركة على حرف العلة فيهما، فحذفوه طلباً للتخفيف، فبقيت: يد ودم.=

المعرفة نحو: يَدٍ، ودَمٍ، أو لأنّ الحركة تنزل بمنزلة الحرف الرّابع بدليل اعتبارها في منع الصّرف، وهذا ضعيف، أمّا الأوّل؛ فلأنّ تلك الأسماء إنّما حذفت لامَاتُها لاستثقال الحركة عليها، وأمّا الثّاني؛ فلأنّ جعل حركة الأوسط بمنزلة الحرف الرّابع غير مُطّرد في كلّ مكان، وإلا لكان (هُدَبِدٌ)[1] و (عُلَبِطٌ)[2] المحذوفان من (هُدَابِدٌ) و (عُلابِطٌ) خماسيّاً. / 55 – أ /

واعلم أنّه لو قال بعد قوله (زائداً على ثلاثة أحرف): غير مُبْهَم، ولا مُصَغَّر، ولا مُضْمَر لَكان أصوَب؛ لأنّها لا تُرخّم وإنْ زاد على ثلاثة أحرف؛ لأنّه ضَعُف بالإبهام فلا يُزال ضُعْفها بالحذف.

مثال ترخيم المُنادى إذا كان مفرداً عَلَماً زائداً على ثلاثة أحرف نحو: **يا حارِ، ويا مَرْوَ، ويا سَعِي،** [ويا أسْمَ،][3] **ويا مَنْصُو، في: حارِث، وسعيد،** [وأسماء،][4] **ومروان، ومنصور.**[5]

= وإنما لم يجز عندهم ترخيم ما كان الأوسط منه ساكناً نحو: زيد وعمرو؛ لأنه إذا حذف الحرف الأخير وجب حذف الحرف الساكن الذي قبله، فيبقى الاسم على حرف واحد، وذلك لا نظير له في كلامهم، بخلاف ما إذا كان أوسطه متحركاً.

ينظر: الإنصاف في مسائل الخلاف 1: 304 – 306.

(1) الهُدَبِدُ والهُدابِدُ: اللبن الخاثر جداً، ولبن هُدَبِدٌ وفُدَفِدٌ: وهو الحامض الخاثر، وهو أيضاً عَمَش يكون في العينين، وقيل الهُدَبِدُ: الخَفَشُ، وقيل: هو ضعف البصر.

ينظر: لسان العرب: مادة: هدبد.

(2) عُلَبِطٌ: غنم عُلَبِطة، ورجل عُلَبِطٌ وعُلابِطٌ: ضخم عظيم، وقيل: كل غليظ عُلَبِطٌ. وكل ذلك محذوف من (فُعالِل) وليس بأصل؛ لأنه لا تتوالى أربع حركات في كلمة واحدة. والعُلَبِطُ والعُلابِطُ: القطيع من الغنم.

ينظر: لسان العرب: مادة: علبط.

(3) ما بين المعقوفين ساقط من (ج) و (د).

(4) ما بين المعقوفين ساقط من (ج) و (د).

(5) شروط ترخيم المنادى خمسة، أربعة منها عدمية متعينة، وهي: ألا يكون مضافاً ولا مضارعاً له، وألا يكون مستغاثاً ، ولا يكون مندوباً، ولا يكون جملة، والشرط الأخير ثبوتي غير متعين، بل هو أحد شرطين: أحدهما كونه علماً زائداً على ثلاثة أحرف، والثاني كونه بتاء تأنيث.

ينظر: شرح الرضي على الكافية 1: 394.

واعلم أنّ التّرخيم على ثلاثة أضرب:

الأوّل: حذف حرفين، والثّاني: حذف شطر الكلمة، والثّالث: حذف حرف واحد. أمّا الأوّل: فإنّه فيما إذا كان في آخر الاسم حرفان [زائدان][1] زيدا معاً في حكم الزّيادة الواحدة، كما في ألف التّأنيث الممدودة، نحو: أسماء، وحمراء، وصحراء.

وكما فيه الألف والنّون المزيدتان، نحو: عثمان، ومروان، وسكران.[2]

وكما فيه ياء النّسبة، نحو: كوفيّ، وبصريّ، [وهنديّ][3].

وكما فيه علامة التّثنية والجمع، نحو: زَيدَينِ، وزَيدِينَ، فيحذف فيها حرفان للتّرخيم لأنّهما بمنزلة حرف واحد، لكن بشرط أنْ يَبقى الاسم بعد الحذف على ثلاثة أحرف، وهذا احتراز عن مثل: يدين ودمين.

وفيما إذا كان [قبل][4] آخر الاسم مَدّة، بشرط أنْ يكون الاسم أكثر من أربعة أحرف قبل الحذف، نحو: منصور، فإنّه نحذف منه حرفان أيضاً [كما في المذكورات][5]، أمّا (الرّاء)؛ فلأنّه في آخر الاسم والتّرخيم واجب في آخــره، وأما (الواو)؛ فلأنّه حرف علّة زائد، وحرف العلّة الزّائد أولى [وأحرى][6] بالحذف.

وإنّما قُلنا: بشــرط أنْ يكون الاسم أكثر من أربعـة أحـرف قبل الحذف؛ للاحتراز من أنْ يكـــون

---

(1) [زائدان] ساقطة من (د).

(2) يحذف حرفان من الاسم المرخم إذا كان ما قبل الحرف الأخير من أحـــرف اللين، ساكناً، زائداً، مكملاً أربعة فصاعداً، وقبله حركة من جنسه لفظاً أو تقديراً، فيقـال في منصـــــور، ومسكيــن، ومروان، وأسماء، وزيدان، وزيدون، وهندات، أعلاماً: يا منص، ويا مسك، ويا مرو، ويا أسم، ويا زيد، ويا هند.
ينظر: أوضح المسالك 4: 62؛ وشرح التصريح 2: 257؛ وهمع الهوامع 3: 84.

(3) ما بين المعقوفين ساقط من (ج).

(4) [قبل] ساقطة من (ج).

(5) ما بين المعقوفين ساقط من (ب) و (ج) و (د).

(6) ما بين المعقوفين ساقط من (ج) و (د).

على أربعة أحرف قبل الحذف، نحو: ثمود، وسعيد، فإنّه لا يُحذف فيهما الحرفان؛ لِئلا يلزم الإجحاف في الكلمة للتّرخيم الذي هو لمطلق التّخفيف.

والمُراد بالمَـدّة حرف زائد من حروف المَـدّ السّاكن / 55 – ب / في الأصل، ولهذا حذف حرفان[1] من نحو: منصورٍ، وعمّارٍ، ولم يحذف حرفان من نحو: مُختار؛ بل يُقال في ترخيمه: يا مُختا، إذ (الألف) ليست بمدّة بالتّفسير المذكور؛ لأنّ (الألف) غير زائد بل بدل عن (ياء) متحركة في الأصل، إذ أصله (مُختَير).[2]

وأمّـا الثّانـي: فإنّه فيما إذا كـان المنـادى مُركّباً، نحـو: بعلبك، وحضرمـوت، فإنّـه يحـذف[3] الاسم الأخير، [إذ الاسم الأخير][4] بمنزلة تاء التّأنيـث [في نحو: قائمة، وكما يحذف تاء التّأنيث][5] [كذلك يحذف الاسم الأخير ههنا.[6]

---

(1) في (ب): حذف حرفان للترخيم.

(2) أصل (مُختار): مُختَير، بفتح الياء أو كسرها، فلما تحركـــت وانفتح ما قبلها قلبت ألفاً، والمنقلب عن الأصل أصل. وأجاز الأخفش أن يقال في ترخيمه: يا مُخْتَ، بحذف الألف مع الآخر نظراً إلى الحالة الراهنة.

ينظر: شرح التصريح 2: 259.

(3) في (ب): فإنه يحذف للترخيم.

(4) ما بين المعقوفين ساقط من (ب) و (د).

(5) ما بين المعقوفين ساقط من (ب).

(6) في ترخيم المركب مسائل:

الأولى: اختلف في ترخيم المركب تركيب مزج، فالجمهـور علـى جوازه مطلقاً، ومنع أكثر الكوفيين ترخيم ما آخره (ويه).

قال أبو حيان: الذي أذهب إليه أنه لا يجوز ترخيم المركـب تركيـب مزج؛ لأن فيه ثلاث لغات: البناء وينبغي أن لا يرخم على هذه؛ لأنه مبني لا بسبب النـداء كحذام، والإضافة، وقد منـع البصريون ترخيم المضاف، ومنع الصرف. وينبغي ألا يجوز ترخيمه لأنّـه لم يحفظ عن العـرب في شيء من كلامهم. قال: ولم تعتمد النحاة في ترخيمه على سماع، إنما قالـوه بالقياس من جهـة أن الاسم الثاني منه يشبه تاء التأنيث، فعومل معاملتها بالحذف في الترخيم، قال: ولكونـه غير مسموع اختلفوا في كيفية ترخيمـه؛ فقال البصريون كلهم بحذف الثاني منه، فيقال في (حضرموت) وخمسة عشر، وسيبويه: يا حضرَ، ويا خمسةَ، ويا سيبَ.

ومنع ذلك ابن كيسان؛ لأنه يلتبس بالمفردات، وقال: يحذف منـه حـرف أو حرفان، فيقال: يا حضرمَ في =

وأمّا الثّالث: فإنّه فيما إذا كان المنادى غير ما يحذف][1] الاسم الأخير، نحو: يا حارِ، فيحذف فيه حرف واحد [وهو (الثّاء) في (حارث) عملاً بالأصل؛ لأنّ الأصل فيه حذفُ حرف واحد][2]، والزّيادة بسبب العارض والعارض مفقود، وهذا تحقيق باب التّرخيم.

قوله: **إلا ما في آخره تاء التّأنيث**، استثناء من قوله: عَلَماً زائداً على ثلاثة أحرف، أي يُشترط في ترخيم المنادى العَلَميّة والزّيادة على الثّلاثة، إلا في اسم يكون في آخره تاء التّأنيث، **فإنه** – أي: الشّأن – **لا يُشتَرَط فيه** – أي: فيما آخره تاء التّأنيث – **الزّيادة على الثّلاثة والعَلَميّة**، [وإنّما لَمْ يشترط هذان الشّرطان][3]؛ لأنّ اشتراط الزّيادة على الثّلاثة كان للهرب من إخلال

= حضرموت، ويا بعلبَ في بعلبك، لأن ذلك أدل على المحذوف من حذف الثاني كله. وأجاب الأولون عن اللبس بأنه يزول بالانتظار، فيتعين إذا خيف.

وقال الفراء فيما آخره (ويه): لا يحذف منه إلا الهاء خاصة. ثم تقلب الياء ألفاً، فيقال في سيبويه: يا سيبوا.

الثانية: إذا سمي باثني عشر، واثنتي عشرة، رخم بحذف العَجُز، وتحذف منه الألف أيضاً، فيقال: يا اثنَ، ويا اثنةَ، كما يقال في ترخيمهما لو لم يركبا، وهذا بناء على أن المركب من العدد إذا سمي به يجوز ترخيمه وهو مذهب البصريين، ومنع منه الفراء.

الثالثة: ما سمي به من الجملة كـ(تأبط شراً)، في ترخيمه خلاف:

فذهب أكثر النحويين إلى المنع، وابن مالك إلى الجواز، ونقله عن سيبويه فيقال في تأبط بحذف الثاني. وقال أبو حيان: هذا النقل عن سيبويه خطأ، فإن سيبويه نص على المنع.

الرابعة: لا يستثنى من العلم المفرد شيء عند الجمهور، واستثنى الجرمي مسألة: طامر بن طامر – كناية عمن لا يعرف ولا يعرف أبوه – فلم يجز ترخيمه؛ لأنه كناية عن اسمه. ورد بأنهم رخموا (فلاناً)، سمع: يا فلا تعال، وهو أيضاً كناية. وأجيب بأن (فلاناً) كناية عن الأعلام، فرخم كما يرخم العلم، وطامر بن طامر كناية عن مجهول، لا عن علم.

واستثنى الكوفيون ما سمي به من مثنى، وجمع تصحيح، فمنعوا ترخيمه، والبصريون جوزوه بحذف العلامة والنون.

ينظر: همع الهوامع 3: 82 – 84.

(1) ما بين المعقوفين من ص 287 إلى هنا ساقط من (د).

(2) ما بين المعقوفين ساقط من (د).

(3) ما بين المعقوفين ساقط من (ب) و (ج) و (د).

الكلمة بالتّرخيم بحذف [(التّاء)، وهـــي زائدة، فلا يلزم من ذهاب الزّائد إخلال الكلمة، فإنّ اشتراط][1] العَلَميّة كان لاستدعائها التّخفيف، [وتاء التّأنيث قد خَلَفَتْها لأنّها زائدة، وهي مستدعية بالتّخفيف][2] لثقلها، مثال الاسم الذي كان في آخره تاء التّأنيث **نحو: يا ثبَ أقبلِ أو أقبلي** في (ثبَة) **على اختلاف المعنيين،** معناه لو أردتَ بـ(ثبَة) العلم قُلتَ: أقبلِ، ولو أردتَ اسم جنس قُلتَ: أقبلي.[3]

---

(1) ما بين المعقوفين ساقط من (ب).

(2) ما بين المعقوفين ساقط من (ب).

(3) إذا لم يكن المنادى موصوفاً بالزيادة على الثلاثة، فالشـــرط كونه بتاء تأنيث، نحو: شاة وثبة، فإنه يرخم وإن لم يكن علماً، ولا زائداً على الثلاثة؛ وذلك لأن وضـــع (التاء) على الزوال وعـــدم اللزوم، كما في باب ما لا ينصرف، فيكفيه أدنى مقتض للسقوط، فكيف إذا وقع موقعاً يكثر فيه سقوط الحرف الأصلي.

وإنما لم يبالَ ببقاء نحو: ثبة وشاة، بعد الترخيم علـــى حرفين؛ لأن بقاءه كذلك ليـــس لأجل الترخيم؛ بل مع (التاء) أيضاً كان ناقصاً عن الثلاثة، إذ (التاء) كلمـــة أخرى لكنهـا امتزجـت بما قبلها بحيث صارت معتقب الإعراب.

ولو اعتبرنا سد التاء مسد لام الكلمة بكونه معتقب الإعراب، قلنا: لما كـــان بناؤه على عدم اللزوم، لم يكترث بما يصير إليه حال الكلمة بعده، والدليل علـى عدم لزومه، حذفه في جمع السلامة، نحـــــو: عرفات، وتقديره في نحو: الدار والشمس، وليس لألفي التأنيث هذه الأحوال.

ينظر: شرح الرضي على الكافية 1: 397 – 398.

[الاستثناء]

قال المصنّف: والسّابع (إلا) في الاستثناء: وهو إخراجُ الشّيء من حكمٍ دخلَ فيه غيرُه، والمُستثنى ينتصبُ في الكلامِ الموجَبِ التّامّ: وهو ما ليس بنفيٍ ولا نهيٍ ولا استفهام، وكذا إذا تَقَدّمَ المُستثنى على المُستثنى منه، أو انقطعَ عنه نحو: جاءني القومُ إلا زيداً، وما جاءني إلا زيداً أحَدٌ، وما جاءني أحَدٌ إلا حِمَاراً. وفي غير الموجب التّامّ يجوز فيه النّصبُ والبَدَلُ وهو الفصيح. وفي النّاقص يكون (إلا) فيه لَغْوَاً، تقول: ما جاءني أحدٌ إلا زيدٌ، وإلا زيداً، وما جاءني إلا زيدٌ، وما رأيتُ إلا زيداً، وما مررتُ إلا بزيدٍ.

*****

قال الشّارح: والسّابع (إلا) في الاستثناء: الاستثناء [استفعال][1] من الثّني وهو الصّرف، يُقال: ثنى عِنَانِ الدّابة أي صرفها[2]؛ سُمي لأنّ المُستثنى مصروف عن حكم الأوّل / 56 – أ /، أو مِنْ ثَنَّيتُهُ أي ضاعفتُه، يسمى به لأنّ الحكم ضُوعِفَ فيه، إذ معنى (جاءني القومُ إلا زيداً): جاءني القومُ وما جاءني زيدٌ.

وهو – أي الاستثناء – **إخراج الشّيء من حكمٍ دخل فيه** – أي في ذلك الحكم – **غيره** أي غير ذلك الشّيء، وإنّما قال: من حكم دخل فيه غيره، ولَمْ يقُل: من حكم دخل فيه هو وغيره؛ لأنّ هذا لا يتناول المنقطع، لأنّك إذا قُلتَ: جاءني القومُ إلا حِمَاراً، كنتَ مُخرِجاً للحمار عن حكم دخل فيه غيره [، لا من حكم دخل فيه هو و غيره][3]؛ لأنّ الحمار غير داخل في المجيء.[4]

---

(1) في (ب): مشتق.

(2) ثَنَى الشيء ثنياً: رد بعضه علـى بعض، والثّني واحـد أثناء الشيء أي: تضاعيفه، وثنيته: صرفته عن حاجته، واستثنيت الشيء من الشيء: حاشيته.

ينظر: لسان العرب: مادة: ثني.

(3) ما بين المعقوفين ساقط من (ج).

(4) عَرَّفَ العلماء الاستثناء عدة تعريفات تنصب كلها في إطار واحد، نذكر منها:

الاستثناء: صرف اللفظ عن عمومه بإخراج المُستثني من أن يتناوله الأول.

أو هو: المخرج تحقيقاً أو تقديراً من مذكور أو متروك بـ(إلا) أو ما في معناها بشرط الفائدة.

أو هو: الإخراج بـ(إلا) أو إحدى أخواتها لما كان داخلاً أو منزلاً منزلة الداخل. =

اِعلم أنّ قوله: وهو [– أي الاستثناء –][1] مبتدأ، وخبره (إخراج الشّيء)، وهو – أي (الإخراج) – مصدر مضاف إلى المفعول وذكر الفاعل متروك، أي: إخراجك شيئاً، قوله: من حكم، [متعلّق بالإخراج، وقوله: دخل فيه غيره، جملة فعليّة مجرورة المحلّ على الوصفيّة لقوله: من حكم.

و][2] في هذا المقام اعتراض قويٌّ، وبيانه أنّك إذا قُلتَ: جاءني القومُ إلا زيداً، فـ(زيد) لا يخلو من أنْ يكون داخلاً في القوم أو لا، فإنْ كان الأوّل يلزم التّناقض؛ لأنّ نسبة المجيء قد لزمت لـ(زيد) بمُجرّد قولك: جاءني القوم؛ لأنّه منهم، [فإذا أخرجتَه منهم][3] بعد ذلك بـ(إلا زيداً) فقد نفيت المجيء [عنه، فصار المجيء][4] مُثبتاً له ومنفيّاً عنه، وما هذا إلا تناقض محض وهو باطل؛ لأنّ التّنزيل مشتمل عليه، كقوله تعالى: ﴿ فَلَبِثَ فِيهِمْ أَلْفَ سَنَةٍ إِلَّا خَمْسِينَ عَامًا ﴾[5]، فإنّه إذا

= أو هو: إخراج الشيء من الشيء لولا الإخراج لوجب الدخول فيه، وهذا يتناول المتصل حقيقة، ويتناول المنفصل حكماً فقط.

أو هو: إيراد لفظ يقتضي رفع ما يوجبه عموم اللفظ، أو رفع ما يوجبه اللفظ.

قال ابن يعيش في "شرح المفصل": '' وحقيقته تخصيص صفة عامة، فكل استثناء تخصيص، وليس كل تخصيص استثناء، فإذا قلت: قام القوم إلا زيداً، تبين بقولك:(إلا زيداً) أنه لم يكن داخلاً تحت الصدر، إنما ذكرت الكل وأنت تريد بعض مدلوله مجازاً، وهذا معنى قول النحويين: الاستثناء إخراج بعض من كل، أي إخراجه من أن يتناوله الصدر، فـ(إلا) تخرج الثاني مما دخل في الأول، فهي شبه حرف النفي، فقولنا: قام القوم إلا زيداً، بمنزلة: قام القوم لا زيد ''.

ينظر: شرح المفصل لابن يعيش 2: 75 – 76؛ والتسهيل 101؛ والتعريفات 23؛ وشرح الأشموني 1: 390؛ والكليات 91.

(1) ما بين المعقوفين ساقط من (ب) و (ج) و (د).

(2) ما بين المعقوفين ساقط من (ب) و (ج).

(3) ما بين المعقوفين ساقط من (ج).

(4) ما بين المعقوفين ساقط من (ج).

(5) العنكبوت: 14.

أُريد بـ(ألف سنة) على انفراد جميع [مدلولها فقد أخبر بأنّه لبث الجميع][1]، فيستحيـل أنْ يخرج منه شيء؛ لأنّه يؤدي إلـى أنْ يكون اللّبثُ أقل من ألف، وقد علـم أنّه لبث ألفاً، وإنْ كان الثّاني لزم خرق إجماع أهل اللّغة؛ لانعقـاد إجماعهم على أنّ الاستثناء المتّصـل إخراج ما بعد (إلا) عمّا قبله.

والجواب عنه: إنّ المستثنى منه مُراد به الجميع بالنّظر إلى المفردات من غير حكم بالإسناد، فإذا أخرج منه المستثنى على التّحقق يحكم [بالإسناد؛ إذ لا يحكم][2]على كلام متكلم بالإسناد إلا بعد تمامه، فلا يلزم التّناقض؛ لأنّ دخول المسـتثنى في المسـتثنى منه ثم إخراجه بـِ(إلا) إنّما كان قبل إسـناد الفعل إليه، فقولنـا: ما جاءني القـومُ إلا زيداً، بمنزلة: / 56 – ب / [القوم][3] المُخرَج عنهم زيدٌ جاءني، والتّناقض إنّما يلزم أنْ لو كان الإخراج بعد الحكم بالإسناد وليس كذلك؛ لأنّ الحكم بالإسناد بعد كمال فهم المفردات وتمامها، كما يُحكَم في بدل البعض والاشتمال، مثلاً لو قلتَ: ضربتُ زيداً رأسَهُ، أخبرت عن إيقاع الضّرب من غير تخصيص جزء منه، فلو حكمتَ بتمام الإسناد قبل ذلك الرّأس ناقضتَ، إلا أنّك لم تحكم به إلا بعد تمامه بالرّأس.[4]

والمستثنى ينتصـب فـي الكلام الموجب التّام، وهـو – أي الكلام الموجب – **ما ليس بنفيٍ، ولا نهيٍ، ولا استفهامٍ**، فإنّك إذا قلـتَ: جاءني القـومُ، فقد حكمتَ بوجود المجيء وأوْجَبْتَهُ فيكـون

---

(1) ما بين المعقوفين ساقط من (ج).

(2) ما بين المعقوفين ساقط من (ج).

(3) [القوم] ساقطة من (ج).

(4) قال سيبويه: '' وإنما جاز: ما أتاني القـومُ إلا أبـوك؛ لأنّه يحسـن لك أن تقول: ما أتاني إلا أبوك، فالمبدل إنما يجيء أبداً كأنه لم يذكر قبله شيء لأنك تخلي له الفعل وتجعله مكان الأول ''.

ينظر: الكتاب 2: 331

وقال المبرد: '' تقول: ما جاءني أحدٌ إلا زيدٌ، فتجعـل (زيد) بدلاً مـن أحـد، فيصير التقدير: ما جاءني إلا زيد؛ لأن البدل يحل محل المبدل منه. ألا ترى أن قولك: مررت بأخيك زيد، إنما هـو بمنزلة قولك: مررت بزيد؛ لأنك لما رفعت الأخ قام (زيد) مقامه، فعلـى هذا قلت: ما جاءني أحد إلا زيد. فإن قال قائل: فمـا بال (زيد) موجباً، و(أحد) كان منفياً، ألا حل محله ؟

قيل: قد حل محله في العامل، و (إلا) لها معناها ''.

ينظر: المقتضب 4: 394 – 395.

الكلام موجَباً، واحترز به عن غير الموجَب؛ فإنّه [يجوز فيه][1] غير النّصب كما سيجيء.

وإنّما كان الاستفهام بمنزلة النّفي والنّهي؛ لأنّ (مِنْ) التي لاستغراق الجنس كما تُزاد فيهما تزاد فيه أيضاً، نحو قوله تعالى: ﴿ هَلْ مِنْ خَالِقٍ غَيْرُ اللَّهِ ﴾[2].

وإنّما يجب [النّصب][3] في الكلام الموجَب؛ لعدم جواز الإبدال فيه، لأنّ [البدل][4] يقوم مقام المُبدل منه وعمل فيه عامله فصار قولنا: جاءني القومُ إلا زيداً، بمنزلة: جاءني إلا زيد، فيلزم مجيء جميع العالم سِوى (زيد)، وهو مُحال.[5]

واعلم أنّ قوله: (والمستثنى ينتصب في الكلام الموجب)، ليس جارياً على الإطلاق؛ [لأنّه قد لا يجوز النّصب في الكلام الموجب][6]، نحو: جاءني القومُ غيرَ زيدٍ، وسِوى زيدٍ، [فالأولى][7] أنْ يقول: والمستثنى بعد (إلا) ينتصب في الكلام الموجَب؛ لِئلا ينتقض به.

وكذا يجب نصب المستثنى **إذا تقدّم** على المستثنى منه؛ لعدم جواز البدل فيه لأنّ البدل لكونه من

---

(1) ما بين المعقوفين ساقط من (ج).

(2) فاطر: 3.

(3) [النصب] ساقطة من (د).

(4) [البدل] ساقطة من (د).

(5) قال سيبويه: '' أتاني القومُ إلا أباك، ومررتُ بالقوم إلا أباك، والقوم فيها إلا أباك، وانتصب الأب إذ لم يكن داخلاً فيما دخل فيه قبله ولم يكن صفة، وكان العامل فيه ما قبله من الكلام؛ كما أن الدرهم ليس بصفة للعشرين ولا محمول على ما حُملت عليه وعمل فيها. وإنما منع الأب أن يكون بدلاً من (القوم) أنك لو قلت: أتاني إلا أبوك، كان محالاً ''.

ينظر: الكتاب 2: 331.

وقال المبرد: '' ولو قلت: جاءني إخوتك إلا زيداً، لم يجز إلا النصب؛ لأنك لو حذفت الإخوة بطل الكلام، وذلك أنه كان يكون: جاءني إلا زيد. فلا يقع الاستثناء على شيء، فمن ثم بطل لفظ (إلا) من النصب لفساد البدل ''.

ينظر: المقتضب 4: 395.

(6) ما بين المعقوفين ساقط من (ب).

(7) في (أ): فالصواب.

التّوابع لا يتقدّم على المبدل منه.

وكذا يجب نصب المستثنى إذا تقدّم المستثنى على [صفة][1] المستثنى منه عند المازنيّ[2]، نحو: ما جاءني أحدٌ إلا زيداً خيرٌ منك، فإنّ (إلا زيداً) مستثنى مقدّم على الصّفة وهي (خيرٌ منك)

---

(1) [صفة] ساقطة من (ج).

(2) هو بكر بن محمد بن بقية المعروف بالمازنيّ، توفي سنة (247 هـ)، من علماء البصرة الأجلاء، كان إماماً في العربية متسعاً في الرواية، برع في الأدب وحذق في الجدل والحجاج، روى عن أبي عبيدة والأصمعي وأبي زيد، وروى عنه المبرد والفضل وجماعة، من تصانيفه: علل النحو، والتصريف، والديباج، وما تلحن فيه العامة، والعروض، والقوافي.

ينظر: سير أعلام النبلاء 10: 198 – 199؛ والبلغة 93 – 94؛ وبغية الوعاة 1: 463 – 466؛ وشذرات الذهب 3: 216 – 218.

اختلف النقل عن المازني، فالمشهور عنه موافقة سيبويه، ونقل ابن عصفور عنه: أنه يختار النصب ولا يوجبه، لأن المبدل منه منوي الطرح، فلا ينبغي أن يوصف بعد ذلك. ونقل عنه أيضاً أنه يوجب النصب ويمنع الإبدال، فحصل عنه ثلاثة أقوال.

وقال المبرد في "المقتضب": '' وكان المازني يختار النصب ويقول: إذا أبدلت من الشيء فقد اطرحته من لفظي، وإن كان في المعنى موجوداً، فكيف أنعت ما قد سقط ؟ ''.

قال ابن مالك في "شرح التسهيل": '' وإذا توسط المستثنى بين المستثنى منه وصفته نحو: ما فيها أحد إلا زيد خير من عمرو، فالإتباع عند سيبويه والمبرد أولى من النصب. ومذهب المازني عكس ذلك ''.

وقال الأزهري في "شرح التصريح": '' ولا يترجح النصب على الإتباع لتأخر صفة المستثنى منه عن المستثنى نحو: ما فيها رجلٌ إلا أخوك صالحٌ، خلافاً للمازني، فإنه قال: إذا تأخرت صفة المستثنى منه عن المستثنى فإنه يُختار النصب، فتقول: ما فيها رجلٌ إلا أخاك صالح، فـ(رجل) مبتدأ تقدم خبره في المجرور قبله، و(صالح) نعت (رجل) المستثنى منه، و(أخاك) منصوب على الاستثناء، مقدم على صفة المستثنى منه، والأصل: ما فيها رجل صالحٌ إلا أخاك. ونقل عن ابن الخباز في النهاية عن المازني أنه يوجب النصب، وأنّه ينزل التقديم على الصفة منزلة التقديم على الموصوف؛ لأن المبدل منه يلغى في بعض الوجوه، والموصوف مرعي الجانب فتدافعا. والصواب ما نقله الموضح عنه فقد قال أبو حيان: إن ما نقله صاحب النهاية عن المازني غلط ''.

ينظر: المقتضب 4: 399؛ وشرح التسهيل لابن مالك 2: 672؛ وشرح التصريح 1: 545؛ وهمع الهوامع 3: 257 – 258.

/ 57 – أ /، وإنّما يجب النّصب عنده؛ لأنّ الصّفة كالجزء من الموصوف، فكان تقديم المستثنى على صفة المستثنى [منه][1] كتقديمه عليه فيجب نصبه. وأمّا عند سيبويه[2] فيجوز الاستثناء، ويختار البدل؛ لأنّه في كلام تام غير موجَب، لأنّ الموصوف والصّفة بمنزلة شيء واحد، وكان تأخير المستثنى [عن الموصوف][3] بمنزلة تأخره عن صفة [المستثنى منه][4] لأنّ الصّفة كالعدم؛ إذ المقصود هو الموصوف وهو متأخر عنه. وعند المبرد[5] الاستثناء والبدل سواء.

أو انقطع المستثنى **عنه** – أي عن المستثنى منه – فحينئذ يجب نصب المستثنى؛ لأنّ البدل الغلط لا يجيء في كلام الفصحاء إذا لم يكمن المراد منه [علّة][6] التّفنن في الكلام، وأورد اللّف والنّشر على التّرتيب لأنّه ذكر أولاً الكلام الموجَب، ثم ذكر تقديم المستثنى على المستثنى منه، ثم ذكر المنقطع، فأورد مثال الأوّل بقوله: **نحو: جاءني القومُ إلا زيداً**، ومثال الثّاني بقوله: و**ما جاءني إلا زيداً أحدٌ**، ومثال الثّالث بقوله: **وما جاءني أحدٌ إلا حِمَاراً**.

---

(1) [منه] ساقطة من (د).

(2) قال في "الكتاب": '' فإن قلت: ما أتاني أحدٌ إلا أبوك خيرٌ من زيدٍ، وما مررت بأحدٍ إلا عمرٌو خيرٍ من زيدٍ، وما مررت بأحدٍ إلا عمرٍو خيرٍ من زيدٍ، كان الرفع والجر جائزين، وحسن البدل لأنك قد شغلت الرافع والجار، ثم أبدلته من المرفوع والمجرور، ثم وصفت بعد ذلك ''.

ينظر: الكتاب 2: 336.

(3) ما بين المعقوفين ساقط من (أ).

(4) ما بين المعقوفين ساقط من (أ) و (ب).

(5) قال: '' تقول: ما جاءني أحد إلا زيد خيرٌ منك، التقدير: ما جاءني أحد خير منك إلا زيد. فأنت في هذا مخير: إن شئت نصبت زيداً؛ لأن الأول بمنزلة المتأخر لتأخر نعته، فلم تقدم المستثنى لتبدله من شيء لم يتم إذا كان لا يعرف إلا بوصفه فقد صار صفة بمنزلة ما هو موصول به". ثم قال: "وأما من أبدل منه فيقول: الوصف تابع مستغنى عنه، وإنما أبدل من الموصوف لا من وصفه، وليس المبدل منه بمنزلة ما ليس في الكلام إنما أبدلت للتبيين، ولم تقل إنّه نعت؛ لأنّه جوهر لا ينعت به". ثم قال: "والكلام عندي قول سيبويه؛ لأن الكلام إنما يراد لمعناه ''.

ينظر: المقتضب 4: 399 – 400.

(6) [علّة] ساقطة من (ج) و (د).

وأمّا المستثنى إذا كان **في غير الموجب التّام** فإنّه **يجوز فيه النّصب** على الاستثناء **والبدل،** والمراد بالتّام ما يكون المستثنى منه مذكوراً، واحترز بغير الموجب عن الموجب فإنّه لا يجوز فيه إلا النّصب كما عرفتَ، وبالتّام عن غير الموجب غير التّام فإنّه لا يجوز فيه النّصب والبدل؛ بل هو مُعرب على حسب اقتضاء العامل.

فإنْ قيل: إنّ (أبى القومُ عن القيام إلا [زيداً][1]) كلام غير موجب لثبوت النّفي فيه؛ لأنّ (أبى) يدلّ على النّفي، وتامّ؛ لأنّ المستثنى منه [مذكور فيه][2] مع إنّهم لم يجوّزوا فيه البدل.

والجواب عنه أنْ يُقال: لا نسلم أنّهم لم يجوّزوا البدل فيه، ولئن سلمنا ذلك لكن لا نسلم أنّه غير موجَب؛ لأنّ المراد بالنّفي ما حصل بأداة النّفي وليس كذلك هاهنا.

والبدل **هو الفصيح**؛ إذ فيه كون حركة المستثنى وفق حركة المستثنى منه، نحو: [ما][3] جاءني أحدٌ إلا زيدٌ، برفعهما بخلاف النّصب / 57 – ب / على الاستثناء، ولا شكّ أنّ سلوك طريق الموافقة أولى، فيكون البدل هو الفصيح.

وهاهنا قد ترك قيوداً أخَر، وينبغي أنْ يقول هكذا: وفي المستثنى المتّصل في غير الموجب التّام، الواقع بعد (إلا)، [غير مقدّم][4] وغير مردود به الكلام، يتضمّن الاستثناء، وغير متراخٍ عن المستثنى منه.[5]

---

(1) في (ب): عمراً.

(2) في نسخ المخطوط: فيه مذكور.

(3) [ما] ساقطة من (ج) و (د).

(4) ما بين المعقوفين ساقط من (د).

(5) زعم بعض النحويين أن الإتباع يختص بما يكون به المستثنى مفرداً، وقد رد عليه سيبويه بقوله تعالى: ﴿ وَلَمْ يَكُنْ لَهُمْ شُهَدَاءُ إِلَّا أَنْفُسُهُمْ ﴾ [النور: 6] فـ(شهداء) جمع، وقد أبدل منه.

وشرط بعض القدماء للإتباع عدم صلاحية المستثنى منه للإيجاب كأحد ونحوه، ورُدّ بالسماع، قال تعالى: ﴿ مَا فَعَلُوهُ إِلَّا قَلِيلاً مِنْهُمْ ﴾ [النساء: 66].

وشرط الفراء لجواز النصب فيما اختير فيه الإتباع أن يكون المستثنى منه معرفة، ورُدّ بالسماع، قال تعالى: ﴿ وَلَا يَلْتَفِتْ مِنْكُمْ أَحَدٌ إِلَّا امْرَأَتَكَ ﴾ [هود: 81] فيمن نصب، وحكى سيبويه: ما مررت بأحدٍ إلا زيداً، =

واحترزنا بالقيد الأوّل عن المستثنى الواقع بعد (سِوى)، و(ما عدا)، و(ما خلا)؛ فإنّه لا يجوز فيه البدل أيضاً.

وبالثّاني عمّا وقع قبل المستثنى منه؛ فإنّه لا يجوز فيه البدل أيضاً.

وبالثّالث عن نحو: ما قامَ القومُ إلا زيداً، رداً به قول من قال: قامَ القومُ إلا زيداً؛ فإنّ النّصب هنا المختار دون البدل [لقصد التّطابق بين الكلامين.

وبالرّابع من نحـو: ما جاءني أحدٌ حين كنتَ جالساً هاهنا إلا زيداً، فإنّ البدل][1] [فيه غير مختار؛ لأنّـه][2] إنّمـا كـان مختاراً لقصد التّطابق بين المسـتثنى وبين المسـتثنى منه فـي الإعـراب، ومع التّراخـي لا يظهـر التّطـابق، كـذا اعترض عليـه صاحب "لـبّ [الألباب"][3]

= وما أتاني أحد إلا زيداً.

واختار ابن مالك النصب في المتراخي، نحـو: ما ثبت أحد فـي الحرب ثابتاً نفع الناس إلا زيداً، ولا تنزل على أحد من بني تميم إن وافَيتَهم إلا قيسـاً. قال: لأنّـه قد ضعـف التشاكل بالبدل لطول الفصل بين البدل والمبدل منه. قال ابو حيان: وهذا الذي ذكره لم يذكره أصحابنا.

واختار ابن مالك أيضاً النصب فيما رد به كلام تضمن الاستثناء، كقـول القائل: قاموا إلا زيداً، وأنت تعلم أن الأمر بخلافه فتقول: ما قام القوم إلا زيداً، فتنصب ولا ترفع؛ لأنه غير مستقل، والبدل في حكم الاستقلال.

قال أبو حيان: وهذا أيضاً لم يذكره أصحابنا إلا أن ابن عصفور حكى نحوه عن ابن السراج، ورده.

ينظر: ارتشاف الضرب 3: 1507 – 1508؛ وهمع الهوامع 3: 254 – 255.

(1) ما بين المعقوفين ساقط من (ب).

(2) ما بين المعقوفين ساقط من (ج).

(3) في (ج) و (د): اللباب.

هو شرح "لب اللباب" لنقـره كـار (ت 776 هـ)، وهـو شـرح علـى كتاب "لب الألباب في علم الإعراب" للإسفراييني، في النحو، وما زال الكتـاب مخطوطاً بحسـب ما ذكرته الكتب المختصة بهذا الجانب، منه نسخة في مغنيسا (الرقم 2471)، كتب سنة 857، وسمي في شستربتي (4140) العباب.

قال فيه النقره كار: '' فإن لب الألباب لا يخفـى على ذوي الألباب أنه كثير الفوائد، جـم العوائد، صغير الحجم، وجيز النظم، مشتمل على دقائق الأسـرار العربية، منطـو على المباحث التي هـي مفاتيح العلوم الأدبية، ولم يشرحه أحد من فضلاء الدهر وعلماء العصر... الخ ''.

أوّله: '' الحمد لله قاشع غمام الغموم، وقاصع هماء الهمـوم... الخ ''. ألّفه للوزير فخـر الدين أبي طالب =

السيّـدُ عبد الله التّواب[1]، هذا في غير الموجب التّام.

وأمّا في غير [الموجب][2] **النّاقص** فالشّأن أنْ **يكون (إلا) فيه لغواً** في اللّفظ لا في المعنى؛ لأنّها ناقضة لنفي ما سبق، ويُعرب على حسب اقتضاء العامل، **تقول** في غير الموجب التّام: **[ما جاءني أحدٌ إلا زيدٌ**، بالرّفع، **وإلا زيداً**، بالنّصب.

وتقول في غير الموجب النّاقص][3]: **ما جاءني إلا زيدٌ**، بالرّفع على الفاعليّة لِـ(جاءَ)، **وما رأيتُ إلا زيداً**، بالنّصب على المفعوليّة لـ(رأيتُ)، **وما مررتُ إلا بزيدٍ**، بالجرّ بحرف الجرّ.

= العلوي، وهو أول شرح علـــى ما فهم من عبارة الشارح. وعلق السيد أحمــد بن عبدالله القريمي حاشية على شرح نقره كار.

ينظر: كشف الظنون 2: 1545؛ وهدية العارفين 1: 467؛ والأعلام 4: 126 – 127 .

(1) هو عبدالله بن محمد بن أحمد الحسينيّ النيسابـوريّ، جمال الدين، توفـــي سنة (776هـ)، المعروف بنُقْره كار وتعني: صانع الفضة، وينعت بالشريف، عالم بالعربيــة وأصول الفقه، حنفي، ولـــي التدريس بحلب، وأقـــام بدمشق مدة وبالقاهرة مثلها. له من التصانيف: شـــرح تلخيص المفتاح في المعانـي والبيان، وشـــرح الشافية لابن الحاجب في التصريف، وشرح التسهيل في النحو، وشـــرح المنار للنسفي فـــي الأصول، وشرح التنقيح في أصول الفقه.

ينظر: بغية الوعاة 2: 70؛ وشـذرات الذهب 8: 418؛ وهدية العارفين 1:467؛ والأعـلام 4: 126 – 127.

(2) [الموجب] ساقطة من (ب).

(3) ما بين المعقوفين ساقط من (ج) و (د).

قال المصنّف: وحُكمُ (غير) كحكم الاسم الواقع بعد (إلا) تقولُ: جاءني القومُ غيرَ زيدٍ، وما جاءني غيرَ زيدٍ أحدٌ، وما جاءني أحدٌ غيرَ حمارٍ، وما جاءني غيرُ زيدٍ، وما رأيتُ غيرَ زيدٍ، وما مررتُ بغيرِ زيدٍ، ومثلُه (سِوى).

*****

قال الشّارح: وحكم (غير) [كحكم][1] الاسم الواقع بعد (إلا) على التّفصيل المذكور، **تقول** في الكلام الموجَب [التّام][2]: **جاءني القومُ غيرَ زيدٍ، [ما جاءني غيرَ زيدٍ أحدٌ، وما جاءني أحدٌ غيرَ حِمار]**[3]، بالنّصب كما ينصب الاسم الواقع بعد (إلا) في الكلام الموجَب [التّام][4].[5]

---

(1) [كحكم] ساقطة من (د).

(2) [التام] ساقطة من (ج) و (د).

(3) في (ب): ومثال المستثنى المقدم نحو: ما جاءني غيرَ زيدٍ أحدٌ، ومثال المستثنى المنقطع نحو: ما جاءني أحد غيرَ حمارٍ. وفي (د): وتقول في تقديم المستثنى على المستثنى منه: ما جاءني غيرَ زيدٍ أحدٌ بالنصب، وتقول في المنقطع: وما جاءني أحدٌ غيرَ حِمار بالنصب.

(4) [التام] ساقطة من (ج).

(5) في مسألة نصب (غير) كالاسم المستثنى بـ(إلا) أحكام، وهي كالتالي:

أ- يجب نصب (غير) كالاسم المستثنى بـ(إلا) في أربع مسائل:

الأولى: إذا كان الكلام موجباً تاماً، كما في نحو: قاموا غيرَ زيدٍ.

والثانية: إذا كان الاستثناء منقطعاً، ولم يمكن تسليط العامل على المستثنى، كما في نحو: ما نفع هذا المالُ غيرَ الضررِ. عند الجميع في المسألتين.

والثالثة: إذا كان الاستثناء منقطعاً، وأمكن تسليط العامل على المستثنى، كما في نحو: ما فيها أحدٌ غيرَ حمارٍ. عند الحجازيين.

والرابعة: إذا تقدم المستثنى على المستثنى منه – عند الأكثر – في نحو: ما فيها غيرَ زيدٍ أحدٌ.

ب- ويترجح نصبها في مسألتين:

إحداهما: عند قوم من الكوفيين والبغداديين، في نحو هذا المثال المتقدم وهو: ما فيها غيرَ زيدٍ أحدٌ.

والثانية: عند تميم، في الاستثناء المنقطع الذي يمكن فيه تسليط العامل على المستثنى، نحو: ما فيها أحدٌ غيرَ حمارٍ.

جـ- ويضعف نصبها في مسألة واحدة: وهي ما إذا كان الكلام تاماً غير موجب، نحو: ما قاموا غيرَ زيدٍ.=

وتقول في غير الموجب التّام: **ما جاءني أحدٌ غيرُ زيدٍ** (بالرّفع)، وغيرَ زيدٍ (بالنّصب) كما يكون الاسم الواقع بعد (إلا) كذلك في غير الموجب / 58 – أ / التّام.

وتقول في غير الموجب النّاقص: ما جاءني غيرُ زيدٍ، بالرّفع كما يرتفع الاسم الواقع بعد (إلا) فيه، [**وما رأيتُ غيرَ زيدٍ**][1] [بالنّصب، **وما مررتُ بغيرِ زيدٍ**، بالجرِّ][2].

ومِثلُهُ أي مثل (غيرٍ) (**سِوى**) بالكسر مقصوراً [في أنّه يُستثنى به][3]، ويجوز فيه الضّم والفتح[4]، وكذا (سِواء) بالكسر ممدودة، ويجوز فيه الفتح، ولَمْ يرد فيه الضّم.[5]

وإعرابهما النّصب دائماً على الظّرف، وبيان ظرفيّتهما أنّ العرب تجري [الظّروف المعنويّة

= ينظر: شرح التصريح 1: 556 – 557.

(1) ما بين المعقوفين ساقط من (د).

(2) ما بين المعقوفين ساقط من (ب) و (د).

(3) ما بين المعقوفين ساقط من (د).

(4) في (د): ويجوز فيه الفتح والضم فإنّه بمعنى الغير في أنه يستثنى به.

(5) قال أبو حيان: '' و(سوى) بكسر السين وضمها مقصورتين، وبفتح السين وكسرها ممدودتين، ويُستثنى بها في الاتصال والانقطاع، وكونها ظرفاً كالمجمع عليه، إلا ما ذهب إليه الزجاجي أنها اسم لا ظرف، وتابعه ابن مالك فزعم أنها بمعنى (غَيْر). وقال الكوفيون: وقد يكونان اسمين بمعنى (غَيْر)، وهي عند سيبويه والفراء وأكثر النحاة لازمة الظرفية لا تتصرف. وذهب بعضهم إلى أنها تستعمل ظرفاً كثيراً وغير ظرف قليلاً، وهو قول الرماني، والعكبري، وابن عصفور، فيما حكاه عنه ابن الضائع، والذي في تآليف ابن عصفور أنه ظرف لا يتصرف كقول الجمهور، قال: تقول: مررتُ برجلٍ سِواك، بمعنى: مكانك الذي يدخله معنى عوضِكَ وبَدَلَك. ولما كانت الظرفية فيها مجازاً لم يتصرفوا فيها، فلا يقال: قام سِوى زيدٍ، ولا: قام سواء زيد، ولا: ما ضَربتُ سِواك، ولا: مررتُ بسواك. ولا ينتصبان على غير الظرفية إلا إنْ جاء شيء من ذلك في ضرورة الشعر، قيل: ولَم يُشرَب معنى الاستثناء فيها إلا (سِوى) المكسورة السين، ولم يُمَثّل سيبويه في الاستثناء إلا بها، فإن استثني بالآخر فبالقياس عليها، وظاهر كلام الأخفش أنّه يستثنى بالثلاثة ''.

ينظر: ارتشاف الضرب 3: 1546 – 1547.

مجرى][1] الظّروف الحقيقيّة فيقولون: جلسَ فلانٌ [مكان فلان][2]، ولا يعنون إلا منزلة في الذّهن مُقدّرة، فينصبونه نصب الظّروف الحقيقيّة، ويستعملون (سوى) و [(سواء)][3] أيضاً في مثل هذا الموضع فيقولون: مررتُ برجلٍ سِواك، ويعنون مكانك وعوضاً منك، فيلزم أنْ ينصب[4] انتصاب المكان للظرفيّة المعنويّة، وإليه مالَ ابنُ الحاجـبِ[5]، وحَمَلَ قوله:

[تَجَانَفُ عَنْ جُلِّ اليَمَامَةِ نَاقَتِي][6] وَمَا قَصَدَتْ مِنْ أَهْلِهَا لِسِوَائِكَا[7]

[من أهلها لسوائكا][8] على الشّذوذ، والأصحّ ما ذهبَ إليه الكوفيّون من أنّهما ليسا بمنصوبين على الظّرفيّة دائماً؛ لمجيء استعمال (سِوى) مبتدأً، وفاعلاً، وصفـةً، واسمَ (ليـس)، مثال الأوّل قوله:

---

(1) ما بين المعقوفين من ص 300 إلى هنا ساقط من (ج).

(2) ما بين المعقوفين ساقط من (ب).

(3) [سواء] ساقطة من (ج).

(4) في (ب) و (د): أن ينصب كل واحد منهما.

(5) قال: "وإعراب (سوى) و (سواء) النصب على الظرفية، على الأصح".

ينظر: كافية ذوي الأرب في معرفة كلام العرب 26.

(6) ما بين المعقوفين ساقط من (ج) و (د).

(7) البيت من الطويل، وهو للأعشى الكبير ميمون بن قيس، وهو مذكور بديوانه 89.

والبيت من شواهد: الكتـاب 1: 32، 408؛ والمقتضـب 4: 349؛ وثلاثة كتب فـي الأضـداد 44، 198؛ وشرح أبيات سيبويه 1: 137؛ والمحتسـب 2: 150؛ والصاحبـي في فقه اللغة 111؛ وأساس البلاغة 1: 152؛ والإنصاف في مسـائل الخلاف 1: 252؛ وشـرح الرضي على الكافية 2: 133؛ ولسـان العرب 3: 216، 7: 310، 312؛ وهمـع الهوامـع 3: 162؛ وخـزانـة الأدب 3: 435، 438، 441؛ والدرر 1: 434.

قوله: تجانف، أصله تتجانف من الجنف وهو الميل، وعن جل اليمامة: أي عن معظم أهلها.

الشاهد فيه قوله: لسوائكا، حيث أتى بـ(سواء) متأثرة بالعامل الذي هـو لام الجـر، فدل ذلك على أنها تخرج عن النصب على الظرفية إلى الوقوع في مواقع الإعراب المختلفة.

(8) ما بين المعقوفين ساقط من (د).

[وَإذا تُبَاعُ كَرِيمَةٌ أوْ تُشْتَرَى][1] فَسِوَاكَ بَائِعُهَا وأنْتَ المُشْتَرِيْ[2]

فإنّ (سواك) مبتدأ، و (بايعها) خبره، ويجوز أنْ يُجعَل (بايعها) مبتدأ، و (سواك) خبره مُقدَّماً عليه.

ومثال الثّاني قوله:

وَلَمْ يَبقَ سِوَى الْعُدْوَا نِ دِنَّاهُمْ كَمَا دَانُوا[3]

فإنّ (سِوى) وقعَ ههنا فاعلاً لقوله: ولَمْ يبقَ، والقولُ: بأنّ فاعله محذوف تقديره: (ولَمْ يبق شيء سوى العدوان) ممنوع؛ إذ الفاعل لا يُحذف لكونه كالجزء من الفعل.

ومثال الثّالث قوله:

---

(1) ما بين المعقوفين ساقط من (أ) و (ج).

(2) البيت من الكامل، وقائله هو محمد بن عبدالله بن مسلمة المدني المعروف بابن المولى (من شعراء الحماسة).

والبيت من شواهد: الحيوان 6: 509؛ وشرح ديوان الحماسة للمرزوقي 2: 1761؛ وشرح التسهيل لابن مالك 2: 315؛ والمقاصد النحوية 2: 350؛ وشرح الأشموني 1: 403؛ وشرح التصريح 1: 559؛ وهمع الهوامع 3: 161؛ والدرر 1: 432.

الشاهد فيه قوله: فسواك بائعها، فإن (سوى) هنا تصرفت وخرجت عن النصب على الظرفية، فوقعت مبتدأ، و(بائعها) خبر.

(3) هذا البيت من الهزج، من قصيدة للفند الزِّمَّاني (شهل بن شيبان) من شعراء الحماسة، قالها في حرب البسوس.

وهو من شواهد: حماسة البحتري 56؛ وأمالي القالي 260؛ وشرح ديوان الحماسة للمرزوقي 1: 35؛ وشرح الكافية لابن مالك 2: 719؛ وأوضح المسالك 2: 281؛ والمقاصد النحوية 3: 350؛ وشرح الأشموني 1: 403؛ وشرح التصريح 1: 560؛ وشرح شواهد المغني 2: 954؛ وهمع الهوامع 3: 161؛ وخزانة الأدب 3: 431؛ والدرر 1: 432.

قوله العدوان: أي الظلم الصريح، ودِنَّاهم: جازيناهم، ودانوا: جازوا. ومنه: كما تدين تدان.

الشاهد فيه قوله: لم يبق سوى، حيث جعل (سوى) فاعلاً للفعل، وهذا دليل على أنها لا تنتصب على الظرفية فقط، وإنما تكون اسماً أيضاً فتقع في مواقع الإعراب المختلفة.

..... فَإنِّي إلَى قَومٍ سِواكُم لَأَمْيَلُ[1]

فإنّ (سواكم) مجرور تقديراً لكونه [صفة][2] لقوم.

ومثال الرّابع قوله:

[أَأَتْرُكُ لَيْلَى][3] لَيْسَ بَيْنِي وَبَيْنَهَا سِـوَى لَيْلَةٍ إنّـي إذاً لَصَبُـــورُ[4]

فإنّ: [سوى][5] ليلة، مرفوع تقديراً لكونه اسم (ليس)، كذا في "شرح الزّينية"[6].

---

(1) عجز بيت من الطويل، من مطلع قصيدة للشنفرى الأزدي، مذكور بديوانه 55، وصدره:

أقيمُوا بَنِي أُمِّي صُدُورَ مَطِيّكم .....

وهو من شواهد: نوادر القالـــــي 203؛ والمقاصـد النحوية 2: 347؛ والمزهـــر في علـوم اللغة 1: 176؛ وخزانة الأدب 3: 340؛ وتاج العروس 9: 35.

الشاهد فيه قوله: سواكم، حيث أتى (سوى) صفة لقوم في موضع جر، غير ملازمة للظرفية.

(2) [صفة] ساقطة من (ب).

(3) في نسخ المخطوط: ألا يرى، والأولى ما أثبته.

(4) البيت من الطويل، وتعددت نسبته إلى قائل معيّـن، فنســـب لأبي دهبل الجمحي وهـــو مذكور بديوانه 77، ونُسب لقيس بن الملوح وهو مذكور بديوانه 91، ونسب أيضاً لعمر بن أبي ربيعة وهو مذكور بديوانه 486.

وهو من شواهد: الزهرة 1: 289؛ وشـرح ديوان الحماسة للمرزوقي 2: 1319؛ وأمالي المرتضى 1: 118؛ وشرح الكافية لابن مالك 2: 718؛ وشـرح الأشموني 1: 403؛ وهمع الهوامع 3: 161؛ والدرر : 1: 433.

الشاهد فيه قوله: ليس بيني وبينها سوى ليلة، حيث وردت (سوى) اسماً لـ(ليس) وغير ملازمة للظرفية.

(5) [سوى] ساقطة من (د).

(6) لم أقف عليه.

[الحروف الدّاخلة على الجملة]

قال المصنّف: والحروفُ الدّاخلةُ على الجملةِ ثمانية: سِتَّةٌ منصوبُها قبلَ المرفوع، واثنان على العكس، فالسّتَّة تُسمّى المُشَبَّهةُ بالفعل وهي: (أنّ) و(إنّ) للتّحقيق، و(كأنّ) للتّشبيه، و(لكنّ) للاستدراك، و(ليتَ) للتّمنّي، و(لعلّ) للتّرجّي، تقولُ: إنّ زيداً مُنطلقٌ، وبلغني أنّ زيداً ذاهبٌ، وكأنّ زيداً الأسدُ، وما جاءني زيدٌ لكنَّ عمراً حاضرٌ، و:

[فيا][1] لَيْتَ الشَّبَابَ يَعُودُ يَوْماً فَأُخْبِرهُ بِمَا فَعَلَ الْمَشِيْبُ

ولعلّ زيداً عائدٌ.

*****

قال الشّارح: والحروف الدّاخلة على الجملة ثمانية، ستّة منها **منصوبها قبل المرفوع** – أي: مرفوعها –، **واثنان** منها **على العكس،** أي: مرفوعها قبل المنصوب.[2]

[1- إنّ وأخواتها]

والسّتة التي كان منصوبها قبل [المرفوع][3] **تُسمّى المُشبَّهةُ بالفعل؛** لأنّها أشبهَت / 58 – ب / الفعل من وجوه:

الأوّل: في كونها ملازمة للأسماء كالأفعال.

والثّاني: في كون آخرها مبنيّ على [الفتح][4] كالفعل الماضي.

والثّالث: في كونها على ثلاثة أحرف فصاعداً كالفعل.

---

(1) [فيا] ساقطة من متن "المصباح"، والأولى ما أثبته كما ورد في الديوان.

(2) الأحرف المشبهة بالفعل هي: إنّ، وأنّ، ولكــنّ، وكأنّ، وليت، ولعـل، وعســـى – في لُغَيّة – بشـــرط أن يكون اسمها ضميراً، ولا النافية للجنس.

ينظر: شرح التصريح 1: 293 – 299؛ وأوضح المسالك 1: 328 – 332.

(3) [المرفوع] ساقطة من (د).

(4) [الفتح] ساقطة من (ج).

ولَمّا أشبهَت الفعل من هذه الوجوه أُجْرِيَتْ مجراه[1] في أنْ جُعِل لها مرفوع ومنصوب، وقدّم منصوبها على المرفوع فقيل: إنّ زيداً أخوك، كما تقول: ضربَ زيداً أخوكَ، إلا أنّ تقديم المنصوب هنا لازم في غير الظرف، وثمة جائز، [وإنّما التزم فيها ذلك][2]، لأنّه ليس للحروف حظّ في العمل، وإنّما هو محمول على الفعل وفرع عليه، والقياس أنْ يلزم طريقةً واحدة، فلا يجوز فيها الوجهان؛ لئلا يجري مجرى الفعل، [نحو: ضربَ زيدٌ عمراً، وضربَ عمراً زيدٌ][3].

وإنّما كان تقديم المنصوب أوْلى؛ لتكون أبعد مشابهةً للفعل، لأنّ الأصل فيه أنْ يلي الفاعل، فإذا أُخِّر المرفوع هنا حصل مخالفة هذه الحروف للفعل وانحطاط رتبتها على رتبته، وجاز تقديم الخبر على الاسم إذا كان ظرفاً[4]؛ لأنّهم يُجوّزون في الظّروف ما لَمْ يُجوّزوا في غيرها.

---

(1) قال ابن يعيش: '' وإنما عملت لشبهها بالأفعال وذلك من وجـــوه: منها اختصاصهـــا بالأسمـــاء كاختصاص الأفعال بالأسماء، الثاني: أنها على لفظ الأفعال؛ إذ كانت علـــى أكثر من حرفين كالأفعال، الثالث: أنها مبنية على الفتح كالأفعال الماضية، الرابع: أنها يتصل بها المضمر المنصوب، ويتعلق بها كتعلقه بالفعل من نحـــو: ضربك، وضربه، وضربني. فلما كانت بينهـــــا وبين الأفعـــال ما ذكرنا من المشابهـــة، كانت داخلة على المبتدأ والخبر وهي مقتضية لهما جميعاً، ألا ترى أنّ (إنّ) لتأكيد الجملـة، و(لكن) للاستدراك فلا بد من الخبر لأنه المستدرك ولا بد من المبتدأ ليعلم خبر من قد استدرك؛ و(ليت) في قولك: ليت زيداً قـــادم، تَمَنٍّ لقـــدوم زيد، و(لعل) ترج، و(كأن) تقتضي مشبهاً ومشبهاً به، فلما اقتضتهـا جميعاً جـــرت مجـرى الفعل المتعدي، فلذلك نصبت الاسم ورفعت الخبـــر، وشبهت بالأفعال بما قدم مفعـــوله علـــى فاعله، فقولك إن زيداً قادمٌ، بمنزلـــة: ضرب زيداً رجلٌ ''.

ينظر: شرح المفصل لابن يعيش 1: 102.

(2) ما بين المعقوفين ساقط من (ج).

(3) ما بين المعقوفين ساقط من (ج).

(4) لا يجوز تقديم خبـــرها على اسمها إن كان الخبـــر غير ظرف، أو مجـرور. وإن كان كذلك جاز لكثرتهما و التوسع فيهما، ما عدا (عســـى) و (لا)؛ لأن شرط عملهمـــا اتصال اسمهما بهما. مثال توســـط الظرف بين الحرف واسمه نحو: ﴿ إِنَّ لَدَيْنَا أَنْكَالًا ﴾ [المزمل: 12] فـ(لدينا) خبر مقدم، و(أنكالاً) اسمهـــا مؤخر، ومثال المجرور نحو: ﴿ إِنَّ فِي ذَلِكَ لَعِبْرَةً ﴾ [آل عمران: 13] فالمجرور خبر مقدم، و(عبرة) اسمها مؤخر.

ينظر: شرح التصريح 1: 299؛ وهمع الهوامع 2: 160.

واعلم أنّه لو قال: الأحرفُ، بدل عن قوله: الحروف، لكان أحسن؛ لأنّ الحروف جمع كثرة وهو لا يُستعمل إلا فيما فوق العشرة، وهذه الأحرُفُ ليست إلا تحت العشرة، اللهم إلا أنْ يُقال: إنّ إطلاق جمع الكثرة [– وهو لا يُستعمل إلا فيما فوق العشرة –][1] في موضع القلّة على سبيل التجوّز، كقوله تعالى: ﴿ ثَلَاثَةَ قُرُوءٍ ﴾[2] في موضع (أَقْرُؤ).[3]

وهي، أي الحروف المُشَبَّهة بالفعل:

(إنَّ) بالكسر، **و(أنَّ)** بالفتح: وهما موضوعان **للتّحقيق**، فإنّك إذا قُلتَ: إنّ زيداً قائمٌ، فـ(إنّ) تُحقِّقُ مضمونَ الجملة وتُثبِتُ قَدَمَها في الصّدق، وكذا إذا قُلتَ: بلغني أنّ زيداً [قائمٌ][4].

و(كأنّ): وهي موضوعة **للتّشبيه**.

و(لكنّ): وهي وُضعت [**للاستدراك**][5]، وهو تَعَقّبُ الكلام [لدفع][6] وهم من يتوّهم ثبوته [أو نفيه][7].

---

(1) ما بين المعقوفين ساقط من (ب) و (ج) و (د).

(2) البقرة: 228.

(3) قال أبو حيان في تفسيره: '' وتوجيه الجمع للكثرة في هذا المكان، ولم يأت (ثلاثة أقراء) أنه من باب التوسع في وضع أحد الجمعين مكان الآخر، أعني جمع القلة مكان جمع الكثرة والعكس...، وقيل: وضع بمعنى الكثرة؛ لأن كل مطلقة تتربص ثلاثة قروء، وقيل: أوثر (قروء) على (أقراء)؛ لأن واحده (قرْءٌ) بفتح القاف، وجمع (فعلى) على (أفعال) شاذ ''.

ينظر: تفسير البحر المحيط 2: 197 – 198.

(4) في (أ): ذاهبٌ.

(5) [للاستدراك] ساقطة من (ج).

الاستدراك: هو في النحو رفع التوّهم المتولد من كلام سابق بلفظة (لكنّ)، أو (لكنْ)، أو (على)، أو ما يقوم مقامها من أدوات الاستثناء، نحو: فلان غنيّ لكنّه بخيل، ونحو قول الشاعر:

وإخْوانٍ تَخِذْتُهُمُ دروعاً فكانوها ولكنْ للأعادي

ينظر: موسوعة النحو والصرف والإعراب 47.

(6) [لدفع] ساقطة من (ج).

(7) ما بين المعقوفين ساقط من (أ) و (ج).

و(لَيْتَ): وهي موضوعة للتَّمَنِّي[1].

و(لعلّ): وهي موضوعة للتّرجّي، والفرق بين التّمنِّي والتّرجي أنّ التّمنِّي يجوز أنْ يُستعمَلَ فيما يمكن وقوعه [وفيما لا يمكن وقوعه، نحو:

ألا لَيْتَ الشَّبَابَ يَعُودُ يَوْماً][2] [فَأُخْبِرهُ بِمَا فَعَلَ المَشِيْبُ][3].[4]

[والتّرجّي لا يُستَعمَلُ إلا فيما يُمكن وقوعه][5]؛ إذ المُحال لا يُرجى وقوعه.[6]

واعلَم أنّ المُصَنِّفَ – رحمه الله – أوردَ في كلامه [الصّنعة][7] البديعة، وهي اللّف والنّشر

---

(1) التَمَنِّي: هو طلب أمر محبوب لا يُرجى حصوله إمّا لكونه مستحيلاً – والإنسان كثيراً ما يحب المستحيل ويطلبه –، وإمّا لكونه ممكناً غير مطموع في نيله. ومن تمنّي الأمر المستحيل قول الشاعر

ألا ليت الشباب يعود يوماً فأخبره بما فعل المشيب

ومن تمنّي الأمر الممكن غير المطموع في نيله قوله تعالى: ﴿ يَا لَيْتَ لَنَا مِثْلَ مَا أُوتِيَ قَارُونُ ﴾ [القصص: 79]، وأدوات التمني هي: ليت (وهي الأصل)، وهل، ولو، ولعلّ، وهلّا، وألَا.

موسوعة النحو والصرف والإعراب 270.

(2) ما بين المعقوفين ساقط من (د).

(3) ما بين المعقوفين ساقط من (ب) و (ج) و (د).

(4) البيت من الوافر، لأبي العتاهية وهو مذكور بديوانه 46 برواية: (فيا ليت الشباب...)

والبيت من شواهد: البيان والتبيين 3: 82؛ وشرح قطر الندى 203؛ ومغني اللبيب 1: 299؛ وشرح ابن عقيل 1: 346.

والشاهد فيه: أن (ليت) أفادت التمني وطلب الأمر المستحيل، فلن يعود الشباب بعد المشيب أبداً.

(5) ما بين المعقوفين ساقط من (د).

(6) التَرَجِّي: هو انتظار حصول أمر مرغوب فيه، وفي غير وثوق بحصوله ويكون بالحروف: (لعلّ)، أو (عَلَّ)، أو بالأفعال: (أرجو، عسى، حرى، اخلولق، آمل)، والترجي بخلاف التمنّي لا يستعمل إلا في الممكنات.

ينظر: موسوعة النحو والصرف والإعراب 222 – 223.

(7) في (ب): الصفة. وفي (ج) و (د): الصيغة.

على التّرتيب؛ لأنّه ذكر أوّلاً (إنَّ) / 59 – أ / بالسّكر، ثم (أنَّ) بالفتح، ثم (كأنّ)، ثم (لكنّ)، ثم (ليت)، ثم (لعلّ)، فأوردَ مثال الأوّل بقوله: [**تقولُ**][1]: **إنّ زيداً منطلقٌ**. ومثال الثّاني بقوله: **وبلَغَني أنَّ زيداً ذاهبٌ**، أي: ذهابُ زيدٍ، ومثال الثّالث بقوله: **وكأنّ زيداً الأسدُ**، أصله: إنَّ زيداً كالأسدِ، فلَمّا نقلت كاف التّشبيه إلى ما قبل (إنِّ) للعلم في أوّل الأمر أنّ هذا الكلام للتّشبيه، أُبْدِلَتْ كسرةُ الهمزةِ إلى الفتحة؛ حفظاً لجانب الكاف لكونها من الحروف الجارّة وهي مختصّة بالمفردات[2]، وهمزة (إنّ) تُفتح في مكان المفردات. فإنْ قيل: إنّ هذا من حيث المعنى كلام تام، وتلك الهمزة تكسر في مكان الجملة.

والجواب عنه: إنّ ذلك [مسلّم إلا أنّ][3] الفساد الصوتيّ أسرع ظهوراً من المعنويّ، فإذاً رفع الأوّل[4] يكون أولى من الثّاني.

ومثال الرّابع بقوله: [**و**][5] **ما جاءني زيدٌ لكنّ عمراً حاضرٌ**، هذا إنّما يتيسّرُ إذا كان بحيث لا ينفكّ أحدهما عن الآخر.

ومثال الخامس بقوله: **و:**

لَيْتَ الشَّبَابَ يَعُودُ يَوْماً فَأُخْبِرهُ بِمَا فَعَلَ المَشِيْبُ

---

(1) [تقول] ساقطة من (د).

(2) في (كأنّ) مذهبان:

الأول: مذهب الخليل، وسيبويه، والأخفش، وجمهور البصريين، والفراء، أنها مركبة من كاف التشبيه و(إنّ)، فأصل الكلام عندهم: إن زيداً كالأسد، ثم قدمت الكاف اهتماماً بالتشبيه، ففتحت (إنّ)؛ لأن المكسورة لا يدخل عليها حرف الجر. قال الزمخشري: والفصل بينه وبين الأصل أنك ههنا بأن كلامك على التشبيه من أول الأمر، وثم بعد مضي صدره على الإثبات.

الثاني: ذهب بعضهم إلى أن (كأنّ) بسيطة غير مركبة. واختاره المالقي في "رصف المباني" ونسبه إلى أكثرهم.

ينظر: رصف المباني 208؛ والجنى الداني 568 – 569؛ ومغني اللبيب 1: 209 – 210.

(3) ما بين المعقوفين ساقط من (ب).

(4) في (أ): رفع الأوّل هو يكون.

(5) [و] ساقطة من (ج).

اِعلم أنّه لو قال: و (ألا ليتَ الشّبابَ يعودُ يوماً) لكانَ أولى، وبيان الأولويّة ظاهر على من له أدنى شعور في العَروض.

ومثال السّادس بقوله: [**ولعلّ**][1] **زيداً عائدٌ**.

*****

قال المصنّف: والفرق بين (إنّ) و(أنّ): أنّ (إنّ) المكسورة مع اسمها وخبرها كلامٌ تامٌّ مفيد، والمفتوحة لا تفيدُ حتّى يكون قبلها فِعلٌ، كَـ(بَلَغَني)، أو اسمٌ كقولك: حقٌّ أنّ زيداً منطلقٌ، وتُفتَحُ بعد (لَو)، و(لَولا)، وبعدَ (عَلِمتُ) وأخواتها، وإذا أدخلتَ (اللّام) في خبرها كَسَرتَ كقوله تعالى: ﴿ وَاللَّهُ يَعْلَمُ إِنَّكَ لَرَسُولُهُ ﴾[2].

*****

قال الشّارح: والفرق بين (إنّ) و (أنّ) بعد اشتراكهما في إفادة التّحقيقِ، **أنّ (إنّ) المكسورة مع اسمها وخبرها كلام تامّ مفيد، و** (أنّ) **المفتوحة** بخلافها؛ لأنّها **لا تفيدُ**، بل تجعلُ الجملة بمنزلة المفرد، **حتّى يكونَ قبلها** – أي ما قبل المفتوحة – **فعل كَـ(بَلَغَنِي)، أو** يكون قبلها **اسم كقولك: حقّ أنّ زيداً** [**منطلقٌ**][3]، وإنّما التَزَمُوا تقديمَ (حقّ) على (أنّ) المفتوحة مع اسمها وخبرها؛ لأنّه لو أخّروه لكان عرضةً [لدخول (إنّ) عليها نحو: إنّ][4] أنّ زيداً [منطلقٌ][5] حقّ، وهذا ليس بجائز؛ لامتناع اجتماع الحرفين اللذين يكونان لمعنى واحد، ولأجل أنّ (أنّ) المفتوحة لا تفيد، بل تجعل الجملة التي تدخلها عليها بمنزلة المفرد.[6]

---

(1) ما بين المعقوفين ساقط من (ج).

(2) المنافقون: 1.

(3) في (ج): قائم.

(4) ما بين المعقوفين ساقط من (ج).

(5) في (ب): قائم.

(6) اختلف في (أنّ) المفتوحة الهمزة، فقيل: هي فرع المكسورة. وهو مذهب سيبويه، والمبرد، وابن السراج. ولذلك قال هؤلاء في (إنّ) وأخواتها: الأحـــرف الخمسة، ولم يعـــدوا (أنّ) المفتوحة؛ لأنها فرع (وهو مذهب الفراء). وقيل إنّ المفتوحة أصلٌ للمكسورة. وقيل: هما أصلان.=

تُفتَحُ إذا كانت واقعة **بعد (لو)**، نحو: لو أنّك جئتني لأكرمتُك / 59 – ب /؛ لأنّها مع اسمها وخبرها حينئذ فاعلٌ لفعل محذوف، إذ تقديره: لو ثبتَ مجيئك لأكرمتك، فإذن لزم الفتح بعد (لو) لأنّ الفاعل لا يكون إلا مفرداً.

وتُفتح أيضاً إذا وقعتَ بعد **(لولا)**؛ لأنّ ما بعد (لولا) مبتدأ محذوف خبره، وهو لا يكون إلا مفرداً، فإذا قلتَ: لولا أنّ زيداً منطلقٌ لكان كذا، فكأنّك قلتَ: لولا انطلاق زيدٍ موجود لكان كذا، ولو كسرت لكان جملة، والجملة لا يصح الإخبار عنها.

وأيضاً تُفتح إذا كانت واقعة **بعد (عَلِمتُ)، وبعد أخواته** نحو: (ظَنَنْتُ) و(حَسِبْتُ)؛ لأنّك إذا قلتَ: عَلِمتُ أنّ زيداً عالمٌ، فكأنّك قلتَ: علمتُ عِلمَ زيدٍ حاصِلاً، إلا أنّهم تركوا ثاني المفعولين مع (أنّ) لطول الكلام بـ(أنّ) وصِلَتِه، فلَمّا حذف الثّاني لَمْ يبقَّ [إلا][1] الأوّل، وهو مفرد، فلزم الفتح بعد (عَلِمتُ) وأخواتها.[2]

وكذلك تُفتَح إذا كانت مُضافاً إليها نحو: عجِبتُ مِنْ وقتِ أنّك جالس؛ لوجوب كون المُضاف إليه مفرداً.[3]

فإنْ أدخلتَ اللّام في خبرها – أي في خبر (أنّ) – **كَسَرْتَ** (أنّ)، مثاله **قوله تعالى: ﴿ وَاللَّهُ يَعْلَمُ إِنَّكَ لَرَسُولُهُ ﴾**؛ لأنّ (علمت) صار مُعَلَّقاً، أي كان عمله باطلاً لفظاً عند دخول اللّام على خبره، نحو: علمتُ لَزيدٍ منطلقٌ، فإذاً كان كذلك يكون ما بعده من مظان الجملة فتُكسر.

= ينظر: الجنى الداني 403.

(1) [إلا] ساقطة من (ب).

(2) ينظر: المقتصد 1: 478 – 479.

(3) ذكر ابن هشام في أوضح المسالك أن همزة (إنّ) تفتح في تسع مسائل، وهي:

الأولى: أن تقع فاعلة، نحو: ﴿ أَوَلَمْ يَكْفِهِمْ أَنَّا أَنْزَلْنَا ﴾ [العنكبوت: 51].

الثانية: أن تقع مفعولة غير محكية، نحو: ﴿ وَلَا تَخَافُونَ أَنَّكُمْ أَشْرَكْتُمْ بِاللَّهِ ﴾ [الأنعام: 81].

الثالثة: أن تقع نائبة عن الفاعل، نحو: ﴿ قُلْ أُوحِيَ إِلَيَّ أَنَّهُ اسْتَمَعَ نَفَرٌ ﴾ [الجن: 1].

الرابعة: أن تقع مبتدأ، نحو: ﴿ وَمِنْ آيَاتِهِ أَنَّكَ تَرَى الْأَرْضَ خَاشِعَةً ﴾ [فصلت: 39]، ﴿ فَلَوْلَا أَنَّهُ كَانَ مِنَ الْمُسَبِّحِينَ ﴾ [الصافات: 143].=

قال المصنّف: وتدخل (ما)على جميعها فتكفّها أي تمنعها عن العمل، كقولـه تعالى: ﴿ إِنَّمَا اللَّهُ إِلَهٌ وَاحِدٌ ﴾[1].

*****

قال الشارح: وتدخلُ (ما) الكافّة[2] **على جميعها،** أي جميع الحروف المُشَبَّهة بالفعل، **فتَكُفّها أي تمنعها** – أي الحروف المُشبّهة بالفعل – **عن العمل،** مثاله **كقولــه تعالى ﴿ إِنَّمَا اللَّهُ إِلَهٌ وَاحِدٌ ﴾**[3]؛

= الخامسة: أن تقع خبراً عن اسم معنى غير قول ولا صـادق عليـــه خبرها، نحو: اعتقادي أنّه فاضلٌ، بخلاف: قولي إنّه فاضل، و اعتقادُ زيدٍ إنّه محقٌّ.

السادسة: أن تقع مجرورة بالحرف، نحو: ﴿ ذَلِكَ بِأَنَّ اللَّهَ هُوَ الْحَقُّ ﴾ [الحج: 6].

السابعة: أن تقع مجرورة بالإضافة، نحو: ﴿ إِنَّهُ لَحَقٌّ مِثْلَ مَا أَنَّكُمْ تَنْطِقُونَ ﴾ [الذاريات: 23].

الثامنـة: أن تقع معطوفة على شيء مما سبـــق، نحـــو: ﴿ اذْكُرُوا نِعْمَتِيَ الَّتِي أَنْعَمْتُ عَلَيْكُمْ وَأَنِّي فَضَّلْتُكُمْ ﴾ [البقرة: 47].

التاسعة: أن تقع مبدلة من شيء مما سبق، نحو: ﴿ وَإِذْ يَعِدُكُمُ اللَّهُ إِحْدَى الطَّائِفَتَيْنِ أَنَّهَا لَكُمْ ﴾ [الأنفال: 7].

ينظر: أوضح المسالك 1: 337.

(1) النساء: 171.

(2) يريــد (ما) الزائـــدة التي تكفّ عن عمل النصب والرفـع معـــاً، وهي المتصلة بـ(إنّ) وأخواتها، وجوباً: مع (إنّ)، أنّ، كأنّ، لكنّ، لعلّ، فتزيل اختصاصها بالأسمـــاء وتجعلهـــــا صالحة للدخـــول على الفعل، وتسمى حينئذ (كافة ومكفوفة)، وجوازاً مع (ليت) إذ لا يزول اختصاصهـــا بالأسمـاء. أمّ إذا لم تتصل (ما) بالحرف كتابة فهي اسم موصول، نحو: إنّ ما كتبته جيد.

ينظر: المعجم الوافي 305.

(3) قال أبو حيان: '' قال ابن عطية: (إنما) في هذه الآية حاصـــرة، اقتضـــى ذلك العقل في المعنى المتكلم فيه، وليست صيغة (إنما) تقتضي الحصر، ولكنها تصلح للحصر والمبالغـة في الصفـــة، وإن لم يكن حصر نحو: إنما الشجاع عنترة، وغير ذلك، انتهى كلامه.... ''، ثم قال: '' وكـلام ابن عطيّـــــة فيها هنا: إنها لا تقتضي بوضعها الحصر صحيح، وإن كان خلاف ما في أذهان كثير من الناس ''.

ينظر: المحرر الوجيز 2: 140؛ وتفسير البحر المحيط 3: 418.

لأنّها لَمّا اتصلتْ بها صارت كالجزء منها، فأخرجتها عن الشّبه الذي هو علّة بناءِ آخرها على الفتح.[1]

واتّصال الضّمائر بها كاتصالها بالفعل، وزوال اختصاص هذه الحروف بالأسماء بعد دخول (ما) عليها، فدخلتْ على الجملة الفعليّة أيضاً، كقوله تعالى: ﴿ إِنَّمَا يَعْمُرُ مَسَاجِدَ اللَّهِ ﴾[2]؛ لأنّ طلب الاسم كان لشَبَهِ الفعل، فيزول الطّلب لزوال الشّبَه، فيبطل العمل لزوال العلّة، كذا ذكره صاحب "المقاليد"[3].

---

(1) يذكر أكثر البصريين وعلى رأسهم سيبويه، والزجاجي، والرماني، وابن يعيـــش، أنّ هذه الحروف إنّما بُنيت على الفتح تشبيهاً بأواخر الأفعال الماضية، في حين يذهــب الزجاجـي إلى أنها فُتحـــت أواخرها بسبب التقاء الساكنين طلباً للتخفيف.

ينظر: البناء في اللغة العربية 410 – 411.

(2) التوبة: 18.

(3) لم أقف عليه.

[2- ما، ولا المشبهتان بليس]

قال المصّف: والاثنان اللّذان مرفوعُهما قبل المنصوب: (ما)، و(لا) المُشَبَّهان بِـ(ليس)، نحو: ما زيدٌ منطلقاً، و لا رجلٌ أفضلَ منك.

و(ما) تدخل على المعرفة والنّكرة، و(لا) لا تدخلُ إلا على النّكرة، وإذا نَقَضتَ النّفيَ بِـ(إلا) أو قدّمتَ الخبر على الاسم بَطَل عملهما، نحو: ما زيدٌ إلا منطلقٌ، وما منطلقٌ زيدٌ.

*****

قال الشّارح: ولَمّا فرغ عن بيان / 60 – أ / السِّتَّة التي كان منصوبها قبل المرفوع، أخذ يُبيّن الاثنين اللذين كان مرفوعهما قبل المنصوب، فقال: **الاثنان اللذان** [كان **مرفوعُهما**][1] **قبل المنصوب** – أي منصوبهما – و هما: **(ما)**[2]

---

(1) ما بين المعقوفين ساقط من (ج).

(2) ليس كل العرب تعمل (ما) عمل (ليس)، فلغة بني تميم أنها لا تعمل شيئاً، فتقول: ما زيدٌ قائمٌ، فـ(زيد) مرفوع بالابتداء، و(قائم) خبره، ولا عمل لـ(ما) في شيء منهما؛ وذلك لأن (ما) حرف لا يختص؛ لدخوله على الاسم نحو: ما زيد قائم، وعلى الفعل نحو: ما يقومُ زيدٌ، وما لا يختص فحقه ألا يعمل.

أما لغة أهل الحجاز فأعملوها عمل (ليس)؛ لشبهها بها في أنها لنفي الحال عند الإطلاق، فيرفعون بها الاسم وينصبون بها الخبر، نحو: ما زيدٌ قائماً، قال تعالى: ﴿ مَا هَذَا بَشَرًا ﴾ [يوسف: 31]، وقال تعالى: ﴿ مَا هُنَّ أُمَّهَاتِهِمْ ﴾ [المجادلة: 2]، وقال الشاعر:

أَبْنَاؤُهـا مُتَكَنِّفُـونَ أَبَـاهُـمُ حَنِقُوا الصُّدُورِ وَمَا هُمُ أَوْلادَهَا

لكن لا تعمل عندهم إلا بشروط، وهي:

الأول: ألا يُزاد بعدها (إنْ) فإن زيدت بطل عملها، نحو: ما إنْ زيد قائم، برفع (قائم)، ولا يجوز نصبه، وأجاز ذلك بعضهم.

الثاني: ألا ينتقض النفي بـ(إلا)، نحو: ما زيد إلا قائم، فلا يجوز نصب (قائم)، وكقوله تعالى: ﴿ مَا أَنْتُمْ إِلَّا بَشَرٌ مِثْلُنَا ﴾ [يس: 15]، وقوله: ﴿ وَمَا أَنَا إِلَّا نَذِيرٌ ﴾ [الأحقاف: 9]، خلافاً لمن أجازه.

الثالث: ألا يتقدم خبرها على اسمها وهو غير ظرف ولا جار ومجرور، فإن تقدم وجب رفعه، نحو: ما قائمٌ زيدٌ؛ فلا تقول: ما قائماً زيدٌ، وفي ذلك خلاف.

الرابع: ألا يتقدم معمول الخبر على الاسم وهو غير ظرف ولا جار ومجرور، فإن تقدم بطل عملها، نحو:=

و(لا)[1] المُشَبَّهتان بِـ(ليس).

قوله (والاثنان): مبتدأ، وقوله (واللذان): صفة له، وقوله (ما) و (لا): خبره.

مثال (مـا) المشبهـة بِـ(ليس) **نحـو: ما زيدٌ منطلقاً**، ومثال (لا) المشبّهـة بـه نحـو: **لا رجلٌ أفضلَ منك.**

وأشار بقوله: المُشَبَّهتان بِـ(ليس)، إلى علّة عملهما، أي تعملان لكونهما مشبهتين بِـ(ليس)، وأمّا وجه مشابهة (ما) بِـ(ليس) فمن حيث إنّهما لنفي الحال، ودخولهما على الجملة الاسمية، ودخول الباء في خبرهما، وأمّا وجه مشابهة (لا) به فمن جهة أنّهما للنّفي، ودخولهما على الجملة الاسمية، إلا أنّ مشابهة (ما) به أكثـر من مشابهـة (لا) به؛ **ولهذا تدخل** لفظـة **(ما) على المعرفة والنّكرة** معاً، **ولفظـة (لا) لا تدخل إلا على النّكرة**، وإنّما اختصَّـت بالنّكـرة دون المعرفـة؛ لأنّ

= ما طعامَك زيدٌ آكلٌ، فلا يجوز نصب (آكل) ومن أجـاز بقاء العمل مـع تقدم الخبر يجيز بقاء العمل مع تقدم المعمول بطريق الأولى؛ لتأخر الخبر.

الشرط الخامس: ألا تتكرر (ما)، فإن تكررت بطل عملهـا، نحـو: ما ما زيد قائم، فالأولى نافية، والثانية نفت النفي فبقي إثباتاً، فلا يجوز نصب (قائم)، وأجازه بعضهم.

الشرط السادس: ألا يُبدَل من خبرها موجَـب، فإن أبدل بطل عملها، نحـو: ما زيد بشيء إلا شيء يعبأ به، فـ(بشيء) في موضع رفع خبر عن المبتدأ الذي هو (زيد)، ولا يجـوز أن يكون فـي موضع نصب خبراً عن (ما)، وأجازه قوم.

ينظر: شرح ابن عقيل 1: 302 – 307؛ وهمع الهوامع 2: 109 – 113.

(1) مذهب الحجازيين إعمال (لا) عمل (ليس)، ومذهب تميـم إهمالهـا. ولا تعمل عند الحجازيين إلا بشروط:

أحدها: أن يكون الاسم والخبر نكرتين، نحو: لا رجلٌ أفضلَ منكَ، ومنه قوله:

تعَزّ فَلا شَيْءٌ عَلَى الأرْضِ بَاقِياً وَلا وَزَرٌ مِمَّا قَضَى اللهُ واقِياً

وزعم بعضهم أنها قد تعمل في المعرفة.

الثاني: ألا يتقدم خبرها على اسمها، فلا تقول: لا قائماً رجلٌ.

الثالث: ألا ينتقض النفي بـ(إلا)، فلا تقول: لا رجـلٌ إلا أفضلَ من زيدٍ، بنصب (أفضل)، بل يجب رفعه.

الرابع: ألا يفصل بينها وبين مرفوعها، فإن فصل بطل عملهـا؛ لأنها أضعـف من (ما)، و(ما) شرطها عدم الفصل.

ينظر: شرح ابن عقيل 1: 314 – 316؛ وهمع الهوامع 2: 120؛ ولغة تميم 509 – 510.

دخولها على النكرة أحق من دخولها على المعرفة؛ لأنها في الأغلب لنفي الجنس، وذلك لا يُتصوّر إلا فيها.

وإذا نَقَضْتَ النّفي – أي نفي (ما) و (لا) – **بِـ(إلا)، أو قَدَّمْتَ الخبرَ** أي خبرها، **على الاسم** أي على اسمهما، **بَطَلَ عملُهما** أي عمل (ما) و (لا)، مثال انتقاض النّفي بِـ(إلا) **نحو: ما زيدٌ إلا منطلقٌ**، ومثال تقديم الخبر على الاسم نحو: **ما منطلقٌ زيدٌ.** أمّا بيانُ بطلانِ عملهما [عند انتقاض النّفي بِـ(إلا) فلزوال المشابهة التي تعملان بها عمل (ليس)، وأمّا بيان بطلان عملهما][1] عند تقديم خبرهما على اسمهما فلئلا يلزم المساواة بين عملهما وعمل (ليس) وهي ممنوعة ؛ لوجوب كون رتبة الأصل أعلى من رتبة الفرع، بخلاف (ليس) فإنّ عمله لا يبطل وإنْ كان نفيه منتقضاً بِـ(إلا)، أو خبره مقدّماً على اسمه؛ لكونه فعلاً صريحاً.

---

(1) ما بين المعقوفين ساقط من (ب).

[3- لا النافية للجنس]

قال المصنّف: ولِـ(لا) وجهٌ آخر، وهـو أنْ تنصبَ الأوّلَ وترفـعَ الثّاني، وذلك إذا كان الاسم مضافاً إلى النّكرة أو مضارِعاً له، نحو: لا غلامَ رجلٍ كائنٌ عندَنا، ولا خيراً مِنْ زيدٍ جالسٌ عندَنا، وأمّا النّكـرةُ المفردةُ فمبنيّة معهـا علـى الفتـح نحـو: لا رجـلَ فـي الدّارِ، ويُقال لـه نفي الجنس، فإنْ كَرَّرتَ (لا) مع النّكرة المفردةِ جاز فيه الرّفعُ والنّصبُ، نحو: لا حولَ ولا قوّةَ إلا بالله.

إمّا المعرفةُ المفـردةُ فلا تقـع بعدها إلا مرفوعـةً، وهـي مكررةٌ، نحو: لا زيدٌ في الدّارِ ولا عمرٌو.

*****

قال الشارح: و لِـ(لا) وجهٌ آخر وهو – أي ذلك الوجه الآخر –، **أنْ يُنْصَبَ الأوّل** وأنْ **يُرفعَ الثّاني** بها[1]، **وذلك** أي نصب الأوّل ورفع الثّاني، **إذا كان الاسمُ** الذي دخلت عليه (لا) **مضافاً**

---

(1) وهي (لا) النافية للجنس، وتسمى أيضاً (لا) للتبرئة، وهـي العاملة عمـل (إنّ)، تدخل على الجملة الاسمية فتنصب الاسم إنْ لم يكن مفرداً، وترفع الخبر، فإن كان الاسـم مفرداً بني على ما ينصب به، وهـي تنفي مضمون الخبر عن جميع أفراد جنسها الذين يندرجون تحت مدلوله، نحو: لا رجلَ قائمٌ، فقد نفيت القيام عـن جميع أفراد الرجال، فلا يصح أن تعطف فتقول: بل رجلان، بخـلاف: لا رجلَ قائمٌ بل امرأة؛ لأن (امرأة) ليست من جنس اسم (لا) المتقدم. وتعمل مفردة، فإن تكررت جاز عملها وإلغاؤها.

وشروط عملها هي:

الشرط الأول: أن تكون نافية، وأن يكون النفي نصاً في الجنس، أي: يعم جميع أفراد الجنس.

الثاني: ألا يدخل عليها جارّ، فإن دخل كانت (لا) زائدة.

الثالث: ألا يفصل بينها وبين اسمها فاصل، فإن فصل أُلغيت، نحو: ﴿ لَا فِيهَا غَوْلٌ ﴾ [الصافات: 47].

الرابع: أن يكون اسمها وخبرها نكرتين، نحـو: لا منافقَ محبـوبٌ، وإن ورد ما ظاهره معرفة فمؤول بنكرة، نحـو: قضيةٌ ولا أبا حسنٍ لها، فالتقدير: ولا مثلَ أبي حسـن لها، و(مثل) كلمة لا تفيدها الإضافة تعريفاً لتوغلها في الإبهام، ونفي المثل نفي الأصل بالضرورة، وهـذا التقدير أفضل من قولهـم: ولا مسمـى بهذا الاسم لها، لأن المسمى موجود بكثرة.

ينظر: المعجم الوافي 265.

إلى نكرة، أو كان ذلك الاسم **مضارِعاً له** أي مشابهاً للمضاف، مثال الأوّل **نحو: لا غلامَ رجلٍ كائنٌ عندَنا،** ومثال الثّاني نحو: **لا خيراً من زيدٍ جالسٌ عندَنا**.

وإنّما تنصب (لا) إذا كان الاسم مضافاً أو مشابهاً له / 60 – ب /؛ لكونها بمنزلة [(إنّ)][1] [في الإثبات][2]، وهم يحملون الشّيء على ضدّه كما يحملونه على نظيره، وإنّما قال: مضافاً إلى نكرة؛ لأنّ الإضافة في هذا الباب إلى المعرفة [ممتنعة لتعريف المضاف حينها، ولامتناع دخول (لا) هذه على المعرفة][3]، اللهم إلا إذا كانت الإضافة لفظيّة، [نحو: لا ضاربَ زيدٍ الآن أو غداً في الدّار؛ لعدم تعريف المُضاف.

وأمّا خبر (لا) هذه فمرفوع][4]، نحو: لا غلامَ رجلٍ كائنٌ عِندَنا، ثُمّ إنّهم اختلفوا في ارتفاعه، فبعضهم ذهبَ إلى أنّه مرفوع بالحرف كما في (إنّ)[5]، وبعضهم ذهب إلى أنّه مرفوع [بالخبريّة][6] بما هو قبل دخول (لا) ولا عمل للحرف فيه.[7]

فتمسُّكُ الأوّل: أنّ (لا) محذوّ بها حذو (إنّ) فوجب أنْ ترفع الخبر كـ(إنّ)، وكذا إنّ معنى النّفي فيها يقتضي مضمون الجملة، فوجب أنْ تكون عاملة في طرفيها. ومتمسّك الثّاني: أنّ (لا) فرع على (إنّ) فوجب أنْ لا يكون مساوياً له في العمل لانحطاط رتبة الفرع عن الأصل.

واعلَم أنّ مذهب الحجازيين إثباتُ الخبر في هذا الباب، وأمّا بنو تميم فإنّهم لا يثبتون الخبر في

---

(1) [إنّ] ساقطة من (ج).

(2) ما بين المعقوفين ساقط من (ب) و (ج) و (د).

(3) ما بين المعقوفين ساقط من (د).

(4) ما بين المعقوفين ساقط من (د).

(5) وهو مذهب الأخفش، والمازني، والمبرد، والسيرافي، وجماعة. وصححه ابن مالك إجراء لها مجرى (إنّ).

ينظر: المقتضب 4: 357؛ وشرح التصريح 1: 337؛ وهمع الهوامع 2: 202.

(6) [بالخبريّة] ساقطة من (ب) و (ج) و (د).

(7) أي أن (لا) لم تعمل في الخبر شيئاً، هي مع النكرة في موضع رفع على الابتداء، والمرفوع خبر للمبتدأ. وصححه أبو حيان، وعزاه لسيبويه، والنقل عن بني تميم أنهم لا يعملونها إعمال (ليس).

ينظر: ارتشاف الضرب 3: 1208 – 1209؛ وشرح التصريح 1: 337؛ وهمع الهوامع 2: 202.

كلامهم، بل يحذفونه حذفاً لازماً كما حُذف الخبر في قولهم: لولا زيد لكان كذا[1].

وأمّا النّكرةُ المفردةُ فمبنيَّة معها – أي مع (لا) – **على الفتح** إنْ كان نصبه بالفتح، **نحو: لا رجلَ في الدّارِ**، وعلى الكسر إنْ كان نصبه بالكسر، نحو: لا مسلماتٍ في الدّارِ، وعلى الحرف إنْ كان نصبه بالحرف كالتّثنية والجمع، نحو: لا رجلَينِ ولا مسلمِينَ. ومن هـذا ظهر [أنّ المصنّفَ][2] [– رحمه الله –][3] لو قيّد البناء على الفتح بما قيّدناه لكان أصوَب، فالمراد بالمفرد ههنا ما يقابل المضاف، ليتناول التّثنية والجمع، وقد سبق الإشارة إلى العلّة الموجبة للبناء في البناء [اللازم][4] والعارض.

واحترز بالنّكرة عن المعرفة؛ فإنّها ليست بمبنيّة، وبالمفرد عن المضاف والمشبَّه به؛ فإنّهما غير مبنيّين، والعلّة الموجبة لعدم بناء المعرفة والمضاف والمشبّه به / 61 – أ / مَرَّتْ فيه أيضاً.

ويُقالُ له، أي لِـ(لا رجلَ في الدّارِ): **نفيُ الجنس**؛ لأنّ (رجلاً) يشتمل [على الجنس][5] كلّه

---

(1) حذف خبر هذا الباب – إن عُلِم – غالب في لغة الحجاز، ملتَزَم في لغة تميم وطيء، فلم يلفظوا به أصلاً، نحو: ﴿ لَا ضَيْرَ ﴾ [الشعراء: 50]، ﴿ فَلَا فَوْتَ ﴾ [سبأ: 51]، و ((لا ضَرَرَ ولا ضِرَار))، و ((لا عَدْوَى ولا طِيَرةَ))، ((لا بأس)).

وإنما كثر أو وجب، لأن (لا) وما دخلت عليه جواب استفهام عام، والأجوبة يقع فيها الحذف والاختصار كثيراً. وأكثر ما يحذفه الحجازيون مع (إلا)، نحو: ﴿ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ ﴾ [الصافات: 35]، ((لا حول ولا قوة إلا بالله)).

وإن لم يُعلَم بقرينة قاليّة أو حاليّة لم يجز الحذف عند أحد فظلاً عن أن يجب، نحو: ((لا أحدَ أغْيَرُ من الله)).

قال ابن مالك: ومن نسب إلى تميم التزام الحذف مطلقاً فقد غلط؛ لأن حذف خبر لا دليل عليه، يلزم منه عدم الفائدة، والعرب مُجْمعون على ترك التكلم بما لا فائدة فيه. يشير إلى الزمخشري والجُزولي.

ينظر: همع الهوامع 2: 202 – 203.

(2) ما بين المعقوفين ساقط من (د).

(3) ما بين المعقوفين ساقط من (ج) و (د).

(4) [اللازم] ساقطة من (ج) و (د).

(5) ما بين المعقوفين ساقط من (د).

بطريق البدل، فقولك: جاءني رجلٌ، يصلح لكلّ واحد من [الأمّة][1]، فيكون زيداً، أو عمراً، أو بكراً، ولا يكون أكثر من واحد.

قال صاحب "الضّوء"[2]: وفي قولهم نفي الجنس نوع من [التّجوّز][3]؛ لأنّه نفي حكم الجنس [لا نفي نفس الجنس][4]، ألا [تراك][5] إذا قلتَ: لا رجلَ في الدّارِ، أنّك نَفَيتَ حكم الرّجل، فهو كينونته في الدّار لا نفسه.

فإنْ كرّرتَ لفظ **(لا) مع النّكرة المفردة جاز فيه** – أي في ذلك المفرد – **الرّفع و [النصب** و][6] التّكرير، مثاله **نحو: لا حول ولا قوّة إلا بالله**، وإنّما جاز الرّفع [والنصب][7] [مع التّكرير][8] في هذا المثال؛ لأنّه مبنيّ على السّؤال، نحو أنْ يُقال: أحول أمْ قوّة بغير الله ؟، فتقول: لا حول ولا قوّة إلا بالله. ويجوز في هذا المثال خمسة أوجه:

الأوّل: فَتْحُهُما، بأنْ يُجعل (لا) في الموضعَينِ لنفي الجنس، ويُقدَّر لهما خبر واحد عند سيبويه[9]، ويكون الكلام جملة واحدة؛ لأنّ (لا) الذي كان اسمها مفتوحاً لا تعمل عمل (إنّ) في الخبر عنده، ويجوز أنْ يُقدَّر خبرَينِ عنده أيضاً.

---

(1) في (ب) و (د): أمته.

(2) ينظر: الضوء على المصباح، للإسفراييني، رسالة ماجستير، 183.

(3) [التجوّز] مطموسة في (ب).

(4) ما بين المعقوفين ساقط من (ج).

(5) في (أ): يريك، والأولى ما أثبته.

(6) ما بين المعقوفين مطموس في (أ).

(7) ما بين المعقوفين ساقط من (أ) و (ب) و (ج)

(8) ما بين المعقوفين ساقط من (ب).

(9) قال في "الكتاب": '' وتقول: لا غلامَ وجاريةً فيها؛ لأن (لا) إنما تُجعل وما تعمل فيه اسماً واحداً إذا كانت إلى جنب الاسم، فكما لا يجوز أن تفصل (خمسةً) من (عشرَ)، كذلك لم يستقم هذا لأنه مشبه به، فإذا فارقه جرى على الأصل، قال الشاعر:

لا أبَ وابناً مِثْلُ مَرْوَانَ وابنِهِ إذا هو بالمَجْدِ ارْتَدَى وَتَأَزَّرَا ''

ينظر: الكتاب 2: 284 – 285.

وأمّا عند [من][1] يعمل (لا) المفتوح اسمها في الخبر[2]، فيجوز أيضاً أنْ يُقدَّر لهما خبر واحد؛ لأنّ الأولى والثّانية وإنْ كانتا عاملَتينِ إلا أنّهما متماثلتين، فيجوز أنْ يعملا في اسم واحد عملاً واحداً، كما في: إنّ زيداً، أو [إنّ][3] عمراً قائمان، ويجوز أنْ يُقدَّر لكلّ واحد خبر أيضاً.

وثانيها: [نصب الثّاني مع][4] فتح الأوّل / 61 – ب /، [بأنْ يكون الأوّل][5] لنفي الجنس[6]، ويكون الثّاني معطوفاً على لفظ الأوّل، ولا يجوز على هذا أنْ يُقدَّر لهما خبر واحد عند سيبويه[7]؛ لأنّ خبر (لا) مرفوع عنده بالابتداء، وخبر[8] (قوّة) مرفوع بِـ(لا)؛ لأنّ النّاصبة لاسمها عاملة في الخبر بالاتّفاق، فلو قُدِّرَ لهما خبر واحد للزم ارتفاع الخبر بعامِلَينِ مختلِفَين، وهو غير جائز.

وثالثها: رفع الثّاني مع فتح الأوّل، على أنْ يكون الثّاني معطوفاً على محلّ الأوّل، وعند سيبويه[9] يجوز أنْ يقدّر لهما معاً خبر واحد لكونه خبراً للمبتدأ، وعند غيره لا بدّ لكلّ واحد خبر

---

(1) في (ب) و (ج): غيره.

(2) وهو مذهب الأخفش، والمازني، والمبرد، والسيرافي، وجماعة. وصححه ابن مالك إجراء لها مجرى (إنّ).

ينظر: المقتضب 4: 357، 359 – 360؛ وشرح التصريح 1: 337، 347 – 348؛ وهمع الهوامع 2: 202.

(3) [إنّ] ساقطة من (ج).

(4) ما بين المعقوفين ساقط من (ب).

(5) ما بين المعقوفين ساقط من (ج).

(6) في (أ): لنفي الجنس، والثّانية زائدة لتأكيد نفي الأوّل.

(7) قال: '' وتقول: لا رجلَ ولا امرأةً يا فتى، إذا كانت (لا) بمنزلتها في (ليس) حين تقول: ليس لك لا رجلٌ ولا امرأةٌ فيها. وقال رجل من بني سُليم، وهو أنس بن العباس:

لا نَسَبَ اليومَ ولا خُلَّةً اتَّسَعَ الخَرْقُ على الرَّاقِع ''.

ينظر: الكتاب 2: 285.

(8) في (د): وخبر (لا قوة).

(9) قال: '' تقول: لا مثلَهُ رجلٌ، إذا حملته على الموضع، كما قال بعض العرب: لا حَوْلَ ولا قوةٌ إلا بالله، وإن شئت حملته على (لا) فنوّنتّه ونصبته ''. =

لئلّا يلزم اجتماع العاملين وهما: (الابتداء، [ولفظة (لا)][1]) على معمول واحد، ويجوز أنْ يكون (لا) في هذا الوجه بمعنى (ليس).

ورابعها: رَفْعُهُما معاً؛ لأنّه يجوز إلغاء (لا) هذه لضعفها في العمل؛ [لأنها تعمل][2] بالمشابهة، وما يعمل بالمشابهة عمله ضعيف مع حصول شرط الإلغاء (وهو التّكرار)، فيكون الاسمان مرفوعين بالابتداء، و (لا) الثّانية إمّا زائدة، وإمّا ملغاة غير زائدة، ويجوز أنْ يقدّر لهما معاً خبر واحد، وأنْ يقدّر لكلّ واحد خبر عند سيبويه، وغيره؛ لأنّه لا عامل ههنا إلا الابتداء.

وخامسها: رَفْعُ الأوّل وفَتْحُ الثّاني، على أنْ تُجعل الأولى بمعنى (ليس) والثّانية غير ملغاة، ويجوز أنْ يقدّر لهما خبر واحد عند سيبويه، وعند غيره لا يجوز[3]. هكذا يجب أنْ يُعرَفَ هذا المقام، فإنّه من المواضع التي زالت فيها أكثر الأقدام.

وأمّا **المعرفةُ المفردةُ فلا تقعُ بعدَها** – أي بعد كلمة [(لا)][4] – **إلا مرفوعةً، وهي** [أي (لا)][5] **مكرّرةٌ**، مثالها **نحو: لا زيدٌ في الدّارِ ولا عمرٌو**، [أمّا وجوب الرّفع فلزوال][6] المشابهة التي تعمل بها (لا) من كونها لنفي الجنس عند دخولها على المعرفة، وأمّا وجوب [التّكرار][7] فلكون التّكرار جائزاً لِمَا فات عنه من نفي الجنس الذي لا يمكن إثباته في المعرفة.

= ينظر: الكتاب 2: 292.

(1) ما بين المعقوفين ساقط من (ب).

(2) ما بين المعقوفين ساقط من (ج).

(3) منع المبرد والأخفش إعمال (لا) عمل (ليس)، وحكى ابن ولّاد عن الزجاج أنها أُجريت مجرى (ليس) في رفع الاسم خاصة، ولا تعمل في الخبر شيئاً.

ينظر: ارتشاف الضرب 3: 1208؛ والجنى الداني 293.

(4) [لا] ساقطة من (د).

(5) ما بين المعقوفين ساقط من (ج).

(6) ما بين المعقوفين ساقط من (ج).

(7) [التكرار] ساقطة من (ب).

[الحروف العاملة في الفعل المضارع]

[1- نواصب الفعل المضارع]

قال المصنّف: والحروف العاملة في الفعل المضارع تسعة: أربعةٌ منها تنصبه، وخمسة تجزمه. أمّا النّاصبة فهي: (أنْ) المصدريّة، و(لَنْ): لِتأكيد النّفي في المستقبل، و(كَيْ): للتّعليل، تقولُ: أُحِبُّ أنْ تقومَ، أي: قيامَك، و(لَنْ) تفعلَ، وجئتك كي تعطيَني حقّي، والرّابع (إذن): وهي جوابٌ وجزاء، كقولك: إذن أُكرِمَك، لمن قال لك: إنا آتيك، وإنّما تَنصِبُ هذه الفعل المضارع إذا كان الفعلُ بعدَها مُفَرَّغاً لها، غيرَ معتمَدٍ على شيءٍ قبلَها، فإنْ اعتمد بطل العملُ نحو: أنا إذن أُكرِمُك، وإنْ تأتني إذن أُكرِمك، وكذا إذا أُريدَ به الحالُ وإن لم يعتمد على شيء قبلها نحو: إذن أَظُنُّك كاذباً، و (أنْ) من بينها تدخل على الماضي.

*****

قال الشّارح: والحروف العاملة في الفعل المضارع تسعة، أربعةٌ منها أي من التّسعة **تنصبُه** أي الفعل المضارع، **وخمسةٌ** [منها][1] **تجزمُه** أي الفعل المضارع، [**أمّا** الحروف **النّاصبة** للفعل المضارع][2] **فهي**:

(**أنْ**) **المصدريّة**[3]: واحترز بالمصدريّة عن الزّائدة، والمفسّرة، والواقعة بعد / 62 – أ / باب (ظننتُ)؛ فإنّ كُلّاً منها لا تنصبه، وهي – أعني (أنْ) المصدريّة – أصل في نواصب

---

(1) [منها] ساقطة من (ج).

(2) ما بين المعقوفين ساقط من (ج).

(3) أنْ: حرف نصب ومصدري واستقبال – بشرط أن لا تكون مفسرة، أو زائدة، أو مخففة من الثقيلة (وهي المسبوقة بعلم أو ظن وما بمنزلة ذلك) –، تنصب الفعل المضارع، وتعين وقوعه في زمن الاستقبال، نحو: أحبُّ أنْ تجتهدَ، وتؤول هي والفعل بمصدر يكون محلّه من الإعراب حسب مقتضى الكلام، يكون مبتدأ في نحو: ﴿ وَأَنْ تَصُومُوا خَيْرٌ لَكُمْ ﴾ [البقرة: 184]، أي: صيامكم خير لكم، كما يكون خبراً أو فاعلاً أو مفعولاً به أو اسم (عسى) أو مجروراً بالإضافة أو بحرف الجر....، نحو: الجهاد أن تعلي كلمة الحق، يسرني أن تصدق، يحاول خالد أن يتقدم، وعسى أن تكرهوا شيئاً من قبل أن تعرفوا نهايته، وأطمع في أن أصاحبك.
وهي أمُّ أدوات نصب الفعل المضارع، وأثرها لفظي، فهي تنصب الفعل المضارع ولا أثر لها في المحل.
ينظر: رصف المباني 111 – 112؛ والمعجم الوافي 75.

المضارع[1]؛ لكونها مشابهة بِـ(أنّ) التي هي من الحروف المشبّهة بالفعل من حيث اللّفظ وتغيير الجملة التي بعدها إلى المصدر.

و(لَنْ): وهي موضوعة **لتأكيد النّفي في** الزّمان **المستقبل**[2]، نحو: لن يخرجَ زيدٌ، فإنّه أفاد تأكيد النّفي في الخروج؛ [لأنّك إذا قلتَ: لا][3] يخرج زيدٌ، كنت نافياً خروج (زيد) نفياً مجرَّداً عن الفائدة [الزّائدة][4] عليه، وإذا قلتَ: لن يخرجَ زيدٌ، كنت نافياً خروج (زيد) نفياً [زائداً][5] عليه التّأكيد، وقيل إنّها للتّأبيد، أي (لن) تؤبّد نفي ما دخلتْ هي عليه، وهو باطل، ومما يدلّ على بطلانه التّعليق، نحو قوله تعالى: ﴿ فَلَنْ أَبْرَحَ الْأَرْضَ حَتَّى يَأْذَنَ لِي أَبِي ﴾[6]، فالتّعميم أولى كما ذهب إليه الأكثرون؛ لأنّ تأكيد النّفي يجوز أنْ يكون مؤبّداً أو غير مؤبّد.

و(كَيْ): وهي وضعتْ **للتّعليل** – أي لتعليل ما قبله –، واعلَم أنّ بعضاً من النّحاة ذهب إلى أنّ الحرف النّاصب هو (أنْ) هذه فقط، والبواقي يَنصِبُ بإضمار (أنْ) بعدها[7]، وذهب

---

(1) في (أ): أصل في نواصب المضارع، فوجب أنْ تنصب المضارع.

(2) لَنْ: حرف بالإجماع، بسيطة وليست مركبة خلافاً للخليل، فهي عنده مركبة من (لا) النافية و(أنْ) الناصبة.

وهي حرف نصب ونفي واستقبال، تختص بالمضارع فتنصبه دائماً وتنفي مضمونه بعد إثبات، وتعيّن وقوعه في زمن المستقبل، نحو: ﴿ لَنْ نَبْرَحَ عَلَيْهِ عَاكِفِينَ ﴾ [طه: 91].

ينظر: رصف المباني 285؛ والجنى الداني 270؛ والمعجم الوافي 287.

(3) ما بين المعقوفين ساقط من (ب).

(4) [الزائدة] ساقطة من (ج) و (د).

(5) [زائداً] ساقطة من (د).

(6) يوسف: 80 .

قال أبو حيان: '' ثم غيا ذلك بغايتين إحداهما خاصة، وهي قوله: ﴿ حَتَّى يَأْذَنَ لِي ﴾ يعني في الانصراف إليه، والثانية عامة، وهي قوله: ﴿ أَوْ يَحْكُمَ اللَّهُ لِي ﴾؛ لأن إذن الله له هو من حكم الله له في مفارقة أرض مصر، وكأنه لما علّق الأمر بالغاية الخاصة رجع إلى نفسه، فأتى بغاية عامة تفويضاً لحكم الله تعالى ''.

ينظر: تفسير البحر المحيط 5: 332.

(7) وهو رأي الخليل، قال أبو البركات في "أسرار العربية": '' ويحكى عن الخليل بن أحمد أنّه قال: لا ينصب من الأفعال إلا بـ(أنْ) مظهرة أو مقدرة. والأكثرون على خلافه ''. والظاهر أنّهم بنوا رأيهم هذا =

الأكثـرون إلــى أنّ (لن) و (إذَنْ) و (كَي) كلّها مستويةُ الإقدام في النّصب.[1]

والأوّل ليـس بجيّد لأنّ أصـل (لَنْ): (لا أنْ)، و [(إذَنْ)][2]: [(إذ أنْ)][3] على الأصح[4]، فلو أضمـر بعدها (أنْ) لزم حصـول ما ليـس بمفتقر إليه وهـو التّكـرار، ولو أضمر [(أنْ)][5] بعد [(كَي)][6] لكانت حرفَ جرّ لا ناصباً، وهي ليست بجارّة بدليل دخول اللّام عليها، نحو قوله تعالى: ﴿ لِكَيْلَا تَأْسَوْا ﴾[7]، فلو كانت حرف جـرّ لامتنع دخـــول حرف الجرّ على نفســه، واللّازم

= اعتماداً على قولهم بأن بعض الحروف (وهـي: لن، وكي، وإذن) مركبة وليســـت بسيطة، فـ(لنْ) عند الخليل والكسائي والخارزنجي مركبة من (لا) النافية و (أنْ)، وعند الفراء: هي (لا) النافية، أبدل من ألفها نون.
و(إذن) عند الخليل مركبة من (إذ) و (أنْ)، وذهــب أبو علــي عمرُ بن عبد المجيد الرّندي إلى أنها مركبة من (إذا) و(أنْ)، وقال الزجاج والفارسي: الناصب (أنْ) مضمـرة بعدها، لا هـــــي؛ لأنها غير مختصة، إذ تدخل على الجمل الابتدائية.
أما (كَيْ) فإن قلت: جئت كـــي تكرمني (بدون اللام) احتملت أن تكـــون مصدرية ناصبة بنفسها، أو أنّ (أنْ) بعدها مقدرة وهي ناصبة، والقــول بأنها مشتركة هو مذهــب سيبويه والجمهور. وهـــي عند الأخفــش جارة دائماً، وأن النصب بعدها بـ(أنْ) مضمرة أو ظاهرة، خلافاً للكوفيين. بتصرف
ينظر: الكتاب 3: 6؛ أسرار العربية 328؛ ورصـــف المباني 69، 112، 285؛ والجنى الداني 263، 271، 363 – 364؛ وشرح التصريح 2: 358 – 362؛ وهمع الهوامع 4: 93، 98، 103 – 104.

(1) وهو مذهب سيبويه والجمهور، بناء على كـــون هذه الحروف بسيطة، فهي الناصب بنفسها للفعل بعدها.
ينظر: الكتاب 3: 5؛ 12 – 13؛ ورصف المبانـــي 69، 286؛ والجنى الداني 270 – 271، 364؛ وشرح التصريح 2: 358 – 362؛ وهمع الهوامع 4: 93، 98، 103 – 104.

(2) [إذن] ساقط من (أ).

(3) ما بين المعقوفين ساقط من (ب) و (د).

(4) وافق الشارح رأي الخليل في كون (إذن) مركبة من (إذ) و (أنْ).

(5) زيادة من الباحثة يقتضيها السياق.

(6) في (د): كم، والأولى ما أثبته.

(7) الحديد: 23.

باطل لِما ذكرنا فكذا الملزوم.

وزيّف[1] بعضهـــم هذا القـول: بأنّه لو كان أصل (لن) (لا أنْ) لَمَا جاز تقديم ما في خبرها عليها؛ [لأنّ ما في خبرها لا يتقدّم عليها][2]، لكنّه جائز بدليل صحّة قولك: أمّا زيداً فلن أضربَ، وهذا التّزييف ليس بشيء لأنّا لا نسلم [لزوم ذلك][3]؛ لأنّ أحكام الحروف [ومعانيها][4] قد يزول بتركب البعض بالبعض، كما أنّ (لو) إذا رُكِّبت مع (لا) يبطل معناها، ومعنى [(لو)][5] حرف يُحدِث معنى التّخصيص.

وعند الفرّاء[6] أصلها (لا) فأبدلت النّون من الألف، والأوّل أصح؛ لأنّها على تقدير الإبدال، لم يزد لفظ على الأصل ليدلّ على / 62 – ب / تأكيد النّفي بخلاف الأوّل.

---

(1) أي: رَدّ أو ضَعَّفَ، وهو مصطلـــح نحوي استخدمه الشارح في الرد على مـــن ضعف قول الخليل في تركيب (لن) من (لا أنْ).

ينظر: رصف المباني 286.

(2) ما بين المعقوفين ساقط من (ج) و (د).

(3) في (أ): اللزم.

(4) ما بين المعقوفين ساقط من (د).

(5) في (د): لا، والأولى ما أثبته.

(6) هو أبو زكريا يحيى بن زياد بن عبدالله بن منظـــور الديلمـــي، توفي سنة (207 هـ)، النحوي المشهور، إمام الكوفيين وأعلمهم بالنحو واللغة وفنون الأدب، ولد بالكوفـة وانتقل إلى بغداد وصحـــب الكسائي، له العديد من المصنفات نذكر منها: كتاب الحدود في النحـــو، ومعاني القرآن، والمقصـــــور والممدود، المذكر والمؤنث، وما تلحن فيه العامة.

ينظر: وفيات الأعيان 6: 176 – 181؛ والبلغـة 313؛ وشذرات الذهـب 3: 39 – 40؛ والأعلام 8: 145 – 146؛ ومعجم المؤلفين 13: 198.

أصل (لن) عند الفراء (لا) النافية، أبدل من ألفها نـــــون، وقيل: حمـله على ذلك لأن الألف والنون في البدل أخوان، فكما تبدل النون ألفاً في الوقف في نحـــــو: ﴿ لَنَسْفَعًا ﴾ [العلق: 15]، كذلك تبدل النون ألفاً في نحو: زيدا. وقيل حمله على ذلك اتفاقهما في النفي، ونفـــي المستقبل، وجعـــل (لا) أصلاً لها؛ لأنها أقعد في النفي من (لن)؛ لأن (لن) لا تنفي إلا المضارع.

ينظر: رصف المباني 285؛ وشرح التصريح 2: 358؛ وهمع الهوامع 4: 94.

وأوردَ اللّف والنّشر مرتباً؛ لأنّه قد ذكر أوّلاً (أنْ) المصدريّة، ثم (لن)، ثم (كي)، [ثم (إذن)][1]، فأورد مثال الأوّل بقوله: **تقول: أُحبُّ أنْ تقومَ**، بـ(التّاء) ولا يجوز بـ(الياء)، بدليل تقدير المصنّف إيّاه بقوله: **أي قيامَك**، ومثال الثّاني بقوله: **ولن تفعلَ**، ومثال الثّالث بقوله: **وجئتكَ كَي تُعطيَني حقِّي**، أي مجيئي لك معلول بإعطائك إلَيَّ [حقّي][2].

والرّابع من الحروف النّاصبة للفعل المضارع (**إذَنْ**): وأصلها مَرَّ، **وهو** أي (إذن) **جوابٌ** باعتبار القول، **وجزاء** باعتبار الفعل **كقولك: إذَنْ أُكرمَك، لمن قال لك: أنا آتيك**، واللّام في (لِمن) يتعلّق بقولك.

وإنّما تَنصبُ (إذن) **الفعلَ المضارعَ إذا كان الفعلُ** الذي حصل **بعدَها** أي بعد (إذن)، **مُفَرَّغاً لها** أي لِـ(إذن)، **غيرَ معتمد على شيءٍ** حاصل **قبلَها، [فإنْ اعتمدَ** الفعل الواقع بعدها على شيء قبلها][3] **بطلَ العملُ** أي عمل (إذن)، **كقولك: أنا إذن أُكرمُك**، بالرّفع، ولا يجوز بالنّصب؛ لأنّ الفعل معتمد على شيء قبل (إذن) وهو (أنا)، فلو جاز النّصب لزم وجود المبتدأ بدون الخبر وهو ممتنع، ولو رفع لَزِمَ إلغاءُ عمل (إذن) وهو جائز؛ لأنّ (إذن) ليس قد يوضع على العمل حتّى [لا][4] يجوز إلغاؤها البتّة كما كان (أنْ) كذلك، لأنّها قد تقع في موضع لا يكون لها عمل، نحو: أنا إذن فاعلٌ كذا.

وأيضاً يبطل عملها إنْ اعتمد على الشّرط أو القسم مطلقاً، أي سواء كان قبلها أو بعدها، نحو: **إنْ تأتِني إذن أُكرمك**، ولا يجوز فيه النّصب بل يجب الجزم؛ إذ الشّرط قبلها يستدعي الجواب، [ولو نصبت لبطل حكم الشّرط وذلك ممنوع، فإنّ الشّرط][5] [بدون الجزاء][6] [غير مُتَصوّر، وبطلان عمل (إذن) جائز لِمَا مَرَّ.

---

(1) ما بين المعقوفين ساقط من (ج) و (د).

(2) [حقي] ساقطة من (ب) و (ج) و (د).

(3) ما بين المعقوفين ساقط من (أ).

(4) [لا] ساقطة من (ب).

(5) ما بين المعقوفين ساقط من (ج).

(6) ما بين المعقوفين ساقط من (ب) و (ج).

وكذلك إذا قلتَ: والله إذن لأفعلَنّ][1]، فيُلغَى – أي عمل (إذن) – أيضاً؛ لأنّ الفعل الواقع بعدها معتمد على اليمين، [وإعمالها يبطل حكم اليمين][2] كما يبطل حكم الشّرط.

وكذا بطل عمل (إذَنْ) **إذا أُريدَ به** – أي بالفعل الواقع بعد (إذن) – **الحالُ، وإنْ لِمْ يعتمد على شيء قبلها**، و(إنّ) فيه للوصل، مثاله **نحو: إذن أظنُّك كاذباً**، لِمَن يُحدّثك وأنّك في حال الظّنّ / 63 – أ /؛ لأنّ نواصب المضارع مبنيّ على الاستقبال، ألا يرى أنّ (أنْ) و (كَيْ) و (لَنْ) لا حَظَّ لهنّ في الحال.

واعلَم أنّ المصنّف قد ترك شرطاً آخر لعملها، وهو عدم الفصل بينها وبين معمولها؛ لأنّه لو فصل لا تعمل، وإنْ لم يعتمد الفعل على شيء قبلها ولم يرد به الحال لضعفها، فلا يُقال: إذن في الدّار أُكرمُك، إلا بالرّفع.[3]

---

(1) ما بين المعقوفين من ص 326 إلى هنا ساقط من (ب).

(2) ما بين المعقوفين ساقط من (ب).

(3) شروط نصب (إذن) للفعل المضارع بعدها:

الشرط الأول: أن يكون الفعل مستقبلاً، فإن كان حالاً رُفع، كقولك لمن يحدثك: إذاً أظنك صادقاً.

والثاني: أن تكون مصدرة، فإن تأخرت أُلغيت حتماً، نحو: أُكرمُك إذاً. وإن توسطت وافتقر ما بعدها لما قبلها – مثل أن تتوسط بين المبتدأ وخبره، وبين الشرط وجزائه، وبين القسم وجوابه – وجب إلغاؤها أيضاً كالمتأخرة. وشذّ النصب بـ(إذن) بين ذي خبر وخبره في قول الراجز:

لا تَتركَنّي فِيهِمُ شَطِيرا إنِّي إذَنْ أَهلِكَ أو أَطِيرا

وأجاز ذلك بعض الكوفيين، وتأوله البصريون على حذف الخبر، والتقدير: إني لا أقدر على ذلك، ثم استأنف بـ(إذن) فنصب.

وإن تقدمها حرف عطف ففيها وجهان: الإلغاء، والإعمال. والإلغاء أجود، وبه قرأ السبعة ﴿ وَإِذًا لَا يَلْبَثُونَ ﴾ [الإسراء: 76]، وفي بعض الشواذ: ﴿ وَإِذن لَا يَلْبَثُوا ﴾ على الإعمال.

والثالث: أن لا يفصل بينها وبين الفعل بغير القسم، فإن فُصل بينهما بغيره أُلغِيَت، نحو: إذاً زيد يكرمُك، وإن فصل بالقسم لم يعتبر، نحو: إذن والله أكرمَكَ.

وأجاز ابن عصفور الفصل بالظرف، نحو: إذن غداً أكرمَك. وأجاز ابن باشاذ الفصل بالنداء والدعاء، نحو: إذن يا زيد أُحسِنَ إليك، وإذن – يغفرُ الله لك – يُدخلَك الجنة. ولم يُسمَع شيء من ذلك، فالصحيح منعه. وأجاز الكسائي، وهشام، الفصل بمعمول الفعل، وفي الفعل حينئذ وجهان، والاختيار عند الكسائي=

و(أنْ) من بينها – أي من بين نواصب المضارع –، **تدخلُ على** الفعل **الماضي**، نحو: عجبتُ من أنْ ضربَ زيدٌ، لِمَا ثبت من قبل أنّ أصل نواصب المضارع هو (إنّ) وأخواتها، تعمل لمشابهتها بها، فحينئذ كان قويّاً فيدخل على الماضي.

*****

قال المصنّف: وتُضمَر (أنْ) بعد سِتَّةِ أحرُف، وهي: (حتّى)، و(لامُ كَيْ)، و(لامُ الجحد)، و (أو) بمعنى: (إلى) أو (إلا)، و(واو الصّرف)، نحو: سِرتُ حتّى أدخُلَها، وجئتُك لتكرمَني، وقوله تعالى: ﴿ مَا كَانَ اللَّهُ لِيُعَذِّبَهُمْ ﴾[1]، ولألزَمَنَّك أو تعطيَني حقِّي، ولا تأكلِ السّمكةَ وتشربَ اللّبنَ، والسّادس: (الفاء) في جواب الأشياء السِّتَّة، وهي: الأمر، والنّهي، والنّفي، والاستفهام، والتّمنيّ، و العَرْضُ، نحو: زُرْني فأُكرمَك، وقوله: ﴿ وَلَا تَطْغَوْا فِيهِ فَيَحِلَّ عَلَيْكُمْ غَضَبِي ﴾[2]، وما تأتينا فتُحَدِّثَنا، أين بيتُك فأزورَك؟، وليتَ لي مالاً فأُنفِقَ، وألَا تنزلُ فتُصيبَ خيراً، وعلامة صحّةِ الجوابِ بـ(الفاءِ) أنْ يكونَ المعنى: إنْ فعلتَ فعلتُ.

*****

قال الشارح: وتضمر (أنْ) بعد سِتَّةِ أحرُف، وهي أي تلك السِّتَّة:

(حتّى)، و (لامُ كَي): ومعناها معنى (كَيْ)، وهو كون ما قبلها سبباً لما بعدها، فلِذا سُمِّيَت بـ(لام كَيْ)، قيل: [الأحوَط][3] أنْ يُقال موضع (لام كَيْ): لام الجرّ، حتّى يدخل فيه (لام كَيْ) هذه،

= النصب، وعند هشام الرفع.

ينظر: شرح التسهيل لابن مالك 4: 20 – 22؛ والجنى الداني 361 – 363؛ وهمع الهوامع 4: 105 – 107؛ والمعجم الوافي 38 – 39.

(1) الأنفال: 33.

(2) طه: 81.

(3) في (د): فالأولى.

واللّام التي للصّـيرورة[1]، واللّام الزّائـدة[2]؛ إذ كلّهـا يُنصَـبُ المضـــارع بعدهـا بإضمــار (أنْ)،

---

(1) وتسـمى لام العاقبة: وهي التي ما بعدها يخالف غـرض ما قبلهـــا، نحـــو: ﴿ فَالْتَقَطَهُ آلُ فِرْعَوْنَ لِيَكُونَ لَهُمْ عَدُوًّا وَحَزَنًا ﴾، ونحو قول الشاعر:

فإنْ يَكُنِ المَوتُ أَفْنَاهُمُ فَلِلْمَـوْتِ مَا تَلِدُ الْوَالِدَهْ

فليست العلّة في التقاط فرعون لسيدنا موسى – عليه السلام – أن يكـون له عدواً، وليسـت علّة الولادة الموت، وليس السبب الحامل على البناء هو الخراب، ولكن هذه أمـور صـــارت وكانت نتيجة لما تقدم، فهي لام الصيرورة، ويُنصب المضارع بعدها بـ(أن) مضمرة وجوباً كلام التعليل.

ينظر: رصف المباني 225 – 226؛ والمعجم الوافي 258 – 259.

(2) ويقصد بها تلك التي تكون جارة بمعنى التوكيد وهـــي أنــواع، منها معترضة بين الفعـل المتعدي ومفعوله، كقوله:

وَمَنْ يَكُ ذا عَظْمٍ صَلِيبٍ رَجَا بِهِ لِيَكْسِرَ عُودَ الدَّهْرِ فالدّهر كاسِرُهْ

وقوله:

وَمَلَكْتُ مَا بَيْنَ العِراقِ ويَثْرِبٍ مِلْكاً أجارَ لِمُسْـلِمٍ وَمُعَاهـدِ

واختلف فـــي اللام مــن نحـــو: ﴿ يُرِيدُ اللَّهُ لِيُبَيِّنَ لَكُمْ ﴾ ﴿ وَأُمِرْنَا لِنُسْلِمَ لِرَبِّ الْعَالَمِينَ ﴾ [الأنعام: 71]، وقـــول الشاعر:

أُرِيدُ لِأنسَى ذِكْرَها فَكَأنَّما تَمَثَّلُ لِي لَيْلَى بِكُلِّ سَـبِيلِ

فقيـــل: زائدة، وقيـل: للتعليل، ثم اختلف هؤلاء، فقيـــل: المفعول محذوف، أي: يريد الله التبيين ليبيّن لكم ويهديكم، أي: ليجمع لكم بين الأمرين. وأمرنا ما أمـرنا به لنسلم. وأريد السلـــو لأنسى، وقال الخليل وسيبويه ومن تابعهما: الفعل في ذلك كله مقدر بمصـدر مرفوع بالابتداء، واللام وما بعدها خبر، أي إرادة الله للتبيين، وأمرُنا للإسلام، وعلى هذا فلا مفعول للفعل.

ومنها معترضة بين المتضايفين، نحو:

يـا بُـؤْسَ لِلحَـرْبِ الَتـي وَضَعَتْ أراهِطَ فاسْتَرَاحُوا

أي: يا بؤس الحربِ.

ومنها زائدة في خبر (لكنّ)، نحو: ولكنّ الأمر لشديد.

ومنها زائدة في فاعل اسم الفعل، نحو: ﴿ هَيْهَاتَ هَيْهَاتَ لِمَا تُوعَدُونَ ﴾ [المؤمنون: 36].

وينصب المضارع بعد اللام الزائدة بـ(أن) مضمرة جوازاً، فـي نحـــو: ﴿ إِنَّمَا يُرِيدُ اللَّهُ لِيُذْهِبَ عَنْكُمُ الرِّجْسَ أَهْلَ =

[مثال الصّيرورة][1] قوله تعالى: [﴿ فَالْتَقَطَهُ آلُ فِرْعَوْنَ لِيَكُونَ لَهُمْ عَدُوًّا وَحَزَنًا ﴾[2]، ومثال الزّائدة قوله تعالى][3]: ﴿ يُرِيدُ اللَّهُ لِيُبَيِّنَ لَكُمْ ﴾[4]، [فإنّ هذه اللّام زائدة بمعنى: أنْ يبيّن لكم][5]؛ لكونه مفعول (يريد).

و(**لام الجَحْد**): وهو لام زِيْدَت لتأكيد النّفي الدّاخل على (كان) الماضية المعنى، سواء كان لفظها ماضياً أيضاً[6]، كقوله تعالى: ﴿ وَمَا كَانَ اللَّهُ لِيُعَذِّبَهُمْ ﴾، أو مضارعاً كقوله تعالى: ﴿ لَمْ يَكُنِ اللَّهُ لِيَغْفِرَ لَهُمْ ﴾[7].

وإنّما سُمِّيَت (لام الجحد)؛ لمجيئها بعد النّفي، إذ الجحد عبارة عن نفي ما يتوهّم ذكره مثبتاً.[8]

والفصل بين [(لام][9] كَيْ) و(لام الجحد) أنّ الأوّل للتّعليل وهذه اللّام [ليست كذلك][10]، [وأنّ الأوّل لو طُرِحَتْ من الكلام لم يخلّ المعنى المقصود بخلاف (لام الجحد)][11]، وأنّ الثّاني لا يُذكر إلا بعد نفي داخل على (كان) المذكورة، وتلك اللّام ليست كذلك.[12]

= الْبَيْتِ ﴾ [الأحزاب: 33].

ينظر: الجنى الداني 121 – 122؛ ومغني اللبيب 1: 232 – 233؛ والمعجم الوافي 259، 260.

(1) ما بين المعقوفين ساقط من (د).

(2) القصص: 8.

(3) ما بين المعقوفين ساقط من (ب).

(4) النساء: 26.

(5) ما بين المعقوفين ساقط من (ج).

(6) في (أ): لفظهما ماضياً أيضاً – أي كما كان معناه ماضياً –.

(7) النساء: 137.

(8) ينظر: رصف المباني 225؛ والجنى الداني 116.

(9) [لام] ساقطة من (ج).

(10) في (ج): للجحد.

(11) ما بين المعقوفين ساقط من (ج).

(12) ذكر الزجاجي في كتابه "اللامات" أن الفرق بين لام الجحود ولام (كي) هو أن لام الجحود لا يجوز =

و(أو) التي **بمعنى: (إلى) أو (إلّا)**، وَجْهُ عدوله عن عبارة الأكثرين[1] وهي: أو بمعنى (إلى أنْ)؛ أنّه لو كانت بمعنى [(إلى][2] أنْ) وتضمر (أنْ) بعدها، فيكون تقدير قولك: أو تعطيني حقِّي إلى أنْ أنْ تعطيني حقِّي، وهذا [بادي][3] الفساد، / 63 – ب / فلذلك عدل عنها وقال: أو بمعنى (إلى)، بغير (أنْ)؛ دفعاً لذلك الفساد.

و(واو الصّرف): ويُقال لها (واو الجمع)[4]، أمّا وجه تسميتها بـ(واو الجمع)؛ فلكونها لمعنى (مع)، وأمّا وجه تسميتها بـ(واو الصّرف)؛ فلأنّها تصرف إعراب الثّاني عن الأوّل.

لَمّا فرغ عن تعدادها شرع في أمثلتها، [فأورد أمثلتها][5] على التّرتيب المذكور في المتن، فقال في مثال (حتّى): **نحو: سِرْتُ حتّى أدخلَها**، فكأنّك قلتَ: حتّى أنْ أدخلَها، والدّليل على أنّ الفعل

= إظهار (أن) بعدها، كقولك: ما كان زيد ليخرج، تقديره: لأن يخرج. ويجوز إظهار (أن) بعد لام (كي)، كقولك: جئتك لتحسن إلي، ولو أظهرت (أن) فقلت: جئتك لأن تحسن إلي، كان ذلك جائزاً.

وذكر أيضاً أن لام الجحود إنما تعرف من لام (كي) بان يسبقها جحد (نفي)، كقولك: ما كان زيد ليخرج، ولست لأقصد زيداً.

وقال المالقي في "رصف المباني" على لام الجحود: '' وهي لام العلة المذكورة قبل، إلا أنها إذا دخلت على الأفعال المذكورة وقعت مع ما بعدها في موضع أخبار (كان) المنفية بـ(ما)، وبذلك تخالف لام (كي) المذكورة قبل، للزومها ذلك، ولام (كي) يتم الكلام دونها، ويجوز أن يتقدمها الإيجاب والنفي مع (كان) وغيرها، فاعلمه ''.

ينظر: اللامات 68 – 69؛ ورصف المباني 225.

(1) قال سيبويه: '' واعلم أنّ معنى ما انتصب بعد (أو) على: إلا أنْ ''.

ينظر: الكتاب 3: 47.

(2) في (ج): إلا.

(3) في (ج): زاد. وفي (د): يؤدي إلى.

(4) أطلق الكوفيون مصطلح (واو الصرف) على واو المعية، وذهبوا إلى أن الفعل المضارع في نحو قولك: لا تأكل السمك وتشربَ اللبن، منصوب على الصرف.

ينظر: الإنصاف في مسائل الخلاف 2: 107؛ ومغني اللبيب 2: 24.

(5) ما بين المعقوفين ساقط من (ج).

الواقع بعدها منصوب بإضمار (أنْ) قوله:

دَاوَيْتُ عَيْنَ أبِي الدَّهِيقِ بِمَطْلِهِ حَتَّى المصِيفِ ويَغْلُوَ القِعْدَانُ[1]

فإنّ (المصيف) مجرور بِـ(حتّى)، و(يغلو) [معطوف][2] عليه وهو [منصوب][3]، فلو لم يكن نصبه بِـ(أنْ) مضمرة بعدها لَمَا جاز العطف على المجرور، ولكان (حتّى) في موضعٍ واحدٍ جارّاً وناصباً، وهو غير جائز.

وفي مثال (لام) كي، نحو: **جئتُك لتكرمَني**، فكأنّك قلتَ: لأنْ تكرمَني، أي: مجيئي لك سبب لإكرامك [لي][4].

وفي مثال (لام) الجحد، **كقوله تعالى: ﴿ مَا كَانَ اللَّهُ لِيُعَذِّبَهُمْ ﴾**، أي: لأنْ يُعذّبهم.

وإنّما أضمرَ (أنْ) بعد (لام) كي و(لام) الجحد؛ لأنّهما جارّتان، فلو لَمْ يضمر (أنْ) بعدهما لزم دخول حرف الجـرّ على الفعل، وهو ممتنع؛ لأنّه من خواص الاسم كما عرفت في صدر الكتاب.

---

(1) هذا البيت من الكامل، وهو مجهول القائل.

والبيت من شواهد: المقتصد 2: 1080 برواية (غبن)؛ والإنصاف في مسائل الخلاف 2: 142؛ وشرح ديوان المتنبي للعكبري 1: 312.

قوله: (أبو الدّهيق) كنية رجل، ومطله: إذا سوّف في قضاء حاجته ولم يف له، والمصيف: زمان الصيف، ويغلو: غلا البعير في سيره غلوّاً إذا ارتفع في سيره فجاوز حسن السير، والقِعْدان: جمع قعود، وهو من الإبل الذي يقتعده الراعي في كل حاجة، يتخذه للركوب ولحمل الزاد والمتاع.

والشاهد فيه قوله: ويغلوَ، فإنه فعل مضارع منصوب، وقد سبقه اسم مجرور بـ(حتى) التي هي حرف غاية وجر، ولا يجوز أن يكون هذا المضارع منصوباً بـ(حتى)؛ لأنها لو كانت هي الناصبة للفعل المضارع لكانت قد عملت الجر في الاسم والنصب في الفعل، ولا نظير لذلك في العربية، ولكانت الواو قد عطفت مضارعاً منصوباً على اسم مجرور، وذلك مما لا يجوز.

(2) [معطوف] ساقطة من (ب).

(3) [منصوب] ساقطة من (ب).

(4) [لي] ساقطة من (ب) و (ج) و (د).

وفي مثال (أو) التي بمعنى (إلى) أو (إلّا)، نحو: **لألزَمَنَّك أو تعطيَني حقِّي**، أي: إلى أنْ تعطيني حقِّي، [أو: إلّا أنْ تعطيني حقِّي][1]، وإنّما أضمر (أنْ) بعد (أو) لأنّه بمعنى (إلى) أو (إلّا)، وأيّاً ما كان يلزم [إضمار][2] (أنْ) بعدها حتّى يكون الفعل معها في قوّة المصدر؛ لاختصاصها بين الكلمتين بالأسماء.

وفي مثال (واو الصّرف)، نحو: **لا تأكلِ السّمكَ وتشربَ اللّبنَ**، وإنّما أضمر (أنْ) بعد (واو الصّرف) ولم تعمل بنفسها؛ إذ لو عملت فلا يخلو إمّا أنْ تعمل اعتباراً [بأصلها][3]، أو بمعنى العارض لها، لا سبيل إلى أنْ تعمل باعتبار الأوّل؛ لأنّ المعنى الذي وُضِعَتْ له هو العطف، ولا يعمل النّصب شيء من حروف العطف، ولا إلى أنْ تعمل باعتبار الثّاني؛ لأنّ المعنى العارض [لها][4] هو معنى (مع)، ومن المعلوم أنّ (مع) لا يعمل النّصب. وإنّما قلنا: إنّ (واو الصّرف) / 64 – أ / بمعنى (مع)؛ لأنّ قولنا: لا تأكل السّمكَ وتشربَ اللّبنَ، [في قوّة قولنا: لا تأكل السّمكَ مع شربِكَ اللّبن، فللمخاطَب أكل السّمك على][5] [حدة، و][6] [تشرب اللّبن][7] على حدة، لا الجمع بينهما في وقت واحد، وإذا أُريد المنع من كلّ منهما يُقال: لا تأكل السّمكَ وتشربْ اللّبنَ، بالجزم، أي: لا تشرب اللّبنَ.

والفعل بعد (واو الصّرف) مع (أنْ) المضمرة منصوب المحل على أنّه مفعول معه، وإذا رفعتَ وقلتَ: وتشربُ اللّبنَ، [فيكون تقديره: وأنتَ تشربُ اللّبنَ][8]، فالواو للحال[9]، فعلى هذا يكون الجمع ممنوعاً كما إذا أضمر (أنْ) [؛ لأنها في الأصل من الحروف العاطفة، وهي لا تعمل

---

(1) ما بين المعقوفين ساقط من (د).

(2) في (ج): اجتماع .

(3) [بأصلها] ساقطة من (ب).

(4) في (د): للواو.

(5) ما بين المعقوفين ساقط من (ج).

(6) ما بين المعقوفين ساقط من (أ) و (ج).

(7) ما بين المعقوفين ساقط من (ج).

(8) ما بين المعقوفين ساقط من (ج).

(9) في (ب): فالواو للحال، وأنت: مبتدأ، وتشرب اللبن: خبره، والجملة في موضع الحال.

النصب، فيلزم تقدير (أن) بعدها حتى تعمل النصب][1].[2]

والسّادس من الحروف التي ينتصب [الفعل المضارع][3] بعدها بإضمار (أنْ): **(الفاء)**: التي **في جواب الأشياء السِّتَّة، وهي: الأمرُ[4]، والنّهيُ[5]، والنّفيُ[6]،**

---

(1) ما بين المعقوفين من ص 333 إلى هنا ساقط من (ب) و (ج).

(2) حاصل كلام الشارح أن الفعل الذي بعد الواو من نحو: لا تأكل السمك وتشرب اللبن، يجوز فيه ثلاثة أوجه:

الوجه الأول: النصب على النهي عن الجمع. والوجه الثاني: الجزم على التشريك بين الفعلين في النهي.

والوجه الثالث: الرفع إذا نهيته عن الأول فقط، وقد جعل ابن هشام الواو في هذا الوجه للاستئناف.

أما عامل النصب في الفعل المضارع بعد الواو ففيه خلاف:

أ- ذهب الكوفيون إلى أنه منصوب على الصرف؛ وذلك لأن الثاني مخالف للأول.

ب- وذهب البصريون إلى أنه منصوب بتقدير (أنْ)؛ وذلك لأن الأصل في الواو أن تكون حرف عطف، والأصل في حروف العطف أن لا تعمل؛ لأنها لا تختص.

جـ- وذهب أبو عمر الجرمي من البصريين إلى أن (الواو) هي الناصبة بنفسها؛ لأنها خرجت عن باب العطف.

ينظر: الكتاب 3: 42 – 43؛ والإنصاف في مسائل الخلاف 2: 107؛ وشرح المفصل لابن يعيش 7: 34؛ وأوضح المسالك 4: 187؛ ومغني اللبيب 2: 22؛ وحاشية الصبان على شرح الأشموني 3: 451.

(3) ما بين المعقوفين ساقط من (ج).

(4) قال ابن منظور: '' الأمر: معروف، نقيض النهي، أَمَرَهُ بِهِ، وأمَرَهُ،...، وأَمَرَهُ إيّاه،...، يأمُرُهُ أَمْراً وإمارا فأتَمَرَ: أي: قَبِلَ أَمرُه ''.

ينظر: لسان العرب: مادة: أمر.

والأمْر في الاصطلاح: هو طلب فعل شيء صادر ممن هو أعلى درجة إلى من هو أقل منه.

ينظر: موسوعة النحو والصرف والإعراب 152.

(5) النَّهْي لغة: خلاف الأمر، نهاه يَنْهاه نَهْياً فانتَهى وتَنَاهَى: كَفَّ.

ينظر: لسان العرب: مادة: نهي.

والنهي في النحو وعلم البيان: طلب الكفّ عن الفعل، أو الامتناع عنه، على وجه الاستعلاء والإلزام.

ينظر: موسوعة النحو والصرف والإعراب 694.

(6) النَّفْي لغة: نفى الشيءُ يَنْفِي نَفْياً: تَنَحَّى، ونَفَيْتُ أنا نَفْياً، وانْتَفَى منه: تَبَرَّأَ، ونَفَى الشيء نَفْياً: جَحَدَه. =

والاستفهامُ[1]**، والتّمنِّي**[2]**، والعَرْضُ**[3].

وإنّما شرط أحد هذه الأشياء السِّتّة؛ لأنّ سببيّة ما قبلها لِمَا بعدها إنّما يتحقّق عند تحقّق أحدِ هذهِ الأمورِ.[4]

مثال الأمر، **نحو: زُرني فأُكرِمَكَ**، أي: فَأنْ أُكرمَك، والمعنى: ليكن منك زيارة فإكرام لك

ينظر: لسان العرب: مادة: نفي.

والنّفي في الاصطلاح: الجَحْد والإنكار، وضد الإثبات، والكلام المنفي هو غير المثبت، أي هو الذي دخلت عليه إحدى أدوات النفي.

ينظر: موسوعة النحو والصرف والإعراب 693.

(1) الاستفهام لغة: اسْتَفْهَمَه: سألَه أنْ يُفَهِّمَه، وقد اسْتَفْهَمَنِي الشيء فَأفْهَمْته وفَهَّمْتُه تَفْهِيماً.

ينظر: لسان العرب: مادة: فهم.

وفي الاصطلاح: هو استعلام ما في ضمير المخاطب، وقيل: هو طلب حصول صورة الشيء في الذهن، فإن كانت تلك الصورة وقوع نسبة بين الشيئين أو لا قوعها، فحصولها هو التصديق، وإلا فهو التصور.

أو هو الاستخبار، وقيل: الاستخبار ما سبق أولاً ولم يفهم حق الفهم، فإذا سئل عنه ثانياً كان استفهاماً.

ينظر: التعريفات 17 – 18؛ الكليات 97.

(2) سبق التعريف بمصطلح "التمني" ص 307.

(3) العَرْض لغة: عَرَضَ الشيءَ عليه يَعْرِضُه عَرْضاً: أراه إيّاه، وعَرَضْتُ عليه أمر كذا وعَرَضْتُ له الشيء: أي أظهرته له وأبرزتُه إليه.

ينظر: لسان العرب: مادة: عرض.

واصطلاحاً: هو الترغيب في فعل شيء أو تركه ترغيباً مقروناً بالعطف والملاينة، ويظهر الفرق بين العَرْض والتحضيض في نَغَم الصوت والكلمات المختارة، وأحرف العَرْض هي: إلا، أما، ولو.

ينظر: موسوعة النحو والصرف والإعراب 449.

(4) ينتصب المضارع بـ(أن) مضمرة بعد فاء السببية وجوباً إذا كانت مسبوقة بنفي، أو طلب، والطلب يشمل: الأمر، والنهي، والدعاء، والعرض، والتحضيض، والتمني، والاستفهام. فهذه سبعة، مع النفي صارت ثمانية. وزاد الفراء الترجي.

ينظر: شرح شذور الذهب 321 – 328؛ وشرح التصريح 375.

منّي.

ومثال النّهي، نحو **قوله** تعالى: ﴿ **وَلَا تَطْغَوْا فِيهِ فَيَحِلَّ عَلَيْكُمْ غَضَبِي** ﴾، [أي:][1] فأنْ يحلّ، تقديره: لا يكن منكم طغيان فإحلال غَضَبٍ منِّي.

ومثال النّفي، نحو: **ما تأتينا فتُحَدِّثَنا**، أي: فأنْ تُحدِّثَنا، تقديره: لَمْ يوجد منك إتيان يُسبّب إلى الحديث.

ومثال الاستفهام، نحو: **أين بيتُك فأزورَك ؟**، أي: فَـأنْ أزورك، والمعنى: ليكُن منك تعريف بيت فزيارة منِّي.

ومثال التّمنّي: **ليتَ لي مالاً فأُنفِقَه**، أي: فَـأنْ أُنفقَه، والمعنى: أتمنّى حصول مال من الله فإنفاقاً منِّي.

ومثال العَرْض، نحو: **ألَا تنزلُ فتُصيبَ خيراً**، أي: فَـأنْ تصيبَ خيراً، تقديره: ألا يكُن منك نزول فإصابة خير منِّي. وهو – أعني العَرْضَ – قريب من التّمنّي؛ لأنّك إذا عرضتَ عليه النّزول فقد حثثته، [ولا تحثّه][2] إلا على ما توّده وتتمنّاه، ولكنّه ليس باستفهام؛ لأنّك [لا][3] تقصد بقولك: ألا تنزل، أنْ يستفهم عن ترك النّزولِ، وإنّما القصد [أنْ][4] تذكره له وتعرُضَ عليه فقط.[5]

---

(1) [أي] ساقطة من (أ) و (ب) و (د).

(2) ما بين المعقوفين ساقط من (ب).

(3) [لا] ساقطة من (ب).

(4) في (ب): ألا، والأولى ما أثبته.

(5) مثال الدعـــــاء كقولك: ((اللهـمَّ تُبْ عَلَيَّ فأتوبَ))، وقولـــــه تعالـى: ﴿ لَا تَفْتَرُوا عَلَى اللَّهِ كَذِبًا فَيُسْحِتَكُمْ بِعَذَابٍ ﴾ [طه: 61]. وأمـا التحضيـــض فكقـولك: ((هلَّا اتقيتَ اللهَ تعالـى فيغفـــرَ لك))، و ((هَلَّا أسـلمتَ فتدخلَ الجنةَ)).

ينظر: شرح شذور الذهب 325، 327.

وسبب إضمار (أنْ) بعد (الفاء)[1]؛ أنّ الحروفَ العاطفةَ لا تنصب فلزم إضمار (أنْ)[2]، ويجب أن يكون ما قبل (الفاء) وغيره من العاطفة النّاصبة بإضمار (أنْ) / 64 – / في تقدير المصدر أيضاً؛ لئلّا يلزم عطف الاسم المؤول[3] بِـ(أنْ) على الفعل. **وعلامة صحّة الجواب بـ(الفاء) أن يكون المعنى: إنْ فَعَلْتَ فَعَلْتُ**، وأراد به كون الأوّل سبباً للثّاني، لا أنْ يكون بإضمار شرط.

---

(1) في (د): بعد (الفاء) الناصبة وغيره من العاطفة.

(2) في (ب): إضمار (أنْ) بعد جميع المذكورات، دون إضمار أدواتها؛ لتوصلها في عمل النصب دون غيرها.

(3) في (أ): المؤول به.

[2- جوازم الفعل المضارع]

قال المصنّف: والجازمةُ له: لَمْ، ولَمَّا لنفي الماضي، وفي (لّمَّا) تَوَقُّع، ولامُ الأمرِ للغائبِ، ولا في النّهي، وإنْ في الشّرط والجزاء، تقول: لَمْ يضربْ، ولَمَّا يَركَبْ، وليضرِبْ زيدٌ، ولا تَفعَلْ، وإنْ تخرُجْ أخرُجْ، وهما مجزومان أبداً إذا كانا مضارعين، فإنْ كانا ماضيين لَمْ يظهر فيهما الجزم، نحو: إنْ خرجتَ خرجتُ، وإنْ كان الشّرط ماضياً والجزاء مضارعاً جاز فيه الرّفعُ والجزمُ نحو: إنْ أكرمتَني أُكرِمْكَ وأكرِمُك، وعليه قول الشّاعر:

وَإِنْ أَتَاهُ خَلِيلٌ يَوْمَ مَسْغَبَةٍ يَقُولُ لا غَائِبٌ مَالِي وَلا حَرِمُ

*****

قال الشّارح: لَمَّا فرغَ عن نواصب المضارع، شرعَ في جوازمه، فقال:

والجازمة له، أي للفعل المضارع:

(لَمْ)، و(لَمَّا) التي ليست بمعنى (إلا)، ولا بمعنى (حين)؛ بل **لنفي الماضي**. قوله: **وفي (لَمَّا) تَوَقُّع،** إشارة إلى الفرق بين (لَمْ) و (لَمَّا) بعدَ أنْ يكون الفعل بهما مجزوماً، [أي الفرق بين (لَمْ) و (لَمَّا): أنّ في (لَمَّا) توقّع ليس في (لَمْ)؛ لأنّ (لَمَّا) لنفي (قد فَعَلَ)، و (لَمْ) لنفي (فَعَلَ)][1]، فَـ(لَمَّا) في النّفي بمنزلة (قد) في الإثبات، وفي (قد) معنى التّوقُّع، فكذلك فـي (لَمَّا)، تقول لقوم ينتظرون [ركوب الأمـير: قد ركبَ الأميرُ، ولَمَّا يركـب. وأنّ في (لَمَّا) استغراقاً واستمـراراً ليس في (لَمْ)][2]، تقول: ندِمَ فلانٌ ولمْ ينفعه النّدَم، أي: عقيب ندمه، وإذا قلتَ: لَمَّا ينفعـه النّدم، أفاد استمرارَ عدم [النّفع][3] إلى وقت الإخبار.[4]

---

(1) ما بين المعقوفين ساقط من (ج).

(2) ما بين المعقوفين ساقط من (ج).

(3) في (ب) و (د): النفي.

(4) تفترق (لم) و(لما) في أمور:

أوّلها: أن النفي بـ(لم) لا يلزم اتصاله بالحـال، بل قد يكون منقطعاً، نحـــو: ﴿ هَلْ أَتَى عَلَى الْإِنْسَانِ حِينٌ مِنَ الدَّهْرِ لَمْ يَكُنْ شَيْئًا مَذْكُورًا ﴾ [الإنسان: 1]، وقد يكـون متصلاً، نحـو: ﴿ وَلَمْ أَكُنْ بِدُعَائِكَ رَبِّ شَقِيًّا ﴾ [مريم: 4]، بخلاف (لما)؛ فإنه يجب اتصال نفيها بالحال. =

وفـي (لَمَّا) يجـوز حذف الفعـل، ولَمْ يجُـز مع (لَمْ)، تقـول: خرجتُ ولَمَّا، أي: ولَمّـا يخـرج [زيدٌ][1]، و[لا][2] تقول: خرجتُ ولَمْ؛ لأنّه بمثابة (قد) في (قد فَعَلَ)، ويجوز حذف الفعل مع (قد) كقوله: وكان قد، فيجوز حذفه مع (لَمّا)؛ ولأنّ أصله (لَمْ) زيدَت عليه (ما)، فنابت مناب الفعل.[3]

وقد جاء حذف الفعل مع (لَمْ) شاذاً كقوله:

.... إنْ وَصَلْتَ وإنْ لَمْ[4]

= وثانيها: أن الفعل بعد (لما) يجوز حذفه اختياراً، وهو أحسـن ما يُخَرَّج عليه قراءة: ﴿ وَإِنَّ كُلًّا لَمَّا ﴾ [هـود: 111]، ولا يجوز حذفه بعد (لم) إلا في الضرورة، كقول الشاعر:

احْفَظْ وَدِيْعَتَكَ التي اسْتُودِعْتها يَوْمَ الأعَازِبِ إنْ وَصَلْتَ، وإنْ لَمِ

وثالثها: أنّ (لم) تصحب أدوات الشرط، نحو: (إنْ لم) و (لو لم)، بخلاف (لما).

ورابعها: أنّ (لم) قد يفصل بينها وبين مجزومها اضطراراً، كقول الشاعر:

..... كأنْ لَمْ، سِوَى أهْلِ مِنَ الوحْشِ، تُؤْهَلِ

وخامسها: أنّ (لم) قد تُلغى بخلاف (لما)؛ فإنها لم يأت فيها ذلك.

ينظر: الجنى الداني 268 – 269.

(1) [زيد] ساقطة من (ج) و (د).

(2) [لا] ساقطة من (ج).

(3) إنما جاز حذف الفعل في (لما) دون (لم)؛ لأنه يقوم بنفسـه بسبب أنّـه مركب مـن (لم) و (ما)، وكأن (ما) عوض من المحذوف.

ينظر: همع الهوامع 4: 315.

(4) من الكامل، قائله ابراهيم بن هرمة، وهو مذكور بديوانه 191 ، وتمامه:

اِحْفَظْ وَدِيْعَتَكَ الَّتِي اسْتُوْدِعْتَهَا يَوْمَ الأعَازِبِ إنْ وَصَلْتَ وإنْ لَمْ

والبيت من شواهد: توضيح المقاصد 3: 1271؛ والجنـى الداني 269؛ وأوضـح المسـالك 4: 202؛ ومغني اللبيب 1: 294؛ والمقاصد النحويـة 3: 404؛ وشـرح الأشمونـي 2: 316؛ وشـرح التصريـح 2: 397؛ وشرح شواهد المغني 2: 682؛ وهمع الهوامـع 4: 313؛ وخزانـة الأدب 9: 8؛ والدرر 2: 176.

الشاهد فيه قوله: وإن لم، حيث حذف الفعل الذي دخلت عليه (لم)، والتقدير: وإن لم تصل، ولا يجـوز ذلك إلا في ضرورة الشعر.

أي: وإنْ لَمْ تصِل.

اِعلَم أنّ الجزم: القطع[1]، وسُمِّيَتْ هذه الحروف جوازم؛ لقطعها عن الفعل حَرَكَتَه أو بعضَ حروفه، وإنّما عمِلتْ الجزمَ دون الحركة [؛ لأنّها لَمّا كانت موضوعة لانتقال المضارع إلى الماضي شابَهَ (إنْ) الشَّرطيّة في][2] الانتقال، فأُعطِيَتْ عملها وهو الجزم. فإنْ قيل: فلِمَ لَمْ يجُز دخولها على الماضي كما جاز دخول (إنْ) الشَّرطيّة عليه ؟

والجوابُ عنه: إنّ وضع (لَمْ) للانتقال المذكور خاصّة، فذلك لا يحصل بدخولها على الماضي، بخلاف [(إنْ)؛ فإنّها لم توضع للانتقال المذكور.

واعلم][3] أنّ الجوازم تنقسم إلى قسمين:

قسمٌ يجزم فعلاً واحداً، وقسمٌ يجزم فعلين معاً، فَمِنَ الأوّلِ (لَمْ) و (لَمَّا) كما ذكرنا.

و(لامُ الأمرِ): وهو احتراز عن (لام الجرّ) و(لام التّأكيد)؛ فإنّهما لا يجزمان الفعلَ، وإنّما كُسِرت هذه اللّام مع إنّ الأصلَ في الحروفِ الواردةِ على هِجاءٍ واحدٍ أنْ تُفتَحَ[4] على ما عرفتَه ؛ فَرْقاً بينها وبين [لام الابتداء][5].[6]

---

(1) الجَزْمُ: القَطْعُ، جَزَمْتُ الشيءَ أَجْزِمُهُ جَزْماً: قَطَعْتُهُ. وكل أمر قَطَعْتَهُ قَطْعاً لا عودةَ فيه، فقد جَزَمْتَه. وجَزَمْتُ ما بيني وبينَه: أي قَطَعْتُهُ، ومنه جَزْمُ الحَـرْفِ، وهـــو في الإعـــراب كالسكون في البناء، تقول: جَزَمتُ الحرْفَ فانْجَزَم. الليث: الجَزْمُ: عزيمة في النحو في الفعل، فالحرف المجزوم آخره لا إعراب له. والجَزْمُ الحرفُ إذا سَكَنَ آخرُهُ. المبرد: إنما سمي الجَزْمُ جَزْمـــاً؛ لأن الجَـزْمَ في كلام العرب: القَطْـــعُ. يُقال: افعَلْ ذلك جَزْماً فكأنه قُطع الإعراب عن الحرف. ابن سيدة: الجَزْمُ: إسكان الحرف عن حركته مـــن الإعراب من ذلك؛ لقصوره عن حظه منه وانقطاعه عن الحـــركة ومدّ الصـــوت بها للإعراب، فإن كان السكـــون في موضوع الكلمة وأولويتها لم يُسَمَّ جَزْماً؛ لأنه لم يكن لها حظ فقَصُرَتْ عنه.
ينظر: لسان العرب: مادة: جزم.

(2) ما بين المعقوفين ساقط من (ج).

(3) ما بين المعقوفين مطموس في (أ).

(4) في (أ): أن تفتح كهمزة الاستفهام وغير ذلك.

(5) في (أ): هذه اللّام، أي: لام الأمر.

(6) الفرق بين اللام الجارة، ولام الأمر، ولام التأكيد هو كالتالي: =

وإنّما عَمِلَت الجزمَ؛ لأنّه مشابه بـ(لام الجرّ) صورة، لكنّه لدخوله / 65 – أ / الفعل لَمْ يعمل عمله؛ بل ما هو مقابله وهو الجزم. أو لأنّه مشابه بِـ(إنْ) الشّرطيّة في لزومـه المضارع ونقلِ معناه من [الإخبار][1] إلى الإنشاء.

= أ- اللام الجارة: هي حرف جر، تجر الظاهـر والضمير، وتكون مكسـورة مـع الاسـم الظاهر، إلا مع المستغاث فمفتوحة، نحو: يا لَله، ونحـو: يا لَزيد، ومفتوحـة مع الضمير، نحـو: لَه، لَك، إلا مع ياء المتكلم فمكسورة للمناسبة، نحو: لِي.

ب- لام الأمر: وهي لام جازمـة للفعـل المضارع، موضـوعة للطلـب، سواء أكان هذا الطلب أمراً، نحو: ﴿ لِيُنْفِقْ ذُو سَعَةٍ مِنْ سَعَتِهِ ﴾ [الطلاق: 7]، أم دعـاء نحـو: ربنا لِتغفرْ لنا، أم التماساً نحو: يا أخي لِتسمعْ مني، وكذا لو أخرجت عن الطلب إلى غيره كالتهديـد، نحـو: ﴿ وَمَنْ شَاءَ فَلْيَكْفُرْ ﴾ [الكهـف: 29]، أو النصـح والإرشاد نحو: لِيقمْ كلٌّ منكم بواجبه.

وهذه اللام تكون مكسورة دائماً إلا إذا سبقـت بـ(الواو) أو (الفاء) أو (ثم)، فتسكن نحـو: ﴿ فَلْيَسْتَجِيبُوا لِي وَلْيُؤْمِنُوا بِي ﴾ [البقرة: 186]، ونحو: ﴿ ثُمَّ لْيَقْضُوا تَفَثَهُمْ ﴾ [الحج: 29].

جـ- لام التأكيد: وهي لام الابتداء، وهـي لام مفتوحـة لا تعمـل، تدخل علـى الجملة لتوكيد مضمونها، ولتخليص المضارع للحال حقيقة، أو تنزله منزلة الحـال لتحقـق وقوعـه، نحو: ﴿ وَإِنَّ رَبَّكَ لَيَحْكُمُ بَيْنَهُمْ يَوْمَ الْقِيَامَةِ فِيمَا كَانُوا فِيهِ يَخْتَلِفُونَ ﴾ [النحل: 124]. وحقها الصـدارة، وهـي من مسوغات الابتداء بالنكرة، نحـو: لَدينارٌ خير من درهم. بتصرف

ينظر: رصف المباني 226، 231 – 232؛ والجنـى الدانـي 110 – 111، 124، 128؛ ومغني اللبيب 1: 225، 240، 244؛ وهمع الهوامع 4: 307؛ والمعجم الوافي 257، 261.

(1) [الإخبار] ساقطة من (ب).

أقولُ قوله: **للغائب**، حشو مفسِد، أمَّا بيانُ كونِه حشواً؛ فلأنّه لا طائل تحته، وأمَّا بيان كونه مُفسِداً؛ فلأنّها – أي (لامَ الأمرِ) – لو لَمْ تكن للغائب كما في المخاطب المجهول، وكما [في][1] قوله تعالى: ﴿ فَلْتَفْرَحُوا ﴾[2]، وقوله – ﷺ –: ((فلتَصِفّوا صُفُوفَكُم))[3]، لَمْ تكن

---

(1) [في] ساقطة من (أ) و (ب) و (ج).

(2) يونس: 58.

والرسم القرآني: ﴿ فَلْيَفْرَحُوا ﴾، وقرأها (فَلْتَفْرَحُوا): عثمان بن عفان، و أُبيّ، وأنس، والحسن، وأبو رجاء، وابن هرمز، وابن سيرين، وأبو جعفر المدني، السلمي، وقتادة، والجحدري، وهلال بن يساف، والأعمش، وعمرو بن قائد، والعباس بن الفضل الأنصاري، وابن عباس.

قال أبو حيان في تفسيره: '' ورويت عن النبي – ﷺ –، قاله صاحب اللوامح، وقال: وقد جاء عن يعقوب كذلك، انتهى. وقال ابن عطية: وقرأ أُبي، وابن القعقاع، وابن عامر، والحسن على ما زعم هارون، ورويت عن النبي – ﷺ – (فلتفرحوا)، و (تجمعون) بـ(التاء) فيهما على المخاطبة، وهي قراءة جماعة من السلف كثيرة، وعن أكثرهم خلاف، انتهى. والجمهور بـ(الياء) على أمر الغائب، وما نقله ابن عطية أن ابن عامر قرأ (فلتفرحوا) بـ(التاء) ليس هو المشهور عنه، إنما قراءته في مشهور السبعة بـ(الياء) أمراً للغائب، لكنه قرأ (تجمعون) بـ(التاء) على الخطاب، وباقي السبعة بـ(التاء) على الخطاب، وفي مصحف أُبي (فبذلك فافرحوا) وهذه هي اللغة الكثيرة الشهيرة في أمر المخاطب، وأما (فليفرحوا) بـ(الياء) فهي لغة قليلة، وفي الحديث ((لتأخذوا مصافكم))، وقرأ أبو التياح والحسن (فلِيفرحوا) بكسر اللام، ويدل على أن ذلك أشير به إلى واحد عود الضمير عليه موحداً في قوله: (هو خير مما يجمعون) ''.

ينظر: المحتسب 1: 313؛ وتفسير البحر المحيط 5: 170؛ والنشر في القراءات العشر 2: 285؛ واتحاف فضلاء البشر 2: 116.

(3) لم أقف على هذه الرواية في كتب الحديث التي اطلعت عليها، أما الحديث الذي استشهدت به أغلب كتب النحو بخصوص هذه المسألة جاء برواية: ((لِتأْخُذُوا مَصَافَّكُم)) ، ولم أقف على هذه الرواية أيضاً في كتب الحديث التي اطلت عليها، والذي في مسند أحمد وسنن الترمذي برواية: ((كما أنْتُم على مَصَافَّكُم كما أنْتُم)).

وجاء في "النهاية في غريب الحديث والأثر"، في مادة (صَفُفَ): وفي حديث صلاة الخوف: ((أن النبيّ – ﷺ – كان مُصَافَّ العدوِّ بعُسْفان))، أي: مُقابلهم. يُقال: صَفَّ الجيش يَصُفُّهُ صَفّاً، وصَافَّهُ فهو مُصَافّ، إذا رتب صُفوفَه في مقابل صُنوف العدوّ. والمَصَافّ – بالفتح والتشديد – جَمع مَصَفّ، وهو موضع الحرب الذي يكون فيه الصفوف. وقد تكرر في الحديث. وفي حديث البقرة وآل عمران: ((كَأَنَّهُمَا حِزْقان مِنْ طَيْرٍ صَوَافّ)) أي: باسطات أجنحتها في الطّيران. والصَّوَافُّ: جمع صَافَّة.=

جازمة، والأمر [بخلافه][1].

و(لا) التي فـي النّهـي: [واحتـرز به عـن (لا) التي في النّفـي؛ فإنّهـا لا تجـزم الفعـلَ][2]، [وإنّما عملت (لا) في النّهي][3] الجـزمَ أيضاً؛ لأنّه مشابـه بِـ(إنْ) الشَّرطيّة من حيث [نقل][4]

= ينظر: مسند أحمد 36: 422 (الحديث 22109)؛ سنن الترمذي 5: 343(الحديث 3235)؛ النهاية في غريب الحديث والأثر 3: 37 – 38.

ورواية ((لِتأخُذُوا مَصَافَّكُم)) من شواهد: شرح المفصل لابن يعيش 7: 41؛ ورصف المباني 227؛ وتفسير البحر المحيط 5: 170؛ وتوضيح المقاصد 3: 266؛ والجنى الداني 111؛ ومغني اللبيب 1: 241؛ وشرح التصريح 2: 395.

(1) [بخلافه] ساقطة من (ب).

(2) ما بين المعقوفين ساقط من (ب).

الفرق بين (لا) النافية و(لا) الناهية هو:

أ- أن (لا) النافية حرف نفي لمجرد النفي، غير عاملة، وليست من ألفاظ الصدارة (إلا إذا وقعت في جواب قسم، نحو: والله لا أخون وطني)، تدخل على الجملة الاسمية والفعلية، نحو: لا يهمل العامل بعمله، ونحو: ﴿ لَا فِيهَا غَوْلٌ ﴾ [الصافات: 47]، فإذا دخلت على الفعل فالغالب أن يكون مضارعاً، فتخلصه للاستقبال، نحو: لا يقومُ زيدٌ ولا يقوم عمرٌو، وقد تدخل على الماضي قليلاً، نحو قوله تعالى: ﴿ فَلَا صَدَّقَ وَلَا صَلَّى ﴾ [القيامة: 31].

ب- أمّا (لا) الناهية فحرف يجزم الفعل المضارع، ويخلصه للاستقبال، نحو: ﴿ لَا تَخَافِي وَلَا تَحْزَنِي ﴾ [القصص: 7]، وتسمى (لا) الطلبية، أي المطلوب بها الترك، سواء النهي، نحو: ﴿ وَلَا تَنْسَوُا الْفَضْلَ بَيْنَكُمْ ﴾ [البقرة: 237]، أو الدعاء، نحو: ﴿ لَا تُؤَاخِذْنَا ﴾ [البقرة: 286]، ولذلك قال بعضهم: (لا) الطلبية؛ ليشمل النهي وغيره.

ينظر: رصف المباني 258 – 260، 267؛ والجنى الداني 296 – 297، 300؛ ومغني اللبيب 1: 258 – 262؛ وهمع الهوامع 4: 310؛ والمعجم الوافي 271 – 272.

(3) ما بين المعقوفين ساقط من (ب).

(4) [نقل] ساقطة من (ج).

[الفعل][1]؛ لأنّه لنقل الإخبار إلى [الأمر][2]، و(إنْ) الشَّرطيّة لنقل الفعل من المجزوم به إلى المشكوك فيه.

[أدوات الشرط]

ومن الثّاني (**إنْ**) التي **في الشَّرط والجزاء**: وهو احتراز عن (إنْ) المخفّفة من المثقلة[3]، و(إنْ) النّافية[4]، وإنّما عمِلَتْ (إنْ) الشَّرطيّة الجزم؛ لأنّها تدخل على جملتين وتجعلهما بمنزلة جملة

---

(1) [الفعل] ساقطة من (د).

(2) في (د): الإنشاء.

(3) وهي المخففة من (إنَّ) الثقيلة، حيث تخفف (إنَّ) المكسورة فيبطل اختصاصها بالجملة الابتدائية، ويغلب إهمالها، وقد تعمل على قلة، وحالها إذا أعملت كحالها وهي مشددة، إلا أنها لا تعمل في الضمير إلا في ضرورة بخلاف المشددة، تقول: إنّك قائم – بالتشديد –، ولا يجوز: إنْكَ قائمٌ – بالتخفيف –.
وإن دخلت على الجملة الفعلية وجب إهمالها، ولا يليها في الغالب من الأفعال إلا ما كان متصرفاً ناسخاً ماضياً كان أو مضارعاً، نحو: ﴿ وَإِنْ كَانَتْ لَكَبِيرَةً ﴾ [البقرة: 143]، ﴿ وَإِنْ وَجَدْنَا أَكْثَرَهُمْ لَفَاسِقِينَ ﴾ [الأعراف: 102]، ﴿ وَإِنْ يَكَادُ الَّذِينَ كَفَرُوا ﴾ [القلم: 51]، ﴿ وَإِنْ نَظُنُّكَ لَمِنَ الْكَاذِبِينَ ﴾ [الشعراء: 186].
ينظر: رصف المباني 108؛ ومغني اللبيب 1: 46؛ وهمع الهوامع 2: 181 – 182؛ والمعجم الوافي 80.

(4) وهي حرف لها الصدارة، فلا يتقدم عليها شيء، تدخل على الجملة الاسمية، نحو قوله تعالى: ﴿ إِنِ الْكَافِرُونَ إِلَّا فِي غُرُورٍ ﴾ [الملك: 20]، وعلى الجملة الفعلية، نحو قوله تعالى: ﴿ إِنْ أَرَدْنَا إِلَّا الْحُسْنَى ﴾ [التوبة: 107]، تصاحبها (إلا)، أو (لمّا) بمعنى (إلا) بكثرة، نحو قوله تعالى: ﴿ إِنْ كُلُّ نَفْسٍ لَمَّا عَلَيْهَا حَافِظٌ ﴾ [الطارق: 4].
قال بعضهم: إنها لا تعمل، وقال آخرون: إنها تعمل عمل (ليس) فترفع الاسم وتنصب الخبر بشروط:
الأول: أن تدخل على الجملة الاسمية ويتقدم الاسم على الخبر، إلا إذا كان شبه جملة.
والثاني: عدم تكرارها، وألا ينتقض النفي بـ(إلا).
والثالث: أن يكون اسمها ظاهراً، وأجاز بعضهم أن يكون ضميراً، نحو:

إنْ هُوَ مُسْتَوْلياً عَلَى أَحَدٍ إلَّا على أضْعَفِ المَجَانِينِ

ينظر: رصف المباني 107 – 108؛ ومغني اللبيب 1: 44 – 46؛ وهمع الهوامع 2: 116؛ والمعجم الوافي 79.

واحدة، فيحصل [الثِّقَلُ][1] بطولِ الكلامِ، فتعمل ما فيه حقّه وهو السّكون؛ لأنّه في مواضع الثِّقَلِ أَلْيَقُ.

و**تقول** في الفعل الذي دخلت عليه (لَمْ): **لَمْ يَضرِبْ**، وفي الفعل الذي دخلت عليه (لَمَّا): **لَمَّا يَركَبْ**، وفي الفعل الذي دخلت عليه (لام الأمر): **لِيَضرِبْ زيدٌ**، [وفي الفعل الذي دخلت عليه (لا النّاهية): **لا تَفْعَلْ**][2]، وفي الفعل الذي دخلت [عليه][3] (إنْ) في الشَّرط والجزاء: **إنْ تَخْرُجْ أَخْرُجْ**.

وهما – أي الشَّرط والجزاء – [**مجزومان أبداً، إذا كانا** – أي الشَّرط والجزاء –][4] **مضارعَين**، نحو: إنْ تضربْني [أضربْك][5]، بجزم الفعلين معاً، **فإنْ كانا** – أي الشَّرط والجزاء – **ماضيين**، **لَمْ** [**يظهر فيهما** – أي في الشَّرط والجزاء الواقعين الماضيين – **الجزمُ**؛ لعدم استحقاق الماضي الإعرابَ، **نحو:** [إنْ ضربتَ ضربتُ][6]، **وإنْ كان الشّرط ماضياً والجزاء مضارعاً جاز فيه** – أي في الجزاء [الواقع][7] – **الرّفع والجزم** [8]، أمَّا الجزم فظاهر، وأمَّا الرّفع؛ فلأنّ (إنْ) لَمَّا لَمْ يعمل في الأوّل، الذي هو الشّرط، اختاروا أنْ لا يعمل في الثّاني، الذي هو الجزاء؛ لكونه تابعاً للشّرط، / 65 – ب / [**نحو: إنْ أكرمتَني أُكرمْك وأُكرمُك**][9]، **وعليه** – أي على رفع الجزاء الذي وقع مضارعاً –، قوله أي **قول الشّاعر**، وهو:

[**وَ**][10] **إنْ أتَاهُ خَلِيْلٌ يَوْمَ مَسْغَبَةٍ يَقُـولُ لا غَائِـبٌ مَالِي وَلا حَرِمُ**[11]

---

(1) [الثقل] ساقطة من (ب).

(2) ما بين المعقوفين ساقط من (د).

(3) [عليه] ساقطة من (أ).

(4) ما بين المعقوفين ساقط من (ب).

(5) [أضربك] ساقطة من (ج).

(6) في متن "المصباح": إنْ خرجتَ خرجتُ .

(7) [الواقع] ساقطة من (ج) و (د).

(8) في (ج) و (د): الرفع والجزم، نحو: إنْ أكرمتَني أُكرمْك.

(9) ما بين المعقوفين ساقط من (ج) و (د).

(10) [و] ساقطة من (أ) و (ب) و (د).

(11) البيت من البسيط، قائله زهير بن أبي سلمى، وهو مذكور بديوانه 105، برواية: يوم مسألة. =

فإنّ الشّاعرَ الفصيحَ [رفع الجزاءَ، ولو لَمْ يكن رفعه مختاراً لَمَا اختارهُ الفصيحُ؛ لأنّ الفصيحَ لا يختار إلا الفصيح][1].

وقال بعض النّحويين[2]: الجزم أولى؛ إذ علّته عدمِ العملِ في الشّرط، كونُهُ ماضياً غيرَ مستحقّ للإعراب، وتلك العلّة مفتوحة في الجزاء، [فيظهر تأثير (إنْ) فيه.

= والبيت من شواهد: الكتاب 3: 66؛ والكامل في اللغة 1: 174؛ والمقتضب 2: 68؛ وجمهرة اللغة 1: 69؛ وأمالي القالي 1: 193، 2: 277؛ شرح أبيات سيبويه 2: 85؛ والمحتسب 2: 65؛ والإنصاف في مسائل الخلاف 2: 163؛ وشرح المفصل لابن يعيش 8: 157؛ وشرح الكافية لابن مالك 3: 1589؛ وشرح عمدة الحافظ 1: 353؛ ورصف المباني 104؛ ولسان العرب 5: 145، 3: 99؛ وأوضح المسالك 4: 207؛ وشرح شذور الذهب 363؛ ومغني اللبيب 2: 83؛ وشرح ابن عقيل 2: 373؛ والمقاصد النحوية 3: 391؛ وشرح الأشموني 2: 326؛ وشرح التصريح 2: 402؛ وشرح شواهد المغني 2: 838؛ وهمع الهوامع 4: 330؛ وخزانة الأدب 9: 48، 70؛ والدرر 2: 188.

قوله: خليل، أي: فقير، ومسغبة: المجاعة، وحرم: ممنوع.

والشاهد فيه، قوله: (يقول)، حيث جاء جواباً للشرط، وهو مضارع مرفوع، وفعل الشرط ماض (أتاه)، ويخرجه الكوفيون والمبرد على أساس تقدير (الفاء)، والأصل: إن أتاه فيقول، وعند سيبويه على أساس التقديم والتأخير، أي: يقول إن أتاه خليل يوم مسغبة لا غائب مالي، وجواب الشرط على هذا محذوف، يدل عليه المذكور.

(1) ما بين المعقوفين ساقط من (ج).

(2) قال ابن يعيش: '' فأما قوله: (وإنْ أتاه خليل الخ) فالشاهد فيه رفع (يقول) وهو الجواب، أما الجزم فصحيح على ما ذكرناه، وأما الرفع فقبيح، والذي جاء منه في الشعر متأول من قبيل الضرورة ''.

ينظر: شرح المفصل لابن يعيش 8: 157 – 158

وقال أبو حيان: '' إذا كان فعل الشرط ماضياً وفعل الجزاء مضارعاً، نحو: إن قامَ زيدٌ يقومُ عمرٌو، فجزمه فصيح، وزعم بعضهم أنّه لا يجيء في الكلام الفصيح إلا مع (كان)، وظاهر كلام سيبويه ونصوص الجماعة على أن ذلك لا يختص بـ(كان)، وأمّا رَفْعُه فذهب بعض أصحابنا إلى أنّه أحسن من الجزم، ونصوص الأئمة على جواز مجيئه في الكلام، خلافاً لبعض من عاصرناه، فإنّه قال: لا أعلمه جاء في الكلام، وإذا جاء فقياسه الجزم؛ لأنه أصل العمل تقدَّم أو تأخر ''.

ينظر: ارتشاف الضرب 4: 1876.

وإنْ كان الشّرط مضارعاً والجزاء ماضياً جَزَمَ الشّرطَ؛ لاستحقاقه][1] الإعرابَ، لا الجزاء؛ لعدم استحقاقه الإعراب، وقد أهمل المصنّفُ هذا القسم.

*****

قال المصنّف: ويَجيءُ الجزاءُ بـ(الفاءِ) إذا كان جملةً اسميَّةً أو أمْرَاً أو نَـهْيَاً أو دُعاءً أو ماضياً صريحاً، نحو: إنْ تأتِني فأنتَ مُكْرَمٌ، وإنْ لَقِيتَهُ فأكْرِمْهُ، وإنْ أتاكَ فلا تُهِنْهُ، وإنْ فعلتَ كذا فجَزاكَ اللهُ خيراً، وإنْ أحسنْتَ إليَّ اليوم فقد أحسنتُ إليكَ أمْس.

*****

قال الشارح: ويجيء الجزاء بـ(الفاء)[2]، **إذا كان** – أي الجزاء –:

---

(1) ما بين المعقوفين من ص 346 إلى هنا ساقط من (ج).

(2) الأصل في جواب الشرط بـ(إنْ) وأخواتها أن يكـون فعـلاً صالحاً لجعله شرطاً، فإذا جاء على الأصل لم يحتج إلى (فاء)، وذلك إذا كان ماضياً متصرفاً عارياً مـــن (قد) وغيرها، أو مضارعـــاً مجرداً، أو منفياً بـ(لا) أو (لم).

وإذا كان الجواب لا يصلح لأن يجعل شرطـــاً، وجـــب اقترانه بـ(الفاء)؛ ليعلم ارتباطه بأداة الشرط، وذلك إذا كان الجواب:

أ- جملة اسمية، نحو: ﴿ وَإِنْ يَمْسَسْكَ بِخَيْرٍ فَهُوَ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ ﴾ [الأنعام: 17].

ب- جملة فعلية فعلها طلبي، نحو: ﴿ قُلْ إِنْ كُنْتُمْ تُحِبُّونَ اللَّهَ فَاتَّبِعُونِي ﴾ [آل عمران: 31].

جـ- جملة فعلية فعلها غير متصرف (جامد)، نحـو: ﴿ إِنْ تَرَنِ أَنَا أَقَلَّ مِنْكَ مَالًا وَوَلَدًا، فَعَسَى رَبِّي ﴾ [الكهـــف: 39، 40].

د- جملة فعلية فعلها مقرون بـ(قد)، نحو: ﴿ قَالُوا إِنْ يَسْرِقْ فَقَدْ سَرَقَ أَخٌ لَهُ مِنْ قَبْلُ ﴾ [يوسف: 77].

هـ- جملة فعلية فعلها ماض لفظاً ومعنى، إما حقيقة نحـــو: ﴿ إِنْ كَانَ قَمِيصُهُ قُدَّ مِنْ قُبُلٍ فَصَدَقَتْ ﴾ [يوسف: 27]، و(قد) معه مقدرة، وإمّـــا مجازاً نحـــو: ﴿ وَمَنْ جَاءَ بِالسَّيِّئَةِ فَكُبَّتْ وُجُوهُهُمْ فِي النَّارِ ﴾ [النمل: 90]، نزل هذا الفعل لتحقق وقوعه منزلة ما وقع.

و- جملة فعلية فعلها مقرون بحـــرف تنفيس (السين أو سوف)، نحو: ﴿ مَنْ يَرْتَدَّ مِنْكُمْ عَنْ دِينِهِ فَسَوْفَ ﴾ [المائدة: 54]. =

جملةً اسميّةً: لأنّ الجزم ليس بممكنٍ فيها، فوجب إدخالُ (الفاء) عليها ليدلّ على وقوعها جزاءً من الشّرط.

أو كان **أمْراً:** فإنّ الجزم[1] أيضاً غير ممكن؛ لسكونِ آخره قبلَ جعله جزاءً، فلا بدّ من (الفاء) ليدلّ على وقوعه جزاءً من الشّرط.

أو كان **نَهْياً:** لكون الجزم فيه غيرَ ممكن لِمَا مرَّ في الأمر، فوجب إدخالُ (الفاء) لِيُعلَمَ به وقوعه جزاءً من الشّرط.

أو كان **دُعاءً:** إذ الجزم فيه غيرُ ممكن أيضاً؛ لأنّه إمّا بصيغة الأمر أو الماضي، والجزم لا يمكنُ فيهما، أمّا الأوّل فلِمَا مرَّ، وأمَّا الثّاني فلِمَا سيجيء.

أو كان **ماضياً صريحاً:** واحترز بالصّريح [عن][2] نحو: إنْ خرجتَ خرجتُ، فإنّه ماضٍ لكنّه ليس بماضٍ صريح؛ لكونه في تقديرِ الاستقبالِ، وإذا أدخلتَ (أمْسِ) يكون ماضياً صريحاً لعدمِ إمكانِ تقديرِ الاستقبال حينئذ، وإنّما كان الماضي الصّريح بـ(الفاء) / 66 – أ / لانعدام تأثيرِ أداةِ الشّرطِ فيه؛ لأنّها [لم][3] تنقله إلى الاستقبال، فلا بدّ من (الفاء) ليدلّ على وقوعه جزاءً من الشّرط.

[مثالُ الجملةِ الاسميّةِ الواقعة جزاءً بـ(الفاء)][4]، **نحو: إنْ تأتِني فأنتَ مُكرَمٌ**، ومثالُ الأمر

= ز- جملة فعلية فعلها منفي بـ(ما) أو (لن) أو (إنْ)، نحو: إنْ قام زيد فما يقوم عمرو، أو فلن يقوم، أو فإنْ يقوم.

حـ- قسماً، نحو: إنْ تكرمني فوالله لأُكرمَنَّكَ.

ط- مقروناً بـ(رُبَّ)، أو بنداء، كقول امرئ القيس:

فَإنْ أُمْسِ مَكْرُوباً فيا رُبَّ قَينةٍ مُنعّمةٍ، أعمَلْتُها بكِرانِ

ينظر: الجنى الداني 66 – 69؛ وأوضح المسالك 4: 210؛ ومغني اللبيب 1: 183 – 184؛ وحاشية الصبان 4: 29 – 30؛ والمعجم الوافي 218 – 219.

(1) في (د): فإن الجزم فيه.

(2) [عن] ساقطة من (د).

(3) [لم] مطموسة في (أ).

(4) ما بين المعقوفين ساقط من (ج).

الذي وقع جزاءً بـ(الفاء)، نحو: **إنْ لَقِيتَهُ فأكرِمْهُ**، ومثالُ النّهي الواقع جزاءً بـ(الفاء)، نحو: **إنْ أتاكَ فلا تُهِنْهُ**، ومثالُ الدّعاء الذي وقع جزاءً بـ(الفاء)، نحو: **إنْ فعلتَ كذا فَجَزَاكَ اللهُ خيراً**، ومثال الماضي الصّريح الواقع جزاءً بـ(الفاء)، نحو: **إنْ أحسنتَ إليَّ اليومَ فقد أحسنتُ إليكَ أمس.**

*****

قال المصنّف: وينجزمُ بِـ(إنْ) مضمرةً في جواب الأشياء السِّتّة التي تُجابُ بالفاء، إلا النَّفي مُطلقاً والنَّهي في بعض المواضع، نحو: زُرني أُكرِمْكَ، وأين بيتُكَ أزُرْكَ، ولا تفعل الشرَّ يكُنْ خيراً لَكَ، وليتَ لي مالاً أُنْفِقْهُ، وألَا تنزِلُ تُصِبْ خيراً، ولا يجوزُ ما تأتينا تُحدّثْنا، ولا تَدْنُ من الأسدِ يأكُلْكَ، بالجزم؛ لأنّ النّفي لا يدلُّ على الإثبات.

*****

قال الشّارح: وينجزمُ – أي الفعلُ المضارعُ – **بِـ(إنْ)**، حال كونها **مضمرةً في جواب الأشياءِ السِّتّة التي تُجابُ بـ(الفاءِ)**، وهي: الأمرُ، والاستفهامُ، والنّهيُ، والتّمنّي، والعَرْضُ، والنّفيُ[1]، **إلا النّفيَ مُطلقاً** – أي في مجموع [صورةِ][2] النّفي – لِمَا سيجيء، **والنّهيَ في بعض المواضعِ**، أي في الموضع الذي يكون المعنى مُختَلّاً على تقدير (إنْ).

مثالُ الأمر، **نحو: زُرني أُكرِمْكَ**، بالجزم؛ لأنّه جزاءُ شرطٍ محذوفٍ لدلالة الأمرِ عليه، لأنّ المعنى: زُرني [فإنّك][3] إنْ تَزُرْنِي أُكرِمْكَ، فحذف (إنْ تَزُرْنِي) لقيامِ الأمرِ مقامَه، وإنّما قلنا: إنّ المعنى كذلك؛ لأنّك لَمَّا أمرتَ بالزّيارة ثم أتيتَ بَعدَهُ بِـ(أُكرِمْكَ) مجزوماً، فُهِمَ أنّه جزاءٌ للزّيارة إنْ زارَكَ المُخاطَبُ، كذا في "شرح الزّينيّة"[4].

ومثالُ الاستفهام: **أينَ بيتُكَ أزُرْكَ**، أي: إنْ عَرَّفتني بيتك أزُرْكَ. ومثالُ النّهي، نحو: **لا تَفْعَل**

---

(1) سبق التعريف بمصطلح التمني ص 307، وبمصطلحات: الأمر، والنهي، والنفي ص 334، وبمصطلحي الاستفهام، و العَرْض ص 335.

(2) [صورة] ساقطة من (ج).

(3) في (ج) و (د): أكرمك.

(4) لم أقف عليه.

الشّرَّ يكُنْ / 66 – ب / **خَيراً لَكَ**، أي: إنْ لَمْ تفعل الشّرَّ يكُن خيراً لَكَ. **ومثالُ** التّمني، نحو: **ليتَ لِي مالاً [أُنْفِقْهُ]**[1]، والمعنى: إنْ يكُن لي مالاً أُنْفِقْهُ. **ومثالُ** العَرْض، نحو: **أَلا تَنْزِلُ تُصِبْ خيراً** لك، والمعنى: أنّك إنْ تنزلْ تُصِبْ خيراً لَكَ.

وجه إضمار (إنْ) بعد هذه الأشياء الخمسة؛ [لأنّ هذه الأشياءَ الخمسةَ][2] تُشارِكُ الشّرط في كونها غير ثابت الوجودِ، ولكونها غير مجزوم المعنى، كالشّرط الذي هو للشَّكِّ وعلى حظر أنْ يكونَ وأنْ لا يكونَ، فيكونُ لها لأجلِ ذلك؛ لأنّه على الشّرطِ المحذوفِ.

ولا يجوزُ أنْ يُقالَ: **ما تأتينا تُحدِّثْنا، ولا تَدْنُ من الأسدِ يأكُلْكَ.** قوله: **بالجزم**، يتعلَّق بقوله: ولا يجوز، أي ولا يجوز أنْ يُقالَ في هذين المثالين بالجزمِ؛ لأنّك إنْ جزمتَهما فلا يخلو إمّا أنْ يُقَدَّرَ النّفيُ أو الإثباتُ، لا سبيل إلى الأوّل؛ لأنّ عدمَ الإتيان لا يقتضي الحديثَ، وعدمَ الدُّنُوِّ لا يقتضي الأكلَ، ولا سبيل إلى الثّاني أيضاً؛ **لأنّ النّفي لا يدلّ على الإثبات**، فلهذا لا يجوزُ الجزمُ في النّفي مطلقاً، والنّهي في بعض المواضع.[3]

---

(1) في (أ): فأنفقه.

(2) ما بين المعقوفين ساقط من (ج) و (د).

(3) قال سيبويه: '' وتقول: لا تدنُ منه يكنْ خيراً لك، فإن قلت: لا تدنُ من الأسد يأكلْك، فهو قبيح إنْ جزمت، وليس وجه كلام الناس؛ لأنك لا تريد أن تجعل تباعده من الأسد سبباً لأكله. فإن رفعت، فالكلام حسن ، كأنك قلت: لا تدنُ منه فإنه يأكلُك. وإن أدخلت (الفاء) فهو حسن، وذلك قولك: لا تدن منه فيأكلَك. وليس كل موضع تدخل فيه الفاء يحسن فيه الجزاء، ألا ترى أنه يقول: ما أتيتنا فتحدثنا، والجزاء ههنا محال.
وإنما قبح الجزم في هذا؛ لأنه لا يجيء فيه المعنى إذا أدخلت (الفاء). وسمعنا عربياً موثوقاً بعربيته يقول: لا تذهبْ به تُغْلَبُ عليه، فهذا كقوله: لا تدنُ من الأسد يأكلْك ''.
ينظر: الكتاب 3: 97 – 98.
أما النفي فلا يجزم الفعل في جوابه، فلا يقال: ما تأتينا تحدثْنا، بجزم (تحدثنا) خلافاً للزجاجي، والكوفيين، ولا سماع معهم ولا قياس؛ لأن الجزم يتوقف على السببية، ولا يكون انتفاء الإتيان سبباً للتحديث.
وشرط (غير الكسائي) من النحويين لصحة الجزم بعد النهي، صحة وقوع (إنْ لا) في موضعه، وهو أن تضع موضع النهي شرطاً مقروناً بـ(لا) النافية، مع صحة المعنى، فمن ثم جاز: لا تدنُ من الأسدِ تسلمْ، بالجزم؛ لصحة قولك: إنْ لا تدنُ من الأسدِ تسلمْ، لأن السلامة مسببة من عدم الدنوّ. ووجب الرفع في نحو: لا تدنُ من الأسد يأكلُك؛ لعدم صحة قولك: إن لا تدنُ من الأسد يأكلك، لأن الأكل لا يتسبب عن عدم =

قال المصنّف: ومن السّماعيّة أسماء تَجزِمُ المضارع على معنى (إنْ) وهي تسعةٌ: مَنْ، ومَا، وأيّ، ومَتَى، وأينَ، وأنَّى، ومَهْمَا، وحَيثُما، وإذْمَا، تقولُ: مَنْ يُكرِمْني أُكرِمْهُ، ومَا تصنَعْ أصنَعْ، وأيُّهم يُكرِمْني أُكرِمْهُ.

*****

قال الشارح: ومِنَ السّماعيّة أسماء تجزمُ الفعلَ المضارعَ على معنى (إنْ)، وهي – أي الأسماء التي تجزمُ الفعلَ المضارعَ على معنى (إنْ) – **تِسعةٌ:**

الأوّلُ: **(مَنْ)**[1].

= الدنوّ، وإنما يتسبب عن الدنوّ نفسه.

ولم يشترط الكسائي – قيل: والكوفيون قاطبة – هذا الشرط، واحتجوا بالقياس على النصب، فإنه لا يجوز: لا تدنُ من الأسد فيأكلَكَ، بالنصب.

ينظر: المقتضب 2: 81 – 82، 133؛ وشرح الكافية لابن مالك 3: 1546 – 1548، 1551 – 1552؛ وتوضيح المقاصد 3: 1257؛ ومغني اللبيب 221، 260؛ وشرح ابن عقيل 2: 356 – 357؛ وشرح التصريح 2: 379 – 380، 383 – 384؛ وهمع الهوامع 4: 130.

(1) (مَنْ): اسم شرط جازم، مبني على السكون، وتستعمل للعاقل مذكراً ومؤنثاً مفرداً أو غيره، تجزم فعلين الأول فعل الشرط والثاني جوابه، نحو: ﴿ فَمَنْ يَعْمَلْ مِثْقَالَ ذَرَّةٍ خَيْرًا يَرَهُ ﴾ [الزلزلة: 7]، و ﴿ وَمَنْ يَقْنُتْ مِنْكُنَّ لِلَّهِ وَرَسُولِهِ وَتَعْمَلْ صَالِحًا نُؤْتِهَا أَجْرَهَا مَرَّتَيْنِ ﴾ [الأحزاب: 31].

وتعرب مبتدأ إن كان فعل الشرط لازماً أو متعدياً أخذ مفعوله، وفعل الشرط أو فعل الشرط والجواب معاً في محل رفع خبر، ولا يكون الجواب وحده هو الخبر ولو توقفت الفائدة عليه، نحو: مَنْ يمت يبعثه الله، ونحو: مَنْ يساعد المحتاجَ يحمدْهُ الناس. وتعرب مفعولاً به إنْ كان فعل الشرط متعدياً ولم يأخذ مفعوله، نحو: مَنْ تقابلْ في بيتي فهو صديق.

ولا يشترط في فعل الشرط والجواب أن يكونا متحدين، فقد يكونان ماضيين لفظاً في محل جزم، نحو: مَنْ صدق في عمله أحبه الناس، أو مضارعين مجزومين وجوباً، نحو: مَنْ يعمل الخير يُحمدْ، أو الأول ماضياً والثاني مضارعاً، نحو: ﴿ مَنْ كَانَ يُرِيدُ الْحَيَاةَ الدُّنْيَا وَزِينَتَهَا نُوَفِّ إِلَيْهِمْ أَعْمَالَهُمْ ﴾ [هود: 15]، أو عكس ذلك، وهو قليل، نحو:

مَنْ يَكِدْنِي بِسَيِّئٍ كُنتُ مِنْهُ كالشَّجا بَيْنَ حَلْقِهِ والوَرِيدِ =

والثّاني: (مَا)[1].

= وإذا وقع المضارع جواباً وجب جزمه إن كان الشـــرط مضارعاً كما تقدم، أما رفعه كما جاء في قول عمرو بن خثارم:

يا أقرعُ بنَ حابسٍ يا أقرعُ إنَّكَ إنْ يُصْرَعْ أخوكَ تُصْرَعُ

فشاذ لا يقاس عليه، وأما إن كان الشرط ماضياً فيجـــوز رفع الجـواب على إضمار الفاء والمبتدأ محذوف، نحو: مَنْ دافع عن وطنه يحمده الناس، أو يحمدُه، أي: فالناس تحمدُه.

ويشترط في فعل الشرط ما يلي:

الشرط الأول: أن يكون غير ماضي المعنى، فلا يصح نحـو: مَنْ سافـــر أمسِ أسافر معه، بخلاف ما لو كان الفعل ماضي اللفظ مستقبل المعنى، نحـو قول الرســـول عليه السلام: مَنْ حجّ ولم يرفث ولم يفسق عاد كيوم ولدته أمّه، أي: من يحجَّ يعدْ. والثاني: أن يكون غير جامد، مثل: عسى، وليس، وأفعال الشروع.

والثالث: أن يكون غير مقترن بحـــرف تنفيس، أو قد. والرابع: أن يكون غير مقترن بحرف نفي، مثل: (ما، ولن) ويستثنى من ذلك حرفا النفي: (لم، ولا)، نحو قول زهير:

وَمَنْ لَمْ يَذُدْ عن حَوْضِه بِسلاحِهِ يُهدَّمْ، ومَنْ لا يَظلِمِ الناسَ يُظْـلَمِ

والخامس: أن يكون غير طلبي، سواء أكان أمراً أم مضارعاً مقترناً باللام.

وإن كان الجواب لا يصلح أن يكون شرطاً، وجب اقترانه بـ(فاء) الربط.

ينظر: همع الهوامع 4: 322؛ والمعجم الوافي 318 – 320.

(1) (مَا): اسم لغير العاقل غالباً، تجزم فعلين الأول فعـــل الشرط والثاني جوابه وجزاؤه، وهـــي إما زمانية تقدر بوقت محدد، نحـــــو: ﴿ فَمَا اسْتَقَامُوا لَكُمْ فَاسْتَقِيمُوا لَهُمْ ﴾ [التوبة: 7]، أي: إن استقامـوا لكـم فاستقيمـــــوا مدة استقامتهم.

وإمّا غير زمانية، نحـــو: ﴿ وَمَا تَفْعَلُوا مِنْ خَيْرٍ يَعْلَمْهُ اللَّهُ ﴾ [البقرة: 197]، في أي وقت، فعمـــل الخير وعلمُ الله غير مقيدين بزمن، ونحو قول الشاعر:

فما يَكُ مِنْ خَيْرٍ أَتَوْهُ فَإنّما توارَثَهُ آباءُ آبائـهِمْ قَبْلُ

وإعرابها إعراب (مَنْ) الشرطية.

ينظر: مغني اللبيب 1: 316؛ والمعجم الوافي 301.

والثّالثُ: (أيّ)[1].

والرّابع: (متى)[2].

والخامس: (أينَ)[3].

---

(1) (أَيّ): شرطية تجزم فعلين، الأول فعل الشرط والثاني جوابه، تضاف إلى المعرفة، نحو: ﴿ أَيَّمَا الْأَجَلَيْنِ قَضَيْتُ ﴾ [القصص: 28]. كما تضاف إلى النكرة، نحو: أيُّ كتاب قرأته يُفِدْك، وقد تُقطع عن الإضافة، نحو: ﴿ أَيًّا مَا تَدْعُوا فَلَهُ الْأَسْمَاءُ الْحُسْنَى ﴾ [الإسراء: 110]، و(ما) زائدة.

وهي تختص من بين أدوات الشرط بأنها معربة، وتدل على معنى أدوات الشرط جميعها بحسب ما تضاف إليه، عاقلاً أو غير عاقل، ظرف زمان أو ظرف مكان، نحو: أيُّ رجلٍ يحترمْك فهو مهذبٌ، وأيَّ كتابٍ تقرأ أقرأ، وأيَّ مكان تذهبْ أذهبْ معك، وأيَّ وقتٍ تسافرْ أسافرْ. وإذا أُضيفت إلى المصدر أُعربت مفعولاً مطلاقاً لفعل الشرط، نحو: أيّ مدافعةٍ تدافع عن وطنك تُحمدْ. وهي معربة بالحركات، وتنون إذا قطعت عن الإضافة كالآية السابقة، ويسمى هذا التنوين تنوين عوض.

تضاف إلى النكرة دون شروط، أمّا المعرفة فيجب أن تكون دالة على الجنس، نحو: أيّ الحيوان تحبّ أحبّ، أو على متعدد حقيقة، نحو: ﴿ أَيَّمَا الْأَجَلَيْنِ قَضَيْتُ ﴾ [القصص: 28]، أو متعدد تقديراً، نحو: أيُّ الصورةِ تعجبْك تعجبْني، بمعنى: أيّ أجزاء الصورة، أو إذا تكررت نحو: أيَّ رجلٍ وأيَّ فتاةٍ تُحدِّثْ أُحدِّثْ.

ينظر: شرح التسهيل لابن مالك 4: 72 – 73؛ وهمع الهوامع 4: 312؛ والمعجم الوافي 100.

(2) (مَتَى): اسم وضع للدلالة على الزمان ثم تضمن معنى الشرط، يجزم فعلين، الأول فعل الشرط والثاني جوابه، مبني على السكون في محل نصب على الظرفية الزمانية لفعل الشرط إن كان تاماً، ولخبره إن كان ناقصاً، نحو:

أنا ابْنُ جلا وطلّاعُ الثّنايا متى أضعِ العِمامَة تعرفوني

ونحو: متى أكُنْ مشغولاً فلا تحدّثني.

وإذا اتصلت بها (ما) الزائدة بقيت عاملة، نحو:

متى ما تُناخِي عِنْدَ بابِ ابنِ هاشمٍ تُراحِي وتَلْقَيْ مِنْ فَواضِلِهِ نَدا

وفي رواية أخرى (يدا) بدلاً من (ندا).

ينظر: شرح التسهيل لابن مالك 4: 71؛ وهمع الهوامع 4: 317؛ والمعجم الوافي 311.

(3) (أَينَ): اسم شرط جازم يجزم فعلين، وهو مبني على الفتح في محل نصب على الظرفية لفعل الشرط، إن كان فعل الشرط تاماً، ولخبره إن كان ناقصاً؛ لأن بالخبر تحصل الفائدة، نحو: أينَ يكثرْ ماء الأنهار =

والسّادس: (**أنَّى**)[1].

وسابعها: (**مَهْمَا**)[2].

= تنتشرْ زراعة الفاكهة، وكقول الشاعر:

أينَ تصرفْ بنا العُداة تجدْنا نصرفُ العيسَ نحوها للتّلاقي

وقوله تعالى: ﴿ أَيْنَمَا تَكُونُوا يُدْرِكْكُمُ الْمَوْتُ ﴾ [النساء: 78].

ينظر: شرح التسهيل لابن مالك 4: 72؛ والمعجم الوافي 104.

(1) (أنّى) اسم شرط جازم يجزم فعلين، الأول فعل الشرط والثاني جوابه، وضع للدلالة على المكان ثم ضمن معنى الشرط، مبني على السكون في محل نصب مفعول فيه، متعلق بجواب الشرط أو فعله، نحو:

خَليلَيَّ أَنَّى تأتياني تَأْتِيا أخاً غَيْرَ ما يُرْضيكُما لا يُحاوِلُ

وإن كان الفعل ناسخاً تعلق اسم الشرط بالخبر؛ لأن الفائدة تحصل به.

ولم يعدها ابن مالك ظرفاً وإنما شبيهة بالظرف، قال في "شرح التسهيل": '' فـ(أنّى) لتعميم الأحوال، وليست ظرفاً؛ لأنه لا زمان ولا مكان، ولكنها تشبه الظرف؛ لأنها بمعنى: على أي حال، فلما كانت تقدر بالجار والمجرور، والظرف يقدر بهما، كانت بمنزلته ''.

ينظر: شرح التسهيل لابن مالك 4: 70؛ والمعجم الوافي 90.

(2) (مَهْمَا): اسم شرط على اصحّ الأقوال، لما لا يعقل، تجزم فعلين، الأول فعل الشرط والثاني جوابه، وتعرب إعراب (مَنْ) الشرطية، نحو: ﴿ مَهْمَا تَأْتِنَا بِهِ مِنْ آيَةٍ لِتَسْحَرَنَا بِهَا فَمَا نَحْنُ لَكَ بِمُؤْمِنِينَ ﴾ [الأعراف: 132]، ونحو قول الشاعر:

أَغَرَّكِ منِّي أنّ حُبَّكِ قاتلي وأَنَّكِ مهما تأمري القلبَ يَفْعَلِ

وقد تكون ظرفاً لفعل الشرط تدل على الزمان، وهو ما صرح به ابن مالك في "شرح الكافية"، وزعم أن النحويين أهملوه، حيث قال: '' جميع النحويين يجعلون (ما) و(مهما) مثل (مَنْ) في لزوم التجرد عن الظرفية مع أن استعمالهما ظرفين ثابت في أشعار الفصحاء من العرب ''، واستدل بعدة أبيات منها ما أنشده لحاتم:

وإنَّكَ مهما تُعْطِ بَطْنَكَ سُؤْلَهُ وَفَرْجَكَ نالا مُنتهى الذمِّ أجْمَعَا

ورُدّ بجواز كونها للمصدر، أي: إعطاءً كثيراً أو قليلاً.

إلا أنه في "شرح التسهيل" ناقض نفسه فقال بصحة تقدير (ما) و(مهما) بالمصدر، وأنه لا حجة في الأبيات التي استدل بها على كونها ظرفاً، فقال: '' ولا أرى في هذه الأبيات حجة؛ لأنه كما يصح تقدير (ما) و(مهما) فيها بظرف زمان، كذلك يصح تقديرهما بالمصدر على معنى: أي كَوْنٍ قصير أو طويل تكن فينا فلا نخاف، وأي حياة هنيئة أو غير مرضية تحي فينا لا نسأم، وأي عطاء قليل أو كثير تعط نفسك سؤلها =

.....

= وفرجك نالا منتهى الذل. لكن يتعين جعل (ما) و(مهما) فـي الأبيات المذكـورة مصدرين؛ لأن فـي كونهما ظرفين شذوذاً وقولاً بما لا يعرفه جميع النحويين، بخلاف كونهمـا مصدريـن؛ لأنّـه لا مانع من أن يكنى بـ(ما) و(مهما) عن مصدر فعل الشـرط، كما لا مانع من أن يكنـى بـ(مهما) عن المفعول به ونحوه، إذ لا فرق ''. قال ابن هشام فـي "مغني اللبيب": '' وهذه المقالـة سبق إليها ابن مالك غيره، وشدد الزمخشري الإنكار على من قال بها ''، ثم يورد كلام الزمخشري من كشافه.

وقال خطاب والسهيلي: أنها ترد حرفاً بمعنى (إنْ) كقوله:

وَمَهْمَا تَكُنْ عند امْرئٍ من خليقة وإنْ خالَها تَخْفَى على الناس تُعْلَمِ

إذ لا محل لها، وأُجيب بأنها خبـر (تكن)، و(خليقة) اسمهـا أو مبتدأ، واسم (تكن) ضميرها، و(من خليقة) تفسيره، والظرف خبر.

وقال ابن مالك: '' فهي اسم، ولكنها في معنـى (إنْ)، فلذلك تجـزم الفعل، كقـوله تعالى: ﴿ وَقَالُوا مَهْمَا تَأْتِنَا بِهِ مِنْ آيَةٍ ﴾ [الأعراف: 132].

قال ابن هشام في "مغني اللبيب": '' وهي بسيطة لا مركبـة من (مَهْ) و(ما) الشرطية، ولا من (ما) الشرطية و(ما) الزائدة ثم أبدلت الهاء مـن الألف الأولى دفعاً للتكـرار، خلافاً لزاعمي ذلك ''. وهذه الآراء ذكرها سيبويه في (الكتاب).

ينظر: الكتاب 3: 59 – 60؛ والكشـاف 2: 106 – 107؛ وشرح التسهيل لابن مالك 4: 68 – 69؛ وشرح الكافية لابن مالك 3: 1625 – 1627؛ ومغنـي اللبيـب 1: 342 – 344؛ وهمع الهوامـع 4: 318 – 320؛ والمعجم الوافي 324.

وثامنها: (**حيثُمَا**)[1].

وتاسعها: (**إذْمَا**)[2].

تقولُ في (مَنْ): **مَنْ يُكرِمْنِي أُكْرِمْهُ**، وفي (مَا): **ما تصنَعْ أصنَعْ**، وفي (أيّ): **أيّهم يُكرِمْني أُكرِمْهُ**.

واعلَم / 67 – أ / أنّ وَضْعَ هذه الأسماء للإيجازِ والاختصارِ، بيانه أنّك إذا قلتَ: مَنْ تَضرِبْ أضرِبْ، كان حقُّه أنْ يُقال: إنْ تَضرِبْ زيداً أضرِبْ زيداً، [وإنْ تَضرِبْ عمراً أضرِبْ عمراً][3]، وإنْ تَضرِبْ خالداً أضرِبْ خالداً، وإنْ تَضرِبْ بكراً أضرِبْ بكراً، إلى ما لا نهاية له، فأتى باسمٍ عامٍّ يتناولُ الجميع.

---

(1) (حَيْثُمَا): اسم شرط مبني على الضم في محل نصب، يجزم فعلين، الأول فعل الشرط والثاني جوابه، نحو:

حَيْثُمَا تَسْتَقِمْ يُقَدِّرْ لَكَ اللَّـ ـهُ نَجَاحاً فِي غَابِرِ الأَزْمَانِ

وهي (حَيْثُ) وضعت للدلالة على المكان ثم ضمنت معنى الشرط، واتصال (ما) الزائدة بها كفها عن الإضافة. والفراء لا يشترط اتصال (ما) بها، أي أن المبني على الضم (حيثُ) واسم الشرط (حيثما)، فالضم في حشو الكلام.

ينظر: شرح التسهيل لابن مالك 4: 72؛ وهمع الهوامع 4: 317؛ والمعجم الوافي 149 – 150.

(2) (إذْمَا): أداة شرط تجزم فعلين، وهي حرف عند سيبويه بمنزلة (إن) الشرطية، وظرف عند المبرد، وابن السراج، والفارسي، وعملها الجزم قليل، لا ضرورة، خلافاً لبعضهم.

وأصلها (إذ) ضُمّ إليها (ما) بعدما سلبت معناها الأصلي. ولا تكون شرطية فيجزم بها إلا مقرونة بـ(ما)؛ لأنها إذا تجردت لزمتها الإضافة إلى ما يليها، والإضافة من خصائص الأسماء، فكانت منافية للجزم، فلما قُصد جعلها جازمة رُكبت مع (ما) لتكفها عن الإضافة، وتهيئها لما لم يكن لها من معنى وعمل.

ينظر: شرح التسهيل لابن مالك 4: 67، 72؛ والجنى الداني 190 – 191؛ ومغني اللبيب 1: 108.

(3) ما بين المعقوفين ساقط من (د).

قال المصنّف: وإنّما يكونُ (أيّ) أبداً واحِداً من اثنين أو جماعة، ويَدُلّ على كونِها أسماء أنّك أسندتَ (يُكرِمُ) إلى ضميرِها، وتُدخِل حرف الجرّ عليها، وتُنَوِّنُ بعضَها وتُضيفُه نحو: بِمَنْ تَمْرُرْ أمْرُرْ، وأيّهما، و﴿ أَيًّا مَا تَدْعُوا ﴾[1]، ومتى تخرُجْ أخرُجْ، وأينَ تَكُنْ أكُنْ، و أنَّى تفعلْ أفعلْ، ومَهْمَا تصنعْ أصنعْ، و(حَيثُما) مِثل (أينَ)، و(إذمَا) مِثلُ (مَتَى)، وإنَّمَا يَجزِمانِ إذا كانَ مَعَهُمَا (مَا).

*****

قال الشارح: ويكون – أي: (**أيّ**) – **أبَدَاً**، أي: دائماً، **واحداً من اثنين أو** واحداً من **جماعةٍ**، ولهذا إذا أُضيفَ إلى المعرفة لَمْ يُضَف إلا إلى الاثنين فصاعداً، ولكون النّكرة شائعة أُضيفتْ إليها، واحدة كانت، أو اثنتين، أو جماعة، كذا قال صاحب "الضّوء"[2].

ويدلّ على كونها – أي كون تلك الأشياءِ التّسعةِ – **أسمـاءً، أنّكَ أسندتَ (يُكرِمُ) إلى ضميرِها**، أي [إلى ضمير][3] تلك الأشياءِ المذكورة، **وتُدخِلُ حـرفَ الجرِّ عليها، وتُنَوِّنُ بعضَـها وتُضيفُه**، – بِضَمِّ (التّاء) الذي في الأُولى جميعاً –.

مثال ما دخل حرف الجرِّ عليها، **نحو: بِمَنْ تَمْرُرْ أمْرُرْ**، فلَمَّا دخلَ حرفُ الجرِّ على (مَنْ) علِمنا أنَّه اسمٌ؛ [لأنّه][4] مِنْ خواص الاسم، **ومثالُ الإضافة**، نحو: **أيّهما، ومثال** ما دخلَ التّنوين عليه، نحو: **﴿ أَيًّا مَا تَدْعُوا ﴾**، [**ومثال** ما دخل عليه (متى)، نحو: **متى تَخرُجْ أخرُجْ**][5]، ولَمْ يذكُر مثالَ الإسنادِ؛ لأنّه ذَكَرَهُ قبلُ فاستَغنَى عَنْ ذِكْرِهِ.

واعلَم أنّ الدّليل الذي ذكره المُصَنِّفُ لكـون هذه الأشياءِ أسماء لا يَعُمُّ جميعها، بل يختَصّ بعضَها؛

---

(1) الإسراء: 110.

(2) قال: '' وضع (أي) على أن يكون واحداً من اثنين أو جماعـــة، ولهذا إذا أُضيفَ إلى المعرفة لَمْ يُضَف إلا إلى الاثنين فصاعداً، ولكون النّكرة شائعة أُضيف إليها، واحدة كانت، أو اثنتين، أو جماعة ''.

ينظر: شرح الضوء على المصباح، للإسفراييني، رسالة ماجستير، 209.

(3) ما بين المعقوفين ساقط من (ج).

(4) في (ج): لأن دخول حرف الجر.

(5) ما بين المعقوفين ساقط من (د).

لأنّ (مَتَى)، و(مَهمَا)، و(حيثُما)، و(إذْمَا)، لا يدخلها شيءٌ من ذلك الدّليل، والدّليلُ العام على اسميَّتها [دلالتها][1] مع إفادة معنى المجازاة على معانٍ يتصوّرُ استقلالُها بنفسها، [لولا][2] مقارنة معنى المجازاة / 67 – ب / إيّاها، بخلاف (إنْ) الشّرطيّة؛ لكونها مقتصرةً على إفادةِ معنى المجازاة[3]، ويدلّ على اسميّتها أيضاً أنّها لا تتعرَّى من الإعراب المحلِّي، والحرف لا يكون له إعرابٌ بوجهٍ.

ومعنى **(حيثُما) مثل** معنى **(أينَ)**، نحو: حيثما تجلِسْ أجلِسْ، **ومعنى (إذْما) مثل** معنى **(متى)**، نحو: إذ ما تخرُجْ [أخرُجْ][4]، واعلَم أنّهما **إنّما تجزمان إذا كان معهما** – أي مع (حيث) و (إذ) – لفظ **(مَا)**؛ لأنّه لو لم يكن معهما (ما)، أُضيفتا إلى ما دخلتا عليه.[5]

---

(1) [دلالتها] ساقطة من (ج).

(2) في (د): أو.

(3) لا خلاف في كون (متى)، و(حيثما) أسماء، أما (مهما) و(إذما) ففيهما خلاف، وللاطلاع على آراء العلماء فيها يمكن الرجوع إليها ص 356 – ص 359.

(4) [أخرج] ساقطة من (ج).

(5) أوجه الشبه بين (حيثما) و (أين)، أنهما لتعميم الأمكنة، ولا ينفكان عن الظرفية.

ويفترقان بأن (أين) لا تكون إلا شرطاً أو استفهاماً، وإذا كانت شرطاً جزمت، كقول الشاعر:

أينَ تصرفْ بنا العُداة تجدْنا نصرفُ العيسَ نحوها للتّلاقي

وقوله تعالى: ﴿ أَيْنَمَا تَكُونُوا يُدْرِكْكُمُ الْمَوْتُ ﴾ [النساء: 78].

وأما (حيثما) فلا تكون إلا شرطاً، وكانت قبل دخول (ما) اسم مكان خالياً من معنى الشرط، ملازماً للتخصيص بالإضافة إلى جملة، ولا يعمل في الأفعال، ثم أخرجوها إلى الجزاء فضمنوها معنى (إنْ)، وجعلوها اسم شرط، فلزمهم إتمامها وحذف ما يضاف إليها، وألزموها (ما) تنبيهاً على إبطال مذهبها الأول، وجزموا بها الفعل، كقول الشاعر:

حَيْثُمَا تَسْتَقِمْ يُقَدِّرْ لَكَ اللَّـ ـهُ نَجَاحاً فِي غَابِرِ الأَزْمَانِ

أما وجه المقارنة بين (متى) و(إذ ما)، فإن (متى) اسم بلا خلاف، وهي لتعميم الأزمنة، ولا تفارق الظرفية وترد شرطاً فتجزم، كقول طرفة:

ولستُ بحلَّال التِّلاع مخافةً ولكنْ متى يَسْتَرفِد القومُ أَرْفد

وقد ترد في الاستفهام، فيستفهم بها عن زمان مستقبل، نحو: ﴿ وَيَقُولُونَ مَتَى هُوَ ﴾ [الإسراء: 51]، وعن=

.....

= زمان ماض، نحو:

متى كان الخيام بذي طُلُوح

وإذا اتصلت بها (ما) الزائدة بقيت عاملة، نحو:

متى ما تُناخِي عِنْدَ بابِ ابنِ هاشمٍ تُراحِي وتَلْقَيْ مِنْ فَواضِلِهِ نَدا

وفي رواية أخرى (يدا) بدلاً من (ندا).

وأما (إذ ما)، ففي اسميتها خـــلاف كما سبق، وحكـم عليها قبل التركيب بإسميتها؛ لدلالتها على وقت ماض، دون شيء آخر يُدّعى أنها دالة عليه، ولمساواتهـــا الأسمـــاء في قبـــول بعض علامات الاسمية، كالتنوين، والإضافة إليها، والوقـوع موقع مفعـول فيـــه، ومفعـــول به، وأما بعد التركيب فمدلولهـــا المجتمع عليه، المجازاة.

وتكون شرطية فيجـزم بها، ولا تكـــون كذلك إلا مقـــرونة بـ(ما)؛ لأنها إذا تجـــردت لزمتها الإضافـة إلى ما يليها.

ينظر: شرح التسهيل لابن مالك 4: 71، 72؛ والجنـــى الداني 190، 191؛ وهمع الهوامع 4: 317؛ والمعجم الوافي 311.

[أسماء تنصب ما بعدها على التّمييز]

قال المصنّف: ومن السماعية أسماء تنصِبُ اسماً نكِرَةً على أنّه تَمْييزٌ، وهي أربعةٌ: أوّلُها (عَشَرَة)، إذا رُكِّبَتْ مع (أَحَدَ) إلى (التّسعة)، نحو: أَحَد عَشرَ دِرهَماً، وتِسعَةَ عَشَرَ رَجُلاً. والثّاني (كَمْ) في الاستفهام عن العدد، نحو: كَمْ رَجُلاً عندَكَ ؟ وكَمْ يوماً سِرتَ ؟ كأنّك قلتَ: أعشرون رجلاً عندَكَ أمْ ثلاثون ؟ وأعشرينَ يوماً سِرتَ أمْ ثلاثين ؟، و(كَمْ) الخبريّة تُضاف إلى المُمَيَّز مفرَداً أو جمعاً، وهي نقيضةُ (رُبَّ)، تقولُ: كَمْ رجلٍ لَقِيتَهُ، وكَمْ رِجالٍ لقيتهم.

*****

قال الشارح: ومنها، أي **ومن السّماعيّة أسماء تَنصِبُ اسماً نكرةً على أنّه** – أي على[1] ذلك الاسم النّكرة – [على أنّه][2] **تمييزٌ، وهي** أي وتلك الأسماء التي تنصب أسماء نكرة على أنّه تمييز **أربعةٌ:**

أوّلُها أي أول تلك الأربعة لفظة (**عَشَرَة**)**: إذا رُكِّبتْ مع (أحد) إلى (تسعة)**، أي: إلى (تسعة عشر)[3]، **نحو: أحد عَشرَ دِرهماً، وتِسعَةَ عَشَرَ رَجُلاً**، فإنّ [(أحد عشر) و][4] (تسعة عشر) تنصب [(درهماً)][5] [، و(رجلاً)][6] على أنّه تمييز، وإنّما تنصب تمييزها؛ لأنّها تمّت بالتّنوين مقدّراً، وذلك لأنّ الاسم في الأصل [حقّه][7] التّنوين، ثم منع منه لعلّةٍ عارضةٍ، فلهذا تنصب المميّز، والمُقَدَّر عندهم بمنزلة الملفوظ.

---

(1) في (ج) و (د): على أن ذلك.

(2) ما بين المعقوفين ساقط من (ج) و (د).

(3) يكون مميزها مفرداً منصوباً، نحو: ﴿ أَحَدَ عَشَرَ كَوْكَبًا ﴾ [يوسف: 4]، ولا يجوز جمعه عند الجمهور.

والنصب في التمييز ليس مقصوراً على تمييز المركب المزجي، بل يكون في تمييز العقود من (العشرين) إلى (التسعة والتسعين)، فتقول: عندي تسعةٌ وتسعون رجلاً، وتسعٌ وثمانون امرأةً.

ينظر: شرح جمل الزجاجي 2: 128؛ وهمع الهوامع 4: 75 – 76.

(4) ما بين المعقوفين ساقط من (ج).

(5) [درهماً] ساقطة من (ج).

(6) ما بين المعقوفين ساقط من (أ) و (ج).

(7) في (ج): لحقه.

والثّاني من تلك الأربعة التي تنصـــب أسماء النّكرة على أنها تمييز، **كَمْ:** الذي **في الاستفهام**[1]، – قوله: (**عن العدد**)، متعلّق بـ(الاستفهام) –، **نحو: كَمْ رجلاً عندَكَ ؟ وكَمْ يوماً سِرْتَ ؟ كأنّك قلتَ: أعشرون رجلاً عِندَك أم ثلاثون ؟** في الأوّل، وكأنّك قلتَ: **أعشرين يوماً** / 68 – أ / **سِرْتَ أم ثلاثين ؟** في الثّاني.

وإنّما يَنصِبُ (كَمْ) في الاستفهام [التّمييز][2]؛ لأنّه تامٌّ بالتّنوين مقدَّراً، لكونها اسماً، واستحقاق الأسماء التّنوين في الأصل.

وأمّا (**كَمْ) الخبريّة،** فإنّها **تُضاف إلى المميّز، مفرداً** [كان ذلك][3] المميّز **أو جمعاً، وهي** – أي (كَمْ) الخبريّة – **نقيضة** (**رُبَّ**)؛ لأنّ (رّبَّ) للتّقليل، و(كَمْ) الخبريّة للتّكثير[4]، **تقــولُ** إذا كان مميّز

---

(1) (كَمْ) اسم لعدد مبهم الجنس والمقــدار، وليســت مركبــة، خلافاً للكسائي والفراء، فإنها عندهما مركبة من (كاف) التشبيه و(ما) الاستفهاميــة محذوفــة الألف، وسكنت ميمهـــا لكثرة الاستعمال، و(كَمْ) لها قسمان: استفهامية بمعنى: أي عدد، وخبرية بمعنـــى: كثير، أما الاستفهاميــة فلا خلاف في اسميتها، وأما الخبرية فذهب بعض النحويين إلى أنها حرف.

ويشتركان في خمســة أمور: الاسمية، والإبهام، والافتقار إلى التمييز، والبناء، ولزوم التصدير. بتصرف ينظر: الجنى الداني 261؛ ومغني اللبيب 1: 202 – 204.

(2) في (ج): المميز.

(3) ما بين المعقوفين مطموس في (ج).

(4) قال ابن يعيش في "شرح المفصل": (رُبَّ) حــرف مــن حــروف الخفض، ومعناه: تقليل الشيء الذي يدخل عليه، وهو نقيض (كَمْ) في الخبر؛ لأن (كَمْ) الخبرية للتكثير و(رُبَّ) للتقليل، تقول: رُبَّ رجلٍ لقيته.

و(رُبّ) تبيين عما أوقعتها عليه أنه قد كان وليــس بالكثيـــر، ولذلك لا تقــع إلا على نكرة، إلا أن الفرق بين (رُبَّ) وبين (كَمْ) في الخبر، فـ(كَمْ) اسم و(رُبَّ) حرف، والذي يدل على ذلك أمور، منها:

أ- أنّ (كَمْ) يخبر عنها، يقال: كَمْ رجل أفضـــل منك، فيكـــون (أفضل) خبراً عن (كَمْ)، كما يكون خبراً عن (زيد) إذا قلت: زيد أفضل منك، حكى ذلك يونس وأبو عمرو عن العرب في رواية سيبويه عنهما.

ولا يجوز مثل ذلك في (رُبَّ)، لا تقول: رُبّ رجـــل أفضـــل منك، على أن تجعل (أفضل) خبراً لـ(رُبَّ) كما يكون خبراً لـ(كَمْ).

ب- أنّ (كَمْ) يدخل عليها حرف الجر، فتقول: بكَمْ رجـــل مررت، ولا يجوز مثل ذلك في (رُبَّ). ويلي (كَمْ) الفعل، ولا يليه (رُبَّ)، فتقول: كم بلغ عطاؤك أخاك، وكم جـــاءك رجل، ولا يجوز مثل ذلك في (رُبَّ). =

(كَمْ) الخبريّة مفرداً: **كَمْ رجلٍ لَقِيتَهُ**، فإنّ مميّزها ههنا (رجل) وهو مفرد، وتقول إذا كان مميّزها جمعاً: **كَمْ رجالٍ لَقِيتَهم**، فإنّ مميّزها فيه (رجال) وهو جمع.

فإنْ قيل: ما السِّر في تخصيص المميّز المنصوب بالاستفهام، والمجرور بالخبريّة؟

والجواب عنه: أنّ (كَمْ) في الخبر لا يكون إلا للتّكثير، فيجري مجرى العدد الكثير وهو (المائةُ) و(الألفُ)، وأنّ (كَمْ) في الاستفهامِ لا يختصّ بالقلّة ولا بالتّكثير، إذ الأمرانِ جائزانِ عند المُستَفهِمِ، فيجري مجرى العدد الوسط وهو مرتبة العشرات.

*****

قال المصنّف: والثّالثُ (كَأيٍّ): في معنى (كَمْ) الخبريّة نحو: كأيٍّ رجلاً عِندِي، وفيه لغاتٌ واستعمالها مع (مِنْ) كثيرٌ نحو قوله تعالى: ﴿ وَكَمْ مِنْ مَلَكٍ فِي السَّمَاوَاتِ ﴾[1]، ﴿ فَكَأَيِّنْ مِنْ قَرْيَةٍ أَهْلَكْنَاهَا ﴾[2] والرّابع (كَذَا): إذا كُنِّي به عن العدد، تقولُ: عندي كذا درهماً، كما تقول: عندي عِشرونَ درهماً مَثَلاً.

*****

قال الشارح: والثّالثُ من تلك الأربعة التي تنصب اسماً نكرة على أنّه تمييز **(كأيٍّ)**[3]: وهـي **في**

= أما كون (رُبّ) لا تدخل إلا على نكرة؛ فلأنها تدخل على واحد يدل على أكثر منه، فجرى مجرى التمييز، فلذلك اختصت بالنكرة دون غيرها، ولأنها نظيرة (كَمْ) على ما سبق، إذ كانت (كَمْ) للتكثير، و(رُبّ) للتقليل، والتكثير والتقليل لا يتصوران في المعارف.

ينظر: شرح المفصل لابن يعيش 8: 26 – 27.

(1) النجم: 26.

(2) الحج: 45.

(3) كَأَيٍّ: (كَأَيِّن): اسم كـ(كَمْ) في المعنى، قيل: بأنها مركبة من كاف التشبيه و(أيّ) المنونة، قيل الاستفهامية، وحُكِيَتْ، ولهذا جاز الوقف عليها بالنون؛ لأن التنوين لما دخل في التركيب أشبه النون الأصلية، ولهذا رُسِمَ في المصحف نوناً، ومن وقف عليها بحذفه اعتبر حكمه في الأصل، وهو الحذف في الوقف.

وقيل: الكاف فيها هي الزائدة، قاله ابن عصفور. وقيل: هي اسم بسيط، و اختاره أبو حيان.

وتعرب إعراب (كَمْ) الخبرية، وهي توافقها في خمسة أمور: الإبهام، والافتقار إلى التمييز، والبناء، =

معنى (كَمْ) الخبريّة، إلا أنّها [تَنصِبُ مميّزَها؛ لأنّها قد][1] تَمَّتْ بالتّنوين، وفيها إبهامٌ كما في مثل: راقودٌ خلّاً[2]، ولَمْ يُحمَل على (كَمْ) الخبريّة في انجرار المميّز؛ لأنّ انجرار مميّز (كَمْ) الخبريّة كان للفرق بينها وبين (كَمْ) الاستفهاميّة، و (كَأيٍّ) لا تجيءُ إلا خبريّة فلا حاجة إلى الفرق، مثالُ (كأيّن)، **نحو: كأيّن رجلاً عندي**، بنصب (رجلاً).

وفيه – أي وفي (كأيّن) – **لغاتٌ**[3]: منها المذكورة وهي أكثر استعمالاً من غيرها لأَصَالَتِها، ومنها (كَاءٍ) بوزن (كَاعٍ) / 68 – ب /، ومنها (كَيْءٍ) بوزن (كَيْعٍ)، ومنها (كَأْيٍ) بوزن (كَعْيٍ)

= ولزوم التصدير، وإفادة التكثير تارة وهو الغالب، نحو: ﴿ وَكَأَيِّنْ مِنْ نَبِيٍّ قَاتَلَ مَعَهُ رِبِّيُّونَ كَثِيرٌ ﴾ [آل عمران: 146]، والاستفهام أخرى، وهو نادر ولم يثبته إلا ابن قتيبة، وابن عصفور، وابن مالك.

ونقل سيبويه عن يونس أن (كَأيِّن) تجري مجرى (كَمْ) في الاستفهام، أي تنصب التمييز بعدها، كقولهم: كَأَيِّنْ رجلاً قد رأيت. والأكثر استعمالها مع (مِنْ)، نحو قولك: كَأَيِّنْ مِنْ رجلٍ قد رأيت.

وتعرب مفعولاً به كقولك: كَأَيِّنْ مِنْ كتبٍ قرأت. أو مفعولاً مطلقاً، كقولك: كَأَيِّنْ من مرّةٍ لقيتك. أو مبتدأ خبره جملة فعلية، كقولك: كَأَيِّنْ من تلميذ تفوّق. بتصرف

ينظر: الكتاب 2: 170 – 171؛ وارتشاف الضرب 2: 789؛ ومغني اللبيب 1: 204 – 205؛ وهمع الهوامع 4: 388 – 389؛ والمعجم الوافي 238 – 239.

(1) ما بين المعقوفين ساقط من (ج).

(2) الراقودُ: دَنٌّ طويل الأسفل كهيئة الإِرْدَبَّةِ، يُسَيَّعُ داخِلُه بالقار، وهو مُعَرَّبٌ، والجمع: الرَّواقِيدُ.

ينظر: الصحاح: مادة: رقد.

(3) في (كَأيّن) خمس لغات:

الأولى: (كأَيّن)، وهي أفصح اللغات، وبها قرأ الجمهور.

والثانية: (كَيْءٍ)، بياء ساكنة بعد الكاف، وهمزة مكسورة منونة، حكاها المبرد.

والثالثة: (كاءٍ)، بالألف بعد الكاف، وهمزة منونة، وبها قرأ ابن كثير.

والرابعة: (كَإٍ)، بحذف الألف، وهمزة مكسورة منونة بعد الكاف.

والخامسة: (كَأْيٍ)، وهي مقلوبة من (كَيْءٍ) المذكورة، وبها قرأ ابن محيصن والأشهب، وحكاها ابن كيسان والأعلم.

ينظر: شرح المفصل لابن يعيش 4: 136؛ والمساعد 2: 117 – 118؛ وهمع الهوامع 4: 389 – 390.

بإسكان الهمزة وحذفِ أحد الياءين، [ومنها (كَأٍ) بوزن (كَعٍ) بحذف الياءين][1].

[**واستعمالها** – أي استعمال (كَمْ الخبريّة)][2]، واستعمال (كَأيّ) – **مع** لفظ (**مِنْ**) **كثيرٌ**؛ لأنّ (مِنْ) للبيان والمميّزُ أيضاً للبيان، فَنَاسَبَ أنْ يَكثُرَ استعمالها معهما، مثال استعمال (مِنْ) مع (كَمْ الخبريّة) **نحو قوله تعالى: ﴿ وَكَمْ مِنْ مَلَكٍ فِي السَّمَاوَاتِ ﴾**، ومثالُ استعمالِ (مِنْ) مع (كأيّ)، نحو قوله تعالى: **﴿ فَكَأَيِّنْ مِنْ قَرْيَةٍ أَهْلَكْنَاهَا ﴾**.

والرّابعُ من تلك الأربعة النّاصبة للاسم النّكرة على التّمييز، (**كذا**)[3]: **إذا كُنِّـي به** – أي بِـ(كَذا) –

---

(1) ما بين المعقوفين ساقط من (د).

(2) ما بين المعقوفين ساقط من (ج).

(3) (كَذَا): اسم مركب من (كاف) التشبيه، و(ذا) اسم إشارة، وهو بعد التركيب كناية عن عدد مبهم كـ(كَمْ) الخبرية، لكن يفارقها في أنها ليس لها الصدر، تقول: قبضتُ كذا، وكذا درهماً، وفي أنها الغالب في استعمالها تكرارها بالعطف عليها كالمثال.

وتتصرف بوجوه الإعراب، فتكون في موضع رفع، وفي موضع نصب، وفي موضع جر بالإضافة والحرف، ولا تقتصر على إعراب خاص. ولا تتبع بتابع، لا بنعت، ولا عطف بيان، ولا تأكيد، ولا بدل.

ولا محل لكافها من الإعراب فلا تتعلق بشيء؛ لأن التركيب أخرجها عن ذلك. ومن النحويين من حكم على موضع الكاف بالإعراب، وجعلها اسماً مبتدأ كـ(مثل).

وذكر ابن هشام في "مغني اللبيب" بأنها توافق (كأيٍّ) في أربعة أمور: التركيب، والبناء، والإبهام، والافتقار إلى التمييز. وتخالفها في ثلاثة أمور: أحدها: أنها ليس لها الصدر، تقول: قبضت كذا وكذا درهماً. والثاني: أن تمييزها واجب النصب، فلا يجوز جره بـ(من) اتفاقاً، ولا بالإضافة، خلافاً للكوفيين، فأجازوا في غير تكرار ولا عطف أن يقال: كذا ثوبٍ، وكذا أثوابٍ، قياساً على العدد الصريح. والثالث: أنها لا تستعمل غالباً إلا معطوفاً عليها، كقوله:

عِدِ النَّفْس نُعْمى بَعْدَ بؤسَاكَ ذاكِراً كَذَا وَكَذَا لُطْفاً بِهِ نُسِيَ الْجَهْدُ

وزعم ابن خروف أنهم لم يقولوا: كذا درهماً، ولا كذا كذا درهماً، وذكر ابن مالك أنه مسموع ولكنه قليل.

ينظر: شرح المفصل لابن يعيش 4: 126؛ وارتشاف الضرب 2: 794؛ ومغني اللبيب 1: 206 – 207؛ وهمع الهوامع 4: 390.

عن العدد، لا عن الحديث والحكاية، **تقولُ: عِندِي كذا درهماً،** بِنَصْبِ (درهماً)، **كما تقولُ: عِندِي عِشرون درهماً مثلاً.**

واعلَم أنّ (كذا) مُرَكَّبَةٌ من (كاف) التّشبيه و (ذا) التي في (هذا)، إلا أنّهما لَمّا رُكّبَتَا تغير حكم (الكاف) وخُلِعَ معنى التّشبيه كما في (كَأيّ)، و[كذا][1] تغير حكم [(ذا)][2] ولذا استوى المذكّر والمؤنّث، [لا تقول في (كذا): كَذِهِ][3]، وإنّما ينتصبُ مميّزها لأنّهم لَمَّا أدخلُوا الكاف على (ذا) صار بمنزلة اسمٍ مضاف كقولك: ما في السّماء قدرُ راحة سحاباً.

---

(1) [كذا] ساقطة من (د).

(2) في (د): إذا.

(3) في (ج) و (د): كذا وكذي.

[أسماء الأفعال]

قال المصنّف: ومن السّماعيّة العاملة في الأسماءِ كلماتٌ تُسَمَّى أسماءَ الأفعالِ، أوّلُها: (رُوَيْدَ): وهو اسمٌ لِـ(أمْهِل)، و(بَلْهَ): وهو اسمٌ لِـ(دَعْ)، ويستوي فيهما الواحدُ والجمعُ والمذكّرُ والمؤنّثُ، تقولُ: يا رجل رُوَيْدَ زيداً، ويا رجال رُوَيْدَ زيداً، ويا امرأة رُوَيْدَ زيداً، ويا نِساء رُوَيْدَ زيداً، وكذا بَلْهَ زيداً.

*****

قال الشّارح: ومن السّماعيّة العاملةِ في الأسماء كلمات تُسَمَّى أسماءَ الأفعالِ[1]، قوله: (كلمـــات)

---

(1) اسم الفعل: هو اسم يدل على فعل معيّن، ويتضمـــــن معناه، وزمنه، وعملـــــه، من غير أن يقبل علامته أو يتأثر بالعوامل.

ينظر: موسوعة النحو والصرف والإعراب 70.

وحكمها غالباً في التعدي واللزوم وغيرهما كإظهـــار فاعلها وإضماره، حكـــم موافِقها معنى، فـ(رُوَيْد) متعد؛ لأن فعله (أمْهِل)، فيقـــــال: رُويدَ زيداً، و(صَهْ) لازم؛ لأن فعله (اسكت)، وفاعـــل كليهما مضمـــــر وجوباً كفعليهما، ومظهر في: هيهات زيد، كما تقول: بَعُدَ زيد.

ولا يتقدم معمولها عليها، فلا يجـــــوز أن يقـال: زيداً عليك، ولا زيداً رُوَيْد؛ لأنها فرع في العمل عن الفعل، فضعفت.

واسم الفعل ضربان:

أحدهما: ما وضع من أول الأمر كذلك، كـشَتَّان، وصَهْ، ووَى.

الثاني: ما نُقِلَ من غيره إليه، وهو نوعان:

أ- منقول من ظرف أو جار ومجرور، نحـــو: (عَلَيْكَ) بمعنى الْزَمْ، ومنه ﴿ عَلَيْكُمْ أَنْفُسَكُمْ ﴾ [المائدة: 105]، أي: الزموا شأن أنفسكم، و(دونَكَ زيداً) بمعنى خُذْه، و(مَكَانَكَ) بمعنى اثْبُتْ، و(أمَامَكَ) بمعنى تَقَدَّمْ، و(وَرَاءَكَ) بمعنى تَأخَّرْ، و(إلَيْكَ) بمعنى تَنَحَّ.

ب- ومنقول من مصدر، وهو نوعـان: مصـــــدر استُعمِل فعلـه، ومصدر أُهمِل فعله، فالأول نحـــــو: رُوَيْداً زيداً، والثاني قولهم: بَلْهَ زيدٍ، بالإضافـــة إلى المفعـــول كما يقال: تَرْكَ زيدٍ، ثم قيل: بَلْهَ زيداً، بنصب المفعول وبناء (بَلْهَ) على أنه اسم فعل.

وللنحاة آراء كثيرة في بيان ما تدل عليه أسماء الأفعال، أشهرها: =

مبتدأ، و(تُسَمَّى) إلى آخره صفتها، و(من السّماعيّة) خبرها مقدّم عليها.

والدّليلُ على اسميّتها دخول التّنوين على بعضِها، وعدم مجيء المصدر لواحد منها، فلو كانت أفعالاً لَجاءَ لها أو لِبعضِها مصدر.

واعلَم أنّ هذه الأسماء إنّما يُؤتَى بها لضربٍ من الإيجاز، حيث يَضَعُون هذه الأسماء موضع / 69 – أ / الأفعالِ ويَسُدّونَ بها مَسدّها، ولنوع من المبالغة والتّوكيد، وهما لا يكونان في لفظ الفعل على ما سيجيء.

أوّلها: أي أوّل الكلمات التي تُسمّى أسماءَ الأفعالِ، **(رُوَيْدَ): وهو** – أي (رُوَيْدَ) – **اسمٌ لِـ(أمْهِلْ)**، ويستوي فيه الواحدُ، والمذكّرُ، والمؤنّثُ، والاثنانُ، والجمعُ، وهذا نوعٌ من الاختصار.

اِعلَم أنّ هذه الأسماء ضربان:

ضربٌ لتسمية الأَوَامِرِ، وضربٌ لتسمية الأخبار، فمن الضّرب الأوّلِ (رُوَيْدَ): وهو في الأصلِ مصدر [(أرْوَدَ)][1]، إلا أنّه صُغِّرَ تصغير التّرخيمِ بِأنْ يُحذَفَ منه زوائدُهُ ويسمّى به الفعل، وجُعِلَ هذا التّصغيرُ دليلاً على خَلْعِ معنى المصدريّة عنه، وبُنيَ على الفتحة، أمّا

= الأول: رأي جمهور البصريين، بأنها أسماء لألفاظ الأفعال، فمدلولها لفظ الفعل، لا حدث ولا زمان، بل تدل على ما يدل على الحدث والزمان.

والثاني: رأي صاحب البسيط، بأنها أسماء لمعاني الأفعال، فدلالتها على الزمان بالوضع لا بالطبع، قيل: وهو ظاهر كلام سيبويه والجماعة.

والثالث: رأي جماعة من البصريين، بأنها أسماء للمصادر النائبة عن الأفعال، ثم دخلها معنى الفعل، وهو معنى الطلب في الأمر، أو معنى الوقوع بالمشاهدة، ودلالة الحال في غير الأمر فتبعه الزمان.

والرابع: رأي الكوفية، بأنها أفعال؛ لدلالتها على الحدث والزمان.

والخامس: رأي ابن صابر، بأنها قسم رابع زائد على أقسام الكلمة الثلاثة، سماه: الخالفة. بتصرف

ينظر: أوضح المسالك 4: 81 – 82، 85 – 86، 88؛ وشرح التصريح 2: 281 – 291؛ وهمع الهوامع 5: 120 – 121.

(1) في (د): إروادا.

البناء[1] فلوقوعه موقع غير المتمكّن، وأمّا البناء على الحركة فلالتقاء السّاكنَين، وأمّا على الفتحة فللخفة.

وقد يُستعملُ أيضاً مصدراً مضافاً إلى المفعول، نحـــو: رُوَيْدَ زيدٍ، ومنصوباً منوّناً على الوصفيّة [للمصدر][2]، نحو: سِرْتُ سَيراً رُوَيْدَاً، وعلى الحال نحو: ساروا رُوَيْدَاً، أي: مرُودِينَ، ويلحقُ (الكافُ) في الوَجهَينِ الأوّلَينِ، فـ(الكاف) في (رُوَيْدَكَ) في الوجه الأوّل بمنزلة (كاف) (ذاك) في التّجرّد للخطاب والخلُوِّ عن الإعراب، و(الكاف) في (رُوَيْدَكَ) في الوجه الثّاني ضمير مجرور لإضافة المصدر إليه.

ومنها أيضاً **(بَلْهَ)**[3]: **وهو** – أي بَلْهَ – **اسمٌ لِـ(دَعْ)**، وقـد يكـون مصـدراً مضافـاً إلى المفعول،

---

(1) قال المبرد في: '' وبني على الفتح؛ لأنه غيـــــر متصرف كما فعلت بأخواته المبنيات، نحو: صَهْ، ومَهْ، ولم يسكـــن آخره ؛ لأن قبله حرفاً ساكناً، واختـــرت له الفتح للياء التي قبله، كما فعلت في (أين)، و(كيف) وما أشبه ذلك ''.

ينظر: المقتضب 3: 208.

(2) [للمصدر] ساقطة من (ج).

(3) (بَلْهَ) لها استعمالات ثلاثة:

أ- اسم فعل أمر مبني على الفتح منقول عـــن مصدر، لا فعل له من لفظه، بمعنـــــى (دَعْ)، والفاعل ضمير مستتر، وما بعده منصوب.

ب- مصدر – مفعول مطلق لفعل محذوف ليس مـــن لفظه، بمعنـــى (تَرْك) منصوب، وما بعده مضاف إليه مجرور، من باب إضافة المصدر لمفعوله.

جـ- اسم استفهام مرادف لـ(كيف) الاستفهامية، مبني على الفتح، ما بعـــده مرفوع، وهـــذا الاستعمال نادر، وقيل: شاذ. وقد ذكرت هذه الاستعمالات في قول كعب بن مالك:

تَذَرُ الجماجِمَ ضاحياً هاماتُها بَلْهَ الأَكـف كأَنَّها لم تُخْلَقِ

ورويت كلمة (الأكفّ) بالأوجه الثلاثـــة: بالنصب مفعول به علـى الوجه الأول، وبالجر على الوجه الثاني من إضافة المصدر إلى مفعول؛ لأن اسم الفعـــل لا يكون مضافاً، وبالرفـــع مبتدأ، و(بَلْهَ) بمعنى (كيف) في محل رفع خبر مقدم.

وقد سمعت مجرورة بحرف الجر (مِنْ) وفسرت بمعنى (غير).

ينظر: الجنى الداني 424 – 426؛ والمعجم الوافي 116 – 117.

نحو: بَلْهَ زيدٍ، أي اترك [ترك][1] زيدٍ.

ويستوي فيهما أي في (رُوَيْدَ) و (بَلْهَ) **الواحدُ، والجمعُ، والمذكَّر، والمؤنّثُ، تقول** في (رُوَيْدَ) للواحدِ / 69 – ب /: **يا رجل رُوَيْدَ زيداً**، وتقول في (رُوَيْدَ) للجمع: **يا رجال رُوَيْدَ زيداً**، وتقول في المؤنّثِ[2]: **ويا امرأة رُوَيْدَ زيداً**، [وتقول في جمع المؤنث][3]: [**ويا نساء رُوَيْدَ زيداً**][4]، **وكذا (بَلْهَ)**.[5]

فإنْ قيل لِمَ لَمْ يذكرُ مثال (رُوَيْدَ) للمذكّر ؟، والجواب عنه: لا نسلم أنّه لَمْ يذكر، بل ذكر في (رُوَيْدَ) للواحد.

*****

قال المصنّف: ودونَك: اسمٌ لِـ(خُذْ)، وعَلَيك: اسمٌ لِـ(الزَمْ)، و(هَا) اسمٌ لِـ(خُذْ) وفيها لُغات: (هاء) بالهمزة، والهمزة فيها كالكاف في (ذاك) وتصرفُ تصريفَها، تقول: (هَاء، هَاؤَا، هَاؤُمْ، هاءَها، هاؤُما، هاؤُنَّ) وتُوضَع الكافُ مَوضِعَ الهمزةِ فيُقالُ: (هَاكَ) إلى (هَاكُنَّ)، وتَجْمَعُ بينهما فيقالُ: (هَاءَكَ) مِثل (هَاعَكَ) إلى (هَاءَكُنَّ).

*****

قال الشارح: ومنها **(دُوْنَكَ)**[6]: وهو **اسم لِـ(خُذْ)**.

---

(1) [ترك] ساقطة من (د).

(2) في (ب) و (د): المؤنث الوحدة.

(3) ما بين المعقوفين ساقط من (أ) و (ج).

(4) ما بين المعقوفين ساقط من (ج).

(5) وجه الشبه بين (رُوَيْدَ) و(بَلْهَ) أنهما يستعملان مصدرين واسمي فعل، فإن انجر ما بعدهما فهما مصدران، نحو: رُوَيْدَ زيدٍ، أي: إروادَ زيدٍ، أي: إمهالَه، وهو منصوب بفعل مضمر، وبَلْهَ زيدٍ، أي: تَركَهُ. وإن انتصب ما بعدهما فهما اسما فعل، نحو: رُوَيْدَ زيداً، أي: أمهِلْ زيداً، وبَلْهَ عمراً، أي: اتركهُ.

ينظر: شرح ابن عقيل 2: 304.

(6) (دُوْنَكَ): اسم فعل أمر مبني على الفتح بمعنى (خُذْ) والفاعل ضمير مستتر، نحو: دونك القلمَ، ونحو قول صبيّة لأمها: دُونَكِها يا أُمُ لا أُطيقُها، والكاف لازمة، وبدونها لا يعرب اسم فعل، وهو منقول عن =

ومنها أيضاً (**عَلَيكَ**)[1]: وهو **اسم لِـ(الزَمْ).** واعلَم أنّ هذه الظّروف جُعِلَتْ أسماء الأفعال؛ لأنّ شأنها أنْ تنوب مناب الأفعال وتغني غَنَاءَها، فلهذا صارتْ أسماءً لها.

و(الكاف) فيهما عند البعض كـ(الكاف) في (ذلك)؛ إذ لو كان في موضع جرّ لوقع موقِعها الظّاهر، ولَمْ يقَعْ. وعند بعضٍ آخرَ في موضع جرٍّ بخلاف (كاف) (ذلك)؛ لأنّ ما قبلَ (الكافِ) في (ذلك) غيرُ عاملٍ، وما قبل (الكاف) فيهما عاملٌ، وامتناع وقوعِ الظّاهرِ موقعَ [(كاف)][2] [(ذلك) لخلاف فيهما][3]؛ لكونهما [للإغراء][4] للمخاطَب.

ومنها أيضاً (**هَا**): وهو **اسم لِـ(خُذْ)، وفيها لغات**[5] منها هذه، ومنها **(هَاء) بالهمزة، الهمزةُ**

= الظرف. وسمع استعمالها للإغراء، كقولك: دونك زيداً، بمعنى: اِلزَمْه.

ينظر: المعجم الوافي 161.

(1) عَليك: اسم فعل أمر مبني، منقول عن جار ومجرور، بمعنى (اِلْزَمْ) والفاعل ضمير مستتر، وحرف الكاف يوافق المخاطب، نحو: عليكَ نفسَك، وعليكم أنفسَكم، قال الشاعر:

عليكَ نفسَك فَتِّشْ عن معايبِها وخلِّ عن عَثَراتِ الناسِ للنّاسِ

وقد يفصل حرف الجر الزائد (الباء) بينه وبين مفعوله، نحو قول الشاعر القطامي:

عَلَيْكَ بالقصْدِ في ما أنت فاعلُهُ إنّ التخلُّقَ يأتي دونَه الخُلُقُ

ويقال: عليه بالصبر، أي ليتمسّك به، و: عليَّ زيداً، أي: أَوْلِنيه.

ينظر: المعجم الوافي 206 – 207.

(2) في (ج) و (د): كافهما.

(3) ما بين المعقوفين ساقط من (ج) و (د).

(4) [للإغراء] ساقطة من (د).

(5) هَا: اسم فعل أمر منقول عن حرف التنبيه، مبني على السكون بمعنى (خُذْ)، وهو اسم الفعل الوحيد المنقول عن حرف غير جار.

ينظر: الجنى الداني 346؛ والمعجم الوافي 340.

وذُكِرَ لـ(هَا) أربع لغات، وهي:

الأولى: (هَا)، فتكون ثنائية مثل (صَهْ) و(مَهْ)، وتلحقه كاف الخطاب فيقال: هَاكَ يا رجل، وهَاكُم يا رجال، وهَاكِ يا امرأة، وهَاكُما يا امرأتان، وهَاكُنّ يا نسوة.

واللغة الثانية: (هَاء)، بهمزة بعد الألف، فتكون ثلاثية كـ(خاف) و(هاب)، وتفتح الهمزة مع المذكر، =

فيهما كـ(الكاف) في (ذاك).

وتُصرفُ همزةُ (هَاءَ) **تصريفَها** – بالنّصب –، على أنّه صفةُ مصدرٍ منصوب محذوف، تقديرُ الكلامِ: تصرفُ همزة (هاءَ) تصريفاً مثلَ تصريف كاف (ذاك).

فيُقال: (هَاء، هَاؤُها، هَاؤُم)، كما تقول: (ذاك، ذاكُما، ذاكُم)، و هاء يا امرأة، و **هَاؤُمَا** يا امرأتان، و**هَاؤُنَّ** يا نساء، كما تقول: (ذاك، ذاكما، ذاكُنَّ).

وتوضَع (الكافُ) موضعَ الهمزةِ – أي همزة (هَاء) – **فيقالُ: (هاكَ) إلى هَاكُنَّ، ويُجمَع بينَهما** – أي بين (الهمزةِ) و(الكافِ) –، **فيقالُ: (هاءَكَ) مثل (هَاعَكَ) إلى (هاءَكُنَّ).**

ومنها (هَاءٍ) على زنة (رامٍ). [ومنها (هَأْ)][1] بهمزة ساكنة.

= وتكسر مع المؤنث، فتقول: هَاءَ يا رجل، وهاءِ يا امـــــرأة، ويكون فيه ضمير مستتر، فإن ثني أو جمع ظهر ذلك الضمير، فتقـول فـــي تثنية المذكـر وجمعـه: (هَاؤُمَا) و(هَاؤُم)، قـال الله تعالـــى: ﴿ هَاؤُمُ اقْرَءُوا كِتَابِيَهْ ﴾ [الحاقة: 19]، وفي جماعة المؤنث: هاءون يا نسوة. وهذه أجود لغاتها، وبها ورد الكتاب العزيز.

واللغة الثالثة: (هَاءٍ)، علـى وزن (عاطٍ) و(رامٍ)، بجعـــل أصله (هَاءي) بالياء، فمثاله من الفاعل كـ(قاتل)، وسقطت الياء للأمر، ومثلـــه (هات)، وتقـول للاثنين (هاءيا)، وللجمع المذكر (هاؤوا)، وللمرأة (هائي) بياء، والتثنية (هائيا) كالمذكرين، وتقول في جماعة المؤنث (هائين)، قال الشاعر:

فَقُلْتُ لَها: هائي، فَقالتْ: براحَةٍ تَرَى زَعْفَراناً فـي أسِـرَّتِها وَرْدَا

واللغة الرابعـــة: (هَأْ)، بهمزة ساكنـــة، و(هاءا) و(هاؤوا) كما تقول (طأ) و(طاءا) و(طاؤوا)، و(هاءي يا امرأة) كما تقول (طائي)، و(هأن) كما تقـول (طأن). وقياس هذه اللغة أن تجعلها من باب (وهب) (يهب) مما فاؤه واو، وسقطت الواو على حد سقوطها في (وهب) (يهب).

ينظر: شرح المفصل لابن يعيش 4: 43 – 44؛ والمساعد 2: 643، 644.

(1) ما بين المعقوفين ساقط من (د).

قال المصنّف: وحَيهَل الصّلاةَ والثّريدَ، أي (إيتِ) فيهما، وهَيْهَاتَ الأمر، أي بَعُدَ، وشتَّانَ زيدٌ وعمرٌو، أي افترَقَا، وهو يقتضي شيئين، و((سَرْعَان ذا إهالة))، أي سَرُعَ، وفي هذه الثّلاثة مبالغةٌ لَيسَتْ في مُسَمَّياتِها.

*****

قال الشارح: ومنها (**حَيَّهَل**)[1] / 70 – أ / **الصّلواتَ والثّريدَ، أي: (ائت)** فيهما، وفيه لغاتٌ[2]:

---

(1) (حَيَّهَل): مركبة من (حيّ) ومـــن (هل) التي تفيد الحثّ والاستعجال، واستعمالها منفردة قليل، والجمع بينهما يفيد المبالغة الاستعجال في طلب الإقبال، والكلـــمة مركّبـــة، اسم فعل والفاعل ضمير مستتر، وتكتب بدون الألف متصلة، فإن لحقتها ألف كتبت متصلـــة أو منفصلـــــــة، نحو: حيَّهلا أو حيّ هل، وقد يلحقها حرف الخطاب (الكاف)، فيقال: حيّهلك، وقـــد تُعدّى (حَيَّهل – حيَّهلا) بالباء، أو بإلـــى، أو بعلى، كقول ابن مسعود - ﷺ -: ((إذا ذُكِر الصالحون فحيّهلْ بعمر)).

ينظر: المعجم الوافي 151.

(2) ذُكِرَ لـ(حَيَّهَل) عدة لغات، منها:

اللغة الأولى: (حَيَّهَل)، بفتحهما، شبهوه بـ(خمســة عشـــر) وبابه، وفـي الحديث: ((إذا ذُكر الصالحون فحَيَّهَل بعُمَر)) أي: ادع عمر فإنّه من أهل هذه الصفة.

واللغة الثانية: (حَيَّهَلاً)، نَوَّنُوهُ للتنكير، كما قالوا في: صَهٍ صَهٍ، وإيهٍ إيهٍ.

واللغة الثالثة: (حَيَّهَلا)، بألف من غير تنوين، وأصلها أن تلحـــق في الوقف على حد إلحاق الهاء في (كتابيه) و(حسابيه)، ونظير الألف هنا الألف في (أنا) من قولك (أنا) إذا وقفـــت عليها من قولك (أن فعلت)، وإثباتها في الوصل لغة رديئة، وبابه الشعر، نحو قوله:

فَكَيْفَ أنا وانْتِحالِي الْقَوافِـيَ بَعْدَ المَشيب كَفى ذاك عارَا

واللغة الرابعة: (حَيَّهَلْ)، بسكون اللام على أصل البناء كـ(صَهْ) و(مَهْ)؛ لأنّـــه لا يلحق في آخره ساكنان فبقي على أصله من البناء، قال لبيد:

يَتَمارى في الّذي قلْتُ له ولَقَدْ يَسْـمَعُ قَـوْلي حَيَّهَلْ

واللغة الخامسة: (حَيَّهْلَ)، بسكون الهاء وفتح اللام.

واللغة السادسة: (حَيَّهْلا)، بسكون الهاء مـــــع الألف، وإنما أسكنوا الهـــاء؛ لأنها لما ركبت وصارت كلمة واحدة استثقلوا اجتماع الحركـــات، فسكنـوا الهاء كمـــا سكنـــوا الشين في (إحدى عشرة) ونظائره لاجتماع الحركات.=

[1-] (حَيَّهَل)، مركبٌ من (حَيَّ) و(هَلَ) وهما مفتوحان كخمسة عشر.

[2-] و(حَيَّهَلاً)، بالتّنوين.

[3-] و(حَيَّهَلا)، بالألف، وأصلُ هذه الألف أنْ يُلحَقَ في الوقفِ كإلحاقها في (أنا) في الوقفِ، ثم يبقى حكمُ الوقفِ في الدّرج، كما بقي حكمه فيه في (أنا) في قوله:

أنا أبو النّجم وشِعْرِي شِعْرِي[1]

هذه لغاتٌ ذكرها سيبويه[2]، وزاد غيره (حَيَّهْلَ) بسكون الهاء وفتح [اللام][3]، و(حَيَّهْلاً) بسكون الهاء [وفتح اللام][4] منوناً.

وهَيْهَاتَ الأمـــرِ، أي: بَعُـدَ، أي من الضّـــربِ الثّاني (هَيْهَاتَ)[5]: وهـو اســم لِـ(بَعُدَ)، وأصله

= ينظر: شرح المفصل لابن يعيش 4: 45؛ والمساعد 2: 645.

(1) رجز لأبي النجم العجلي، وبعده:

بِهِ دَرِّي مَـا أَجَـنَّ صَـدْرِي

مـن كَلِمـات باقيـات الْحـرّ

وهو من شواهد: الخصائص 3: 337؛ والمنصـــف 1: 10؛ وشرح ديوان الحماســـة للمرزوقي 1: 103، 290، 2: 1610؛ وأمالي المرتضـــى 1: 350؛ وشـــرح المفصل لابن يعيـش 1: 98 9: 83؛ ومغنـــي اللبيب 1: 341، 2: 315؛ وشرح شواهد المغني 2: 947؛ وهمع الهوامع 1: 207، 4: 326؛ وخزانة الأدب 1: 439، 8: 307، 9: 412؛ والدرر 1: 91، 2: 186.

والشاهد فيه قوله: (أنا)، حيث أبقى ألفها وأجـراها في الوصل على حـدّ ما كـان عليه في الوقف، وأكثر ما يجيء ذلك في ضرورة الشعر.

(2) قال: '' ومن العرب من يقـول: حَيَّهَلَا، ومـــن العـــرب من يقول: حَيَّهَلَ إذا وصل، وإذا وقف أثبت الألف، ومنهم من لا يثبت الألف في الوقف والوصل ''.

ينظر: الكتاب 3: 301.

(3) في (أ): الهاء، والأولى ما أثبته.

(4) ما بين المعقوفين ساقط من (أ) و (د).

(5) (هَيْهَاتَ): اسم فعل ماضٍ مبني على الفتح أو الكسر أو الضم، بمعنى (بَعُدَ)، نحو:

فَهَيْهَاتَ هَيْهَاتَ الْعَقِيـقُ وَمَنْ بِهِ وَهَيْهَاتَ خلّ بِالْعَقِيْقِ نُوَاصِلُهْ =

(هَيْهَيَة) كـ(دحرجة)، فقُلِبَتْ ياؤُهُ ألفاً لكونها متحركة وما قبلها مفتوحاً، وبُنِي على الفتح لخفّتها، وهذه على لغة أهل الحجاز، وأسد وبنو تميم يكسرونه، ومِنَ العرب مَنْ يَضُم، و[قد][1] يُنَونُ على الوجوه كلّها، ومنهم من يحذف تاءه فيقول (هَيْهَا)، [ومنهم من يسكنها فيقول (هَيْهَاتْ)][2]، ومنهم من يبدل هاءه همزةً نحو (أَيْهَات).[3]

= وفيها لغات كثيرة، أفصحها ما أثبتناه.

ينظر: المعجم الوافي 348.

(1) في (د): منهم.

(2) ما بين المعقوفين ساقط من (د).

(3) قال الصبّان: '' قال بعضهم: أن المفتوحة التاء مفـردة وأصلهـا (هَيْهَيَة) كـ(زلزلة) قلبت الياء الأخيرة ألفاً لتحركها وانفتاح ما قبلها، والتاء للتأنيث فالوقف عليها بالهـاء. وأما المكسـورة التاء فجمع كمسلمات فالوقف عليها بالتاء، وكان القياس (هَيْهَات) لأن الجمع يرد الأشياء إلـى أصولهـا، إلا أنهم حذفوا الألف المنقلبة عن الياء لكون الكلمة غير متمكنة كما حذفوا ألف (هذا) وياء (الذي) فـي التثنيـة للفرق بين المتمكن وغيره. وأما المضمومة التاء فتحتمل الإفراد والجمع، فيجوز الوقف عليها بالهاء والتاء ''.

ينظر: حاشية الصبّان 3: 295.

وذكر الفيروزآبادي في (القاموس المحيط) أن لـ(هَيْهَاتَ) أحـدى وخمسـون لغة، قال: '' هَيْهَاتَ، وأيْهَاتَ، وهَيْهانَ، وأيْهانَ، وهايَهـاتَ، وهايَهانَ، وآيَهَاتَ، وآيَهَانَ، مثلثات مبنيـات ومعربات، وهَيْهانْ، ساكنة الآخر، وأيْهَا، وأيْآتَ، إحدى وخمسون لغة ومعناها البُعْدُ ''.

ينظر: القاموس المحيط: مادة: هيه.

وقد ذكر السمين الحلبي في "الدر المصون" اشهر ما قُرئ به من لغات لـ(هَيْهَات)، وهي:

الأولى: هَيْهَاتَ، بفتح التاء من غير تنوين، بُنـي لوقوعـه موقع المبني أو لشبهه بالحرف. وبها قرأ العامة، وهي لغة الحجازيين.

الثانية: هَيْهَاتاً، بالفتح والتنوين، وبها قرأ أبو عمـرو وفـي رواية هارون عنه، ونسبها ابن عطية لخالد بن إلياس.

الثالثة: هَيْهَاتٌ، بالضم والتنوين، وبها قرأ الأحمر وأبو حيوة.

الرابعة: هَيْهَاتُ، بالضم من غير تنوين، وتروى عن أبـي حيوة أيضـاً، فعنه فيها وجهان، وافقه أبو السَّمَّال في الأول دون الثانية.

الخامسة: هَيْهَاتٍ، بالكسر والتنوين، وبها قرأ عيسى وخالد بن إلياس.=

الهاء [وفتح اللام][1] منوَّناً.

وشتّان زيدٌ وعمرٌو، أي: افترقا، ومن الضّرب الثّاني أيضاً (شَتَّانَ)[2]: وهو اسم لِـ(افترق)، **وهي** – أي كلمة (شَتَّان) – **تقتضي شيئين؛** لِمَا قُلْنَا من أنّه اسم لِـ(افترق)، والافتراق لا يمكن إلا بين شيئين أو أكثر.

و((**سَرْعَانَ ذا إهالةً**))[3]، **أي: سَرُعَ،** أي من الضّرب الثّانـــي (سَرْعَانَ)[4]: وهو اسم لِـ(سَرُعَ)،

= السادسة: هَيْهَاتِ، بالكسـر من غير تنوين، وهـــي قراءة جعفر وشيبة، وتروى عن عيسى أيضاً، وهي لغة تميم وأسد.

السابعة: هَيْهَاتْ، بإسكان التاء، وبها قرأ عيسى أيضاً، وخارجة عن أبي عمرو والأعرج.

الثامنة: هَيْهَاهْ، بالهاء آخراً وصلاً ووقفاً.

التاسعة: أَيْهاتَ، بإبدال الهاء همزة مع فتح التاء، وبهاتين الأخيرتين قرأ بعض القراء فيما نقل أبو البقاء.

فهذه تسع لغات قد قُرئ بهن، ولم يتواتر منها غير الأولى.

ينظر: الدر المصون 8: 337 – 338.

(1) ما بين المعقوفين ساقط من (أ) و (د).

(2) (شَتَّانَ): اسم فعل ماض، مبني على الفتح بمعنى افترق، ترفـــع الاسم الظاهر فاعلاً، نحو: شَتّانَ فِعْلُ مؤمنٍ وفعلُ كافر، وقد تزاد (ما) قبل الفاعل نحو قول الشاعر:

شَتَّانَ ما يَوْمي على كُورِها ويومُ حَيّانَ أخي جابرِ

وقد تدخل عليها (لام الابتداء) نحو قول الشاعر ربيعة الرقّي:

لَشَتَّانَ ما بين اليزيدَيْنِ في النَّدى يزيدِ سُليم والأغرِّ ابن حاتم

ينظر: شرح المفصل لابن يعيش 4: 36؛ والمعجم الوافي 186.

(3) (سَرْعَانَ ذا إهالةً)، مَثَلٌ عربي أصله أن رجلاً كانت لـه نعجـة عجفاء، وكـــان رُغامها يسيل من منخريها لهزالها، فقيل له: ما هذا الذي يسيل ؟، فقال: وَدَكُها، فقال الســـائل: سَرْعَـانَ ذا إهالةً. ويضرب لمن يخبر بكينونة الشيء قبل وقته.

ينظر: مجمع الأمثال 1: 336 – 337.

(4) (سَرْعَانَ): بمعنى (سَرُعَ)، يضم أوله ويفتح ويُكســـر، ويستعمـــل (سَرْعَانَ) خبراً محضاً، وخبراً فيه معنى التعجب، ذكر الجوهـــري: سَرْعَانَ ما صنعتُ كذا، أي: مـــا أسْرَعَ، قال أبو حيان: وقد استعملـــه بعض الشعراء بهذا المعنى، قال: =

وانتصابُ (ذا إهالةً) على التّمييز، أي: سرع ذا إهالة، وأصلُ المثل: أنّ إعرابيّاً اشترى شاةً عجفاءَ، وشَرَعَ يسمنها، فرأى رغامُها يسيل من الأنف، وظنها / 70 – ب / وَدكاً، فقال لأُمّه: قد سَمِنَتِ الشّاةُ، فقالتْ: سرعان ذا إهالةً. وهذا مَثَلٌ يُضرَبُ لِمَنْ يُخبِرُ بكينونة الشّــيء قبل حصوله.

وفي هذه الثّلاثة – أي: في (هَيْهَاتَ، وشَتَّانَ، وسَرْعَانَ) – **مبالغةٌ، ليست** تلك المبالغة **في مسمّياتها** – أي: في مسمّيات هذه الثّلاثة وهي (بَعُدَ، وافترَقَ، وسَرُعَ) –؛ لأنّا وإنْ قُلنا أنّ (هَيْهَاتَ) اسم لِـ(بَعُدَ)، فإنّ فيه زيادةَ معنىً ليس في (بَعُدَ)، وهو أنّ المتكلّمَ يخبر عن المقصود بأنّه بعيد، لا أنْ يُعلِمَ المخاطَـبَ مكان ذلك الشّــيء فَحَسْــب، بل يظهـر اعتقاده فيه [واستبعاده له][1]، فكأنّه بمنزلة أنْ يُقال: بَعُدَ جدّاً، وهكذا تقول في (شَتَّان) و(سرعان)؛ لأنّ فيهما أيضاً مِنْ جنس هذا المعنى، الذي هو قُـوّةُ اعتقادِ المتكلّمِ في ثبوتِ معنى الفعلَين الّذَينِ هما اســمان لهما.

=

سَرْعَانَ مَا عاثَ جَيْشُ الكفر واحْرِبا عَبَثَ الدبا في مَغَانِيهَا التي كَنَسا

ينظر: الصحاح: مادة: سرع؛ وارتشاف الضرب 5: 2303؛ والمساعد 2: 650.

(1) ما بين المعقوفين ساقط من (ج).

[الأفعال الناقصة]

قال المصنّف: ومن السّماعيّة أنواعٌ أربعةٌ، منها: الأفعال النّاقصة: وهي ثلاثة عشرَ فعلاً: كان، وصار، وأمسى، وأصبح، وأضحى، وظلَّ، وباتَ، وما زالَ، وما برحَ، وما فتيءَ، وما انفَكّ، وما دامَ، وليسَ. فهذه تَرفعُ الاسمَ وتَنصِبُ الخبرَ، ونُقصانُها أنَّها لا تَتِمُّ إلا بالمنصوب.

*****

قال الشارح: ومن السّماعيّة أنواعٌ أربعةٌ [من الأفعال][1]، **مِنها** أي من الأنواع الأربعة:

الأفعال النّاقصة[2]: وهي أفعال وُضِعَتْ لِتقرير ثبوتِ الخَبَرِ للمبتدأ على صفةٍ مخصوصةٍ، **وهي** – أي: الأفعالُ النّاقصةُ – **ثلاثة عشر فِعلاً**، وهي:

(كَانَ، وصَارَ، وأصْبَحَ، وأمْسَى، وأضْحَى، وظَلَّ، وبَاتَ، ومَا زَالَ، ومَا بَرِحَ، ومَا فَتِيءَ، ومَا انْفَكَّ، ومَا دَامَ، ولَيْسَ)، هذا تَعْدَادُ الأفعالِ النّاقصةِ.

هذه – أي الأفعال النّاقصة – **تَرفعُ الاسمَ وتَنصِبُ الخبرَ**، نحو: كان زيدٌ قائماً، و(كَانَ) ترفع (زيداً) على أنّه اسمه أو فاعله، وتنصبُ (قائماً) بأنّه خبره أو مفعوله.

ونُقصانُها – أي: نقصانُ هذه الأفعال –، **أنّها** [أي أنّ هذه الأفعال][3] / 71 – أ / **لا تَتِمُّ** بالمرفوع، **بل تحتاجُ إلى المنصوبِ**، بخلاف سائرِ الأفعالِ؛ فإنّها [تَتِمُّ بالمرفوع من غير الاحتياج إلى المنصوب، أو لأنّها لا تدلّ إلا على الزّمان، بخلاف سائر الأفعال؛ فإنّها][4] دالّةٌ

---

(1) ما بين المعقوفين ساقط من (ج).

(2) سميت هذه الأفعال نواقص؛ لكونها لا تكتفي بمرفوعها، وقيل سُمِّيَتْ بذلك لأنها لا تدل على الحدث، وكونها لا تدلّ على الحدث فلا تعمل في ظرف، ولا مجرور، وهو مذهب المبرد، وابن السراج، والفارسي، وابن جني، والجرجاني، وابن برهان، والأستاذ أبو علي، وهو ظاهر مذهب سيبويه. والمشهور والمتصور أنها تدل على الحدث والزمان، وأنّ الحدث مسند إلى الجملة.

ينظر: ارتشاف الضرب 3: 1151؛ وهمع الهوامع 2: 74.

(3) ما بين المعقوفين ساقط من (د).

(4) ما بين المعقوفين ساقط من (ج).

على الحدث والزّمان.

اِعلَم أنّها أفعالٌ عند الجُمهورِ[1]، وحروفٌ عند الزّجّاج[2] ومَنْ تابَعَه من الكوفيين[3]، وحجّة الأوّل تصرّفها، واتصالُ الضّمائر المرفوعة البارزة، وتاء التّأنيث الساكنة [بها، وحجّةُ الثّاني صدقُ تعريفِ الحرف عليها؛ لأنّها تدلّ على معنىً في غيره، لأنّها لتقرير][4] ثبوت الخبر للمبتدأ على صفةٍ مخصوصةٍ.

---

(1) مذهب البصريين أنها ترفع المبتدأ تشبيهاً بالفاعل، ويسمى اسمها حقيقة وفاعلها مجازاً، وتنصب خبره تشبيهاً بالمفعول، ويسمى خبرها حقيقة ومفعولها مجازاً؛ لأنها أشبهت الفعل التام المتعدي لواحد، كـ: ضرب زيدٌ عمراً.

ينظر: شرح التصريح 1: 233؛ وهمع الهوامع 2: 63.

(2) هو إبراهيم بن محمد بن السرّي بن سهل الزّجّاج، توفي سنة (311 هـ)، عالم بالنحو واللغة، كان في صباه يخرط الزجاج، ومن هنا جاء لقبه، ثم تاقت نفسه إلى تعلم النحو فأخذ عن المبرد وثعلب وغيرهما، اتصل بالأمراء والخلفاء، فكان مؤدباً للقاسم بن عبيد الله الذي صار وزيراً للخليفة المعتضد. له مؤلفات كثيرة منها: معاني القرآن، الاشتقاق، خلق الإنسان، فعلت وأفعلت، الفرق بين المذكر والمؤنث، شرح أبيات سيبويه، ما ينصرف وما لا ينصرف.

ينظر: انباه الرواة 1: 194 – 200؛ ووفيات الأعيان 1: 49 – 50؛ والبلغة 59؛ والأعلام 1: 40؛ ومعجم المؤلفين 1: 33..

(3) ذهب جمهور الكوفيين إلى أنها لا تعمل في المرفوع شيئاً، وإنما هو مرفوع بما كان مرفوعاً به قبل دخولها، وخالفهم الفراء فذهب إلى أنها عملت فيه الرفع تشبيهاً بالفاعل.

ينظر: شرح التصريح 1: 233؛ وهمع الهوامع 2: 63.

(4) ما بين المعقوفين ساقط من (ج).

قال المصنّف: والفرقُ بين (كانَ) و(صارَ)، أنَ (صارَ) يَدلُّ على وجودِ معنى الخبر في زمانٍ ثانٍ مُرَتَّبٍ على زمانٍ سابقٍ لم يوجد فيه ذلك المعنى، و(كانَ) يَدلُّ على الزّمانِ الماضي، ألا ترى أنّك تقولُ: ﴿ وَكَانَ اللَّهُ عَلِيمًا حَكِيمًا ﴾ [1]، ولم يَصِحُّ: صارَ اللهُ عليماً حكيماً؛ لأنّه يدلُّ على الانتقال من حالٍ إلى حال.

*****

قال الشارح: والفرقُ بين (كَانَ) و(صَارَ)[2]، **أنّ (صَارَ) يَدُلُّ على [وجودِ][3] معنى الخبر في زمانٍ ثانٍ، مُرَتَّبٍ** ذلك الزّمانُ **على زمانٍ سابق، لَمْ يُوجَد فيه** – أي: في الزّمان السّابق – **ذلك المعنى،** أي: معنى الخبرِ، نحو: صار زيدٌ غنيّاً، فإنّ (صَارَ) يدل على وجود الغناءِ في هذه الزّمانِ قبلَ أنْ لم يوجد ذلك الغناء.

---

(1) الفتح: 4.

(2) تجيء (كَانَ) ناقصة، وتامة، وزائدة. (كانَ) الناقصة فعل ماض ناقص؛ لأنها خالية من معنى الحدث، أو لأنها لا تكتفي بالمرفوع، وناسخة؛ لأنها تدخل على الجملة الإسمية فتغير إعراب ركنيها، أو لأنها تنسخ حكم الخبر فتجعله منصوباً بعد أن كان مرفوعاً، وهي تفيد مجرد التوقيت في الماضي أو في المستقبل، نحو: كانَ الطالبُ مجداً، وسيكون مستقبلُه زاهراً، فإنْ ذُكِرتْ مع لفظ الجلالة أفادت الاستمرار والدوام، نحو قوله تعالى: ﴿ وَكَانَ اللَّهُ غَفُورًا رَحِيمًا ﴾، [النساء: 96]، أي: كان وما زال وسيبقى كذلك.

و(صَارَ): فعل ماض ناقص، من أخوات (كان)، تدخل على الجملة الأسمية، فترفع المبتدأ ويسمى اسمها وتنصب الخبر ويسمى خبرها، وتفيد تحول اسمها من حالة إلى أخرى، نحو: صار القمح دقيقاً، ويشترط في اسمها ما يشترط في اسم (كان)، وفي خبرها: أن يكون غير إنشائي متصلاً إلى زمن المتكلم، وألا يكون فعلاً ماضياً، وهي شبه كاملة التصرف، يأتي منها الماضي، والمضارع، والأمر، والمصدر، واسم الفاعل، دون اسم المفعول وبقية المشتقات، وإذا تقدم على الفعل نفي، نحو: ما صار القمح دقيقاً، فالنفي يقع على الخبر، ويزول اتصاف الاسم به ما لم ينتقض النفي بإلّا، نحو: ما صار القمحُ إلا دقيقاً، ودخول حرف الجر الزائد الباء على خبرها المنفي قليل، وتأتي (صارَ) تامة فتكتفي بالفاعل، وتكون حينئذ بمعنى (رجع) كقوله تعالى: ﴿ أَلَا إِلَى اللَّهِ تَصِيرُ الْأُمُورُ ﴾ [الشورى: 53].

ينظر: المعجم الوافي 189، 240.

(3) في (ج): وجوب، والأولى ما أثبته.

والجملة الفعليّة المنفيّة ههنا، مجرورةُ المحلّ على الوصفيّة لقوله: زمانٍ سابقٍ.

وأنّ **(كَانَ) يَدُلُّ على الزّمانِ الماضي فَحَسْب**، من غير اشتراط انتقال من حال إلى حال، **ألا يرى أنّك تقول: ﴿ وَكَانَ اللَّهُ عَلِيمًا حَكِيمًا ﴾، ولَمْ يَصِحّ** أنْ يُقال فيه: **صار اللهُ عليماً حكيماً؛ لأنّه** – أي: (صَارَ) – **يَدُلُّ على الانتقال من حالٍ إلى حالٍ**، والله لا ينتقل من صفةٍ إلى صفةٍ أخرى.

*****

قال المصنّف: و(كَانَ) تَجيءُ تامّةً بمعنى (حَدَثَ) أو(وَقَعَ) نحو قوله تعالى: ﴿ وَإِنْ كَانَ ذُو عُسْرَةٍ فَنَظِرَةٌ ﴾[1]**، وكذا (أصْبَحَ) وأخواتها إذا أُريدَ بها الدُّخولُ بالأوقاتِ الخاصّة.**

*****

قال الشارح: و(كَانَ) تجيءُ تامّةً، اِعلَم أن (كَانَ) على ثلاثة أنواع:

الأوّلى: ناقصة[2]، سواء كانت اتصاليّةً أي دَوَامِيّةً، نحو: كان الله عليماً حكيماً، أو انقطاعيّةً أي غير دَوَامِيّة: كان زيدٌ غنيّاً.

والثّانية: تامّة[3]، وهي حينئذ فعل كسائر الأفعال؛ لأنّها لكونها **بمعنى (حَدَثَ) و(وَقَعَ)**، يرفع ما بعدها بالفاعليّة كما يرفع سائر الأفعال ما بعدها، **نحو قوله تعالى:**

---

(1) البقرة: 280.

(2) كان الناقصة: وهي التي تدخل على الجملة الاسمية فتنسخ حكم إعراب ركنيها، فيكون المبتدأ اسماً لها، ويكون الخبر خبراً لها، وهي تعمل هذا العمل مطلقاً من غير شرط، سواء كانت مثبتة أم منفية، صلة لـ(ما) الظرفية أو (لا)، وهي أم الباب. بتصرف

ينظر: شرح التصريح 1: 333 – 334؛ والمعجم الوافي 240.

(3) كان التامة: تجيء (كان) تامة لاكتفائها بالفاعل، وقيل: لدلالتها على الحدث والزمان، فلا تحتاج إلى اسم أو خبر، وتكون بمعنى: حَصَلَ، أو حَدَثَ، أو وَقَعَ، أو وَجَدَ، أو جَاءَ، نحو: ما شاء الله كان، ولمّا كان يوم الجمعة خرجنا، ونحو قول الشاعر الربيع الفزاري:

إذا كانَ الشِّتاءُ فَأَدْفِئوني فإنَّ الشَّيْخَ يَهْدِمُهُ الشِّتَاءُ

ينظر: المعجم الوافي 344.

﴿ وَإِنْ كَانَ ذُو عُسْرَةٍ ﴾، فإنّ (كان) رَفَعَ (ذو عسرة) بأنّها فاعله. / 71 – ب /

وثالثها: زائدةٌ[1]، إمّا في اللّفظ دون المعنى، أو فيهما جميعاً، نحو: [زيدٌ قائمٌ كان][2]، وكقوله تعالى: ﴿ كَيْفَ نُكَلِّمُ مَنْ كَانَ فِي الْمَهْدِ صَبِيًّا ﴾[3]، فإنّ (كَانَ) ههنا زائدةً؛ لأنّها لو كانت ناقصةً لَمْ يكن الكلام عند من يسمعه فائدة؛ لكونه معلوماً لكلِّ واحدٍ، ولَمْ يذكر هذا القسم.

وكذا يرفع ما بعدها (**أصْبَحَ) وأخواتها** – أي: أخوات (أصْبَحَ) –، **إذا أُريدَ بها** أي بِـ(أصْبَحَ وأخواتها) **الدُّخول في الأوقاتِ الخاصّة**، التي هي: الصّباح، والمساء، والضّحى.

واعلَمْ أنّ (أصْبَحَ)، و(أمْسَى)، و(أضْحَى) يجيء على ثلاثة معان:

الأوّل: أنْ يقترن مضمـــونُ الجملــةِ بالأوقات الخاصّة التي هي: الصبـــاح، والمســاء والضّحى،

---

(1) كان الزائدة: وتنقاس زيادتها في أسلوب التعجـــب بين (ما) والفعــل، فتقول: ما كان أحسنَ زيداً، ونحو قول الشاعر:

أَرَى أُمَّ عَمْـرٍو دَمْعُها قَد تَحدَّرا بُكاءً على عَمْرٍو، ومَا كَانَ أَصْبَرا

أي: وما كان أصبرها.

وتكون زيادتها سماعية: وتكون بين الشيئين المتلازميــن عـــدا الجارّ والمجرور، فقد سُمِعَت بين الفعـــــل ومرفوعه، كقول قيس بن غالب: وَلدت فاطمة الأنمارية الكَمَلَة من بني عبس لم يوجد كانَ أفضلُ منهم.

كما سُمِعَت زيادتها بين الصفة والموصوف في قول الفرزدق:

فكَيْفَ إذا مَررْتُ بِدارِ قَوْمٍ وَجيرانٍ لنا كانــوا كِرَامِ ؟

وقد وردت خلافات: هل تزاد بمفردها أم مع مرفوعهـــا، وهـــل تكون بلفظ الماضي دون غيره ؟، إن أبيات الشعر العربي تؤيد عدم التقييد، فقـــد وردت زيادتها مـــع الفاعل في قول الفرزدق السابـــق، وكذلك وردت زيادتها ماضية كما مرّ، ومضارعة، مثل قول أم عقيل:

أَنْتَ تكونُ ماجدٌ نَبيلُ إذا تَهُبُّ شَمْـأَلٌ بَلِيلُ

وقد شذّت زيادتها بين الجار والمجرور، نحو قول الشاعر:

سَراةُ بني أبي بَكرٍ تَسامَى عَلى كانَ المُسَوَّمَةِ العِرابِ

ينظر: شرح التسهيل لابن مالك 1: 360 – 362؛ والمعجم الوافي 344 – 345.

(2) في (د): زيد كان قائم.

(3) مريم: 29.

فيكون لها اسم وخبر، نحو: أصبحَ زيدٌ قائماً، وعلى هذا (أَمْسَى) و (أَضْحَى).

والثّاني: أنْ يكون بمعنى (صَارَ)، من غير أنْ يُقصد بها الدّخول في الأوقات الخاصّة، فحينئذ يكون لها اسم وخبر كما كان لِـ(صَارَ)، نحو: أصبح زيدٌ غنيّاً.

والثّالث: أنْ يكون بمعنى الدّخول في هـذه الأوقـات، فتكون تامّة، نحـو: أصبح زيدٌ، أي: دخل في وقت الصّباح، ولذا قَيَّدَ [رفعَ][1] ما بعدها بقوله: إذا أُريد بها الدّخول [في الأوقات][2] الخاصّة.

[وأمّا (ظَلَّ)[3] و (بَاتَ)[4] فعلى معنيين، إمّا اقتران مضمون الجملة بالوقتين الخاصين، أو لكينونتهما بمعنى (صَارَ)، ولا تكونان تامّتين.

ويَظهرُ من هذا أنّ المراد بقوله: وكذا (أَصْبَحَ) وأخواتها، وهما: (أَمْسَى) و(أَضْحَى) دون (ظَلَّ) و(بَاتَ).

---

(1) [رفع] ساقطة من (د).

(2) ما بين المعقوفين ساقط من (ج).

(3) (ظَلَّ): فعل ماضٍ مبني على الفتح، من أخـــوات (كانَ) الناقصة، تفيـــــد اتصاف اسمها بمعنى خبرها طول النهار، نحو: ظَلَّ الجوُّ معتدلاً.

وقد كثر استعمالها لمجرد التوقيت، نحـــو: ﴿ فَظَلَّتْ أَعْنَاقُهُمْ لَهَا خَاضِعِينَ ﴾ [الشعراء: 4]، كما تستعمـل بمعنى (صَارَ)، أي: تحوُّل الوصف من حالة إلى أخرى قصدها المتكلم، نحـــو: ﴿ وَإِذَا بُشِّرَ أَحَدُهُمْ بِمَا ضَرَبَ لِلرَّحْمَنِ مَثَلًا ظَلَّ وَجْهُهُ مُسْوَدًّا وَهُوَ كَظِيمٌ ﴾ [الزخرف: 17]، وتجيء تامة بمعنـــــى (بقي)، لا تحتاج إلى اسم وخبر، بل تكتفي بالفاعل، نحو: دعوتُ أخي لتناول العشاء وظَلَّ عندنا إلى الصباح.

ينظر: المعجم الوافي 196.

(4) (بَاتَ): فعل ماضٍ مبني على الفتح، من أخوات (كانَ) الناقصـة، تفيـــد التوقيت طول الليل، واتصاف اسمها بمضمون خبرها، نحو: باتَ الطفلُ مســـــروراً، فإن كانت بمعنـــــى: أقام ليلاً، أو استراح ليلاً، فهي تامة تكتفي بالفاعل، نحو: تأوي الطيور إلى الأشجار ليلاً.

ينظر: المعجم الوافي 110.

وعلى هذا التّأويل][1] لقائل أن يقول: إنّه لو قال بدل قوله (وأخواتها)][2]: وأخواها، لكان أولى، وبيان الأولويّة ظاهر.

والجواب عنه: إنّ المراد بالجمع ههنا التّثنية، وحينئذ لا يرد [السّـؤال][3]، وهذا كقوله تعالـــى: ﴿ فَقَدْ صَغَتْ قُلُوبُكُمَا ﴾[4]، أي: قلباكما.

*****

قال المصنّف: و(ما) في (ما زال) وفي أخواتها نافيةٌ، ومعناها استغراقُ الزّمانِ، و(ما) في (ما دام) مصدريّةٌ، ومعناها التّوقيتُ، تقولُ: ما زال زيدٌ غنيّاً، أي لم يأت عليه زمانٌ من الأزمنةِ إلّا وهو غنيٌّ فيه، وأجلِس ما دام زيدٌ جالساً، أي مُدَّة جلوسِه، و(ليس) لنفي الحال.

*****

قال الشارح: و(ما)[5] التي حصلت **فـــي (ما زالَ) وأخـواته،** وأراد بأخواته غيـر (ما دام) وهـي:

---

(1) ما بين المعقوفين من ص 382 إلى هنا ساقط من (ج).

(2) ما بين المعقوفين من ص 345 من قوله: ((يظهر فيهما – أي في الشرط والجزاء...)) إلى هنا ساقط من (ب).

(3) [السؤال] ساقط من (ب) و (ج) و (د).

(4) التحريم: 4.

(5) أربعة يشترط فيها نفي أو شبهه (وهو النهي والدعـاء) لتعمل عمل (كان)، وهي: زَالَ ماضي (يزال)، وبَرِحَ، وانفكَّ، وفَتِئَ. والأربعة بمعنى واحد باتفاق النحويين، سواء كان النفي بحرف، أو فعل، أو اسم.

● زالَ: فعل ماض ناقص، يدل بذات صيغته علـــى النفي، وهـــي تعمل عمل (كان) الناقصة بشرط أن يتقدم عليها نفي، أو نهي، أو دعاء؛ لينتقض ما فيها مـــن نفـــي، وتدل حينئـــذ علـــى الإثبات، ويتصف الاسم بمضمون الخبر، فتقدم النفي نحو: ما زال الجوُّ معتدلاً، وتقدم النهي نحو قول الشاعر:

صاح شَمِّرْ ولا تَزَلْ ذاكرَ الموْ تِ فَنِسْيانُهُ ضَلالٌ مُبينُ

وتقدم الدعاء نحو:

ألا يا اسْلَمي يا دارَ مَيَّ علَى البِلَى ولا زالَ مُنْهَلاً بجَرْعائِكِ القَطْرُ

ويشترط في خبرها ألا يكـــون جملـــة فعلية فعلها مـاض؛ لأنها تفيد الاستمرار إلى زمن التكلم، وألا ينتقض بـ(إلا) فلا يجوز: ما زال السعرُ إلا رخيصاً، وهي ناقصة التصـــرف، يأتي منها الماضي والمضارع فقط،=

ما بَرِحَ، وما انفكَّ، وما فَتِئَ، **نافيةٌ** – بالرّفع على الخبريّة لقوله: و(ما) في (ما زالَ) –.

ومعناها – أي: معنى (ما زال) وأخواتها – **استغراقُ الزّمانِ**، أي استمرارُ الفعلِ بفاعله في زمانه، وهي بمنزلة (كان) في أنّهنَّ للإيجاب؛ لأنّ في (زال) و (برح) و (فتئ) و (انفكّ) معنى النّفي، فبدخولِ حرف النّفيِ عليها صِرنَ للإيجاب / 72 – أ /، إذ النّفي إذا دخل على النّفي يقلبه إيجاباً.

= واسم الفاعل نادراً، وقد زيدت اللام في خبرها سماعاً لا قياساً.

ينظر: المعجم الوافي 175.

● بَرِحَ: فعل ماض مبني على الفتح، من أخوات (كانَ) الناقصة، تفيد الاستمرار، واتصاف الاسم بمضمون الخبر، ويشترط لعملها عمل (كانَ): أ- أن يتقدمها نفي أو نهي أو دعاء. ب- أن يكون الخبر غير إنشائي. جـ- أن ينتقض الخبر بـ(إلا). د- ألا يكون الخبر جملة فعلية فعلها ماض؛ لئلا يتعارض ذلك مع إفادتها الاستمرار. هـ- ألا يكون المبتدأ الداخلة عليه من الألفاظ التي لها الصدارة دائماً. و- ألا يتقدم خبرها عليها، وأجازه بعضهم. وهي ناقصة التصرف يأتي منها الماضي والمضارع فقط، واسم الفاعل نادراً.

وتأتي (أبرح) تامة بمعنى (أدَعُ) و(أتْركُ) كما في قولنا: لن أبرح مكاني، أو بمعنى (لا أزال سائراً) كما في قوله تعالى: ﴿ وَإِذْ قَالَ مُوسَى لِفَتَاهُ لَا أَبْرَحُ حَتَّى أَبْلُغَ مَجْمَعَ الْبَحْرَيْنِ ﴾ [الكهف: 60].

ينظر: المعجم الوافي 111 – 112.

● انفكَّ: فعل ماض من أخوات (كان) الناقصة، تشبه (زَالَ) في معناها، وتشبه (بَرِحَ) في شروطها وتصرفها، نحو: ما انفكَّ العقلُ زينةَ الرجال، ومنه:

غَيْرُ مُنْفَكٍّ أسيرَ هَوى كُلُّ وانٍ ليس يعتبرُ

أما إذا كانت بمعنى (انفصل) فهي تامة تكتفي بالفاعل، نحو: انفكّت حلقات السلسلة.

ينظر: المعجم الوافي 92 – 93.

● فَتِئَ: من أخوات (كانَ) الناقصة، تشبه (بَرِحَ) في معناها وشروطها، نحو: ما فتئَ الخيرُ موجوداً، وهي ناقصة لا تجيء تامة مطلقاً، ولكنها تتصرّف تصرّفاً ناقصاً، فيأتي منها الماضي والمضارع باتفاق، واسم الفاعل نادراً، ولا يتقدم خبرها عليها.

ينظر: المعجم الوافي 220.

وأمّا (مَا) التي حصلَتْ **في (دام)** فإنّها **مصدريّةٌ ومعناها التّوقيتُ**[1]، فتقدير (مادام زيدٌ جالساً)[2]: دوام جلوسِ زيد، بمعنى: زمان دوام جلوس زيد، كما في: جئتُك [ما][3] مقدم الحاج، أي: زمانَ قدومه، ولهذا لم يجيء إلا متعلّقاً بشيء قبله كَـ(أجلِسُ)[4]؛ لأنّ الظّرف يقتضي ما يدلّ على حدث وقع فيه، **تقولُ: ما زال زيدٌ غنيّاً**، وفَسَّرَ بقوله: **أي لم يأتِ عليه** – أي: على زيد – **زمانٌ من الأزمنةِ إلّا وهو** – أي: زيد – **غنيٌّ فيه**؛ لبيان ما ادّعاه من أنّها لاستغراق الزّمان، **وتقولُ: أجلس ما دام زيدٌ جالساً، أي: مدّة جلوسِهِ.**

و(لَيْسَ)[5]: **لِنفي الحالِ**، أي: (ليس) لنفي مضمونِ الجملةِ في الحال، تقول: ليس زيدٌ [قائماً][6] الآن، ولا تقول (غداً)؛ وذلك لاستعمالِ العَرَبِ كذلك.

---

(1) دَامَ: فعل ماض من أخوات (كانَ) الناقصة، جامد يلزم صورة الماضي، وتدل على بيان المدة، وتفيد استمرار مضمون ما يسبقها من كلام مدة ثبوت خبرها لاسمها، نحو قوله تعالى: ﴿ وَحُرِّمَ عَلَيْكُمْ صَيْدُ الْبَرِّ مَا دُمْتُمْ حُرُمًا ﴾ [المائدة: 96]، فحرمة الصيد تدوم مدة ثبوت الإحرام للمحرمين من الحجاج، ولا بد لعملها عمل (كانَ) من شروط: أ- أن تسبق بـ(ما) المصدرية الظرفية، وهي التي تؤول وما بعدها بمصدر وتقدر بظرف زماني، نحو: ﴿ وَأَوْصَانِي بِالصَّلَاةِ وَالزَّكَاةِ مَا دُمْت حَيًّا ﴾ [مريم: 31]، أي: مدة دوامي حياً. بأن تستعمل بلفظ الماضي. جـ- إلا يكون خبرها إنشائياً. د- ألا يكون خبرها فعلاً ماضياً لئلا يحصل التناقض بين خبرها الذي أفاد الانقطاع، وبينها. هـ- إلا يتقدم الخبر على الفعل، فإن تقدم على الاسم وحده جاز.

ينظر: المعجم الوافي 158 – 159.

(2) في (ب): أجلس ما دام زيد جالساً.

(3) [ما] ساقطة من (ج).

(4) في (أ): كَـ(أجلِسُ)؛ لأنّه ظرف.

(5) لَيْسَ: فعل ماض ناقص جامد، لم تستعمل تامة أبداً، ولم يأت منها مضارع، أو أمر، وقيل: إنها حرف؛ لأنها تدل على ما يدل عليه حرف النفي ولا تدل على حدث كبقية الأفعال، غير أن اتصالها بتاء التأنيث الساكنة وتاء الفاعل، نحو: ليسَتْ ولستُ، يؤكد القول الأول، وهو رأي الجمهور.

ينظر: المعجم الوافي 296.

(6) في (ب): منطلقاً.

وذهب بعضهم[1] إلى أنّها للنّفي مطلقاً، أي حالاً كان أو غيرَ حـال، واستدلّ بقوله تعالى: ﴿ يَوْمَ يَأْتِيهِمْ لَيْسَ مَصْرُوفًا عَنْهُمْ ﴾[2]، فهذه نفيٌ لكون العذابُ مصروفاً عنهم يوم القيامة، فحينئذ كان لنفي المستقبل أيضاً.

وأجاب الأوّلونَ عن هذه الآية بأنّ ما أخبرَهُ الله تعالى بالوقوع فيما يُستقبل بمنزلة الموجود.

---

(1) ذهب قوم إلى أن (لَيْسَ) و(ما) مخصوصان بنفي الحـــال، وبنـــوا على ذلك أنهما يعيّنان المضارع له. وذهب آخرون إلى أنهما ينفيان الحال والماضي والمستقـــبل. والصحيح توسُّطٌ، ذكره الشلوبين يجمـــع بين القولين، وهو أن أصلهما لنفي الحال، ما لم يكن الخبر مخصوصاً بزمان فبحسبه.

ومن أمثلة استقبال المنفي بـ(لَيْسَ) قوله تعالـــى: ﴿ أَلَا يَوْمَ يَأْتِيهِمْ لَيْسَ مَصْرُوفًا عَنْهُمْ ﴾ [هود: 8]، ﴿ وَلَسْتُمْ بِآخِذِيهِ إِلَّا أَنْ تُغْمِضُوا فِيهِ ﴾ [البقرة: 267]، وقول حسان:

..... وليس يكونُ الدَّهْرُ ما دام يَذْبُلُ

ومن أمثلة المنفي بها قول العرب: ((ليس خَلَق اللهُ مِثْلَهُ)).

ينظر: همع الهوامع 2: 79.

(2) هود: 8.

[أفعال المقاربة]

قال المصنّف: والنّوع الثّاني: أفعال المقاربةِ: وهي أربعةٌ: (عسى، وكاد، وكرب، وأوشك)، فَـ(عسى) يرفعُ الاسم وينصبُ الخبرَ، وخبرُهُ (أنْ) مع الفعل المضارع في تقدير مصدرٍ منصوبٍ، تقولُ: عسى زيدٌ أنْ يَخرجَ، كأنّك قلتَ: قارَبَ زيدٌ الخروجَ، وله وجه آخر وهو أنْ يُقالَ: عسى أنْ يَخرجَ زيدٌ كأنّك قلت: قَرُبَ خروجُ زيدٍ.

*****

قال الشارح: والنّوع الثّاني من الأنواع الأربعة: **أفعال المُقاربَةِ**[1]:

---

(1) أي النوع الثاني من أنواع الأفعال السماعيـــة هو أفعــال المقاربة، وهي من نواسخ الابتداء كـ(كانَ) وأخواتها، وتسميتها بذلك على سبيل التغليب، إذ هي ثلاثة أقسام:

- أحدها: ما هو لمقاربة الفعل، وهو ستة ألفاظ، أشهرهـــا (كادَ)، وأغربها (أوْلَى)، والبواقـــي: كرب – بفتح الراء وكسرها، والفتح أفصح –، وزعم بعضهم أنها من افعال الشروع، وأوشك، وهلهل، وألَمَّ.

ينظر: همع الهوامع 2: 131 – 132.

والمقاربة مأخوذة من مادة (قَرُبَ)، وقـــد يجـــيء من باب (عَلِمَ)، فمعنـــاه (دَنَا) فيتعدى بغير صلة، ومنـــه القِربان، بالكسر: وهو الدنو، وقد يجـــــيء من باب (حسن) فلا يتعدى إلا بـ(من) بمعنى (إلى)، وقربت منك، أقرب قربا وما قربتُ، ولا أقْرَبك قرباناً، والعرب تقول: يقربُ منه وإليه.

ينظر: الكليات 723.

- والثاني: ما هو للشروع في الفعل، وهـو ستة ألفاظ: جَعَلَ، وطَفِقَ – بكســـر الفاء وفتحها، والكسر أشهر، ويقال (طَبِقَ) بكسر الباء –، وأخذ، وعلق، وأنشأ، وهبّ.

ينظر: همع الهوامع 2: 132 – 133.

والشروع في الشيء: التلبس بجزء من أجزائه.

ينظر: الكليات 524.

- والثالث: ما هو لترجي الفعل، وهو لفظان: عسى، واخلولق.

ينظر: همع الهوامع 2: 133.

والرجاء بالمد: الطمع فيما يمكن حصوله، ويرادفه الأمـــــل، ويستعمل في الإيجاب والنفي، قال تعالـــــى: ﴿ وَتَرْجُونَ مِنَ اللَّهِ مَا لَا يَرْجُونَ ﴾ [النساء: 104].=

وهي أفعال وُضِعَتْ لدُنوّ الخَبَرِ على سبيل الرّجاءِ والحصولِ والأخذِ، وجه التّسمية كان ظاهراً من التّعريفِ، والذي يدلّ على كونِها أفعالاً، اتصالُ الضّمائر المرفوعة البارزة بها، نحو الاتّصالِ بسائرِ الأفعالِ في قولك: عَسَيْتَ وعَسَيْتُما إلى آخره، وانقلاب لام (عسى) ألفاً، وعين (كاد) [واواً][1] [في الأصل][2]، ودخول تاء التّأنيث السّاكنة عليها، [نحو][3]: عَسِيَتْ.

وهي أي أفعالُ المقاربةِ **أربعةٌ:** أحدها: **عَسَى**، والثّاني: **كَادَ**، والثّالث: **كَربَ**، والرّابع: **أوْشَكَ**.

والفاء في قوله (**فَعَسَى**) للتّفريع، أي لفظ عسى **يَرفعُ** / 72 – ب / **الاسمَ** [**وينصبُ الخبرَ**][4]، **وخبرُهُ** – أي خبر عَسَى – **أنْ مع الفعلِ المضارع**، وهو **في تقديرِ مصدرٍ منصوبٍ**[5]، وإنّما اشترط أنْ تكونَ مع (أنْ)؛ لأنّها موضوعة لتقريبِ المستقبل من الحالِ، والذي يدلّ على استقباليّة

= ينظر: الكليات 468.

هذه الأفعال المتفق عليها في هذا الباب، وللاطلاع على ما زاد عليها من العلماء يمكن الرجوع إلى: همع الهوامع 2: 133 – 134.

(1) في (ب): ألفاً .

(2) ما بين المعقوفين ساقط من (ب) و (ج) و (د).

(3) [نحو] ساقطة من (أ).

(4) ما بين المعقوفين ساقط من (ج) و (د).

(5) عَسَى: فعل ماض من أفعال الرجاء، مبني على الفتح المقدر، ومعناها: ترجي وقوع الخبر في الأمر المحبوب، والإشفاق من وقوعه في المكروه. وهي غير متصرفة تلزم صورة الماضي، وتعمل عمل الأفعال الناقصة، فتحتاج إلى اسم مرفوع بها، وخبر منصوب لا يتقدم عليها لجمودها.

ويشترط في خبرها أن يكون جملة فعلية، فعلها مضارع متصل بـ(أنْ)، وهذا كثير، نحو قوله تعالى: ﴿ فَعَسَى اللَّهُ أَنْ يَأْتِيَ بِالْفَتْحِ ﴾ [المائدة: 52]. وخلو خبرها من (أنْ) المصدرية قليل، نحو قول الشاعر هدبة بن خشرم العذري:

عَسَى الْكَرْبُ الَّذي أمْسَيْتَ فِيهِ يَكُونُ وَرَاءَهُ فَـرَجٌ قَرِيبُ

أقل منه أن يكون اسماً، كقول الشاعر:

أكْثَرْتَ في العَذْلِ مُلِّحاً دَائِماً لا تُكْثِرَنْ إنِّي عَسَيْتُ صَائماً =

[الفعل المضارع هو (أنْ)؛ لأنّها موضوعة للّطمع والرّجاء، وهما لا يكونان إلا في المستقبل][1]، **تقولُ: عَسَى زيدٌ أنْ يَخرُجَ،** [فـ(زيد)][2] مرفوع بأنّه اسم عسى، و(أنْ تخرجَ) مؤوّل بالمصدر المنصوب بأنّه خبرها، وإنّما قال: **كأنّك قُلتَ: قَرُبَ زيدٌ الخروجَ؛** لبيانِ ما ادَّعَاهُ من أنّ (عَسَى) يرفع الاسم، وخبره (أنْ) مع الفعل المضارع في تقدير [مصدرٍ][3] منصوبٍ.

وله وجهٌ آخرَ، أي لِـ(عَسَى) وجهٌ غير ما ذُكِرَ، **وهو** – أي ذلك الوجه الآخر – **أنْ يُقالَ: عَسَى أنْ يَخرُجَ زيدٌ،** فَـ(أنْ) مع صلتها في موضع الرّفع بأنّه اسم (عَسَى)، فحينئذ **كأنّك قُلتَ: [قاربَ][4] خروجُ زيدٍ.**

ولم يجز استعمال المصدر في الوجهين؛ لأنّ مقصودَهم عدمُ تجرّد اللّفظِ عن علم الاستقبال، وإنّما لم يفتقر في الوجه الثّاني إلى الخبر كما افتقر في الوجه الأوّل إليه؛ لأنّ الغرضَ تقريبُ الخروج، وقد حصل بوقوع (أنْ) مع الفعلِ اسماً له، فعلى هذا الوجه لا يمكن حذفُ (أنْ)؛ لامتناع وقوع الفعل فاعلاً، بخلاف الوجه الأوّل؛ لأنّه قد يحذف (أنْ) تشبيهاً لِـ(عسى) بِـ(كاد)[5] كقوله:

عَسَى الْكَرْبُ الَّذي أمْسَيْتُ فِيهِ يَكُـونُ وَرَاءَهُ فَـرَجٌ قَرِيبُ[6]

= ومن النادر دخول السين عليها، نحو قول قسّام بن رواحة:

عَسَى طَيِّئٌ من طَيِّئٌ بَعْدَ هذه سَتُطْفِئُ غلاّتِ الكُلَى والجوانِحِ

ينظر: المعجم الوافي 200 – 201.

(1) ما بين المعقوفين ساقط من (ج).

(2) ما بين المعقوفين ساقط من (ب).

(3) [مصدر] ساقطة من (ب).

(4) في (ب) و (ج): قرب.

(5) يرى جمهور البصريين على أنّ حذف (أنْ) من خبر (عَسَى) ضرورة، وظاهر كلام سيبويه أنه لا يختص بالشعر، قال: '' واعلم أن من العرب من يقول: عَسَى يَفعلُ، يشبِّهه بـ(كاد يَفْعَلُ)، فَـ(يَفْعَلُ) حينئذ في موضع الاسم المنصوب في قوله: ((عَسَى الغُوَيْرُ أبْؤُساً))، فهذا مثل من أمثال العرب أجروا فيه (عَسَى) مجرى (كانَ) ''.

ينظر: الكتاب 3: 158؛ والجنى الداني 462 – 463.

(6) البيت من الوافر، وقائله هو هدبة بن خشرم، وهو مذكور بديوانه 59. =

قال المصنّف: و(كَادَ) يَرفــعُ الاسمَ، وخبرُه الفعــلُ المضارعُ في تقدير اسـمِ الفاعل المنصــوبٍ، فإذا قُلتَ: كادَ زيدٌ يَخــرُجُ، كان التّقدير: كَادَ زيدٌ خارجاً، إلا أنّه لـم يُستَعمَــل، ويجــيءُ في معنى قُرْبِ الشّبَه نحــو: كادَ العــروسُ يكون أميراً، وليــسَ في (عَسَى) هذا القُرْبَ، وإنّما هــو طَمَعٌ ورَجاءٌ، و(كَربَ) يستَعمَــل استعمال (كاد)، و(أوْشَكَ) مِثْلَ (عَسَى) في وَجهَيهَا.

*****

قال الشارح: و(كَادَ)[1]، يرفعُ الاسمَ، وخبرُهُ الفعلُ المضارعُ من غير (أنْ)، وذلك **فــي تقدير اسم فاعل منصوب،** وإنّما تركوا (أنْ) مع (كَادَ) / 73 – أ /؛ لأنّ (كَادَ) موضــوع للتّقريب من

= وهو من شواهد: الكتاب 3: 159؛ والمقتضــب 3: 70؛ وشــرح أبيات سيبويه 2: 143؛ واللمــع في العربية 205؛ وأسرار العربية 128؛ وشرح شــواهد الإيضاح 97؛ وشرح المفصــل لابن يعيش 7: 117، 121؛ والمقرب 1: 98؛ وشرح عمــدة الحافظ 816؛ وشرح الكافيــة لابن مالك 1: 455؛ والجنــى الداني 462؛ وأوضح المســالك 1: 312؛ وتخليص الشــواهد؛ ومغنــي اللبيب 1: 172؛ وشــرح ابن عقيل 1: 327؛ والمقاصد النحوية 2: 16؛ وشرح التصريــح 1: 283؛ وشرح شواهد المغني 1: 443؛ وهمع الهوامع 2: 140؛ وخزانة الأدب 9: 316، 328، 330؛ والدرر 1: 268.

والشاهد فيه قوله: عسى الكرب... يكون، حيــث وقع خبر (عســى) فعــلا مضارعــاً مجرداً من (أنْ) المصدرية، وهذا قليل.

(1) (كادَ): فعــل ماض من أفعال المقاربــة، تدل علــى قــرب وقوع الخبر، تعمل عمل (كانَ) الناقصة، ولا يكون خبرها إلا جملة فعلية فعلها مضارع رافع لضميــر اسمهــا، مجرد من (أنْ) الناصبة المصدرية كثيراً، نحــو قوله تعالــى: ﴿ فَذَبَحُوهَا وَمَا كَادُوا يَفْعَلُونَ ﴾ [البقرة: 71]، ويأتي مقترناً بهــا، ولكنه قليل، نحــو قــول الشاعر:

كَادَتِ النَّفْسُ أَنْ تَفِيضَ عَلَيْهِ إِذْ غَدَا حَشْوَ رَيْطَةٍ وَبُرُودِ

وندر مجيء خبرها اسماً، نحو قول الشاعر:

فَأُبْتُ إِلَى فَهْمٍ، وَمَا كِدْتُ آيِباً وَكَمْ مِثْلِها فَارَقْتُهَا وَهْيَ تَصْفِرُ

ويستعمل مع (كادَ) المضارع واسم الفاعل فقط، نحــو: ﴿ يَكَادُ زَيْتُهَا يُضِيءُ ﴾ [النور: 35]، ونحــو قول الشاعر: =

الحال، فالتُزِمَ بعدَه ما يدلّ بصيغته على الحال، وهو المضارع بغير (أنْ)؛ ليكون أَدَلّ على مقتضاه.

وقد تدخل (أنْ) على خبر (كَادَ)، وإنْ كان الأصل أنْ لا تدخل عليه – لِمَا مَرَّ – تشبيهاً له بِـ(عَسَى)، كما لا يدخل (أنْ) على خبر (عَسَى) تشبيهاً لها بِـ(كادَ) كقوله:

قَدْ كَادَ مِنْ طُولِ البِلَى أنْ يَمْصَحَا[1]

فإذا قلتَ: كادَ زيدٌ يخرجُ، فـ(زيد) مرفوع بأنّه اسم (كادَ)، و(يخرجُ) خبره، إلا أنّه في تقدير اسم فاعلٍ منصوبٍ؛ لأنّك إذا قلتَ ذلك **كان التّقدير: كادَ زيدٌ خارجاً، إلا أنّه** – أي اسمَ الفاعل – **لم يُستَعمَل** لما قلنا قبلَ هذا.

ويجيءُ (كادَ) **في معنى قُرْبِ الشّبَه** من الشّيءِ، مثاله **نحو: كادَ العروسُ يكونُ أميراً**[2]، يعني: قَرُبَ مشابهةُ الأمير، [لا أنّ][3] المراد أنّ قُرْبَهُ من الإمارة قد حصل، بل المراد ثبوت المشابهة

=

أَموتُ أسًى يَوْمَ الرِّجَامِ، وإنَّني يَقِيناً لَرَهْنٌ بِالَّذِي أَنَا كَائِدُ

ويقول بعضهم: إن (كاد) نفيها إثبات وإثباتها نفي، وهذا خطأ، فخبرها منفي دائماً.

ينظر: المعجم الوافي 239 – 240.

(1) رجز لرؤبة بن العجاج، مذكور بديوانه ضمن (مجموع أشعار العرب) 172، وقبله:

رَسْمٌ عَفا مِنْ بَعْدِ ما قَدِ آمَّحَى

وهو من شواهد: الكتاب 3: 160؛ وأدب الكاتب 419؛ والكامل 1: 253؛ والمقتضب 3: 75؛ وأسرار العربية 129؛ والإنصاف في مسائل الخلاف 2: 115؛ وشرح شواهد الإيضاح 99؛ وشرح المفصل لابن يعيش 7: 121؛ ولسان العرب 13: 130، 14: 83؛ وتوضيح المقاصد 1: 517؛ وتخليص الشواهد 329؛ والمقاصد النحوية 2: 34؛ وهمع الهوامع 2: 139؛ وتاج العروس 2: 489؛ والدرر 1: 267.

والشاهد فيه قوله: كاد... أن يمصحا، بتجريد خبر (كاد) من (أنْ)، وهذا هو الغالب فيها.

(2) مَثَلٌ عربي، وفي مجمع الأمثال: ((كَادَ العَرُوسُ يكُونُ مَلِكاً))، العرب تقول للرجل: عَروسٌ، وللمرأة أيضاً، ويراد ههنا الرجل، أي: كاد يكون ملكاً لعزته في نفسه وأهله.

ينظر: مجمع الأمثال 2: 158.

(3) في (ب) و (ج) و (د): لأنّ، والأولى ما أثبته.

بينهما على وجه التّأكيد حتّى كان هذا ذاك، [قوله:][1] **وليسَ في (عَسَى) هذا القربَ، وإنّما هو طَمَعٌ ورجاءٌ،** هذا كأنّه إشارة إلى الفرق بين (عَسَى) و(كادَ)، يعني أنّ (كادَ) يُستَعمَل لتقريب الشّيء من الحال على سبيل الإيجاب والحصول، و(عَسَى) لتقريبه منه على الطّمع والرّجاء؛ ولذلك جرى التّصديقُ والتّكذيبُ [في (كادَ)][2] ولم يجريا في (عَسَى).[3]

و(كَرَبَ)[4]، وهو **يُستَعمَل استعمالَ (كادَ)** [– بالنّصب على أنّه صفة مصدرٍ محذوفٍ، أي: يُستعمل استعمالاً مثل استعمال (كاد) –][5] في دخوله على المضارع من غير (أنْ)، وكذا يُستعمل استعمال (عسى) في دخوله على المضارع معه، إلا أنّ الأوّل أكثر استعمالاً من الثّاني.

و(أَوْشَكَ)[6]، وهو يستعمل استعمالاً **مثل** استعمال **(عَسَى) في وَجهَيهَا،** نحو: أوشك زيدٌ أنْ

---

(1) [قوله] ساقطة من (أ) و (ب) و (ج).

(2) ما بين المعقوفين ساقط من (ج).

(3) قال ابن يعيش في "شرح المفصل": '' حملوا كلّ واحد من الفعلين على الآخر لتقارب معنييهما، وطريق الحمل والمقاربة: أن (عَسَى) معناها الاستقبال، وقد يكون بعض المستقبل أقرب إلى الحال من بعض، فإذا قال: عسى زيدٌ يقومُ، فكأنه قرب حتى أشبه قرب (كادَ)، وإذا أدخلوا (أنْ) في خبر (كادَ) فكأنه بعد عن الحال حتى أشبه (عَسَى) ''.

ينظر: شرح المفصل 7: 122.

(4) كَرَبَ: فعل ماض من أفعال المقاربة، غير متصرف، يلزم صيغة الماضي، ويدل على قرب وقوع الخبر، وخبره جملة فعلية فعلها مضارع مجرد من (أنْ) كثيراً، نحو قول الشاعر:

كَرَبَ القَلْبُ مِنْ جَوَاهُ يَذُوبُ حِينَ قَالَ الوُشَاةُ: هِنْدٌ غَضُوبُ

وذكر الخبر مقترناً بـ(أنْ) في قول ابن رؤية:

قد بُرْتَ أو كَرَبْتَ أنْ تَبورا لمّا رأيتَ بَيْهَساً مَثْبورا

والفعل (كَرَبَ) بفتح الرّاء، ونُقِلَ في الكسر، وهو غير (الكرُب) بضمّ الرّاء المشتق من (الكرْب) وهو الحزن، فذاك فعل تام.

ينظر: المعجم الوافي246 – 247.

(5) ساقطين من (د).

(6) أَوْشَكَ: فعل ماض من أفعال المقاربة، يدل على قرب وقوع الخبر، وتأتي ناقصة وتامة، واستعمالها مضارعة كثير، وقد سمع استعمال اسم الفاعل منها، نحو: =

[يجيء][1]، وأوشك أنْ [يجيءَ][2] زيدٌ، ويُستعمل استعمال (كادَ) أيضاً، نحو: أوشك زيدٌ يجيء.

=

فإنَّــك مُوشِــكٌ ألّا تراهــا وتعدو دونَ غاضرةَ العوادي

فالناقصة تدخل على الجملة الاسمية، فترفع المبتدأ اسمـــــاً لهــا، ويكون خبر الجملة الاسمية في محل نصب، خبراً لها، لأنّ خبرها يشترط أن يكون جملة فعلية فعلها مضارع مقترن بـ(أنْ) كثيراً، نحو قول الشاعر:

ولَو سُئِلُ النَّاسُ التُّرَابَ لأوْشَكُوا إذَا قِيلَ هَاتُوا: أنْ يَمَلُّوا وَيَمْنَعُوا

ومجرداً من(أنْ) قليلاً، نحو قول أمية بن أبي الصلت:

يُوشِكُ مَنْ فرَّ مِنْ مَنِيَّتِهِ في بعضِ غِرَّاتِهِ يُوافِقُها

ينظر: المعجم الوافي 96.

(1) في (أ) و (ج): يخرج.

(2) في (أ): يخرج.

[أفعال المدح والذم]

قال المصنّف: والنّوعُ الثّالثُ: أفعال المدح والذمّ وهما (نِعْمَ) و(بِئْسَ) يَقتَضيان اسماً مُعَرَّفاً بلامِ الجِنس أو مضافاً إليه، وبَعدَه اسمٌ آخر مرفوعٌ، تقولُ: نِعْمَ الرّجلُ زيدٌ، أو غُلامُ الرّجلِ زيدٌ، وبِئْسَ الرّجلُ عمرٌو، أو غلامُ الرّجلِ عمرٌو، ويُسمّى المرفوعُ الأوّلُ فاعلاً، والثّاني المخصوص بالمدحِ والذّمِّ، ويُضمَر الفاعلُ ويُفَسَّرُ بنكرةٍ منصوبةٍ فيُقالُ: نِعْمَ رجلاً زيدٌ، وكذا (بِئْسَ)، ويلحَقُ (حبَّذا) بـ(نِعْمَ)، و(سَاءَ) بـ(بِئْسَ)، فتقول: حَبَّذا الرّجلُ زيدٌ أو رجلاً، و(سَاءَ) مثلُ هذا.

*****

قال الشارح: والنّوعُ الثّالثُ من الأنواع الأربعة: **فِعْلا المَدْحِ والذمّ**، وأفعال المدح والذمّ أفعال وُضِعت لإنشاء مدح أو ذَمّ، ولم يدخل فيه مِثل (مَدَحْتُ)، و(ذَمَمْتُ)؛ لأنّهما غير موضوعَينِ للإنشاء.

وهُمَا – أي فِعْلا المَدح والذَّمّ –: **(نِعْمَ) و (بِئْسَ)**، أي من أفعال المدح (نِعْمَ)، ومن الذمّ [(بِئْسَ)][1]، أجمع البصريّون على فعليّتهما، وتابَعهم الكسائي[2]، وقال الفرّاء: إنّهما اسمان، وتابَعه أبو العبّاسِ ثعلبُ[3] وأصحابُهُ.

---

(1) [بئس] ساقطة من (ج).

(2) هو أبو الحسن علي بن حمزة بن عبدالله الأسدي الكوفي، المعروف بالكسائي، توفي سنة (189 هـ)، إمام الكوفيين في النحو واللغة، وأحد القراء السبعة المشهورين، قرأ القرآن على حمزة الزيات في حداثته، وتلقى العلم على يد أبي جعفر الرواسي ومعاذ الهراء وغيرهما، وهو مؤدب الرشيد العباسي وابنه الأمين، وله مع اليزيدي وسيبويه مناظرات كثيرة. له مؤلفات منها: مختصر في النحو، النوادر، الكبير، الأوسط، الأصغر، العدد، الهجاء، المصادر، الحروف، القراءات.

ينظر: الفهرست 1: 65 – 66؛ وبغية الوعاة 2: 162 – 164؛ وشذرات الذهب 2: 407؛ والأعلام 4: 283.

(3) هو أبو العباس أحمد بن يحيى بن زيد بن سيّار الشيباني، توفي سنة (291 هـ)، إمام الكوفيين في النحو واللغة، كان راوية للشعر، محدثاً، مشهوراً بالحفظ، وصدق اللهجة، ثقة حجة، له العديد من التصانيف منها: معاني القرآن، معاني الشعر، التصغير، الوقف والابتداء، الهجاء، الأمالي، مجالس ثعلب، ما =

حجّة البصريّين / 73 – ب / اتّصالُ تاءِ التّأنيثِ السّاكنةِ بهما، نحو: نِعْمَتُ وبِئْسَت، وحجّةُ الفَريقَةِ الثّانيةِ دخول حرف الجرّ عليهما في قول بعض العرب وقد بُشِّرَ بِمَولودةٍ فقيل (نِعْمَ المولودة [هي مولودَتك][1]): والله ما هي بِنِعْم المولودةِ؛ نُصْرَتُها بُكاءٌ وبِرُّها سرقةٌ ، وقولِ بعضِهم: نِعْمَ السَّيْرُ على بِئْسَ العَيْرُ[2]، ودخول حرف النّداء عليهما، نحو: يا نِعْمَ المولى ويا نِعْمَ [المُعين][3].[4]

= ينصرف وما لا ينصرف، ما تلحن فيه العامة، الشواذ، شرح ديوان زهير، شرح ديوان الأعشى.

ينظر: الفهرست 1: 74؛ وبغية الوعاة 1: 396 – 397 ؛ وشذرات الذهب 3: 383 – 384 ؛ والأعلام 1: 267.

(1) ما بين المعقوفين ساقط من (د).

(2) في (أ): على بئس العير حمار.

(3) في (ج): النصير.

(4) ذهب الكوفيون إلى أنّ (نِعْمَ) و(بِئْسَ) اسمان مبتدآن، وذهب البصريون إلى أنهما فعلان ماضيان لا يتصرفان، وإليه ذهب علي بن حمزة الكسائي من الكوفيين.

أما الكوفيون فاحتجوا بأن قالوا: الدليل على أنهما اسمان دخول حرف الخفض عليهما؛ فإنه قد جاء عن العرب أنها تقول ((ما زيد بِنِعْمَ الرجلُ))، قال حسان بن ثابت:

ألسْتُ بِنِعْمَ الجَارُ يُؤْلِفُ بَيْتَهُ أخَا قِلّةٍ أوْ مُعْدِمَ المَالِ مُصْرِمَا

ومنهم من تمسك بأن قال: الدليل على أنهما اسمان أن العرب تقول: ((يا نِعْمَ المولى ويا نِعْمَ النصير)) فنداؤهم (نِعْمَ) يدل على الاسمية؛ لأن النداء من خصائص الأسماء.

ومنهم من تمسك بأن قال: الدليل على أنهما ليسا بفعلين أنه لا يحسن اقتران الزمان بهما كسائر الأفعال، ألا ترى أنك لا تقول: نعم الرجل أمس، ولا: نعم الرجل غداً، وكذلك أيضاً لا تقول: بئس الرجل أمس و، ولا: بئس الرجل غداً، فلما لم يحسن اقتران الزمان بهما عُلم أنهما ليسا بفعلين.

ومنهم من تمسك بأن قال: الدليل على أنهما ليسا بفعلين أنهما غيرُ متصرفين؛ لأن التصرف من خصائص الأفعال، فلما لم يتصرفا دلّ على أنهما ليسا بفعلين.

ومنهم من تمسك بأن قال: الدليل على أنهما ليسا بفعلين أنه قد جاء عن العرب ((نَعِيمَ الرجلُ زيدٌ)) وليس في أمثلة الأفعال (فعيل) البتة، فدل على أنهما اسمان، وليسا بفعلين.

وأما البصريون فاحتجوا بأن قالوا: الدليل على أنهما فعلان اتصال الضمير المرفوع بهما على حدّ اتصاله بالفعل المتصرف؛ فإنه قد جاء عن العرب أنهم قالوا: ((نِعْمَا رجلين، ونِعْمُوا رجالاً)) وحكى ذلك =

وللبصريّين أنْ يُجيبوا عن حجّة الفَريقَةِ الثّانية: أمّا دخول حرف الجرّ عليهما فَيمَا ذُكِرَ فعلى تقدير: ما هي بمولودة مُقال في حقّها نعم المولودة، [وعلى تقدير][1]: [نِعْمَ السّير][2] على عير مقول في حقّه بِئْسَ العير، وحَذْفُ القولِ في كلامهم كثير كقوله:

[وَاللهِ مَا][3] لَيْلِي بِنَامَ صَاحِبُهْ[4]

أي: بليل مقول في حقّه نام صاحبه .

= الكسائي، وقد رفعا مع ذلك المظهر في نحـــو (نعم الرجـــــلُ، وبئس الغلامُ)، والمضمر في نحو (نعم رجلاً زيد، وبئس غلاماً عمرو) فدل على أنهما فعلان.

ومنهم من تمسك بأن قال: الدليل على أنهما فعلان اتصالهمـا بتاء التأنيث الساكنة التي لا يقبلها أحد من العرب في الوقف (هاء) كما قبلوها في نحو (رحمة، وسنـــــة، وشجرة)، وذلك قولهـــــم ((نعمتِ المرأةُ، وبئست الجاريةُ))؛ لأن هذه التاء يختص بها الفعل الماضي لا تتعداه، فلا يجوز الحكم باسمية ما اتصلت به.

ومنهم من تمسك بأن قال: الدليل على أنهما فعلان ماضيان أنهمـــا مبنيان على الفتح، ولو كانا اسمين لما كان لبنائهما وجه؛ إذ لا علة هاهنا توجب بناءهما.

ينظر: الإنصاف في مسائل الخلاف 1: 97 – 108.

(1) ما بين المعقوفين ساقط من (ب).

(2) ما بين المعقوفين ساقط من (ب) و (ج) و (د).

(3) ما بين المعقوفين ساقط من (ب).

(4) رجز منسوب لأبي خالد القناني، وبعده:

وَلَا مُخَـالِطِ اللّيَانِ جَـانِبُهْ

وهو من شواهد: علل النحو 1: 293؛ وشـــرح أبيات سيبويـــــه 2: 416؛ والخصائص 2: 366 – 367؛ وأسرار العربية 99 – 100؛ الإنصاف في مســـــائل الخلاف 1: 98، 108 – 109؛ وشرح المفصل لابن يعيش 3: 62؛ وشرح عمـــــــدة الحافظ 1: 549؛ وشـرح الكافية لابن مالك 2: 1103؛ ولسان العرب 14: 390؛ وشرح قطر الندى 44؛ والمقاصد النحويـــة 3: 80؛ وشرح الأشموني 2: 30؛ وهمـع الهوامع 1: 13، 5: 188؛ وخزانة الأدب 9: 388، 389؛ والدرر 2: 376.

والشاهد فيه قوله: بِنامَ، حيث دخل حرف الجر (الباء) على الفعـــل في اللفظ، وقد عُلِمَ أن حرف الجر مختص بالدخول على الأسماء، فلزم تقدير اسم يكون معمولاً لحرف الجـــر، وتقدير الكلام: ما ليلي بليل مقول فيه نام صاحبه.

وأمّا الجواب عـن دخول حرف النّداء: فهـو أنّه لا نسـلم أنّ حرف النّداء داخـل عليه؛ بل مدخوله محذوف تقديره: يا الله نِعْمَ المولـى أنت، وهذا كقولـه تعالـى: ﴿ أَلَّا يَسْجُدُوا ﴾[1]، [أي: يا قـوم

---

(1) النمل: 25.

قرأ ابن عباس، وأبو جعفر، والزهري، والسلمي، والحسـن، وحميـد، والكسـائي (ألا) بتخفيف لام الألف، فعلى هذا له أن يقف على (فهم لا يهتدون) ويبتدئ على (ألا يسجدوا)، قال الزمخشـري: وإن شاء وقف على (ألا يا) ثم ابتدأ (اسجدوا). وباقي السبعـة بتشـديدهـا، وعلـى هذا يصـل قوله (فهم لا يهتدون) بقوله (ألا يسجدوا)، وقال الزمخشري: وفي حرف عبد الله وهي قراءة الأعمش (هلا) و(هلا) بقلب الهمزتين هاء.

وعن عبد الله (هلا يسجدون) بمعنى: ألا تسجـدون علـى الخطـاب. وفي قراءة أبي (ألا تسجدون لله الذي يخرج الخبء من السماء والأرض ويعلم سركم وما تعلنون). وقـال ابن عطية: وقرأ الأعمش (هلا يسجدون)، وفي حرف عبد الله (ألا هل تسجدون) بالتاء، وفي قراءة أبي (ألا تسجدون) بالتاء أيضاً.

فأمّا قراءة من أثبت النون في (يسجـدون) وقرأ بالتاء أو اليـاء فتخريجهـا واضـح. وأما قراءة باقي السبعة فخرجت على أن قوله (ألا يسجدوا) في موضـع نصب علـى أن يكون بدلاً من قوله (أعمالهم) أي: (فزين لهم الشيطان أن لا يسجدوا) وما بين المبدل منه والبدل معتـرض، أو فـي موضع جر على أن لا يكون بدلاً من السبيل أي: (فصدهم عن أن لا يسجدوا) وعلـى هـذا التخريـج تكون (لا) زائدة، أي: (فصدهـم عن أن يسجدوا لله) ويكون (فهم لا يهتدون) معترضاً بيـن المبدل منـه والبدل، ويكـون التقدير: (لأن لا يسجدوا) وتتعلق اللام إما بـ(زين)، وإما بقصدهم، واللام الداخلة علـى (أن) داخلة علـى مفعول له، أي (علة تزيين الشيطان لهم أو صدهم عن السبيل هي انتفاء سجـودهـم لله، أو لخـوفه أن يسجدوا لله) وقال الزمخشـري: ويجوز أن تكون (لا) مزيدة ويكون المعنى (فهم لا يهتدون إلى أن يسجدوا).

وأما قراءة ابن عباس ومن وافقه فخرجت علـى أن تكـون (لا) حرف استفتاح و(يا) حرف نداء، والمنادى محذوف و(اسجدوا) فعل أمر، وسقطـت ألف (يا) التي للنداء وألف الوصل في (اسجدوا)؛ إذ رسم المصحف (يسجدوا) بغير ألفين لما سقطا لفظاً سقطا خطـاً، وجـيء مثل هذا التركيب موجـود في كلام العرب، قال الشاعر:

أَلَا يَا اسلَمِي ذَاتِ الدَّمَالِجِ والْعِقْدِ

وقال:

أَلَا يا اسْقِيَانِي قَبْلَ غَارَةِ سِنْجَالِ

وسُمع بعض العرب يقول: ((ألا يا ارحمونا، ألا تصدّقوا علينا)) ووقـف الكسائي في هذه القراءة على (يا) ثم يبتدئ (اسجدوا) وهو وقف اختيار لا اختبـار، والذي ذهب إليه أبو حيان: أن مثل هـذا التركيب الوارد عن =

اسجدوا][1].

وهُمَا **يَقتَضيان اسماً [مُعَرَّفاً][2] بلامِ الجِنْسِ، أو** يقتضيان اسماً **مضافاً إليه** أي إلى المعَرَّف بلام الجنس، **وبَعْدَهُ** – أي بعد الاسم المعرَّف بلام الجنس أو المضاف إليه – يُذكر **اسمٌ آخر مرفوعٌ**.

قوله: **تقولُ: نِعْمَ الرّجلُ زيدٌ أو غُلامُ [الرّجلِ زيدٌ][3]**، نظير (نِعْمَ) حال كونه مقتضياً اسماً مُعَرَّفاً بلام الجنس أو اسماً مضافاً إليه، [وقوله: **وبِئْسَ الرّجلُ][4]** زيدٌ، **[وغلامُ الرّجلِ][5] [زيدٌ][6]**، [نظير (بِئْسَ) حال كونه مقتضياً اسماً مُعَرَّفاً بلام الجنس أو اسماً مضافاً إليه][7]، هذا [حَلُّ ما][8] في المتنِ.

اِعلَم أنّ (نِعْمَ) و(بِئْسَ) لَمّا وُضِعَا لغاية المدح والذَّمّ آثروا أنْ يكون فاعلهما مُعَرَّفاً بلام الجنس أو مضافاً إليه؛ ليحصل بالتّخصيص بعد ذلك التّوكيدُ؛ لأنّ التّفصيل بعد الإجمال أبلغُ من ذكر الشّيء مُفَصَّلاً أوّلاً، والدّليل على أنّ اللاّمَ في (نِعْمَ الرّجلُ زيدٌ) للجنس لا للعهد[9]، أنّها لو كانت

= العرب ليست (يا) فيه للنداء وحذف المنادى؛ لأن المنادى عنده لا يجوز حذفه، فـ(يا) عنده في تلك التراكيب حرف تنبيه، أكد به (ألا) التي للتنبيه، وجاز ذلك لاختلاف الحرفين، ولقصد المبالغة في التوكيد.

ينظر: الكشاف 3: 145؛ والمحرر الوجيز 4: 256 – 257؛ وتفسير البحر المحيط 7: 65 – 66.

(1) ما بين المعقوفين من ص 397 إلى هنا ساقط من (د).

(2) [معرفاً] ساقطة من (ج).

(3) ما بين المعقوفين ساقط من (ج).

(4) ما بين المعقوفين ساقط من (ج) و (د).

(5) ما بين المعقوفين ساقط من (د).

(6) في (ج) وفي متن "المصباح": عمرو.

(7) ما بين المعقوفين ساقط من (د).

(8) ما بين المعقوفين ساقط من (ج).

(9) تفيد (أل العهدية) الاسم الداخلة عليه التعريف المحض، ويكون معهوداً بينك وبين من تحدثه، كقولك لأنسان أعرته كتاباً: أين الكتاب ؟، أو يكون مذكوراً في الحديث من قبلُ، كقوله تعالى: ﴿ مَثَلُ نُورِهِ كَمِشْكَاةٍ فِيهَا مِصْبَاحٌ الْمِصْبَاحُ فِي زُجَاجَةٍ الزُّجَاجَةُ كَأَنَّهَا كَوْكَبٌ دُرِّيٌّ ﴾ [النور: 35]، أو يكون الاسم معهوداً في الذهن، نحو قوله سبحانه: ﴿ إِذْ هُمَا فِي الْغَارِ ﴾ [التوبة: 40]، أو معهوداً حضورياً، نحو قوله تعالى: ﴿ الْيَوْمَ أَكْمَلْتُ لَكُمْ دِينَكُمْ وَأَتْمَمْتُ =

للعهد لَمَا امتنع وقوع / 74 – أ / سائر المعارف هنالك نحو: [نِعْمَ][1] زيدٌ أنتَ.

والمضاف في (نِعْمَ غُلامُ الرّجلِ زيدٌ) بمنزلة ما فيه لامُ الجنس، فقولك: نِعْمَ غُلامُ الرّجلِ، قد أفاد كلّ غلام رجل، كما أفاد (نعم الرّجل) كلّ رجل ثم خَصّصتَه بـ(زيد).

ويُسمّـى المرفـوعُ الأوّلُ وهو [(الرّجل) في (نِعْمَ الرّجـلُ، وبِئْسَ الرّجـلُ)][2] **فاعــلاً، وسمّـي**

= عَلَيْكُمْ نِعْمَتِي وَرَضِيتُ لَكُمُ الْإِسْلَامَ دِينًا ﴾ [المائدة: 3]. ويجـــب ثبوت (أل العهدية) إذا كان الاســم بدلاً من اسم إشارة، نحو: يعجبني هذا الكتاب، أو إذا كان الاســم نعتاً أو بدلاً من (أيّ) المتصلة بها هاء التنبيه في النداء، نحو: ﴿ يَا أَيُّهَا الْإِنْسَانُ ﴾ [الانفطار: 6].

أمّا (أل الجنسية) الاستغراقية، فهي الداخلة على اســم الجنس، سواء أريد منه الحقيقة والماهيّة، أو أريد منه أفراد الجنس أو خصائصه، وهي أنواع: أحدها: تدخـل على الاســم النكــرة لاستغراق الأفراد، أي شمول الجنس كله، ولا تفيد العهد، نحــو: النور خير مــن الظلام، و(أل) فـي (النور) وفي (الظلام) ليست لنور أو ظلام معين، بل المقصود جنس النور وجنس الظــلام أيّاً كان نوعه، كما يصـح أن يحل محلها لفظة (كلّ) فتقول: كلّ النور خير من كلّ الظلام، ونحــو: الســرقة حرام، وهي لا تفيد الاسم التعريف المحض، ولذا تعرب الجملة بعده في محل صفة، وليست حالاً، نحو قول الشاعر:

ولقدْ أَمُـرُّ على اللئيـمِ يسـبُّني فمضيتُ ثُمَّتَ قلتُ لا يَعنيني

والنوع الثاني: تدخل على الاسم النكرة، ويراد به حقيقــة الاســم وماهيته، دون نظر إلى أفراده، نحو قوله تعالى: ﴿ وَجَعَلْنَا مِنَ الْمَاءِ كُلَّ شَيْءٍ ﴾ [الأنبياء: 30]، أي: أن الله خلــق كل شيء حيّ من ماهية الماء وحقيقته، كما قد يراد بها حقيقــة شيء معين فــي الذهن، كقولــه تعالى: ﴿ وَأَخَافُ أَنْ يَأْكُلَهُ الذِّئْبُ ﴾ [يوسف: 13]، فالمقصود واحد من الذئاب، المتمثلة فــي حقيقة ذلك الحيــوان المفترس المعروف. والنوع الثالث: أن تدخل على الاسم ويراد بها خصائص جنس ذلك الاسم وصفاتــه، أي أن المقصود ليس أفراد الجنس بل خصائصه وصفاته، ولذا فلا يحل محلها (كلّ) نحو قولك: أنت الرجــل، فهــي تفيد المبالغة في شمول هذه الخصائص والصفات، وكأنك تقول له: أنت المشتمل على جميع خصائص الرجــل، مبالغة، وكأن صفات الرجولة كلها تمثلت فيك. والنوع الرابع: وهي الداخلة على فاعـل (نِعْمَ وبِئْسَ) لإفادة الجنس حقيقة أو مجازاً، نحــو: خالد نعم القائد.

ينظر: الجنى الداني 194؛ وهمع الهوامع 1: 274 – 275؛ والمعجم الوافي 47 – 48.

(1) [نِعْمَ] ساقطة من (ج).

(2) ما بين المعقوفين ساقط من (د).

المرفوع **الثّاني** وهو (زيد) فيهما **المخصوصَ بالمدحِ والذَّمّ** – بنصب المخصوص على المفعوليّة لـ(سُمِّي) –.

اِعلَم أنّ في ارتفاع المخصوص مَذهَبينِ[1]:

أحدهما: أنْ يكون مبتدأً مُقدَّماً خبره ' كأنّه قيل: زيدٌ نِعْمَ الرّجلُ، [فـ(زيدٌ) مبتدأ، و(نِعْمَ الرّجلُ)][2] جملة من الفعل والفاعل في موضع الخبر.

فإنْ قيل: [إذا وقعت الجملة خبراً][3] فلا بدّ من عائد للرّبط، وهو ههنا معدوم.

والجواب عنه: إنّ الجملة استغنيت عن العائد؛ لاشتمال الاسم – الذي دخل عليه لامٌ – على المبتدأ.

والمذهب الثّاني: أنْ يكون المخصوصُ خبراً لمبتدأ محذوفٍ، فإنّك إذا قلتَ: نِعْمَ الرّجلُ، كأنّه قيل: مَنْ هذا الذي مَدَحتَهُ ؟، فتقول: زيدٌ، أي: هو زيدٌ.

والكلام على الوجه الأوّل جملة واحدة، وعلى الثّاني في جملتين.

وقد زاد ابنُ عُصفورٍ[4] وجهاً آخر، وهو أنْ يكون المخصوصُ مبتدأً خبره محذوف أي: زيدٌ هو،

---

(1) اختُلِف في رفع المخصوص فقيل: هو مبتدأ والجملة قبله خبره، ولا يجوز غير ذلك عند سيبويه وابن خروف وابن الباذش، وقيل: يجوز هذا ويجوز أن يكون خبراً لمبتدأ واجب الحذف، أي: الممدوحُ أبو بكرٍ والمذمومُ أبو لهبٍ، وهو مذهب الجمهور، ومنهم الجرمي المبرد، وابن السراج، والفارسي، وابن جني وغيرهم. وقيل: يتعين الثاني. وقيل: مبتدأ حُذِف خبره، وإليه ذهب ابن عصفور. وقيل: بدل من الفاعل، وإليه ذهب ابن كيسان.

ينظر: شرح التصريح 2: 83.

(2) ما بين المعقوفين ساقط من (ج).

(3) ما بين المعقوفين مطموس في (ج).

(4) هو أبو الحسن علي بن مؤمن بن محمد، المعروف بابن عصفور، توفي سنة (669 هـ)، من أشهر علماء العربية بالأندلس في عصره، أخذ عن الدبّاج والشلوبين، له مؤلفات منها: الممتع في التصريف، المقرّب، شرح الجزولية، مختصر المحتسب، شرح الجمل، شرح الأشعار الستة، المفتاح، الهلال، المقنع، سرقات الشعراء، شرح الحماسة، الأزهار، شرح ديوان المتنبي.=

وهو فاسد؛ لأنّهم إذا التزموا [حذفَ الخبر التزموا][1] ذكر شيءٍ موضعه، ولم يفعلوه ههنا، فيكون فاسداً.[2]

ويُضمَر الفاعلُ للاختصار، **ويُفَسَّرُ بنكرةٍ منصوبةٍ، فيُقالُ: نِعْمَ رجلاً زيدٌ**، ففي (نِعْمَ) ضميرٌ مُبْهَم يفسّره (رجلاً) وهو نكرة منصوبة على التّمييز، فإنْ قيل: كيف جاز الإضمار قبل الذّكر لفظاً ورتبةً مع أنّهم أجمعوا على عدم جوازه ؟

والجواب عنه: إنّه إضمار على شريطة التّفسير.

وَكَذَا (بِئْسَ)، أي (بِئْسَ) مِثل (نِعْمَ) فيمـــا [ذَكَرَهُ وما][3] ذكرناه، **ويلحقُ (حَبَّذَا)**[4] **بِـ(نِعْمَ)**؛ لأنّه

= ينظر: بغية الوعاة 2: 210؛ وشذرات الذهب 7: 575 – 576؛ وهدية العارفين 1: 712؛ والأعلام 5 : 27.

(1) ما بين المعقوفين ساقط من (ب) و (د).

(2) قال ابن عصفور: '' إذا تقدم اسم الممدوح أو المذموم على الفعل، كان مبتدأ والجملة بعده في موضع الخبر، وأغنى العموم عن الرابط، وإنْ تأخر عنه جاز فيه أن يكون مبتدأ، والجملة قبله خبره، وأن يكون خبر ابتداء مضمر، أو مبتدأ والخبر محذوف تقديره: الممدوح زيد، والمذموم زيد ''.

ينظر: المقرّب 1: 69.

(3) ما بين المعقوفين ساقط من (د).

(4) (حَبَّذَا): مركب من الفعل الجامد(حَبَّ) ومن الفاعل (ذا) اسم الإشارة، وهو تركيب يستعمل للمدح، ثابت على حاله، سواء أكان المخصوص بالمدح مفرداً مذكراً أو مؤنثاً، نحو: حَبّذا سعدٌ، وحَبّذا سعادُ، وفي الذمّ نقول: لا حبّذا، نحو قول أم شملة:

ألا حَبَّذا أهلُ الملا غَيْرَ أنَّهُ إذا ذُكِرَتْ مَيٌّ فلا حَبَّذا هِيا

واختُلِف في إعراب هذا التركيب على أوجه:

أ- (حَبَّ) فعل ماض، و(ذا) اسم إشارة مبني على السكون في محل رفع فاعل، وأما المخصوص فيجوز أن يكون مبتدأ والجملة الفعلية قبله الخبر، أو أن يكون خبراً لمبتدأ محذوف تقديره: هو، أو الممدوح.

ب- (حَبَّذا) اسم مركب من (حَبَّ) ومن (ذا) مبتدأ، والمخصوص خبره، أو خبر مقدم، والمخصوص مبتدأ مؤخر.

جـ- (حَبَّذا) فعل ماض مركب من (حَبَّ) ومن (ذا)، والمخصوص بعده فاعل، وهذا أضعف الآراء وأغربها.

وإذا ولي هذا التركيب اسم منصوب، نحو: حبّذا سعدٌ قائداً، أُعرب تمييزاً أو حالاً. =

إنشاء للمدح / 74 – ب /، ويلحق (**سَاءَ**)[1] **بـ(بِئْسَ)**؛ لأنّه إنشاء للذَّمِّ، **فيُقال: حَبَّذا الرّجلُ زيدٌ، أو رجلاً، وسَاءَ**[2] **مِثلُ هذا.**

واعلَم أنّ (حَبَّذا) يُفارق (نِعْمَ) من حيث إنّ فاعِلَه لا يكون إلا لفظ (ذَا) بخلاف (نِعْمَ)، وإنّما خصّ (ذا)؛ لأنّه من الأسماءِ المبهمةِ، والغرضُ الإبهامُ ليكون تفخيماً للمقصودِ؛ لأنّ السّامعَ إذا [فرغ][3] سَمْعُهُ بما لم يعرفه عَرَاهُ انزعاجٌ في طلبه، فكان ذلك بمنزلة إخلاء ذهنه للتّفهيم، فيحصل بذلك التّفهيم في نفسه.

واختصّ (ذا) دون أخواتها مع أنّها من الأسماء المبهَمَة أيضاً؛ لأنّ المفرد المذكّر سابق على غيره، ويفارقه من حيث إنّ تمييزه غيرُ لازمٍ ذكره، بل لك [أنْ][4] تقول: حَبَّذا زيدٌ، وحَبَّذا رجلاً زيدٌ، مع امتناع (نِعْمَ زيدٌ) في: نعم [رجلاً زيدٌ][5].

والمخصوص في (حَبَّذا) مبتدأ، وخبره (حبّذا)، واسمُ الإشارةِ سَدَّ مَسَدّ الضّمير العائد إليه. أو خبرُ مبتدأ محذوف كالمخصوص في (نِعْمَ) فيمن يقول (حَبَّذا) فعلٌ واسمٌ، وقيل: المُغلّبُ عليه الاسميّة لقوّة الاسمية، فالمخصوصُ على هذا مبتدأٌ أو خبرٌ، وقيل: بل المغلَّب هو الفعليّة لتقدّم الفعل [في][6] التّركيب، فالمخصوصُ على هذا فاعلٌ.

= ينظر: المعجم الوافي 140.

(1) (سَاءَ) فعل ماض للذمِّ، مثل (بِئْسَ) في استعماله وإعرابه، وأحكام فاعله، نحو: ساء المخادع أبو جهل، ونحو: ساء غلامُ الرجل الكسول.

ومثله كل فعل ثلاثي مبني منه فِعْلٌ على وزن (فَعُلَ) لقصد المدح، أو الذم، نحو: شَرُفَ الرجلُ محمدٌ، ماعدا (جَهِلَ)، و(سَمِعَ)، و(عَلِمَ)؛ لأن العرب حين استعملتها هذا الاستعمال أبقتها على كسر عينها، ولم تحوَّلها إلى الضمِّ، فلا بد من إبقائها، فتقول: عَلِمَ الرجلُ زيدٌ، وجَهِلَ الرجلُ أبو لهب، وسَمِعَ الرجلُ خالدٌ.

ينظر: المعجم الوافي 178 – 179.

(2) في (أ): وساء مثلاً مثل هذا.

(3) في (أ): نزع.

(4) زيادة من الباحثة.

(5) في (د): زيد رجلاً.

(6) في (ج): و.

[أفعال القلوب]

قال المصنّف: والنّوعُ الرّابعُ: أفعال الشّكّ واليَقين وهي سبعةٌ: حسبتُ، وخِلتُ، وظَننتُ، وعلِمتُ، ورأيتُ، ووجدتُ، وزَعَمتُ، إذا كانت هذه الأربعةُ الأخيرةُ بمعنى معرفةِ الشّيء بِصفة تقتضي مفعولين، فإذا كانت (عَلِمتُ) بمعنى (عَرَفتُ)، و(رَأيتُ) بمعنى (أبصَرتُ)، ووجدتُ الضّالّةَ أي صادفتُها، و(زَعَمتُ) بمعنى (قُلْتُ)، لَمْ تقتضِ الثّاني ، تقولُ: حَسِبتُ زيداً فاضِلاً، وعلمتُ زيداً أخاكَ.

*****

قال الشارح: والنّوعُ الرّابعُ من الأنواع الأربعة:

أفعال القلوب[1]: وجه تسميتها بها أنّها **للشّكّ واليقين**' وكلاهما يحصـــلان مــن القلــوب، **وهـي**

---

(1) إنما قيل لها ذلك؛ لأن معانيهـــا قائمة بالقلب، وليس كل قلبـــي ينصب مفعولين، بل القلبي ثلاثة أقسام: ما لا يتعدى بنفسه نحو (فكَّر في كذا)، وما يتعدى لواحد بنفســه نحو (عرف زيدٌ الحقَّ) و(فهم المسألة)، وما يتعدى لاثنين بنفسه، وهو المراد هنا. وينقسم المتعدي لاثنين إلى أربعة أقسام:

أحدها: ما يفيد فـي الخبر يقيناً، وهـو أربعة: وَجَدَ، وألْفَـى، وتَعَـلَّمْ بمعنى: اعلم، ودَرَى، قـال تعالـى: ﴿ تَجِدُوهُ عِنْدَ اللَّهِ هُوَ خَيْرًا ﴾ [المزمل: 20]، وقـــال تعالـــى: ﴿ إِنَّهُمْ أَلْفَوْا آبَاءَهُمْ ضَالِّينَ ﴾ [الصافـــات: 69]، وقـــــول الشاعر:

تَعَلَّمْ شِفَاءَ النَّفـسِ قهرَ عَدُوِّهَا فَبَالِغْ بِلُطْفٍ في التَّخَيُّلِ والمَكْرِ

والأكثر وقوع (تَعَلَّمْ) هذا على (أنَّ) المشددة وصلتها، فتسدّ مسدّ المفعـــولين؛ لاشتمـــال صلتها على المسند والمسند إليه، وقال الآخر:

دُرِيْت الوفيَّ العهد يا عروَ فاغْتَبطْ فإنَّ اغتباطـاً بالوفـاءِ حَمِيْـدُ

والأكثر في (دَرَى) هذا أن يتعدى بالباء، نحو: دريت بزيد، فإذا دخلت عليه الهمزة تعدى لآخر بنفسه، نحـو: ﴿ وَلَا أَدْرَاكُمْ بِهِ ﴾ [يونس: 16].

والقسـم الثاني: ما يفيد فـــــي الخبـــر رجحاناً، وهـــو خمسـة: جَعَلَ، وحَجَا، وعدَّ، وهَبْ، وزَعَمَ، نحـو: ﴿ وَجَعَلُوا الْمَلَائِكَةَ الَّذِينَ هُمْ عِبَادُ الرَّحْمَنِ إِنَاثًا ﴾ [الزخرف: 19]، وقول الشاعر:

قَدْ كُنْتُ أَحْجُو أَبا عمرو أَخَا ثِقَةٍ حتَّى ألَمَّـتْ بِنَـا يوماً ملمـأَتُ

وقول النعمان بن بشير الأنصاري – ﷺ –: =

– أي أفعال القلوب – **سبعةٌ**، ثلاثة منها للشّكّ وهي: (**حَسِبتُ**)، و(**خِلتُ**)، و(**ظَنَنتُ**). وثلاثة منها لليقين وهي: (**عَلِمتُ**)، و(**رَأيتُ**)، و(**وَجَدتُ**) – إذا كانا بمعنى (عَلِمْتُ) – [1]. وواحد منها

=

فَلا تَعْدُدِ المَولى شريكَكَ في الغِنى ولكنّما المولى شريكُكَ في العُدْمِ

وقول ابن همام السلولي:

فَقُلْتُ: أجرْني أبا خَالِدٍ وإلَّا فَهَبْنِي امرأً هَالِكَا

والأقل في (هَبْ) هذا وقوعه على (أنَّ) وصلتها، ونحو قول أبو أمية الحنفي:

زعَمتني شيخاً ولسْتُ بشيخٍ إنَّما الشَّيخُ مَنْ يدبُّ دَبيْبَا

والأكثر في (زَعَمَ) هذا وقوعه على (أنْ) بتخفيف النون، أو (أنَّ) بتشديدها، وصلتهما.

والقسم الثالث: ما يردُ بالوجهين، والغالب كونه لليقين، وهو اثنان: رَأَى، وعَلِمَ، كقوله جلّ ثناؤه: ﴿ إِنَّهُمْ يَرَوْنَهُ بَعِيدًا وَنَرَاهُ قَرِيبًا ﴾ [المعارج: 6 – 7]، الأول للرجحان، والثاني لليقين، وقوله تعالى: ﴿ فَاعْلَمْ أَنَّهُ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ ﴾ [محمد: 19]، وقوله تعالى: ﴿ فَإِنْ عَلِمْتُمُوهُنَّ مُؤْمِنَاتٍ ﴾ [الممتحنة: 10]، الأولى لليقين، والثانية للرجحان.

والقسم الرابع: ما يرد بهما، أي: بالوجهين، والغالب كونه للرجحان، وهو ثلاثة: ظَنَّ، وحَسِبَ، وخَالَ، فالرجحان كقوله:

ظننْتُكَ إنْ شُبَّتْ لظى الحربِ صَالياً فعرّدتُ فيمَنْ كانَ عنها معرَّدا

واليقين نحو قوله تعالى: ﴿ يَظُنُّونَ أَنَّهُمْ مُلَاقُو رَبِّهِم ﴾ [البقرة: 46]، والرجحان في (حَسِبَ) كقول الشاعر:

وكنّا حسبْنا كلَّ بيضاءَ شحمةً عشيةَ لاقيْنا جُذامَ وحميرا

واليقين فيها نحو قول لبيد العامري:

حسبْتُ التُّقى والوجودَ خيرَ تجارة رَباحاً إذا ما المرءُ أصْبَحَ ثَاقِلا

والرجحان في (خَالَ) كقوله:

إخَالُكَ إنْ لَمْ تغضضِ الطَّرفَ ذَا هَوَى يَسومُكَ مَا لا يُسْتَطَاعُ مِنَ الوَجْدِ

واليقين فيها نحو قوله:

مَا خِلتنِي زِلْتُ بعدَكم ضَمِناً أشكو إليكم حُموةَ الألَمِ

ينظر: شرح التسهيل لابن مالك 2: 77 – 81؛ وشرح التصريح 1: 358 – 363؛ وهمع الهوامع 2: 209 – 218.

(1) يريد: (رَأَيتُ) و(وَجَدتُ).

يصلح أنْ يكون للشّكّ واليقين **وهو (زَعَمتُ)**.

إذا كانت هذه الأربعة [الأخيرة][1] وهي: (عَلِمتُ)، و(رَأيتُ)، و(وَجَدتُ)، و(زَعَمْتُ)، **بمعنى معرفة الشّيء بصفة [تقتضي مفعولين]**[2]، أي بمعنى معرفة المبتدأ على كونه مُخبَراً عنه بشيء، وذلك نحو: عَلِمتُ أخاكَ كريماً، ورأيتُهُ جواداً / 75 - أ /، ووَجَدتُ زيداً ذا الحِفاظ.

واعلَم أنّ هذه الأفعال تدخل على الجملة من المبتدأ والخبر[3] كَـ(إنّ) و كَـ(أنّ)، إذا كان إمضاؤها على الشّكّ واليقين كَـ(ظننتُ) [أو (عَلِمتُ) زيداً عالِماً، إلا أنّها تُغَيِّر المبتدأ والخبرُ لفظاً ومعنىً، أمّا لفظاً][4]؛ فلأنّها [تنصبهما' وأمّا معنى][5]؛ فلأنّها أفعال مؤثّرة في كلا الجزأين، **فإذا كان (عَلِمتُ) بمعنى (عَرَفتُ)**، نحو (عَلِمتُ زيداً) أي: عَرَفتُهُ، **و(رَأيتُ) بمعنى (أبصَرتُ)**، نحو (رَأيتُ زيداً) أي: أبصرتُهُ، **و**(وَجَدتُ) بمعنى (الإصابةِ)، وذلك نحو **(وجدتُ الضّالّةَ) أي: صادفتُها، و(زَعَمتُ) بمعنى (قُلتُ)** من غير تَثَبُتٍ، نحو: ﴿ زَعَمَ الَّذِينَ كَفَرُوا أَنْ لَنْ يُبْعَثُوا ﴾[6].

لَمْ تقتضِ المفعول **الثّاني** – هذا جزاء لقوله: (فإذا كان) –، **تقول** إذا كانت بمعنى معرفة الشّيء بصفة: **حَسِبتُ زيداً فاضلاً، وعَلِمتُ زيداً أخاكَ.**

---

(1) [الأخيرة] ساقطة من (أ) و (ب).

(2) ما بين المعقوفين ساقط من (ج).

(3) هذا قول الجمهور، وذهب السهيلي إلى أن المفعولين في باب (ظَنَّ) ليس أصلهما المبتدأ والخبر، بل هما كمفعولي (أعطى)، واستدل بـ: ظننت زيداً عمراً، فإنّه لا يقال: زيدٌ عمرٌو، إلا على جهة التشبيه، وأنت لم ترد ذلك مع (ظننت). وأجيب بالمنع، وأن المراد: ظننت زيداً عمراً، فتبين خلافه.

ينظر: المساعد 1: 352؛ وشرح التصريح 1: 358؛ همع الهوامع 2: 222 - 223.

(4) ما بين المعقوفين ساقط من (ج).

(5) ما بين المعقوفين ساقط من (ب).

(6) التغابن: 7.

قال المصنّف: ومن خصائِصِها: امتناعُ الاقتصارِ على أحدِ المفعولَين، وإلغاؤُها متوسّطةً أو متأخّرةً، نحو: زيدٌ عَلمتُ منطلقٌ، أو زيدٌ منطلقٌ علمتُ، والتّعليقُ بالاستفهامِ و اللّامِ، نحو: عَلِمتُ أزيدٌ عندك أم عمرٌو ؟ وعَلِمتُ لَزَيدٌ عندك.

*****

قال الشارح: ومن خصائِصِها، أي: ومن خصائص أفعال القلوب:

امتناعُ الاقتصارِ على أحدِ المفعولَين – برفع (الامتناع) على الابتدائيّة، وخبره (من خصائصها) –، ولَمْ يجز الاقتصار على أحدهما فيها؛ لكونها داخلةً على المبتدأ والخبر، وكما لا يستغني المبتدأ عن الخبر، ولا الخبر عن المبتدأ، كذلك لا يستغني أحدهما عن الآخر[1]، [بخلاف باب

---

(1) الحذف لدليل يسمى: اختصاراً، ولغير دليل يسمى: اقتصاراً، فحذف المفعولين هنا لدليل جائز وفاقاً، كقوله:

بأيّ كتابٍ أم بأيّة سُنّةٍ تَرى حبّهم عاراً عليّ، وتَحْسِبُ

أي: وتحسب حبّهم عاراً عليّ.

وأما حذفهما لغير دليل، كاقتصارك على (أظن) أو (أعلم) من: (أظن أو أعلم زيداً منطلقاً) دون قرينة، ففيه مذاهب:

أحدها: المنع مطلقاً، وعليه الأخفش، والجرمي، ونسبه ابن مالك لسيبويه، وللمحققين كابن طاهر وابن خروف، والشلوبين لعدم الفائدة؛ إذ لا يخلو الإنسان من ظن ما، ولا علم ما، فأشبه قولك: (النار حارّة).

الثاني: الجواز مطلقاً، وعليه أكثر النحويين، ومنهم ابن السراج، والسيرافي، وصححه ابن عصفور لوروده، قال سبحانه وتعالى: ﴿ أَعِنْدَهُ عِلْمُ الْغَيْبِ فَهُوَ يَرَى ﴾ [النجم: 35]، أي: يعلم، وقال: ﴿ وَظَنَنْتُمْ ظَنَّ السَّوْءِ ﴾ [الفتح: 12]، وحكى سيبويه: (من يسمع يخل)، أي: يقع من خِيْلة، وما ذُكِر من عدم الفائدة ممنوع، لحصولها بالإسناد إلى الفاعل.

الثالث: الجواز في (ظنّ) وما في معناها، دون (عَلِمَ) وما في معناها، وعليه الأعلم، واستدل بحصول الفائدة في الأول دون الثاني، والأنسان قد يخلو من الظن، فيفيد قوله: ظننت، أنه وقع منه ظن، ولا يخلو من علم؛ إذ له أشياء يعلمها ضرورة كعلمه أن الاثنين أكثر من الواحد، فلم يُفِد قوله (علمت) شيئاً. ورُدّ بأنه يفيد وقوع علم ما لم يكن يعلم.

الرابع: المنع قياساً، والجواز في بعضها سماعاً، وعليه أبو العُلا إدريس، فلا يتعدى الحذف في: (ظننت)، و(خلت)، و(حسبت)، لوروده فيها. =

(أعطَيتُ)، فإنّك تقول: أعطيتُ زيداً، ولا تذكر ما أعطَيتَه، وأعطَيتُ درهماً، ولا تذكر من أعطَيتَه][1].

وأمّا المفعولانِ معاً فيجوز حذفهما، نحو قولهم: مَنْ يَسمَع يَخل، [أي: يحسب][2] المسموع صحيحاً، كما في قولهم: فلان يعطي ويمنع.

ومن خصائصها أيضاً **إلغاؤُها**[3]، أي: إلغاء أفعال القلوب، سواء كانت **متوسّطةً أو متأخّرةً،**

= وأما حذف المفعولين اقتصاراً فلا يجوز بلا خلاف؛ لأن أصلهما المبتدأ والخبر، وذلك غير جائز فيهما.
وإما اختصاراً فيجوز نقله عن الجمهور، ومنعه طائفة منهم ابن الحاجب، وصححه ابن عصفور، وأبو إسحاق بن ملكون كالاقتصار، وقياساً على باب (كان).
وعلل بعضهم المنع بأنهما متلازمان لافتقار كل منهما إلى صاحبه، إذ هما مبتدأ وخبر في الأصل، فلم يجز حذف أحدهما دون الآخر، وفرق بينهما وبين المبتدأ والخبر حيث يجوز حذف أحدهما بأنه لا يؤدي فيهما إلى لبس، وهنا يؤدي إلى التباس ما يتعدى منهما إلى اثنين بما يتعدى إلى واحد.
فإن وقع موقع المفعولين ظرف نحو: ظننت عندك، أو مجرور نحو: ظننت لك، أو ضمير نحو: ظننته، أو إشارة نحو: ظننت ذلك، امتنع الاقتصار عليه، إن كان أحدهما ولم يعلم المحذوف، لِما تقرّر من أن حذف أحدهما اقتصاراً ممنوع.
وإن لم يكن أحدهما بأن أريد بالظرف: مكان حصول الظنّ، وتلك العلّة، وبالضمير: ضمير المصدر، والإشارة إليه، أو كان أحدهما، وعلم المحذوف، جاز الاقتصار عليه، ويكون الضمير حذف للعلم به.
أما حكم هذين المفعولين في التقديم والتأخير فكما لو كانا قبل دخول هذه الأفعال، فالأصل تقديم المفعول الأول، وتأخير الثاني، ويجوز عكسه. وقد يجب العكس في نحو: ظننت زيداً صديقك، وقد يجب خلافه في نحو: ما ظننت زيداً إلا بخيلاً.
ينظر: همع الهوامع 2: 224.

(1) ما بين المعقوفين من ص 406 إلى هنا ساقط من (ج).

(2) ما بين المعقوفين ساقط من (د).

(3) الإلغاء: هو ترك العمل لغير مانع لفظاً أو محلاً. ويختص المتصرف من الأفعال القلبية، وهو ما عدا: (هَبْ، وتَعَلّم) بالإلغاء، وإنما يجوز إذا تأخر الفعل عن المفعولين، نحو: زيد قائم ظننت، أو توسط بينهما نحو: زيد ظننت قائم؛ لضعفه حينئذ بتقدم المعمول عليه كما هو شأن العامل إذا تأخر.
والجمهور: أنه على سبيل التخيير لا اللزوم، فلك الإلغاء والإعمال. وذهب الأخفش: إلى أنه على سبيل اللزوم، واختاره ابن أبي الربيع. فإن بدأت التحبر بالشك أعملْتَ على كل حال، وإن بدأت وأنت تريد =

.....

= اليقين، ثم أدركك الشك رفعت بكل حال، وعلـــــى الأول فالإلغـــاء للتأخر أولـــى من إعماله. وفي المتوسط خلاف: قيل: إعماله أولى؛ لأن الفعـــــــل أقوى من الابتداء؛ إذ هو عامل لفظي، وقيل: هما سواه؛ لأنه عادل قوته تأخيره فضعف لذلك، فقاومه الابتداء بالتقديم. ومن شواهد إلغاء المتأخر قوله:

هُمَا سَيِّدَانَا يَزْعُمانِ وإنّما .....

والمتوسط قوله:

..... وفي الأراجيز خِلْتُ اللُّؤمُ والفشَلُ

أما إذا تصدر الفعل، فلا يجوز فيه الإلغاء عند البصريين، وجـوزه الكوفيون والأخفش، وأجـــازه ابن الطراوة إلا أن الإعمال عنده أحسن، واستدلوا بقوله:

..... أنِّي رَأيْتُ مِلَاكُ الشِّيمةِ الأدَبُ

وقوله:

..... وما إخَالُ لَدَيْنَا مِنْكِ تَنْوِيلُ

وقوله:

..... وإخَال إنّي لاحِقٌ مُسْتَتْبِعُ

والبصريون خرجوا ذلك على تقدير ضمير الشأن؛ لأنه أولى من إلغاء العمل بالكلية.

ويتفرع على الخلاف المذكور مسائل:

أحدها: نحو: ظننت يقوم زيداً، وظننتُ قام زيداً، فعنـــــد الكوفيين والأخفـــــش لا يجوز نصب (زيد)، وعند البصريين يجوز؛ لأن النية بالفعل التأخير.

الثانية: أظن نعم الرجل زيداً، يجوز نصبه عند البصريين دون الكوفيين.

الثالثة: أَظن آكلاً زيداً طعامك، يجوز على قــول البصريين دون الكوفيين، فإن تقدم الفعـــــل على المفعولين، ولكنه تقدمه معمول جاز الإلغاء بضعف، نحو: متى ظننت زيدٌ قائمٌ ؟

وقد يقع الملغي بين معمولَي (إنّ)، كقوله:

إنّ المُحَبَّ عَلِمْتُ مُصْطَبِرِ .....

وبين معطوف ومعطوف عليه، كقوله:

..... ولكن دَعاك الخُبْزُ أَحْسَبُ والتَمْرُ

وبين (سوف) ومصحوبها، كقوله:

وما أَدْرِي وسَوْف إخَالُ أَدْرِي ..... =

وأوردَ اللّف والنّشر مرتّباً؛ لأنّه ذكر أوّلاً وقوع أفعال القلوب متوسّطة ثم وقوعها متأخّرة، فأوردَ مثال الأوّل بقوله: **زيدٌ عَلِمتُ منطلقٌ**، ومثال الثّاني بقوله: **أو زيدٌ منطلقٌ عَلِمتُ.**

اِعلَم أنّ أفعال القلوب / 75 - ب / إذا تقدّمَتْ على المفعولَين لزم الإعمال إظهاراً؛ لقوّتها لوقوعها في أعلى المراتب، وإذا توسّطَتْ جاز الإعمالُ والإلغاءُ[1]؛ لأنّها بالتّوسُّطِ صارت متقدّمةً من وجهٍ فتعمل، ومتأخّرةً من وجه فتلغى، وإذا تأخّرَتْ فالإلغاء حسن؛ إذ بالتّأخّر لم يبق لها حَظّ في التّقدّمِ، وحقُّ العاملِ أنْ يتقدّمَ.

وأمّا جواز إعمالها عند التّأخّر فبالنّظر إلى الفعليّة، وجهُ اختصاصِ إلغائها من[2] الأفعال ذوات المفعولَين، أنّ الإلغاء فيها غير مفسد بمعنى الكلام؛ لأنّك إذا قُلتَ: زيدٌ ظَنَنتُ مقيمُ، كأنّك [قُلتَ: زيدٌ مقيمٌ في][3] ظَنّي، ولو قُلتَ: زيدٌ أعطَيتُ درهمٌ، وزَعَمتَ أنّك تريدُ: زيدٌ درهمٌ في إعطائي، أتيتَ بالمحالِ.[4]

وأيضاً من خصائصها التّعليقُ[5]: أي تعليق أفعالَ القلوبِ حال كونها مقارنَةً **بالاستفهامِ واللّامِ**

= فإن وقع بين الفعل ومرفوعه، نحو: قام أظن زيد، ويقوم أظن زيد، فالإلغاء جائز عند البصريين، واجب عند الكوفيين، ويؤيد البصريين قوله:

شجَاك أظن رَبْع الظّاعِنينا .....

ينظر: شرح التسهيل لابن مالك 2: 85 - 87؛ وشرح التصريح 1: 369 - 370؛ وهمع الهوامع 2: 227 - 230.

(1) وهو مذهب البصريين.

(2) في (د): من بين.

(3) ما بين المعقوفين ساقط من (ب).

(4) (ظنّ) وأخواتها تنصب مفعولين أصلهما مبتدأ وخبر، أمّا (أعطى) فتنصب مفعولين ليس أصلهما مبتدأ وخبر. قال المبرد: " وإنما امتنع: ظننت زيداً، حتى تذكر المفعول الثاني؛ لأنها ليست أفعالاً وصلت منك إلى غيرك، إنما هو ابتداء وخبر، فإذا قلت: ظننت زيداً منطلقاً، فإنما معناه: زيد منطلق في ظني، فكما لا بد للابتداء من خبر، كذا لا بد من مفعولها الثاني؛ لأنّه خبر الابتداء، وهو الذي تعتمد عليه بالعلم والشكّ ".

ينظر: المقتضب 3: 95.

(5) التعليق: هو إبطال عملها في اللفظ دون التقدير؛ لاعتراض ما له صدر الكلام بينها وبين معموليها، وهو =

– بمعنى: أو اللّام –، مثالُ الأوّلِ **نحـــو: عَلِمتُ أزيدٌ عندَك أمْ عمرٌو**، ومثالُ الثّاني نحــو: **عَلِمتُ**

= واحد من أمور عشرة:

أحدها: لام الابتداء، نحو: عَلِمتُ لَزَيْدٌ فاضلٌ، وقولـــــه تعالـــى: ﴿ وَلَقَدْ عَلِمُوا لَمَنِ اشْتَرَاهُ مَا لَهُ فِي الْآخِرَةِ مِنْ خَلَاقٍ ﴾ [البقرة: 102].

الثاني: لام جواب القسم، نحو: عَلِمتُ لَيَقُومَنَّ زيدٌ، أي: علمت – والله – ليقومنَّ زيدٌ، وقوله:

وَلَقَـدْ عَلِمْـتُ لَتَأتِيَنَّ مَنِيَّتِي إنَّ المَنَايَا لا تَطيشُ سِهَامُهَا

الثالث: الاستفهام، سواء كان بالحرف كقولك: عَلِمـــــتُ أزيدٌ فـــــي الدار أم عمرٌو، وقوله تعالى: ﴿ وَإِنْ أَدْرِي أَقَرِيبٌ أَمْ بَعِيدٌ مَا تُوعَدُونَ ﴾ [الأنبياء: 109]، أو بالاســـــم سواء كان الاسم مبتدأ، نحو: ﴿ لِنَعْلَمَ أَيُّ الْحِزْبَيْنِ أَحْصَى ﴾ [الكهف: 12]، أو خبراً نحو: عَلِمتُ متى السَّفَـــــرُ، أو مضافاً إليه المبتدأ، نحـــــو: عَلِمتُ أبو مَنْ زيدٌ، أو الخبر نحو: عَلِمتُ صبيحةَ أيِّ يومٍ سَفَرُكَ، أو فضلة نحـــو: ﴿ وَسَيَعْلَمُ الَّذِينَ ظَلَمُوا أَيَّ مُنْقَلَبٍ يَنْقَلِبُونَ ﴾ [الشعراء: 227]، فـ(إيّ) منصوب على المصدر بما بعـــده، وتقديره: ينقلبون أي انقلاب، وليـــس منصوباً بما قبله؛ لأن الاستفهام له الصدر فلا يعمل فيه ما قبله.

الرابع: (ما) النافية، نحو: عَلِمتُ ما زيدٌ قائمٌ، وقوله تعالى: ﴿ لَقَدْ عَلِمْتَ مَا هَؤُلَاءِ يَنْطِقُونَ ﴾ [الأنبياء: 65].

الخامس: (لا) النافية في جواب القسم، نحـــو: عَلِمتُ والله لا زيدٌ في الدار ولا عمرو. والســـادس (إنْ) النافية في جواب القسم، نحو: عَلِمتُ والله إنْ زيدٌ قائم، بمعنى: ما زيد قائم. والسابع: (لَعَلّ)، نحـــو: ﴿ وَإِنْ أَدْرِي لَعَلَّهُ فِتْنَةٌ لَكُمْ ﴾ [الأنبياء: 111]، ذكره أبو علي في التذكرة. والثامن: (لَو) الشرطية، كقول الشاعر:

وَقَدْ عَلِمَ الأقْوامُ لَوْ أَنَّ حَاتِماً أرَادَ ثَرَاءَ الْمَالِ كَانَ لَهُ وَفْرُ

التاسع: (إنَّ) التي في خبرهـــــا اللام، نحـــو: عَلِمتُ إنَّ زيداً لقائمٌ، ذكره جماعة من المغاربة، والظاهر إنما المعلِّق هو اللام، لا (إنّ)، إلا أن ابن الخباز حكى فـــي بعض كتبه أنه يجوز (عَلِمتُ إنَّ زيداً قائم) بالكسر مع عدم اللام، وأن ذلك مذهب سيبويه؛ فعلى هذا المعلِّق (إنّ).

العاشر: (كَمْ) الخبرية، نَصَّ على ذلك بعضهـــــم، وحمـــــل عليه قوله تعالى: ﴿ أَلَمْ يَرَوْا كَمْ أَهْلَكْنَا قَبْلَهُمْ مِنَ الْقُرُونِ أَنَّهُمْ إِلَيْهِمْ لَا يَرْجِعُونَ ﴾ [يس: 31]، وقدّر (كم) خبرية منصوبة بـ(أهلكنا)، والجملة سَدَّت مسد مفعولي (يروا)، و(أنهم) بتقدير (بأنهم)، وكأنه قيل: أهلكناهم بالاستئصال.

ينظر: شرح التسهيل لابن مالك 2: 88، 92؛ وشرح شذور الذهب 377 - 380؛ وهمـــع الهوامـــع 2: 233 - 235.

لَزَيدٌ [منطلقٌ][1]. وجه تعليقها عند المقارنة بالاستفهامِ أو اللّام؛ [لأنّ الاستفهام واللّام][2] يقتضيان صدرَ الكلامِ، ويجعلان الفعلَ غير عاملٍ لفظاً، فإذا قُلتَ: علمتُ أزيدٌ عندَك أم عمرٌو ؟، وعلمتُ لَزَيدٌ منطلقٌ، كان الجزءان في موضعِ نصبٍ، إذ العِلمُ واقع عليهما، وقد عُدِلَ إلى الابتداء لئلا يَبطلَ صدرُ الكلام.

ولا يجوز التّعليق في غير هذه الأفعالِ، فلا تقول: أعطَيتُ أزيدٌ عندَك أم عمرٌو ؟، وأعطيتُ لَزيدٌ درهمٌ؛ [إذ ذلك الكلام][3] يؤدّي إلى فساد الكلام.

وإنّما سُمّي تعليقاً [لهذه الأفعال][4]؛ [لأن الأفعال][5] لَمَّا كانت واقعة على الجزأين في الحقيقة كانت مُعمَلَةً من هذه الجهة وهي غير مُعمَلَة لفظاً، [فكانت][6] مُعمَلَة [من وجه وغير][7] مُعمَلَة من وجه، فشُبِّهَتْ بالمرأة المعلّقة، وهي التي ليست بذات بعل [ولا مطلّقة، كالأختَين إذا تزوّجهما / 76 - أ / رجل ولم يدرك الأولى من نكاحهما، وهما ليستا بِذاتَي بعل][8]؛ لأنّه لا يجوز نكاحهما، ولا مطلّقتَين؛ لأنّه لا يجوز تزوّجهما زوجاً آخر.

---

(1) في متن "المصباح": عندك.

(2) ما بين المعقوفين ساقط من (ج).

(3) ما بين المعقوفين ساقط من (ج).

(4) ما بين المعقوفين ساقط من (ب).

(5) ما بين المعقوفين ساقط من (ج) و (د).

(6) في نسخ المخطوط: وكانت.

(7) ما بين المعقوفين ساقط من (د).

(8) ما بين المعقوفين ساقط من (ب).

[الباب الرّابع]

[في العوامل المعنويّة]

قال المصنّف: قد مَضَى الآنَ ضَرْبَا العوامِلِ اللّفظيّةِ القياسيّةِ والسَّماعيّةِ، وبَقِيَ الضّربُ المعنويّ، وهو شيئانِ عند سيبويه، وثلاثة عند أبي الحسنِ الأخفَشِ.

الأوّلُ: الابتداءُ: وهو تَعْرِيَةُ الاسمِ من العواملِ اللّفظِيّةِ للإسنادِ نحو: زيدٌ منطلقٌ، وهذا المعنى عاملٌ فيها، ويُسَمّى الأوّلُ مبتدأ، ومُسْنَدَاً إليه، ومُحَدَّثاً عنه، والثّاني خبراً، وحديثاً، ومُسْنَداً. وحقُّ الأوّلِ أنْ يكون معرفةً، وقد يجيء نكرةً مُخَصّصةً نحو قوله تعالى: ﴿ وَلَعَبْدٌ مُؤْمِنٌ خَيْرٌ مِنْ مُشْرِكٍ ﴾[1]، وحقّ الثّاني أنْ يكون نكرةً، وقد يجيئانِ مَعْرِفَتَينِ نحو: اللهُ إلَهُنا ومحمدٌ نبيُّنا.

*****

قال الشارح: ولَمّا فرغ من الباب الثّالث [أخذ يبين][2] الرّابع، فقال: **الباب الرّابع في العوامل المعنويّة.**

قد مَضَى الآن ضَرْبَا – أي: نَوْعَا – **العواملِ اللّفظيّةِ القياسيّةِ والسَّماعيّةِ، وبقي الضّربُ المعنويّ، وهو** – أي: المعنوي – **شيئان عند سيبويه**[3] [وأكثر

---

(1) البقرة: 221.

(2) في (أ): شرع أخذ إلا يبين.

(3) والعاملان هما: الرافع للمبتدأ، والرافع للفعل المضارع، قال في "الكتاب": " فالرفع والجر والنصب والجزم لحروف الإعراب، وحروف الإعراب للأسماء المتمكنة، وللأفعال المضارعة لأسماء الفاعلين التي في أوائلها الزوائد الأربع: الهمزة، والتاء، والياء، والنون، وذلك قولك: أفْعَلُ أنا، وتَفعل أنت أو هي، ويَفعل هو، ونفعل نحن "، وقال: " وإنما ضارعت أسماء الفاعلين أنك تقول: إن عبدالله لَيَفعلُ، فيوافق قولك (لفاعل)، حتى كأنك قلت (إن زيداً لفاعلٌ) فيما تريد في المعنى، وتلحقه اللام كما لحقت الاسم، ولا تلحق (فَعَلَ) اللام، وتقول: سيفعلُ ذلك، وسوف يفعل ذلك، فتلحقهما هذين الحرفين لمعنى كما تَلحق الألف واللام الأسماء للمعرفة ".

ينظر: الكتاب 1: 13، 14.

وقال: " فالمبتدأ كل اسم ابتُدِئَ ليُبنَى عليه الكلام، والمبتدأ والمبني عليه رفع، فالابتداء لا يكون إلا بمبني =

النحويين][1]، **وثلاثة** أشياء **عند أبي الحسن الأخفش**[2].

[1- رافع المبتدأ والخبر]

الأوّل منهما أو منها:

الابتداءُ: وهو – أي الابتداء – **تَعرِيَةُ الاسمِ** أي تجريده، سواء كان اسماً صريحاً أو مؤوّلاً به، وبهذا يدخل فيه نحو: ﴿ أَنْ تَصُومُوا خَيْرٌ لَكُمْ ﴾[3]، أي: الصّيام، **من العوامِلِ اللّفظيّةِ** وغير الزّائدة، وإنّما قلنا غير الزّائدة ليدخل: ﴿ هَلْ مِنْ خَالِقٍ غَيْرُ اللَّهِ ﴾[4]؛ [إذ (من خالقٍ)][5] مبتدأ، مع أنّها ليس بمجرّد من العوامل اللّفظيّة وهو (مِنْ)؛ لكونه زائداً لا يُعتَبَر، فمن هذا عرفتَ أنّ من الواجب عليه أنْ يقيّدها بما قيّدناها، وذلك التّجريد يجب أنْ يكون **للإسناد، [نحو: زيدٌ**

= عليه، فالمبتدأ الأول، والمبني ما بعده عليه، فهو مسند ومسد إليه. واعلم أن المبتدأ لا بد له من أن يكون المبني عليه شيئاً هو هو، أو يكون في مكان أو زمان، وهذه الثلاثة يُذكَرُ كل واحد منها بعد ما يُبتدَأُ. فأما الذي يُبنَى عليه شيء هو هو؛ فإن المبني عليه يرتفع به كما ارتفع هو بالابتداء، وذلك قولك: عبدالله منطلقٌ، ارتفع (عبدالله)؛ لأنه ذُكر ليُبنَى عليه (المنطلق)، وارتفع (المنطلق)؛ لأن المبني على المبتدأ بمنزلته ".

ينظر: الكتاب 2: 126 - 127.

(1) ما بين المعقوفين من ص 412 إلى هنا ساقط من (أ) و (ب) و (ج).

(2) أضاف الأخفش إلى الابتداء وعامل الرفع في الفعل المضارع عاملاً معنوياً ثالثاً، فالعامل في النعت عنده معنوي أيضاً، وهو تبعيته لما جرى عليه، أما عند سيبويه فالعامل فيه لفظي وهو العامل في المتبوع؛ لأنّهما في رأيه كشيء واحد، قال في "الكتاب": " فأما النعت الذي جرى على المنعوت فقولك: مررتُ برجُلٍ ظَريفٍ قَبْلُ، فصار النعت مجروراً مثل المنعوت؛ لأنهما كالاسم الواحد، وإنما صارا كالاسم الواحد من قِبَلِ أنك لم تُرِدِ الواحد من الرجال الذين كل واحد منهم رجل، ولكنك أردت الواحد من الرجال الذين كل واحد منهم رجل ظريف ".

ينظر: الكتاب 1: 421 - 422؛ وشرح التصريح 2: 107؛ والكليات 807.

(3) البقرة: 184.

(4) فاطر: 3.

(5) ما بين المعقوفين ساقط من (د).

منطلقٌ][1]؛ لأنّه لو لم يُسنَد إليه شيء لكان بمثابة الأصوات التي حقّها أنْ يتلفّظ بها غير معربة، إذ الإعراب لا يُستَحَقّ إلا بعد التّركيب المستلزم للإسناد.

واعلَم أنّه لَو قال بعد قوله (للإسناد)[2]: أو للإسناد به واقعاً بعد أداة الاستفهام أو النّفي رافعاً لمستقّل، لكان أحسن؛ ليتناول كلا القسمين من [المبتدأ][3]، مثال النّوع الأوّل نحو: زيدٌ منطلقٌ، فإنّ (زيداً) مبتدأ مجرّد عن العوامل اللّفظية للإسناد. ومثال [النوع][4] الثّاني: أقائمٌ زيدٌ أو أنتم ؟ فإنّ (أقائم) [اسم مجرد عنه][5] مسنداً إلى (زيد أو أنتم).

وهذا المعنى – أي: التّجريد – **عاملٌ فيهما**، أي في المبتدأ والخبر؛ إذ تجريد الاسم للإسناد معنى يقتضي الطّرفين مسنداً ومسنداً إليه، فوجب أنْ يعمل فيهما، أمّا عمله الرّفع في المبتدأ؛ فلكونه مُشابهاً بالفاعل من حيث أنّهما / 76 - ب / مُسنَدان إليهما، وأمّا عمله ذلك في الخبر؛ فلكونه مُشابهاً به من جهة وقوعه ثانياً من الكلام.[6]

---

(1) ما بين المعقوفين من ص 413 إلى هنا ساقط من (ج) و (د).

(2) الإسناد: هو ضم كلمة حقيقة أو حكماً أو أكثر إلى أخرى مثلها أو أكثر، بحيث يفيد السامع فائدة تامة. وقال بعضهم: الإسناد قسمان: عام وخاص، فالعام: هو نسبة إحدى الكلمتين إلى الأخرى، والخاص: هو نسبة إحدى الكلمتين إلى الأخرى بحيث يصيح السكوت عليها.

ينظر: الكليات 100.

(3) في (ب) و (د): الابتداء.

(4) [النوع] ساقطة من (أ).

(5) ما بين المعقوفين ساقط من (ب).

(6) في رافع المبتدأ والخبر أقوال:

أ- فالجمهور وسيبويه على أن رافع المبتدأ معنوي، وهو الابتداء؛ لأنه بُنِيَ عليه، ورافع لخبر المبتدأ؛ لأنه مبني عليه، فارتفع به كما ارتفع هو بالابتداء.

وضُعِّف بأن المبتدأ قد يرفع فاعلاً، نحو: القائم أبوه ضاحك، فلو كان رافعاً للخبر؛ لأدى إلى إعمال واحد رفعين، ولا نظير له.

ب- وقيل: العامل في الخبر هو الابتداء أيضاً؛ لأنه طالب لهما، فعمل فيهما، وعليه الأخفش وابن السراج والرماني، ورُدَّ بأن أقوى العوامل وهو الفعل لا يعمل رفعين، فالمعنوي أولى.

جـ- وقيل: العمل فيه الابتداء والمبتدأ معاً، وعلى هذا، هل العامل مجموع الأمرين، أو الابتداء بواسطة =

اِعلَم أنّ المُصنِّفَ ذهب إلى أنّ التّجريد عامل فيهما[1]، وهو ضعيف؛ لكون التّجريد عاملاً ضعيفاً لأنّه معنويّ، والفعل الذي هو أقوى العوامل لا يكون عاملاً في المرفوعَين فضلاً عن أنْ يعمل الضّعيف فيهما.

وقيل: المبتدأ عامل في [الخبر، والخبر في][2] المبتدأ[3]، وهو أيضاً ضعيف؛ لأنّه إذا كان الخبر مُشتقّاً قد يُسنَد إلى ما بعده مُظهَراً كان أو مُضمَراً[4]، فيلزم الإعمال في المرفوعَين، واللّازم باطلٌ [لِمَا مَرَّ، فالملزوم مثله باطل][5]؛ لأنّ بطلان اللّازم يستدعي بطلان الملزوم، وإذا كان غير مُشتَقّ فالأوْلَى أنْ لا يعمل، سواء كان متحمّلاً للضّمير كما ذهب إليه الكوفيون[6] أو غير متحمّل له.

= المبتدأ ؟ قولان، ونظير الثاني تقوّي الفعل بواو المصاحبة في المفعول معه، وبـ(إلا) في المستثنى، وتقوّي المضاف بمعنى: (اللام) أو (من).

د- وذهب الكوفيون إلى أنهما ترافعا، فالمبتدأ رفع الخبر، والخبر رفع المبتدأ؛ لأن كلاً منهما طالب الآخر ومحتاج له، وبه صار عمدة، وضُعّف بأنه يلزم عليه أن تكون رتبة كل منهما التقديم؛ لأن أصل كل عامل أن يتقدم على معموله.

هـ- وللكوفيين قول آخر، وهو أن المبتدأ مرفوع بالذكر الذي في الخبر، نحو: زيدٌ ضربته؛ لأنه لو زال الضمير انتصب فكان الرفع منسوباً للضمير، فإذا لم يكن ثَمَّ ذكر نحو: القائمُ زيدٌ، ترافعا.

قال السيوطي في "همع الهوامع": '' وعلى قول الجمهور: اختلف في الابتداء، فالأصح أنه جُعِل الاسم أولاً؛ ليخبر عنه، وقيل: تجرده من العوامل اللفظية، أي: كونه معرًّى عنها ''.

ينظر: همع الهوامع 2: 8 - 9.

(1) وهو مذهب الأخفش وابن السراج والرماني، كما هو موضح في الهامش السابق.

(2) ما بين المعقوفين ساقط من (د).

(3) وهو مذهب الكوفيين.

(4) في (د): أو مضمراً، نحو: زيد قائم، أو قائم أبوه.

(5) ما بين المعقوفين ساقط من (ج).

(6) للكوفيين قول آخر، وهو أن المبتدأ مرفوع بالذكر الذي في الخبر، نحو: زيدٌ ضربته؛ لأنه لو زال الضمير انتصب فكان الرفع منسوباً للضمير، فإذا لم يكن ثَمَّ ذكر نحو: القائمُ زيدٌ، ترافعا.

ينظر: همع الهوامع 2: 9.

فإذا عرفتَ هذا فاعلَم أنّ الأوْلَى مذهب سيبويه[1]، وهو أنّ الابتداء عامل في المبتدأ، والمبتدأ عامل في الخبر.

ويُسَمّى المرفوعُ **الأوّلُ مبتدأ، ومُسنَداً إليه، ومُحَدَّثاً عنه،** ويَسَمّى المرفوع **الثّاني خبراً، ومُسنَداً، وحديثاً.**

وحقُّ الأوّلِ – أي: المبتدأ –**أنْ يكونَ معرفةً**؛ لأنّ وَضْعَ الكلامِ لأنْ تُخبِر عمّا هو معلوم عندك وعند مخاطبك، بما هو غير معلوم عند مخاطبك لتحصل الفائدة.

وقد يجيءُ – أي: المبتدأ – **نكرةً مخصّصةً** بوجه من الوجوه لقربها من المعرفة حينئذ، مثالُ المبتدأ النّكرةِ المخصّصةِ **نحو قوله تعالى: ﴿ وَلَعَبْدٌ مُؤْمِنٌ خَيْرٌ مِنْ مُشْرِكٍ ﴾** فإنّ قوله (ولعبد) مبتدأ نكرة مخصّصة بالصّفة وهو (مؤمن)، وخبره (خيرٌ من مشركٍ).

فإنْ قيل: إنّ كلامك يقتضي أنْ يكون [(رجل) في قولنا:][2] رجلٌ عالمٌ قائمٌ، مبتدأً لأنّه تَخصّصَ بالصّفة، و(قائمٌ) خبرَه وهذا ممّا لم يجوّزه أحد.

فالجواب عنه: إنّما لم يجوّزوا؛ لانعدام شرط التّخصّص فيه، وهو أنْ لا يُقصَد بها واحد مختصّ؛ بل كان في معنى العموم وهو غير موجود فيه، كذا في "شرح الزّينيّة"[3].

---

(1) قال: '' فالمبتدأ كل اسم ابتُدِئَ ليُبنَى عليه الكلام، والمبتدأ والمبني عليه رفع، فالابتداء لا يكون إلا بمبني عليه، فالمبتدأ الأول، والمبني ما بعده عليه، فهو مسند ومسند إليه. واعلم أن المبتدأ لا بد له من أن يكون المبني عليه شيئاً هو هو، أو يكون في مكان أو زمان، وهذه الثلاثة يُذكَرُ كل واحد منها بعد ما يُبتدَأُ.

فأمّا الذي يُبنَى عليه شيء هو هو؛ فإن المبني عليه يرتفع به كما ارتفع هو بالابتداء، وذلك قولك: عبدالله منطلقٌ، ارتفع (عبدالله)؛ لأنه ذُكر ليُبنَى عليه (المنطلق)، وارتفع (المنطلق)؛ لأن المبني على المبتدأ بمنزلته ''.

ينظر: الكتاب 2: 126 - 127.

(2) ما بين المعقوفين ساقط من (د).

(3) لم أقف عليه.

وللمبتدأ النّكرة مُخَصِّصات كثيرة ذُكِرَتْ في المطوّلات، فليطلب فيها.[1]

---

(1) الأصل تعريف المبتدأ؛ لأنه المسنـد إليه، فحقه أن يكـــون معلوماً؛ لأن الإسناد إلى المجهول لا يفيد، وتنكير الخبر؛ لأن نسبته من المبتدأ نسبة الفعل من الفاعـــل، والفعل يلزمه التنكير؛ فرجح تنكير الخبر على تعريفه، ويجوز الابتداء بالنكرة بشرط الفائدة، وتحصل غالباً بأحد أمور:

أوّلها: أن تكـــــون وصفاً كقولهـم: ((ضعيفٌ عاذ بِقَرْمَلَةٍ))، أي: حيــوان ضعيف، التجــأ إلى ضعيـــف، والقرملة: شجرة ضعيفة.

الثاني: أن تكون موصـــوفة إما بظاهـــــر، نحـــو: ﴿ وَأَجَلٌ مُسَمًّى عِنْدَهُ ﴾ [الأنعام: 2]، ﴿ وَلَعَبْدٌ مُؤْمِنٌ خَيْرٌ مِنْ مُشْرِكٍ ﴾ [البقرة: 221]، أو مقدر نحـــو: (السّمن مَنَوان بدرهم)، أي: منوان منـــــــه، ((شرٌّ أهرَّ ذا ناب))، أي: شرّ عظيم.

الثالـث: أن تكـون عاملة إما رفعـاً نحـــو: قائم الزيدان، عنـــــد مـــــن أجـازه، أو نصبـاً نحـو: ((أمـرٌ بمعروف صدقةٌ))، أو جـــــراً نحـــــو: غلام امرأة جاءنـــي، و ((خَمْسُ صلواتٍ كتبهن الله))، و ((مِثْلُك لا يبخل))، و ((غيرُكَ لا يجودُ)).

الرابع: أن تكون دعـاءً، نحـــــــو: ﴿ سَلَامٌ عَلَى إِلْ يَاسِينَ ﴾ [الصافـات: 130]، ﴿ وَيْلٌ لِلْمُطَفِّفِينَ ﴾ [المطففين: 1].

الخامس: أن تكون جواباً، نحـــــــــو: درهم، في جواب: ما عندك ؟، أي: درهم عندي، فيقدر الخبر متأخراً، ولا يجوز تقديره متقدماً؛ لأن الجواب يسلك به سبيل السؤال، والمقدم في السؤال هو المبتدأ.

السادس: أن تكون واجبة التصدير كالاستفهام، نحو: مَنْ عندك ؟، والشرط نحو: مَنْ يَقُمْ أَقُمْ معه.

السابع: أن تكون مصغرة، نحو: رجيل جاءني؛ لأنه في معنى: رجل صغير.

الثامن: أن تكون مثلاً؛ إذ الأمثال لا تغيّر، نحو: ((ليس عبدٌ بأخٍ لَك)).

التاسع: أن يعطف على سائغ الابتداء، نحـــو: زيد ورجلٌ قائمان، ﴿ قَوْلٌ مَعْرُوفٌ وَمَغْفِرَةٌ خَيْرٌ مِنْ صَدَقَةٍ ﴾ [البقرة: 263].

العاشر: أن يعطف عليه ذلك، نحو: طاعةٌ وقول معروف، أي: (أَمْثَلُ) من غيرهما.

الحادي عشر إلى السابع عشر: أن يقصـــــد به عمـوم نحو: كُلٌّ يموت، أو تعجب نحو: عَجَبٌ لزيد، أو إبهام نحو: ما أَحْسَن زيداً، أو خَرْقٌ للعادة نحو: شَجَرةٌ سجدت، وبقرةٌ تكلّمت، أو تنويع:

فَيَـوْمٌ عَلَيْنَـا ويـوْمٌ لَنَـا ويـوْمٌ نُسَـاءُ، ويَوْمٌ نُسَـرّ

أو حصْر نحو: ((شرٌّ أهرَّ ذا ناب))، أي: ما أهــر ذا ناب إلا شَـــــرٌّ، و ((شيء جاء بك))، أي: ما جاء بك إلا شيء، أو الحقيقة من حيث هي نحو: رَجُلٌ خَيْرٌ من امرأة، و ((تَمْرَةٌ خَيْرٌ من جَرادَة)).=

وحقّ الثّاني – أي: الخبر – / 77 - أ / [**أنْ يكونَ نكرةً**؛ لِمَا عرفتَ في المبتدأ.

وقد يَجيئانِ – أي: المبتدأ والخبر – **مَعْرِفَتَين**، مثاله **نحو: الله إلَهُنا، ومحمّدٌ نبيُّنا**؛ لحصول الفائدة، لأنّه إنّما جاز [تعريفهما][1] عند المخاطَب؛ لأنّه إذا كان متصوّر الشّيئين ولم يعرف النّسبة بينهما، فأفدت [بكلامك][2] [بذلك النّسبة المجهولة عنده، كما][3] إذا عرف بوجود زيد، وعرف أنّ شخصاً قد انطلق، ولم يعرف أنّ زيداً منطلق، فقلتَ له: زيد منطلق، أي زيد هو الشّخص الذي عرفته بالانطلاق.

[والمعتبر في ذلك حصول الفائدة، فحيث وجدتَه استقام الكلام][4]، قال صاحب "الضّوء"[5]:

= الثامن عشر إلى الخامس والعشرين: أن يسبقه نفي نحو: ما رجلٌ في الدار، أو استفهام نحو: ﴿ أَإِلَهٌ مَعَ اللَّهِ ﴾ [النمل: 61]، هل رجل في الدار ؟. وقصره ابن الحاجب في شرح (وافيته) على الهمزة المعادل بـ(أم) نحو: أَرَجُلٌ في الدار أم امرأة ؟، قال ابن هشام في (المغني): وليس كما قال. أو (لولا) نحو:

لولا اصْطِبارٌ لأوْدَى كُلُّ ذِي مِقَةٍ

أو (واو) الحال نحو:

سَرَيْنا ونَجْمٌ قَدْ أضَاءَ

وفاء الجزاء كقولهم: ((إن ذَهَبَ عَيْرٌ فَعَيْرٌ في الرّهط))، وعير القوم سَيِّدُهم، أو (إذا) الفجائية نحو: خرجت فإذا رجل بالباب، أو بَيْنَا أو بَيْنَما نحو....

والخبر وهو ظرف أو مجرور، أو جملة نحو: ﴿ وَلَدَيْنَا مَزِيدٌ ﴾ [ق: 35]، ﴿ لِكُلِّ أَجَلٍ كِتَابٌ ﴾ [الرعد: 38]، قَصَدَك غلامُهُ رَجُلٌ، وإلحاق الجملة في ذلك بالظرف والمجرور، ذكره ابن مالك، قال أبو حيان: ولا أعلم أحداً وافقه، انتهى. وقد وافقه عصريُّهُ البهاء بن النحاس شيخ أبي حيان في تعليقه على (المقرّب).

ينظر: شرح التسهيل لابن مالك 1: 289 - 295؛ وشرح ابن عقيل 1: 216 - 227؛ وشرح التصريح 1: 209 - 212؛ وهمع الهوامع 2: 27، 29 - 32.

(1) [تعريفهما] ساقطة من (ج).

(2) [بكلامك] ساقطة من (د).

(3) ما بين المعقوفين ساقط من (ج).

(4) ما بين المعقوفين ساقط من (ج).

(5) قال: '' وقولهم: الله إلَهُنا ومحمّدٌ نبيُّنا، على وجهَين: أحدهما: أنْ يُذكر تقرُّباً وتعبُّداً، والثّاني: أنْ يُقال للجاحد الذي يعرف ويجحد ذلك، فتنزله منزلة من تخبرهُ بشيء لا يعرفه ''. =

وقولهم: الله إلَهُنا ومحمّدٌ نبيُّنا، على وجهَين: أحدهما: أنْ يُذكر تقرُّباً وتعبُّداً، والثّاني: أنْ يُقال للجاحد الذي يعرف ويجحد ذلك، فتنزله منزلة من تخبرهُ بشيء لا يعرفه، تَمَّ كلامه.

ثم إنّ المبتدأ والخبر إذا كانا معرفتَين فأيّهما قَدّمتَ فهو المبتدأ، كما في[1]: زيدٌ المنطلقٌ، وفي: المنطلقُ زيدٌ، فإنّ (زيداً) في الأوّل مبتدأ كَـ(المُنطلِق) في الثّاني، ولا تعيّن (زيد) [للابتداء به][2]؛ لدلالته على معنى الشّخص، [والمنطلق للخبريّة؛ لدلالته على معنى النّسبي][3]؛ لأنّ [المنطلق][4] في قولنا: المنطلق زيدٌ، على تأويل الشّخص الذي ينطلق، و(زيد) في ذلك مسمّى بهذا الاسم، فيظهر معنى الشّخص في (المنطلق) والمعنى النّسبي في (زيد).[5]

وذكر أبو علي[6] – رحمه الله – أنّه يجوز تقديم الخبر وإنْ كانا معرفتَين، فإنّك إذا قلتَ: زيدٌ

= ينظر: الضوء على المصباح، لمحمد الإسفراييني، رسالة ماجستير، 239.

(1) هنا تنتهي اللوحة الأخيرة من النسخة (ب).

(2) في (د): للمبتدأ.

(3) ما بين المعقوفين ساقط من (د).

(4) [المنطلق] ساقطة من (د).

(5) إذا اجتمع معرفتان، ففي المبتدأ أقوال:

أحدها: وعليه الفارسي، وعليه ظاهر قول سيبويه: أنك بالخيار، فما شئت منهما فاجعله مبتدأ.

والثاني: أن الأعم هو الخبر، نحو: زيد صديقي، إذا كان له أصدقاء غيره.

والثالث: أنه بحسب المخاطب، فإن عُلِم منه أنه في علمه أحد الأمرين، أو يسأله عن أحدهما بقوله: مَن القائم ؟، فقيل في جوابه: القائم زيد، فالمجهول الخبر.

والرابع: أن المعلوم عند المخاطب هو المبتدأ، والمجهول الخبر.

والخامس: إن اختلفت رتبتهما في التعريف، فأعرفهما المبتدأ، وإلا فالسابق.

والسادس: أن الا سم متعين للابتداء، والوصف متعين للخبر، نحو: القائمُ زيدٌ.

ينظر: همع الهوامع 1: 325 - 326.

(6) يريد أبا علي الفارسي: وهو الحسن بن أحمد بن عبد الغفار بن محمد بن سليمان، أبو علي، توفي سنة (377 هـ)، فارسي الأصل، رحل إلى بغداد، وأخذ العلم عن أمثال ابن السراج والزجاج وغيرهما، نبغ في علوم اللغة، وكان من أكابر أئمة النحو، من مؤلفاته: الإيضاح في النحو، المقصور والممدود، التذكرة، العوامل في النحو، كتاب الحجة في القراءات، الأغفال، المسائل الحلبية، والبغدادية، والقصرية، والبصرية، وغيرها. =

أخوك، ومرادك أنْ تُخبِر عن معرفة المخاطب بأُخوّته بأنّه مسمّى بزيد، كان (أخوك) مبتدأ و (زيد) خبره وإنْ كان مُقدَّماً.

واعلَم أنّ الاختلاف في موضع الالتباس[1]، أي فيما إذا كان كلّ واحد منهما صالحاً لأنْ يكون مبتدأ وخبراً، وأمّا في غير موضع الالتباس فالتّقديم جائز [بالاتّفاق، نحو قوله:

بَنُــونَا بَنُــو أَبْنَـائنَـا وَبَنَـاتُنَـا بَنُوهُنَّ أَبْناءُ الرِّجَالِ][2] الأَبَاعِدِ[3]

= ينظر: البلغة 108؛ وبغية الوعاة 1: 496 - 497؛ وشذرات الذهـــب 4: 407 - 409؛ والأعلام 2: 179 - 180؛ ومعجم المؤلفين 3: 200.

لم أقف على النص الذي أشار إليه حسن باشا في الكتب التي اطلعت عليها.

(1) إذا كان الخبر معرفة كالمبتدأ لم يجز تقديم الخبر؛ لأنه مما يشكــل ويلتبس، إذ كل واحد منهما يجوز أن يكون خبراً ومخبراً عنه، فإيهما قدّمت كان المبتدأ، ونظيــر ذلك الفاعــل والمفعول إذا كانا ممـــا لا يظهـــر فيهما الإعراب، فإنه لا يجوز تقديم المفعول، وذلك نحـــو: ضرب موسى عيسى، اللهم إلا أن يكون في اللفظ دليل على المبتدأ منهما، نحو قولك: لعاب الأفاعي القاتلات لعابُه، وقوله:

بَنُـونَا بَنُــو أبْنـائنـا وَبَنَـاتُنَـا بَنُوهُنَّ أَبْناءُ الرِّجالِ الأَبَاعِدِ

ألا ترى أنه لا يحسن ان يكون (بنونا) هــو المبتدأ؛ لأنه يلزم منـــه أن لا يكون له بنون إلا بني أبنائه، وليس المعنى على ذلك، فجاز تقديم الخبر هنا مع كونه معرفة؛ لظهـــور المعنى وأمـــن اللبس، وصار هذا كجواز تقديم المفعول على الفاعل إذا كان عليه دليل نحو: أكل كمثرى موسى، وأبرأ المرضى عيسى.

ينظر: شرح المفصل لابن يعيش 1: 99.

(2) ما بين المعقوفين ساقط من (ج).

(3) البيت من الطويل، ونسب للفرزدق، ولم أقف عليه في ديوانه بالطبعة التي اطعت عليها.

وهو من شواهد: الحيوان 1: 346؛ والإنصـــاف في مسـائل الخلاف 1: 72؛ وشرح المفصـل لابن يعيش 1: 99، 9: 132؛ وشرح التسهيل لابن مالك 1: 297؛ وشرح الكافية لابن مالك 1: 367؛ وأوضح المســالك 1: 206؛ وتخليص الشواهد 198؛ ومغنـــي اللبيب 2: 114؛ وشـرح ابن عقيل 1: 233؛ وشرح الأشمـــونـي 1: 163؛ وشرح التصريح 1: 215؛ شرح وشواهد المغنـي 2: 848؛ وهمع الهوامـع 2: 32؛ وخزانة الأدب 1: 444، 445؛ والدرر 1: 193.

والشاهد فيه قوله: بنونا بنو أبنائنا، حيث قدم الخبر وهـو (بنونا) علـــى المبتدأ وهو (بنو بنونا)، والذي سوغ ذلك وجود القرينة المعنوية المرشدة إلى المبتدأ والخبـر، وذلك أنّـــه يريد تشبيه أبنـاء الأبناء بالأبنـاء، فإن =

[فهَهُنَا لا يلتبس ؛لأنّ المراد: الإخبار عن أبناء الأبناء][1] بأنّهم بمثابة الأبناء، لا عن الأبناء بأنّهم بمنزلة أبناء الأبناء.

*****

[2- رافع الفعل المضارع]

قال المصنّف: والمعنى الثّاني: رافـعُ الفعل المضارع: وهــو وقوعُهُ موقعاً يصلُــحُ للاسمِ، وذلك أنّك تقدِرُ أنْ تقـولَ في: زيدٌ ضــاربٌ، زيدٌ يضــربُ، أو يضــربُ زيدٌ، فتوقِــعُ الفعل موقعَ الاسمِ.

*****

قال الشارح: والمعنى الثّاني:

رافعُ الفعل المضارع: وهو – أي: المعنى الثّاني – **وقوعُهُ،** أي وقوع المضارع **موقعاً يصلحُ** ذلك الموقع **للاسمِ.**[2]

= أصل المحبة والحنان والعطف للأبناء، والغرض إثبات أن أبناء الأبناء مثلهم في هذه الخلال لا العكس.

(1) ما بين المعقوفين ساقط من (د).

(2) في عامل رفع الفعل المضارع أقوال:

أحدها: نفس التجرد، والتعري مــن الناصـــب والجازم، فهــو معنوي، وهــو رأي الفراء، واختاره ابـــن مالك، وقال: إنه سالم من النقض، ونسبه لحذاق الكوفيين، واختاره أيضاً ابن الخباز.

والثاني: وقوعه موقــع الاسم، فهــو معنــوي أيضاً، وهــذا مذهــب سيبويه وجمهــور البصريـيــن، و قال ابن مالك: إنّـــه منتقـض بنحـــو: هلا تفعل، وجعلتُ أفعلُ، ومــا لك لا تفعل، ورأيــت الذي يفعل؛ فإن الفعل في هذه المواضع مرفوع مع أن الاسم لا يقع فيها.

والثالث: وعليه الكسائي: أنه ارتفع بحروف المضارعة، فيكون عامله لفظياً.

والرابع: أنه ارتفع بنفس المضارعة، وعليه ثعلب.

ينظر: همع الهوامع 2: 273 – 374.

ذهب أصحابنا[1]: إلى أنّه [يرتفع][2] لوقوعه موقع الاسم ، وهذا معنى وليس بلفظ، وإنّما عمل الرّفع؛ إذ المضارع لَمَّا وقع موقع الاسم وقع في أقوى أحواله، فيعطى أقوى الحركات، وهو الرّفع.

والكوفيّون[3]: على أنّه يرتفع لتعرّيه من النّواصِب والجوازم.

والكسائي[4]: على أنّه يُرفَع بحرف المضارعة، وبطـــلان مذهب الكسـائي ظاهر على من له أدنى

---

(1) يريد جمهور البصريين، ومذهبهم في ارتفاع الفعل المضـــارع هـــو وقوعه موقع الاسم، واحتجوا بأن قالوا: إنما قلنا إنه مرفوع لقيامه مقام الاسم، وذلك من وجهين:

أحدهما: أن قيامه مقام الاسم عامل معنوي، فأشبه الابتداء، والابتداء يوجب الرفع، فكذلك ما أشبهه.

والوجه الثاني: أنه بقيامه مقام الاسم قد وقـــع فـــي أقوى أحـــواله، فلما وقع في أقوى أحواله وجب أن يُعطى أقوى الإعراب، وأقوى الإعراب الرفع؛ فلهذا كان مرفوعاً لقيامه مقام الاسم.

ينظر: الإنصاف في مسائل الخلاف 2: 104.

(2) في (د): يرفع الاسم، والأولى ما أثبته.

(3) مذهب الكوفيين في ارتفاع الفعل المضارع هـــو التعـــري من العوامل الناصبة والجازمة، واحتجوا بأن قالوا: إنما قلنا ذلك لأن الفعل تدخل عليه النواصب والجـوازم، فإذا دخلت عليـــه النواصب دخله النصب، نحو (أريد أن أقومَ، ولن يقومَ، وإذن أكرمَك، وكي تفعلَ ذلك) ومـــا أشبـــــه ذلك، وإذا دخلت عليه الجوازم دخله الجزم، نحـــــو (لم يقمْ زيد، ولما يذهب عمرو، ولينطلق بكـــر، ولا يفعل بشر، وإن تفعل افعل) وما أشبه ذلك، وإذا لم تدخله هذه النواصـــب أو الجوازم يكون رفعاً، فعلمنا أنّـــه بدخولها دخل النصب أو الجزم، وبســقوطها عنه دخله الرفع.

ينظر: الإنصاف في مسائل الخلاف 2: 103.

(4) مذهب الكسائي في ارتفاع الفعل المضارع أنّه يرتفع بالزائد في أوله، وقد ردّه ابن الأنباري فـــي "الإنصاف" بأنه قول فاسد من وجوه:

أحدها: أنه كان ينبغي أن لا تدخـــل عليه عوامل النصب والجزم؛ لأن عوامـــل النصب والجزم لا تدخل على العوامل.

والوجه الثاني: أنه لو كان الأمر على ما زَعَمَ لكان ينبغي أن لا ينتصـــب بدخول النواصب، ولا ينجزم بدخول الجوازم؛ لوجود الزائد أبداً في أوله، فلما انتصب بدخول النواصب وانجـــزم بدخول الجوازم دلّ على فساد ما ذهب إليه. =

تأمّل.

اِعلَم أنّ شرط وقوعه موقع الاسم وقوعه موقع جنس الاسم، لا أنْ يقع موقعاً يصلح فيه موضع اسم الفاعل، وهذا معنى قوله: **وذلك أنّك تقدر أنْ تقولَ في (زيدٌ ضاربٌ): زيدٌ يضربُ، أو يضربُ زيدٌ، فتوقِعَ الفعل موقعَ الاسم**، لا يُقال فعلى هذا يلزم أنْ يُرفع الماضي لوقوعه موقع الاسم؛ لأنّا نقول: العامل يعمل في الكلمة بعد أنْ كانت مستحقّة للإعراب، والماضي لا يستحقّ الإعراب، فلا يعمل فيه.

*****

[3- العامل في الصفة]

قال المصنّف: والثّالث: عاملُ الصّفة، وهو أنْ تُرفَعَ لكونها صفة لمرفوعٍ، وتُنصَبَ وتُجَرَّ لكونها صفةً لمنصوبٍ ومجرورٍ، وهذا معنى وليسَ بلفظٍ.

وعند سيبويه العامل في الصّفة هو العامل في الموصوف، فإذا قلتَ: مَرَرتُ برجلٍ كريمٍ، فالجارُّ لِـ(كَريمٍ) هو الجارُّ لـ(رجلٍ)، وكذا الرّافعُ والنّاصبُ، ويحتجّ للأوّل بقولهم: يا عُمَرَ الجوادُ، في أنّه لو كان المؤثّر فيهما واحداً لَمَا اختلف حكمُهُما.

*****

قال الشارح: والمعنى **الثّالث:**

عامل الصّفة: وهو – أي عامل الصّفة – **أنْ تُرفَعَ لكونَها** – أي الصّفة – **صفةً لمرفوعٍ، وأنْ تُنصَبَ وتُجرّ لكونها صفةً لمنصوبٍ** في النّصب، **[و]**[1] لكونها صفة **مجرور** في الجرّ، نحو: جاءني رجلٌ كريمٌ، فـ(كريم) مرفوع بأنّه صفة للمرفوع، ورأيتُ رجلاً كريماً، فإنّه منصوب لوقوعه صفة للمنصوب، ومررتُ برجلٍ كريمٍ، فهو مجرور بكونه صفة للمجرور.

= والوجه الثالث: أن هذه الزائد بعض الفعل، لا تنفصـــل منه فـــي لفظ، بل هي من تمام معناه، فلو قلنا: إنها هي العاملة، لأدى ذلك إلى أن يعمل الشيء في نفسه، وذلك محال.

ينظر: الإنصاف في مسائل الخلاف 2: 105.

(1) زيادة من الباحثة، وهي موجودة في متن "المصباح".

وهذا – أي كونها صفة لمرفوع ومنصوب ومجرور – **معنى وليس بلفظ**، هذا عند أبي الحسن الأخفش.[1]

وعند سيبويه[2] **العاملُ في الصّفةِ هو العامل في الموصوف**؛ لأنّهما كشيء واحد فيعمل فيهما عامل واحد، **فإذا قلتَ: مررتُ برجلٍ كريمٍ، فالجارُّ لِـ(كَريم) هو الجارُّ لـ(رجل)** وهو الباء، **وكذا الرّافعُ والنّاصبُ** للصّفة هو الرّافع والنّاصب للموصوف، وكقولنا: جاءني رجلٌ كريمٌ، فالرّافع لـ(كريم) هو الرّافع لـ(رجل) وهو (جاءني)، ورأيتُ رجلاً كريماً، فالنّاصب لـ(كريم) هو النّاصب لـ(رجل) وهو (رأيتُ).

ويحتَج الأوّل – أي أبي الحسن الأخفش – **بقولهم: يا عُمَرَ الجوادُ، في أنّه**][3] / 78 – أ / **لو كان المؤثّرُ** أي العامل **فيهما** – أي في الصّفة والموصوف – **واحداً لَمَا اختلف حكمُهُما**، أي حكم الصّفة والموصوف، وقد اختلف حكمهما لكون حركة الموصوف بنائيّةً وحركة الصّفة إعرابيّةً.

وقوله: (الصّفة والموصوف كشيء واحد فيعمل فيهما عامل واحد) مردود؛ لِمَا فيه من لزوم إعرابَين[4] في اسم واحد، وهذا مرفوض في كلامهم، بدليل أنّهم هربوا عن الجمع بين الإعراب وبين دليله – وهو علامة التّثنية والجمع – على حدّها في النّسبة إليهما فحذفوهما، فقالوا (زيديّ) في: زيدان وزيدون، فكيف يسوّغون الجمع بين الإعرابَين في اسم واحد ؟

---

(1) العامل في الصفة عند الأخفش تبعيتها لمـــا جـــرت عليه، ونُسِبَ للخليل أيضاً، و نسبه السيوطي فـي "همع الهوامع "لسيبويه والجرمي كذلك، قـــال: '' وقال الخليل وسيبويـــه والأخفش والجرمي: العامل فيها (التبعية) ثم اختلف، فقيل: المراد التبعية من حيث المعنـــــى، أي اتحـاد معنى الكلام، اتفق الإعراب أو اختلف. وقيل: المراد الاتحاد (من حيث الإعراب) ولو اختلفت جهتـــه. وقيـــل: اتحاد الإعراب (بشرط اتحادها) أي: جهته بأن تكون العوامل من جنس واحد، ولا تكون مختلفة ''.

ينظر: أسرار العربية 295؛ وشرح التصريح 1: 107؛ وهمع الهوامع 5: 166.

(2) قال في "الكتاب": '' فأما النعت الذي جرى علـــــى المنعوت فقولك: مررتُ برجُلٍ ظَريفٍ قَبْلُ، فصار النعت مجروراً مثل المنعوت؛ لأنهما كالاسم الواحد، وإنمـــا صـــارا كالاسم الواحد مـــن قِبَلِ أنك لم تُرِدِ الواحد من الرجال الذين كل واحد منهم رجل، ولكنك أردت الواحد من الرجال الذين كل واحد منهم رجل ظريف ''.

ينظر: الكتاب 1: 421 – 422.

(3) ما بين المعقوفين من ص 418 من قوله: ((أن يكون نكرة ...)) إلى هنا ساقط من (أ)، اللوحة / 77– أ و ب /.

(4) هنا تنتهي اللوحة الأخيرة من النسخة (د).

الجواب عن نحو: يا عُمَرَ الجوادُ، ما سبق من أنّ حرف النّداء شبيه بالعامل المحقّق، فكان الموصوف مرفوعاً كالصّفة، فيرتفع اختلاف حكمهما بهذا الطّريق.

وأمّا لزومُ إعرابَين في اسم واحد، فجوابه: إنّ قولَنا الصّفة والموصوف كشيء واحد لا عن جهة الحقيقة؛ بل بطريق التّشبيه من حيث إنّهما امتزجا [امتزاجاً][1] شديداً، فمن حيث إنّهما كشيء واحد أخذا حكمَ كلمة واحدة في اتّحاد عاملهما، ومن حيث إنّهما في الحقيقة شيئان لم يلزمنا ما ذكره من لزوم إعرابَين في اسم واحد، كذا قال صاحب "المقاليد"[2].

وقال صاحب "الضّوء"[3]: ومن رَوَى: يا عُمَرَ الجوادُ، ظانّاً أنّه عجزُ البيتِ المشهورِ الذي هو:

فَمَا كَعْبُ بنُ مَامَةَ وَابنُ سُعدَى بِأكرمَ مِنْكَ يا عُمرُ الجَوَادَا[4]

---

(1) زيادة من الباحثة.

(2) لم أقف عليه.

(3) قال: '' ومن رَوَى: يا عُمَرَ الجواد، ظانّاً أنّه عجزُ البيتِ المشهورِ الذي هو:

فَمَا كَعْبُ بنُ مَامَةَ وَابنُ سُعدَى بِأجْوَدَ مِنْكَ يا عُمرُ الجَوَادَا

فقد سَهَا؛ إذ لا احتجاج للأخفش في النّصب، إذ لا يصحّ أنْ يُقال حينئذ: أنّ العامل قد عمل في محلّ المنادى النّصب حيث كان مبنيّاً، وعمل في وصفه النّصب لفظاً حيث كان مُعرَبَاً، فيكون العامل فيهما واحداً كما في: ذهبَ أمس الدّابر، والله اعلم ''.

ينظر: الضوء على المصباح، لمحمد الإسفراييني، رسالة ماجستير، 243 – 244.

(4) البيت من الوافر، وقائله هو جرير بن عطية، وهو مذكور بديوانه 1: 118 برواية: بِأجْوَدَ مِنْكَ، بدلاً من: بِأكرمَ مِنْكَ.

وهو من شواهد: المقتضب 4: 208؛ واللمع في العربية 172؛ وشرح التسهيل لابن مالك 3: 394؛ وأوضح المسالك 4: 23؛ وشرح قطر الندى 267؛ ومغني اللبيب 2: 41؛ المقاصد النحوية 3: 248؛ وشرح الأشموني 2: 144؛ وشرح التصريح 2: 218؛ وشرح شواهد المغني 1: 56؛ وهمع الهوامع 3: 54؛ وخزانة الأدب 4: 442؛ والدرر 1: 387.

والشاهد فيه قوله: الجوادا، فالمنادى (عمر) مبني على الضم، وصفته (الجوادا) منصوبة مراعاة لمحل المنادى؛ لأنها معرفة بـ(أل). وقد استدل الكوفيون بهذا البيت على أن المنادى الموصوف يجوز فيه الفتح سواء أكان الوصف لفظ (ابن) أم لم يكن.

فقد سَهَا؛ إذ لا احتجاج للأخفش في النّصب، إذ يصحّ أنْ يُقال حينئذ: أنّ العامل قد عمل في محلّ المنادى النّصب حيث كان مبنيّاً، وعمل في الصّفة النّصب حيث كان مُعرَبَاً، فيكون العامل فيهما واحداً كما في: ذهبَ أمس الدّابر.

[الباب الخامس]

[في فصول من العربيّة]

[الفصل الأوّل – في المعرفة والنّكرة]

قال المصنّف: المعرفةُ: ما وُضِعَ ليَدُلَّ على شيءٍ بعينِهِ، وهي خمسةٌ: المُضمَرُ، نحو: أنا وأنتَ، والكافُ في: غُلامكَ. والعَلَم الخاصُّ، كزيد وعَمْرو. والثّالثُ: ما فيه لامُ التَعريفِ للجنسِ، نحو: الرّجلُ خيرٌ من المرأةِ، والفَرَسُ خيرُ من الحمارِ، العَسَلُ حلوٌ، والخلُّ حامضٌ، أو للعَهْدِ، نحو: فَعَلَ الرّجلُ كذا. الرّابعُ: المُبْهَمُ وهو شيئانِ: أسماءُ الإشارةِ كـ(هذا، وهؤلاءِ)، والموصولاتُ كـ(الذي، والتي، وما، ومَنْ) فإنّها لا تَتِمُّ إلا بِصِلَةٍ وهي إحدى الجمل الأربَع. والخامسُ: المضافُ إلى أحدِ هذه الأربَعة إضافةً معنويّةً، وما سوى ذلك فهو نكرة. والنّكرةُ: ما شاعَ في أُمَّتِهِ كَـ(رَجُلٍ، وَفَرَسٍ).

*****

قال الشارح: لَمَّا كان فارغاً عن الباب الرّابع شَرَعَ الآن أنْ يُبيّن الخامس ، فقال: **الباب الخامس: في فصول من العربيّة، الفصل الأوّل: في المعرفة والنّكرة.**

المعرفةُ:

ما وُضِعَ ليدُلَّ على شيءٍ بعينه، أي على شيء معيّن، فإنْ قُلتَ: كان من الواجب عليه أنْ يقدّم الكلام على النّكرة على الكلام على المعرفة؛ لما أنّ النّكرة أسبق على المعرفة كما عرفتَ في باب ما لا ينصرفُ.

جوابه: إنّ العَرَبَ / 78 – ب / قد تغلِبُ المعرفةَ على النّكرة في الأحكام، فتقولُ: هذا زيدٌ ورجلٌ ضاحِكَينِ، فتنصبه على الحــال، و[لا][1] ترفعه على الصّفـة؛ تغليباً لجانبِ المعرفة ورعايةً لها.[2]

---

(1) [لا] ساقطة من (ج).

(2) قال سيبويه في "الكتاب" فـــي باب ما غلبت فيه المعرفـــــة النكرة: '' وذلك قولك: هذان رجلانِ وعبدُ الله منطلقينَ، وإنما نصبت (المنطلقينَ) لأنه لا سبيل إلـــى أن يكون صفة لـ(عبدالله)، ولا أن يكون صفة للاثنين، فلما كان ذلك محالاً جعلته حالاً صاروا فيها، كأنك قلت: هذا عبدُالله منطلقاً ''.

ينظر: الكتاب 2: 81.

وإذا عرفتَ هذا فاعلَم أنّ قوله: (ما وُضِعَ ليدُلَّ على شيء)، جنس شامل للمعرفة والنّكرة، وقوله: (بعينه)، يخرج النّكرات؛ لأنّها وُضِعَتْ لتدلّ على شيء لكن لا بعينه.

وهي – أي المعرفة – **خمسةٌ**[1]:

أحدها: **المُضمَر**[2]، **نحو (أنا)، (أنت)** بالحَرَكَتَينِ، **ونحو (الكاف) في (غُلامكَ)**، بالنّصب والجرّ، قال صاحب **"الضّوء"**[3]: قالوا: إنّه عبارة عن اسم يقتضي الإشارة إلى المتكلّم، أو المخاطب، أو غيرهما، بعد ما سبق ذكره إمّا تحقيقاً أو تقديراً، فلا فرق بين ضَمير المعرفة

---

(1) قال ابن مالك: '' وأكثرهم يجعل أقسامه خمسة، فيغفلون المعرف بالنداء، ويعبرون بالمبهم عن اسم الإشارة والموصول، ثم يقولون: والمبهم على ضربين: اسم إشارة وموصول، فَيَئول ذلك إلى أن أقسامه ستة ''.

ينظر: شرح التسهيل لابن مالك 1: 116.

(2) جاء في "لسان العرب": الضمير: الشيء الذي تُضْمِره في قلبك، تقول: أضْمَرْت صَرْفَ الحرف، إذا كان متحركاً فأسْكَنْته، وأضْمَرْتُ في نفسي شيئاً، والاسم: الضّمِيرُ، والجمع: الضمائِرُ، والمُضْمَرُ: الموضعُ والمَفْعولُ... وأضْمَرْتُ الشيء: أخفيته. وإنما قيل له مُضْمَرٌ؛ لأنّ حركته كالمضمر، إنْ شئت جئت بها وإنْ شئت سَكّنْتَه، كما أن أكثر المُضْمَر في العربية إنْ شئت جئت به، وإنْ شئت لم تأت به.

ينظر: لسان العرب: مادة: ضمر.

والضمير: هو الموضوع لتعيين مُسَمّاه مشعراً بتكَلُّمِه أو خطابه أو غَيْبَتِه. والضَّمير والمُضْمر هو اصطلاح البصريين، والكوفيون يسمونه الكِناية والمَكْنِيَّ.

ينظر: شرح التسهيل لابن مالك 1: 120؛ وتوضيح المقاصد 1: 359.

(3) قال: '' قالوا: إنّه عبارة عن اسم يتضمن الإشارة إلى المتكلّم، أو المخاطب، أو غيرهما، بعد ما سبق ذكره إمّا تحقيقاً أو تقديراً، ولا فرق بين ضَمير المعرفة والنّكرة، في أنّه لا يكون واحد منهما نكرةً، نحو: زيدٌ ضربتُهُ، فيكون معرفةً كَـ(زيد)؛ لأنّه لا يكون في هذا الكلام إلا لِـ(زَيد)، وكذا قُلتَ: جاءني رجلٌ فضربتُهُ؛ لأنّ (رجلاً) وإنْ كان نكرة في أوّل كلامك، إلّا أنّك لَمَّا ذكرتَه فقد عَرَّفتَهُ بعض التّعريف، وصار إخبارُك عنه بالمجيء من الأسباب التي تُقرّرُ له عند السّامع معرفةً، فإذا أضمَرتَه فقلتَ: ضربتُه، كان ضمير معرفة؛ لمساواته (زيداً) في قولك: زيدٌ ضربتُهُ؛ من حيث إنّه لا يكون لغيره في هذا الكلام. قالوا: وأَعْرَف أنواع المعارف هي الضّمائر؛ لأنّها بمنزلة وَضْع اليد على الشيء، إذ الشّيء إنّما يُضمَر بعد ما عُرِف، وأعرَف أنواع الضّمائر هو ضمير المتكلّم، ثم المخاطب، ثم ما هو لغيرهما ''.

ينظر: الضوء على المصباح، لمحمد الإسفراييني، رسالة ماجستير، 245 – 246.

والنّكرة في أنّه لا يكون واحد منهما نكرةً، نحو: زيدٌ ضربتُهُ، فيكون معرفةً كَـ(زيد)؛ لأنّـه لا يكون في هذا الكلام إلا لِـ(زَيد)، وإذا قُلتَ: جاءني رجلٌ فضربتُهُ؛ لأنّ (رجلاً) وإنْ كان نكرة في أوّل كلامك، إلّا أنّك لَمَّا ذكرتَه فقد عَرَّفتَهُ بعض التّعريف، فصار إخبارُك عنه بالمجيء من الأسباب التي تُقرّرُ له عند السّامع معرفةً، فإذا أضمَرتَه فقلتَ: ضربتُه، كان ضمير معرفة؛ لمساواته (زيداً) في قولك: زيدٌ ضربتُهُ؛ من حيث إنّه لا يكون لغيره في هذا الكلام.

قالوا: وأَعْرَف أنواع المعارف هي الضّمائر؛ [لأنّها بمنزلة وَضْع اليد، إذ الشّيء إنّما يُضمَر بعدما عُرِف، وأعرَف أنواع الضّمائر][1] ضمير المتكلّم، ثم المخاطب، ثم ما هو لغيرهما.[2]

والثّاني من أقسام المعارف الخمسة: **العَلَم الخاصّ، كَـ(زَيد) و(عَمْرو)**، وقالوا في تعريف العَلَم: هو ما عُلِّقَ على شيء بعينه غير متناول ما أشبهه، وبقولهم (ما عُلِّقَ على شيء) جنسٌ شاملٌ للمعرفة والنّكرة، وقولهم (بعينه) يخرج النّكرة، وبقولهم (غير متناول ما أشبهه) [خرج][3] سائر المعارف؛ لأنّ (أنت) يجوز أنْ يخاطب به عمرواً و زيداً إلى غير ذلك، وقوله ذلك (الخاصّ)؛ احتراز عمّا ثُنّي، أو جُمِعَ، أو نُكِّرَ من الأعلام، فإنّ العَلَمَ إذا ثُنِّي أو جُمِعَ أو نُكِّرَ فقد زال عنه معنى العَلَميّةِ، ولذا يدخل عليه / 79 – أ / حرف التّعريف إذ ذاك لو قُصِدَ تعريفه كـ(الزّيدانِ) و(الزّيدون).[4]

---

(1) ما بين المعقوفين ساقط من (ج).

(2) يكون الضمير إما لمتكلم كـ(أنا) بزيادة الألـف عند البصريين، وبأصالتها عند الكوفيين، أو المخاطب كـ(أنت) بزيادة التاء عند البصريين، وبأصالتها عنـــد بعـض الكوفيين، أو الغائب كـ(هو) بتمامها عند البصريين، والهاء وحدها عند الكوفيين، أو لمخاطـب تارة ولغائـب أخرى وهو ثلاثة: الألف والواو والنون، كـ(قوما) للمخاطبين، و(قاما) للغائبين، و(قوموا، وقاموا، وقُمْنَ) يا هندات، والهندات قُمْنَ.

ينظر: شرح التصريح 1: 97.

قال ابن مالك: '' وأمكنها في التعريف ضميـر المتكلم؛ لأنه يدل على المراد بنفسه، وبمشاهدة مدلوله، وبعدم صلاحيته لغيره، وبتميز صوته. ثم ضمير المخاطب؛ لأنه يدل على المراد بنفسه، وبمواجهة مدلوله ''.

ينظر: شرح التسهيل لابن مالك 1: 116.

(3) [خرج] ساقطة من (ج).

(4) قال الكفوي: العَلَم: (كالجبل): هو كل اسم يُفهم منه معنـى معين لا يصلح لغيره، فإن كان من واضع معرفة يسمى عَلَماً خاصاً، كـ(زيد)، و (عمرو). وإن كـان من واضـع نكرة يسمـى عَلَماً عاماً كـ(محمـد)، =

والثّالث من أقسام المعارف: **ما فيه** – أي اسم فيه – **لامُ التّعريفِ للجنسِ**[1]، ثم الاسم الذي دخل

= و(حسن). ومثل: (النجم)، و(الصعق) من الأعلام الغالبة. ومثل: (الثريا)، و(الدّيران)، و(العيوق) من الخاصة باعتبار، والغالبة باعتبار، ومن هذا القبيل لفظة الجلالة.

والعلم الخاص يدل على فرد معين بجوهره ومادته، والعهد الخارجي يدل على ذلك بواسطة اللام. وكل لفظ يذكر ويراد لفظه فهو علم من قبيل الأشخاص لا من أعلام الأجناس.

ينظر: الكليات: 603.

وحَدَّهُ ابن مالك بقوله: هو المخصوص مطلقاً غَلَبةً أو تعليقاً بمسمى غير مقدَّر الشياع، أو الشائع الجاري مجراه.

قال المرادي في "توضيح المقاصد": وحدّ ابن عصفور العَلَم بقوله: الاسم الذي علق في أول أحواله على شيء بعينه في جميع أحواله من غيبة وخطاب وتكلم.

فإن قلت: العَلَم ضربان: شخصي، وجنسي. أما الشخصي: فلا إشكال في صدق هذا التعريف عليه. وأما الجنسي: فلا يصدق عليه هذا التعريف؛ لأنه لم يعين مسماه، إذ هو في المعنى شائع كاسم الجنس النكرة، ولكنه جرى مجرى العلم الشخصي في الأحكام اللفظية.

والعَلَم على ثلاثة اقسام: اسم، وكنية، ولقب؛ لأنّه إنْ صدّر بـ(أب) أو (أم) فهو كنية، كـ(أبي بكر، وأم كلثوم)، وإلا فإن أشعر برفعة المسمى أو ضَعَته فهو لقب كـ(الصديق، والفاروق) في الأول، وكـ(بطة، وأنف الناقة) في الثاني، وإن لم يكن كذلك فهو اسم كـ(زيد، وعمرو).

ينظر: شرح التسهيل لابن مالك 1: 170؛ وتوضيح المقاصد 1: 390، 391.

(1) في أداة التعريف مذهبان:

أحدهما: أنها (أل) بجملتها، وعليه الخليل وابن كيسان، وصححه ابن مالك. فهي حرف ثنائي الوضع بمنزلة (قد)، و(هل). قال ابن جني: وكان الخليل يسميها (أل)، ولم يكن يسميها الألف واللام، كما لا يقال في (قد) القاف والدال. ثم اختلف على هذا، هل الهمزة قطع أو وصل ؟ على قولين.

والمذهب الثاني: أنها اللام فقط، والهمزة وصل اجتلبت للابتداء بالساكن، وفتحت على خلاف سائر همزات الوصل تخفيفاً لكثرة دورها. وعليه سيبويه، ونقله أبو حيان عن جميع النحويين إلا ابن كيسان، وعزاه صاحب "البسيط" إلى المحقِّقين.

والفرق بين المذهبين على القول الأول بأن الهمزة وصل: أن الموضوع للتعريف على هذا اللام وحدها، ثم اجتلبت همزة الوصل ليمكن النطق بالساكن، وعلى ذاك هي معتد بها في الوضع كهمزة (استمع) ونحوه، وثمرة الخلاف تظهر في قولك: قام القوم، فعلى الأول حذفت الهمزة لتحرك ما قبلها، وعلى الثاني لم =

عليه لام التّعريف إمّا أنْ يكون المراد منه نفسَ الحقيقةِ، فاللام حينئذ للجنس، **نحو: الرّجلُ خيرٌ من المرأةِ، والفرسُ خيرٌ من الحمارِ، والعسلُ حلوٌ، والخلُّ حامضٌ**، فإنّ اللامَ فيها لتعريف الحقيقة، بمعنى: إنّ هذه الحقيقة خير من تلك الحقيقة.

أو يكون المراد منه فرداً من أفراد تلك الحقيقة، فاللام حينئذ **للعهد**[1]، وهو على وجهَينِ:

أحدهما: أنْ يذكر مذكوراً، ثمّ يُعاد ذلك المذكور مُعَرَّفاً، كقوله تعالى: ﴿ كَمَا أَرْسَلْنَا إِلَى فِرْعَوْنَ رَسُولًا فَعَصَى فِرْعَوْنُ الرَّسُولَ ﴾[2].

وثانيهما: أنْ يكون للمعهود في الذّهن، كقولك: ادخل السّوقَ، إذا كان بينك وبين مخاطبك سوق معهود، **نحو: فَعَلَ الرّجلُ كَذَا**، إذا كان بينك وبين مخاطبك رجل معهود.

= يكن ثَمّ همزة البتة، ولم يؤت بها لعدم الحاجة إليها.

ينظر: همع الهوامع 1: 271 – 272.

(1) (أل) العهدية: هي ما عُهد مدلول مصحوبهـــا بحضـــور حسي بأن تقدّم ذكرُه لفظاً، فأعيد مصحوباً بـ(أل)، نحو: ﴿ أَرْسَلْنَا إِلَى فِرْعَوْنَ رَسُولًا فَعَصَى فِرْعَوْنُ الرَّسُولَ ﴾ [المزمل 15 – 16]، أو كـان مشاهـــداً كقولك: القرطاس، لمن سدّد سهماً.

أو علمي بأن لم يتقدم له ذكر، ولم يكن مشاهـــداً حال الخطاب، نحـــو: ﴿ إِذْ هُمَا فِي الْغَارِ ﴾ [التوبة: 40]، ﴿ إِذْ يُبَايِعُونَكَ تَحْتَ الشَّجَرَةِ ﴾ [الفتح: 18]، ﴿ إِذْ نَادَاهُ رَبُّهُ بِالْوَادِ الْمُقَدَّسِ ﴾ [النازعات: 16]. قـــــال أبـــو حيان: وذكر أصحابنا أنه يَعْرِض في العهدية الغلبة، ولمح الصفة، فالتـــي للغلبة كالبيت للكعبة، والنجـــــم للثريا، دخلت لتعريف العهد، ثم حدثت الغلبة بعد ذلك. والتي للمح لم تدخـــل أولاً علـــى الاسم للتعريف؛ لأن الاسم عَلَم في الأصل، لكن لمح فيه معنى الوصف، فسقـــط تعريف العلمية فيه، وإنما أنت تريد شخصاً معلوماً، فلم يكن بد من إدخال (أل) العهدية عليه لذلك.

ينظر: همع الهوامع 1: 274 – 275؛ والمعجم الوافي 47.

(2) المزمل: 15 – 16.

و**الرّابعُ** من أنواع المعارف: **المُبْهَمُ**[1]، وهو ما كان مُتضمّناً للإشارة إلى غير المتكلّم والمخاطب من غير شَرط سبق ذكره.

وهو – أي المبهَم – **شيئان؛** لأنّه لا يخلو من أنْ يكون مستغنياً عن جملة أو لا، والأوّل: **أسماءُ الإشارةِ كـ(هذا)، و(هؤلاءِ).**

والثّاني: **الموصولاتُ كـ(الذي)، و(التي)، و(ما)، و(مَنْ)، و(أيّ)، و[(أيّة)]**[2]، فإنّها – أي

---

(1) الأسماء المبهمة ضربان: أسماء الإشارة، والموصولات، أما أسماء الإشارة فهي مبهمة لوقوعها على كل شيء من حيوان، وجماد، وغيرهما، ولا تختص مسمى دون مسمى، هذا معنى الإبهام فيها، لا أن المراد به التنكير، ومعنى التعريف في اسم الإشارة أن يختص واحداً ليعرفه المخاطب بحاسة البصر، وغيره من المعارف يختص واحداً ليعرفه بالقلب، والمبهم الذي هو اسم الإشارة يُفسر بما بعده وهو اسم الجنس، كقولك هذا الرجل، والثوب ونحوه.

وأما الموصولات فكلها مبهمة أيضاً؛ لأنها لا تخص مسمى دون مسمى، كما كانت أسماء الإشارة كذلك، والذي يدل على أنها معارف أنه يمتنع دخول علامة النكرة عليها وهي (ربّ)، وتوصف بالمعارف نحو قولك: جاءني الذي عندك العاقل، وتقع أيضاً وصفاً للمعارف، نحو: جاءني الرجل الذي عندك، وكلها معارف بصلاتها؛ فبيانها بما بعدها أيضاً، إلا أن أسماء الإشارة تُبين باسم الجنس، والموصولات تُبين بالجمل بعدها.

قال الرضي: '' وإنما سميت بالمبهمات وإن كانت معارف؛ لأن اسم الإشارة من غير إشارة حسية إلى المشار إليه مبهم عند المخاطب؛ لأن بحضرة المتكلم أشياء يحتمل أن تكون مشاراً إليها، وكذا الموصولات، من دون الصلات مبهمة عند المخاطب ''.

وذهب بعضهم إلى أن الاسم المبهم أعرف المعارف، ثم المضمر، ثم العلم، ثم ما فيه الألف واللام، هو قول أبي بكر ابن السرّاج. وذهب الكوفيون إلى أن الاسم المبهم نحو: (هذا)، و(ذاك) أعرف من الاسم العلم نحو (زيد، وعمرو)، واحتجوا بأن قالوا: إنما قلنا إن الاسم المبهم أعرف من الاسم العلم، وذلك لأن الاسم المبهم يعرف بشيئين: بالعين وبالقلب، وأما الاسم العلم فلا يعرف إلا بالقلب وحده، وما يعرف بشيئين ينبغي أن يكون أعرف مما يعرف بشيء واحد.

ينظر: أسرار العربية 345؛ والإنصاف في مسائل الخلاف 2: 101؛ وشرح المفصل لابن يعيش 5: 86؛ وشرح الرضي على الكافية 3: 240.

(2) في (ج): متى.

الموصولاتِ – **لا تَتِمّ إلّا بِصِلَةٍ، وهي** – أي تلك الصّلة – **إحدى الجمل الأربَع**[1]: نحو: جاءني الذي أبوه منطلق، أو خرجَ أبوه، أو في الدّار، أو أمامك، أو إنْ تكرمني أكرمه، وإنّما التزم أنْ تكون الصّلة جملة؛ إذ في كونها مفردة [تقوّيها][2] من ضمير الموصول في مواضع كثيرة؛ لأنّك إذا قلتَ في (جاءني الذي هو زيدٌ): جاءني الذي زيد، بدون (هو) لفظاً أو تقديراً، يلزم التّعَرِّي لامتناع تقدير الضّمير في (زيد)، وبالتّعرّي يقع التّنافر بين الموصولِ والصّلةِ، فلا ينضَمّ أحدهما إلى الآخر، فيمتنع حصول الغرض، وهو تكميل الموصول بِضَمّ الصّلةِ إليه، كذا قال صاحب "المقاليد"[3].

وإنّما بُنِيَت المُبهمات بقسمَيها؛ لأنّها أشبَهَت الحروفَ في عدم استقلالها وافتقارها إلى / 79 – ب / الصّلةِ والصّفة. ولقائل أنْ يقولَ: إنّ هذه الأسماءَ إذا كانت مبنيّة لِمَا ذكرنا، فكيفَ قالوا في تثنيتهما (هذان) في الرّفع، و(هذين) في غير الرّفع، كما قالوا في: جاءني مسلمانِ، ورأيتُ مسلمَينِ، وكذا (اللذان) و(اللذين) ؟

والجواب عنه من وجهَين: الأوّل: أنّه لا نسلم أنّ (هذان) و(هذينِ) تثنية (هذا) على حدّ (مسلم) و(مسلمَينِ)، بل (هذان) صيغة [أخرى][4] موضوعة للرّفع، و(هذين) صيغة أخرى موضوعة للجرّ والنّصب، كما صاغوا الضّمائر في الأحوال، والدّليل على أنّ (هذان، وهذين) لَيْسَتَا بِتَثْنِيَتَينِ لـ(هذا): حذف الألف من (هذان)، وعدم قلبها ياءً أو واواً، ألا تراهم قلبوا ألف (عصا) واواً، وألف (رحى) ياءً في: (عصوان) و (رحيان).[5]

---

(1) يريد الجملة الإسمية، والجملة الفعلية، والجملة الظرفية، والجملة الشرطية، كما سيمثل الشارح لكل واحدة.

(2) في (ج): يقربها.

(3) لم أقف عليه.

(4) [أخرى] ساقطة من (ج).

(5) قال ابن مالك: '' ولما كانت التثنية من خصائص الأسماء المتمكنة ولحقت (الذي) و(التي)، وكان لحاقها لها معارضاً لشبهها بالحروف؛ أعربا في التثنية، كما جعلت إضافة (أيّ) معارضة لشبهها بالحروف فأعربت ''.

ينظر: شرح التسهيل لابن مالك 1: 191.

وقد اختلف النحويون في هذه التثنية على أقوال:

أحدها: ذهب قوم إلى أنها تثنية صناعية، والنون عوض من الحركة والتنوين كما كانت في قولك: (الزيدان، والعمران) كذلك، وإن كان الواحد مبنياً لا حركة ولا تنوين فيه؛ لأنه بالتثنية فارق الحرف وعاد إلى =

والجواب الثّاني: إنّ التّثنية من خواص الاسم، فبمجيئها زال شَبَه الحرفِ، فيعود معرباً، وعلى هذا أنّ [(النون)][1] يكون بدلاً من الحركة والتّنوين؛ لأنّه لَمَّا صار معرباً بالتّثنية استحَقّهما، وإنْ كان الواحد لا يستحقّهما، ونظيره [(أحمدان)][2] فالنّون فيه عوض من الحركة والتّنوين، وإنْ كان الواحد لا يستحقّ التّنوين لعدم الانصراف.

والخامس من أقسام المعارف: **المضافُ إلى أحدِ هذهِ الأربعة إضافةً معنويّةً**، وقيّد بها لأنّه لو أُضيف إلى أحدها [إضافة][3] لفظيّة لَمْ يتعرّف المضاف من المضاف إليه، وتعريف المضاف إلى أحدها على حسب تعريف المضاف إليه.[4]

= حكم التمكن، فقدر فيه في التثنية الحركة والتنوين، فصارت النون عوضاً منهما.

والقول الثاني: أن النون في (هذان) و(هذين) عوض من الألف الأصلية حين حذفت في التثنية للالتقاء الساكنين.

والقول الثالث: أنها ليست تثنية صناعية، وإنما هي صيغة للتثنية كما صيغت (اللذان) و(اللتان) للتثنية، وليست النون عوضاً من الحركة والتنوين، ولا عوضاً من الحرف المحذوف؛ وذلك أن أسماء الإشارة لا تصح تثنية شيء منها، فطريق (هذان) و(هاتان) غير طريق (الزيدان) و(العمران)؛ لأن تعريف (زيد) و(عمرو) بالوضع والعلمية، فإذا ثنيت واحداً منهما تنكر حتى صار كأسماء الأجناس الشائعة، فتقول: هذان زيدان ظريفان، ورأيت زيدين ظريفين، فلو لم يكونا نكرتين لما صح وصفهما بالنكرة، فإذا أردت بعد ذلك التعريف فبالألف واللام، أو بالإضافة، فتعريفهما بعد التثنية من غير وجه التعريف قبلها، وإذا امتنع تثنية الأسماء المشار بها لامتناع تنكيرها، كان قولهم: (هذان) و(هاتان) و(هذين) و(هاتين) صيغاً موضوعة للتثنية مخترعة لها، وليست تضم (هذا) إلى (هذا) كما ضممت (زيداً) إلى (زيد) حن قلت: الزيدان، إلا أنهم جاؤوا بها على منهاج التثنية الحقيقية، فقالوا: (هذان) و(هذين)؛ لئلا يختلف طريق التثنية. بتصرف ينظر: شرح المفصل لابن يعيش 3: 127 – 128.

(1) في (ج): التنوين، والأولى ما أثبته.

(2) في (ج): الواحدان.

(3) زيادة من الباحثة يقتضيها السياق.

(4) المراد بالإضافة المعنوية: الإضافة المحضة، والمعروف أنها قسمان: الأول يفيد التخصيص: وذلك إذا كان المضاف إليه نكرة، كـ(غلام امرأة)، فـ(غلام) قبل الإضافة نكرة خالية عن التخصيص، فما أضيف إلى النكرة تخصص بها، والمراد بالتخصيص ما لا يبلغ درجة التعريف، فإن (غلام امرأة) أخص من (غلام)، ولكنه لم يتميز بعينه كما تميز (غلام زيد). وهذا النوع لا يفيد التعريف. =

والنّكرةُ:

ما شاعَ في أُمَّتِهِ – أي في جماعته – **كَـ(رَجُلٍ) وَ(فَرَسٍ)**؛ فإنّهما شائعان في أمّتهما.[1]

= والثاني يفيد التعريف: وذلك إذا كان المضاف إليه معرفة كـ(غلام زيد)، فـ(غلام) قبل الإضافة نكرة، فلما أضيف إلى المعرفة اكتسب التعريف منها. وهذا هو الضرب المقصود في باب المعرفة.

أما الإضافة اللفظية: فهي الإضافة غير المحضة، وتفيد التخفيف في اللفظ بحذف التنوين وشبهه. بتصرف ينظر: مغني اللبيب 2: 169؛ وشرح التصريح 1: 677 – 682؛ وهمع الهوامع 4: 268.

(1) النكرة: هي ما لا يدل على مفهوم من غير دلالة على تمييزه، وحضوره، وتعيين ماهيته من بين الماهيات وإن كان تعقله لا ينفك عن ذلك، لكن فرق بين حصول الشيء وملاحظته، وحضور الشيء واعتبار حضوره.

ينظر: الكليات 894.

وهي بالحدّ عبارة عما شاع في جنس موجوده مقدر، فالأول كـ(رجل)، فإنه موضوع لما كان حيواناً ناطقاً، ذكراً بالغاً، فكل ما وجد من هذا الجنس واحد، فهذا الاسم صادق عليه. والثاني كـ(شمس)، فإنها موضوعة لما كان كوكباً نهارياً، ينسخ ظهوره وجود الليل، فحقها أن تصدق على متعدد كما أن (رجلاً) كذلك، وإنما تخلف ذلك من جهة عدم وجود أفراد له في الخارج، ولو وجدت لكان اللفظ صالحاً لها، فإنه لم يوضع على أن يكون خاصاً كـ(زيد، وعمرو)، وإنما وُضِعَ وَضْعَ أسماء أجناس.

قال الخوارزمي: '' النكرة: ما دل على معنى دلالة عارية عن الإشارة إليه ''.

والنكرة عبارة عن نوعين: أحدهما: ما يقبل (أل) المؤثرة للتعريف كـ(رجل) لحيوان مذكر عاقل، و(فرس) لحيوان مذكر غير عاقل، و(دار) لمؤنث غير حيوان، و(كتاب) لمذكر غير حيوان، وهذه الأمثلة الأربعة تقبل (أل) المؤثرة للتعريف، فتقول: الرجل، والفرس، والدار، والكتاب.

والنوع الثاني: ما لا يقبل (أل) المؤثرة للتعريف، ولكنّه يقع موقع ما يقبل (أل) المؤثرة للتعريف، نحو: (ذِي) بمعنى صاحب، و(مَنْ) بفتح الميم معنى إنسان، و(ما) بمعنى شيء، في قولك: مررتُ برجلٍ ذي مالٍ، ومررت بمَنْ مُعْجِبٍ لك، ومررت بما معجباً لك، فـ(ذو)، و(مَنْ)، و(مَا) نكرات؛ لأن (ذي) نعت لنكرة، و(مَنْ) و(ما) نُعتا بنكرة، ونعت النكرة والمنعوت بالنكرة نكرات، وهي لا تقبل (أل)، ولكنها واقعة موقع ما يقبلها.

ينظر: التخمير 2: 381؛ وشرح التصريح 1: 39 – 94.

[الفصل الثّاني – في التذكير والتأنيث]

قال المصنّف: المذكّرُ: ما ليس فيه تاءُ التّأنيثِ، وهي الموقوفُ عليها هاءً، ولا ألِفُه المقصورَةُ أو ألِفُهُ الممدودةُ. والمؤنّثُ: ما فيه شيءٌ من ذلك، كغُرفَةٍ، وحُبلَى، وصحراء، وهو على ضَربَين: حقيقيّ: وهو الخلقيّ كالمرأة والرجل، وغيرُ حقيقيّ: وهو اللّفظيّ كالظُّلمَةِ والبُشرَى.

*****

قال الشارح: الفصل الثّاني في بيان **التّذكير والتّأنيث:**

أمّا **المذكّر:** فهو **ما ليس فيه تاءُ التّأنيثِ، وهي** – أي تاء التّأنيث – **الموقوفُ عليها** أي على التّاء **(هاءً)**، واحترز بهذا القيد من التّاء في (أخت)، و(بنت)؛ فإنّ التّاء فيهما ليست للتّأنيث؛ إذ لا يُوقَف عليهما بالهاء، بل بدل عن الواو.

ولا ألِفُه – أي المذكّر، ما ليس فيه أيضاً ألف التّأنيث – **مقصورة** كانت **أو ممدودة**، نحو: حُبلَى، وبُشرَى، وصحراء، وحمراء.

وأمّا المؤنّث: فهو **ما فيه شيءٌ من ذلك**، أي: من تاء التّأنيث، والألف مقصورة كانت أو ممدودة، ولم يذكر الياء لِقِلَّتها؛ لاختصاصها بكلمة وهي (هَذِي)، وإنّما اختصّت زيادة العلامة بالمؤنّث ولم يحتَج المذكّر لِمَا ذُكِر / 80 – أ /؛ إذ الزّيادة فرع المجرَّد، والمؤنّث فرع المذكّر، فناسب أنْ يختصّ الفرع بالفرع والأصل بالأصل[1]، مثال ما فيه تاء التّأنيث **كَـ(غُرفَةٍ)**، ومثال ما فيه الألف المقصورة نحو: **حُبلَى**، ومثال ما فيه الألف الممدودة نحو: **صحراء**.[2]

---

(1) قال سيبويه: " وإنما كان المؤنث بهذه المنزلـــة ولم يكن كالمذكر؛ لأن الأشياء كلها أصلها التذكير، ثم تختص بعد ذلك، فكل مؤنث شيء، والشيء يذكَّر، فالتذكير أوّل، وهـــو أشد تمكناً، كما أن النكرة هي أشد تمكناً من المعرفة؛ لأن الأشياء إنما تكون نكرة ثم تعرَّف، فالتذكير قبل، وهـــو أشد تمكناً عندهم، فالأوّل هو أشد تمكناً عندهم ".

ينظر: الكتاب 3: 241.

(2) هناك من الأسماء ما خلا من تاء التأنيث ومـن ألفه المقصـــورة والممدودة، ومـــع ذلك فهي ليست من باب المذكر، فقد أنّث العرب أسماء كثيرة بتاء مقـــدرة كـهند، وزينب، ونار، وكتف، ويستدل على ذلك التقدير=

اعلَم أنّ الأَوْلَى أنْ يتقدَّم المؤنّث على المذكّر، لا يُقال: إنّما قدّمه على المؤنّث لأنّ المذكر أصل والمؤنّث فرع، و الأصل بالتّقديم أَوْلَى من الفرع؛ لأنّا نقول: إنّما يكون ذلك إذا كان المراد منهما ذاتهما، وإنّما المراد مفهوماً منهما؛ لأنّ البحث في تعريفهما، والتّعريف ليس بحسب الذّات؛ بل بحسب المفهوم، ومفهوم المؤنّث يستدعي التّقديمَ لكون مفهومه وجوديّاً، ومفهوم المذكر يستدعي التّأخيرَ لكون مفهومه عَدَمِيّاً، ولذا اختار صاحب "اللّب"[1] وابن الحاجب[2] وغيرهما من النّحويّين تقديم المؤنّث على المذكّر.

وهو – أي المؤنّث – **على ضربَينِ:**

حقيقيّ – بالجرّ والرّفع، أمّا الجرّ فعلى البَدَلِيّة، وأمّا الرّفع فعلى خبريّة المبتدأ المحذوف، والأوّل أَوْلَى؛ لعدم التّأدي إلى الحذف، [بخلاف الرفع][3]؛ فإنّه يؤدي إليه –.

وهو، أي المؤنّث الحقيقي: **الخلقيّ** – أي ما له فرج – **كالمرأةِ**، والحُبلَى، والنّاقة، وزينب، وهند.

وغيرُ حقيقيّ – بالجرّ والرّفع أيضاً – **وهو**، أي المؤنّث غيـــر الحقيقيّ: **اللفظيّ**، أي ما لا يكون

= بالضمير العائد عليها، نحـــو: ﴿ النَّارُ وَعَدَهَا اللَّهُ الَّذِينَ كَفَرُوا ﴾ [الحـج: 72]، ﴿ حَتَّى تَضَعَ الْحَرْبُ أَوْزَارَهَا ﴾ [محمد: 4]، ﴿ وَإِنْ جَنَحُوا لِلسَّلْمِ فَاجْنَحْ لَهَا ﴾ [الأنفال: 61]. وبالإشارة إليها، نحو: ﴿ هَذِهِ جَهَنَّمُ ﴾ [يس: 63].

وبثبوت التاء في تصغيره، نحـــو: (عُيَيْنَة) مصغـــــر عين، و(أُذَيْنَة) مصغر أذن، و(هُنَيْدَة) مصغر هند، والخبر والحال والنعت، نحو: الكتف المشويـــة، أو مشوية لذيذة. أو بثبوت التاء في فعله، نحو: ﴿ وَلَمَّا فَصَلَتِ الْعِيرُ ﴾ [يوسف: 94]. وبسقوط التاء من عدده، كقوله:

أَرْمِيْ عَلَيْهَا وَهْيَ فَرْعٌ أَجْمَعُ وَهْـيَ ثَـلاثُ أَذْرُعٍ وَأَصْـبَـعُ

فـ(أذرع): جمع ذراع، وهي مؤنثة بدليل سقوط التاء من عددها وهو: ثلاث. بتصرف

ينظر: شرح ابن عقيل 2: 429؛ وشرح التصريح 2: 488؛ وهمع الهوامع 6: 61.

(1) لم أقف عليه.

(2) قال في باب المذكر والمؤنث: '' المؤنث: ما فيه علامة التأنيث لفظاً أو تقديراً، والمذكر بخلافه ''.

ينظر: الكافية في علم النحو: 38.

(3) في (أ): الثاني.

له فرج، بل تكون تاء التّأنيث فيه لفظاً **كـ(الظُّلْمَة)**، أو بالألف المقصورة وذلك نحو: **البشرى.**[1]

*****

قال المصنّف: والحقيقيّ أقوَى من غير الحقيقي، ولذا امتنع: جاءَ هندُ، وجاز: طلعَ الشّمسُ وطلعَتْ الشَّمسُ، وتأنيثُ البهائم دون تأنيثِ الآدميِّينَ، ولذا جازَ سارَ النّاقةُ، ولم يَجُزْ: سارَ المرأةُ.

*****

قال الشارح: والمؤنّث **الحقيقيّ أقوى من** المؤنّث **غير الحقيقيّ**؛ لكون تأنيث الأوّل تأنيثاً في المعنى، بخلاف المؤنّث غير الحقيقيّ؛ إذ لا تاء في معناه، **ولذا** – أي ولأجل أنّ الحقيقيّ أقوى – **امتنعَ: جاءَ هندُ، وجازَ: طلعَ الشّمسُ.**

ويجوز تذكير الفعل في الحقيقيّ[2] أيضاً إذا فُصِلَ بينهما، نحـــو: حضرَ القاضي اليومَ امرأة؛ لأنّ

---

(1) يقسم المؤنث إلى ثلاثة أقسام:

القسم الأول: المؤنث الحقيقي: هو ما يدل علـــى إنســـان أو حيوان، يلد أو يبيض، وقد يكون مؤنثاً حقيقياً في اللفظ والمعنى، نحو: فاطمة، حبلى. أو يكـــون مؤنثاً حقيقياً فـــي المعنى دون اللفظ: وهـــو ما لم تتصل به علامة التأنيث، نحو: زينب، سعاد، عَناق.

والقسم الثاني: المؤنث اللفظي: هـــو ما لا يدل على مؤنث حقيقي ولحقته علامة التأنيث، نحو: حمزة، طلحة، أسامة.

والقسم الثالث: المؤنث المجازي: هـــو ما ليس بإنســان أو حيوان، واستعملته العرب استعمال المؤنث مجازاَ، نحو: حرب، نار، شمس. بتصرف

ينظر: شرح الرضي على الكافية 3: 338 – 339؛ وتوضيح المقاصد 5: 1353 – 1354.

(2) يجب تأنيث الفعل في مسألتين:

إحداهما: أن يكون الفاعل ضميراً متصلاً لغائبـــة حقيقية التأنيث نحـــو: هند قامت أو تقوم، أو مجازية نحو: الشمسُ طلعَتْ أو تطلعُ. بخلاف الضميـــر المنفصل، نحو: هند ما قام إلا هي، أو ما يقوم إلا هي، والشمس ما طلع إلا هي، أو ما يطلع إلا هي، فالتذكير واجب.

والمسألة الثانية: أن يكون الفاعل ظاهـــراً، متصلاً بالفعل، حقيقي التأنيث نحـــو: ﴿ إِذْ قَالَتِ امْرَأَتُ عِمْرَانَ ﴾ =

الفاعل إذا بَعُدَ عن عامله ضَعُفَت قوّته [في][1] استدعاء لحوق التّاء، إلا إذا كان المؤنّث الحقيقيّ منقلباً عمّا يغلب في أسماء الذّكور، نحو (زيد) إذا سُمّي به امرأة، فإنّه مع الفصل يجب [إلحاق علامة التّأنيث بعامله، نحو: قالت اليوم زيدٌ؛ للفرق بين المذّكر والمؤنّث][2].

وتأنيث البهائِمِ وإنْ كان حقيقيّاً إلا أنّه **دونَ تأنيثِ الآدميّينَ؛** إذ الآدميّ مكرم ذو مرتبة عليّة بخلاف البهيمة، **ولذا** – أي ولأجل أنّ / 80 – ب / [تأنيث البهائم دون تأنيث][3] الآدميّين – **جازَ: سارَ النّاقةُ، ولم يَجُزْ: سارَ المرأةُ.**

= [آل عمران: 35]، وشذ قولهم: قال فلانة، حكـــــاه سيبويـــه عن بعض العرب، وهـــو رديء لا ينقاس، فيقتصر فيه على السماع. قال السيوطي: '' وقال ابن كيسان: يقاس عليه؛ لأن سيبويه حكى: قال فلانة ''.

ويجوز الوجهان (التأنيث والتذكير) في مسألتين:

إحداهما: المؤنث الحقيقي الظاهر، المنفصل من الفعل بفاصل، كقول جرير:

لَقَدْ وَلَدَ الأُخَيْطِلَ أُمّ سوءٍ عَلَى بَابِ اسْتِها صُلُبٌ وَشَامُ

فترك التاء من (ولدت) جائز؛ لوجود الفصل بالمفعـول وهو (الأُخيطل)، وقولهم: حضر القاضِيَ اليومَ امرأةٌ، فـ(امرأة) فاعل (حضر)، وترك التاء للفصـــــل بالمفعــول. والتأنيث أكثر من التذكير لقوة جانبه، إلا إن كان الفاصل بين الفعل وفاعله المؤنث (إلا) الاستثنائية الإيجابيـــة، فالتأنيـــث خاص بالشعر، نـــص عليه الأخفش وأوجب التذكير في الكلام، نحـو: ما قـام إلا هنـــد؛ لأن ما بعـــد (إلا) ليس هـو الفاعـل في الحقيقة، وجوّزه ابن مالك في النثر.

والمسألة الثانية: المجازي التأنيث، نحـو: ﴿ وَجُمِعَ الشَّمْسُ وَالْقَمَرُ ﴾ [القيامة: 9]،ولو وردت (وجُمِعَتْ) بالتاء، لم يمتنع. ومنه اسم الجنـــس كـ(شجر)، واسم الجمع المعـــرب كـ(قوم) و(نسوة)، والجمع المكسـر كـ(إعراب) و(هنود)؛ لأنهن في معنى الجماعة، والجماعة مؤنث مجازي.

ينظر: الكتاب 2: 38؛ وشرح التصريح 1: 406 – 410؛ وهمع الهوامع 6: 64 – 66.

(1) في (أ): و.

(2) ما بين المعقوفين ساقط من (ج).

(3) ما بين المعقوفين ساقط من (ج).

[حكم تأنيث الفعل إذا أُسند إلى اسم ظاهر]

قال المصنّف: واللّفظيُّ على ثلاثةِ أضرُبٍ: أحدُها: ما فيه تاءُ التّأنيث ظاهرةً كالغرفةِ، أو تقديراً كالشّمسِ، والنّار، والدّار. والثّاني ما فيه ألفُ التّأنيثِ مقصورةً كحُبلَى وبُشرَى، أو ممدودةً كحمراء وصحراء. والثّالث: الجمعُ إلا ما فيه الواوُ والنّونُ سالماً من العُقَلاء سواءً كان واحده مذكّراً حقيقيّاً، أو مؤنّثاً حقيقيّاً، نحو: جاءَ الرجالُ، وجاءتِ الرجالُ، وفي التّنزيل: ﴿ إِذَا جَاءَكَ الْمُؤْمِنَاتُ ﴾[1]، ﴿ وَقَالَ نِسْوَةٌ ﴾[2]، وإنّما أُنِّثَ مِثل هذا الجمع؛ لأنّه ناسَبَ التّأنيثَ في أنّه ثانٍ للواحد، كالتّأنيث للتّذكير، ولم يُؤَنَّث نحو: المسلمون؛ لاختصاصه بذكورِ العُقَلاءِ، ولأنّه لم يُستأنَفْ له صيغةٌ أخرى، هذا إذا كان الفعل مُسنَداً إلى الظّاهر.

*****

قال الشّارح: والمؤنّث **اللّفظيُّ** منقسم **على ثلاثةِ أضرُبٍ**:

الأوّل: **ما فيه** التّـــاء، أي **تاء التّأنيث**[3] **ظاهــرةً كـ(الغرفة)**، و(الظُّلمَــة)، **أو** ما فيه التّاء **تقديراً**

---

(1) الممتحنة: 12.

(2) يوسف: 30.

(3) تاء التأنيث المربوطة: وهي تاء متحركـــــة، تلحق آخر الاسم للدلالة على تأنيثه، نحو: امرأة، فاطمة، طلحة، حمامة، برتقالة. قال المـــــرادي: '' أما تاء التأنيث التي تلحق الاسم، فلا تعد من حروف المعاني، ومذهب البصريين فيها أنها تاء في الأصل، والهاء في الوقف بدل التاء، ومذهب الكوفيين عكس ذلك ''.

وتكون لتأنيث اللفظ مع انتفاء حقيقة التأنيث، نحـــو: قرية وغرفة، وللمبالغة أو تأكيدها، مثل: راوية وعلّامة، وللواحد على الجنـــس يقع على المذكر والمؤنـــث مثـــل: بطّة ووزّة، كما تكون للفرق بين الفاعل والفاعلة، مثل: جالس وجالسة، وبين المذكر والمؤنث فـي جنـــــس الجوامد، نحو: امرئ وامرأة، وبين الواحد والجنس الجمعي، نحو: شجر وشجرة وبقر وبقـــرة، ولعكســـــه، أي للفرق بين الجنس وواحده، ككمأ للواحد وكمأة للجمع. وتكون لتأكيد التأنيث كنعجة وناقـــة، وتأكيد الجمـــع كالحجـــارة، أو تأكيد الوحدة كظلمة وغرفـــة، والتعريب: أي للدلالة على أن الاسم أعجمـــــي وعُرِّب مثل: كيالجـــة: جمع كيلج (مكيال)، وموازجة: جمع موزج (الخفّ)، وللدلالة على النسب، كالمهالبة والأشاعثـــة والأشاعـرة، وتكون عوضاً عن فاء الكلمة، من وعد، أو عوضاً من لامها من لغو، وللفرق بين الواحـــــد والجمـــع، كحمّار وحمّارة، وكوفيّ وكوفيّة، وآخر المصدر الصناعي، نحو: حريّة وإنسانية. =

كـ(الشَّمس)، و(النّار)، و(الدّار).

[والثاني: ما فيه ألفُ التّأنيثِ، ممدودةً[1] أو مقصورةً[2] كـ(حمراء)، و(صحراء)، و(حُبلَى)، و(بُشرَى)][3]، فإنّ التّاء فيها وإنْ لم تكن ظاهرة لكن مقدّرة؛ لظهور التّاء المنقلبة هاءً

= ومن خواصها أنها تحذف إذا اتصل الاسم بياء النسب، نحو: فاطميّ، أو جُمع جمع مؤنث سالم نحو: فاطمات، وقد تحذف من المضاف إذا فهم المعنى وأمن اللبس، نحو: ﴿ وَأَوْحَيْنَا إِلَيْهِمْ فِعْلَ الْخَيْرَاتِ وَإِقَامَ الصَّلَاةِ ﴾ [الأنبياء: 73]، أي: وإقامة الصلاة، كما أنها تمنع العَلَم من الصرف، نحو: علمت من عائشةَ الخبرَ ومن طلحةَ صحته.

والغالب ألا تدخل على صفة المؤنث إن كانت على وزن (فاعل) أو (مِفعال) أو (مِفْعَل) أو (مِفعيل)، نحو: امرأة حامل مِفْضال مِغشم مِعطير، أو إذا كانت على وزن (فَعول) بمعنى فاعلة، أو (فعيل) بمعنى مفعول، نحو: امرأة صبور أو قتيل.

ينظر: الجنى الداني 58؛ والمعجم الوافي 122.

(1) ألف التأنيث الممدودة: وهي همزة بعد ألف زائدة قبلها ثلاثة أحرف فأكثر، نحو: حمراء، إذ أصلها (حمرى) بألف مقصورة زيدت قبلها ألف فأصبحت: حمراي، ثم قلبت همزة لتطرفها بعد ألف زائدة فأصبحت حمراء، وهي تمنع الاسم من الصرف، نحو: نظرت إلى حسناءَ، وعند التثنية تقلب الهمزة واواً، نحو: حمراوان، فإن كان قبل الألف واو بقيت الهمزة دون قلب، نحو: عشواء، عشواءان، وأجاز بعضهم حذف الهمزة نحو: خنفسان في تثنية خنفساء. كما تقلب الهمزة واواً عند جمع الاسم جمع مؤنث سالماً، نحو: حسناوات وصحراوات، ويستثنى من ذلك ما كان على وزن (أفعل فعلاء) فيجمع جمع تكسير، نحو: حُمْر وبيض.

ينظر: المعجم الوافي 21.

(2) ألف التأنيث المقصورة: وهي ألف لازمة تلحق آخر الاسم المعرب، ويسمى الاسم مقصوراً، نحو: سلمى، ذكرى وحبلى، والاسم بها يكون ممنوعاً من الصرف، فيُجَرّ بفتحة مقدرة على آخره نيابة عن الكسرة، ومن هذا القبيل الاسم المهموز الآخر إذا سهّلت همزته، نحو: مبتدا، أو الممدود إذا حذفت همزته، نحو: السما، كما أن المقصور قد يمدّ في الشعر، ولكنه ضرورة غير مستحسنة، كقول الشاعر:

سَيُغْنيني الذي أغْناكَ عَنِّي فلا فقرٌ يدُومُ ولا غِناءُ

فالأصل: ولا غِنى.

ينظر: المعجم الوافي 21.

(3) ما بين المعقوفين ساقط من (ج).

بالتّصغير، وإنّما قُدِّرَت التّاء دون غيرها إمّا لكثرتها، وإمّا لأنّها أُمّ العلامات، كذا ذكروا.

والثّالثُ: من أقسام [اللّفظيّ][1]: **الجمعُ، إلّا ما فيه** – أي إلّا الجمع الذي فيه – **الواوُ والنّونُ،** حال كون ذلك الجمع غير المستثنى **سالماً من العقلاء، سواء كان واحده** – أي واحد الجمع غير المستثنى – **مذكّراً حقيقيّاً، أو مؤنّثاً حقيقيّاً.**

مثال ما كان واحده مذكّراً حقيقيّاً **نحو: جاءني الرّجالُ، وجاءت الرّجالُ، وفي التّنزيل: ﴿ إِذَا جَاءَكَ الْمُؤْمِنَاتُ ﴾،** ومثال ما كان واحده مؤنّثاً حقيقيّاً نحو: **﴿ وَقَالَ نِسْوَةٌ ﴾،** فإنّ (نسوة) جمع (المرأة)، وهي مؤنّثة حقيقة.[2]

---

(1) [اللفظي] ساقطة من (ج).

(2) اختلف النحاة في تأنيث الفعل المسند إلى الجمع على مذاهب:

مذهب الكوفيين: جواز تذكير الفعل وتأنيثه مع كل أنواع الجمع بلا استثناء، سواء كان اسم الجنس كـ(شجر) فيجوز فيه تأنيث الفعل نحو: أورقت الشجرُ، ويجوز تذكيره نحو: أورق الشجرُ. أو اسم الجمع كـ(قوم، ونسوة) فيجوز في الفعل التذكير والتأنيث نحو: ﴿ وَكَذَّبَ بِهِ قَوْمُكَ ﴾ [الأنعام: 66]، و﴿ كَذَّبَتْ قَبْلَهُمْ قَوْمُ نُوحٍ ﴾ [ق: 12]، و﴿ وَقَالَ نِسْوَةٌ ﴾ [يوسف: 30]. أو جمع التكسير كـ(أعراب، وهنود) نحو: ﴿ قَالَتِ الْأَعْرَابُ ﴾ [الحجرات: 14]، وقال الرجال، وجاء الهنود. أو جمع المذكر السالم أو جمع المؤنث السالم، فيجوز عندهم: قامت الزيدون، واحتجوا بنحو: ﴿ إِلَّا الَّذِي آمَنَتْ بِهِ بَنُو إِسْرَائِيلَ ﴾ [يونس: 90]، فأنّث الفعل مع جمع تصحيح المذكر، وبنحو: ﴿ إِذَا جَاءَكَ الْمُؤْمِنَاتُ ﴾ [الممتحنة: 12]، فذّكر الفعل مع جمع تصحيح المؤنث، وبنحو قوله:

فَبَكَى بَنَاتِي شَجْوَهُنَّ وَزَوْجَتِي وَالطَّامِعُونَ إِلَيَّ ثُمَ تَصَدَّعُوا

فذّكر الفعل مع إسناده إلى جمع تصحيح المؤنث.

وأُجيب بأن البنين والبنات لم يسلم فيها لفظ الواحد، وبأن التذكير في (جاءك) للفصل، أو لأن الأصل النساء المؤمنات، أو لأن (أل) مقدرة باللاتي، وهي اسم جمع.

مذهب البصريين: جواز تذكير وتأنيث الفعل المسند إلى أنواع الجمع السابقة، باستثناء جمع المذكر السالم وجمع المؤنث السالم، فيجب تذكير الفعل مع جمع المذكر السالم، نحو: قام الزيدون، وفي التنزيل ﴿ قَدْ أَفْلَحَ الْمُؤْمِنُونَ ﴾ [المؤمنون: 1]، ويجب تأنيثه مع جمع المؤنث السالم، نحو: قامت الهندات. =

وإنّما أُنِّثَ مثل هذا الجمع، أي الجمع الذي بغير الــواو والنّــون؛ **لأنّه** – أي الجمع الذي بغيرهما – **ناسَبَ التّأنيثَ في أنّه ثانٍ للواحدِ، كالتّأنيث** فإنّه ثانٍ **للتّذكير**؛ إذ خُلِقَ المذكّرُ أوّلاً ثُمّ خُلِقَ المؤنّثُ.

ولم يُؤَنَّث الجمع الذي بالواو والنّون، **نحو: مسلمونَ؛ لاختصاصه بذكورِ العقلاءِ، ولأنّه** أي الجمع بالواو والنّون **لم يُستأنَفْ له** – أي الجمع بهما – **صيغةٌ أخرى،** بل صيغة المفرد باقية، والتّذكير هو الأصل بخلاف التّأنيث، فبالنّظر إلى بقاء صيغة المفرد يجب التّذكير، وبالنّظر إلى أنّه يدلّ على ما فوق الاثنين بزيادة حرف الجمع ناسب أنْ يُؤَنَّث، فتعارضت الجهتانِ، فتساقَطَتَا، فبقي الأصل وهو التّذكير، **هذا** –أي ترك العلامة في المؤنّث غير الحقيقيّ – إنّما يجوز **إذا كان الفعل مُسنَداً إلى الظاهر**.

= مذهب الفارسي: جواز تذكير وتأنيث الفعل المســند إلى أنــواع الجمع السابقة، باستثناء جمع المؤنث السالم، فيجوز تذكير الفعل معه وتأنيثه، وبهذا خالف أصحابه من البصريين فيه. بتصرف

ينظر: توضيح المقاصــد 2: 592 – 593؛ وأوضح المسالك 2: 118 – 119؛ وشرح التصريح 1: 410 – 411؛ وهمع الهوامع 6: 65 – 66.

[حكم تأنيث الفعل إذا أسند إلى ضمير]

قال المصنّف: أمّا إذا أُسنِدَ إلى المضمر فالتّأنيثُ لازم، أو ضميرُ الجماعةِ واجب، نحو: الرّجالُ جاءَتْ أو جاؤوا، والنِّساءُ جاءَتْ أو جِئنَ، والجُذُوعُ انكسَرَتْ أو انكسَرْنَ.

و(النّاسُ، والأنامُ، والرَّهطُ، والنَّفَرُ) مذَكَّر، و(القومُ) يُذَكَّرُ ويُؤَنَّثُ، قال تعالى: ﴿ كَذَّبَتْ قَوْمُ نُوحٍ الْمُرْسَلِينَ ﴾[1]، ﴿ وَكَذَّبَ بِهِ قَوْمُكَ ﴾[2]. ونحو: النّخلُ والتّمرُ، مِمَّا بَينَهُ وبَيْنَ واحده التَّاءُ يُذَّكَرُ ويُؤَنَّثُ كما في التّنزيلِ نحو: ﴿ أَعْجَازُ نَخْلٍ مُنْقَعِرٍ ﴾[3]، ﴿ أَعْجَازُ نَخْلٍ خَاوِيَةٍ ﴾[4]، ﴿ وَالنَّخْلَ بَاسِقَاتٍ ﴾[5].

*****

قال الشارح: أمّا إذا أُسنِدَ – أي الفعل – **إلى المضمر**، أي إلى ضميره، **فالتّأنيث أو ضميرُ الجماعةِ واجب، نحو: الرّجالُ جاءَتْ أو جاؤوا، والنّساءُ جاءَتْ أو جِئْنَ، والجُذُوعُ انكسَرَتْ أو انكَسَرْنَ**، أمّا التّأنيث فباعتبار اللّفظ، [و][6] أمّا ضمير الجماعة فباعتبار / 81 – أ / المعنى.[7]

---

(1) الشعراء: 105.

(2) الأنعام: 66.

(3) القمر: 20.

(4) الحاقة: 7.

(5) ق: 10.

(6) [و] ساقطة من (أ).

(7) لا يعود على جمع المذكر السالم ضمير إلا الواو، نحو: الزيدون خرجوا، ولا يجوز أن يعود عليه التاء على التأويل بجماعة.

وأما جمع التكسير لمذكر فيعود عليه الواو، نحو: الرجال خرجوا، والتاء على التأويل بجماعة، نحو: الرجال خرجت، ومنه ﴿ وَإِذَا الرُّسُلُ أُقِّتَتْ ﴾ [المرسلات: 11].

واسم الجمع يعود عليه الواو، نحو: الرهط خرجوا، والركب سافروا، أو ضمير الفرد نحو: الرهط =

و(النّاس)[1]، و(الأنامُ)[2]، و(الرَّهطُ)[3]، و(النَّفَرُ)[4] مذَكَّر.

= خرج، والركب سافر.

وقد تأتي النون موضع الواو للمشاكلة لحديث: ((اللهم ربّ السموات وما أظْلَلْنَ، وربّ الأرضين وما أقْلَلْنَ، وربّ الشياطين وما أضْلَلْنَ))، والأصل: وما أضَلّوا، وإنما عُدل عنه لمشاكلة أظْلَلْنَ، و أقْلَلْنَ، كما في: ((لا دريت ولا تليت))، و ((مأزورات غير مأجورات)).

والأحسن في جمع المؤنث غير العاقل، إن كان للكثرة أن يؤتى بالتاء وحدها في الرفع، وها في غيره، وإن كان للقلة أن يؤتى بالنون، فالجذوع انكسرت وكسرتُها، أولى من انكسرن وكسرتهن، والأجذاع بالعكس، وقد قال تعالى: ﴿ اثْنَا عَشَرَ شَهْرًا... مِنْهَا أَرْبَعَةٌ حُرُمٌ ﴾ إلى أن قال: ﴿ فَلَا تَظْلِمُوا فِيهِنَّ أَنْفُسَكُمْ ﴾ [التوبة: 36]، أي: في الأربعة.

والأحسن في جمع المؤنث العاقل النون مطلقاً، سواء كان جمع كثرة أو قلة، تكسيراً أو تصحيحاً، فالهندات خرجن وضربتهن، أولى من: خرجت وضربتها، قال تعالى: ﴿ وَالْمُطَلَّقَاتُ يَتَرَبَّصْنَ ﴾ [البقرة: 228]، ﴿ وَالْوَالِدَاتُ يُرْضِعْنَ ﴾ [البقرة: 233]، ﴿ فَطَلِّقُوهُنَّ لِعِدَّتِهِنَّ ﴾ [الطلاق: 1]. ومن الوجه الآخر: ﴿ أَزْوَاجٌ مُطَهَّرَةٌ ﴾ [البقرة: 25]، فهو على (طَهُرت)، ولو كان على (طَهُرْن) لقيل: مطهّرات، وقول الشاعر:

وإذَا العَذَارى بالدُّخَان تلفَّعت

ينظر: همع الهوامع 1: 204 – 206.

(1) الناسُ يكون من الجن والإنْس ومن الجِنِّ، جَمْعُ إنْسٍ، أصلُهُ أُناسٌ، جمْعٌ عَزيزٌ، أُدْخِلَ عليه (أل).

ينظر: القاموس المحيط: مادة: نوس.

(2) الأَنامُ: كسحابٍ وساباطٍ وأميرٍ: الخَلْقُ، أو الجِنُّ والإنْسُ، أو جميعُ ما على وجهِ الأرضِ.

ينظر: القاموس المحيط: مادة: أنم.

(3) الرَّهْطُ، ويُحرَّك: قوم الرجل، وقبيلته، ومن ثلاثة أو سبعة إلى عشرة أو ما دون العشرة، وما فيهم امرأة، ولا واحد له من لفظه.

ينظر: القاموس المحيط: مادة: رهط.

(4) النَّفَرُ: الناس كلّهم، وما دون العشرة من الرجال.

ينظر: القاموس المحيط: مادة: نفر.

اعلَم أنّ (النّاسَ) [اسم جمع][1]، وليس بجمع (الإنسان) من لفظه؛ لأنّه لا يُجمَع هكذا، وأصله (أُنَاس) خُففت بحذف همزته، واختلف في الألف واللام في (النّاس) في أنّه هل [هما][2] [عوض][3] عن الهمزة المحذوفة أو لا ؟، فعند الجوهري[4]: أنّهما ليسا بعوضين عنهما؛ لأنّهما لو كانا عوضين عنهما لَمَا جاز اجتماعهما معها؛ لامتناع [الاجتماع][5] بين العِوَض والمعوّض عنه، اللازم باطل؛ لاجتماعهما معاً في قول الشّاعر:

إنّ المَنَايـَا يَطَّلِعْـــــــــ ـنَ عَلَى الأُنـَاسِ الآمِنِيْنَا[6]

فالملزوم مثله، وهو كون الألف واللام فيه عوضين عن الهمزة المحذوفة، إذ بطلان اللازم يستدعي بطلان الملزوم.

وعند غيره[7]: الألفُ واللامُ فيه بدل كما في (الله)، ولا يقدحُ اجتماعهما في ذلك، بدليل

---

(1) في (ج): أجمع.

(2) زيادة من الباحثة.

(3) [عوض] ساقطة من (ج).

(4) هو إسماعيل بن حمّاد الجوهري، أبو نصر الفارابي، اختلف في وفاته فقيل: توفي سنة (393 هـ)، وقيل: سنة (398 هـ)، إمام في النحو واللغة والصرف، رحل إلى العراق وأخذ عن أبي علي الفارسي، وأبي سعيد السيرافي، من أشهر مؤلفاته: الصحاح، والعروض، ومقدمة في النحو.

ينظر: البلغة 87 – 88؛ وبغية الوعاة 1: 446 – 447؛ وشذرات الذهب 4: 497؛ والأعلام 1: 313.

(5) [الاجتماع] ساقطة من (ج).

(6) من مجزوء الكامل، ونُسب لذي جدن الحميري.

وهو من شواهد: الخصائص 3: 151؛ والصحاح 3: 905، 987؛ وأمالي ابن الشجري 2: 193؛ وشرح المفصل لابن يعيش 2: 9؛ ولسان العرب 1: 170؛ والجنى الداني 200؛ وخزانة الأدب 2: 280، 282، 285، 288.

الشاهد فيه قوله: الأناس، حيث جمع بين (أل) التعريف والهمزة، وهو قليل، فلا يكادون يقولون (الأناس) إلا في ضرورة الشعر.

(7) قال سيوبيه: '' واعلم أنه لا يجوز لك أن تنادي اسماً فيه الألف واللام البتة؛ إلا أنهم قد قالوا: يا أله اغفر =

قوله:

مَعَاذَ الإلهِ أنْ تكونَ كَظَبيَةٍ .....[1]

وكذا الرّهطُ والنّفَرُ، اسما جمع وليسا بمؤنَّثَينِ، بدليل قوله تعالى: ﴿ تِسْعَةُ رَهْطٍ ﴾[2]، ولو كان مؤنّثاً لقيل: تسع رهطٍ.

وأمّا القوم[3]، فهو أيضاً اسم مفــرد موضوع للجمـــع، إلّا أنّه **يُذَكَّرُ ويُؤَنَّثُ**، أمّا التّأنيث فكما **قال**

= لنا، وذلك من قِبَل أنه اسم يلزمه الألف واللام لا يفارقـانه، كثـــر في كلامهم فصـــار كأن الألف واللام فيه بمنزلة الألف واللام التي من نفس الحروف، وليـس بمنزلة الذي قال ذلك، من قِبَل أن الذي قال ذلك وإن كان لا يفارقه الألف واللام ليس اسماً بمنزلة زيد وعمـــرو غالباً، ألا ترى أنك تقـــول: يا أيها الذي قال ذاك، ولو كان اسماً غالباً بمنزلة زيد وعمرو لم يجز ذا فيه، وكأن الاسـم والله أعلم إلاه، فلّمـــا أُدخل فيه الألف واللام حذفوا الألف، وصارت اللام خَلَفاً منها، فهذا أيضاً مما يقويه أن يكون بمنزلة ما هو من نفس الحرف.

ومثل ذلك أُناسُ، فإذا أدخلت الألف واللام قلت: الناس، إلا أن النـــاس قد تفارقهم الألف واللام ويكون نكرة، واسم الله تبارك وتعالى لا يكون فيه ذلك ''.

ينظر: الكتاب 2: 195 – 196.

قال المرادي في "الجنى الداني" بعـــد أن عـرض قولي سيبويه، والجوهري: '' وظاهر هذا أن الألف واللام في (الناس) عوض من الهمزة، كما قال بعضهـــم، وقال المهدوي: ليست الألف واللام في (الناس) للتعويض من الهمزة، وإن كان سيبويه قد شبهه به، فإن تشبيهـــه إنمـــا وقـــع على حذف همزة (أناس) في حال دخول الألف واللام، لا على أنهما بدل من المحذوف، كما كانا في اسم الله تعالى بدلاً ''.

ينظر: الجنى الداني 199 – 200.

(1) صدر بيت من الطويل، للبُعيث بن حُريث، عجزه:

..... وَلَا دُمْيَـةٍ ولَا عقيلَـةِ رَبْـرَبِ

وهو من شواهد: شرح ديوان الحماسة للمرزوقي 1: 378؛ وخزانة الأدب 2: 277.

والشاهد فيه قوله: الإله، حيث جمع بين (أل) التعريف والهمزة.

(2) النمل: 48.

(3) القومُ: الجماعة من الرجال والنساء معاً، أو الرجال خاصة، أو تدخله النساء على تبعية، ويؤنث.=

الله **تعالى: ﴿ كَذَّبَتْ قَوْمُ نُوحٍ ﴾**، وأمّا التّذكير فكما [في][1] قوله تعالى: **﴿ كَذَّبَ بِهِ قَوْمُكَ ﴾** بالتّذكير، واعلَم أنّ (القومَ) مختَصّ بالرّجالِ دون النّساءِ، بدليل قوله تعالى: ﴿ لَا يَسْخَرْ قَوْمٌ مِنْ قَوْمٍ... وَلَا نِسَاءٌ مِنْ نِسَاءٍ ﴾[2].

ونحو: النّخل والتّمر، مِمَّا بَيْنَه وبَيْنَ واحده التّاءُ، نحو: (النخل)، **يُذَكَّرُ ويُؤَنَّثُ كما** كان مذكّراً ومؤنّثاً **في التّنزيل، نحو: ﴿ أَعْجَازُ نَخْلٍ مُنْقَعِرٍ ﴾، و ﴿ أَعْجَازُ نَخْلٍ خَاوِيَةٍ ﴾، ﴿ وَالنَّخْلَ بَاسِقَاتٍ ﴾.**

وأمّا التّذكير فلحكم اللّفظ؛ [لأنّ اللّفظ][3] وإنْ أفاد معنى الجمع إلّا أنّه واحدٌ صورة، وأمّا التّأنيثُ فعلى المعنى؛ لأنّ المعنى معنى الجمع مع أنّ له واحداً، فأشبَهَ سائرَ الجموعِ.

= ينظر: القاموس المحيط: مادة: قوم.

(1) زيادة من الباحثة.

(2) الحجرات: 11.

(3) ما بين المعقوفين ساقط من (ج).

[حكم تأنيث العدد]

قال المصنّف: وتأنيثُ العددِ من الثّلاثةِ إلى العشرةِ عكسُ تأنيثِ جميع الأشياء، تقولُ: ثلاثُ نِسوةٍ، وثلاثةُ غِلْمَةٍ، وفي التّنزيل: ﴿ سَبْعَ لَيَالٍ وَثَمَانِيَةَ أَيَّامٍ ﴾[1]، فإذا جاوزتَ العشرةَ أسقطتَ التّاءَ من العشرةِ مع المذكّرِ وأثبَتَّها مع المُؤَنَّثِ، نحو: ثلاثةَ عَشَرَ رجلاً، وثلاثَ عَشْرَةَ امرأةً – بكسر الشّين وسكونِها –، وأحدّ عَشَرَ رجلاً، وإحدى عشرةَ امرأةً، واثني عشرَ رجلاً، واثنتي عشرة امرأةً، والاسمانِ مبنيّانِ على الفتحِ إلا اثني عشرَ، فإنّك تُعربُهُ إعرابَ مُسلمَينِ.

*****

قال الشارح: وتأنيثُ العددِ من (الثلاثةِ) إلى (العشرةِ) عكسُ تأنيثِ جميع الأشياءِ، وإنّما لم يجرِ القياس ههنا بل ذُكِّرَ للمؤنّث وأنّث للمذكّر؛ لأنّهم احتاجوا للفرق إلى الزّيادة، وهي بالمذكّر أَوْلَى لخفَّته؛ ولأنّ المعدود المذكّر جمع ههنا فيكون مؤنّثاً، فيلزم لحوق التّاء بعدده، وإذاً لحق للمذكّر ولم يلحق للمؤنّث فرقا بينهما، ولم ينعكس؛ لأنّ المذكّر أسبق، فاحتيجَ إلى تأنيثه أوّلاً.[2]

---

(1) الحاقة: 7.

(2) قال السيوطي: " والنّكتة في إثبات التاء في المذكـر أن العـــدد كله مؤنث، وأصل المؤنث أن يكون بعلامة التأنيث، وتركت من المؤنث لقصد الفرق ولـم يعكس؛ لأن المذكـــر أصـــل، وأسبق، فكان بالعلامة أحق؛ ولأنه أخف وأبعد عن اجتماع علامتي تأنيث.

والعبرة في التذكير والتأنيث باللفظ غالباً لا بالمعنى، وقـــد يعتبر فـي ذلك المعنى بقلّة فيجاء بالتاء مـــع لفظ مؤنث لتأويله بمذكر، كقوله:

ثَـلاثَـةُ أنْفُـسٍ وثَـلاثُ ذَوْد .....

وقوله:

وقـائـعُ فـي مُضـرٍ تِسْـعَةٌ .....

أوّل (الأنفس) بالأشخاص، و(الوقائع) بالمشاهد.

ويترك مع لفظ مذكر لتأويله بمؤنث، كقوله:

وإنَّ كِـلاباً هذه عَشْرُ أبْطنِ .....

أوّل (الأبطن) بالقبائل.

والعبرة أيضاً في التذكير والتأنيث بالمفرد لا بالجمع، فيقـــال: ثلاثةُ سجِلّات، وثلاثة دُنَيْرات، خـلافاً لأهل =

وأمّا (الواحد) و(الاثنان) فجارٍ على القياس؛ لأنّه ذكّــر للمذكّــر وأنّث للمؤنّث، **تقول: ثلاثُ نسوةٍ**، في المؤنّث، وتقولُ: **ثلاثةُ غِلْمَةٍ**، في المذكّـر، وكذا / 81 – ب / **في التّنزيل: ﴿ سَبْعَ لَيَالٍ وَثَمَانِيَةَ أَيَّامٍ ﴾**.

فإذا جاوزتَ (العشرةَ) – أي من (العشرة) – **أسقطتَ (التّاء) من (العشرةِ) مع المذكّرِ**؛ لأنّ الأوّلَ مذكّر، فلو لم يحذف منها (التّاء) لاجتماع علامتي التّذكير، لكون إثبات (التّاء) من (الثّلاثة) إلى (العشرة) علامةٌ للتّذكير.

وأثبَتَّها أي (التّاء) من (العشرة) **مع المؤنّث**؛ إذ الاسم الأوّل مؤنّث، فلو أسقطتَ (التّاء) من (العشرة) لزم اجتماع علامتي التّأنيث؛ لأنّ سقوطها من (الثّلاثة) إلى (العشرة) علامةٌ للتّأنيث، هذا في غير (الواحد) و(الاثنين).

وأمّا في (الواحد) [و(الاثنين) فقــد سلك مَسْلَكَ القياس، إلا أنّه غَيَّر (الواحد) إلــى][1] (الأحدِ)، و(الواحدة) إلى (الإحدى)[2]، **نحــو: ثلاثةَ عشرَ رجلاً**، فــي المذكّر، **وثلاثَ عشــرةَ امرأةً** [، في

= بغداد؛ فإنهم يعتبرون لفظ الجمع فيقولون: ثلاث سجـــلات، وثلاث حمامـــات بغير هاء، وإن كان الواحــد مذكراً.

والعبرة في الصفة النائبة عن الموصـــوف بحاله، أي الموصـوف لا بحال الصفة، فيقال: رأيت ثلاثة رَبْعات، بالتاء إذا أردت (رجالاً)، وثلاث ربعات، بحذفها إذا أردت نســاء، اعتباراً بحال الموصوف، وعليه: ﴿ مَنْ جَاءَ بِالْحَسَنَةِ فَلَهُ عَشْرُ أَمْثَالِهَا ﴾ [الأنعام: 160]، أسقــط التاء اعتباراً بحــال الموصـــوف وهـــو الحسنات، ولم يعتبر المثل ''.

ينظر: همع الهوامع 5: 307 – 308.

(1) ما بين المعقوفين ساقط من (ج).

(2) يريد أن (العشرة) إذا ركبت مع ما دونها مـن الأعـداد فإنها توافق المعدود تذكيراً وتأنيثاً، أما الجزء الأول من المركب (أحد – اثنا – ثلاث...) فإنه يكون على عكس المعدود كم سبق استعماله في حالة الإفراد.

وأصل (أحد عشر) و(إحدى عشرة): (وَحَد عشـر) و(وحدى عشرة)، فأبدلت واوهمـــا همزة على غير قياس، ومن العرب من يقول: واحد عشر، وواحدة عشرة.

ويبنى عجز هذا المركب لتضمنه معنى الواو، وبني صـــــدره لوقـوع العجز منه موقع تاء التأنيث في (ثلاث عشرة) وأخواته، ولشبهه بما هو كذلك في البواقي.=

المؤنّث][1]، **بكسرِ (الشّين)** عند بني تميم[2]، **وسكونِها** عند أهل الحجاز[3]؛ لئلا يلزم توالي أربع حركات.

وأحدَ عشرَ رجلاً، في المذكّرِ، **وإحدَى عشرةَ امرأةً**، في المؤنّث، **واثني عشرَ رجلاً**، في المذكّر، **واثنتي عشرةَ امرأةً**، في المؤنّث، **والاسمانِ مبنيّانِ على الفتحِ** لِمَا مرَّ، **إلا اثني عشرَ، فإنّك تعربه إعرابَ مسلمينِ**[4]؛ لأنّه جُعِلَ كالمضاف إلى (عشر)، بدليل حذف (النّون)، فلَمَّا

= ويمكن إضافة صدر هذا المركب إلى (العشرة) إلا في (اثنا) و(اثنتا)، فيقال: أحد عشرك، وثلاثة عشرك، ولا يقال: اثنا عشرك.

واستثقل اجتماع علامتي تأنيث في (ثلاثة) عشرة ونحوه؛ لأنهما بلفظ واحد وبمعنى واحد، فإن مدلول تاء (ثلاثة) و(عشرة) تذكير المعدود فاتحدا لفظاً وحكماً، فكره اجتماعهما في شيئين كشيء واحد، بخلاف (إحدى عشرة)؛ فإن علامتيه مختلفتا اللفظ والمعنى، أما اللفظ فظاهر، وأما المعنى فلأن ألف (إحدى) دالة على التأنيث، وتاء (عشرة) دالة على التذكير، وكذا (واحدة عشرة)، فإن علامتيه وإن اتحدتا لفظاً قد اختلفتا معنى؛ لأن مدلول تاء (واحدة) تأنيث، ومدلول تاء (عشرة) تذكير، فلم يكن اجتماعهما كاجتماع تاءي (ثلاثة عشرة).

ينظر: شرح التسهيل لابن مالك 2: 402؛ وهمع الهوامع 5: 310 – 311.

(1) ما بين المعقوفين من ص 450 إلى هنا ساقط من (ج).

(2) يعني شين (عشرة) المركب في المؤنث؛ لما كرهوا توالي أربع فتحات فيما هو كالكلمة الواحدة، مع امتزاجها بالنيِّف الذي في آخره فتحة، عدلوا عن فتح وسطها إلى كسره.

ينظر: شرح الرضي على الكافية 3: 294.

(3) يعدل الحجازيون عن حركة الوسط إلى السكون؛ لئلا يكون إزالة ثقل بثقل آخر، وهي الفصحى.

ينظر: شرح الرضي على الكافية 3: 294.

(4) يريد استثناء (اثنا عشر، واثنتا عشرة)؛ فإن صدرهما يعرب بالألف رفعاً، وبالياء نصباً وجراً، كما يعرب المثنى، وليسا مضافين إلى العقد، أما عجزهما فيبنى على الفتح لوقوعه موقع النون، فتقول: جاءَ اثنا عَشَرَ رجلاً، ورأيت اثنَي عَشَرَ رجلاً، ومررتُ باثنَي عَشَرَ رجلاً، وجاءت اثنتا عَشَرَةَ امرأةً ورأيت اثنَتَي عَشَرَةَ امرأة، ومررتُ باثنَتَي عَشَرَةَ امرأة.

وقيل: مضافان إليه، وعليهما فالعقد مبني لتضمنه معنى حرف العطف.

وذهب ابن كيسان وابن درستويه إلى أن (اثنين) و(اثنتين) مبنيان مركبان مع العقد كسائر أخواتهما، ورُدّ بأنهما لو كانا مبنيين لزما الياء؛ لأنها نظير الفتحة في الواحد، ولهذا قالوا: لا يَدَين بها لَكَ. =

ثبتَ أنّه كالمضاف كان إعرابه هو الوجه؛ لأنّ [وجه][1] الإضافة من خصائص ما هو [أصل في باب][2] الإعراب، وأمّا الشّطر الثّاني فبُنِيَ لوقوعه موقع غير التّمكن وهو النّون، وعلى الحركة لعروض البناء، وعلى الفتح للمشاكلة.

= ينظر: شرح ابن عقيل 2: 410؛ وشرح التصريح 2: 459.

(1) [وجه] ساقطة من (ج).

(2) في (ج): النون، وعلى الحركة.

[الفصل الثّالث – في التّوابع]

قال المصنّف: وهي خمسةُ أضرب: تأكيدٌ، وصفةٌ، وبَدَلٌ، وعطفُ بيانٍ، وعطفٌ بحرفٍ. أمّا التّوكيدُ: فمُختَصٌّ بالمعرفةِ، ويكونُ بالتّكرير، نحو: جاءني زيدٌ زيدٌ، ويكون بغيره نحو: جاءني زيدٌ نفسُهُ، والرّجلانِ كلاهما، والقومُ كُلُّهُم أجمعُونَ وأكْتَعُونَ وأبْتَعُونَ وأبْصَعُونَ.

*****

قال الشارح: الفصل الثّالث: في التّوابع[1]:

وهي – أي التّوابع – **خمسةُ أضرب:**

الأوّل: **تأكيد**، والثّاني: **صفة**، والثّالث: **بدل**، والرّابع: **عطف بيان**، والخامس: **عطف بحرفٍ**.

وجه تسمية هذه الخمسة توابع ثبوت الإعراب فيها بواسطة المتبوعات، وإنّما انحصرَتْ فيها؛ لأنّ الثّاني لا يخلو إمّا أنْ يكون مقصوداً بالنّسبة دون الأوّل أو لا، فإنْ كان الأوّلَ فهو البدل؛ لأنّه هو المقصود والمبدل منه في حكم التّنحية.

فإنْ كان الثّاني فلا يخلو إمّا أنْ يكونَ مقصوداً بالنّسبة مع سابقه أو لم يكن، والأوّل [وحده أو هو سابقه أو لم يكن والأوّل هو البدل، والثّاني][2] هو العطف بالحرف؛ إذ المعطوف والمعطوف عليه مقصودان بالنّسبة.

والثّاني لا يخلو إمّا أنْ يكون سابقه مقصوداً بالنّسبة، ومجيء الثّاني للدّلالة على معنى حاصل في نفسه أو فيما انتسب إليه أو لا، والأوّل / 82 – أ / الصّفة، نحو: رجلٌ ظريفٌ، أو ظريفٌ أبوهُ.

وأمّا الثّاني فلا يخلو إمّا أنْ يكون لتقديرِ أمر السّابق في النّسبة أو في الشمول أو لا، فإنْ كان الأوّل فهو التّأكيد، فإنْ كان الثّاني فهو عطف بيان؛ لأنّه للإيضاح فقط لا على أنّه يدلّ على

---

(1) التابع: هو في النحو اللفظ المشارك لما قبله في إعرابه الحاصل والمتجدد بشرط أن لا يكون خبراً.

ينظر: موسوعة النحو والصرف والإعراب 213.

(2) ما بين المعقوفين ساقط من (ج).

معنى في السّابق، فإنّ الصّفةَ وإنْ كانت موضحة أيضاً، ولكنّها للدّلالة على معنى في سابقه [لا][1] للإيضاح فقط، هذا ما ذكره صاحب "لب الألباب"[2].

وقد قال صاحب "المقاليد"[3]: وجه الانحصار أنّ التّابع لا يخلو إمّا أنْ يكون مقوّياً للحكم أو لا، فالأوّل هو التّأكيد، والثّاني لا يخلو إمّا أنْ يكون [مبنيّاً أو لا، فالأوّل إنْ كان مشتَقّاً فهو الصّفة، وإلّا فهو عطف البيان، والثّاني لا يخلو من أن يكون][4] بواسطة حرف أو لا، والأوّل هو العطف بالحرف والثّاني هو البدل. وقد علم بدليل الحصر حدّ كلّ واحد منها.

[التوكيد]

أمّا التّأكيدُ فمختصٌّ بالمعرفةِ[5]، نحو: جاءني زيدٌ نفسُهُ، ولا يجوز في النّكرة، لا تقول: جاءني رجلٌ نفسه؛ لما أنّ التّأكيد للتّخصيصِ والتّعيينِ، والنّكرة دالّة على الشّيوع والعموم، فبينهما تقابل، خلافاً للكوفيّين[6]، فإنّهم أجازوا ذلك فيما إذا كان محدوداً، نحو: قُمتُ ليلةً كلَّها؛

---

(1) [لا] ساقطة من (ج).

(2) لم أقف عليه.

(3) لم أقف عليه.

(4) ما بين المعقوفين ساقط من (ج).

(5) في مسألة جواز توكيد النكرة توكيداً معنوياً خلاف، فعند أكثر البصريين لا يجوز مطلقاً أن تؤكد نكرة بشيء من ألفاظ التوكيد لأنها معارف، فلا تتبع نكرة. وأجاز بعضهم مطلقاً سواء كانت محدودة أم لا؛ نقله ابن مالك في (شرح التسهيل) خلاف دعواه في شرح الكافية نفي الخلاف في منع غير المحدودة.
أما عند الأخفش والكوفيين فيجوز توكيدها إن كانت محدودة، أي مؤقتة، وإلا فلا. قال ابن مالك: وهذا القول أولى بالصواب لصحة السماع بذلك، ولأن فيه فائدة؛ لأن من قال: صمت شهراً، قد يريد جميع الشهر وقد يريد أكثره، ففي قوله احتمال يرفعه التوكيد.
ينظر: الإنصاف في مسائل الخلاف 2: 23؛ وهمع الهوامع 5: 204.

(6) ذهب الكوفيون إلى أن توكيد النكرة بغير لفظها جائز إذا كانت مؤقتة، نحو قولك: قعدتُ يوماً كله، وقمت ليلة كلها. والدليل على جواز توكيدها عندهم هو النقل والقياس، أما النقل فقد جاء ذلك عن العرب، قال الشاعر:

لكنَّه شَاقَهُ أَنْ قِيلَ ذَا رَجَبٌ يا لَيْتَ عِدَّةَ حَوْلٍ كلِّهِ رَجَبُ

فأكّد (حول) وهو نكرة بقوله (كله)، فدل على جوازه.=

لأنّ اللّيلة [مؤقّتة][1] فيجوز أنْ يُقامَ في بعضها، فإذا قيل: ليلة كلّها، صَحَّ المعنى الذي وُضِعَ التّأكيد [لأجله][2]، وهو إزالة التّجوّز وتحقيق المعنى في نفس السّامع، فأنشَدُوا:

قَدْ صَرَّتِ البَكرَةُ يوماً أجمَعَا[3]

= وقال الآخر:

إذَا القَعُودُ كَرَّ فيهَا حَفَدَا يَوْماً جَدِيداً كلّهُ مُطَرَّدا

فأكّد (يوماً) وهو نكرة بقوله (كله).

وقال الآخر:

زَحَـرْتَ بِهِ لَيْلَةً كلّهَا فَجِئْتَ بِهِ مُؤيداً خَنْفَقِيقَا

فأكّد (ليلة) وهي نكرة بقوله (كلها).

وقال الآخر:

قَدْ صَرّتِ البَكْرَةُ يَوْماً أَجْمَعَا

فأكد (يوما) بـ(أجمع)، فدل على جوازه عندهم.

وأما القياس؛ فلأن (اليوم) مؤقت يجوز أن يقعد فـــي بعضـــــه، والليلة مؤقتة يجوز أن يقوم في بعضها، فإذا قلت: قعدتُ يوماً كله، وقمت ليلة كلها، صح معنى التوكيد؛ فدل على صحة ما ذهبنا إليه.

ينظر: الإنصاف في مسائل الخلاف 2: 23 – 26.

(1) في (ج): معرفة، والأولى ما أثبته.

(2) [لأجله] ساقطة من (ج).

(3) رجز مجهول القائل. قال العيني في "المقاصد النحوية": '' قيل: هو مصنوع لا يحتج به ''.

وهو من شواهد: أسرار العربية 291؛ والإنصـاف في مســـائل الخـلاف 2: 25؛ وشرح المفصل لابن يعيش 3: 45؛ والمقـــرب 1: 240؛ وشرح التسهيـــل لابن مالك 3: 297؛ وشـــــرح عمـــــدة الحافظ 1: 565؛ وشرح الكافية لابن مالك 3: 1177؛ وشرح الرضـــــــي على الكافية 2: 373؛ وشرح ابن عقيل: 2: 211؛ والمقاصد النحوية 3: 140؛ وشرح الأشموني 2: 84؛ وشـــرح التصريح 2: 138؛ وهمـع الهوامع 5: 204؛ وخزانة الأدب 1: 181، 5: 169؛ والدرر 2: 386.

الشاهد فيه قوله: يوماً أجمعا، حيـــث أكد (يوماً) وهو نكـرة محدودة بـ(أجمعا) وهو توكيد معنوي، وهذا جائز عند الكوفيين.

وهذا شاذّ عند البصريّين[1].

واعلَم أنّ في إطلاقه نَظَراً؛ إذ التّأكيد غير مختصّ بالمعرفة على الإطلاق، بل إذا كان بغير التّكرير، وأمّا إذا كان بالتّكرير فجاز في النّكرة أيضاً، نحو: جاءني رجلٌ رجلٌ؛ لأنّ الثّاني بلفظ الأوّل فلا يلزم التّقابل.

ويكونُ أي التّأكيد **بالتّكرير، نحو: جاءني زيدٌ زيدٌ،** وجاز ذلك ليفيد بذلك ما ذكرنا من تحقيق المعنى في نفس السّامع، وهذا الضّرب يجيء في المفرد من الاسم والفعل والحرف، نحو: زيدٌ زيدٌ قائمٌ، وضَرَبَ ضَرَبَ زيدٌ، وإنّ إنّ زيداً منطلقٌ، وفي الجملة اسميّة كانت أو فعلية، نحو: زيدٌ منطلقٌ زيدٌ منطلقٌ، وقام زيدٌ قام زيدٌ.

ويكون التّأكيد **بغيرِهِ** – أي بغير التّكرير – **نحو: جاءني زيدٌ نفسُهُ،** وجاز ذلك أيضاً لِمَا ذكرنا.[2]

---

(1) ذهب البصريون إلى أن تأكيد النكرة بغير لفظها غير جائز على الإطلاق، والدليل على ذلك عندهم من وجهين: أحدهما: أن النكرة شائعة ليس لها عين ثابتة كالمعرفة؛ فينبغي أن لا تفتقر إلى تأكيد؛ لأن تأكيد ما لا يعرف لا فائدة فيه، وأما قولهم: رأيت درهماً كل درهم، وما أشبه ذلك فهو محمول على الوصف لا على التأكيد.

والوجه الثاني: أن النكرة تدل على الشياع والعموم، والتوكيد يدل على التخصيص والتعيين، وكل واحد منهما ضد صاحبه؛ فلا يصلح أن يكون مؤكداً له، ولو جوزنا ذلك لكنا قد صيرنا الشائع مخصصاً، وهذا ليس بتأكيد، بل هو ضد ما وضع له؛ لأن التأكيد تقرير، وهذا تغيير.

ينظر: الإنصاف في مسائل الخلاف 2: 23، 26.

(2) ينقسم التوكيد إلى قسمين: القسم الأول: هو التوكيد المعنوي، وهو على ضربين:

أحدهما: ما يرفع توهم مضاف إلى المؤكد، وله لفظان: (النفس) و(العين)، ذلك نحو: جاءَ زيدٌ نفسُهُ، ولا بد من إضافة النفس أو العين إلى ضمير يطابق المؤكَّد، نحو: جاء زيدٌ نفسُهُ، أو عينُهُ، وهندٌ نفسُها، أو عينُها. وإن كان المؤكد بهما مثنى أو مجموعاً جمعتهما على مثال (أفعل): (أنفس) و(أعين).

والضرب الثاني من التوكيد المعنوي، هو: ما يرفع توهم عدم إرادة الشمول، والمستعمل لذلك (كُلٌّ، وكِلا، وكِلْتَا، وجميعٌ)، فيؤكد بـ(كل) و(جميع) ما كان ذا أجزاء يصح وقوع بعضها موقعه، نحو: جاء الركبُ كلُّهُ، أو جميعُهُ، والقبيلةُ كلُّها، أو جميعُها، والرجالُ كلُّهُم، أو جميعُهم، والهنداتُ كلُّهُنَّ، أو جميعُهُنَّ، ولا تقول: جاء زيدٌ كله. =

وأمّا (كِلا)، و(كُلّهم)، و(أجمعون)، و(أكْتَعُونَ)، **و**(أبْتَعُونَ)، **و**(أبْصَعُونَ)، فإنّها لتأكيد المُذَكَّرَينِ والمُذَكَّرِينَ، نحو: جاءني **الرّجلان كلاهما، والقوم** / 82 – ب / **كلّهم**، و**أجمعون، وأكْتَعُونَ، وأبْتَعُونَ، وأبْصَعُونَ.**

و(كِلْتَا) لتّأكيد المؤنَّثَتينِ، نحو: جاءتني المرأتان كلتاهما، والشّرط بجواز التّأكيد بِـ(كِلا، وكِلتا) أنْ يكون قيام الحكم بأحد المفردَين ممكناً، كالمجيء في: جاءني رجلان كلاهما، وإنْ لم يكن ذلك ممكناً فالتّأكيد ممتنع، ولذا امتنعَ نحو: اشتراك الرّجلان كلاهما؛ لأنّ الاشتراك لا يصحّ من واحد، والسّرّ فيه أنّ التّأكيد إنّما يفتقر إليه إذا احتمل الكلام ثبوت العكس.

وإذا أكّدَ بِـ(كُلّ) يجب أنْ يكون المؤَكَّدُ مما يقع الحكم ببعضه، نحو: قرأتُ الكتابَ كُلَّهُ.

وحكم (أجمع) حكم (كُلّ)، تقولُ: قرأتُ الكتابَ أجمَعَ، ولقيتُ الرّجالَ أجمعينَ، و[لا][1] تقول: جاءني زيدٌ أجمعُ.

و(أكْتَعُونَ) من قولهم (أكتع)، أي: تامّ، وهو يجيء تابعاً لِـ(أجمعين)؛ لأنّ الاشتقاق (أجمعين) بَيّنٌ، فتقديم المبيّن المعروف أَوْلَى، وقد جاء نحو: جاءني القومُ أكْتَعُونَ، وليس بالأعرف.

= ويؤكد بـ(كِلا) المثنى المذكر، نحـــو: جـــاء الزيدان كِلاهُما، وبـ(كِلْتَا) المثنى المؤنث، نحو: جاءت الهندانِ كِلْتَاهُما.

ولا بد من اضافتها كلها إلى ضمير يطابق المؤكَّد كما مثل.

أما القسم الثاني فهو: التوكيد اللفظي، وهـــو تكرار اللفـــظ الأول بعينه اعتناء به، نحـــو: ادْرُجي ادْرُجي، وقوله:

فأيْـنَ إلَـى أيْـنَ النَّجَـاةُ بِبَغْلَتِـي أَتَاكِ أَتَاكِ اللّاحِقُونَ احْبِسِ احْبِسِ

ينظر: شرح ابن عقيل 2: 206 – 214.

(1) [لا] ساقطة من (ج).

[الصفة]

قال المصنّف: والصّفةُ: هي الاسمُ الدّالُّ على بعضِ أحوالِ الذّاتِ، وهي إمّا فعل كالقائمِ والقاعِدِ، أو حِلِيَةٌ كالطّويلِ والأسوَدِ، أو غريزةٌ كالفَهِمِ والكريمِ والعاقِلِ، أو نسبةٌ كَهَاشِميٍّ وبَصَريٍّ. وأمّا الوصفُ بأسماءِ الأجناسِ فإنّما يتأتّى بوسيلةِ (ذو) وهي تُثَنَّى وتُجمَعُ، وتُذَكَّرُ وتُؤَنَّثُ، فيُقالُ: ذو مالٍ، وذَوَا مالٍ، وذَوَي مالٍ، وذَوُو مالٍ، وذَوِي مالٍ، وذاتِ مالٍ، وذَوَاتَا مالٍ، وذَوَاتَي مالٍ، وذَوَاتِ مالٍ بالكسرِ في الجرِّ والنّصبِ كمُسلِمات.

*****

قال الشارح: والصّفةُ: هي الاسمُ الدّالُّ على بعضِ أحوالِ الذّاتِ، هذا الحدّ ينتقض بالحال؛ لأنّ الحال تدلّ على بعض أحوال الذّات مع إنّها ليست بصفة. وقيل في تعريفها: تابع تدلّ على معنى في متبوعها من غير تقييد.[1]

فبقوله (تابع) خرج الخبر؛ لأنّه غير تابع بل مستقلّ، ولكن سائرَ التّوابع داخل فيه، فبقوله (تدلّ على معنى في متبوعه) خرج الجميع، ولكنّ الحالَ داخل فيه، فبقوله (من غيرِ تقييدٍ) يخرج الحال؛ لأنّها تدلّ على هيئة فاعل أو مفعول.

وهي – أي الصّفة – **إمّا فعل**: والمراد بالفعل ههنا ما يكون صادراً من أفعال الجوارح **كـ(القائمِ، والقاعِدِ)، أو حليةٌ**: وهي كلّ صفةٍ ظاهرةٍ على شيء مُدرَكَةٍ بالبصرِ **كـ(الطّويلِ، والأسوَدِ)، أو غريزةٌ**: وهي كلّ صفة لا تُدرَكُ [بالبصرِ][2] **كـ(الفَهِمِ، والكريمِ، والعاقِلِ)، أو نسبة: كَـ(هَاشميّ، وبصريّ)**؛ إذ يصير بالنّسبة صفةً.

وأمّا الوصفُ بأسماءِ الأجناسِ فإنّما لا **يَتَأتّى [إلّا بوسيلة (ذو)]**[3]، أي لا يمكن الوصف بأسماء

---

(1) فالحال: ما يبين هيئة الفاعل أو المفعـــول به، لفظاً نحـــو: ضربت زيداً قائماً، أو معنى نحو: زيد في الدار قائماً، فهو إذاً مذكور لبيان الهيئة، والفرق بينها وبين النعـــت أن ذكر النعت لتخصيص المنعوت، وإنما وقع بيان الهيئة به ضمناً لا قصداً.

ينظر: أوضح المسالك 2: 295؛ والتعريفات 85.

(2) [بالبصر] ساقطة من (ج).

(3) ما بين المعقوفين ساقط من (ج).

الأجناسِ إلا بوسيلة (ذو)[1] أي بواسطتها، إذ بدونها يلزمُ المُحالُ، نحو: رجل مال، وامرأة سوار، فلهذا توصّلوا بها إلى الوصف بأسماء الأجناس فقالوا: رجلٌ ذو مالٍ، وامرأةٌ [ذات][2] سوارٍ، فَصَحَّ اللّفظُ والمعنى، وصار بمنزلة: صاحبُ مالٍ، وصاحبةُ سوارٍ، إلا أنّ هذا الغرضَ لم يحصل بـ(صاحب)؛ لمجيئه في غير هذا المعنى، ألا ترى أنّ (صاحباً) قد يجيء بمعنى (الرّفيق)، كقولك: مررتُ برجلٍ صاحِبِكَ، أي: رفيقِكَ، فلّما اجتلبت هذه الكلمة [جُعِلَتْ][3] للوصف بأسماءِ الأجناس.

---

(1) (ذو) في لغة طيء تستعمل بمعنى (الذي)، ولطيء نهج خاص في استخدام الأسماء الموصولة، يظهر في أربع لُغَيّات، وهي:

الأولى: استخدام (ذو) اسماً موصولاً، للمفرد والمثنى والجمع، والمذكر والمؤنث، وللعاقل وغيره على حد سواء، و(ذو) في هذه اللغية اسم مبني على السكون.

الثانية: وهي استخدام (ذو) و(ذات) في الموصولية، فأمّا (ذو) فيستخدم للمذكر المفرد والمثنى والجمع، ويكون مبنياً، وأما (ذات) فتستخدم للمؤنث المفرد والمثنى والجمع، ويكون مبنياً على الضم.

الثالثة: وهي لا تختلف عن الثانية إلا في استخدام (ذوات) اسماً موصولاً لجمع المؤنث، ويكون مبنياً على الضم.

الرابعة: وهذه اللغيّة تستخدم الأسماء الموصولة التالية:

- ذو: للمفرد المذكر، ويعرب كإعراب الأسماء الستة.
- ذوا: للمثنى المذكر، ويعرب كإعراب المثنى.
- ذوو: للجمع المذكر، ويعرب إعراب جمع المذكر السالم.
- ذات: للمفرد المؤنث، ويعرب بالحركات الثلاث.
- ذواتا: للمثنى المؤنث، ويعرب كإعراب المثنى.
- ذوات: للجمع المؤنث، ويعرب إعراب جمع المؤنث السالم.

ويلاحظ أن هذه اللغيّة محمولة على (ذو) و(ذات) اللذين يأتيان بمعنى صاحب وصاحبة، وذلك في التصريف والإعراب.

ينظر: لغة طيء 213 – 215.

(2) [ذات] ساقطة من (ج).

(3) [جعلت] ساقطة من (ج).

[والموصوفُ إمّا نكرة أو معرفة / 83 – أ /، لم يجيء صحّة الإضافة إلا إلى الأجناس][1]، ولا يضاف إلى المضمر والعَلَم؛ لأنّ كُلّاً منهما معرفة، وما تضاف إليهما؛ لأنّها تكون معرفة، فلا يستقيم إذ ذاك وصف النّكرة، [وأمّا قوله:

إنّما يَعْرِفُ ذا الفَضْـــــ ـــلِ مِنَ النَّـــاسِ ذَوُوهُ[2]

فَشَاذّ.

وإنّما جاز إضافتها إلى][3] المعرف باللاّم، نحو: مررتُ بعمرٍو ذي المال؛ لأنّه كان نكرة في الأصل، فكان اسم جنس، فأُجيزَ إضافتهما إليه مع كونه معرفة، إذ التّعريف ما كان بأوّل أحواله بـ(أل) الجنسيّة موجودةٌ فيه، بخلاف العَلَم والمُضمَر.

وهو أي (ذو) **يُثَنَّى** عندما يكون الموصــوف مثنّى، **ويُجمَعُ** عند أنْ يكون الموصوف جمعاً، **ويُذَكَّرُ** إذا كان الموصوف مذَكَّراً، **ويُؤَنَّثُ** إذا كان الموصوف مؤنَّثاً، **فيُقالُ:** (رجل **ذو مالٍ**)، **و**(رجلان **ذَوَا مالٍ**) في الرّفع، **و**(رجلَينِ **ذَوَي مالٍ**) في النّصب والجرّ، **و**(رجالٌ **ذَوُوا مالٍ**) في الرّفع، **و**(**ذَوِي مالٍ**) في الجرّ والنّصب.

و(امرأةٌ **ذاتُ مالٍ**)، **و**(امرأتانِ **ذَوَاتَا مالٍ**) في الرّفع، **و**(امرأتَينِ **ذَوَاتَي مالٍ**) في الجرّ والنّصب، **و**(نساءٌ ذواتُ مالٍ) في الرّفع، **و**(**ذواتِ مالٍ**) **بالكسرِ في الجرّ والنّصب كـ(مسلمات)**، فإنّها بالكسرِ فيهما، وأمّا التّثنية والجمع فَكَمُسلِمانِ ومُسلِمونَ.

---

(1) ما بين المعقوفين ساقط من (ج).

(2) البيت من مجزوء الرمل، مجهــول القائل، وقد ذكر الســيوطي في "المزهر في علــوم اللغة" 1: 157، أن الزجاجي نسبه في "شرح أدب الكاتب" لأعرابي من بني تميم.

وروي أيضاً: (أنما يعرف المعروف...)، و(إنما يصطنع المعروف...).

وهو من شواهد: المقتصد 2: 908؛ وشرح المفصــل لابن يعيش 1: 53، 3: 38؛ والدر المصون 1: 277؛ والمزهر في علوم اللغة 1: 157؛ وهمع الهوامع 4: 284؛ والدرر 149.

والشاهد فيه قوله: ذووه، حيث أضاف (ذو) إلى المضمــر، وذلك غير مستساغ، وقد اختار جوازه أبو حيان، وعلّق ابن يعيش عليه: بأن الذي جســر على ذلك كون الضمير عائداً إلى اسم الجنس. وقد جاء بالشاهد على سبيل الشذوذ.

(3) ما بين المعقوفين ساقط من (ج).

قال المصنّف: وكُلُّ صفةٍ تَتبَعُ مَوصُوفَها تذكيراً وتأنيثاً، وتعريفاً وتنكيراً، وإفراداً وتثنيَةً وجَمعاً، وإعراباً إذا كانت فعلاً له، فأمّا إذا كانت فعلاً لسببه فإنّها تتبعُهُ في التّعريفِ والتّنكيرِ، والإعراب فَحَسْب، ومنه قولُهُ تعالى: ﴿ رَبَّنَا أَخْرِجْنَا مِنْ هَذِهِ الْقَرْيَةِ الظَّالِمِ أَهْلُهَا ﴾[1].

*****

قال الشارح: وكلُّ صفةٍ تتبع مَوصُوفَها تذكيراً وتأنيثاً، وتعريفاً وتنكيراً، وإفراداً وتثنيَةً وجَمعاً، وإعراباً، أي: رفعاً ونصباً وجرّاً – بالنّصب قاطبة على التّمييز من قوله: تتبع مَوصُوفَها –.

وقوله: (**إذا كانت**) أي الصّفة، (**فعلاً له** أي للموصوف، ظرف لقوله: (تتبع)، أي: الصّفة تتبع الموصوف إذا كانت فعلاً له في جميع ما ذكر في المتن، إذ الصّفة لكونها هي الموصوف في المعنى، نحو: زيد الظّريف، إذ الظّريف هو زيد، وجب أنْ يدخل عليهما شيء يدخل على الموصوف، من الإفراد، والتّذكير، والتّأنيث، والجمع، وغير ذلك مِمَّا في المتن؛ لأنّ الشّيءَ الواحد لا يكون [واحداً وجمعاً][2] في حالةٍ واحدةٍ، وشائعاً ومخصوصاً فيها.[3]

---

(1) النساء: 75.

(2) في (ج): جمعاً ومؤنثاً، والأولى ما أثبته.

(3) يوافق النعت متبوعه تعريفاً وتنكيراً، سواء كـــان معناه له أو لما بعده، فهو كما قال ابن مالك أولى من التعبير بمنعوته؛ لأنه إنما يصدق حقيقة علـــى الأول، ولأنه يشمـــل المقطوع ولا تجب الموافقة فيه، ولا يطلق عليه تابع.

وانما وجبت الموافقة في ذلك حـــذراً من التدافع بين ما هو فـــي المعنى واحد؛ لأن في التعريف إيضاحاً، وفي التنكير إبهاماً، والنعت والمنعوت في المعنـى واحد، فتدافعـــا، وشرط الجمهور ألا يكون أعرف من متبوعه، بل دونه أو مساوياً له، نحو: رأيت زيداً الفاضل والرجلَ الصالـــح، نعم يجوز كونه أخص نحو: رجل فصيح ولحّان، وغلام يافع ومراهق.

وقال الفراء: يوصف الأعم بالأخص، نحـو: مررت بالرجـــل أخيك. وابن خروف: توصف كل معرفة بكل معرفة، كما توصف كل نكرة بكل نكرة، مـــن غيـــر ملاحظة تخصيص ولا تعميم، قال: وما ذهـــب إليه الجمهور دعوى بلا دليل.

وجّوز الكوفية التخـالف في المـدح والذم، ومثلوا بقولـه تعالـــى: ﴿ وَيْلٌ لِكُلِّ هُمَزَةٍ لُمَزَةٍ الَّذِي جَمَعَ ﴾ [الهمزة: 1، 2] فجعلوا (الذي) صفة لـ(هُمَزَة). =

وأمّا حكم الإعراب فإنّ الصّفة لَمَّا كانت هي الموصوف من حيث المعنى، وَجَبَ أنْ ينصبّ عليهما عمل العامل الواحد، فحينئذ توافقه البتّة في الإعراب، هذا **إذا كانت** الصّفة **فعلاً** للموصوف.

فأمّا إذا كانت – أي الصّفةُ – **فعلاً لسببه** أي لسبب الموصوف، نحو: مررتُ برجلٍ حسنٍ غلامُهُ، **فإنّها**، أي الصّفةَ الكائنةَ فعلاً لسببه، **تتبعه** أي الموصوف، **في التّعريف، والتّنكير، والإعراب**، أي: في الرّفع، والنّصب، والجرّ **فَحَسْب**، أي لا تتبع الصّفة التي كانت فعلاً لسبب

= وجوّز الأخفش وصف النكرة بالمعرفة إذا خُصِّصَت قبل ذلك بالوصف، وجعل منه قوله تعالى: ﴿ فَآخَرَانِ يَقُومَانِ مَقَامَهُمَا مِنَ الَّذِينَ اسْتَحَقَّ عَلَيْهِمُ الْأَوْلَيَانِ ﴾ [المائدة: 107]، قال: (الأوليان) صفة (الآخران)؛ لأنه لما وُصِف تخصص.

وجوّز قوم عكسه، أي وصف المعرفة بالنكرة مطلقاً، ومثل بقوله:

وللْمُغنِّي رَسولِ الزُّور قَوَّادِي

قال: (قواد) صفة للمغني.

وجوّز أبو الحسن (ابن الطراوة) وصف المعرفة بالنكرة، إذا كان الوصف خاصاً بالموصوف لا يوصف به غيره، كقوله:

فـي أنيابها السُّمُّ ناقِعُ

قال: (ناقع) صفة للسم.

وأُجيب بالمنع في الجميع بإعرابها أبدالاً.

فإنْ رَفَعَ ضمير المنعوت بأن كان معناه له نحو: مررت برجلين قارئين، أو لسببية، ولم يرفع الظاهر نحو: مررت بامرأة حسنة الوجه، وبرجال حسانِ الوجوهِ، وجبت المطابقة في ذلك. أو رفع الظاهر فكالمسند إلى الفعل يجب إفراده في الأصح، وتأنيثه حيث الظاهر حقيقي، ورجح حيث هو مجازي.

ينظر: شرح التسهيل لابن مالك 3: 307 – 308؛ وهمع الهوامع 5: 171 – 174.

قال أبو حيان: '' ونصوص أئمتنا على أن النعت يكون دون المنعوت في التعريف، أو مساوياً، أما أن يكون أعرف فلا، وهو مذهب البصريين، وتقدم مذهب البصريين في رتبة المعرفة، وبنوا على ذلك أحكام النعت، فقالوا: يوصف العلم بالمبهم، ولا يجوز ذلك عند الكوفيين، بل هو عندهم ترجمة، يعنون البدل، نحو: زيدٌ هذا قائمٌ ''.

ينظر: ارتشاف الضرب 4: 1911.

الموصوف في غير هذه الأشياء؛ لأنّها لَمَّا جُعِلَتْ صفة لذلك الموصوف من / 83 – ب / حيثُ المجاز واللّفظ، جُعِلَتْ تابعة له في هذه الأشياء رعايةً للّفظِ، ولم تكن تابعة له في البواقي، وهي: الإفراد، والتّثنية، والجمع، والتّذكير، والتّأنيث، بل كان حكمها كحكم الفعل؛ لأنّها مسندة إلى ظاهر بعدها، فكما أنّ الفعلَ إذا أُسندَ إلى ظاهر بعده[1]، سواء كان المسند إليه الواقعُ بعد الفعلِ مفرداً، أو مثنّى، أو مجموعاً على الصّحيح، فكذلك حالُ الصّفةِ مع ما بعدَها.

وكما أنّ الفعلَ يجب تذكيره إذا كان فاعله مذكّراً، وتأنيثه [إذا كان][2] مؤنّثاً حقيقيّاً، [ويجوز تذكيره وتأنيثه إذا كان مؤنّثاً غير حقيقيّ][3]، فكذلك حال الصّفة بالنّسبة إلى ما بعدها، فتقولُ: مررتُ برجلٍ قاعدٍ غلامه، وبرجالٍ قاعدٍ غلمانُهُم، وبرجلَينِ قاعِد غِلمانُهُما، وبامرأةٍ قائم أبوها، بخلاف الخمسة السّابقة؛ فإنّها في الصّفة ليست من جهة نسبتها إلى ما بعدها، فَحُكِمَ برعاية المطابقة بينهما فيها.[4]

---

(1) في (ج): بعده مفرد.

(2) ما بين المعقوفين ساقط من (ج).

(3) ما بين المعقوفين ساقط من (ج).

(4) إنْ رَفَعَ الوصف الاسم الظاهر، أو رفع الضمير البارز، أُعطي الوصف حكم الفعل، ولم يُعتبر حال الموصوف في الإفراد، والتذكير، والتأنيث، والتثنية، والجمع، تقول في الوصف إذا رفع الظاهر: مررتُ برجلٍ قائمةٍ أمُّه، بتأنيث (قائمة)؛ لأنها مسندة إلى الأم، وإن كان الموصوف مذكراً، كما تقول في الفعل: قامت أمه. وبامرأة قائم أبوها، بتذكير (قائم)؛ لأنه مسند إلى الأب، وإن كان الموصوف مؤنثاً، كما تقول في الفعل: قام أبوها.

وتقول: مررتُ برجل قائمٍ أبواهما، بإفراد (قائم)، وإن كان المنعوت مثنى، كما تقول في الفعل: قام أبواهما، بإفراد الفعل. ومن قال من العرب كطيء وأزد وشنوءة: قام أبواهما، بإلحاق علامة التثنية في الفعل المسند إلى المثنى الظاهر، قال في الوصف إذا أسنده إلى المثنى الظاهر: قائمَيْن أبواهما، بتثنية الوصف.

وتقول في جمع التذكير: مررتُ برجالٍ قائمٍ آباؤهم، بإفراد (قائم)، وإن كان الموصوف جمعاً، كما تقول في الفعل: قام آباؤهم، بإفراد الفعل عن علامة الجمع. ومن قال من العرب المتقدم ذكرهم: قاموا آباؤهم، بإلحاق علامة الجمع في الفعل المسند إلى الجمع الظاهر كما في (أكلوني البراغيث)، قال في الوصف إذا أسند إلى الجمع الظاهر: قائِمِيْنَ آباؤهم، بجمع الوصف جمع السلامة. =

ومنه – أي من عدم المطابقة بينهما في غير الخمسة السّابقة – **قوله تعالى: ﴿ رَبَّنَا أَخْرِجْنَا مِنْ هَذِهِ الْقَرْيَةِ الظَّالِمِ أَهْلُهَا ﴾**، فإنّ (الظّالمَ) صفة (القرية) لفظاً مع إنّه مذكّر لا مؤنّث.

= ولكنهم خالفوا حكم الفعل إذا كان الاسم المرفـــوع بالوصـــف جمعاً، فأجازوا تكسير الوصف، ثم قال سيبويه والمبرد وأبو موسى: جمع التكسير في الوصـف أفصـــح من الإفراد، كـ: قيام آباؤهم. وقال الأبدي والشلوبين وطائفة: إفراد الوصف أفصح من تكسيره. وفصـــل آخـــرون فقالوا: إن كان النعـــت تابعاً لجمع كـ: مررتُ برجالٍ قيامٍ آباؤهم، فالتكسير أفصح، وإن كان لمفرد أو مثنى كـ: مررتُ برجـــلٍ قاعدٍ غلمانُه، وبرجلين قاعدٍ غلمانُهما، فالإفراد أفصح. واتفق الجميع على أن الإفراد أفصح من جمع السلامة.

وتقول في الوصف إذا رفع الضمير البارز: جاءني غـــلامُ امرأةٍ ضارِبَتُه هـــي، وأَمَةُ رجلٍ ضاربُها هو، كما تقول: ضَرَبَتْه هي وضَرَبَها هو. وجاءنـــــي غلام رجلينِ ضَارِبُهُ همـــا، كما تقـول: ضَرَبَه هما، ومن قال: ضَرَباه هما، قال: ضَارباه هما.

وتقول: جاءني غلامُ رجالٍ ضاربُهُ هم، كما تقـــــول: ضَرَبَه هم. ومـن قال: ضَرَبُوه هم، قال: ضَاربوه هم، وجمع التكسير كـ: ضَوَاربُه هم، أفصح من الإفراد كما تقدم حرفاً بحرف.

ينظر: شرح التصريح 2: 111 – 112.

[البدل]

قال المصنّف: والبَدَل: أربعةِ أوجُه: البدلُ الكُلُّ من الكُلِّ نحو: رأيتُ زيداً أخاكَ، وبَدَلُ البعضِ من الكُلِّ نحو: ضربتُ زيداً رأسَهُ ومنه قوله تعالى: ﴿ وَلِلَّهِ عَلَى النَّاسِ حِجُّ الْبَيْتِ مَنِ اسْتَطَاعَ إِلَيْهِ سَبِيلًا ﴾[1]، وبَدَلُ الاشتِمالِ نحو: سُلِبَ زيدٌ ثوبُهُ، وفي التّنزيل: ﴿ يَسْأَلُونَكَ عَنِ الشَّهْرِ الْحَرَامِ قِتَالٍ فِيهِ ﴾[2]، وأعجبني زيدٌ ضَرْبُهُ أو عِلْمُهُ، بَدَلُ الغَلَطِ نحو: مررتُ برجلٍ حمارٍ.

*****

قال الشارح: لَمّا فرغَ عن الصّفة أخذَ أنْ يُبيّنَ الآنَ [الحال][3]، فقال:

والبَدَل على **أربعةِ أوجُه:**

أحدها: **بدلُ الكلِّ من الكلِّ:** إنْ كان مدلولُ البدلِ مدلولَ المبدلِ منه، بمعنى إنْ صدقَ البدل على ما صدق عليه المبدل منه، لا إنْ كان مدلولُه [عينَ][4] مدلولَ [المبدلِ][5] منه؛ لأنّ مدلولَ (أخاكَ) في **نحو** قولنا: **رأيتُ زيداً أخاكَ**، ليسَ مدلول (زيد) نفسه، إلا أنّهما يصدقانِ على ذاتٍ واحدٍ.

وثانيها: **بدلُ البعض من الكُلِّ:** إذا كان مدلولُ البدلِ جزءً من مدلول المبدلِ منه، **نحو: ضربتُ زيداً رأسَهُ**، فإنّ (الرّأس) بدل من (زيد)، وهو بعضه.

وثالثها: **بدلُ الاشتمالِ:** إنْ كان بين البدلِ والمبدلِ منه تعلّق بغير الكلّيةِ والجزئيّةِ، سواء كان الثّاني مشتملاً على الأوّلِ، **نحو: سُلِبَ زيدٌ ثوبُهُ**، أو على العكسِ، وذلك كما وردَ **في التّنزيل: ﴿ يَسْأَلُونَكَ عَنِ الشَّهْرِ الْحَرَامِ قِتَالٍ فِيهِ ﴾، وأعجبني زيدٌ ضَرْبُه، أو** زيد **عِلمُهُ.**

---

(1) آل عمران: 97.

(2) البقرة: 217.

(3) [الحال] ساقطة من (أ).

(4) في (ج): غير.

(5) [المبدل] ساقطة من (ج).

والمراد من الاشتمال: [اشتمال][1] معنى الكلام على البدل[2]، إذ معنى (سُلِبَ زيدٌ ثوبُهُ): أنّه مشتمل على نسبة السّلب على الثّوب، فالمشتمل عليه في المعنى هو البدلُ، ولذلك يُسَمَّى بدل الاشتمال وهذا جيّد.

وقال بعضهم: وإنّما يُسَمَّى بدل الاشتمال؛ لأنّ / 84 – أ / الأوّل مشتمل على الثّاني. وقالَ بعضٌ آخرُ: إنّما سُمِّي بدلَ الاشتمالِ؛ لأنّ الثّاني مشتمل على الأوّلِ. وكلاهما ليس بمستقيم؛ لأنّ (غلامه) في قولك: زيد غلامه، بدل من (زيد) بدلَ الاشتمالِ مع إنّ (زيداً) ليس بمشتمل على (الغلامِ)، ولا (الغلام) عليه.[3]

---

(1) [اشتمال] ساقطة من (ج).

(2) الاشتمال: هو في النحو تعقيب الشيء ببعض ملابساته، نحو: أعجبني المعلمُ علمُهُ.

ينظر: موسوعة النحو والصرف والإعراب 92.

فبدل الاشتمال: هو مثل بدل الجزء من الكل غير أن الجزء هنا جزء مجازي غير حقيقي من المبدل منه.

ينظر: الشامل 241.

(3) اختلف في المشتمل في بدل الاشتمال، هل هو الأول على الثاني، أو الثاني على الأول، أو العامل ؟ على أقوال:

- قال الفارسي والرماني في أحد قوليهما، وخطّاب: الأول، وصححه ابن مالك فلا يجوز: سرَّني زيد دارُه، ولا أعجبني زيدٌ فَرَسُه، ولا رأيت زيداً فَرَسَه. ويجوز: سرني زيدُ ثوبُه؛ لأن الثوب متضمنه جسده.
- وقال الفارسي والرماني في أحد قوليهما: الثاني، نحو: سُلِبَ زيدُ ثوبُه، فإن الثوب يشتمل على زيد.

قال الأوّلون: إن ظهر معنى اشتمال الثاني على الأول في: سُلب زيد ثوبه، لم يطرد في: أعجبني زيد علمه وكلامه وفصاحته، وكرهت زيداً ضَجَره، وسُلِب زيدُ فرسُه ونحوها، فإن الثاني فيها غير مشتمل على الأول.

- وقال المبرد، والسيرافي، وابن جني، وابن الباذش، وابن أبي العافية، وابن الأبرش: هو العامل، بمعنى: أن الفعل يستدعيهما، أحدهما على سبيل الحقيقة والقصد، والآخر على سبيل المجاز والتّبع، فنحو: سُلِب زيدٌ ثوبُه، وأعجبني زيدٌ علمُه، و ﴿ يَسْأَلُونَكَ عَنِ الشَّهْرِ الْحَرَامِ قِتَالٍ فِيهِ ﴾ [البقرة: 217]، الإسناد فيه حقيقة إلى الثاني، مجاز في الأول؛ إذ المسلوب هو الثوب، والمُعجَب هو العِلم، لا زيد، والمسؤول عنه القتال، لا الشهر.

وقيل: بمعنى: أنه اشتمل على التابع والمتبوع معاً، إذ الإعجاب في: أعجبتني الجارية حسنها، مشتمل =

ورابعها: **بدلُ الغلطِ:** إنْ لم يكن بينهما تعلّق أصلاً، **نحو: مررتُ برجلٍ حمارٍ**، وسُمِّيَ بدلَ الغلط وإنْ كان المبدل منه غلطاً؛ إذ الغلط سببه، فسَمُّوا المسبب باسم السّبب، وذلك كثير. ويحتمل أنْ يكون المراد بالغلط المغلوط [به][1] أي بدل من [المغلوط][2] بذكره، والغرض من ذكر هذا البدل تعليم التّدارُكِ من الغلط، فإنّك تريد شيئاً، فسبق لسانُك ذكرُ شيءٍ آخر، فَتَداركتَ بذكر مقصودكَ.

ومما قلنا عُرِفَ وجه الانحصارِ على الأربعةِ المذكورة.

فإنْ قيل: إنّ هذا الحصر غيرُ جامع لجميع أقسام البدل؛ لأنّ بدلَ الكلَّ من البعض خارج عنه، نحو: نظرتُ القمرَ فلكه، فإنّ (الفلك) بدل من (القمر) بدل الكلّ من البعض.

والجواب عنه بمنع الجوازِ؛ لأنّه لا يُروَى من العرب، ولئن سلّمنا جوازَه لكن لا نسلم أنْ يكون هذا البدلُ بدلَ الكلِّ من البعض، فلِمَ لا يجوز أنْ يكون بدل الاشتمال ؟ لأنّ الفلكَ مشتملٌ عليه فظاهر أنّه كذلك، فيكون داخلاً تحت الأبدالِ الأربعة لا خارجاً عنها.

= على الجارية، وعلى حسنها، والوضوح في: كـــان زيد عذره واضحـــاً، مشتمل على زيد وعذره، والكثرة في: كان زيد ماله كثيراً مشتملة على زيد وماله، فالمـراد بالعامـــل ما تمّ به المتعلق فعلاً كان أو اسماً، مقدماً أو مؤخراً.

ينظر: همع الهوامع 5: 213 – 214.

(1) [به] ساقطة من (أ).

(2) في (ج): الغلط.

[عطف البيان]

قال المصنّف: وعطفُ البَيانِ: هو اسمٌ غيرُ صفةٍ، يجري مجرى التّفسير نحو: جاءني أبو عبدِ اللهِ زيدٌ، أو زيدٌ أبو عبدِ اللهِ، إذا كان مشهوراً بالكُنية.

*****

قال الشارح: وعطفُ البيانِ: وهو اسمٌ غيرُ صفةٍ يجري مجرى التّفسير[1]، قوله: (اسم) يتناول المقصودَ وغيرَه، وقوله: (غير صفة) يخرج الصّفةَ، وقوله: (يجري مجرى التّفسير) يخرج ما سوى المعرفة؛ لأنّ غيره غير جارٍ مجرى التّفسير، مثاله **نحو: جاءني أبو عبدِ اللهِ زيد، أو** جاءني **زيدٌ أبو عبدِ اللهِ.**

قوله: (**إذا كان مشهوراً بالكُنية**) قيد بقوله: (أو زيدٌ أبو عبدِ الله) فقط، وبين البدل و[عطفُ البيانِ حرف ذكر في المطوّلاتِ فليُطلَب فيها][2].

[عطف النسق]

قال المصنّف: والعطفُ بالحروفِ: وحروف العطفِ تسعةٌ: (الواو): للجمعِ المُطْلَقِ نحو: جاءني زيدٌ وعمرٌو، و(الفاء): للتّرتيب مع التّعقيب نحو: جاءني زيدٌ فعمرٌو، و(ثُمَّ): للتّرتيب مع التّراخي نحو: رأيت زيداً ثُمَّ عمراً، و(أو): لأحد الشّيئَين نحو: جاءني زيدٌ أو عمرٌو، ويُقالُ إنّها للشَّكِّ في الخبر، وللتّخيير والإباحةِ في الأمرِ نحو: خُذْ هذا أو ذاكَ، وجالس الحسنَ أو ابنَ سيرين.

*****

قال الشارح: والعطفُ بالحروفِ، وحروف العطفِ تِسعةٌ:

---

(1) التفسير في الأصل هو الكشف والإظهـار، وهـو الاستبانة والكشف والعبارة عن الشيء بلفظ أسهل وأيسر من لفظ الأصل.

ينظر: التعريفات 65؛ الكليات 260.

فعطف البيان بمنزلة التفسير للمتبوع؛ لأنه يقصد به إيضاح المعرفة، أو تخصيص النكرة.

ينظر: شرح التصريح 2: 147 – 148.

(2) ما بين المعقوفين ساقط من (ج).

الأوّل (**الواو**)**:** فإنّه **للجمعِ المُطلَقِ**، أي من غير ترتيب، **نحو: جاءني زيدٌ وعمرٌو**، ومَمَّا يدلّ على أنّ (الواو) للجمع المطلق من غير ترتيب قوله تعالى: ﴿ خَلَقَ الْمَوْتَ وَالْحَيَاةَ ﴾[1]، فإنّه قَدَّمَ (الموتَ) على (الحياةِ)، مع إنّها في الجارح قبل الموتِ، لما أنّ الغرض نفس الجمع دون التّرتيب.[2]

والثّاني (**الفاء**)**:** وهو موضوع **للتّرتيب** / 84 – ب /، أي للجمع، فَبِهِ ترتيب من غير مهلةٍ، أي [لا][3] يتخلّل بين الأوّل والثّاني فعل، وإلى هذا أومَأ بقوله: **مع التّعقيب**، مثاله **نحو: جاءني زيدٌ فعمرٌو**، [يعني: جاءني عمرٌو بعد مجيء زيد، أي: لم يصدر عمل آخر حتّى جاء عمرٌو][4].[5]

---

(1) الملك: 2.

(2) الواو: حرف عطف لمطلق الجمع ومجرد العطف بين المتعاطفين لفظاً وحكماً، نحو: سافر خالد ومحمد، فقد يكونان سافرا معاً، أو خالد سافر قبل محمد أو بعده، كما قد تكون بينهما مهلة أو لا تكون.

وتفيد الترتيب بدليل معنوي، نحو: ﴿ وَلَقَدْ أَرْسَلْنَا نُوحًا وَإِبْرَاهِيمَ ﴾ [الحديد: 26]، أو بدليل لفظي، نحو: حضر المعلم والتلميذ بعده. وقد تفيد التراخي، نحو: ﴿ إِنَّا رَادُّوهُ إِلَيْكِ وَجَاعِلُوهُ مِنَ الْمُرْسَلِينَ ﴾ [القصص: 7]، فإن الله ردّه بعد أن أُلقي في اليمّ، ولكنه أُرسل على رأس الأربعين.

ولـ(واو) العطف أحكام تميزها عن حروف العطف الأخرى، وللاطلاع عليها:

ينظر: رصف المباني 410 – 416؛ والجنى الداني: 158 – 162؛ ومغني اللبيب 2: 17 – 22؛ والمعجم الوافي 349 – 351.

(3) [لا] ساقطة من (ج).

(4) ما بين المعقوفين ساقط من (ج).

(5) الفاء: حرف عطف تشرك المعطوف مع المعطوف عليه لفظاً وحكماً، وتفيد الترتيب والتعقيب، سواء أكان الترتيب معنوياً، نحو: جاء خالدٌ فسعيدٌ، أم ذِكريّاً – عطف المفصّل على المجمل –، نحو: ﴿ وَنَادَى نُوحٌ رَبَّهُ فَقَالَ رَبِّ إِنَّ ابْنِي مِنْ أَهْلِي ﴾ [هود: 45]، والتعقيب معناه: وجود مهلة مناسبة بين المعطوف والمعطوف عليه قد تقصر أو تطول، إذ الزمن متروك لكل شيء بحسبه، نحو: تزوج فَوُلِدَ له، إذا لم يكن بين الزواج والولادة إلا مدة الحمل، وهي تسعة أشهر عادة.

وإذا تعددت المعطوفات كان لها جميعاً معطوف عليه واحد هو الأول، نحو: زرت طرابلسَ فدمشق =

وإنّما قلنا: أي لا يتخلّل بين الأوّل والثّاني فعل، ولم نقل: زمان؛ لأنّه يجوز أنْ لا يتخلّل بينهما فعل، وإنْ كان بينهما أزمان كثيرة، كقوله: ﴿ ثُمَّ خَلَقْنَا النُّطْفَةَ عَلَقَةً فَخَلَقْنَا الْعَلَقَةَ مُضْغَةً فَخَلَقْنَا الْمُضْغَةَ عِظَامًا فَكَسَوْنَا الْعِظَامَ لَحْمًا ﴾[1]، ولا يرد النّقض بقوله تعالى: ﴿ وَكَمْ مِنْ قَرْيَةٍ أَهْلَكْنَاهَا فَجَاءَهَا بَأْسُنَا ﴾[2]، فإنّ مجيء البأس إنّما يكون قبلَ الإهلاك، فلا يكون (الفاء) حينئذ للتّرتيب، وقد قلتم: إنّها للتّرتيب؛ لأنّها محمولة على الحكم بمجيء البأس، فكان معناه: أهلكناها [فحكمناها][3] بأنّ البأس جاءها، ولا ريب في كون الإخبار بحكم مجيء البأس بعدَ الإهلاك.

والثّالث (**ثُمَّ**)[4]: وهو موضوع **للتّرتيب**، أي للجمع، فَبِهِ ترتيب **مع التّراخي**، مثاله **نحو: رأيتُ**

= فالقاهرة فعمّان، فالمعطوف عليه لفظ (طرابلس) لأنّه هو الأول، إلا إذا دلّ دليل على أن المعطوف عليه هو السابق للمعطوف مباشرة، نحو: بعث الله سيدنا إبراهيم فموسى فعيسى فمحمد عليهم السلام.

ولـ(فاء) العطف خصائص معينة، للاطلاع عليها:

ينظر: رصف المباني 376 – 378؛ والجنى الداني 61 – 65؛ ومغني اللبيب 1: 180 – 182؛ والمعجم الوافي 216 – 217.

(1) المؤمنون: 14.

(2) الأعراف: 4.

(3) [فحكمناها] ساقطة من (ج).

(4) وفيها أربع لغات: (ثُمَّ) وهي الأصل، و(فُمَّ) بإبدال الثاء فاء، و(ثُمَّتْ) بتاء التأنيث الساكنة، و(ثُمَّتَ) بتاء التأنيث المتحركة. و(ثُمَّ) بضم الثاء وتشديد الميم، حرف عطف مبني على الفتح، تفيد التشريك بين المتعاطفين – لفظاً وحكماً – والترتيب مع التراخي، نحو: بعث الله سيدنا عيسى رسولاً ثم سيدنا محمداً، والمراد بالترتيب ترتيب الإخبار لا ترتيب الحكم، فتقول: علمت بقدوم أخيك اليوم ثم علمت بقدوم والدك أمس، كما أن المراد بالتراخي وجود مدة زمنية بين المتعاطفين يقدرها العرف أو الحال، نحو: زرعتُ شجرة ثم سقيتها ثم أكلتُ من ثمرها، فبين الزراعة والسقي لا تطول المدة، أما بين الزراعة وأكل الثمر فقد تكون سنوات.

يجوز دخول همزة الاستفهام على (ثُمّ وعلى الواو والفاء من أحرف العطف) إن كان المعطوف جملة، نحو: ﴿ قُلْ أَرَأَيْتُمْ إِنْ أَتَاكُمْ عَذَابُهُ بَيَاتًا أَوْ نَهَارًا مَاذَا يَسْتَعْجِلُ مِنْهُ الْمُجْرِمُونَ أَثُمَّ إِذَا مَا وَقَعَ آمَنْتُمْ بِهِ ﴾ [يونس: 50، 51].

ويجوز نصب الفعل المضارع بعد (ثُمَّ) بـ(أنْ) مضمرة جوازاً، شريطة أن يتقدم شرط أو طلب، أو أن يُعطف المصدر المؤول من (أنْ) والفعل المضارع على اسم صريح – مصدر –، نحو: لا تتهاون في حقك =

زيداً ثُمَّ عمراً، فحينئذ يكون روايتين، والدّليل علــى أنّها للتّراخي عدمُ جواز إدخالها على الجزاء؛ [لأنّ الجزاء][1] لا يراخي عن الشّرط.

فإنْ قيل: إنّ قوله أنّها: (للتّرتيب)، منقوض بقوله تعالى: ﴿ وَإِنِّي لَغَفَّارٌ لِمَنْ تَابَ وَآمَنَ وَعَمِلَ صَالِحًا ثُمَّ اهْتَدَى ﴾[2]؛ لأنّ الاهتداء قبل التّوبة، والإيمان، والعمل الصّالح.

والجواب عنه بالحمل على دوامِ الاهتداءِ، ولا شَكَّ أنّ دوامَ الاهتداءِ بعدَها.[3]

والرّابع (أو)[4]: وهــو وُضِــعَ **لأحد الشّــيـئـيـنِ** أو الأشـياءِ، وتعريـف المُصَنِّف – رحمه الله –

= ثُمّ تستجديَه. وقد تدخل التاء المفتوحة عليها لتأنيث لفظها، فتختص حينئذ بعطف الجمل، كقول الشاعر:

ولقد أمرُّ على اللّئيمِ يسـبُّني فمضيتُ ثُمَّتَ قُلتُ لا يَعْنيني

ينظر: رصف المباني 173 – 175؛ والجنى الدانـــي 426 – 432؛ ومغنـــي اللبيب 1: 137 – 140؛ والمعجم الوافي 132.

(1) ما بين المعقوفين ساقط من (ج).

(2) طه: 82.

(3) قال أبو حيان عند تفسيره لهذه الآية: '' ثم اهتــدى: لزم الهداية وأدامها إلى الموافاة على الإسلام، وقيل معناه: لم يشك في إيمانه، وقيل: ثم استقام، قــال ابن عطية: والذي تقـــــوى في معنى (ثم اهتدى) أن يكون ثم حفظ معتقداته من أن يخالف الحق في شيء مــن الأشياء، فإن الاهتــداء على هذا الوجه غير الإيمان وغير العمل، وقال الزمخشري: الاهتداء هو الاستقامة والثبــات علــى الهدى المذكور وهو التوبة والإيمان والعمل الصالح، ونحوه: ﴿ إِنَّ الَّذِينَ قَالُوا رَبُّنَا اللَّهُ ثُمَّ اسْتَقَامُوا ﴾ [فصلت: 30]، وكلمـة التراخـــي دلت على تباين المنزلتين دلالتها على تباين الوقتين في: جاءني زيد ثم عمرو، أعنــي أن منزلة الاستقامة على الخبر مباينة لمنزلة الخبر نفسه؛ لأنها أعلى منه وأفضل ''.

ينظر: تفسير البحر المحيط 6: 247.

(4) أَوْ: حرف عطف، ومذهب الجمهور أنها تُشـــــرك في الإعراب، لا فـــي المعنى؛ لأنك إذا قلت: قام زيدٌ أو عمرٌو، فالفعل واقع من أحدهما، وقال ابن مالك: إنها تُشـــرك فــي الإعراب والمعنى؛ لأن ما بعدها مشارك لما قبلها في المعنى الذي جيءَ بها لأجلــه، ألا ترى أن كل واحـــد منها مشكوك فــي قيامه. وكلاهما صحيح باعتبارين.

وذكر المتأخرون لـ(أوْ) معان انتهت إلى اثني عشر، منها: =

أولى من تعريف ابن الحاجب[1]، وهو قوله: و(أو) لأحد الأمرَينِ؛ لأنّه خرج منه (أو) التي لأحد الأمور.

ويُمكن أنْ يُقال: بأنّه إذا كان لأحد الأمور يصدق عليه أنّه لأحد الأمرَينِ، فلا يلزم المحذور، لكن التّعيين أَوْلَى، كذا في "شرح الزّينيّة"[2].

[مثال (أو) التي لأحد الشّيئينِ نحو:][3] جاءنـــي زيدٌ أو عمـرٌو، ومثال (أو) التي لأحــد الأشياء

= الأول: الشّكّ، نحو: ﴿ لَبِثْنَا يَوْمًا أَوْ بَعْضَ يَوْمٍ ﴾ [الكهف: 19].

والثاني: الإبهام، نحـــــو: ﴿ وَإِنَّا أَوْ إِيَّاكُمْ لَعَلَى هُدًى أَوْ فِي ضَلَالٍ مُبِينٍ ﴾ [سبأ: 24]، الشاهـــد في (أو) الأولى، وقول الشاعر:

نَحْنُ أو أنْتُمُ الأُولى أَلِفُوا الْحَـــ ـقّ فَبُعْداً لِلْمُبْطِلِيـنَ وَسُحْقا

والثالث: التخيير، وهي الواقعة بعد الطلب، وقبل ما يمتنـــــع فيه الجمع، نحو: تَزَوّجْ هنداً أو أختَهَا، وخذ من مالي ديناراً أو درهماً.

والرابع: الإباحة، وهي الواقعة بعـــد الطلب، وقبل ما يجـــوز فيـــه الجمع، نحـــو: جالس العلماء أو الزهَّاد، وتعلّم الفقه أو النحو، وإذا دخلت (لا) الناهية امتنع فعـل الجميع، نحـو: ﴿ وَلَا تُطِعْ مِنْهُمْ آثِمًا أَوْ كَفُورًا ﴾ [الإنسان: 24]، إذ المعنى: لا تطع أحدهما، فأيهما فعله فهو أحدهما.

والخامس: الجمع المطلق كالواو، قاله الكوفيون، والأخفش، والجرمي، واحتجوا بقول توبة:

وَقَدْ زَعَمَتْ لَيْلى بِأَنِّيَ فَاجِرٌ لِنَفْسِي تُقَاهَا أوْ عَلَيْهَا فُجُورُهَا

وقيل: (أوْ) فيه للإبهام.

والسادس: الإضراب كـ(بَلْ) فعـــن سيبويه إجـــــازة ذلك بشرطين: تقدم نفي، أو نهي، وإعادة العامل، نحـو: ما قام زيدٌ أو ما قام عمرٌو، ولا يقمْ زيدٌ أو لا يقمْ عمرو، نقله عنه ابن عصفور.

وللاطلاع على باقي معاني (أو):

ينظر: رصف المبانـــي 131 – 134؛ والجنـــى الدانـــي 227 – 231؛ ومغنـــي اللبيب 1: 84 – 89؛ والمعجم الوافي 94 – 95.

(1) قال: " و(أو)، و(إما)، و(أم) لأحد الأمرين مبهماً ".

ينظر: الكافية في علم النحو 53.

(2) لم أقف عليه.

(3) ما بين المعقوفين ساقط من (ج).

نحو: جاءني زيدٌ، أو عمرٌو، أو بكرٌ، أو غير ذلك.

ويُقال إنّها – أي أنّ (أو) – وُضِعَتْ **للشّكّ في الخبر،** هذا تنبيه منه على أنّ الشّكّ في الخبر غير لازم / 85 – أ /، إذ قد يكون المتكلّم غير شاكّ، بَلْ يكون مبهماً على السّامع، كما قلتَ: جاءني زيدٌ أو عمرٌو، وأنت أعلَم أنّ: جاءني زيدٌ، ولكنّك تأتي بكلمة (أو) ليبهم على السّامع.

ويُقالُ إنّها **للتّخيير،** نحو: اضرِبْ زيداً أو عمرواً، وقد أمَرتَه بضرب أحدهما [لا][1] على التّعيين، ولم يجُز أنْ يضربهما جميعاً، فليس في ذلك شَكّ، بَلْ تخيير؛ لأنّ الشّكّ لا يكون إلا في شيء موجود، ولم يكن هناك شيء موجود.

ويُقالُ إنّها موضوعة **للإباحة في الأمر، نحو: خُذْ هذا أو ذاك، جالس الحسَن أو ابن سيرين.**

والفرق بين [الإباحة و][2] التّخيير أنّه لو جالسهما معاً لم يكن عاصياً كما لو جالَسَ مع أحدهما، بخلاف التّخيير؛ إذ الامتثال لا يكون إلا بالإقدام على أحدهما.

---

(1) [لا] ساقطة من (ج).

(2) ما بين المعقوفين ساقط من (ج).

قال المصنّف: و(أمْ): للاستفهامِ، مُتَّصِلَةً نحو: أزيدٌ عندَكَ أمْ عمرُو ؟، أي: أيّهما عندك ؟، أو منقطعةً نحو: أزيدٌ عندك أمْ عندك عمرٌو ؟، وإنّها لإبلٌ أمْ شاء، بمعنى: بل هي شاءَ، و(لا): للنّفي بعد الإثباتِ نحو: جاءني زيدٌ لا عمرٌو، و(بَلْ): للإضرابِ عن الأوّلِ والإثبات للثّاني مَنفِيَّاً كانَ أو موجَباً نحو: جاءني زيدٌ بل عمرٌو، وما جاءني زيدٌ بل عمرٌو، و(لكن): للاستدراكِ بعدَ النّفي خاصة نحو: ما جاءني زيدٌ لكنْ عمرٌو حاضرٌ، والفرق بينهما أنّكَ تُبطِلُ بالإضرابِ الحُكمَ السَّابقَ وبالاستدراك لا تُبطِله، و(حتّى): بمعنى الغاية نحو: مات الناسُ حتى الأنبياء، وقدم الحاجُ حتى المشاة، وجاء القومُ حتى زيد، وضربتُ القومَ حتّى زيداً، وينبغي أنْ يكون ما بعدَها مِمَّا يَصِحُّ دخولُهُ فيما قبلَها، فلا يجوزُ: جاءني القومُ حتّى حمارٌ، كما لا يجوزُ: جاءني حمارٌ حتّى القومُ؛ لأنّ الحمار لا يكون من جنس القومِ.

*****

قال الشارح: والخـامس **(أمْ)**، التي **للاستفهام**[1]:

---

(1) يريد (أَمْ) المتصلة، وهي منحصرة في نوعين: فهـي إما معادلـة لهمزة التسوية، حيث تتقـدم عليها همزة التسوية، نحـو: ﴿ سَوَاءٌ عَلَيْهِمْ أَسْتَغْفَرْتَ لَهُمْ أَمْ لَمْ تَسْتَغْفِرْ لَهُمْ ﴾ [المنافقون: 6]، أو معادلة لهمـزة الاستفهام، حيث تتقدم همزة يطلب بها وبـ(أمْ) التعيين، نحو: أزيدٌ في الدار أمْ عمرو ؟

وإنما سُميت في النوعين متصلة؛ لأن ما قبلها وما بعدهـا لا يُستغنـى بأحدهما عن الآخر، وسميت مُعادِلة؛ لمعادلتها للهمزة في إفادة التسوية في النوع الأول، والاستفهام في النوع الثاني.

ويفترقان من أربعة أوجه:

أولها وثانيها: أن الواقعة بعد همزة التسويـة لا تستحـق جواباً؛ لأن المعنى لها ليس على الاستفهـام، وأن الكلام معها قابل للتصديق والتكذيب؛ لأنه خبر، وليست تلك كذلك؛ لأن الاستفهام معها على حقيقته.

والثالث والرابع: أن الواقعة بعد همزة التسـوية لا تقـع إلا بعد جملتين، ولا تكون الجملتان معها إلا في تأويل المفردين، وتكونان فعليتين كما تقدم، واسميتين كقوله:

وَلَسْـتُ أُبالِي فَقْدِيَ مَالِكاً أَمَوْتِيَ نَاءٍ أَمْ هُوَ الآنَ وَاقِعُ

ومختلفتين، نحو: ﴿ سَوَاءٌ عَلَيْكُمْ أَدَعَوْتُمُوهُمْ أَمْ أَنْتُمْ صَامِتُونَ ﴾ [الأعراف: 193]، و(أمْ) الأخرى تقـع بين المفردين، وذلك هو الغالب فيها، نحـو: ﴿ أَأَنْتُمْ أَشَدُّ خَلْقًا أَمِ السَّمَاءُ ﴾ [النازعات: 27]، وبين جملتين ليسـا في تأويل المفردين، وتكونان أيضاً فعليتين، كقوله:

فَقُمْتُ لِلطَّيْف مُرْتَاعاً فَأَرَّقَنِي فَقُلت: أَهْيَ سَرَتْ أَمْ عادَنِي حُلُمُ =

سواء كانت **متّصلةً**[1]**، نحو: أزيدٌ عندَكَ أمْ عمرٌو ؟، أي: أيّهما** عندك ؟**، أو منقطعةً**[2]**، نحـــو: [أزيدٌ عندَكَ أمْ عندَكَ عمرٌو ؟]**[3]**، وإنّها** – أي الجثّةَ – **لإبلٌ [أم]**[4] **شاة ؟، بمعنى: بَلْ أهي شاة ؟.**

اعلَم أنّ المتّصلةَ أنْ تكون قرينة للهمزة حتّـــى يُفيدا معاً معنى (أيّ)، نحو: أزيدٌ عندَكَ أمْ عمرٌو ؟، أي: أيهمـا [عنـدك][5] ؟، ولا تقـول هـذه إلا بعـــد الاستفهـام، والمنقطعـة أنْ يسـتأنفَ بعدهـا

= وذلك على الأرجح في (هي) من أنها فاعل بمحذوف يفسره (سَرَتْ)، واسميتين كقوله:

لَعَمْرُكَ مَا أدرِي وَإن كُنْتُ دَارياً شُعَيثُ ابنُ سَهمٍ أمْ شُعَيثُ ابنُ منقَر

و(أَمْ) هذه عاطفة، وذهب ابن كيسان إلـى أن أصلها (أو) والميـــم بدل من الوا، وذكر النحاس في (أم) هذه خلافاً، وأن أبا عبيدة ذهب إلى أنها بمعنى الهمـــزة، فإذا قـــال: أقام زيدٌ أم عمرو ؟ فالمعنى: أعمرو قام ؟ فيصير على مذهبه استفهاميتيـــن، وقـــال محمد بن مسعود الغزني في (البديع): إن (أم) ليس بحرف عطف، وكونها حرف عطف هو مذهب الجمهور.

ينظر: الجنى الداني 204 – 205؛ ومغني اللبيب 1: 63 – 64؛ والمعجم الوافي 66 – 68.

(1) تم توضيحها في الهامش السابق.

(2) وهي التي لم تسبق بهمزة تسوية ولا بهمزة تعيين كما في (أم) المتصلة، وتكون:

أ- عاطفة بين جملتين لكل منهما معنـى مخالـف لمعنى الأخرى، وتكون بمعنى (بَلْ) وتفيد الإضراب – إبطال الحكم السابق وإثبات حكم جديد – نحـــو قوله تعالـى: ﴿ تَفْصِيلَ الْكِتَابِ لَا رَيْبَ فِيهِ مِنْ رَبِّ الْعَالَمِينَ (37) أَمْ يَقُولُونَ افْتَرَاهُ ﴾ [يونس: 37، 38]، أي: بل يقولون افتراه.

ب- وتكون مسبوقة بخبر محض كالآية السابقـــة، أو مسبوقـــة بهمزة لغير الاستفهام الحقيقي، الذي هو بمنزلة النفي، نحو: ﴿ أَلَهُمْ أَرْجُلٌ يَمْشُونَ بِهَا أَمْ لَهُمْ أَيْدٍ يَبْطِشُونَ بِهَا ﴾ [الأعراف: 195]، أو مسبوقة باستفهـــام بغير الهمزة، نحو: ﴿ هَلْ يَسْتَوِي الْأَعْمَى وَالْبَصِيرُ أَمْ هَلْ تَسْتَوِي الظُّلُمَاتُ وَالنُّورُ ﴾ [الرعد: 16]، ولذا هـــي لا تعطف مفـــرداً على مفرد، ولا نعتاً على نعت، فلا يقال: قابلت رجلاً أم فتاة، ولا أرشدني إلى الخير رجل فقير أم مهذب.

ينظر: مغني اللبيب 1: 67، 69؛ والمعجم الوافي 68 – 69.

(3) في (ج): زيدٌ عندَكَ أمْ عندَكَ عمرٌو ؟.

(4) [أم] ساقطة من (ج).

(5) [عندك] ساقطة من (ج).

الكلامُ، وهي تقع بعدَ الاستفهامِ والخبرِ، فلا يكون الاستفهام [والخبر][1] عن التّعيين؛ لأنّ وضعها أنْ تأتي كالإضراب عن الجملة المتقدّمة، استفهاميّة كانت أو خبريّة، فإذا قلتَ: أعندَكَ زيدٌ ؟، استفهمتَ عنه ليجيب المسؤول بِـ(لا) أو (نعم)، ثُمّ ظهر لك أنّ الذي تظنّ كونَهُ عند المسؤول عمراً لا زيد، فأعرضتَ عن استفهامِك عن زيد، وشَرَعتَ أنْ تستفهمَ عن عمرو، فقلتَ: أمْ عندَكَ عمرٌو ؟، وهذا بمنزلة: بل [أ][2] عندَكَ عمرٌو ؟

وإذا قلتَ: إنّها لإبلٌ [أمْ][3] شاة ؟، فكأنّك رأيتَ جثّة من بعيد فظننتَ إنّها إبل، [وقلت: إنها إبل][4] ثُمّ عرضَ لك شكّ فيما أخبرتَ به، فأعرضتَ عن الإخبار فقلتَ مستفهماً: أمْ شاة ؟، يعني: بَلْ أهي شاة ؟

واعلَم أنّ ذكر الجملة بعد المنقطعة الواقعة بعد الاستفهام لازم خوف اللّبس؛ لأنّك لو لم تقُلْ: أم عندك عمرٌو ؟، بل تقول: أم عمرٌو ؟، لالتبس بِـ(أمْ) المتّصلة، و / 85 – ب / لا يلتبس في الخبر، ولم يكن ذكر الجملة لازماً [في الخبر][5].

والسّادس **(لا)**[6]: التي **للنّفي بعد الإثباتِ**' أي لنفي ما وجب للأوّل [عندك من الثّاني، **نحو:**

---

(1) ما بين المعقوفين ساقط من (أ).

(2) [أ] ساقطة من (ج).

(3) [أم] ساقطة من (ج).

(4) ما بين المعقوفين ساقط من (أ).

(5) ما بين المعقوفين ساقط من (ج).

(6) (لا) العاطفة: وهي حرف لردّ السامع عن الخطأ في الحكم إلى الصواب، أي لنفي الحكم عن المعطوف وإثباته للمعطوف عليه، تشرك الثاني مع الأول في إعرابه لا في حكمه، نحو: ينتصر الشجاعُ لا الجبانُ، فقد نفت الانتصار عن الجبان وأثبتته للشجاع، وأشركت الاثنين في الإعراب، وهي تعمل بشروط:

أ- إفراد معطوفيها.

ب- أن تُسبق بإيجاب أو أمر أو نداء.

جـ- ألّا تقترن بعاطف، فإن قيل: صام زيد لا بل خالد، فحرف العطف (بل)، أما (لا) فهي للنفي، وكذلك لو قيل: لا يدخل الجنة كافر ولا مشرك، فالعاطف الواو أما (لا) فقد أفادت تأكيد النفي.

د- ألّا يكون معطوفها مفرداً يصلح لأن يكون خبراً أو حالاً أو صفة لموصوف سابق، فهي غير عاطفة =

جاءني زيدٌ لا عمرٌو، ولا يجيء بعد النّفي، لا تقول: ما جاءني زيدٌ لا عمرٌو؛ لأنّك لم توجب للأوّل][1] شيئاً فتنفيه.

والسّابع **(بَلْ): وهو** موضوع **للإضرابِ عن الأوّلِ والإثبات للثّاني، منفيّاً كانَ** الأوّل **أو موجَباً،** مثال الموجب **نحو: جاءني زيدٌ بَلْ عمرٌو، ومثال** المنفيّ نحو: **ما جاءني زيدٌ بل عمرٌو،** في الأوّل اضربَ عن نسبة المجيء إلى زيد وأثْبَتَّهُ بعمرو.[2]

= ويجب تكرارها، نحو: سعيد موظـــــف لا مزارع ولا تاجر، ونحو: جاءني خالد لا مبشراً ولا منذراً، ونحو: زارني رجل كريم لا فقير ولا غنيّ.

هـ- أن يختلف المتعاطفان فلا يصدق أحدهما علـــى الآخر أو يدخل فـــي مدلوله أو يُعدَّ أحداً من أفراده، فلا يصح: قابلت زيداً لا إنساناً؛ لأن زيداً يدخل في مدلول الإنسان ويعدّ أحـــد أفراده، وكذلك لا يجـــوز: قابلت زيداً لا رجلاً، بخلاف قولك: قابلت زيداً لا محمداً، أو: قابلت رجلاً لا امرأةً.

وقد زاد الزجاجي شرطاً سادساً: الّا يكـون المعطـــوف عليـــه معمول فعل ماض و نحو: جاء زيدٌ لا محمدٌ، ولكن هذا الشرط يسقط بدليل قول الشاعر امرئ القيس:

كأنَّ دِثـــاراً حَلّقَـتْ بِلَبـونِهِ عُقابُ تَنُوفيَ لا عُقابُ الْقَوَاعِلِ

فإن المعطوف عليه وهو (عقاب تنوفي) فاعل الفعل الماضي (حَلّقَتْ) فهو معموله.

ومن خصائص (لا) العاطفة أنها تكون لقصر القلـــب أو لقصر الإفراد، فإذا قلت: جاء خالد لا سعيد، فإن كان السامع يعتقد أن الذي جاء سعيد فهو قصر قلب، وإن كان يعتقد أنهما جاءا معاً فهو قصر إفراد.

إذا كان المعطـوف متعدداً فلا نكـــرر (لا) اكتفاء بواحـــدة لإفادة النفي، نحـــو: زارني خالد لا سـعيد وزيد ومحمد.

ينظر: رصف المبانـــي 257 – 258؛ والجنـــى الداني 294 – 295؛ ومغني اللبيب 1: 258؛ والمعجم الوافي 270.

(1) ما بين المعقوفين من ص 476 إلى هنا ساقط من (ج).

(2) (بَلْ): حرف عطف تشرك الثاني مـع الأول في إعرابه لا فـــي حكمه إذا تلاها مفرد، نحو: اشتريت كتاباً بل قلماً، ولها استعمالان:

أ- إذا كان الكلام قبلها موجباً، أو بصيغـــة الأمـــر أفادت إفادتين: الإضراب عن الحكم السابق، أي السكوت عنه وكأنه غير مذكور، ثم نقله إلى ما بعدها، نحـــو: صُمْتُ شعبان بل رمضان، ونحو: خذ الكتاب بل القلم، ففي المثالين السابقين نقلت حكـــم الصوم إلى (رمضان)، وحكـــم الأخذ إلى (القلم)، وما قبل (بل) مسكوت عنه. =

و[في][1] الثّاني وجهان:

أحدهما: أنْ يكون معناه: بَلْ جاءني عمرٌو، وهي حينئذ للإضراب عن نفي مجيء [زيد إلى إثبات مجيء][2] عمرو.

وثانيهما: أن يكون معناه: بَلْ ما جاءني عمرٌو، وهي حينئذ لبيان من نسب إليه عدم المجيء.

أقول: لو قدّم مثالَ النّفي لكان أحرَى؛ نظراً إلى الصنعة البديعة، وهي اللّف والنّشر على التّرتيب.

والثّامن (**لَكِنْ**)[3]: وهـــي وُضِعَتْ **للاستدراكِ بعدَ النّفي**، اعلَم أنّ (لَكِنْ) للاستدراك، فهي إمّا أنْ

= ب- إذا كان الكلام قبلها غير موجب (مشتملاً على نفي أو نهي) أفادت إفادتين: إقرار الحكم السابق الذي قبل (بل)، وإثبات ضدّه إلى ما بعدها، نحـــو: ما زرعـــت قمحاً بل شعيراً، ونحـــو: لا تصاحب الأشرار بل الأخيار، ففي المثالين السابقين نفيت زراعة القمح وأثبت زراعة الشعير، ونهيت عن مصاحبة الأشرار وطلبت مصاحبة الأخيار.

ينظر: رصف المبانـــي 154 – 155؛ والجنى الداني 236 – 237 ؛ ومغني اللبيب 1: 133؛ والمعجم الوافي 115.

(1) [في] ساقطة من (أ).

(2) ما بين المعقوفين ساقط من (ج).

(3) لكِنْ: حرف عطف واستدراك، تشرك الثاني مع الأول في إعرابه لا في حكمه، ويشترط لذلك:

أ- أن يكون معطوفها مفرداً، وأن يتقدمها نفي أو نهي، نحـــو: ما قام زيد لكن عمرو، ولا يقم زيد لكن عمرو، فإن قلت: قام زيد، ثم جئت بـ(لكـــن) جعلتها حـــرف ابتداء فجئت بالجملة فقلت: لكن عمرو لم يقم، وأجاز الكوفيون (لكن عمرو) على العطف، وليس بمسموع.

ب- ألّا تقترن بالواو، قال الفارسي وأكثر النحويين، وقال قوم: لا تستعمل مع المفرد إلا بالواو.

واختلف في نحو: ما قام زيد ولكن عمرو، علـــى أربعة أقوال: أحدها ليونس: أن (لكن) غير عاطفة، والواو عاطفة مفرد على مفرد. والثانـــي لابن مالك: أن (لكن) غيـــر عاطفة والواو عاطفة جملة حذف بعضها على جملة صرح بجميعها، قال: فالتقدير فـــي نحـــو (ما قام زيد ولكن عمرو): ولكن قام عمرو، وفي: ﴿ وَلَكِنْ رَسُولَ اللَّهِ ﴾ [الأحزاب: 40]: ولكن كـــان رسـول الله، وعلة ذلك أن الواو لا تعطف مفرداً على مفرد مخالف له في الإيجاب والسلب، بخلاف الجملتين المتعاطفتين فيجوز تخالفهما فيه، نحو: قام زيد ولم يقم عمرو.=

تعطف المفرد على المفرد، أو الجملة على الجملة، فإنْ كان الأوّل كانت بعد النّفي؛ لأنّها وَضِعَت للمُغايرة بين المعطوف والمعطوف عليه في النّفي والإثبات، فإذا عطف المفرد [على المفرد][1] لم يكن بعدها نفي؛ لأنّ المفرد لم يكن نفياً، وإذا لم يكن بعدها نفي وجب أنْ يكون قبلها نفي؛ ليحصل المُغايرة بينهما، **نحو: [ما][2] جاءني زيدٌ لكن عمرٌو [حاضر]**[3]، وما رأيتُ زيداً لكن عمراً.

فإنْ كان الثّاني، يجوز أنْ يكون بعدها النّفي وأنْ لا يكون، نحو: قامَ زيدٌ لكن عمرٌو لم يقم، ولم يقُمْ زيدٌ لكن عمرٌو قائم، وإذا تقرّر ذلك فاعلَم أنّ قوله: (للاستدراك بعد النّفي) على إطلاقه ليس بجيّد، والصّواب أنْ تقول: و(لكِنْ) للاستدراك بعد النّفي إنْ كانت عطف المفرد على المفرد.

والفرق بينهما، أي بين الاستدراك[4] والإضراب[5]: **أنّك تُبطلُ بالإضراب الحكمَ السّابقَ، [** نحو:

= والثالث لابن عصفور: أن (لكن) عاطفة والواو زائدة لازمة. والرابع لابن كيسان: أن (لكن) عاطفة، والواو زائدة غير لازمة.

ينظر: مغني اللبيب 1: 306 – 307؛ والمعجم الوافي 382 – 383.

(1) ما بين المعقوفين ساقط من (ج).

(2) [ما] ساقطة من (ج).

(3) [حاضر] ساقطة من (أ).

(4) سبق التعريف بمصطلح "الاستدراك" ص 306.

(5) الإضراب: هو الرجوع عن الحكم أو الصفة على وجه الإبطال أو الاستدراك، وحرفه (بَلْ)، وهو من معاني: (أو، وأَمْ، وعَلَى)، وهو نوعان:

أ- إبطالي: ومعناه نفي الحكم السابق قبل الحرف الذي بعده، نحو: الأرضُ ثابتة بَلْ تتحركُ، ونحو: سمعتُ صوتَ بلبل، أم أصغيتُ لإيقاع موسيقيّ.

ب- انتقالي: ويفيد الانتقال من حكم إلى حكم جديد دون إبطال الحكم السابق، نحو قوله تعالى: ﴿ قَدْ أَفْلَحَ مَنْ تَزَكَّى، وَذَكَرَ اسْمَ رَبِّهِ فَصَلَّى، بَلْ تُؤْثِرُونَ الْحَيَاةَ الدُّنْيَا، وَالْآخِرَةُ خَيْرٌ وَأَبْقَى ﴾ [الأعلى: 14 – 17].

ينظر: موسوعة النحو والصرف والإعراب 107 – 108.

جاءني زيدٌ بل عمرٌو، فإنّك بالإضراب تبطل الحكم السّابق][1]، وهو [عدم][2] المجيء، **وأنّك بالاستدراكِ لا تُبطلُهُ** – أي الحكم السّابق –، نحو: [ما][3] جاءني زيدٌ لكن عمرٌو / 86 – أ /، فإنّك بالاستدراك لا تبطل الحكم السّابق، وهو عدم المجيء.

والتّاسع (حتّى)[4]: التي **بمعنى الغاية، نحو: ضربتُ القومَ حتّى زيداً**، وقَيَّدَ بقوله: بمعنى الغاية[5]؛ لأنّها لو كانت ابتدائيّة لا تكون عاطفة، وكلامنا في العطف.

---

(1) ما بين المعقوفين من ص 479 إلى هنا ساقط من (ج).

(2) [عدم] ساقطة من (ج).

(3) [ما] ساقطة من (ج).

(4) حَتَّى: حرف عطف بمنزلة (الواو)، وتعطف مفرداً على مفرد، وتشرك المعطوف مع المعطوف عليه لفظاً وحكماً، بشروط:

أ- أن يكون المعطوف بها اسماً ظاهراً لا ضميراً، وأن يكون جزءاً من المعطوف عليه حقيقة أو تأويلاً، نحو: أنفقت راتبي حتى الدراهمَ، فإن (الدراهم) جزء من الراتب حقيقة، ونحو: نزل المطر ففرحت الأرضُ حتى الأعشابُ، فإن (الأعشاب) جزء من الأرض بالتأويل.

ب- أن يكون في العطف فائدة كالأمثلة السابقة، بخلاف: يغفر الله للتائبين حتى التائب.

جـ- أن يكون المعطوف غاية لما قبلها فيه رفعة أو ضعة، نحو: مات الناسُ حتى أبو جهل، ونحو:

قَهَرْنَاكُمُ حَتَّى الكُمَاةَ فَأَنْتُمُ تَهَابُونَنَا حَتَّى بَنِينَا الأصَاغِرَا

د- إذا عطف بها على مجرور أعيد ذكر الخافض، نحو: سلمتُ على الحاضرين حتى على أخي، فلو قلت: سلمتُ على الحاضرين حتى أخي، لا تكون عاطفة بل جارة، وكذلك قول الشاعر:

جُودُ يُمْناكَ فَاضَ في الخَلْقِ حَتَّى بَائِسٍ دَانَ بِالإساءةِ دِينا

واستعمالها حرف جر أكثر من استعمالها حرف عطف، ولذا فهي تعرب حرف جرّ في كل موضع يصلح فيه الأمران، فالعطف بـ(حتّى) قليل، وأهل الكوفة ينكرونه البتة، ويحملون نحو: جاء القومُ حتى أبوك، ورأيتهم حتى أباك، ومررت بهم حتى أبيك، على أن (حتى) فيه ابتدائية، وأن ما بعدها على إضمار عامل.

ينظر: الجنى الداني 546 – 551؛ ومغني اللبيب 1: 147 – 149؛ والمعجم الوافي 142.

(5) الغاية: هي ما يؤدي إليه الشيء ويترتب عليه، وقد تسمى غَرَضاً من حيث إنه يطلب بالفعل، ومنفعة إن كان مما يتشوفه الكل طبعاً. وقيل: الغاية: الفائدة المقصودة سواء كانت عائدة إلى الفاعل أم لا.

ينظر: الكليات 669 – 670. =

وينبغي أنْ يكون ما بعدها مِمَّا يصحّ دخولُه فيما قبلَها. و(الفاء) في قوله: **فلا يجوز**، جواب شرط محذوف، تقدير الكلام: إذا كان الأمر على ما قلناه، فلا يجوز أنْ يُقال: **جاءني القومُ حتّى حمارٌ**، كما يجوز أنْ يُقال: جاءني القوم وحمار، وقوله: **لأنّ الحمار لا يكون من جنس القوم**، تعليل لقوله: فلا يجوز، وهذا غير مذكور في المتن في أكثر النّسخ[1]، وفي بعضها مذكور، فلذا شرحناه.

والمراد بالغاية هنا، أي أن ما بعدها غاية لما قبلهـــا، وتفيد انقطاع ما قبلها بمجرد حصول ما بعدها، والغالب أن الغاية تدخل في الحكم الذي قبلها، نحـــو: مات الأنبياءُ حتــى محمدٌ عليهم السلام، إلا إذا دلّ دليل لفظي أو معنوي على خروجه، نحو: كدتُ أنتهي مـــــن قراءة القصـــة فقـــد قرأتها حتى الفصل الأخير، بمعنى: إلى الفصل الأخير، فإن كلمة (كدتُ) وهي بمعنى (قاربتُ) تدل على أن الفصل الأخير لم يُقرأ.

ينظر: المعجم الوافي 141.

(1) يريد نسخ متن "المصباح" للمطرزي.

[الفصل الرّابع]

[في الإعراب الأصلي وغير الأصلي]

قال المصنّف: الكلامُ مَدارُهُ على ثلاثةِ معانٍ: الفاعليّة، والمفعوليّة، والإضافةِ، فالرّفعُ للفاعلِ، والنّصبُ للمفعولِ، والجرُّ للمضافِ إليهِ، وما سِوَى ذلكَ مُلحَقٌ بها. فالمُلَحَقُ بالفاعلِ خمسة: المبتدأ وخبرُهُ، وخبرُ (إنَّ)، واسم (كانَ)، واسمُ (ما) بمعنى (ليس)، وخبرُ (لا) لنفي الجنس.

*****

قال الشارح: الفصل الرّابع: في بيان **الإعراب الأصلي وغير الأصلي:**

الكلامُ مدارُهُ، أي مدارُ الكلامِ **على ثلاثةِ معانٍ**، وفي قوله: (**الفاعليّة، والمفعوليّة، والإضافة**) جاز الرّفعُ والجرّ، والثّاني أوْلَى، وجه الجوازِ ووجه أولويّة الجرّ قد سبق غير مرّة.

فالرّفعُ في الأصل **للفاعل، والنّصبُ للمفعول، والجرُّ للمضاف إليه**، وذلك أنّ الفاعل أقوى من المفعول؛ لأنّه غير مُشتَقّ عنه، والمفعول فضْلَة يتمّ الكلام بدونه، فاختصّ الفاعل الذي هو أقوى، بالرّفع الذي هو أقوى الحركات؛ لأنّه يحصل من الشّفَتَينِ، ويحتاج في النّطق به إلى تحريك عُضْوَينِ، والمفعول الذي هو فَضْلَة، بالنّصب الذي هو فَضْلَة.[1]

---

(1) ذكر العلماء أن العلة في رفع الفاعل تكون من أوجه:

أحدها: أن الفاعل أقل من المفعول في الكلام، فالفعل لا يكون له إلا فاعل واحد، ويكون له مفعولات كثيرة، فمنه ما يتعدى إلى مفعول واحد، ومنه ما يتعدى إلى مفعولين، ومنه ما يتعدى إلى ثلاثة مفاعيل، كما أنه يمكن أن يتعدى إلى المصدر، وظرف الزمان، وظرف المكان، والمفعول، والحال، وليس له إلا فاعل واحد، فإذا ثبت هذا، وأن الفاعل أقل من المفعول، والرفع أثقل، والفتح أخف، فأعطوا الأقل الأثقل، والأكثر الأخف، ليكون ثقل الرفع موازياً لقلة الفاعل، وخفة الفتح موازية لكثرة المفعول.

والوجه الثاني: أن الفاعل يشبه المبتدأ، والمبتدأ مرفوع، فكذلك ما أشبهه، ووجه الشبه بينهما أن الفاعل يكون هو والفعل جملة، كما يكون المبتدأ مع الخبر جملة، فلما ثبت للمبتدأ الرفع، حُمِل الفاعل عليه.

والوجه الثالث: أن الفاعل أقوى من المفعول، فأُعطي الفاعل الذي هو أقوى الأقوى وهو الرفع، وأُعطي المفعول الذي هو الأضعف الأضعف وهو النصب.

والوجه الرابع: أن الفاعل أول، والرفع أول، والمفعول آخر، والنصب آخر، فأعطي الأول الأول، =

وأمّا المُضاف إليه فإنّه ما بينهما؛ لأنّه فاعل في المعنى مرّة، ومفعول فيه أخرى، فاختَصّ بالجرِّ الذي هو متوسّط بين الرّفع والنّصب سلوكاً بطريق التّوافق.[1]

وما سِوَى ذلك – أي من الفاعل والمفعول والمضاف إليه – **مُلْحَقٌ بها**، أي بما ذكر منها على سبيل التّشبيه والتّقريب.

[ما يلحق بالفاعل في الرفع]

فالملحقُ [بالفاعلِ][2]، أي الذي يلحق بالفاعل **خمسة:**

أحدها: **المبتدأ وخبرُه**، أي خبر المبتدأ، فإنّهما ملحقانِ بالفاعل، أمّا الأوّل فمن جهة كونَه مسنداً إليه، وأمّا الثّاني فمن جهة كونَهُ [جزءاً][3] ثانياً من الجملة كالفاعل.[4]

= والآخر الآخر.

ينظر: علل النحو 269؛ وأسرار العربية 78.

(1) قال ابن الأنباري في علّة جر المضاف إليه: '' أما جر المضاف إليه؛ فلأن الإضافة لمّا كانت على ضربين: بمعنى اللام، وبمعنى مِنْ، وحُذِف حرف الجر، قام المضاف مقامه، فعمل في المضاف إليه الجر كما يعمل حرف الجر ''.

ينظر: أسرار العربية 279.

(2) [بالفاعل] ساقطة من (ج).

(3) في (أ): جزاء. وفي (ج): خبراً.

(4) ذُكر لعلة اختصاص المبتدأ بالرفع دون غيره ثلاثة أوجه:

أحدها: أن المبتدأ وقع في أقوى أحواله وهو الابتداء، فأُعطي أقوى الحركات وهو الرفع.

والوجه الثاني: أن المبتدأ أول، والرفع أول، فأُعطي الأول الأول.

والوجه الثالث: أن المبتدأ مُخبَر عنه كما أن الفاعل مخبر عنه، والفاعل مرفوع، فكذلك ما أشبهه.

أما سبب وجوب الرفع لخبر المبتدأ، فقد ذكر ابن الوراق وجهين لذلك:

الأول: أن المبتدأ لما كان لا بد له من خبر، كما أن الفعل لا بد له من فاعل، صار الخبر مع المبتدأ كالفاعل مع الفعل، فكما وجب رفع الفاعل وجب رفع الخبر.

والوجه الثاني: أن المبتدأ لما كان العامل فيه التعرية من العوامل، وليست بلفظ، وكان الخبر هو المبتدأ، وجب أن يحمل عليه في الإعراب، كما يُحمل النعت على المنعوت. وهذا الوجه من باب جعل العامل في =

والثّاني: **خبرُ (إنّ)**، وهو ملحقٌ بالفاعل، من حيث إنّه جزء ثانٍ من الجملة.[1]

والثّالث: **اسمُ (كان)**، وهو أيضاً ملحقٌ به، من حيث إنّه مسند إليه / 86 – ب / كالفاعل.[2]

والرّابع: **اسمُ (ما)**' و (لا) اللّتَينِ **بمعنى (ليس)**. [3]

= المبتدأ غير لفظي.

ينظر: علل النحو 263، 264؛ وأسرار العربية 69.

(1) علّة رفع (إنّ) لخبرها، من حيث إنها أشبهت الفعل، والفعل يرفع وينصب، فشبّهت به، وعملت عملين: الرفع والنصب، وإنما عملت في شيئين؛ لأنها عبارة عن الجمل وليس لها معنى في العبارة عن الاسم المفرد، فلما اقتضت اسمين وجب أن تعمل فيهما كالفعل، فنصبت الاسم تشبيهاً بالمفعول، ورفعت الخبر تشبيهاً بالفاعل، وإنما وجب أن يكون المرفوع مؤخراً والمنصوب مقدماً، وإن كان الأصل في الفعل أن يكون فاعله قبل مفعوله للأوجه التالية:

الوجه الأول: أنا لو رفعنا الأول ونصبنا الخبر، لجرى مجرى الفاعل فكان يجوز إضماره، ولو جاز أن ترفع (إنّ) وأخواتها الاسم الذي يليها لوجب أن يستتر ضميره فيها إذا كان غائباً، ويظهر تاء المتكلم، نحو قولك: أنت، لو تكلم به، فلكان ذلك يؤدي إلى اللبس بـ(أَنْت) وإلى إضمار في الحروف، والحروف لا يجوز الإضمار فيها؛ لأنها جوامد لا تتصرف، وإنما جاز الإضمار في الأفعال؛ لأن في أوائلها حروفاً تدل على الضمير.

والوجه الثاني: أن هذه الحروف تشبه الفعل لفظاً ومعنى، فلو قدم المرفوع على المنصوب لم يُعلم هل هي حروف أم أفعال.

والوجه الثالث: أن هذه الحروف لما أشبهت الفعل الحقيقي لفظاً ومعنى، حُملت عليه في العمل، فكانت فرعاً عليه في العمل، وتقديم المنصوب على المرفوع فرع، فألزموا الفرع الفرع. بتصرف

ينظر: علل النحو 235 – 236؛ وأسرار العربية 149 – 150.

(2) (كان) وأخواتها عبارة عن الجمل لا عن المفردات، فلما اقتضت شيئين، وجب أن تعمل فيهما، فرفعت الاسم ونصبت الخبر تشبيهاً بالأفعال الحقيقية، فرفعت الاسم تشبيهاً له بالفاعل، ونصبت الخبر تشبيهاً له بالمفعول.

ينظر: علل النحو 245؛ وأسرار العربية 138.

(3) قال الوراق في "علل النحو": '' إن الأقيس في (ما) ألا تعمل شيئاً، وإنما كان الأقيس فيها هذا؛ لأنها تدخل على الاسم والفعل، كما تدخل حروف الاستفهام عليها، وإنما يعمل العامل في الجنس إذا استبد به =

والخامس: **خبر (لا) التي لنفيِ الجنسِ**.[1]

وهذان مُشَبَّهانِ بالفاعل، أمّا اسم (ما) و(لا) فإنّه مُشَبَّه باسم (ليس)، وهو مشبّه به[2]، وأمّا خبر (لا) فإنّه مشبّهة بخبر [(إنّ)][3]، وهو مشبّه بالفاعل عن جهة كونه جزءاً ثانياً من الجملة.

= دون غيره، وهذا أصل في العوامل، و(ما) هذه ليســـت بالأسمـــاء أولى منها بالأفعال، ولكن أهل الحجاز لما رأوها بمعنى (ليس)، تنفي ما في الحال والمســـتقبل، أجروها مجراها في العمل، وأصل موضع عمل الأفعال أن يكون فاعلها قبل مفعولها، فرفع ما عملت فيـه، فقـــــدم على منصوبها تشبيهاً بـ(ليس) على أصل موضع عمل الأفعال، فإذا زالت (ما) عن ترتيب عمل الأصل بطل عملها، ورجعت إلى ما تستحقه من القياس ''.

ينظر: علل النحو: 257.

(1) تعمل (لا) عمل (إنّ) لأنها نقيضـــة (إنّ)؛ لأن (لا) للنفـــي، و(إنّ) للإثبات، وهم يحملون الشيء على ضده كما يحملونه على نظيره.

ينظر: أسرار العربية 246.

(2) يريد أن اسم (ليس) مشبه بالفاعل.

(3) في (أ) و (ج): ليس، والأولى ما أثبته.

[ما يُلحق بالمفعول في النصب]

قال المصنّف: والمفعولُ خمسةٌ: المفعولُ المطلق، والمفعولُ بِهِ، والمفعولُ لهُ، والمفعولُ فيه، والمفعولُ مَعَهُ. والملحقُ به سبعةٌ: الحالُ، والتّمييزُ، والمُستثنى المنصوبُ، وخبرُ (كانَ)، واسمُ (إنّ)، واسمُ (لا) التي لنفي الجنس، وخبر (ما) و(لا) للحجازيِّين.

*****

قال الشارح: والمفعولُ خمسةٌ:

الأوّل: **المفعولُ المطلق**[1]، والثّاني: **المفعول به**[2]، والثّالث: **المفعول فيه**[3]، والرّابع: **المفعول له**[4]، والخامس: **المفعول معه**[5]، وقد مَرَّ تحقيقه.

والمُلحَقُ به – أي المفعول – **[سبعةٌ]**[6]:

---

(1) المفعول المطلق: مصدر أو ما ينوب عنه، يُذكر بعد فعل من لفظه أو من مرادفه، تأكيداً لمعناه نحو: قرأتُ قراءةً، أو بياناً لعدده نحو: دقَّتِ الساعةُ دّقَّتين، أو بياناً لنوعه نحو: سرتُ سيرَ الصالحين، أو بدلاً من التلفظ بفعله نحو: صبراً على المكاره.

ينظر: موسوعة النحو والصرف والإعراب 642.

وسُمي مفعولاً مطلقاً لصحة إطلاق صيغة المفعول على كل فرد منه من غير تقييد بالجار، بخلاف المفاعيل الباقية.

ينظر: الكليات 808.

(2) سبق التعريف بالمفعول به ص 181.

(3) سبق التعريف بالمفعول فيه ص 188.

(4) سبق التعريف بالمفعول له ص 193.

(5) المفعول معه: اسم فضلة وقع بعد (واو) بمعنى (مَعَ) مسبوقة بجملة، ليدلّ على شيء حصل الفعل بمصاحبته، أي: معه، بلا قصد إلى تشريكه في حكم ما قبله، نحو: سرتُ والنهرَ، أي: مصاحباً له في مشيِي ومقارناً له.

ينظر: الشامل في علوم اللغة العربية ومصطلحاتها 884.

(6) في (ج): تسعة.

الحالُ، والتّمييز، والمستثنى المنصوب: فإنّها ملحقات بالمفعـــول في كونها فَضْلَة، وقَيَّدَ [المصنّف – رحمه الله –][1] المستثنى بالمنصوب؛ لأنّه لو كان مرفوعاً أو مجروراً لا يكون مُلْحَقاً به.

وخبرُ (كان): أي من جملة الملحقات بالمفعول خبر (كان)، وهو ملحقٌ به من حيث إنّه يجيء بعد المرفوع.

واسمُ (إنّ)، واسمُ (ما)، و**(لا) التي لنفي الجنس:** فإنّها مُشبّهات بالمفعول؛ لأنّ أخبارَها إذا كانت مُشَبَّهَةً بالفاعل تكون أسماؤها مُشبَّهَة بالمفعول.

وخبرُ (ما، ولا) الحجازيّين: وهو أيضاً ملحقٌ به من حيث إنّه يجيء بعد المرفوع.

*****

[الجر الأصلي وغير الأصلي]

قال المصنّف: والجرُّ الأصليّ: للمضافِ إليه، إمّا بالحروفِ، أو بالإضافةِ المعنويّةِ. وغيرُ الأصليّ: إمّا بزيادة حرفِ الجرِّ في المرفوعِ نحو: بِحَسْبِكَ درهمٌ، وقوله تعالى: ﴿ وَكَفَى بِاللَّهِ شَهِيدًا ﴾[2]، أو في المنصوب نحو قوله تعالى: ﴿ وَلَا تُلْقُوا بِأَيْدِيكُمْ إِلَى التَّهْلُكَةِ ﴾[3]، أو بالإضافةِ اللّفظيّةِ نحو: ضاربُ زيدٍ، وحَسَنُ الوجهِ، فيكونُ المجرورُ في التّقديرِ منصوباً أو مرفوعاً. وإعرابُ الفعلِ غيرُ حقيقيّ كُلُّهُ إذ ليس فيه فاعليّةٌ، ولا مفعوليّةٌ، ولا إضافةٌ.

*****

قال الشارح: والجرُّ الأصليّ[4]**: للمضافِ إليه إمّا بالحروفِ، أو بالإضافةِ المعنويّةِ** لِمَا مَرَّ.

---

(1) ما بين المعقوفين ساقط من (ج).

(2) النساء: 79.

(3) البقرة: 195.

(4) يريد بالجر الأصلي أن يكون الاسم مجروراً، إمّا بحـرف جر أصلي له معنى خاص ولا يمكن الاستغناء عنه ولا بد له مع مجروره من متعلق يتعلقــان به، أو أن يكـــون الاسم مجروراً بإضافته إضافة معنوية، وهـــي الإضافة المحضة التي تفيد في الاسم تعريفاً أو تخصيصاً.

وأمّا **غيرُ الأصليّ**[1]: فإنّه **إمّا بزيادةِ حرف الجرّ في المرفوعِ، نحو: بِحَسْبِكَ دِرهَمٌ، ﴿ وَكَفَى بِاللَّهِ شَهِيدًا ﴾**، والأصل: حسبك درهم، وكفى الله شهيداً.

أو بزيادة حرف الجرّ **في المنصوب، نحو: ﴿ وَلَا تُلْقُوا بِأَيْدِيكُمْ إِلَى التَّهْلُكَةِ ﴾**، على أحد التّأويلَينِ.

أو بالإضافة اللّفظيّة، نحو: ضاربُ زيدٍ، وحَسَنُ الوجهِ، فيكونُ المجرورُ في التّقديرِ منصوباً كما في الأوّل، **أو مرفوعاً** [كما][2] في الثّاني.

وإعرابُ الفعلِ غيرُ حقيقيّ كُلّه؛ إذ ليس فيه – أي في الفعل – **فاعليّةٌ، ولا مفعوليّةٌ، ولا إضافةٌ؛** بل لمشابهة الاسم.

[الإعراب الصريح، وغير الصريح]

قال المصنّف: وقد يُقالُ الإعرابُ صريح وغير صريحٍ، فالصّريحُ: إمّا بالحركاتِ، أو بالحروفِ، وقد ذُكِرَ، وغيرُ الصّريحِ: وهو أنْ تكونَ الكلمةُ موضوعةً على وجهٍ مخصوصٍ من الإعراب، وما ذلك إلا في المضمرات، ألا يُرَى أنّ (أنت) وُضِعَ للمرفوع، و(إيّاك) وُضِعَ للمنصوب، ولا رفع في اللّفظِ ولا نصب.

*****

قال الشارح: وقد يُقالُ: الإعرابُ على ضَربَينِ: **صريحٌ، وغيرُ صريح.**

فالصّريحُ[3]: أي الإعــراب الصّريح **إمّا بالحركاتِ أو بالحـــروفِ، وقد ذُكِـرَ** – أي الإعــراب

---

(1) يريد بالجر غير الأصلي أن يكون الاسم مجــروراً، إمّا بحـــرف جر زائد، حيث لا يكون لحرف الجر معنى خاص وإنما يؤتى به لمجرد التأكيد، وليس له متعلق مذكــور أو محذوف فـــــي الكلام، ويكون المجرور به مجروراً في اللفظ فقط لكنه مرفوع أو منصوب محلاً. أو أن يكون الاسم مجـــــــروراً بإضافته إضافة غير محضة، وهي الإضافة اللفظية التي لا تفيد في الاسم تعريفاً ولا تخصيصاً كما يُضاف الوصف إلى معموله.

(2) [كما] ساقطة من (أ).

(3) يريد بالإعراب الصريـــح أن تتغير أواخر الكلمـــــات باختلاف العوامــل، وبتغير أواخرها يكون الإعراب صريحاً، أما الإعراب غيـــر الصريح فيريد به المضمرات، فكل ضمير وضـــع لحالة معينة فهناك ضمائر مخصوصة للرفع وأخرى مخصوصة للنصب وكذا الجـــــر، إلا أن تغير صيغتها لا يدل على أنها معربة، =

بالحركات أو بالحروف – في صدر الكتاب.[1]

وغيرُ الصّريح: [أي الإعراب غير الصّريح][2]، **أنْ تكونُ الكلمةُ موضوعةً على وجهٍ مخصوصٍ [من الإعراب][3]، وما ذلك** – أي كون الكلمة موضوعة على وجه مخصوص – **إلا في المضمراتِ، ألا يُرَى أنّ (أنت) وُضِعَ للرّفع، و(إيّاك) وُضِعَ للمنصوب، ولا رفع** [أي ولا رافع][4] **في اللّفظِ** / 87 – أ / **ولا نصب** [أي ولا ناصب فيه][5]، قد سبقَ[6] أنْ حَدَّ الإعراب: وهو ما اختلفَ آخره باختلاف العوامل، فيلزم من ذلك أنْ لا تكون اختلاف الصّيغة إعراباً، ولذا قُلنا: إنّ المضمرات مبنيّة[7] وإنْ اختلفَتْ صيغتها في أحوال الإعراب، فإذا قلتَ: هو خارجٌ، فـ(هو) مبنيّ، غير أنّه كناية عن اسم مرفوع نحو: زيد، ولأجل هذا سُمّيَ ضمير المرفوع.

ولَمّا كانت المضمرات نائبة مناب الأسماء الظّاهرة في الرّفع والنّصب والجرّ، احتيجَ إلى تمييز ما وقع نائباً عن مرفوع عمّا ناب عن منصوب أو مجرور، وضع صيغ لكلّ صيغة، ولم يميّز بينهن بالإعراب؛ لِمَا فيهنّ من سبب البناء الذي ذكرناه قبل، فحصل من اختلاف الصّيغة الدّالة على ما يدلّ عليه الإعراب، وهذا نوع إعراب، لكنّ حدّ الإعراب منتف، فلذا عُبِّرَ عنه بالإعراب غير الصّريح.

= فهي مبنية وإن اختلفت صيغها في أحوال الإعراب، لذلك وضعها في موضع الإعراب غير الصريح؛ فهي تشبه الكلمات المعربة في كونها تتغير بحسب الحالة الإعرابية، كما سيبين الشارح.

(1) ينظر: ص 115.

(2) ما بين المعقوفين ساقط من (ج).

(3) ما بين المعقوفين ساقط من (أ).

(4) ما بين المعقوفين ساقط من (ج).

(5) ما بين المعقوفين ساقط من (ج).

(6) ينظر: ص 127.

(7) الضمائر مبنية كلها بلا خلاف، وتُبنى على علامات البناء (السكون، والفتح، والكسر، والضم)، وإنما صار البناء أصيلاً فيها لسببين:

الأول: لشبهها القوي بالحرف، وهذا سبب عام في المبنيات. والثاني: أنها لم ترد في كلام العرب إلا مبنية في جميع أقسامها، خلافاً لأسماء الإشارة التي يعتريها الإعراب في حالة التثنية، وأسماء الموصول التي يعتريها الإعراب في حالة التثنية أيضاً في اللغة العالية، كما يعتريها الإعراب في صيغة الجمع في بعض =

[أنواع الضمائر]

قال المصنّف: وهيَ على ضَربَينِ: مُتَّصِلٌ: وهو ما لا ينفَكُّ عن اتّصاله بشيء، وهو ثلاثة أنواع: المرفوعُ، والمنصوبُ، والمجرورُ، وكلّ منها بارزٌ إلّا مرفوعه فإنّه يجيء مُستَكِناً أيضاً، إمّا لازماً أو غيرَ لازمٍ، فاللّازمُ في أربعةٍ: افعَلْ، وأفْعَلُ، ونَفْعَلُ، وتَفْعَلُ، إذا كان للمُخاطَبِ المُذكّر، وغيرُ اللازمِ في: فَعَلَ، ويَفْعَلُ، وكذا المؤنّثُ نحو: فَعَلَتْ، وتَفْعَلُ، وفي اسم الفاعلِ، واسمِ المفعولِ، والصّفةِ المُشَبَّهَةِ، فإذا رَفَعتَ بها اسماً ظاهراً بَقِيَتْ فارغةً عن الضّمير.

*****

قال الشارح: وهي، أي المُضمَرات **على ضربَين:**

متّصل – بالجرّ والرّفع، والأوّل [أولى][1] –: **وهو،** أي ضمير المُتّصل **ما لا ينفَكّ عن اتّصاله بشيء،** ولا يلزم تعريف الشّيء نفسه، حيث عَرَّفَ المتّصلَ بالاتّصال؛ لأنّ المراد بالمتّصل المصطلح[2]، وبالاتّصال العرفي اللّغوي، وهذا غير ذلك، فلا يلزم ما ذكرت.

وهو – أي الضّمير المتّصل – **ثلاثة أنواع:**

أحدها: **المرفوعُ،** وثانيها: **المنصــوبُ،** وثالثها: **المجرورُ، وكلّ منها** أي من المرفوع، والمنصوب، والمجرور، **بارز إلّا مرفوعَهُ، فإنّه** – أي المرفوع – **يجيء مستكِناً**[3] **أيضاً** أي كمــا يجيء بارزاً، وغير المرفوع لا يجيء مستكناً؛ لعدم شدّة الاتّصال بعامله، بخلاف المرفوع،

= لغات العرب، يقولون: الّذون.

ينظر: البناء في اللغة العربية 105.

(1) [أولى] ساقطة من (ج).

(2) المصطلح: لفظ علمي يؤدي المعنــى بوضوح ودقّة، ويكــون غالباً متّفَقاً عليه عند علماء علم من العلوم أو فن من الفنون.

ينظر: موسوعة النحو والصرف والإعراب 631.

(3) يريد بالمستكن: المستتر، والاستكنان: الاستتار، والمستكـــن اللازم: الضمير المستتر وجوباً، والمستكن غير اللازم: الضمير المستتر جوازاً.

وذلك الاستكنان **إمّا** أنْ يكون **لازماً** أي لا يكون الفعل إلا مسنداً إليه، **أو غيرَ لازم** أي يكون الفعل مسنداً إليه تارة وإلى غيره أخرى.

فاللّازمُ أي الاستكنان اللّازم [**في أربعةِ** ، أي][1] في أربعة أفعالٍ، وهي:

(**اِفْعَلْ**) على صورة أمر المخاطب، و(**أَفْعَلُ**) على صورة المتكلّم وحده، و(**نَفْعَلُ**) على صورة المتكلّم مع الغير، و(**تَفْعَلُ**) **إذا كان للمخاطب المذكّر**، وقيّد به لأنّه لو كان للغائبة لم يكن الاستكنان لازماً، نحو: تضرب هند، فهذه الأفعال كلّها مسندة إلى ما استكن فيها من (أنت، وأنا، ونحن). أقولُ قوله: (المذكّر) مستدرك؛ لأنّ قوله: (للمخاطب) يغني عن ذكره.

وغيرُ اللّازمِ، أي الاستكنان الذي لا يكون لازماً **في**: الماضي المذكّر نحو: (**فَعَلَ**)، **وفي** المضارع المذكّر نحو: (**يَفْعَلُ**)، **وكذا المؤنّثُ** أي مؤنّثهما **نحو:** (**فَعَلَتْ**)، و(**تَفْعَلُ**)، فإنّ الاستكنان في هذه الأفعال غير لازم، نحو: ضربَ زيدٌ، ويضربُ زيدٌ، وضربت هند / 87 – ب / وتضرب، قدم وزيدٌ ضرب، وهند ضربت أو تضرب.[2]

---

(1) ما بين المعقوفين ساقط من (ج).

(2) قال ابن مالك في: " الجائز الخفـــاء: هـــو الذي يخلفه ظاهر أو مضمر بارز، كقـــولك: زيدٌ حَسُنَ، ففي (حَسُن) ضمير منوي مرفوع به، وليـــس خفاؤه واجباً بل جائزاً؛ لأنّه قد يخلفه ظاهر نحو: زيدٌ حَسُنَ وجهُه، ومضمر بارز نحو: زيدٌ ما حَسُنَ إلا هو، وهكذا حكمـــه مع فعل الغائبة نحو: هند حَسُنَت، وحَسُنَت صورتُها، وما حَسُنَ إلا هي.

ومثال المرفوع باسم الفعل المشار إليه: هند هَيْهات، فـ(هَيْهَات) رافعٌ ضميـراً عائداً علـــى هند، وليس خفاؤه واجباً وإن كان لا يثنى ولا يجمع، لكن قد يخلفه ظاهر نحو: هند هيهات دارُها.

ومثال المرفوع بصفة وظرف وشبهه: زيدٌ حَسَنٌ، وعمرٌو عنـــدك، أو فـــي الدار، فـ(حَسَنٌ) و(عندك) و(في الدار) قد ارتفع بكل منها ضمير مستكن جائز الخفاء؛ لأنه قـد يخلفه ظاهر أو ضميـــر بارز نحو: زيدٌ حَسَنٌ وجهُه، أو ما حَسَنٌ إلا هو، وعمرٌو عندك مقامُـــــه، أو ما عندك إلا هو، وبِشْرٌ في الدار شخصُه، أو ما فيها إلا هو ".

ينظر: شرح التسهيل لابن مالك 1: 121.

وفي اسمِ الفاعلِ[1]**، والمفعولِ**[2]**، والصّفةِ المشبَّهَةِ**[3]**، فإذا رفعتَ بها** – أي باسم الفاعل والمفعول والصّفة المشبّهة – **اسماً ظاهراً، بَقِيَتْ** هذه المشتقّات **فارغةً،** أي خالية **عن الضّمير،** نحو: زيد ضارب [غلامه][4]، أو مضروبٌ [غلامه][5]، وأو حَسَنُ [وجهه، وإذا لم يرتفع بها وجد فيها الضّمير. نحو: زيد ضاربٌ، أو مضروبٌ، أو حَسَنٌ][6].

*****

قال المصنّف: والمنفصل: كالمُظهَرِ في استقلالِهِ في أنّه يُمْكِنُ التّلَفُّظُ به ابتداءً، وهو للمرفوعِ والمنصوبِ، ولا مجرورَ له البتّة، وعددُ الألفاظِ المنفصلةِ والمُتّصلةِ سبعةٌ وأربعون لفظاً. المنفصلة: أربعةٌ وعشرونَ لفظاً، والمرفوعةُ منها اثنا عَشَرَ: أنا، نحن، أنت، أنتِ، أنتُما، أنتُم، أنتُنَّ، هُو، هِي، هُما، هُم، هُنَّ. والمنصوبة منها كذلك: إيّاي، إيّانا، إيّاكَ، إيّاكِ، إيّاكُما، إيّاكُم، إيّاكُنَّ، إيّاهُ، إيّاها، إيّاهُما، إيّاهُم، إيّاهُنَّ.

*****

قال الشارح: والضّمير **المنفصل: كالمُظْهَرِ**، أي كالاسم المظهر **في استقلالِهِ، وفي أنّه يمكن**

---

(1) اسم الفاعل: هو ما اشتق من (يفعل) لمن قام به الفعل بمعنى الحدوث، وبالقيد الأخير خرج عنه الصفة المشبهة واسم التفضيل لكونهما بمعنى الثبوت لا بمعنى الحدوث.

ينظر: التعريفات 26.

وللاطلاع على شروط عمله ينظر: ص 207 وما بعدها

(2) اسم المفعول: هو ما اشتق من (يُفْعَل) لمن وقع عليه الفعل.

ينظر: التعريفات 26.

وللاطلاع على شروط عمله ينظر: ص 210.

(3) الصفة المشبهة: ما اشتق من فعل لازم لمن قام به الفعل على معنى الثبوت، نحو: كريم وحَسَن.

ينظر: التعريفات 138.

وللاطلاع على شروط عملها ينظر: ص 211 وما بعدها.

(4) [غلامه] ساقطة من (ج).

(5) [غلامه] ساقطة من (ج).

(6) ما بين المعقوفين ساقط من (ج).

التّلفّظ به ابتداءً، أي من غير ضمير شيء، نحو: هو زيدٌ، أو أنت حسنٌ، أو أنا عالمٌ ، أو نحن عارفون، **وهو** أي الضّمير المنفصل كالمتّصل يكون **للمرفوع** نحو: هو فعل كذا، **والمنصوبِ** نحو: إيّاك أكرمتُ، **ولا مجرورَ له** أي للمنفصل؛ لأنّ المضمر إنّما يقع موقع مظهر، ومظهره لا ينفصل عن الجارّ؛ لأنّه إمّا حرف أو مضاف، ومن المعلوم عدم وقوع الفصل بين الجارّ والمجرور وبين المضاف والمضاف إليه، كذلك المضمَر لا ينفصل عنه، بخلاف المرفوع والمنصوب، فإنّ المظهَر بهما ينفصلان عن عاملهما.

وعددُ ألفاظِ المنفصلةِ والمتّصلةِ سبعةٌ وأربعونَ لفظاً، أمّا **المنفصلة:** فإنّها **أربعة وعشرونَ لفظاً**؛ لأنّها إمّا للمرفوع أو للمنصوب.

[ضمائر الرفع المنفصلة]

والمرفوعةُ منها أي من المنفصلة: **اثنا عَشَرَ**، نحو:

(أَنَا)، (نَحْنُ)، (أَنْتَ) بالفتحة، **(أَنْتِ)** بالكسر، **(أَنْتُما)، (أَنْتُم)، (أَنْتُنَّ)، (هُوَ)، (هِيَ)، (هُما)، (هُمْ)، (هُنَّ)**.

اعلَم أنّ (أَنَا) موضوع ليكون كناية عن المتكلِّم، أصله (أن) بدليل قولهم في اللّغة الشّائعة: أن فعلتُ كذا، بدون الألف لفظاً، قد يُوقف عليه بالألف تارة، وبالهاء أخرى نحو: أنَه، وأُلحِق الألف في حالة الدّرج إجراء للوصل مجرى الوقف، كقوله:

أَنَا سَيْفُ العَشِيْرَةِ فَاعْرِفُونِي ..... [1]

---

(1) صدر بيت من الوافر، قائلة حُميد بن ثور، وهو مذكور بديوانه 133، وعجزه:

..... حُمَيْـداً قَدْ تَذَرَّيْـتُ السَّـنَامَا

وهو من شواهد: المنصف 10، 11؛ وأســاس البلاغة 1: 312؛ وشرح المفصل لابن يعيش 3: 93، 9: 84؛ وضرائر الشعر 50؛ والمقرب 1: 246؛ شـــرح الرضي علـى الكافية 2: 417؛ وشرح شافية ابن الحاجب 2: 295؛ ورصف المباني 14، 403؛ ولســـان العرب 1: 182؛ وخزانـــة الأدب 5: 242 وقد نسبه لحميد بن بحدل.

والشاهد فيه قوله: أنا سيف، حيث أثبت الألف فـــي (أنا) في الوصل لضـرورة الشعر، والقياس حذفها، وبنو تميم يثبتونها في الوصل أيضاً، في السّعة.

ولا يجوز أنْ يُقرَأَ بدون [الألف][1]؛ لأنّه لو قُرِئ بدونه يلزم أنْ يكون الشّعر غيرَ موزون.[2]

وأمّا (نَحْنُ) فإنّه جمع (أنَا) من غير لفظه كالنّساء للمرأة، وكذا التّثنية، [وإنّما امتنع التثنية][3] والجمع من لفظ (أنَا)؛ لافتقار التّثنية والجمع إلى انضمامِ بعض إلى بعض [من جنسه كَرَجُلَانِ ورِجَالٍ، وههنا (أنا) لا ينظمّ إلى المتكلّم الآخر، بل ينظمّ إليه غائب أو مخاطب، نحو:][4] أنا وزيد، و أنا [و][5] أنت، ولا يجوز أنْ يُقال: أنا وأنا فعلنا، فيمتنعانِ من لفظه.[6]

---

(1) في (ج): الوقف.

(2) قال المرادي: '' مذهب البصريين: أن ألف (أنا) زائـــدة، والاســم هو الهمزة والنون، واستدلوا بحذف الألف وصلاً، وإنما زيدت وقفاً لبيان الحركة، ولذلك عاقبتها هـــاء السكـــت في قول حاتم: هذا فَزْدِي أَنَهْ. ومذهب الكوفيين: أن الاسم هو مجموع الأحرف الثلاثة.

وفي (أنا) لغات الفصيحة حذف ألفه وصلاً وإثباتها وقفاً. والثانية: إثباتها وصلاً ووقفاً، وهي لغة تميم.

والثالثة: (هَنَا) بإبدال همزته هاء. والرابعـــــة: (آنَ) بمدة بعد الهمزة، قال المصنف: من قال: (آنَ) فإنه قلب (أنا) كما قال بعض العرب في (رَأى): (رَاءَ). والخامسة: (أنْ) كَعَنْ، حكاها قطرب ''.

ينظر: توضيح المقاصد 1: 365 – 366.

(3) ما بين المعقوفين ساقط من (ج).

(4) ما بين المعقوفين ساقط من (ج).

(5) [و] ساقطة من (أ).

(6) لم يزيدوا للمثنى ألفاً، وللجمع واواً كما فعلوا فـــي مثنى المخاطب وجمعـــــه؛ لأن مثناهما اسم انضمّ إليه لفظ آخر مثله، بدليل أنك إذا قيل لك: فصِّل (أنتما) قلـــــت: أنت يا زيد وأنت يا عمـــرو، وهـــذه حقيقة المثنى، وكذلك في الجمع إذا قيل لك: فصِّل (أنتم) قلت: أنت يا زيـــــد، وأنت يا عمرو، وأنت يا خالد. وأما إذا قيل: نحن، وأردت المثنى فقيل لك فصِّل، قلـــت: أنا وزيـــــد، أو أنا وأنت، أو أنا وهو، وتقـــول في الجمع: أنا وزيد وعمرو، وليس كل أفراده (أنا)، فلما لم يكن شـــرط المثنى والمجموع – وهو اتفاق الاسمين أو الاسماء في اللفظ – حاصلاً، لم يمكنهم إجـــراء تثنيته وجمعـــه علـــى وفـــق ما أجري عليه سائر التثاني والجموع، فارتجلوا للمثنى صيغة، وشركوا معه الجمـــع للأمـــن من اللبس بسبب القرائن، وكثيراً ما يجيء في غير هذا الباب، أيضاً، المثنى بصيغة الجمع، نحو قوله تعالى: ﴿ فَقَدْ صَغَتْ قُلُوبُكُمَا ﴾ [التحريم: 4]. وقد يقول المعظم: فعلنا، ونحن، وإيّانا، عادّاً لنفسه كالجماعة.

ينظر: شرح الرضي على الكافية 2: 410.

وبُنِيَ (نَحْنُ) لأنّه من المُضمَرَات، وقد قلنا: إنّها مبنيّة، فعلى الحركة لالتقاء السّاكنَين، وعلى الضّم لأنّه أقوى الحركات، [فجاز][1] هو بالدّلالة على الاثنين وما فوقهما قد قوي، فناسب أنْ يُعطى أقوى الحركات.

وأمّا (أنْتَ) فإنّ الضّمير فيه (أنْ) و(التّاء) للمخاطب / 88 – أ / ووضع (أنْ) لمشاركة المخاطب والمتكلّم في كون المشاهدة دالّة عليهما، وزيادة (التّاء) للفرق بينهما، واختصّ بالزّيادة بالمخاطب؛ لأنّه بعد المتكلّم لكونه منتهَى الكلام، واتّصاف ما فيه زيادة بالتّأخير أوْلَى، وحرّكت لالتقاء السّاكنَينِ، واختلاف حركتي المذكّر والمؤنّث لرفع اللّبس، واختصاص المذكّر بالفتحة لترجيح المذكر؛ لأنّ الفتحة خير من الكسرة.[2]

وأمّا (أنتما، وأنتم) فالقياس [فيهما أنْ يُقال: (أنتا، وأنتوا)؛ لأنّ الألف عَلَم التّثنية والواوَ عَلَم الجمع في الرّفع، إلا أنّهم تركوا القياس][3]؛ لأنّهم لو قالوا: (أنتا، أنتوا)، لَزِمهم أنْ يقولوا: (هو، هوا، هووا)، فكان يؤدّي إلى اجتماع حرفَين معتَلَّين، واجتماعهما مستثقل، وغير المتمكّن ضعيف، فهرَبوا عن هذا المستثقل وأبدَلوا من واو (هوا) ميماً؛ لأنّ الميم من مخرج الواو، ثمّ أجرُوا الباب على طريق واحد، فقالوا: أنتما وأنتم، وضربتما وضربتم.[4]

---

(1) [فجاز] ساقطة من (ج).

(2) اختلف في أصل الضمير (أنت) وفروعه عند النحاة على مذاهب، فهو نفس (أنْ) عند البصريين، وأصله (أنا)، وكأن (أنا) عندهم ضمير صالح لجميع المخاطبين والمتكلم، فابتدأوا بالمتكلم، وكان القياس أن يبيّنوه بالتاء المضمومة، نحو: أنت، إلا أن المتكلم لما كان أصلاً جعلوا ترك العلامة له علامة، وبيّنوا المخاطبين بتاء حرفية بعد (أنْ) كالاسمية في اللفظ وفي التصريف. ومذهب الفراء أنّ (أنت) بكماله اسم، والتاء من نفس الكلمة. وقال بعضهم: إن الضمير المرفوع هو التاء المتصرفة، فكانت مرفوعة متصلة، فلما أرادوا انفصالها دعّموها بـ(أنْ) المستقل لفظاً، كما هو مذهب الكوفيين وابن كيسان في (إيّاك) وأخواته.

ينظر: شرح المفصل لابن يعيش 3: 95؛ وشرح الرضي على الكافية 2: 417 – 418؛ وشرح التصريح 1: 104.

(3) ما بين المعقوفين ساقط من (ج).

(4) زيدت (الميم) في التثنية من وجهين:

أحدهما: أن التثنية لما كانت توجب تغيير الواحد كثر اللفظ أيضاً بزيادة الميم، إذ كانت هذه المكنيات قد تبنى على حرف واحد، وأقل الأسماء أصولاً يجب أن يكون على ثلاثة أحرف، فلذلك زادوا الميم.=

وضُمَّ ما قبل الميم في (هُما، وأنتُما)؛ لأنّ الميم شفويّة[1]، فجعلوا حركةَ ما قبلها من جنسها وهو الضّمّ الشّفويّ، إتباعاً، واشتركوا في التّثنية بين المذكّر والمؤنّث، ولم يشتركوا في الجمع؛ جرياً على طريق المظهر.

وقالوا في جمع المؤنّث: (هُنَّ، وأنتُنَّ) ولم [يجعلوا][2] بالألف والتّاء [كمسلمات][3]؛ لتكون المخالفة واقعةً بين الفرع والأصل، أعني المضمَر والمظهَر، وخصّوا النّون لكونها عَلَم الجمع في: نصرنا ونصرن، وشُدِّدَتْ لأنّ أصلهما: (همن، وأنتمن)، بدليل وجود الميم في التّثنية، فقلبت الميم نوناً، كما قلبت الميم من النّون في (عمبر)، وأصله (عنبر)، ثُمّ أُدغِم.[4]

= والوجه الثاني: أن القافية إذا كانت مطلقة تبعتها ألف، فلمـــا زادوا على (أنت) ألفاً، وهو ألف التثنية، جاز أن يتوهم في بعض الأحوال أنها ألف الإطلاق، كما قال الشاعر:

يَا مرت بن رَافع يَا أنتـا أَنْت الَّذي طلقت عَام جعتا

فزادوا الميم ليزول اللبس، وإنما كانت الميم أولـــى بالزيادة من بين سائر الحروف؛ لأنها من زوائد الأسماء، والمضمر اسم، فلذلك وجب أن يُزاد عليه الميـــم، فإذا جمعـــت زدت واواً مع الميم، لتكون الواو تحل محل التثنية، فتقول: أنتمو، وهمو، إلا أن هـــذه الواو تحذف استخفافاً؛ لأنه لا يشكـل حذفـــه، ويجوز أن يتكلم بها على الأصل.

ينظر: علل النحو 313 – 314.

(1) صوت الميم من الأصوات الشفوية، وهو صوت أنفي مجهـــور، ينطـــق بأن تنطبق الشفتان تماماً، فيحبس خلفهما الهواء، ويخفض الطبق، ليتمكن الهواء مـــن الخروج عن طريق الأنف، مـع حدوث ذبذبة في الأوتار الصوتية، وبقاء اللسان في وضع محايد.

ينظر: المدخل إلى علم اللغة 43.

(2) في (ج): يجمعوا.

(3) [كمسلمات] ساقطة من (أ).

(4) تُبدل (الميم) من (النون) إذا سكنت وكانـــت بعدهـــا الباء، جـــاء فـــي "الكتاب": '' و(الميم) تكون بدلاً من (النون) في (عَنْبَرٍ) و(شَنْباءَ) ونحوهما ''.

ينظر: الكتاب 4: 240.

[ضمائر النصب المنفصلة]

وأمّا المنصوبةُ منها فإنّها **كذلك**، أي كالمرفوع، في كونها اثنَي عشر:

إيّاي، إيّانا، إيّاكَ، إيّاكِ – بالفتح [في][1] الأوّل والكسر في الثّاني –، **إيّاكُما، إيّاكُم، إيّاكُنَّ، [إيّاهُ][2]، إيّاها، إيّاهُما، إيّاهُم، إيّاهُنَّ.**

اعلَم أنّ في اللّواحق بِـ(إيّا) من (الياء)، و(الكاف)، و(الهاء) إشكالاً، ولذا كثر اختلاف العلماءِ فيها، وأسَدّ المذاهب وأصَحّها ما ذهبَ إليه سيبويه[3] وجمهور البصريّين[4]، وهو أنّ (إيّا) اسم مضمر، وما اتّصل به حروف تدلّ على أحوال المرجوع إليه من المتكلّم، والمخاطَب، والغائب، ولا حَظَّ لهنّ في الإعراب.

---

(1) [في] ساقطة من (أ).

(2) [إيّاه] ساقطة من (ج).

(3) قال: '' اعلمْ أنّ علامة المضمرينَ المنصوبين (إيَّا) ما لم تقدّر على (الكاف) التي في (رأيتُكَ)، و(كُمَا) التي في (رأيتُكما)، و(كُمْ) التي في (رأيتُكم)، و(كُنَّ) التي في (رأيتُكنّ)، و(الهاء) التي في (رأيتُه)، و(الهاء) التي في (رأيتُها)، و(هُمَا) التي في (رأيتُهما)، و(هُمْ) التي في (رأيتُهم)، و(هُنَّ) التي (رأيتُهنّ)، و(ني) التي في (رأيتَني)، و(نا) التي في (رأيتَنا). فإن قدّرت على شيء من هذه الحروف في موضع لم تُقع (إيَّا) ذلك الموضع؛ لأنهم استغنوا بها عن (إيَّا)، كما استغنوا بالتاء وأخواتها في الرفع عن (أنتَ) وأخواتها ''.
ينظر: الكتاب 2: 355 – 356.

(4) ذهب البصريون إلى أن (إيَّا) هي الضمير، والكاف والهاء والياء حروف لا موضع لها من الإعراب، واحتجوا بأن قالوا: إنما قلنا إن (إيَّا) هي الضمير دون الكاف والهاء والياء؛ وذلك لأنا أجمعنا على أن أحدهما ضمير منفصل، والضمائر المنفصلة لا يجوز أن تكون على حرف واحد؛ لأنه لا نظير له في كلامهم، فوجب أن تكون (إيَّا) هي الضمير؛ لأن لها نظيراً في كلامهم، والمضير إلى ما له نظير أولى من المصير إلى ما ليس له نظير؛ ولهذا المعنى قلنا (إن الكاف والهاء والياء حروف لا موضع لها من الإعراب)؛ لأنها لو كانت معربة لكان إعرابها الجر بالإضافة، ولا سبيل إلى الإضافة هاهنا؛ لأن الأسماء المضمرة لا تضاف إلى ما بعدها؛ لأن الإضافة تُراد للتعريف، والمضمر في أعلى مراتب التعريف، فلا يجوز إضافته إلى غيره، فوجب أن لا يكون لها موضع من الإعراب.
ينظر: الإنصاف في مسائل الخلاف 2: 218، 219.

والدّليل على أنّه مضمر [وليس بمظهر][1] أنّه في جمع الأحوال منصوب الموضع، وليس في الأسماء الظّاهرة اسم يلزم النّصب، إلا ما كان ظرفاً نحو: ذات مرّة، أو مصدراً نحو: سبحان، وليس (إيّا) واحداً منهما، فلَمّا لزم النّصب، كلزوم (أنت وأخواته) بالرّفع، دلّ على أنّه اسم مثله، فَـ(إيّا) في المنصوب كَـ(أنت) في المرفوع، وإذا ثبت أنّه اسم مضمر كانت (الكاف) اللّاحقة به حرفاً مجرّداً من معنى الاسميّة للمخاطب، كاللّواحق في (أنتَ) و(أنتِ) و(أنتما)، فإنّهـا حـروفٌ / 88 – ب / إجماعاً، وإنّما قلنا إنّه حرف مجرّد للخطاب؛ لأنّه لو كان اسماً لكان له موضع من الإعراب، لكن ليس له موضع منه فلا يكون اسماً، أمّا الرّفع فلأنّ (الكاف) ليس من الضّمائر المرفوعة، وأمّا النّصب فلأنّه لا ناصب له، وأمّا الجرّ [فلأنّه إمّا بحرف الجرّ وليس حرف جرّ ليكون مجروراً به، وإمّا بإضافة (إيّا) إليه وإضافته إليه][2] ممتنعة؛ لأنّه قد قام الدّليل على أنّه اسم مُضمَر، وهو لا يُضاف.

وعُلِمَ ممّا ذكرنا فساد قولِ الخليل[3]: أنّه اسم مُضمَر مضاف إلى الكاف، وقولِ أبي إسحق الزّجاج[4]: إنّه اسم ظاهر مضاف إلى ما بعده.

---

(1) ما بين المعقوفين ساقط من (ج).

(2) ما بين المعقوفين ساقط من (ج).

(3) هو الخليل بن أحمد بن عمـــرو بن تميم الفراهيدي، أبـــو عبد الرحمن البصري الأزدي، توفي سنة (170هـ) وقيل سنة (175هـ)، إمام اللغة والعروض والنحـــو، وهـــو أستاذ سيبويه وعامة الحكاية في كتابه عنه، روى عن أيوب وعاصم الأحول وغيرهما، وأخـــذ عنـــه سيبويه والأصمعي والنضر بن شُمَيل، له من التصانيف: كتاب العين، كتاب العروض، النغم، الجمل، الشواهد، النقط والشكل، الإيقاع.

ينظر: البلغة 133؛ وبغية الوعاة 1: 557 – 560؛ وشذرات الذهـــب 2: 321؛ والأعلام 2: 314؛ ومعجم المؤلفين 4: 112.

وذهب الخليل إلى أن (إيَّا) اسم مبهم أضيـــف إلى الكـــاف والهاء والياء؛ لأنه لا يفيد معنى بانفراده، ولا يقع معرفة، بخلاف غيره من المضمرات، فخـــص بالإضافـــة عوضاً عما مُنِعه، ولا يعلـــم اسم مضمر أضيف غيره. وحُكي أيضاً عنه: أنه مظهر ناب مناب المضمر.

قال سيبويه: '' وقال الخليل: لو أنّ رجلاً قال: إيّاك نفسِك لم أُعَنِّفْه؛ لأن هذه الكاف مجرورة ''.

ينظر: الكتاب 1: 279؛ والإنصاف في مسائل الخلاف 2: 218؛ وارتشاف الضرب 2: 930.

(4) ذهب الزجاج إلى أن (إيَّا) اسم مظهر خُصّ بالإضافة إلى سائر المضمـــرات، وأنهـــا في موضـــع جر =

وقال جماعة من الكوفيّين[1]: إنّ المضمر ما بعد (إيّا)، و(إيّا) دعامة له ليعتمد عليه، وهذا أيضاً فاسد؛ لأنّ الشّيء لا يعتمد بما هو أكثر منه، لأنّ المعمودَ هو المقصودُ، والعماد إنّما يجيء لأجلِهِ، ومن المعلومِ أنّ ما يكون مقصوداً أعلى مرتبةً مِمَّا يجيء به لأجله، واللّفظ قالب المعنى، فيلزم أنْ لا يعتمد شيء مِمَّا [هو][2] أكثر منه.

وأمّا الجواب عن تمسّك من قال: إنّه مضمر مضاف إلى ما بعده لوقوع الظّاهر موقع هذه الحروف بالجرّ، فبما حُكي عن بعض العرب: ((إذا بلغ الرّجل السّتين فإيّاه وأيّا الشّوابِّ))[3]، فهو أنّه شاذّ لا اعتداد به.

= بالإضافة، ورُدّ بأنه باطل؛ لأنه لو كان الأمر على ما زعم لما كان يقتصر فيه على ضرب واحد من الإعراب وهو النصب، فلما اقتصر فيه على ضرب واحد من الإعراب وهو النصب دلّ على أنه اسم مضمر، كما أنه لما اقتصر بـ(أنا)، و(أنت)، و(هو) وما أشبهها على ضرب واحد من الإعراب وهو الرفع دلّ على أنها أسماء مضمرة؛ إذ لا يعلم اسم مظهر اقتصر فيه على ضرب واحد من الإعراب، إلا ما اقتصر به من الأسماء على الظرفية نحو: (ذاتَ مرةٍ، وبُعَيداتِ بين)، ونوعاً من المصادر نحو: (سبحان، ومَعَاذَ)، وليس (إيَّا) ظرفاً ولا مصدراً فيلحق بهذه الأسماء.

ينظر: الإنصاف في مسائل الخلاف 2: 218، 219.

(1) ذهب الكوفيون إلى أنّ الكاف، والهاء، والياء من (إيّاكَ، إيّاه، وإيّاي) هي الضمائر المنصوبة، وأن (إيّا) عماد، وإليه ذهب أبو الحسن ابن كيسان. واحتجوا بأن قالوا: إنما قلنا ذلك لأن الكاف، والهاء، والياء هي الكاف، والهاء، والياء التي نكون في حال الاتصال؛ لأنه لا فرق بينهما بوجه ما، إلا أنها لما كانت على حرف واحد وانفصلت عن العامل لم تقم بنفسها، فأتي بـ(إيّا) لتعتمد الكاف، والهاء، والياء عليها؛ إذ لا تقوم بنفسها، فصارت بمنزلة حرف زائد لا يحول بين العامل والمعمول فيه، والذي يدل على ذلك لحاق التثنية والجمع لما بعد (إيّا) ولزومها لفظاً واحداً.

وذهب بعضهم إلى أن (إيّاك) بكماله هو الضمير.

ينظر: الإنصاف في مسائل الخلاف 2: 218؛ وارتشاف الضرب 2: 930.

(2) [هو] ساقطة من (أ).

(3) قول سُمع عن العرب كما ذكر سيوبيه في (الكتاب): '' وحدَّثني من لا أتهِمُ عن الخليل أنه سمع أعرابياً يقول: إذا بلغ الرجلُ السِّتينَ فإيّاه وإيّا الشَّوابِّ ''. حيث أضيفت (إيّا) إلى اسم مظهر.

ينظر: الكتاب 1: 279.

قيل: '' وهو مردود لشذوذه، ولم تعهد إضافة الضمائر ''. =

قال المصنّف: وعدد ألفاظ المُتّصلةُ ثلاثةٌ وعشرون لفظاً، المرفوعةُ منها أحدّ عَشَرَ في: فَعَلْتُ، فَعَلْنَا، فَعَلْتَ، فَعَلْتِ، فَعَلْتُما، فَعَلْتُم، فَعَلْتُنَّ، تَفْعَلِينَ، فَعَلَا، فَعَلُوا، فَعَلْنَ.

*****

قال الشارح: وعدد ألفاظ المتّصلة ثلاثة وعشرون؛ لأنّها إمّا للمرفوع، أو المنصوب، أو المجرور.

[ضمائر الرفع المتصلة]

و**المرفوعة منها** – أي من المتّصلة – **أحدَ عَشَرَ: فَعَلْتُ، فَعَلْنَا، فَعَلْتَ** بالفتح، و**فَعَلْتِ** بالكسر، **فَعَلْتُما، فَعَلْتُم، فَعَلْتُنَّ، تَفْعَلِينَ، فَعَلَا، فَعَلُوا، فَعَلْنَ**.

وإنّما جعل الضّمير المتّصل في: (فعلتُ) على حرف واحد ليخالِط الفعلَ ويصير كأحد أجزائه، ويُستَدَلّ بذلك على شدّة امتزاج الفعل بفاعله، وإنّما اختير التّاء للمتكلّم والمخاطب مع أنّه الأَوْلَى أنْ يُجاء بحرف اللّين؛ لأنّهم قصدوا تحريك هذا الضّمير لقوّته [، لكونه ضمير فاعل و][1] لكونه اسم، ولأنّ الأصل في الأسماء الإعراب، والأصل فيه الحركة لِما مرّ في صدر الكتاب[2]، والحركة مستثقلة على حرف اللّين، والتّاء شبيهة بها؛ لقرب مخرجها من مخرج الواو.[3]

والمخالفة بين حركتي المتكلّم والمخاطب للفرق، وتعيينُ الضـــمِّ [للمتكلّم][4] لقوّتهِ لدلالته علـى

= ينظر: اللباب في علل البناء والإعراب 1: 480؛ وهمع الهوامع 1: 212.

(1) ما بين المعقوفين ساقط من (ج).

(2) ينظر: ص 85 – 86.

(3) التاء: من الأصوات الأسنانية اللثوية، وهـــو صوت شديد مهمـــوس مرقـــق، ينطق مع عدم إعمال الأوتار الصوتية.

ينظر: المدخل إلى علم اللغة 46.

أمّا الواو: فهو صوت شفوي متوسط مجهـــور مرقق، ينطـــق بأن يرتفـــع أقصى اللسان نحو سقف الحنك، بحيث يسمح للهواء الخارج بالاحتكاك، وإحداث نوع من الحفيف.

ينظر: المدخل إلى علم اللغة 43.

(4) [للمتكلم] ساقطة من (ج).

المذكّر والمؤنّث، وجميع ما ذكرنا مـــن زيادة الميم، وضـــمّ التّاء، وحذف الواو، وتشديد النّون في: (أَنْتُمَا، وأَنْتُمْ، وأَنْتُنّ)، جاز في: (فَعَلْتُمَا، وفَعَلْتُمْ، وفَعَلْتُنّ)، ليختلط المتّصلات في سلكِ المنفصلاتِ.

والألف في (فَعَلا) للتّثنية، والواو في (فَعَلُوا) للجمع، ولم يُعوَّض عن النّون فيهما، وإنْ عوّض عنهما في (فَعَلْتُمَا، وفَعَلْتُمْ) والأصل (فَعَلْتُمُوا)؛ ليحصل الفرق بين المستكن والبارز.

والألف في (فَعَلا) لتثنية المستكن في (فَعَلَ) في: زيد فَعَلَ، والضّميـر البارز في (فَعَلْتُمَا) / 89 – أ / لتثنية البارز في (فَعَلْتَ)، والبارز لظهوره أعلى [حالاً][1] من المستكن، فلا يلزم من التّعويض، ثم التّعويض ههنا.

ولم يُسوّوا في الغيبة بين تثنية المذكّر والمؤنّث، مع إنّهم يُسوّوا بينهما في الخطاب؛ لأنّه قد أمكنهم الفرق في تثنية [الغيبة][2] بإقحام التّاء، نحو: (فَعَلَتَا)، وامتنع ذلك في الخطاب؛ لأنّه قد زِيدَ التّاء للمخاطب، فلو زادوا تاءً أخرى يلزم اجتماع التّاءَين وهو مستكره، فهذا حكم الضّمائر اللّاحقة بالماضي.

وأمّا اللّاحقة بالمضارع: فضمير الواحد الغائب المستكن كَـ(زَيدٌ يضربُ)، وكذا ضمير الغائبة نحو: هندٌ تضربُ، وكذلك ضمير المخاطب، والمتكلّم الواحد، والجمع نحو: أنت تفعلُ، وأنا أفعلُ، أو نحن نفعلُ، وتتميّز هذه الأفعال بالزّوائد التي كانت متعلّقة في صدره.[3]

---

(1) [حالاً] ساقطة من (ج).

(2) في (أ): الفرق، والأولى ما أثبته.

(3) الأفعال المضارعة نحو: (أقومُ، ونقومُ، ويقومُ، وتقومُ) يســـــاوى فيهـا ضمير المخاطب، والمتكلم، والغائب في الاستتار وعدم ظهور علامة؛ لأن تصريف الفعل وما فـــي أوله من حروف المضارعة يدل على المعنى ويغني عن ذكر علامة له. فـ(أفعل) مشعر بأن فاعلـــه (أنا)، و(نفعل) مشعـــر بـ(نحن)، الهمـــزة بالهمزة، والنون بالنون، وكذا (يَفعل) نصٌّ في المفرد الغائب، فلـــم يحتاجوا إلى ضميـــر بارز، وأما (تَفعل) فإنه وإن كان محتملاً للمخاطب والغائبة، لكنهم لم يبرزوا ضميـــره؛ إجراءً لمفردات المضـــارع مُجرى واحداً في عدم إبراز ضميرها.

ينظر: شرح المفصل لابن يعيش 3: 109؛ وشرح الرضي على الكافية 2: 114 – 115.

وتقول في الغائبَينِ: [يضربانِ][1]، وفي الغائبِينَ: يضربونَ، كما قالوا: ضَرَبَا، ضَرَبُوا، إلّا أنّ المضارع لمّا كان معرباً عوّضوا عن الحركة الإعرابيّة النّون.

وفي الغائبَتَينِ: تَضْرِبَان، ولم يلحقوا آخره التّاء؛ لأنّ التّاء في أوّله تغني عن ذلك. وفي الجمع: يَضرِبْنَ، [كما قالوا: ضَرَبْنَ][2]. ويقولون في تثنية المخاطب وجمعه: تَضْرِبَانِ وتَضْرِبُونَ، وفي المخاطبة: تَضْرِبِينَ، فتلحق الياء بآخره عَلَمَاً لضمير المؤنّث، إذ التّاء في أوّله عَلَم المخاطب، ولا يمكن أنْ تزاد تاء أخرى له؛ لاجتماع الزّيادتَينِ المتماثلتَين، فجاءوا بالياء؛ لأنّها عَلَم المؤنّث في: هذي.

وفي تثنيتهما: تَضْرِبَان، ولم يُفرَّق بينها وبين تثنية المخاطب، كما [لا][3] يُفرَّق في الماضي ضرورةً، وفي جمعها: تَضرِبْنَ، كما تقول: يَضْرِبْنَ، في الغائبة.

وفي المتكلّم لا يبرز الضّمير؛ لأنّ حروف المضارع في صدره تغني عن إبراز الضّمير وتؤمّن الالتباس.

---

(1) في (ج): تضربان، والأولى ما أثبته.

(2) ما بين المعقوفين ساقط من (ج).

(3) [لا] ساقطة من (ج).

[ضمائر النصب والجرّ المتصلة]

قال المصنّف: والمنصوبةُ منها اثنا عشر: أكرَمَنِي، أكرَمَنَا، أكرَمَكَ، أكرَمَكِ، أكرَمَكُمَا، أكرَمَكُم، أكرَمَكُنَّ، أكرَمَهُ، أكرَمَهَا، أكرَمَهُمَا، أكرَمَهُم، أكرَمَهُنَّ. ولفظُ المجرور كلفظ المنصوبِ، إلّا أنّ ياءَ المتكلِّم في المنصوب يلحقُ له نون عِمَادٍ، وفي المجرور لا يكونُ إلا في: مِنِّيّ، وعَنِّيّ، ولدنيّ، وقطنِي بمعنى حَسْبي. والتّاء للمتكلِّم الواحد، والنّون له إذا كان معه غيره، ويكون ما قبلَهُ ساكناً في المرفوع، وفي المنصوب باقياً على حالِه، تقولُ: أكرمتُ، أكرَمْنَا، ودَعَوْنَا، ورَمَيْنَا، وأعْطَيْنَا، وفي المنصوب: أكرَمَنِي، وأكرَمَنَا، ودعانا، ورمانا، وأعطَانَا.

*****

قال الشارح: والمنصوبةُ منها – أي من المتّصلة – **اثنا عشر:**

أكرَمَنِي، أكرَمَنَا، أكرَمَكَ، أكرَمَكُمَا، أكرَمَكُم، أكرَمَكُنَّ، أكرَمَهُ، أكرَمَهَا، أكرَمَهُمَا، أكرَمَهُم، أكرَمَهُنَّ.

ولفظُ المجرور كلفظ المنصوبِ في الاتّحاد بين لفظيهما، قد سبق في صدر الكتاب[1]، **إلا أنّ ياءَ المتكلِّم في المنصوبِ [يلحقُها][2] له (نون) عمادٍ**[3]، نحو: ضَرَبَنِي؛ صيانة للفعل من دخول الكسرة.

---

(1) ينظر: ص 153.

(2) [يلحقها] ساقطة من (ج).

(3) مصطلح كوفي يقابله نون الوقاية عند البصريين، وهي حرف، زائدة غير عاملة، تقع قبل ياء المتكلم غالباً، لتقي الفعل أو ما اتصلت به من الكسر، وتمنع اللبس في معناه، نحو: سلّمني أخي الكتاب، بخلاف ما لو كان الفعل مجرّداً منها، فتقول: سلّمي أخي الكتاب، ولأن الياء يناسبها الكسر دائماً والفعل يأباه، فقد جيء بنون، وقاية له، تسمى نون الوقاية، وهي نون مكسورة تلحق قبل ياء المتكلم إذا نُصِبَتْ بفعل نحو: أكرمني، أو باسم فعل نحو: عَليكَنِي، بمعنى: الزَمْني، أو بـ(إنّ) وأخواتها نحو: ليتني.

وتلزم مع الفعل واسم الفعل إلا ما ندر من قوله:

إذْ ذَهَبَ القَومُ الكِرامُ لَيسِي

وأما (إنّ) وأخواتها فثلاثة أقسام: قسم لا تحذف منه إلا نادراً، وهو (ليت). وقسم لا تلحقه إلا نادراً، =

وفي المجرور لا [يكون، أي الاسم][1] [لا يكون للمجرور (نون) عماد، **إلا في: مِنِّي**][2]، **وعَنِّي،** وقَدْنِي، **وقَطْنِي بمعنى: (حَسْبِي)**؛ لئلا يزول بناء (مِنْ) على السّكون بسبب اتّصال ياء المتكلّم بِهنّ.

والتّاءُ للمتكلّمِ [الواحدِ][3]، والنّون له إذا كان معه غيره، ويكون [ما][4] قبله أي ما قبل المتكلِّم **ساكناً في المرفوع؛** لأنّه ضمير الفاعل والفاعل كالجزء / 89 – ب / من الفعل، فلو لم يسكن ما قبله في المرفوع، يلزم وجود ما ليس في كلامهم، وهو توالي أربع حركات متواليات في كلمة واحدة.

ويكون ما قبله **في المنصوب باقياً على حاله،** ولا يسكن ما قبله لو كان متحرّكاً؛ لأنّه ليس كالجزء من الفعل، بل هو في حكم الانفصال.

= وهو (لعل). وقسم يجوز فيه الأمران، هو إنّ، وأنّ، ولكنّ، وكأنّ.

وتلحق نون الوقاية أيضاً قبل ياء المتكلم إن جُرَّت بـ(مِنْ) و(عَنْ)، ولا تحذف إلا في ضرورة الشعر، نحو قوله:

أيُّها السّائلُ عَنْهُم، وعَنِي لَستُ مِن قَيسٍ، ولا قَيسُ مِنِي

أو بإضافة: قدْ، وقطْ، ولَدنْ، وبَجَلْ، وكلها بمعنى (حَسْب)، وحذفها من (بجل) أكثر من إثباتها، بعكس الثلاثة التي قبلها.

ولا تلحق نون الوقاية غير ما ذُكِر إلا ما ندر، مما لا يقاس عليه، وإنما سُميت هذه النون (نون وقاية)؛ لأنها لحقت لتقي الفعل من الكسر، ثم حُمل على الفعل ما ذُكر، وقال ابن مالك: سُميت بذلك لأنها تقي اللبس في الأمر، نحو: أكرِمْني، فلولا النون لالتبس أمر المذكر بأمر المؤنثة، ثم حُمل الماضي والمضارع على الأمر.

ينظر: اللباب في علل البناء والإعراب 1: 483؛ ورصف المباني 360 – 363؛ والجنى الداني 150 – 151؛ ومغني اللبيب 2: 8 – 9؛ والمدارس النحوية أسطورة وواقع 111 – 112؛ والمعجم الوافي 330 – 332.

(1) ما بين المعقوفين ساقط من (ج).

(2) ما بين المعقوفين مخروم في (أ).

(3) [الواحد] ساقطة من (ج).

(4) [ما] ساقطة من (أ).

وإنْ اتّصل بالفعل، **تقول** في المرفوع: **أكرمتُ، [أكرَمْنَا]**[1]**، ودَعَوْنَا، ورَمَيْنَا، وأعْطَيْنَا، وتقول في المنصوب: أكرَمَنِي، وأكرَمَنَا، ودعانا، وأعطَانَا، [ورمانا]**[2].

---

(1) [أكرمنا] ساقطة من (ج).

(2) ما بين المعقوفين ساقط من (ج).

[خاتمة الكتاب]

قال المصنّف: وكما يُضمَـرُ المعمولُ يُضمَـرُ العاملُ، وذلك فـي السّماعيّة قليـلٌ، منـه إضمارُ (أنْ) بعـدَ الحـروفِ السِّتَّـةِ، ومنـه إضمـارُ (إنْ) مـع فِعـلِ الشّـرطِ فيمـا يُجـابُ بـ(الفـاءِ) إلا ما استُثنِـي منه.، ومنه إضمارُ (رُبَّ) بعدَ (الواوِ) و(الفاءِ) و(بَلْ) في قوله:

وبَلـدَةٍ لا تُرامُ خائفة زَوراءَ مُغْبَرَّةٍ جَوانِبُها

وعليه قولُ رؤبة:

وَقَاتِمِ الأَعْمَاقِ خَاوِي الْمُخْتَرَقْنْ مُشْـتَبِهِ الأَعـلامِ لَمَّـاعِ الْخَفَقْنْ

وقول امرِئ القيس:

فَمِثْلِكِ حُبْلَى قَدْ طَرَقْتُ وَمُرْضِعٍ فَأَلْهَيْتُهَا عَنْ ذِي تَمَائِمَ مُحْوِلِ

وقولُ الآخر:

بَلْ بَلَدٍ ذي صُعُدٍ وأصْبابْ

*****

قال الشارح: خاتمة الكتاب:

وكما يُضمَرُ المعمولُ للإيجاز عند دلالة دليل عليه، **يُضمَرُ [العاملُ]**[1] عند دلالة دليل عليه، فإضمار [المعمول][2] في: زيدٌ يضربُ، فإنّكَ أضمرت فاعلاً لدلالة (زيد) المذكور قبله، والفاعل معمول الفعل، **وذلك** – أي إضمار العامل – **في السّماعيّةِ قليلٌ، منه** – أي من إضمار العامل –:

[1-] إضمارُ (أنْ)، واقعة **بعدَ الحروفِ السِّتَّةِ**، وقد سبق ذكرها.[3]

---

(1) في (ج): الفاعل.

(2) في (ج): الفاعل.

(3) ينظر: ص 328، وما بعدها.

[2-] ومنه **إضمارُ (إنْ) مع فعلِ الشّرطِ**، أي حال كونها مقارنة بفعل الشّرط، **فيما يُجابُ بالفاءِ، إلّا ما استُثْنِي منه**، وكذا قد سبقَ ذكرها.[1]

[3-] ومنه **إضمارُ (رُبَّ) بعدَ الواوِ، والفاءِ، وبَلْ**، واعلَم أنّ المصنّفَ أورَدَ اللّفَ والنّشرَ مرتّباً؛ لأنّه ذكر (رُبَّ) بعد الواو، ثُمّ إضمارها بعد الفاء، ثُمّ إضمار بعد بَلْ، فأوردَ مثال الأوّل بقوله: **في قوله**:

وَبَلدةٍ لا تُـرامُ خائفـةٍ زَوراءَ مُغْبَرَّةٍ جَوانِبُها[2]

أي: رُبَّ بلدة.

وعليه – أي على إضمار (رُبَّ) بعد الواو – **قول رؤبة**[3]:

وَقَاتِمِ الأَعْمَاقِ خَاوِي المُخْتَرَقْنْ[4]

أي: رُبَّ قاتم الأعماق.

ومثال الثّاني بقوله: **يقول امرِؤ القيس**[5]:

---

(1) ينظر: ص 349، وما بعدها.

(2) البيت من المنسرح، للشاعر زهير بن أبي سلمى، وهو مذكور بديوانه 212.

وهو من شواهد: الحيوان للجاحظ 6: 308.

ولم أقف على البيت كشاهد في الكتب اللغة والنحو التي اطلعت عليها.

والشاهد فيه قوله: وبلدة، حيث أضمر (ربّ) بعد الواو وأبقى عملها فيما بعدها، والتقدير: وربّ بلدة.

(3) سبق التعريف بالشاعر رؤبة ص 76.

(4) قد سبق هذا الشاهد في علامات الاسم اللفظية (التنوين) ص 77، وهو مطلع رجز مشهور لرؤبة وبعده:

مُشْتَبِهِ الأَعْلامِ لَمَّاعِ الْخَفَقْنْ

والشاهد فيه هنا قوله: وقاتم، حيث جر (قاتم) بـ(ربّ) المقدرة بعد الواو.

(5) هو امرؤ القيس بن حجر بن الحارث الكنـــدي، من بني آكل المرار، توفي سنة (80 ق هـ)، من أشهر شعراء العرب في العصر الجاهلي، وهو أول من بكى في الديار ووصف ما فيها، له ديوان مطبوع.

ينظر: طبقات فحول الشعـــراء 1: 51؛ والشعـــر والشعـــراء 1: 107؛ والأعلام 2: 11؛ ومعجم الشعراء العرب 936.

فَمِثْلِكِ حُبْلَى قَدْ طَرَقْتُ وَمُرْضِعٍ فَأَلْهَيْتُهَا عَنْ ذِي تَمائِمَ مُحْوِلِ[1]

أي: رُبَّ مثلك.

ومثال الثّالث بقوله: **وقول الآخر**:

بَلْ بَلَدٍ ذِي صُعُدٍ وَأَصْبَابْ[2]

أي: رُبَّ بلد.

ذهب الكوفيّون[3] على أنّ الاسم الواقـــع بعدهـا [مجـــرور بـ(الواو)؛ لكونها بمنزلة (رُبَّ)،

---

(1) البيت من الطويل، لامرئ القيس الكندي، وهو مذكور بديوانه 12، برواية: عن ذي تمائم مُغْيَل.

وهو من شواهد: شرح أبيات سيبويـــه 1: 450؛ والأزهيـــة 244؛ ورصـــف المباني 387؛ والجنى الداني 75؛ وأوضح المسالك 3: 63؛ وشرح شـــذور الذهـــب 239؛ ومغنـــي اللبيب 1: 156، 180؛ وشرح ابن عقيل 2: 36؛ والمقاصد النحـــوية 2: 487؛ وشرح الأشمـــوني 1: 482؛ وشرح شواهد المغني 1: 402، 463؛ وهمع الهوامع 4: 222؛ وخزانة الأدب 1: 334؛ والدرر 2: 93.

والشاهد فيه قوله: فمثلك، حيث جر (مثل) بـ(ربّ) المقدرة بعد الفاء.

(2) رجز لرؤبة بن العجاج، مذكور بديوانه 6 (ضمن أشعار العرب)، وقبله:

والاَمر يَّقْضَى فِي الشَقَا لِلْخُيَّاب

وهو من شواهد: تهذيب اللغة 12: 121؛ ومقاييس اللغـــة 3: 280؛ وأساس البلاغة 1: 532؛ ولسان العرب 8: 189؛ ومغني اللبيب 1: 156؛ وشرح الأشمونـــي 1: 481؛ وشرح شواهـــد المغني 1: 403؛ وخزانة الأدب 10: 32، 33.

والشاهد فيه قوله: بلدٍ، بجره بـ(رُبَّ) المقدرة بعد (بَلْ).

(3) ذهب الكوفيون إلى أن واو (رُبَّ) تعمل في النكـــرة الخفـــض بنفسها، وإليه ذهب أبو العباس من البصريين، وحجتهم في ذلك: بأن الواو نابت عن (ربَّ)، فلما نابت عـــن (ربّ) وهي تعمل الخفض، فكذلك الواو لنيابتها عنها، وصارت كواو القسم؛ فإنها لما نابت عن الباء عملـــت الخفـــض كالباء، فكذلك الواو ها هنا: لما نابت عن (ربّ) عملت الخفض كما تعمل (ربّ)، والذي يدل علـــى أنها ليست عاطفة أن حرف العطف لا يجوز الابتداء به، ونحن نرى الشاعر يبتدئ بالواو في أول القصيدة، كقوله:

وَبَلَـدٍ عَـامِيَـةٍ أَعْمَـاؤُهُ

وكقول الآخر: =

والبصريّون[1] أنّه مجرور بِـ(رُبَّ) مضمر بعدها][2] لكثرة الاستعمال.

*****

قال المصنّف: ومن ذلك إضمار (كانَ) في قولُهم: إنْ خيراً فخيرٌ وإنْ شرّاً فَشَرٌّ، أي إنْ كان أعمالهم خيراً فجزاؤهم خيرٌ، فهذه السّماعيّة لا تُضمّر إلّا مع شيء آخر كما ذكرنا قبل، وأمّا: اللهِ لأفْعَلَنَّ فَشَاذٌّ.

*****

قال الشارح: [4-] ومن ذلك – أي من إضمار العامل – **إضمار (كانَ)**، في **قولهم:** النّاسُ مَجزيّون بأعمالِهم **إنْ خيراً فخيرٌ [وإن شراً][3]، أي: إنْ كان عملهم خيراً فجزاؤهم خيرٌ،**

=

وَبَلْدَةٍ لَيْسَ بهَا أنِيسُ

وما أشبه ذلك؛ فدل على أنها ليست عاطفة، فبان بهذا صحة ما ذهبنا إليه.

ينظر: الإنصاف في مسائل الخلاف 1: 322 – 323.

(1) ذهب البصريون إلى أن واو (رُبَّ) لا تعمل، وإنما العمل لـ(ربّ) مقدّرة، وحجتهم في ذلك: بأن الواو حرف عطف، وحرف العطف لا يعمل شيئاً؛ لأن الحرف إنما يعمل إذا كان مختصاً، وحرف العطف غير مختص؛ فوجب أن لا يكون عاملاً، وإذا لم يكن عاملاً وجب أن يكون العامل (ربّ) مقدّرة، والذي يدل على أنها واو العطف وأن (ربّ) مضمرة بعدها أنه يجوز ظهورها معها، نحو: ورب بلد.

ينظر: الإنصاف في مسائل الخلاف 1: 322، 323.

(2) ما بين المعقوفين من ص 508 إلى هنا ساقط من (ج).

(3) ما بين المعقوفين ساقط من (أ).

ذكر السيوطي هذا القول على أنه حديث نبوي بهذا اللفظ: ((الناسُ مَجزِيُّونَ بأعمالِهم، إنْ خيراً فخيرٌ، وإنْ شرّاً فشرٌّ)) ابن جرير في تفسيره عن ابن عباس موقوفاً.

ينظر: الدرر المنتثرة في الأحاديث المشتهرة 197، الحديث رقم 428.

وكذلك نسبه إلى النبي – ﷺ – ابن مالك في "شرح الكافية"1: 412، وابن هشام في "شرح شذور الذهب"216.

إلا أنه ورد في الكتب المختصة بهذا الجانب بأنه ليس بحديث، وقول النحويين: إنه حديث، غلط. =

فذهب سيبويه[1] على جواز أربعة أوجه:

الأوّل: رفعهما، والثّاني: نصبهما، والثّالث: نصب الأوّل ورفع الثّاني، والرّابع: رفع الأوّل ونصب الثّاني.

الوجه الثّالث أقوى الوجوه؛ لأنّ نصب الأوّل ورفع الثّاني في تقدير: إنْ كان عمله [خيراً فجزاؤه][2] [خير][3]، بإضمار (كان) مع اسمها؛ لدلالة حرف الشّرط عليه، وحذف المبتدأ من الثّاني؛ لدلالة حرف [الجزاء عليه][4] / 90 – أ /، لاقتضائها في الأغلب جملةً اسميّة.

= ينظر: المقاصد الحسنة 173، 441؛ وكشف الخفاء ومزيل الإلباس 1: 332؛ وأسنى المطالب في أحاديث مختلفة المراتب 333.

(1) قال سيبويه في باب ما يُضمَر فيه الفعل المستعمل إظهارُه بعد حرف: '' وذلك قولك: ((الناسُ مَجزِيُّونَ بأعمالهم إنْ خيراً فخيرٌ وإن شرًّا فشرٌّ)) و: ((المرءُ مقتولٌ بما قَتَلَ به إنْ خِنجراً فخنجرٌ وإن سيفاً فسيفٌ))، وإن شئت أظهرت الفعل فقلت: إن كان خنجراً فخنجرٌ وإن كان شراً فشرٌ، ومن العرب من يقول: إن خنجراً فخنجراً، وإن خيراً فخيراً، وإن شراً فشراً، كأنه قال: إن كان الذي عمل خيراً جُزيَ خيراً، وإن كان شراً جزيَ شراً، وإن كان الذي قَتَلَ به خنجراً كان الذي يُقْتَلُ به خنجراً.

والرفع أكثر وأحسن في الآخر؛ لأنك إذا أدخلتَ الفاء في جواب الجزاء استأنفت ما بعدها، وحسن أن تقع بعدها الأسماء.

وإنما أجازوا النصب حيث كان النصب فيما هو جوابه؛ لأنه يُجزَمُ كما يُجزَمُ، ولأنه لا يستقيم واحد منهما إلا بالآخر، فشبهوا الجواب بخبر الابتداء وإن لم يكن مثله في كل حالة، كما يشبهون الشيء بالشيء وإن لم يكن مثله ولا قريباً منه... وإذا أضمرتَ الرافع كما أضمرتَ الناصب فهو عربي حسن، وذلك قولك: إن خيرٌ فخيرٌ، وإن خنجرٌ فخنجرٌ، كأنه قال: إن كان معه خنجرٌ حيث قَتَلَ فالذي يُقتَلُ به خنجرٌ، وإن كان في أعمالهم خيرٌ فالذي يُجزَونَ به خيرٌ، ويجوز أن تجعل: إن كان خيرٌ، على: إن وقعَ خيرٌ، كأنه قال: إن كان خيرٌ فالذي يُجزَونَ به خيرٌ ''.

ينظر: الكتاب 1: 258 – 259.

(2) ما بين المعقوفين مخروم في (أ).

(3) [خير] ساقطة من (ج).

(4) ما بين المعقوفين مخروم في (أ).

والوجه الرّابع أضعف الوجوه، وهو رفع [الأوّل][1] ونصب الثّاني؛ لأنّه لا بدّ من تقدير عامل فيهما وهو (كان)، وهي إمّا تامّة أو ناقصة، وتقدير التّامة ضعيف؛ لأنّها قليلة الاستعمال، وما قلّ استعماله ضَعُفَ حذفه، فتعيّن تقدير النّاقصة ف، يلزم كثرة المحذوف. وأمّا نصب الثّاني فبتقدير (كان)، لكنّ حذفه بعد الفاء على غير قياس، بخلاف المبتدأ، إذ تقديره: إنْ كان في عمله خير فكان جزاؤه خيراً.

والوجه الأوّل والثّاني متوسّطان في القوّة والضّعف؛ لأنّ أحد الجزأين من كلّ واحد منهما جارٍ على القياس، والجزء الآخر غير جارٍ عليه، أمّا الوجه الأوّل؛ فلأنّ رفع الثّاني على القياس في حذف المبتدأ، وأمّا رفع الثّاني فبإضمار (كان)، وهو ضعيف كما مضى في الوجه الرّابع، تقديره: إنْ كان في عمله [خير][2] فجزاؤه [خير][3].

وأمّا الوجه الثّاني؛ فلأنّ نصب الأوّل القياس السّابق في الوجه الثّالث، وأمّا نصب الثّاني فضعيف كما مضى في الوجه الرّابع، والتّقدير: إنْ كان عمله خيراً فكان جزاؤه خيراً.

وهذه السّماعيّة لا تُضمَر إلا مع شيء آخر كما ذكر قبل؛ لأنّ الإضمارَ خلاف الأصل، فلا يُصار إليه إلّا عند تحقّق دليل يدلّ عليه، وما يدلّ على إضمار (أنْ المصدريّة) و (إنْ الشّرطيّة) فيما ذكر وما ذكرناه، والذي يدلّ على إضمار (رُبَّ) في الأمثلة المذكورة وهو الواو، والفاء، وبَلْ؛ لأنّها لَمَّا أشهرت في كلامهم بقيامها مقام (رُبَّ) صارت دليلاً على إضمارها.[4]

وأمّا: اللهِ لأفْعَلَنَّ – بالجرِّ – **فشاذّ؛** لعدم شيء يدلّ على إضمار حرف الجرّ، وإنْ نصبتَ (الله) على حذف [الحرف][5] الجارّ واتصال الفعل إليه يكون حسناً.

---

(1) [الأول] ساقطة من (ج).

(2) في (ج): خيراً.

(3) في (ج): خيراً.

(4) وقد تُضمر (رُبّ) من غير حرف من هذه الثلاثة، كقوله:

رَسْمِ دَارٍ وَقَفْتُ فِي طَلَلِهْ كِدْتُ أَقْضِي الْحَيَاةَ مِنْ جَلَلِهْ

إلا أن الجر بـ(رُبّ) محذوفة دون هذه الحروف أقل.

ينظر: همع الهوامع 4: 223؛ وشرح قلائد الجمان 122.

(5) [الحرف] ساقطة من (ج).

[إضمار الفعل بدلالة الحال أو بدليل ما سبق من الكلام]

قال المصنّف: والقياسيّة لا تُضمَر إلا بدلالة الحال أو ما سبقَ من الكلامِ، فمن الأوّلِ قولك للمتهيّئ للسفر: مَكَّةَ، وللمُستَهلِّينَ: الهلالَ واللهِ، بإضمارِ (يريدُ) و(أبصِروا)، ومن الثّاني قوله تعالى: ﴿ بَلْ مِلَّةَ إِبْرَاهِيمَ حَنِيفًا ﴾[1] بإضمار (نتّبعُ) بدلالة: ﴿ كُونُوا هُودًا أَوْ نَصَارَى ﴾[2]، ومنه قوله: من فعل هذا ؟ فقلتَ: زيدٌ، بإضمار (فَعَلَهُ)، وقريبٌ من هذا الإضمارُ على شريطةِ التّفسير كما في التنزيل: ﴿ وَالْقَمَرَ قَدَّرْنَاهُ مَنَازِلَ ﴾[3]؛ لأنّ الدّالّ عليه لفظٌ أيضاً إلّا أنّه يعقبه، وفي الأوّل ما سبقَ من الكلام. تمَّ بعونه تعالى

*****

قال الشارح: والقياسيّة لا تُضمَر إلا بدلالة الحال، أو بدليل **ما سبقَ من الكلامِ، فمن الأوّلِ،** أي من إضمار القياسيّة [بدليل][4] الحال، **قولك للمُتَهيّئ للسّفرِ: مَكَّةَ،** وقولك **للمُستَهلِّين: الهلالَ والله، بإضمار (تُريدُ)** في الأوّل، **وبإضمار (أبصِرُوا)** في الثّاني.

ومن الثّاني، أي من إضمار القياسيّة بدليل ما سبــقّ من الكلام، **قولــه تعالــى: ﴿ قُلْ بَلْ مِلَّةَ إِبْرَاهِيمَ حَنِيفًا ﴾** بنصـب (ملّـةَ)، **بإضمـار (نَـتَّبِـعُ) بدلالـة: ﴿ كُونُوا هُودًا أَوْ نَصَارَى ﴾** عليــه؛ لأنّ معنـاه: [اتّبعوا ملّتنا أي][5] ملّة إبراهيم، [و(بَلْ) للاعتراض][6] عن ذلك، وقد نصب الاسم بعده فدلّ على أنّ التّقدير: / 90 – ب / بَلْ نتّبع.

ومنه أي ومن الثّاني: **من فعل هذا ؟ فقلتَ: زيدٌ،** برفع (زيد)، **بإضمار (فَعَلَهُ)**، أي: فَعَلَ زيدٌ، بدلالة ما سبقَ من الكلام، وهــو: مــن فعــل هذا؟ على ذلك؛ لأنّه سؤال عن شخص فَعَلَه، فلا بدّ

---

(1) البقرة: 135.

(2) البقرة: 135.

(3) يس: 39.

(4) في (أ): بدل، والأولى ما أثبته.

(5) ما بين المعقوفين مخروم في (أ).

(6) ما بين المعقوفين مخروم في (أ).

من تقدير (فَعَلَ) قبل زيد في الجواب [؛ ليكون الجواب][1] مطابقاً للسّؤال.

[إضمار الفعل على شريطة التفسير – الاشتغال –]

والإضمارُ في القياسيّة بدون ذلك – أي بدون دلالة الحال أو ما سبقَ من الكلام – لا يجوز، **وقريبٌ من هذا** أي من الثّاني، **الإضمارُ على شريطةِ التّفسيرِ؛ لأنّ الدّلالة عليه** – أي على الإضمار على شريطة التّفسير – **أيضاً**، أي كما كان الدّال على الإضمار في القسم الثّاني لفظاً، **إلّا أنّه** – أي الدّلالة في الإضمار على شريطة التّفسير[2] –، **يعقبه** أي يتأخّر عنه، والدّال

---

(1) ما بين المعقوفين ساقط من (أ).

(2) أركان الاشتغال ثلاثة: مشغول وهو العامل نصباً أو رفعاً، ومشغول عنه وهو الاسم المتقدم، ومشغول به وهو الضمير الذي تعدى إليه الفعل بنفسه أو بالواسطة.

ويشترط في المشغول شرطان:

الأول: أن يصلح للعمل فيما قبله، فيشمل الفعل المتصرف، واسم الفاعل، واسم المفعول، دون الصفة المشبهة، والمصدر، واسم الفعل، والحرف، والفعل غير المتصرف كفعل التعجب.

الثاني: أن لا يفصل بينه وبين الاسم السابق.

وشروط المشغول عنه خمسة:

الأول: أن يكون متقدماً، فليس من الاشتغال نحو: ضربته زيداً.

الثاني: أن يكون قابلاً للإضمار، فلا يصح الاشتغال عن حال، وتمييز، ومصدر مؤكد، ومجرور بما لا يجر المضمر.

الثالث: أن يكون مفتقراً لما بعده، فليس من الاشتغال نحو: في الدار زيد فأكرمه.

الرابع: أن يكون مختصاً، لا نكرة محضة، ليصح نصبه بابتداء، وإن تعين نصب لعارض.

الخامس: أن يكون واحداً لا متعدداً.

أما المشغول به فشرطه: أن يكون ضميراً معمولاً للمشغول، أو من تتمة معموله، كـ(زيداً ضربته، أو مررتُ به، أو ضربت غلامه، أو مررت بغلامه).

ينظر: حاشية الصبان 2: 102 – 103.

واختلف في ناصب الاسم المشغول عنه: فذهب الكوفيون إلى أن قولهم: زيداً ضربتُهُ، منصوب بالفعل الواقع على الهاء، أي منصوب بالفعل المؤخر.

ومذهب البصريين أنه منصوب بفعل مقدر، والتقدير: ضربتُ زيداً ضربتهُ. وهو المذهب الذي اختاره =

[على][1] الإضمار في القسم الثّاني **ما سبقَ من الكلام في الأوّل**، ثم إنّ تفسير العامل المضمر على شريطة التّفسير إمّا يلفظ مع معناه كما في: زيداً ضربتُهُ، أي: ضربتُ زيداً ضربتُهُ، ولا يجوز أنْ يكون منصوباً بالفعل المؤخّر عنه؛ لأنّه مشغولٌ عنه بضميره؛ لأنّه مفعولٌ له[2]، وليس لِـ(ضربتُ) إلا مفعول واحد.

وإمّا بمعناه نحو: زيداً مررتُ به، بمعنى: جعلتُ على طريقي زيداً؛ إذ مرورك لشخص يدلّ على جعله على الطّريق، ويمتنع أنْ يضمر (مررتُ)؛ لأنّه لا يعمل النّصب بدون واسطة؛ لأنّه فعل لازم، ولا واسطة في (زيداً) في مثالنا.

أو يلازم معناه نحو: عمراً ضربتُ غلامَهُ، بمعنى أهنت عَمْراً؛ لأنّ ضرب الغلام مستلزم لإهانة السّيّد، ولا يجوز أنْ تقدّر (ضربتُ) قبل (عمراً)؛ إذ ضرب الغلام لا يدلّ على ضرب سيّده، والرّفع في هذه الصّورة أحسن، وإنْ كان النّصب كثير الاستعمال؛ لعدم الحاجة مع الرّفع إلى الإضمار الذي يحتاج إلى التّغيير.

[قد تَمَّ شرح "المصباح" المسمَّى بـ"الافتتاح"][3]، تَمَّت بعون الله وحسن التّوفيق.

= الشارح على ما سيتبين.

ينظر: الإنصاف في مسائل الخلاف 1: 85.

(1) [على] ساقطة من (أ).

(2) أي مفعول به للفعل المتأخر.

(3) ما بين المعقوفين ساقط من (ج).

خاتمة التحقيق

الحمد لله الذي بنعمته تتم الصالحات، والصلاة والسلام علـى سيدنا محمد وعلى آله وصحبه ومن والاه، وبعد:

من خلال دراسة وتحقيق كتاب "الافتتاح"، وبعـد أن مَنّ الله تعالـى عَلَيّ بإتمام تحقيقه، فإنني توصلت إلى جملة من النتائج، منها:

1- أنّ تاريخ وفاة حسن باشا ابن علاء الدين الأسـود كان سنـة (827 هـ)، وهـو التاريخ الذي ذكره البغدادي في "هدية العارفين"، وتم التوصـل إلى أنّ هـذا هو التاريخ الصحيح بعد أن أكدت كتب التراجم واتفقت على أنّ تاريخ وفـاة والـده المولى علاء الدين الأسـود كان سنة (800 هـ)، فكان من المستحيل أن تكون وفاة حسـن باشـا سنة (1025 هـ)، أي بعد أكثر من مائتي عام على وفاة والده.

2- جمع حسن باشا في كتاب "الافتتاح" أغلب أبواب النحـو، بصـورة ميسرة، وبلغـة واضحة وسهلة، في متناول الجميع.

3- شرح المؤلّف معظم الألفاظ الواردة في متن "المصباح" ولم يتـرك مسـألة من مسائل المتن إلا وتناولها بالتفصيل والتحليل، والنقد في بعض الأحيان.

4- أمانته العلمية في ذكر أسماء الكتب التي اقتبس منها في ثنايا شرحه، ونسبتها إلى مؤلِّفيها.

5- ذكر آراء العلماء، ونقدها، ونسبتهـا إلى أصحابهـا، ووضوح استقلالية رأيه التي دفعته في بعض الأحيان إلى مخالفة الآخرين.

6- ظهر من خلال الشرح تأثره الواضح ببعـض أمهات الكتب، ومنها: "كتاب سيبويه" – وإن لم يصرح بذكره –، وكتاب "العوامل المائة" للجرجاني، كما اعتمد أيضاً على بعـض الشروح الأخرى لـ"المصباح" وتوضيح آراء أصحابها، ومنها "المقاليد"، و"الضوء".

7- على الرغم من نزعته البصرية الواضحـة إلا أنّ ذلك لم يمنعه من موافقة الكوفيين في بعض المسائل.

8- اهتم حسن باشا بالجانب اللغوي للألفاظ، وكان يوضح معانيها لغة واصطلاحاً.

9- اعتمد كثيراً في الاستشهاد علـى الآيات القرآنية، موضحـاً فـي بعـض الأحيان التأويلات النحوية بحسب اختلاف القراءات.

10- لم يكثر من الاستشهاد بالحديث النبوي الشريف مقارنة بالشواهد القرآنية والأبيات الشعرية.

11- استدلّ بالأبيات الشعرية المعروفة في إثبات القواعد النحـوية، كما أنّه استشهد أحياناً بأبيات مجهولة القائل.

وختاماً فليس لي إلا أن أتقدم بالشكر الجليل لأساتذتي الأجـلاء من مشرفَين ومناقشين، طالبةً من الله التوفيق، ومنهم النصح والتسديد، فلست أدعي الكمال، بل هـو عمل مبتدئة في هذا المجال، راجية منهم المسامحة فيما ورد فيه من خطأ وزلل وهفوات.

وآخر دعوانا أن الحمد لله ربّ العالمين، والصلاة والسلام على سيّد المرسلين، وعلى آله وصحبه الغر الميامين.

الباحثة

الفهارس الفنيّة

فهرس الآيات القرآنيّة

ت	السـورة	نـص الآيـة	رقمها	الصفحة
1	البقرة	﴿ وَإِذْ قَالَ رَبُّكَ لِلْمَلَائِكَةِ ﴾	30	68
2	البقرة	﴿ وَلَوْ أَنَّهُمْ آمَنُوا وَاتَّقَوْا لَمَثُوبَةٌ ﴾	103	94
3	البقرة	﴿ كُونُوا هُودًا أَوْ نَصَارَى ﴾	135	512
4	البقرة	﴿ قُلْ بَلْ مِلَّةَ إِبْرَاهِيمَ حَنِيفًا ﴾	135	512
5	البقرة	﴿ أَنْ تَصُومُوا خَيْرٌ لَكُمْ ﴾	184	413
6	البقرة	﴿ أَتِمُّوا الصِّيَامَ إِلَى اللَّيْلِ ﴾	187	243
7	البقرة	﴿ وَلَا تُلْقُوا بِأَيْدِيكُمْ إِلَى التَّهْلُكَةِ ﴾	195	249 487 488
8	البقرة	﴿ يَسْأَلُونَكَ عَنِ الشَّهْرِ الْحَرَامِ قِتَالٍ فِيهِ ﴾	217	465
9	البقرة	﴿ وَلَعَبْدٌ مُؤْمِنٌ خَيْرٌ مِنْ مُشْرِكٍ ﴾	221	227 412 416
10	البقرة	﴿ ثَلَاثَةَ قُرُوءٍ ﴾	228	306
11	البقرة	﴿ الَّذِينَ يُنْفِقُونَ أَمْوَالَهُمْ بِاللَّيْلِ وَالنَّهَارِ سِرًّا وَعَلَانِيَةً فَلَهُمْ أَجْرُهُمْ عِنْدَ رَبِّهِمْ ﴾	274	62
12	البقرة	﴿ وَإِنْ كَانَ ذُو عُسْرَةٍ فَنَظِرَةٌ ﴾	280	380 381
13	آل عمران	﴿ مَنْ أَنْصَارِي إِلَى اللَّهِ ﴾	52	243
14	آل عمران	﴿ وَلِلَّهِ عَلَى النَّاسِ حِجُّ الْبَيْتِ مَنِ اسْتَطَاعَ إِلَيْهِ سَبِيلًا ﴾	97	465
15	النسـاء	﴿ يُرِيدُ اللَّهُ لِيُبَيِّنَ لَكُمْ ﴾	26	330
16	النسـاء	﴿ يُحَرِّفُونَ الْكَلِمَ عَنْ مَوَاضِعِهِ ﴾	46	64
17	النسـاء	﴿ إِنَّ اللَّهَ لَا يَغْفِرُ أَنْ يُشْرَكَ بِهِ وَيَغْفِرُ مَا دُونَ ذَلِكَ لِمَنْ يَشَاءُ ﴾	48	242
18	النسـاء	﴿ رَبَّنَا أَخْرِجْنَا مِنْ هَذِهِ الْقَرْيَةِ الظَّالِمِ أَهْلُهَا ﴾	75	461 464
19	النسـاء	﴿ وَكَفَى بِاللَّهِ شَهِيدًا ﴾	79	249 487 488

ت	السـورة	نـص الآيـة	رقمها	الصفحة
20	النسـاء	﴿ أَوْ جَاءُوكُمْ حَصِرَتْ صُدُورُهُمْ ﴾	90	107
21	النسـاء	﴿ لَمْ يَكُنِ اللَّهُ لِيَغْفِرَ لَهُمْ ﴾	137	330
22	النسـاء	﴿ وَسَوْفَ يُؤْتِ اللَّهُ الْمُؤْمِنِينَ أَجْرًا عَظِيمًا ﴾	146	80
23	النسـاء	﴿ إِنَّمَا اللَّهُ إِلَهٌ وَاحِدٌ ﴾	171	311
24	النسـاء	﴿ آمَنُوا بِاللَّهِ وَاعْتَصَمُوا بِهِ فَسَيُدْخِلُهُمْ فِي رَحْمَةٍ مِنْهُ ﴾	175	80
25	الأنعـام	﴿ وَكَذَّبَ بِهِ قَوْمُكَ ﴾	66	444 468
26	الأعـراف	﴿ وَكَمْ مِنْ قَرْيَةٍ أَهْلَكْنَاهَا فَجَاءَهَا بَأْسُنَا ﴾	4	470
27	الأنفـال	﴿ وَلَوْ أَسْمَعَهُمْ لَتَوَلَّوْا ﴾	23	94
28	الأنفـال	﴿ وَاذْكُرُوا إِذْ أَنْتُمْ قَلِيلٌ مُسْتَضْعَفُونَ فِي الْأَرْضِ ﴾	26	68
29	الأنفـال	﴿ وَمَا كَانَ اللَّهُ لِيُعَذِّبَهُمْ ﴾	33	328 330 332
30	التـوبـة	﴿ إِنَّمَا يَعْمُرُ مَسَاجِدَ اللَّهِ ﴾	18	312
31	التـوبـة	﴿ مِنْ أَوَّلِ يَوْمٍ ﴾	108	239
32	يونـس	﴿ حَتَّى إِذَا كُنْتُمْ فِي الْفُلْكِ وَجَرَيْنَ بِهِمْ بِرِيحٍ طَيِّبَةٍ ﴾	22	91
33	يونـس	﴿ فَلْتَفْرَحُوا ﴾	58	342
34	هـود	﴿ يَوْمَ يَأْتِيهِمْ لَيْسَ مَصْرُوفًا عَنْهُمْ ﴾	8	386
35	هـود	﴿ هَذَا بَعْلِي شَيْخًا ﴾	72	199
36	هـود	﴿ وَلَمَّا جَاءَتْ رُسُلُنَا لُوطًا سِيءَ بِهِمْ ﴾	77	144
37	هـود	﴿ ذَلِكَ يَوْمٌ مَجْمُوعٌ لَهُ النَّاسُ ﴾	103	209
38	يوسـف	﴿ إِنِّي لَيَحْزُنُنِي أَنْ تَذْهَبُوا بِهِ ﴾	13	88 95
39	يوسـف	﴿ وَقَالَ نِسْوَةٌ ﴾	30	440 442
40	يوسـف	﴿ فَلَنْ أَبْرَحَ الْأَرْضَ حَتَّى يَأْذَنَ لِي أَبِي ﴾	80	323
41	الرعـد	﴿ الْكَبِيرُ الْمُتَعَالِ ﴾	9	138
42	الرعـد	﴿ مَثَلُ الْجَنَّةِ الَّتِي وُعِدَ الْمُتَّقُونَ ﴾	35	260
43	الحجـر	﴿ رُبَمَا يَوَدُّ الَّذِينَ كَفَرُوا﴾	2	254

ت	السـورة	نـص الآيـة	رقمها	الصفحة
44	النحـل	﴿ وَمَا بِكُمْ مِنْ نِعْمَةٍ فَمِنَ اللَّهِ ﴾	53	63
45	الإسـراء	﴿ وَإِنْ أَسَأْتُمْ فَلَهَا ﴾	7	251
46	الإسـراء	﴿ أَيًّا مَا تَدْعُوا فَلَهُ الْأَسْمَاءُ الْحُسْنَى ﴾	110	164 357
47	مريـم	﴿ وَاشْتَعَلَ الرَّأْسُ شَيْبًا ﴾	4	181 183
48	مريـم	﴿ كَيْفَ نُكَلِّمُ مَنْ كَانَ فِي الْمَهْدِ صَبِيًّا ﴾	29	381
49	مريـم	﴿ لَسَوْفَ أُخْرَجُ حَيًّا ﴾	66	95
50	مريـم	﴿ وَكُلُّهُمْ آتِيهِ يَوْمَ الْقِيَامَةِ﴾	95	54
51	طـه	﴿ وَلَأُصَلِّبَنَّكُمْ فِي جُذُوعِ النَّخْلِ ﴾	71	245
52	طـه	﴿ وَلَا تَطْغَوْا فِيهِ فَيَحِلَّ عَلَيْكُمْ غَضَبِي ﴾	81	328 336
53	طـه	﴿ وَإِنِّي لَغَفَّارٌ لِمَنْ تَابَ وَآمَنَ وَعَمِلَ صَالِحًا ثُمَّ اهْتَدَى ﴾	82	471
54	الحـج	﴿ فَاجْتَنِبُوا الرِّجْسَ مِنَ الْأَوْثَانِ ﴾	30	239
55	الحـج	﴿ فَكَأَيِّنْ مِنْ قَرْيَةٍ أَهْلَكْنَاهَا ﴾	45	362 364
56	المؤمنـون	﴿ ثُمَّ خَلَقْنَا النُّطْفَةَ عَلَقَةً فَخَلَقْنَا الْعَلَقَةَ مُضْغَةً فَخَلَقْنَا الْمُضْغَةَ عِظَامًا فَكَسَوْنَا الْعِظَامَ لَحْمًا ﴾	14	470
57	النـور	﴿ لَمَسَّكُمْ فِي مَا أَفَضْتُمْ ﴾	14	245
58	النـور	﴿ وَحِينَ تَضَعُونَ ثِيَابَكُمْ مِنَ الظَّهِيرَةِ ﴾	58	242
59	النـور	﴿ قَدْ يَعْلَمُ اللَّهُ ﴾	63	78
60	الشـعراء	﴿ كَذَّبَتْ قَوْمُ نُوحٍ الْمُرْسَلِينَ ﴾	105	144 444 448
61	الشـعراء	﴿ فِي الْفُلْكِ الْمَشْحُونِ ﴾	119	91
62	النمـل	﴿ أَلَّا يَسْجُدُوا ﴾	25	397
63	النمـل	﴿ تِسْعَةُ رَهْطٍ ﴾	48	447
64	النمـل	﴿ رَدِفَ لَكُمْ ﴾	72	250

ت	السـورة	نـص الآيـة	رقمها	الصفحة
65	النمـل	﴿ وَكُلٌّ أَتَوْهُ دَاخِرِينَ ﴾	87	54
66	القصص	﴿ فَالْتَقَطَهُ آلُ فِرْعَوْنَ لِيَكُونَ لَهُمْ عَدُوًّا وَحَزَنًا ﴾	8	330
67	العنكبوت	﴿ وَقَالَ الَّذِينَ كَفَرُوا لِلَّذِينَ آمَنُوا ﴾	12	251
68	العنكبوت	﴿ فَلَبِثَ فِيهِمْ أَلْفَ سَنَةٍ إِلَّا خَمْسِينَ عَامًا ﴾	14	291
69	الروم	﴿ وَهُمْ مِنْ بَعْدِ غَلَبِهِمْ سَيَغْلِبُونَ ﴾	3	6 218 221
70	فـاطـر	﴿ هَلْ مِنْ خَالِقٍ غَيْرُ اللَّهِ ﴾	3	241 292 413
71	فـاطـر	﴿ إِلَيْهِ يَصْعَدُ الْكَلِمُ الطَّيِّبُ ﴾	10	64
72	يــس	﴿ وَالْقَمَرَ قَدَّرْنَاهُ مَنَازِلَ ﴾	39	512
73	الزمـر	﴿ إِنَّ اللَّهَ يَغْفِرُ الذُّنُوبَ جَمِيعًا ﴾	53	241 242
74	الشـورى	﴿ لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ ﴾	11	259
75	الـزخـرف	﴿ لَجَعَلْنَا مِنْكُمْ مَلَائِكَةً ﴾	60	242
76	الأحقـاف	﴿ يَا قَوْمَنَا أَجِيبُوا دَاعِيَ اللَّهِ ﴾	31	110 113
77	الأحقـاف	﴿ يَغْفِرْ لَكُمْ مِنْ ذُنُوبِكُمْ ﴾	31	241
78	الحجـرات	﴿ لَا يَسْخَرْ قَوْمٌ مِنْ قَوْمٍ عَسَى أَنْ يَكُونُوا خَيْرًا مِنْهُمْ وَلَا نِسَاءٌ مِنْ نِسَاءٍ ﴾	11	448
79	ق	﴿ وَالنَّخْلَ بَاسِقَاتٍ ﴾	10	444 448
80	النـجـم	﴿ وَكَمْ مِنْ مَلَكٍ فِي السَّمَاوَاتِ ﴾	26	362 364
81	القمر	﴿ أَعْجَازُ نَخْلٍ مُنْقَعِرٍ ﴾	20	444 448
82	الحديـد	﴿ لِكَيْلَا تَأْسَوْا ﴾	23	324
83	الممتحنة	﴿ إِذَا جَاءَكَ الْمُؤْمِنَاتُ ﴾	12	440 442
84	الصـف	﴿ لِمَ تُؤْذُونَنِي وَقَدْ تَعْلَمُونَ أَنِّي رَسُولُ اللَّهِ إِلَيْكُمْ ﴾	5	109

ت	السـورة	نـص الآيـة	رقمها	الصفحة
85	المنافقـون	﴿ وَاللَّهُ يَعْلَمُ إِنَّكَ لَرَسُولُهُ ﴾	1	309 310
86	التغـابن	﴿ زَعَمَ الَّذِينَ كَفَرُوا أَنْ لَنْ يُبْعَثُوا ﴾	7	405
87	التحـريم	﴿ فَقَدْ صَغَتْ قُلُوبُكُمَا ﴾	4	383
88	المـلك	﴿ خَلَقَ الْمَوْتَ وَالْحَيَاةَ ﴾	2	469
89	الحـاقة	﴿ سَبْعَ لَيَالٍ وَثَمَانِيَةَ أَيَّامٍ ﴾	7	449 450
90	الحـاقة	﴿ أَعْجَازُ نَخْلٍ خَاوِيَةٍ ﴾	7	444 448
91	نـوح	﴿ يَغْفِرْ لَكُمْ مِنْ ذُنُوبِكُمْ ﴾	4	241 242
92	نـوح	﴿ مِمَّا خَطِيئَاتِهِمْ أُغْرِقُوا ﴾	25	242
93	المـزمل	﴿ كَمَا أَرْسَلْنَا إِلَى فِرْعَوْنَ رَسُولًا فَعَصَى فِرْعَوْنُ الرَّسُولَ ﴾	15 - 16	431
94	الطـارق	﴿ إِنْ كُلُّ نَفْسٍ لَمَّا عَلَيْهَا حَافِظٌ ﴾	4	41
95	الفجـر	﴿ وَاللَّيْلِ إِذَا يَسْرِ ﴾	4	137
96	البلد	﴿ أَوْ إِطْعَامٌ فِي يَوْمٍ ذِي مَسْغَبَةٍ يَتِيمًا ﴾	14 - 15	218 219

فهرس الأحاديث النبويّة

ت	الحديــث	الصفحة
1	((صواحبات يوسف)).	135
2	((فلتصفوا صفوفكم)).	342

فهرس الأبيات الشعريّة

ت	البيـت الشـعري	القـائـل	الصفحة
1	وبَلـدَةٍ لا تُرامُ خائفة زَوراءَ مُغْبَرَّةٍ جَوانِبُها	زهير بن أبي سلمى	506 507
2	عَسَى الْكَرْبُ الّذي أمْسَيْتُ فِيهِ يَكُـونُ وَرَاءَهُ فَـرَجٌ قَرِيبُ	هدبة بن خشرم	389
3	[فيا] لَيْتَ الشّبَابَ يَعُودُ يَوْماً فَأُخْبِرهُ بِمَـا فَعَلَ الْمَشِيْـبُ	أبو العتاهية	304 307 308 309
4	مَعَاذَ الإلهِ أنْ تكونَ كَظَبيَةٍ [وَلَا دُمْيَـةٍ ولَا عقيلَـةِ رَبْـرَبِ]	البُعيث بن حُريث	447
5	فَسَاغَ لِيَ الشَّرَابُ وَكُنْتُ قَبْلاً أَكَـادُ أَغُـصُّ بِالْمَـاءِ الْفُـرَاتِ	عبدالله بن يعرب أو يزيد بن الصعق	159
6	وَبَعْدَ غَدٍ يَا لَهْفَ نَفْسِيَ مِنْ غَدٍ إذَا رَاحَ أصْحَابِي وَلَسْتُ بِرَائِحِ	أبو الطمحان القيني أو هدبة بن خشرم	70
7	فَمَا كَعْبُ بنُ مَامَةَ وَابنُ سُعدَى بِأكرمَ مِنْكَ يا عُمـرُ الجَـوَادَا	جرير بن عطية	425
8	بَنُـونَا بَنُـو أبْنَـائنَـا وَبَنَـاتُنَـا بَنُوهُنَّ أَبْناءُ الرِّجَالِ الأَبَـاعِدِ	الفرزدق	420
9	[أخو رَغَائِبَ يُعْطيها ويُسْأَلُها] يَأبَى الظُّلامَةَ مِنْهُ النَّوْفَلُ الزُّفَرُ	عامر بن الحرث	140
10	أَأَتْرُكُ لَيْلَى لَيْسَ بَيْنِي وَبَيْنَهَا سِـوَى لَيْلَةٍ إنّـي إذاً لَصَبُـــورُ	أبو دهبل الجمحي أو قيس ين الملوح أو عمر بن أبي ربيعة	303

ت	البيـت الشـعـري	القـائـل	الصفحة
11	وَإذا تُبَاعُ كَرِيـمَةٌ أوْ تُشْتَـرَى فَسِوَاكَ بَائِعُهَا وأنْتَ المُشْتَرِيْ	ابن المولى	302
12	لله لما يَبْقَى عَلَى الأيَّامِ ذُو حَيَدٍ بمُشمَخِرٍّ به الظَّيانُ والآسُ	مالك الخناعي أو أبو ذؤيب الهذلي أو أمية بن أبي عائذ أو عبد مناف الهذلي أو الفضل بن العباس	251
13	وَيَسْتَخْرِجُ الْيَرْبُوعَ مِنْ نَافِقَائِهِ وَمِنْ حُجْرِهِ بِالشِّيخَةِ الْيَتَقَصَّعُ	ذو الخرق الطهوي	71
14	أعِدْ ذِكْرَ نُعْمَـانٍ لَنَا إنّ ذِكْرَهُ هُوَ المِسْكُ مَا كَرَّرْتَهُ يَتَضَوَّعُ	مهيار بن مرزويه	8 129
15	أطوِّفُ مَا أطوِّفُ ثُمَّ آوِي إلَى بَيْـتٍ قَعِيْدَتُـهُ لَكَـاعِ	الحطيئة	147
16	تَجَانَفُ عَنْ جُلِّ اليَمَامَةِ نَاقَتِي وَمَا قَصَدَتْ مِنْ أهْلِهَا لِسِوَائِكَا	ميمون بن قيس	301
17	[أقيمُوا بَنِي أمِّي صُدُورَ مَطِيّكم] فَإنِّي إلَـى قَـومٍ سِواكُم لَأَمْيَلُ	الشنفرى الأزدي	303
18	ألا رُبّ يَوْمٍ لَكَ مِنْهُنَّ صَالِحٍ وَلا سِيَّمَا يَـومٌ بِدَارَةِ جُلْـجُـلِ	امرؤ القيس الكندي	252
19	غَدَتْ مِنْ عَلَيْهِ بَعْدَ مَا تَمَّ ظِمْؤُهَا تَصِلُّ وَعَنْ قَيْضٍ بِبَيْدَاءَ مَجْهَلِ	مزاحم العقيلي	255
20	فَمِثْلِكِ حُبْلَى قَدْ طرَقْتُ وَمُرْضِعٍ فَأَلْهَيْتُهَا عَنْ ذِي تَمـائِمَ مُحْـوِلِ	امرؤ القيس الكندي	506 508
21	[اِحْفَظْ وَدِيْعَتَكَ الَّتِي اسْتُوْدِعْتَهَا] [يَوْمَ الأعَازِبِ] إنْ وَصَلْتَ وإنْ لَمْ	إبراهيم بن هرمة	8 339

ت	البيـت الشـعـري	القـائـل	الصفحة
22	أَنَا سَيْفُ العَشِيْرَةِ فَاعْرِفُونِي [حُمَيْـداً قَدْ تَذَرَّيْـتُ السَّـنَامَا]	حُميد بن ثور	7 493
23	وَإِنْ أَتَاهُ خَلِيـلٌ يَـوْمَ مَسْـغَبَةٍ يَقُولُ لا غَائِبٌ مَالِي وَلا حَرِمُ	زهير بن أبي سلمى	338 345
24	لِعَزَّةَ موحِشاً طَلَلٌ قديـمُ عَـفَاه كلُّ أسْحَم مُسْتَديمُ	كثير عزة أو ذو الرمة	201 203
25	إذا قَالَتْ حَذَامِ فَصَدِّقُـوهَا فَإنَّ القَوْلَ مَا قَالَتْ حَذَامِ	لُجيم بن صعب	146 147
26	لا يَرْكَنَنْ أحَـدٌ إلَى الإحجـامِ يومَ الوغى مُتخـوِّفاً لِحِمـامِ	قطري بن الفجاءة	202
27	حَاشَــا أبِي ثَوْبَــانَ إنّ بِــهِ ضِنّاً عَنِ المَلْحَـاةِ والشَّتْـمِ	الجميح	265
28	أقِلّـي اللّـوْمَ عَاذِلَ وَالْعِتَـابَنْ وَقُولِي إنْ أَصَبْتُ لَقَدْ أَصَابَنْ	جرير بن عطية	76
29	إنّ المَنَايَــا يَطّـلِـعْـ ـنَ عَلَى الأُنَـاسِ الآمِنِيْنَا	ذو جدن الحميري	446
30	وَلَمْ يَبقَ سِـوَى الْعُـدْوَا نِ دِنَّـاهُـمْ كَمَــا دَانُــوا	الفند الزماني	302
31	دَاوَيْتُ عَيْنَ أبِي الدَّهِيقِ بِمَطْلِهِ حَتَّى المصِـيفِ ويَغْلُوَ القِعْدَانُ	مجهول القائل	332
32	مِنْ أجْلِكِ يَا الّتي تَيَّمْتُ قَلْبِي وَأَنْتِ بَخِيـلَةٌ بِالْوَصْلِ عَنِّي	مجهول القائل	277
33	لَاهِ ابْنُ عَمِّكَ لَا أُفْضَلْتَ فِي حَسَبٍ عَنِّــي وَلَا أَنْــتَ دَيَّــانِــي فَتَخْــزُونِي	ذو الإصبع العدواني أو كعب الغنوي	258
34	إذا رَضِيَتْ علَيَّ بَنُو قُشَـيْرٍ لَعَمْرِ أَبِيْكَ أَعْجَبَنِي رِضَاهَا	القحيف العقيلي	257

ت	البيـت الشـعـري	القـائـل	الصفحة
35	إنّما يَعْرِفُ ذا الفَضْـ ـلِ مِنَ النَّــاسِ ذَوُوهُ	مجهول القائل	460

فهرس الأرجاز

ت	الـرجـــز	القـائــل	الصفحة
1	بَلْ بَلَدٍ ذي صُعُدٍ وأَصْبابْ	رؤبة بن العجاج	506 508
2	وَاللهِ مَا لَيْلِي بِنَامَ صَاحِبُهْ	أبو خالد القناني	396
3	قَدْ كَادَ مِنْ طَولِ البِلَى أنْ يَمْصَحَا	رؤبة بن العجاج	391
4	أنا أبو النّجم وشِعْرِي شِعْرِي	أبو النجم العجلي	373
5	قَدْ صَرَّتِ البَكرَةُ يوماً أجمَعَا	مجهول القائل	455
6	يَضْحَكْنَ عَنْ كَالْبَرَدِ المُنْهَمِّ	رؤبة بن العجاج	260
7	وَقَاتِمِ الأعْمَاقِ خَاوِي الْمُخْتَرَقْنْ مُشْتَبِهِ الأعْلامِ لَمَّاعِ الْخَفَقْنْ	رؤبة بن العجاج	77 506 507

فهرس الأمثال والأقوال المأثورة

ت	المثل، أو القول	الصفحة
1	((إذا بلغ الرجل الستين فإيّاه وأيّا الشوابّ)) .	499
2	((سرعان ذا إهالة)).	372، 375، 376
3	((كاد العروس أن يكون أميراً)).	390، 391
4	((من صار بالعلم حيّاً لم يمت أبداً)).	44
5	((من يسمع يخل)).	177، 407
6	((الناس مجزيّون بأعمالهم، إنْ خيراً فخيرٌ، وإنْ شراً فشرٌ)).	509
7	((نِعْمَ السير على بِئْسَ العير)).	72، 395
8	((والله ما هي بنعم المولودة، نصرتها بكاء، وبرها سرقة)).	395
9	((يا للبهيتة)).	282
10	((يا لله للمسلمين)).	281

فهرس الأعلام

ت	اســـم العلـم	الصفحة
1	الأخفش.	137، 143، 141، 196، 241، 412، 413، 424
2	الإمام، (عبد القاهر الجرجانيّ).	43، 44، 45، 81، 235، 236
3	ابن الأنباريّ.	180
4	ابن الحاجب.	94، 205، 301، 437، 472
5	ابن السراج.	195
6	ابن عصفور.	400
7	أبو علي.	419
8	امرؤ القيس.	506، 507
9	ثعلب.	394
10	الجرميّ.	192
11	الجوهريّ.	446
12	الخليل.	498
13	رؤبة.	76، 506، 507
14	الزجاج.	378، 498
15	سيبويه.	34، 130، 137، 138، 143، 144، 148، 196، 241، 242، 265، 279، 295، 319، 320، 321، 373، 412، 416، 423، 424، 497، 510
16	شهاب الدين.	80، 92، 101، 173، 222، 257
17	شمس الدين النكساريّ.	259
18	صاحب الإقليد، صاحب المقاليد	99، 123، 174، 210، 213، 259، 312، 425، 433، 454
19	صاحب الضوء.	141، 218، 248، 263، 319، 357، 418، 425، 428
20	صاحب اللب.	437

ت	اســـم العلـم	الصفحة
21	السيد عبد الله التواب.	298
22	الفراء.	325، 394
23	الكسائيّ.	394، 422
24	المازنيّ.	294
25	المبرد.	266، 295
26	محمد – ﷺ –.	33، 34، 37، 242
27	المصنّف.	34، 47، 54، 59، 64، 66، 67، 71، 82، 96، 99، 110، 117، 165، 210، 225، 232، 233، 254، 262، 263، 269، 270، 307، 326، 327، 347، 357، 415، 471، 507
28	نوح – عليه السلام –.	242
29	الولد.	34، 40، 41، 42، 45، 47

فهرس الكتب التي وردت في الكتاب

ت	اسـم الكتـاب	الصفحة
1	الافتتاح.	33، 514
2	الإقليد.	174
3	الإقناع.	34، 41
4	التتمة.	43، 47
5	الجمل.	43، 47
6	شرح التسهيل.	94
7	شرح الزينية.	81، 92، 101، 173، 222، 257، 303، 349، 416، 472
8	الكافية.	260
9	شرح لب الألباب.	259، 454
10	الضوء.	103، 141، 176، 218، 248، 263، 319، 357، 418، 425، 428
11	اللب.	437
12	المائة.	43، 47، 235، 236، 268
13	المصباح.	33، 51، 111، 514
14	المقاليد.	79، 99، 123، 210، 213، 259، 312، 425، 433، 454

فهرس المذاهب النّحوية

ت	المذهـــــب	الصفحة
1	البصريون.	96، 133، 214، 216، 217، 241، 284، 394، 395، 396، 456، 509
2	الكوفيون.	96، 132، 189، 208، 217، 284، 301، 378، 422، 454، 499

فهرس القبائل العربيّة

ت	القبيلـــــة	الصفحة
1	أسد.	374
2	تميم.	146، 317، 374، 451
3	الحجازيون، أهل الحجاز.	147، 317، 374، 451، 487

فهرس المصادر والمراجع

أولاً: القرآن الكريم (برواية حفص عن عاصم).

ثانياً: الكتب المطبوعة:

1- الإبدال والمعاقبة والنظائر، ل عبد الرحمن بن إسحاق الزجاجي، تح: عز الدين التنوخي، دار صادر، ط: 2، 1993 م.

2- اتحاف فضلاء البشر بالقراءات الأربعة عشر، المسمى منتهى الأماني والمسرّات في علوم علوم القراءات، لأحمد بن محمد البنا، تح: شعبان محمد إسماعيل، عالم الكتب، بيروت، ط: 1، 1987 م.

3- أدب الكاتب، لأبي محمد عبد الله بن مسلم بن قتيبة، تح: محمد الدالي، مؤسسة الرسالة، ط: بلا.

4- ارتشاف الضرب من لسان العرب، لأبي حيان الأندلسي، تح: رجب عثمان محمد، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط: 1، 1998 م.

5- أساس البلاغة، لأبي القاسم جار الله الزمخشري، تح: محمد باسل عيون السود، دار الكتب العلمية، بيروت، ط: 1، 1998 م.

6- أسماء الكتب المتمم لكشف الظنون، لعبد اللطيف محمد زادة، تح: محمد التنوخي، مكتبة الخانجي، مصر، ط: بلا.

7- أسنى المطالب في أحاديث مختلفة المراتب، لمحمد درويش الحوت، دار الكتاب العربي، بيروت، ط: 2، 1983 م.

8- إصلاح المنطق، لأبي يوسف يعقوب بن إسحاق السكيت، تح: أحمد محمد شاكر، وآخر، دار المعارف، مصر، ط: 3، 1970 م.

9- الأصمعيات، اختيار الأصمعي أبي سعيد عبد الملك بن قُريب بن عبد الملك، تح: أحمد محمد شاكر، وآخر، دار المعارف، ط: 5.

10- الأصوات اللغوية، لإبراهيم أنيس، مكتبة الأنجلو المصرية، ط: بلا.

11- الأصول في النحو، لأبي بكر محمـــد بن سهل بن السراج البغدادي، تح: عبد الحسين الفتلي مؤسسة الرسالة، ط: 3، 1996 م.
12- الأعلام قاموس تراجم لأشهر الرجـال والنسـاء مـن العـرب والمستعربيـن والمستشـرقيـن، لخيـر الديـــن الزركلـي، دار العلـم للملاييـن، بيـروت – لبنـان، ط: 15، 2002 م.
13- أمالي ابن الشجري، لهبة الله بن علـي بن محمد بن حمـزة، تح: محمـود محمـد الطناحي، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط: 1، 1992 م.
14- أمالـي المـرتضـى (غـرر الفـوائــد ودرر القـلائـد)، للشريف المرتضـى علـي بـن الحسـين الموسـوي، تـح: محمد أبو الفضل إبراهيم، دار إحيـاء الكتـب العربيـــة، ط: 1، 1954 م.
15- انبـــاه الرواة علـــى أنباه النحـــاة، لجمال الديـن أبي الحســـن علـي بـن يوسـف القفطـي، تح: محمد أبو الفضـل إبراهيـم، دار الفكـــر العربـــي، القاهـرة، ط: 1، 1986 م.
16- الانتخاب لكشف الأبيات المشكلة الإعـــراب، لعلـي بـن عـدلان الموصلـي النحـوي، تـح: حاتم صالح الضامن، مؤسسة الرسالة، ط: بلا، 1988 م.
17- الإنصـــاف فـــي مسائل الخـلاف بين النحوييـن البصرييـن والكوفييـن، لكمـال الديـن أبي البركات عبـد الرحمـن الأنبـاري، ومعـه كتـاب الانتصاف مـن الإنصـاف، لمحمـــد محـــي الدين عبد الحميد، دار الطلائع، القاهرة، ط: بلا، 2009 م.
18- أوضـــح المسـالك إلى ألفيـة ابـن مـالك، لأبي محمـــد عبـد الله جمـــال الديـن بـن هشـــام الأنصاري، ومعه كتاب عدة السالك إلى تحقيق أوضـــح المســـالك، لمحمـد محي الدين عبد الحميد، المكتبة العصرية، صيدا – بيروت.
19- الإيضاح في شرح المفصـل، لأبي عمـــرو عثمان بن عمـر المعروف بابن الحاجـب، تـح: موسى بناي العليلي، مطبعة العاني، بغداد، ط: بلا، 1983.
20- البسيط في شرح جمل الزجاجـي، لابن أبي الربيـــع عبيـد الله بن أحمـد الأشبيلـي البستـي، تح: عياد بن عيد الثبيتي، دار الغرب الإسلامي، ط: 1، 1986 م.
21- بغية الوعاة في طبقات اللغوين والنحاة، للحـــافظ جلال الدين عبـد الرحمن السيوطـي، تح: محمد أبو الفضل إبراهيم، دار الفكر، ط: 2، 1979 م.

22- البلاغة العربية (أسسها، وعلومها، وفنونها، وصور من تطبيقاتها)، لعبد الرحمن حسن حَبَنَّكة الميداني، دار القلم، دمشق، ط: 2، 2007 م.
23- البلغة في تراجم أئمة النحو واللغة، لمجد الدين محمد بن يعقوب الفيروز ابادي، تح: محمد المصري، دار سعد الدين، دمشق، ط: 1، 2000 م.
24- البناء في اللغة العربية قسيم الإعراب، لعبد الله بن محمد بن عبد الله الدايل، مكتبة الرشد، المملكة العربية السعودية – الرياض، ط: 1، 1990 م.
25- البيان والتبيين، لأبي عثمان عمرو بن بحر الجاحظ، تح: عبد السلام هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط: 7، 1998 م.
26- تأويل مشكل القرآن، لابن قتيبة الدينوري، دار التراث، القاهرة، ط: 2، 1973 م.
27- تاج العروس، لمحمد مرتضى الزبيدي، دار ليبيا، بنغازي، ط: بلا، 1966 م.
28- تاريخ الأدب العربي، لكارل بروكلمان، دار المعارف، ط: بلا.
29- تاريخ بغداد مدينة السلام، لأبي بكر أحمد بن علي الخطيب البغدادي، تح: صدقي جميل العطار، دار الفكر، ط: 1، 2004 م.
30- تبسيط العقائد الإسلامية، لحسين أيوب، دار الندوة الجديدة، بيروت – لبنان، ط: 2، 1983 م.
31- التبيين على مذاهب النحويين البصريين والكوفيين، لأبي البقاء العكبري، تح: عبد الرحمن بن سليمان العثيمين، دار الغرب الإسلامي، بيروت – لبنان، ط: 1، 1986 م.
32- تخليص الشواهد وتلخيص الفوائد، لجمال الدين أبي محمد ابن هشام الأنصاري، تح: عباس مصطفى الصالحي، دار الكتاب العربي، ط: 1، 1986 م.
33- تذكرة النحاة، لأبي حيان محمد بن يوسف الأندلسي، تح: عفيف عبد الرحمن، مؤسسة الرسالة، ط: 1، 1986 م.
34- تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد، لابن مالك جمال الدين الطائي، تح: محمد كامل بركات، دار الكاتب العربي، ط: بلا، 1967 م.
35- التصريف الملوكي، لأبي الفتح عثمان بن عبد الله ابن جني، شركة التمدن الصناعية

بالقرية، مصر، ط: 1.

36- التعريفات، لعلي بن محمد الشريف الجرجاني، مكتبة لبنان، بيروت، ط: بلا، 1985 م.

37- تفسير البحر المحيط، لأبي حيان محمد بن يوسف الأندلسي، تح: عادل أحمد عبد الموجود، وآخرين، دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان، ط: 1، 1993 م.

38- تهذيب اللغة، لأبي منصور محمد بن أحمد الأزهري، تح: عبد السلام هارون، دار القومية العربية للطباعة، ط: بلا، 1964 م.

39- توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك، للمرادي المعروف بابن أم قاسم، تح: عبد الرحمن علي سليمان، ط: 1، 2001 م.

40- ثلاثة كتب في الأضداد، للأصمعي، وللسجستاني، ولابن السكيت، ويليها ذيل في الأضداد للصغاني، دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان، ط: بلا.

41- الجامع الصحيح وهو سنن الترمذي، لأبي عيسى محمد بن عيسى ابن سورة، تح: كمال يوسف الحوث، دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان، ط: 1، 1987 م.

42- جامع العلوم الملقب بدستور العلماء في اصطلاحات العلوم والفنون بتصريح شاف وتوضيح واف، لعبد النبي بن عبد الرسول الأحمد نكري، مطبعة دائرة المعارف النظامية، حيدر آباددكن، الهند، ط: 1.

43- الجنى الداني في حروف المعاني، للحسن بن قاسم المرادي، تح: فخر الدين قباوة وآخر، دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان، ط: 1، 1992 م.

44- حاشية الصَّبّان على شرح الأشموني على ألفية ابن مالك، ومعه شرح الشواهد للعيني، تح: طه عبد الرؤوف سعد، المكتبة التوفيقية، ط: 1.

45- الحماسة، لأبي عبادة الوليد بن عبيد البحتري، دار الكتاب العربي، بيروت – لبنان، ط: 2، 1967 م.

46- خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب، لعبد القادر بن عمر البغدادي، تح: عبد السلام هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط: 2، 1984 م.

47- الخصائص، لأبي الفتح بن جني، تح: محمد علي النجار، المكتبة العلمية، ط: بلا، 1957 م.

48- دراسات في علم اللغة، لكمال محمد بشـــر، دار المعـــارف، مصـــر، ط: بلا، 1973 م.
49- دراسة اللهجـات العربية القديمة، لداود سلوم، عالم الكتب، ط: 1، 1986 م.
50- الدرر اللوامع على همع الهوامع شرح جمع الجوامع، لأحمد بن الأمين الشنقيطي، منشورات محمد علي بيضـــون دار الكتـب العلميـة، بيـروت – لبنـــان، ط: 1، 1999 م.
51- الدرر المنتثرة فـي الأحاديث المشتهـرة، لجـلال الديـن عبد الرحمـن بـن أبـي بكر السيوطي، تح: محمد بن لطفـي الصباغ، منشـورات عمادة شؤون المكتبات – جامعة الملك سعـــود، الرياض، ط: بلا.
52- الدر المصـون فـي علـوم الكتـاب المكنـون، لشهـاب الدين أبي العباس بـن يوسف المعروف بالسميـن الحلبـي، تـح: علي محمـد عوضـــي، وآخرين، دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان، ط: 1، 1994 م.
53- دمية القصـر وعُصـــرة أهـل العصـر، لأبـــي الحسين علي بن الحسن الباخـرزي، تـح: عبـد الفتاح محمد الحلو، دار الفكر العربي، ط: بلا.
54- ديوان أبي دهبل الجمحي، وهب بن زمعة، تح: عبد العظيـم عبد المحسـن، مطبعة القضاء، النجف، ط: 1، 1972 م.
55- ديوان أبي العتاهيـــة، دار بيروت للطباعـة والنشـر، بيروت، ط: بلا، 1980 م.
56- ديوان أبي الطيب المتنبي بشـــرح أبي البقاء العكبـــري، تح: مصطفـى الشقا، وآخرين، دار المعرفة، بيروت – لبنان، ط: بلا.
57- ديوان الإســـلام، لشمـس الدين أبي المعالـــي محمـد بن عبد الرحمن ابن الغزي، تـح: سيـد كسـروي حســـن، دار الكتـب العلميـة، بيروت – لبنـان، ط: 1، 1990 م.
58- ديوان الأعشـى الكبيـر ميمـــون بن قيـس، منشـورات مكتبة الآداب بالجماميـز، المطبعـة النموذجية، ط: بلا.
59- ديوان امرئ القيس، تح: محمد أبو الفضل إبراهيم، دار المعارف، ط: 4.
60- ديـوان جريـــر، تـــح: نعمان محمد أميـن طه، دار المعـارف، مصـر، ط: بلا،1971 م.
61- ديوان الحطيئة، دار الجيل، بيروت، ط: 1، 1992 م.

62- ديوان حُميد بن ثور الهلالي، وفيه بائية أبـــي داؤد الإيادي، الدار القوميــة للطباعة والنشر، القاهرة، ط: بلا، 1951 م.

63- ديوان الخوارج (شعرهم، خطبهم، رسائلهم)، تح: نايف معــروف، دار المسيــرة، بيروت، ط: 1، 1983 م.[ديوان قطري بن الفجاءة]

64- ديوان الشنفرى ويليه السليك بن الســلكة وعمـرو بن براق، الدار العالمية، بيروت – لبنان، ط: 1، 1993 م.

65- ديــوان العجـاج، تــح: سعـدي صنّـاوي، دار صـادر، بيـروت – لبنـــان، ط: 1، 1997 م.

66- ديوان عــمر بن أبي ربيعة المخزومــي، تح: محمد محي الدين عبد الحميد، المكتبة التجارية الكبرى، مصر، ط: 1، 1952 م.

67- ديوان قيس بن الملوح مجنــون ليلى، دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان، ط: 1، 1990 م.

68- ديوان كثير عزّة، دار الثقافة، بيروت – لبنان، ط: بلا، 1971 م.

69- ديوان مهيار الديلمي، ضمن روائع التراث العربي، ط: 1.

70- ديوان الهذليين (ديوان مالك بن خالد الخناعي) الدار القومية للطباعـــة والنشـــر، ط: بلا، 1965 م .

71- الرسل والرســالات، لعمـــر سليمان الأشقــر، مكتبة الفلاح للنشـــر والتوزيع، الكويــت، ط: 4، 1989 م.

72- رصف المباني فـــي شرح حروف المعانـــي، لأحمد بن عبد النور المالقي، تح: أحمد محمد الخراط، مطبوعات مجمع اللغة العربية بدمشق، ط: بلا.

73- الزهـرة، لأبي بكـر محمـــد بن داود الأصبهـاني، تـح: إبراهيـــم السامـرائي، مكتبة المنار، الأردن – الزرقاء، ط: 2، 1985 م.

74- سر صناعة الإعـراب، لأبي الفتح عثمـــان بن جني، تح: حسن هنداوي، دار القلم، دمشق، ط: 1، 1985 م.

75- سنن الحافظ أبي عبد الله محمـد بن يزيد القزويني ابن ماجــة، دار إحياء الكتب العربية، ط: بلا.

76- سنن النسائي بشرح الحافظ جلال الدين السيوطي، وحاشية الإمام السندي، المكتبة التجارية الكبرى، مصر، ط: بلا.
77- سير أعلام النبلاء، وبهامشه إحكام الرجال من ميزان الاعتدال في نقد الرجال، كلاهما لشمس الدين محمد بن أحمد بن عثمان الذهبي، تح: محب الدين أبي سعيد عمر العمروي، دار الفكر، ط: 1، 1997 م.
78- الشامل، معجم في علوم اللغة العربية ومصطلحاتها، لمحمد سعيد إسبر، وآخر، دار العودة، بيروت، ط: 1، 1981.
79- شذرات الذهب في أخبار من ذهب، لابن العماد أبي الفلاح الحنبلي، تح: محمود الأرناؤوط، دار ابن كثير، دمشق – بيروت، ط: 1، 1988 م.
80- شرح الأشموني على ألفية ابن مالك، ومعه شرح الشواهد للعيني، دار إحياء الكتب العربية، ط: بلا.
81- شرح ابن عقيل، لبهاء الدين عبد الله بن عقيل العقيلي، ومعه كتاب منحة الجليل بتحقيق شرح ابن عقيل، تأليف: محمد محي الدين عبد الحميد، ط: 2.
82- شرح أبيات سيبويه، لأبي محمد يوسف بن أبي سعيد السيرافي، تح: محمد علي سلطاني، دار العصماء، ط: 1، 2011 م.
83- شرح ألفية ابن مالك، لابن الناظم أبي عبد الله بدر الدين محمد، تح: محمد بن سليم اللبابيدي، منشورات ناصر خسرو، بيروت – لبنان، ط: بلا.
84- شرح التسهيل، لابن مالك جمال الدين محمد بن عبد الله الطائي، تح: عبد الرحمن السيد، وآخر، هجر للطباعة والنشر، ط: 1، 1990 م.
85- شرح التسهيل المسمى تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد، لمحب الدين محمد بن يوسف المعروف بناظر الجيش، تح: علي محمد فاخر، وآخرين، دار السلام للطباعة والنشر، ط: 1، 2007 م.
86- شرح التصريح على التوضيح أو التصريح بمضمون التوضيح في النحو، خالد بن عبد الله الأزهري، تح: محمد باسل عيون السود، منشورات محمد علي بيضون دار الكتب

العلمية، بيروت – لبنان، ط: 1، 2000 م.

87- شرح جمل الزجاجي، لأبي الحسن علي بن مؤمن ابن عصفور الإشبيلي، منشورات محمد علي بيضون دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان، ط: 1، 1998 م.

88- شرح ديوان الحماسة، لأبي علي أحمد بن محمد بن الحسن المرزوقي، دار الجيل، بيروت، ط: 1، 1991 م.

89- شرح الرضي على الكافية، لرضي الدين محمد بن الحسن الأستراباذي، منشورات جامعة قار يونس، بنغازي، ط: 2، 1996 م.

90- شرح شافية ابن الحاجب، لرضي الدين محمد بن الحسن الأستراباذي، مع شرح شواهده، لعبد القاهر البغدادي، تح: محمد نور الحسن، وآخرين، ط: بلا، 1975 م.

91- شرح شذور الذهب في معرفة كلام العرب، لأبي محمد عبد الله جمال الدين ابن هشام الأنصاري، ومعه كتاب منتهى الإرب بتحقيق شرح شذور الذهب، لمحمد محي الدين عبد الحميد، دار الطلائع، ط: بلا.

92- شرح شواهد الإيضاح لأبي علي الفارسي، تأليف: عبد الله بن برّي، تح: عبيد مصطفى درويش، الهيئة العامة لشؤون المطابع الأميرية، القاهرة، ط: بلا، 1985 م.

93- شرح شواهد المغني، لجلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر السيوطي، دار مكتبة الحياة، بيروت – لبنان، ط: بلا.

94- شرح العقائد النسفية مع حاشية جمع الفرائد بإنارة شرح العقائد ويليهما شرح ميزان العقائد، لسعد الدين مسعود بن عمر التفتازاني، مكتبة المدينة، كراتشي – باكستان، ط: 2، 2012 م.

95- شرح عمدة الحافظ وعدة اللافظ، لجمال الدين محمد بن مالك، تح: عدنان عبد الرحمن الدوري، مطبعة العاني، بغداد – العراق، ط: بلا، 1978 م.

96- شرح عيون الإعراب، لأبي الحسن علي بن فضال المجاشعي، تح: عبد الفتاح سليم، مكتبة الآداب، القاهرة، ط: 2، 2005 م.

97- شرح قطر الندى وبل الصدى، لأبي عبد الله جمال الدين ابن هشام الأنصاري، تح: عرفات مطرجي، مؤسسة الكتب الثقافية، بيروت – لبنان،، ط: بلا، 1998 م.

98- شرح قلائد الجمان في نظم عوامل عالم جرجان، لمحمد علي بن محمد علّان الصديقي، تح: عبد الوهاب محمد عبد العالي، وآخر، دار ومكتبة الشعب للنشر والتوزيع، مصراتة – ليبيا، ط: 1، 2010 م.

99- شرح الكافية الشافية، لجمال الدين أبي عبد الله محمد بن مالك الطائي، تح: عبد المنعم أحمد هريدي، مركز البحث العلمي وإحياء التراث الإسلامي، مكة المكرمة، ط: بلا.

100- شرح المفصل، لموفق الدين يعيش ابن علي بن يعيش، إدارة الطباعة المنيرية، ط: بلا.

101- شرح المفصل في صنعة الإعراب الموسوم بالتخمير، للقاسم بن الحسين الخوارزمي، تح: عبد الرحمن بن سليمان العثيمين، دار الغرب الإسلامي، ط: بلا، 1990 م.

102- شعر إبراهيم بن هرمة القرشي، تح: محمد نفاع، وآخر، مطبوعات مجمع اللغة العربية، دمشق، ط: بلا.

103- شعر زهير بن أبي سلمى، للأعلم الشنتمري، تح: فخر الدين قباوة، دار الآفاق الجديدة، بيروت، ط: 3، 1980 م.

104- شعر هدبة بن خشرم العذري، تح: يحيى الجبوري، دار القلم، الكويت، ط: بلا، 1986 م.

105- الشعر والشعراء، لأبي محمد عبد الله بن مسلم بن قتيبة، دار الثقافة، بيروت – لبنان، ط: 4، 1980 م.

106- الصاحبي في فقه اللغة العربية ومسائلها وسنن العرب في كلامها، لأبي الحسين أحمد بن فارس بن زكريا، منشورات محمد علي بيضون دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان، ط: 1، 1997 م.

107- الصحاح تاج اللغة وصحاح العربية، لإسماعيل بن حماد الجوهري، تح: أحمد عبد الغفور عطار، دار العلم للملايين، بيروت – لبنان، ط: 4، 1990 م.

108- صحيح البخاري شرح الكرماني، لأبي عبد الله محمد بن إسماعيل البخاري، دار إحياء التراث العربي، بيروت – لبنان، ط: 2، 1981 م.

109- صحيح مسلم، لأبي الحسين مسلم بن الحجاج القشيري، تح: محمد فؤاد عبد الباقي، دار إحياء الكتب العربية، ط: بلا.

110- ضرائر الشعر، لابن عصفـور الإشبيلي، تح: السيد إبراهيم محمد، دار الأندلس، بيروت – لبنان، ط: بلا.

111- طبقات الشافعيـــة الكبرى، لتاج الدين أبي نصر عبد الوهاب السبكي، تح: عبد الفتاح محمد الحلو، وآخر، ط: 1.

112- طبقـات فحـول الشعـراء، لمحمـــد بن ســلام الجمحـــي، دار المدنـي، جدة، ط: بلا.

113- الطِّراز، ليحيـى بن حمزة بن علي بن إبراهيم العلـوي، تـح: عبد الحميد هنداوي، المكتبة العصرية، صيدا – بيروت، ط: 1، 2002 م.

114- العربية الفصحى ولهجاتها، لحسام البهنساوي، مكتبة الثقافة الدينية، ط: بلا، 2004 م.

115- العقد الفريد، لأحمد بن محمد بن عبـد ربه الأندلسي، تح: عبد المجيد الترحيني، دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان، ط: 1، 1983 م.

116- علل النحـو، لأبي الحسـن محمد بن عبـد الله الورّاق، تـح: محمـود جاسم محمد الدرويش، مكتبة الرشد، الرياض، ط: 1، 1999 م.

117- علوم البلاغة (البيان، والمعاني، والبديع)، لأحمد مصطفـــى المراغـي، المكتبـة المحمودية التجارية، مصر، ط: 4.

118- العوامل المئة، لأبي بكـــر عبـــد القاهـــر عبد الرحمن الجرجاني، دار المنهـــاج، ط: 1، 2009 م.

119- الفروق فـــي اللغـــة، لأبي هـلال العسكري، تـح: لجنة إحياء التراث العربي في دار الآفـاق الجديدة، دار الآفاق الجديدة، بيروت، ط: 5، 1841 م.

120- فروق اللغـات في التمييـز بين مفاد الكلمات، لنور الديـن بن نعمـة الله الحسينـي الموسوي، تح: محمد رضـــــوان الداية، منشورات المستشارية الثقافية للجمهورية الإسلامية الإيرانية، دمشق، ط: بلا.

121- فصول في فقه العربية، لرمضـــان عبد التواب، مكتبة الخانجـــي، القاهـــرة، ط: 6.

122- الفصول المفيدة في الواو المزيدة، لصلاح الدين خليـــل بن كيكلندي العلائي، تـح: حســـن موسـى الشـاعـــر، دار البشيـر، عمـــان – الأردن، ط: 1، 1990 م.

123- فقه اللغة وسر العربية، لأبي منصور عبد الملك بن محمد الثعالبي، ط: بلا.
124- فوات الوفيات والذيل عليها، لمحمد بن شاكر الكتبي، تح: إحسان عباس، دار صادر، بيروت، ط: بلا، 1973 م.
125- الفهرست، لابن النديم، مكتبة خيَّاط، بيروت – لبنان، ط: بلا.
126- القاموس المحيط، لمجد الدين محمد بن يعقوب الفيروز آبادي، تح: أنس محمد الشامي، وآخر، دار الحديث، القاهرة، ط: بلا، 2008 م.
127- الكافية في علم النحو والشافية في علمي التصريف والخط، لابن الحاجب جمال الدين عثمان بن عمر، تح: صالح عبد العظيم الشاعر، مكتبة الآداب، القاهرة، ط: بلا.
128- الكامل، لأبي العباس محمد بن يزيد المبرد، تح: محمد أحمد الدالي، مؤسسة الرسالة، ط: 2، 1992 م.
129- كتاب الأزهيّة في علم الحروف، لعلي بن محمد الهروي، تح: عبد المعين الملوحي، ط: 1، 1993 م.
130- كتاب أسرار البلاغة، لأبي بكر عبد القاهر بن عبد الرحمن الجرجاني، دار المدني، جدة، ط: بلا.
131- كتاب أسرار العربية، لأبي البركات عبد الرحمن بن محمد بن أبي سعيد الأنباري، تح: محمد بهجة البيطار، مطبوعات المجمع العلمي العربي، دمشق، ط: بلا.
132- كتاب الاشتقاق، لأبي بكر محمد بن الحسن بن درير الأزدي، تح: عبد السلام محمد هارون، مكتبة المثنى، بغداد – العراق، ط: 2، 1979 م.
133- كتاب الأغاني، لأبي الفرج الأصبهاني علي بن الحسين، مؤسسة جمال للطباعة والنشر، بيروت – لبنان، ط: بلا.
134- كتاب الاقتراح في علم أصول النحو، لجلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر السيوطي، جروس برس، ط: 1، 1988 م.
135- كتاب الأمالي، لأبي علي إسماعيل بن القاسم القالي البغدادي، دار الكتاب العربي، بيروت – لبنان، ط: بلا.

136- كتاب أمالي ابن الحاجب، لأبـي عمـرو عثمان بن الحاجب، تح: فجر صالح سليمان قدارة، دار عمان، عمان – الأردن، ط: بلا، 1989 م.
137- كتاب الإمتاع والمؤانسة، لأبي حيان التوحيدي، دار مكتبة الحياة، بيروت – لبنان، ط: بلا.
138- كتاب إيضـاح المكنـون في الذيل على كشف الظنون عن أسامي الكتب والفنون، لإسماعيل باشـا بن محمد أمين مير سالم، دار إحيـاء التراث العربـي، بيروت – لبنان، ط: بلا.
139- كتاب تأصيـل البناء في تعليل البناء، لعُبيد الله محمد بن عبد الله الزركشي، تح: عبد الوهاب محمد عبد العالي، وآخر، دار ومكتبة الشعب، ط: 1، 2009 م.
140- كتاب جمهرة اللغة، لابن درير أبـي بكـر محمد بن الحسـن الأزدي، مكتبة المثنى، بغداد، ط: 1، 1345 م.
141- كتاب الحيوان، لأبي عثمـان عمرو بحـر الجاحـظ، تح: عبد السـلام محمد هارون، مطبعة مصطفى البابي الحلبي وأولاده، مصر، ط: 2، 1967 م.
142- كتـاب ذيـل الأمالي والنوادر، لأبي علي إسماعيل بن القاسم القالـي، دار الكتـاب العربي، بيروت – لبنان، ط: بلا.
143- كتاب شـرح أشعـار الهذليين، لأبي سعيـد الحسـن بن الحسيـن السكري، تـح: عبد الستـار أحمد فرّاج، مكتبة دار العروبة، القاهرة، ط: بلا.
144- كتاب الفوائد البهية فـي تراجـم الحنفيـة، لأبي الحسنـات محمـد عبد الحـي اللكنـوي الهندي، مـع التعليقات السنية على الفوائد البهية للمؤلف المذكـور، تح: محمد بدر الدين أبـو فراس، دار المعرفة، بيروت – لبنان، ط: بلا.
145- الكتاب كتاب سيبويه، لأبي بشـر عمـرو بن عثمـان بن قنبـر، تـح: عبـد السـلام هـارون، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط: 2، 1982 م.
146- كتاب اللامات، لأبي القاسـم عبد الرحمن بن إسحـاق الزجاجـي، تـح: مازن المبارك، دار الفكر، دمشق، ط: 2، 1985 م.
147- كتاب اللمحـة في شرح الملحة، لمحمد بن الحسـن الصايغ، تح: إبراهيم بن سالم الصاعدي، ط: 1، 2004 م.

148- ما يجوز للشاعر في الضـرورة، لأبي عبد الله محمد بن جعفر القزاز، تح: المنجي الكعبي، الدار التونسية للنشر، ط: بلا، 1971 م.
149- كتاب المخصص، لأبي الحسـن علـي بن إسماعيل النحـوي اللغوي، المطبعـة الكبـرى الأميرية، بولاق – مصر، ط: 1، 1316 هـ.
150- كتاب المفصـل فـي النحـو، لجار الله أبي القاسم محمود الزمخشري، ط: بلا.
151- كتاب المقتصد في شرح الإيضاح، لعبـد القاهر الجرجـاني، تـح: كاظم بحر المرجان، دار الرشيد للنشر، ط: بلا، 1982 م.
152- كتاب المقتضـب، لأبي العبـاس محمـد بن يزيـد المبـرد، تـح: محمـد عبـد الخالـق عظيمة، لجنـة إحياء التـراث الإسلامي، وزارة لأوقاف، مصر، ط: 2، 1979 م.
153- الكشاف عـن حقائق التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل، لأبي القاسم جار الله محمود بن عمر الزمخشري، دار الفكر، ط: بلا.
154- كشـف الخفاء ومزيل الإلباس عمـا اشتهر من الأحاديث على ألسنة الناس، لإسماعيل بن محمد العلجـوني الجراحي، دار إحياء التراث العربي، بيروت، ط: 3، 1351 م.
155- كشف الظنون عن أسامي الكتب والفنـون، لحاجـي خليفة، دار إحياء التـراث العربـي، بيروت – لبنان، ط: بلا.
156- الكليات معجـم فـي المصطلحـات والفروق اللغويـة، لأبي البقاء أيـوب بن موسى الحسينـي الكفوي، مؤسسة الرسالة، ط: 2، 1989 م.
157- اللباب في علل البناء والإعراب، لأبي البقاء عبـد الله بن الحسين العكبـري،، تـح: غازي مختـار طليمـات، دار الفكـر المعاصـر، بيـروت – لبنـان، ط: 1، 1995 م.
158- لسان العرب، لأبي الفضـل جمـال الدين محمد ابن منظور الأفريقي، دار صادر، بيروت – لبنان، ط: 4، 2005 م.
159- لسـان الميـزان، لشهـاب الدين أبي الفضـل أحمـد بن علي بن حجـر العسقلانـي، مؤسسـة الأعلمي للمطبوعات، بيروت – لبنان، ط: 2، 1971 م.
160- لغة تميم دراسـة تاريخيـة وصفيـة، لضاحـي عبـد الباقـي، الهيئـة العامـة لشـؤون المطابع

الأميرية، القاهرة، ط: بلا، 1985 م.

161- لغة طيء واثرها في العربية دراسة تاريخية وصفية تفسيرية، لعبد الفتاح محمد، دار العصماء، ط: 1، 2009 م.

162- اللمع في العربية، لأبي الفتح عثمان بن جني، تح: حامد المؤمن، عالم الكتب مكتبة النهضة العربية، ط: 2، 1985 م.

163- اللهجات العربية في التراث، لأحمد علم الدين الجندي، الدار العربية للكتاب، ليبيا، ط: بلا، 1978 م.

164- المؤتلف والمختلف في أسماء الشعراء وكناهم وألقابهم وأنسابهم وبعض شعرهم، لأبي القاسم الحسن ابن بشر الآمدي، دار الجيل، بيروت، ط: 1، 1991 م.

165- مجمع الأمثال، لأبي الفضل أحمد بن محمد النيسابوري، تح: محمد محي الدين عبد الحميد، مطبعة السنة المحمدية، ط: بلا، 1955 م.

166- مجموع أشعار العرب وهو مشتمل على ديوان رؤبة بن العجاج وعلى أبيات مفردات منسوبة إليه، دار الآفاق الجديدة، بيروت، ط: 2، 1980 م.

167- المحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها، لأبي الفتح عثمان بن جني، تح: علي النجدي ناصف، وآخرين، المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية لجنة إحياء كتب السنة، مصر، ط: بلا، 1999 م.

168- المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز، لأبي محمد عبد الحق بن غالب بن عطية الأندلسي، تح: عبد السلام عبد الشافي محمد، دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان، ط: 1، 1993 م.

169- المدارس النحوية، لشوقي ضيف، دار المعارف، مصر، ط: بلا.

170- المدارس النحوية أسطورة وواقع، لإبراهيم السامرائي، دار الفكر، عمان، ط: 1، 1987 م.

171- المدخل إلى علم اللغة ومناهج البحث العلمي، لرمضان عبد التواب، ط: 3، 1997 م.

172- المذكر والمؤنث، لابن التستري الكاتب، تح: أحمد عبد المجيد هريدي، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط: 1، 1983 م.

173- المذكر والمؤنث، لأبي بكر محمد بن القاسم الأنباري، تح: طارق عبد عون الجنابي، دار الرائد العربي، بيروت – لبنان، ط: 3، 1994 م.

174- المذكر والمؤنث، لأبي زكريا يحيى بن زياد الفراء، تح: رمضان عبد التواب، مكتبة دار التراث، القاهرة، ط: 2.

175- المذكر والمؤنث، لنفطويه، تح: عبد الجليل مغتاظ عون التميمي، منشورات جامعة سبها، ط: 1، 1995 م.

176- مرآة الجنان وعبرة اليقظان في معرفة ما يعتبر من حوادث الزمان، لأبي محمد عبد الله بن اسعد بن علي اليافعي، مؤسسة الأعلمي للمطبوعات، بيروت – لبنان، ط: 2، 1970 م.

177- المزهر في علوم اللغة وأنواعها، لعبد الرحمن جلال الدين السيوطي، مكتبة دار التراث، القاهرة، ط: 3.

178- المساعد على تسهيل الفوائد، لبهاء الدين بن عقيل، تح: محمد كامل بركات، دار الفكر، دمشق، ط: 1، 1982 م.

179- مسند الإمام أحمد بن حنبل، تح: شعيب الأرنؤوط، وآخرين، مؤسسة الرسالة، ط: 2، 2008 م.

180- مشكلة الهمزة العربية بحث في تاريخ الخط العربي وتيسير الإملاء والتطور اللغوي للعربية الفصحى، لرمضان عبد التواب، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط: 1، 1996 م.

181- المصباح في علم النحو، لأبي الفتح ناصر بن أبي المكارم المطرزي، تح: ياسين محمود الخطيب، دار النفائس، بيروت – لبنان، ط: 1، 1997 م.

182- معاني الحروف، لأبي الحسن علي بن عيسى الرماني، تح: عبد الفتاح إسماعيل شلبي، دار نهضة مصر، الفجالة – القاهرة، ط: بلا.

183- معاني القرآن، لأبي زكريا يحيى بن زياد الفراء، عالم الكتب، ط: 3، 1983 م.

184- معاني القرآن وإعرابه، للزجاج أبي إسحاق إبراهيم بن السري، تح: عبد الجليل عبدة شلبي، عالم الكتب، ط: 1، 1988 م.

185- معجم الأدباء، لياقوت الحموي، دار إحيـــاء التراث العربـــي، بيـروت – لبنـــان، ط: 1، 1988 م.

186- معجم البلدان، لشهاب الدين أبـــي عبـد الله ياقوت الحمـــوي، دار صادر، بيروت، ط: بلا، 1977 م.

187- المعجم التأثيلي دراســة تأصيلية في مفردات معاجم الدخيل، لعبد الوهاب محمد عبد العالي، منشورات جامعة 7 أكتوبر، ط: 1، 2008 م.

188- معجم الشعراء مـن العصـر الجاهلـي حتى نهاية العصر الأموي معجم ببليوغرافي يعرف بالشعراء ومراجع دراستهم، لعفيف عبد الرحمن، دار المناهل، ط: 1، 1996 م.

189- المعجم العربي لأسماء الملابس، لرجب عبد الجـــواد إبراهيم، دار الآفاق العربيـــة، ط: 1، 2002 م.

190- معجـم قبائل العرب القديمة والحديثة، لعمر رضا كحالة، مؤسسـة الرســالـــة، بيـــروت، ط: 8، 1997 م.

191- معجـم القراءات، لعبد اللطيف الخطيـب، دار سعـد الدين، دمشق، ط: 1، 2002 م.

192- معجـم المؤلفين تراجم مصنفي الكتب العربية، لعمـر رضا كحالة، مطبعة الترقي، دمشق، ط: بلا، 1957 م.

193- معجم مقاييس اللغة، لأبي الحسين أحمـد بن فارس بـن زكريا، تـح: عبـد الســلام هارون، شركة مكتبة ومطبعة مصطفى البابـــي الحلبـــي وأولاده، مصـــر، ط: 2، 1970 م.

194- المعجم الوافـــي فـي أدوات النحـــو العربي، لعلـي توفيـق الحمد، وآخر، دار الأمـل، ط: 2، 1993 م.

195- المعجم الوسيط، لمجمع اللغة العربية، المكتبـــة العلمـية، طهـران، ط: بلا.

196- المعرب مـن الكلام الأعجمـي (على حـــروف المعجم)، لأبـــي منصـور موهـوب بن أحمد الجواليقي، منشـــورات محمد علي بيضون دار الكتـــب العلميـــة، بيـــروت – لبنـان، ط: 1، 1998 م.

197- المغني فـــي النحـو: لتقـي الديـن أبي الخيـر منصـــــور بن فـلاح اليمنـي، تـح: عبـد الرزاق

عبـد الرحمن أسعد السعدي، دار الشـــؤون الثقافية العامة، بغداد، ط: بلا، 1999 م.
198- مغني اللبيـب عـن كتـب الأعاريب، لأبـي محمد عبد الله جمال الدين بن هشـام الأنصاري، تـح: محمد محي الدين عبد الحميد، دار الطلائع، ط: بلا، 2009 م.
199- مفتاح العلوم، لأبي يعقوب يوسف بن محمد بن علي السكاكي، تح: عبد الجميد هنداوي، منشورات محمد علي بيضون دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان، ط:1، 2000 م.
200- المفضليات، للمفضل بن محمد بن يعلى الضبي، تح: أحمد محمد شاكر، وآخر، دار المعارف، مصر، ط: 4.
201- المقاصد الحسنة في بيان كثير من الأحاديث المشتهرة على الألسنة، لشمس الدين أبي الخير محمد بن عبد الرحمن السخاوي، دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان، ط: 1، 1979 م.
202- المقاصد الشافية في شرح الخلاصة الكافية، لأبي إسحاق إبراهيم بن موسى الشاطبي، تح: عبد الرحمن بن سليمان العثيمين، معهد البحوث العلمية وإحياء التراث الإسلامي، جامعة أم القرى، مكة، ط: 1، 2007 م.
203- المقاصد النحوية في شرح شواهد شروح الألفية المشهور بشرح الشواهد الكبرى، لبدر الدين محمود بن أحمد بن موسى العيني، تح: محمد باسل عيون السود، منشورات محمد علي بيضون دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان، ط: 1، 2005 م.
204- المقرب، لعلي بن مؤمن المعروف بابن عصفور، تح: أحمد عبد الستار الجواري، وآخر، ط: 1، 1972 م.
205- الممتع الكبير في التصريف، لابن عصفور الإشبيلي، تح: فخر الدين قباوة، مكتبة لبنان ناشرون، بيروت – لبنان، ط: 8، 1994 م.
206- المنصف، لأبي الفتح عثمان بن جني، تح: إبراهيم مصطفى، وآخر، شركة ومطبعة مصطفى البابي الحلبي و أولاده، مصر، ط: 1، 1954 م.
207- منهج من ألف فيما يرسم بالياء ويرسم بالألف، لمحمد بن علّان الصديقي، تح: عبد الوهاب عبد العالي، وآخر، دار مكتبة الشعب، مصراتة، ط: 1، 2012 م.

208- موسوعة النحو والصرف والإعراب، لإميل بديع يعقوب، دار العلم للملايين، ط: 1، 1988 م.

209- الموطأ، للإمام مالك بن أنس – ﷺ –، دار إحياء التراث العربي، بيروت – لبنان، ط: بلا، 1985 م.

210- نحو الألفية شرح معاصر وأصيل لألفية ابن مالك، لمحمد عيد، مكتبة الشباب، ط: بلا، 1990 م.

211- النشر في القراءات العشر، لأبي الخير محمد بن محمد الشهير بابن الجزري، دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان، ط: بلا.

212- نظرية العامل في النحو العربي عرضاً ونقداً، لوليد عاطف الأنصاري، دار الكتاب الثقافي، الأردن – إربد، ط: 2، 2006 م.

213- نهاية الأرب في معرفة أنساب العرب، لأبي العباس أحمد القلقشندي، تح: إبراهيم الأبياري، دار الكتاب اللبناني، بيروت، ط: 2، 1980 م.

214- النهاية في غريب الحديث والأثر، لمجد الدين أبي السعادات المبارك ابن الأثير، تح: طاهر أحمد الزاوي، وآخر، المكتبة العلمية، بيروت، ط: بلا.

215- النوادر في اللغة، لأبي زيد سعيد بن أوس بن ثابت الأنصاري، المطبعة الكاثوليكية للآباء المرسلين اليسوعيين في بيروت، ط: بلا، 1894 م.

216- هدية العارفين أسماء المؤلفين وآثار المصنفين، لإسماعيل باشا البغدادي، دار إحياء إحياء التراث العربي، بيروت – لبنان، ط: بلا، 1951 م.

217- همع الهوامع في شرح جمع الجوامع، لجلال الدين السيوطي، تح: عبد العال سالم مكرم، دار البحوث الإسلامية، الكويت، ط: بلا، 1979 م.

218- الوافي بالوفيات، لصلاح الدين خليل بن أيبك الصفدي، تح: أحمد الأرناؤوط، وآخر، دار إحياء التراث العربي، بيروت – لبنان، ط: 1، 2000 م.

219- وفيات الأعيان وأنباء أبناء الزمان، لأبي العباس شمس الدين أحمد بن محمد بن أبي بكر بن خلكان، تح: إحسان عباس، دار صادر، بيروت، ط: بلا، 1978 م.

ثالثاً: الرسائل الجامعية:

220- الضوء على المصباح، لمحمـــد بن محمـد بن أحمد الإسفراييني، تـح: رافـــع منذور علي الجميلي، رسالة ماجستير، جامعة المرقب / كلية الآداب والعلوم – الخمس.

فهرس الموضوعات

الموضــوع **الصفحة**

الآية القرآنيّة..... ب
الإهداء..... ت
الشكر والعرفان..... ث
المقدّمة..... ج
سبب اختيار الموضوع..... خ
أهمية الموضوع..... د
المناهج المتبعة خلال البحث..... د
هيكليّة البحث..... ذ
القسم الأوّل: قسم الدراسة..... 1
الفصل الأوّل: ترجمة الشارح..... 2
اسمه، ولقبه..... 2
مولده، ونشأته..... 2
دراسته، وشيوخه..... 2
مكانته العلميّة..... 2
تلاميذه..... 3
مؤلّفاته..... 3
مذهبه..... 4
وفاته..... 5
الفصل الثاني: التعريف بكتاب "الافتتاح"..... 6
التحقق من اسم الكتاب، ونسبته إلى مؤلّفه..... 6
قيمة الكتاب..... 6
طريقة حسن باشا في شرح الكتاب..... 6
شواهده..... 9
ذكر نسخ الكتاب..... 12

الموضــوع	الصفحة

بيان أوصاف المخطوطات، ونماذج منها..... 13 - 27

الفصل الثالث: التعريف بالعلماء الذين لهم تعليقات على "الافتتاح"..... 28

أوّلاً: حاجي بابا..... 28

اسمه، ولقبه..... 28

مولده..... 28

مكانته العلميّة..... 28

أهم مؤلفاته..... 28

وفاته..... 29

ثانياً: مصطفى سروري..... 30

اسمه، ولقبه..... 30

مولده..... 30

مكانته العلميّة..... 30

أهم مؤلفاته..... 30

وفاته..... 31

القسم الثاني: قسم التحقيق...... 32

مقدّمة الشارح..... 33

مقدّمة المصنّف..... 34

الباب الأوّل: في الاصطلاحات النحويّة..... 53

تعريف الكلمة..... 54

أقسام الكلمة:..... 66

1- الاسم 66

علامات الاسم..... 71

2- الفعل..... 78

علامات الفعل..... 78

أقسام الفعل:..... 84

الموضــوع	الصفحة

الفعل الماضي..... 84
الفعل المضارع..... 88
فعل الأمر..... 96
3- الحرف..... 99
تعريف الكلام، والفرق بينه وبين الجملة..... 100
أنواع الجمل..... 102
الجمل التي لها محل من الإعراب..... 104
- فصل في بيان الإعراب..... 110
ما يُعرب بالحروف..... 115
ما يستوي فيه الجر والنصب..... 122
الأفعال الخمسة..... 123
إعراب الفعل المعتل اللام..... 126
- فصل في الأسماء..... 127
ينقسم الاسم إلى: معرب، ومبني..... 127
أقسام الاسم المعرب..... 127
تعريف المنصرف..... 127
ما لا ينصرف..... 128
الأسباب المانعة من الصرف..... 131
أقسام البناء:..... 152
البناء اللازم، والبناء العارض..... 152
المبني اللازم من الأسماء..... 153
المبني العارض من الأسماء..... 156
المبني اللازم من الأفعال..... 161
المبني العارض من الأفعال..... 161
العامل..... 165

الموضــوع	الصفحة

أنواع العامل..... 167
الباب الثاني: في العوامل اللفظية القياسية..... 168
أوّلاً: الفعل..... 170
الفاعل..... 173
أقسام الفاعل..... 174
الفعل المتعدِّي، والفعل اللازم..... 175
نائب الفاعل..... 178
منصوب الفعل..... 181
- المنصوبات الخاصة:..... 181
1- المفعول به..... 181
2- التمييز..... 183
3- الخبر المنصوب..... 185
- المنصوبات العامّة:..... 186
1- المصدر (المفعول المطلق)..... 186
ما كان بمعنى المصدر..... 187
2- المفعول فيه..... 188
3- المفعول له..... 193
4- المفعول معه..... 196
5- الحال..... 198
تنكير الحال، وتعريف صاحب الحال..... 200
تقديم الحال على صاحب الحال..... 201
ثانياً: اسم الفاعل..... 205
ثالثاً: اسم المفعول..... 209
رابعاً: الصفة المشبهة..... 211
خامساً: المصدر..... 214

الموضــوع	الصفحة

هل هو أصل أم فرع ؟..... 214
عمل المصدر..... 218
سادساً: المضاف..... 222
أنواع الإضافة..... 224
سابعاً: الاسم التام..... 229
تعريف التمييز..... 234
الباب الثالث: في العوامل اللفظية السماعيّة..... 235
حروف الجر..... 238
أحكام (رُبَّ)..... 253
العامل في المفعول معه..... 268
النداء..... 269
الاستغاثة..... 281
الترخيم..... 283
الاستثناء..... 290
- الحروف الداخلة على الجملة..... 304
1- إنَّ وأخواتها..... 304
2- ما ولا المشبهتان بليس..... 313
3- لا النافية للجنس..... 316
- الحروف العاملة في الفعل المضارع..... 322
1- نواصب الفعل المضارع..... 322
2- جوازم الفعل المضارع 338
أدوات الشرط..... 344
أسماء تنصب ما بعدها على التمييز..... 360
أسماء الأفعال..... 366
الأفعال الناقصة..... 377

الموضــوع	الصفحة

أفعال المقاربة..... 387
أفعال المدح والذم..... 394
أفعال القلوب..... 403
الباب الرابع: في العوامل المعنويّة..... 412
1- رافع المبتدأ والخبر..... 413
2- رافع الفعل المضارع..... 421
3- العامل في الصفة..... 423
الباب الخامس: في فصول من العربيّة..... 427
الفصل الأوّل: في المعرفة والنّكرة..... 427
الفصل الثاني: في التذكير والتأنيث..... 436
حكم تأنيث الفعل إذا أسند إلى اسم ظاهر..... 440
حكم تأنيث الفعل إذا أسند إلى ضمير..... 444
حكم تأنيث العدد..... 449
الفصل الثالث: في التوابع..... 453
التوكيد..... 454
الصفة..... 458
البدل..... 465
عطف البيان..... 468
عطف النسق..... 468
الفصل الرابع: في الإعراب الأصلي، وغير الأصلي..... 482
ما يلحق بالفاعل في الرفع..... 483
ما يلحق بالمفعول في النصب..... 486
الجر الأصلي، وغير الأصلي..... 487
الإعراب الصريح، وغير الصريح..... 488
أنواع الضمائر:..... 490

الموضــوع	الصفحة

ضمائر الرفع المنفصلة..... 493
ضمائر النصب المنفصلة..... 497
ضمائر الرفع المتصلة..... 500
ضمائر النصب والجر المتصلة..... 503
خاتمة الكتاب..... 506
إضمار الفعل بدلالة الحال، أو بدليل ما سبق من الكلام..... 512
إضمار الفعل على شريطة التفسير – الاشتغال –..... 513
خاتمة التحقيق..... 515
الفهارس الفنيّة..... 517
فهرس الآيات القرآنيّة..... 518
فهرس الأحاديث النبويّة..... 523
فهرس الأبيات الشعريّة..... 524
فهرس الأرجاز..... 528
فهرس الأمثال والأقوال المأثورة..... 529
فهرس الأعلام الوارد ذكرها في الكتاب..... 530
فهرس الكتب الوارد ذكرها في الكتاب..... 532
فهرس المذاهب النحويّة..... 533
فهرس القبائل العربيّة..... 534
فهرس المصادر والمراجع..... 535
فهرس الموضوعات..... 554